محمد محيي الدين عبد الحميد



على ألفية ابن مالك

الجزء الثاني

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

حامد اللوزي

٣٠ ابريل ١٩٤٠

اهداءات ٢٠٠٢

أسرة د/ عبد الرحمن بدوي
جمعية د /عبد الرحمن بدوي للإبداع الثقافي
القاهرة



على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه، وشرح شواهده

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الثانى

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

حامد السوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

لا التى لنفى الجنس

اعلم أنه إذا قصد بلا نفيُ الجنس على سبيل الاستغراق اختصَّتْ بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود « مِنْ » لفظًا أو معنًى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ؛ فوجب للاعند ذلك القصدِ عملٌ فيما يليها ، وذلك العمل : إما رفعٌ ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جرًّا لئلا يُعتقد أنه بِمِنَ المنوية ؛ فإنها فى حكم الموجودة ؛ لظهورها فى بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩ – فقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ   وَقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

---

٢٨٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن هشام وابن الناظم فى شرحيهما على الألفية ، واستشهد به من قبلهما الناظم فى شرح الكافية ، وهذه التوطئة التى قدّم بها الشارح بين يدى الكلام هى بنفسها عبارة الناظم فى شرح الكافية

اللغة : « يذود » مضارع ذاده عن الشىء ، أى : دفعه عنه ومنعه منه ، قال تعالى : (وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « يذود » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل قام ؛ ورابط الحال هنا هو الضمير المستتر ، وجملة الحال إذا كانت فعلية فعلها فعل مضارع مثبت لم يكن رابطها غير الضمير « الناس » مفعول به ليذود « عنها ، بسيفه » جاران ومجروران يتعلقان بيذود «وقال » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » زائدة لتأكيد دلالة « لا » على نفى الجنس « سبيل » اسم لا النافية ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » جار ومجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف خبر « لا »

الشاهد فيه : قوله « ألا لا من سبيل » حيث استعمل فيه « لا » النافية للجنس مع اسمها وخبرها ؛ فأما الاسم فقوله « سبيل » ، وأما الخبر فقوله « إلى هند » ، وأبرز « من » الزائدة ليدل دلالة مؤكدة على استغراق الجنس ؛ من قبل أن اللفظ الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق هو لفظ « لا » المتضمنة مع مدخولها معنى « من » ، فإذا ظهرت « من » فى اللفظ لم يكن هناك مساغ للاحتمال ، بخلاف ما إذا لم توجد ، فإن الاحتمال يكون قائما حتى تدل قرينة على أن المراد نفى الجنس

وههنا أمور (الأوّل) : أن إبراز « من » فى اللفظ — وإن كان معينا لنفى الجنس على سبيل الاستغراق — لايجوز إلا فى ضرورة الشعر ، كما فى هذا البيت

ولم يكن رفعا ؛ لئلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن فى ذلك إلحاقا لِلاَ بإنَّ لمشابهتها إياها فى التوكيد ، فإن « لا » لتوكيد النفى ، و « إنّ » لتوكيد الإثبات ، ولفظ « لا » مساو للفظ « إنّ » إذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت

(الثانى): أن الذين ذهبوا إلى أن اسم «لا » مبنى لتضمنه معنى الحرف استدلوا بهذا البيت ، ووجه الاستدلال أن «لا» العاملة عمل «إن» دالة على نفى الجنس نصا ، وقد علمت أنها لاتكون كذلك إلا إذا تضمنت معنى « من » الاستغراقية ، والدليل على هذا الحصر أن الشاعر قد تدعوه الضرورة إلى إظهار « من » هذه فيظهرها كما فى بيت الشاهد ، والضرورات الشعرية تردّ الأشياء إلى أصولها ؛ من قبل أنها عبارة عن معاودة الأصول المتروكة ، كما تقدّمت الإشارة إليه مع أمثلتها ،

(الأمر الثالث) اعلم أن « لا » النافية ــ وإن كانت تعمل عمل « إنّ » ــ تخالف « إن » من سبعة أوجه : (أوّلها) أنها لاتعمل إلا فى النكرات ، و « إنّ » تعمل فى المعارف والنكرات جميعا (ثانيها) أن اسم « إنّ » منصوب مفردا كان أومضافا أومشبها بالمضاف ، واسم لا يبنى إذا كان مفردا وينصب إذا كان غيره ، وستقف على سبب بنائه والخلاف فيه (ثالثها) أن البصريين أجمعوا على أن خبر « إنّ » مرفوع بها ، وأجمعوا أيضا على أن خبر « لا » مرفوع بها إذا كان اسمها مضافا أومشبها به ، واختلفوا فى رافعه إذا كان الاسم مفردا ، فذهب سيبويه إلى أن رافعه المبتدأ ، بناء على مذهبه فى أن « لا » مع اسمها فى محل رفع بالابتداء ، وذهب الأكثرون إلى أنه مرفوع بها أيضا (رابعها) أن خبر « لا » يمتنع تقديمه على اسمها ولوكان ظرفا أومجرورا بخلاف خبر « إن » إذا كان أحدهما ، كما عرفت (خامسها) أنه يجوز لك مراعاة محل « لا » مع اسمها فتعطف أوتنعت الاسم بالرفع قبل مجىء الخبر وبعده ، بخلاف « إنّ » فى ذلك ، على ماسبق بيانه (وانظر شرح الشاهد ٢٩٨ الآتى) ، (سادسها) أنه يجوز لك إلغاء « لا » إذا تكرّرت كما ستقف عليه ، بخلاف « إنّ » فإنه لايجوز فيها إلا الإعمال مهما تكرّرت ؛ وليس لك محيد فيها عن الإعمال ، كما فى قول الأعشى ميمون بن قيس :

إنَّ مَحَلاًّ وَإِنَّ مُرْتَحَلاَ   وَإِنَّ فِى السَّفْرِ إِذْ مَضَوا مَهَلاَ

(سابعها) أن خبر « لا » يكثر حذفه إذا علم ، نحو قوله تعالى : (قَالُوا لاَ ضَيْرَ ... فلاَ فَوْتَ) ويجوز ذكره نحو قوله تعالى : (لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُم ... يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَامَ لَكُمْ) وتميم لاتذكره أصلا ، وعلى لغتهم يجعل الجار والمجرور وهو «عليكم» فى الآية الأولى و «لكم» فى الآية الثانية متعلقا بالاسم لأنه مصدر ، فاذا كان الاسم غير مصدر ولا مشتق وذكر بعده ظرف أوجار ومجرور جعلته متعلقا بمحذوف صفة للاسم ، وأنت لوتأملت لوجدت ماذكرنا لك من أوجه الفرق مذكورة فى الشرح وإن لم تكن مجتمعة على هذا النحو

عليها فى العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال :

(عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَفِى نَكِرَهْ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو : لاغُلَامَ رجُلٍ قائمٌ (أَوْ مُكَرَّرَهْ) نحو : لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ ، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ، ومع المكررة على سبيل الجواز ، كما ستراه .

﴿ تنبيه ﴾ شروط إعمال « لا » العملَ المذكور على ما أفهمه كلامُه تصريحا وتلويحا سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون مَنْفِيُّهَا الجنسَ ، وأن يكون نفيه نصًّا ، وأن لايدخل عليها جارٌّ ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتَّصل بها ، وأن يكون خبرها أيضا نكرة .

فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذ إعمال الزائدة فى قوله :

٢٩٠ — لَوْلَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

٢٩٠ — هذا البيت من كلمة للفرزدق — همام بن غالب — يهجو فيها عمر بن هبيرة الفزارى وأوّلها قوله:

يَا أَيُّهَا النَّابِحُ الْعَاوِى لِشِقْوَتِهِ إِلَيْكَ أُخْبِرْكَ عَمَّا تَجْهَلُ الْخَبَرَا
إِنَّ الْفَزَارِىَّ مَا يَشْفِيهِ مِنْ قَرَمٍ أَطَايِبُ الْعَيْرِ حَتَّى يَنْهَشَ الذَّكَرَا
لَوْ لَمْ تَكُنْ ... ... البيت ، وبعده :
إِنَّ الْفَزَارِىَّ لَوْ يَعْمَى فَيُطْعِمُهُ أَيْرَ الْحِمَارِ طَبِيبٌ أَبْرَأَ الْبَصَرَا

اللغة : « النابح » اسم فاعل من نبح الكلب نباحا ، إذا عوى « العاوى » اسم فاعل من عوى بالعين المهملة — عواء ، وهو صوت الكلب أيضا «لشقوته» بكسر الشين وفتحها وسكون القاف — هى التعاسة وسوء الطالع مع التعب « الخبر » يجوز أن يكون ناصبه قوله « إليك » لأنه اسم فعل أمر بمعنى خذ ، ويجوز أن يكون ناصبه قوله « أخبرك » وقوله « غطفان » هواسم أبى قبيلة ، وهو الجدّ الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » جمع حسب — بفتحتين — وهومايعدّ من المآثر ، وقال ابن الأثير : الحسب فى الأصل : الشرف بالآباء ومايعدّه الإنسان من مفاخرهم ، وقيل : الحسب والكرم يكونان فى الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لايكونان إلا بالآباء « قرم » بفتح القاف والراء — شدّة الشهوة إلى اللحم ، وباب فعله علم « أطايب العير » الأطايب : جمع أطيب ، وهو أفعل من طاب يطيب ، والعير — بفتح العين المهملة وسكون الياء — هو الحمار الوحشى ، وبنوفزارة يرمون بأكل أير الحمار

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » نافية جازمة « تكن » فعل مضارع ناقص « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة ، وليست نافية « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار

... ...

ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وستعرف مافى هذا الكلام ، وهذا على لغة الحجاز بين الذين يجيزون ذكر خبر لا ؛ فأما على لغة بنى تميم الذين يوجبون حذفه فالجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لذنوب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام لا ذنوب كائنة لها موجودة ؛ وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها فى محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع فى جواب لو « للام » هذه اللام هى التى تقع فى جواب لو ، وهى ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل لام ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر « أحسابها » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « لاذنوب لها » فإن كلة «لا» فيها زائدة لاندل على النفى ، وكان حق مابعدها أن يرتفع على الابتداء والخبر ، ولكنه أعملها فى الاسم ؛ فبناه على الفتح كما هو ظاهر ، فلم يكن بدّ من تقدير الظرف خبرا لها على ماهو لغة أهل الحجاز

وهذا التخريج قد خرجه جماعة قبل الشارح منهم ابن عصفور فى المقرّب نقلا عن أبى الحسن الأخفش ؛ فإنه قال : «أنشد أبو الحسن * لو لم تكن غطفان... البيت * والمعنى لها ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام لمجرّد تقويته وتوكيده ، كقوله تعالى : (مَامَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَنْ لَاتَتَّبِعَنِي... لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) أى : ليعلموا » اه

وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف دالّ على امتناع جوابها لامتناع شرطها ، و بيان هذا أن جواب « لو » هو قوله « لام ذوو أحسابها عمرا » فهو إيجاب قبل دخول «لو» وشرطها هو قوله « لم تكن غطفان إلخ » فهو نفى قبل دخول « لو » إذا جعلت « لا » زائدة كما ذهبوا إليه ؛ فامتناع الجواب يصيره نفيا ، وامتناع الشرط يصيره إثباتا ؛ فيصير المعنى انتفى لوم هؤلاء عمر لثبوت أن لهم ذنوبا يستحقون عليها الهجاء ، وهو معنى صحيح مستقيم ، فإن جعلت « لا » نافية كان الشرط موجبا لأن لم نافية ، ولا حينئذ نافية لنفى «لم» فيكون حاصله قبل دخول « لو » هكذا : غطفان ذات ذنوب ، فيصير المعنى بعد دخول «لو» هكذا : انتفى لوم هؤلاء عمر لانتفاء الذنوب عنهم ، وهذا معنى فاسد ؛ لأنهم لو تبرّأوا من العيوب لعنفوه لأنه يتسبب فى رميهم بما هم منه برآء، هذا توجيه كلامهم بالغنا فى إيضاحه بأسهل عبارة لتدرك حقيقة الأمر

وقال ابن جنى « سألت أبا على فقلت : الزائد « لم » أو « لا » ؟ فقال : لم تأت « لم » زائدة فى كلامهم ؛ فيجب أن تكون « لا » هى الزائدة » اه

وأنت لو ذهبت مع الشلوبين الذى ذهب إلى أن شرط « لو » لايجب فيه أن يكون ممتنعا كما زعم الجمهور ، بل قد يكون مثبتا ، وقد يكون ممتنعا ؛ لجاز لك على هذا أن تجعل « لا » نافية ، ولكنه مذهب مرجوح .

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل « لَيْسَ » كما مر، وإن دخل عليها جار خفض النكرة، نحو: جِئْتُ بِلاَ زَادٍ، وغَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ، وشذ: جئت بلا شَيْءَ، بالفتح، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها، نحو: لاَزَيْدٌ في الدارِ ولا عَمْرٌو، ولا في الدار رجلٌ ولا امْرَأَةٌ، وأما نحو « قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا » و

٢٩١ — * لاَ هَيْثَمَ اللَّيْـــلَةَ لِلْمَطِيِّ *

وقال الروداني: « الصواب جعل « لا » نافية، والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر؛ لأن ذنوبهم كلاذنوب بالنسبة إلى ذنوبه، فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا، يعني أنهم يلومونه على كل حال، كان لهم ذنوب أولا، مثل « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » اهـ، وقال العلامة الصبان بعد نقل عبارته هذه: « وما ذكره محتمل لامتعين؛ فالتصويب في غير محله » اهـ

وأقول: إن هذا المحتمل ضعيف؛ لأنه غير المتبادر المنساق إلى الذهن من العبارة

فإن قلت: فلماذا كانت « لا » الزائدة غير عاملة؟ قلت: أنت تعلم أن الحرف الذي يعمل هو الحرف المختص بنوع من النوعين الاسم والفعل؛ إلا ماخرج عن هذا لداعية وسبب، و« لا » الزائدة غير مختصة بنوع منهما؛ فالأصل أنها لاتعمل، ولم يوجد معها مثل ماوجد مع « ما » النافية الحجازية، فكانت مهملة ألبتة

فإن قلت: فهل تجد سرا في إعمال الشاعر إياها في هذا البيت؟

قلت: نعم، وحاصله أنها أشبهت «لا» النافية في الصورة واللفظ؛ فأخذت حكمها عند الحاجة إليه، كما أن « ما » الموصولة قد تأخذ حكم « ما » النافية لشبهها بها في الصورة فيزاد بعدها « إن » كما في قول الشاعر:

* يَوَدُّ الْمَرْءُ مَا إِنْ لاَ يَرَاهُ *

ألا ترى أن المعنى: يودّ المرء الذي لايراه، ومثل هذا كثير في العربية

٢٩١ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٤)، ولم ينسبه أحد من شراح كلامه، وهو أحد الأبيات الخمسين التي لم يعين قائلها، وقد أورده أبو عبيد مع أبيات أخرى، وهي:

قَدْ لَقِهَا اللَّيْـــلُ بِعَصْلَبِيِّ   أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوِّيِّ
مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيِّ   عَمَرَّسٍ كَالْمَرَسِ الْمَلْوِيِّ
لاَ هَيْثَمَ اللَّيْـــلَةَ لِلْمَطِيِّ   وَلاَ فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيِّ

... ...

ونسب الفراء هذه الأبيات لرجل من بنى دبير ، ولم يعينه

اللغة : « قد لفها » يروى فى مكانه « قد حشها » و يقال : حش النار يحشها ، إذا بالغ فى إيقادها و إحمائها ؛ و إنما أراد أن الإبل قد رميت برجل يسرع سوقها ولا يدعها تفتر « عصلبى » بفتح العين واللام بينهما صاد ساكنة ــ وهو الرجل الشديد الباقى على المشى والعمل « أروع » هو الحديد الفؤاد الجرىء القلب «الدوّىّ » بفتح الدال مشدّدة وكسر الواو مشدّدة أيضا ــ وهى المفازة ، يريد أنه ذو هداية و بصر بقطع الفلوات والخروج منها « مهاجر » هو الذى هاجر من البادية إلى الأمصار فصار من أهلها ، فإذا كان كذلك كان سيره فى الفلوات سريعا ؛ لأنه يقصد أهله فى المصر « عمرّس » بفتح العين المهملة والميم والراء مشدّدة ــ الشديد « المرس » الحبل « الملوىّ » المفتول « هيثم » اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وقيل : كان جيد الرعية ، قيل : هو هيثم ابن الأشتر « ابن خيبرى » قيل : هو جميل بن عبد الله بن معمر بن الحرث بن خيبرى بن ظبيان وهو جميل بثينة ، وكان شجاعا يحمى أدبار الإبل من الأعداء ، وقيل : المراد به أمير المؤمنين على ابن أبى طالب كرم الله وجهه ، ونسبته للخيبرى للملابسة البعيدة ، وقيل : المراد به مرحب الخيبرى الذى قتله أمير المؤمنين يوم خيبر

الإعراب : « لا » نافية للجنس « هيثم » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « الليلة » ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا ، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات « للمطى » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الظرف

الشاهد فيه : قوله « لاهيثم » حيث ورد فيه ماظاهره أن « لا » النافية للجنس قد عملت فى معرفة ؛ وذلك لأن « هيثم » علم على رجل بعينه ؛ فهو معرفة بالعلمية ، لكنه عند عامة العلماء على غير ظاهره

وهو مؤوّل بأحد تأويلين (الأوّل) أنه على حذف مضاف لايتعرف بالإضافة إلى العلم كلفظ « مثل » وأصل الكلام : لامثل هيثم للمطى ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهو ينويه (الثانى) أنه أراد من اسم العلم الصفة التى اشتهر هذا العلم بها ؛ فهيثم هنا موضع قولك «حاد ماهر». فكأنه قال : لاحادى ماهرا للمطى الليلة ، وهذا كقول علماء البلاغة : إن العلم إذا اشتهر بوصف ما صحت الاستعارة فيه ، وذلك لأن الاستعارة عندهم مبنية بعد التشبيه على جعل المشبه من أفراد المشبه به ادّعاء ؛ فلا بدّ أن يكون المشبه به كليا لايمنع نفس تصوّر مفهومه من وقوع الشركة فيه. والعلم ليس بهذه المنزلة ، فإذا تضمن وصفية ما بواسطة اشتهاره بصفة تأوّل بكلى ؛ ليصح بعد التشبيه جعل المشبه من أفراد ذلك الكلى ، كحاتم ؛ فإنه متضمن وصفية الجود ، وكمادر ؛ فإنه يتضمن وصفية البخل ، وكسحبان ؛ فإنه متضمن وصفية البلاغة ؛ فاذا قلت « أبصرت حاتما » أو قلت «سمعت سحبان» أو قلت «رمانى الدهر بمادر » فإنما تقصد بالأوّل رجلا له صفة التناهى فى الكرم،

وقوله :

٢٩٢ — * نَـكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ فِي البِلاَدِ *

و بالثانى الكامل فى الفصاحة ، و بالثالث الحد الأعلى للبخل ، ولم ترد ذاتا معينة بمشخصاتها لا تطلق إلا على فرد واحد ، و إلا لما ساغ لك أن تجرى الاستعارة فيه ؟ فالعلم ههنا بمنزلة العلم هناك ؛ يطلق و يراد منه الوصف الذى اشتهر هذا العلم به ، فهو فى المعنى نكرة .

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٥٤) : «واعلم أن المعارف لاتجرى مجرى النكرة فى هذا الباب ؛ لأن « لا » لا تعمل فى معرفة أبدا ، فأما قول الشاعر * لا هيثم الليلة للمطى * فإنه جعله نكرة ، كأنه قال لا هيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك : لا بصرة لكم ، وقال ابن الزبير الأسدى * أرى الحاجات . . . البيت (وهو الشاهد الآتى) * وتقول قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا و إنما أراد عليا عليه السلام ؟ قال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا فى معرفة ، و إنما تعملها فى نكرة ؛ فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين علىّ ، وأنه قد غيب عنها ، فان قلت : إنه لم يرد أن ينفى كل من اسم علىّ ، و إنما أراد أن ينفى منكورين كلهم فى قضيته مثل علىّ ، كأنه قال : لا أمثال علىّ لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها » اه

وقال الأعلم «الشاهد فيه نصب هيثم ، وهو اسم علم معرفة ، بلا ، وهى لا تعمل إلا فى نكرة وجاز ذلك لأنه أراد لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه فى حداء المطى ، فصار هذا شائعا ، فأدخل هيثم فى جملة المنفيين وهو كقولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، يراد على بن أبى طالب رضى الله عنه ، والمعنى ولا قاضى ولا فاصل مثل أبى حسن لها » اه ، وستسمع كلام المحقق الرضى فى شرح الشاهد الآتى

٢٩٢ — هذا عجز بيت ، وصدره :

* أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ *

وهذا البيت من أبيات لعبد الله بن الزبير — بفتح الزاى وكسر الباء — الأسدى ، يقولها فى أبى خبيب عبد الله بن الزبير — بضم الزاى وفتح الباء — وكان قد وفد عليه يطلب جدواه فلم يحظ منه بشىء ، وكان أبو خبيب مشهورا بالبخل ، و بعد بيت الشاهد قوله :

أَغَــرُّ كَغُرَّةِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ مِنَ الْأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ آلِ حَرْبٍ
إِلَى ابْنِ الكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَــادِ وَمَالِي حِينَ أَقْطَــعُ ذَاتَ عِرْقٍ
أُفَارِقْ بَطْنَ مَكَّةَ عَنْ سَوَادِ وَقُلْتُ لِصُحْبَــتِي : أَدْنُوا رِكَابِي

وقد نسب أبو الفرج الأصفهانى فى كتابه الأغانى (١٠ — ١٧١ بولاق) هذه الأبيات إلى عبد الله

... ...

ابن فضالة بن شريك بن سلمان بن خويلد ، وذكر أن الحادث الذى ذكرناه مع ابن الزبير إنما كان مع عبد الله بن فضالة ، ثم حكى رواية أخرى أن الأبيات والقصة كانت مع فضالة بن شريك والد عبد الله ، وليست مع ابنه عبد الله ، وفى أبيات الأغانى زيادة عما ذكرناه هنا

اللغة : « أبى خبيب » بزنة التصغير ــ كنية عبد الله بن الزبير ، كنى بأكبر أولاده ، ويكنى «أبا بكر » أيضا ، و « أبا عبد الرحمن» ، وهم ثلاثة أولاد له ، وكان إذا هجى كناه الهاجى أبا خبيب (انظر شرح الشاهد رقم ٦٢) « نكدن » فعل ماض من النكد ، من باب تعب ، وتقول : نكد العيش نكدا ، إذا اشتد وتعسر ، وقد وقع فى عامة النسخ المطبوعة من الشرح « يكدن» وهو تصحيف « أمية» اسم أبى قبيلة من قريش ، وهما أميتان : أمية الأكبر ، وأمية الأصغر ، ابنا عبدشمس بن عبدمناف ، فمن أمية الأكبر أبوسفيان بن حرب والعنابس والأعياص، وأمية الصغرى ثلاثة إخوة لأم اسمها عبلة ، ويقال لهم : العبلات ــ بالتحريك ــ «الأعياص » هم أولاد أمية بن عبد شمس الأكبر ، وهم أربعة : العاص ، وأبو العاص ، والعيص ، وأبو العيص «ذات عرق» بكسر العين وسكون الراء ــ موضع من مكة على نحو مرحلتين «ابن الكاهلية » هو عبد الله بن الزبير ، وكان الشاعر قد قال له : إنّ بينى و بينك رحما من قبل فلانة الكاهلية ، وهى عمتنا وقد ولدتكم «صحبى » أراد به الأصحاب ، وهو فى الأصل مصدر « أدنوا » فعل أمر من الإدناء مسند لواو الجماعة « ركابى » هى الإبل « أفارق » مجزوم فى جواب الأمر

الإعراب : « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « الحاجات » مفعول أول « عند » ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات « أبى خبيب » مركب إضافى ، صدره مجرور بالإضافة إلى الحاجات « نكدن » فعل ماض ، ونون الإناث العائد إلى الحاجات فاعله ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لأرى « لا » نافية للجنس « أمية » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « فى البلاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا على لغة الحجازيين ، ومتعلق بمحذوف حال من أمية ، وخبر لا محذوف ، وذلك على لغة بنى تميم

الشاهد فيه : قوله « لا أمية » حيث ورد فيه ماظاهره أن اسم « لا » جاء معرفة بالعلمية ، وهو عند التحقيق جار على غير ظاهره بأحد التأويلين اللذين ذكرناهما فى شرح الشاهد السابق

قال المحقق الرضى (ج ١ ص ٢٣٩) : « واعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة ؛ فينتصب بلاء التبرئة ، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه ، نحو لاحسن ، فى الحسن البصرى ، وكذا لاصعق ، فى الصعق ، أو مما أضيف إليه ، نحو لا امرأ قيس، و لا ابن زبير ، ولا يجوز هذه المعاملة فى لفظى : عبد الله ، وعبد الرحمن ؛ إذ الله والرحمن لايطلقان على غيره تعالى حتى يقدّر تنكيرهما . قال * لاهيثم الليلة للمطى * وقال * أرى الحاجات . . . البيت *

فمؤول . وعَدَمُ التكرار فى قوله :

٢٩٣ — أشَاءُ مَا شِئْتِ حَتَّى لاَ أَزَالُ لِمَا لاَ أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

ضرورةٌ اهـ .

ولتأويله بالمنكر وجهان : إما أن يقدّر مضاف هو «مثل» فلا يتعرّف بالإضافة لتوغله فى الإبهام ، وإنما يجعل فى صورة النكرة بنزع اللام ، وإن كان المنفى فى الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لايتعرّف بالإضافة إلى أىّ معرف كان ؛ لرعاية اللفظ وإصلاحه ، ومن ثم قال الأخفش : على هذا التأويل يمتنع وصفه ؛ لأنه فى صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة ، وهو معرفة فى الحقيقة فلا يوصف بنكرة .. وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ؛ لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها : لافيصل لها ؛ إذ هو كرّم الله وجهه كان فيصلا فى الحكومات ، على ماقال النبى صلى الله عليه وسلم «أقضاكم على» فصار اسم على رضى الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل ، وعلى هـذا يمكن وصفه بالمنكر ، وهذا كما قالوا : لكل فرعونٍ موسًى ، أى : لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى ؛ لتنكيرهما بالمعنى المذكور . وجوّز الفراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين فى الضمير واسم الإشارة أيضا ، نحو لا إياه ، أو لا هذا ، وهو بعيد غير مسموع » ، اهـ ولك فى هذا الكفاية والغناء

٢٩٣ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الفراء وابن كيسان ، ولم يعزواه

اللغة : « شانى » اسم فاعل من شنأ الشىء يشنؤه شنأ — بتثليث الشين — ومشنأة وشنآنا — بسكون النون ، أو تحريكها — أى : أبغضه وكرهه ، والأصل فى اسم الفاعل شانىء — بالهمز — خفف بقلب الهمزة ياء لكسر ماقبلها

المعنى : إنى أحب ماتشائينه ، ولا أزال مبغضا للأمر الذى لاتشائينه

الإعراب : « أشاء » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ما » اسم موصول مفعول به « شئت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : شئته « حتى » يجوز أن تكون غائية ، وأن تكون ابتدائية « لا » نافية « أزال » فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، إذا جعلتها غائية ، ومرفوع بالضمة الظاهرة ، إن جعلت حتى ابتدائية ، واسم « أزال » ضمير مستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «شانى» آخر البيت « لا » نافية « أنت » مبتدأ « شائية » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة الموصول المجرور باللام « شانى » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة ، إذ صار بعد قلب الهمزة كالقاضى : أى المنقوص ؛ إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر عليه الحركة

الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائية » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة — وهى

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب : مضافٍ ، ومشبهٍ بالمضاف — وهو مابعده شيء من تمام معناه ، ويسمى مُطَوَّلا ومَمْطُولا ، أى : ممدودا — ومفردٍ ، وهو ماسواهما (فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً) نحو : لاصاحبَ برٍّ ممقوتٌ (أَوْ مُضَارِعَهْ) أى : مُشَابِهه ، نحو : لاطالعاً جبلاً ظاهر (وَبَعْدَ ذَاكَ) المنصوب (الْخَبَرَ اذْكُرْ) حال كونك (رَافِعَهْ) حتما ؛ وأما الرافع له فقال الشلوبين : لاخلاف فى أن « لا » هى الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضا هى الرافعة له ، وقال فى التسهيل : إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ، ولم تعمل إلا فى الاسم .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وَبَعْدَ ذا الخبر اذكر » أنه لايجوز تقديم خبرها على اسمها ، وهو ظاهر .

(وَرَكِّبِ) الاسم (الْمُفْرَدَ) — وهو ما ليس مضافا ، ولا مشبها به — مع « لا » تركيب خمسة عشر (فَاتِحاً) له من غير تنوين ، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح ، وإنما بنى — والحالة هذه — لتضمنه حرف الجر ؛ لأن قولنا : لا رجل فى الدار ، مبنىٌّ على جواب سؤال سائل : محقق ، أو مقدر ، سأل فقال : هَلْ مِنْ رجل فى الدار ؟ وكان من الواجب أن يقال : لاَ مِنْ رجل فى الدار ؛ ليكون الجواب مطابقا للسؤال ؛ إلا أنه لما جرى ذكر « مِن » فى السؤال استغنى عنه فى الجواب ، فحذف ، فقيل : لارجل فى الدار ، فتضمن «مِنْ» ، فبنى لذلك ، و بنى على الحركة إيذانا بعروض البناء ، وعلى الفتح لخفته ، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلاَ حَوْلَ وَلاَ) قُوَّةَ إلا بالله ، وجمع التكسير مثل : لا غِلْمَانَ لك ؛ أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ماينصبان به ، وهو الياء ، كقوله :

الضمير — ولم تتكرر « لا » ، وقد تمسك المبرد وابن كيسان بهذا البيت ، وزعما أنه لايلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة ، أو فصل بينها و بين اسمها ، وهو عند الجمهور محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة نحو : لامحمد ولا بكر ولا على يقولون مثل ذلك ، يقوم مقام نفى الجنس ، ألا ترى أن قولك : لا أحد يقول هذه المقالة ، هو فى الواقع بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحدا واحدا وتنفى عنهم ماتريد نفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا اسم الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا تركت اسم الجنس كنت خليقا بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفى الجنس بتكرير اسمها

٢٩٤ – تَعَزَّ فَلاَ إلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا ... وَلٰكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ

٢٩٤ — ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « تعز » فعل أمر ، معناه طلب تكلف التسلية بمن سبقك ، والتأسى بمن مضى قبلك « إلفين » تثنية إلف – بكسر الهمزة وسكون اللام – وهو الصديق الذى تألفه و يألفك ، ومثله الأليف ، كالخلّ والخليل ، والخدن والخدين ، والحب والحبيب «ورّاد» بضم الواو وتشديد الراء مفتوحة – جمع وارد ، كصائم وصوام ، وقائم وقوام « تتابع » توارد

المعنى : تكلف السلوان ، وتأسّ بالذين سبقوك ؛ فإنك لاتجد صديقين تمتعا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، و يتتابعون على الهلاك

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه « فلا » الفاء واقعة فى جواب الأمر ، لا : نافية للجنس « إلفين » اسم لا ، مبنى على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله « متعا » الآتى « متعا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر لا «لكن» حرف استدراك «لوراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المنون » مضاف إليه « تتابع » مبتدأ مؤخر

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم « لا » النافية للجنس مثنى ، و بنى على الياء التى هى علامة نصبه إذا كان معربا ، ومثله قوله جرير بن عطية :

بِأَيِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ ... وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لاَ يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ

فإن قلت : فكيف يبنى المثنى وجمع التصحيح مع أن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد عرفنا فى باب المعرب والمبنى أن من شرط الشبه المقتضى للبناء ، كتضمن معنى الحرف ، ألا يعارضه شئ من خصائص الأسماء كالإضافة والتثنية والجمع ؟

قلت : قد اغتر أبو العباس المبرد بمثل هذا الاعتراض ؛ فذهب إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعا على حدّه فهو معرب ؛ لما ذكرت ، وفاته كما فاتك أن هذا الذى هو من خصائص الأسماء إنما يمنع البناء و يقدح فيه إذا طرأ عليه وجاء من بعده ، أما إذا كان البناء هو الذى طرأ على التثنية أو الجمع أو نحوهما فإنه لايتأثر ولا يمتنع ، ولا شك أن اسم « لا » ثنى قبل دخول « لا » أو جمع ، ودخول « لا » هو الذى أوجد شبه الحرف ، أو بعبارة أعم هو الذى أوجد سبب البناء ، ومما يؤكد لك ضعف ما ذهب إليه أبو العباس أنه اتفق مع الجمهور فى بناء المنادى المثنى والمجموع على مايرفع به نحو « يا محمدان » و « يامحمدون » ؛ فلو أنه اعتبر التثنية والجمع معارضان لموجب البناء لكان خليقا بأن يذهب إلى إعراب المنادى ؛ فكان مسلكه متناقضا ، وهذا إن شاء الله واضح

وقوله :

٢٩٥ — يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ وَلاَ آ بَاءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان .

---

٢٩٥ — ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « عنتهم » أهمتهم ، وتقول : عناه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شؤون » جمع شأن ، مثل خطب وخطوب ، وأمر وأمور ، والكل بمعنى

الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا ، مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم فى محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « آباء » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » قال العينى : الواو واو الحال ، واعترضه الشيخ خالد فى التصريح بأن واو الحال لاتدخل على الفعل الماضى المسبوق بإلا ، وذهب إلى أن هذه الواو زائدة فى خبر لا ، وأن خبر النواسخ لايضرّ اقترانه بالواو نحو قول الفند الزمّانىّ ، وهو من شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

وعنده أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى ، وكلامه معترض من عدّة وجوه (الأوّل) أن اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ليس متفقا عليه ، بل أكثر العلماء على عدم جوازه ، وعندهم أن الواو واو الحال ، ومثل « أمسى » فى البيت المستشهد به تامة لا تحتاج إلى خبر ، وإنما أجاز اقتران الخبر بالواو ابن مالك فى التسهيل تبعا للأخفش (الوجه الثانى) سلمنا أن أخبار النواسخ يجوز اقترانها بالواو ، ولكن ليست كل النواسخ بهذه المثابة ، بل الذى نص عليه ابن مالك إنما هو خبر ليس المقترن بإلا دون غيرها ، وخبر كان وسائر أخواتها بشرط أن لايقترن بإلا ، فأين هذا مما نحن فيه ؟ (الوجه الثالث) لوسلمنا جدلا أن أخبار جميع النواسخ يجوز معها زيادة الواو فنحن لانسلم ذلك ههنا ؛ لأن جعل جملة « عنتهم شؤون » خبر « لا » يلزم عليه انتقاض نفى خبرها بإلا ، وقد صرّح ابن هشام بأن من شرط عمل « لا » ألاينتقض نفيها ؛ فالواو للحال ألبتة ، كما ذكر العينى ، قد : حرف تحقيق « عنتهم » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، هم : مفعول « شؤون » فاعل ، والجملة فى محل نصب حال ، وخبر « لا » محذوف يجب تقديره قبل إلا ، وما زعمه الشيخ خالد من عدم جواز اقتران جملة الحال الماضية المسبوقة بإلا بالواو ممنوع ، فقد ورد اقتران الجملة الفعلية التى فعلها ماض بالواو فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

نِعْمَ أَمْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرَا

الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث ورد فيه اسم « لا » جمع مذكر سالما ، و بنى على الياء التى هى علامة نصبه ، وقد عرفت ذلك ، وما فيه من الخلاف ، وصواب الرأى فى شرح الشاهد السابق

وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ماينصب به ، وهو الكسر ، ويجوز أيضا فتحه ، وأوجبه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح أولى ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٩٦ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتَ لِلشِّيبِ

٢٩٦ — هذا البيت من قصيدة طويلة لسلامة بن جندل بن عبد بن عبيد — ويقال : ابن عمرو بن عبد بن عبيد — بن الحرث بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيدًا ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ

وَلَّى حَثِيثًا وَذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِى ... ... البيت ، وبعده :

يَوْمَانِ : يَوْمُ مُقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٍ وَيَوْمُ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيبِ

اللغة : « أودى » ذهب ، ومضى ، واضمحل « حميدا » محمودا ، وكرر « أودى » للتأكيد وليس مراده الإخبار المجرّد ، وإنما أراد إنشاء التحسر والتحزن والتفجع على ذهاب الشباب « التعاجيب » قال ابن الأنبارى : « التعاجيب : العجب ، يقال : إنه جمع لاواحد له» ، ويروى « ذو الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة — بضم الهمزة وسكون العين — « شأو » بفتح فسكون — يطلق على الطلق ، يقال : جرى الفرس شأوا أوشأوين ، أى : جرى طلقا أوطلقين ، وهو الشوط « حثيثا » سريعا « اليعاقيب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل ، وخصه بالذكر لشدّة سرعته ، ويروى « ركض » بالرفع على أنه فاعل يدرك ، ويروى بالنصب على أن فاعل يدرك ضمير مستتر يعود إلى طالب الشباب ، و « ركض » حينئذ مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : لوكان يدركه طالبه يركض ركض اليعاقيب ، وجواب « لو » محذوف إن جعلتها شرطية ، تقديره : لطلبته ، مثلا ، وإن قدّرتها تمنية فلاجواب لها «عواقبه» أواخره ، والمجد : كرم الفعل وكثرة العطاء « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب ، مثل أبيض وبيض ، والأشيب : الذى ابيضت لحيته « يومان يوم مقامات إلخ » قال ابن الأنبارى : فسرالعواقب بقوله يومان ، والمقامة — بالفتح — المجلس ، ورواه أبو عمرو بالضم بمعنى الإقامة ، والأندية : الأفنية ، والنادى : المجلس ومثله الندىّ — بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء — وأراد به أماكن اللهو والتنعم التى يصرف فيها الشبان شبابهم ، قاله ابن الأنبارى بمعناه « تأويب » هو صفة سير ، وهو السرعة فى السير والإمعان فيه ، وقيل : هو أن تصل الليل بالنهار مع الإمعان

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذى » اسم موصول :

وقوله :

٢٩٧ــ لَاَ سَابِغَاتٍ وَلاَ جَأْوَاء بَاسِلَةً تَـقِي المَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاء آجَالِ

نعت للشباب « مجد » خبر مقدّم « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتى « نلذ » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن ، و يجوز أن يكون الاسم الموصول هو خبر إن ، وجملة الفعل وفاعله استئنافية لبيان أحوال الشباب لامحل لها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « لذات » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، أومبنى على الـكسرة نيابة عن الفتحة كما ستعرفه « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا على لغة الحجاز يين ، كما تـكرر لنا ذكره ، أو متعلق بمحذوف صفة للذات ، وخبر لاحينئذ محذوف

الشاهد فيه : قوله « لا لذات » حيث جاء فيه اسم « لا » جمع مؤنث سالما ــ وهو قوله « لذات »

واعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمعا لمؤنث أربعة مذاهب (الأوّل) أن يجعل فى حال البناء كما يكون فى حال الإعراب ؛ فيفتح بالـكسرة نيابة عن الفتحة ، كما ينصب كذلك ، لـكن يترك تنوينه ؛ وهذا مذهب الأكثرين ، قال أبوالفتح ابن جنى فى الخصائص : « لم يجز أصحابنا الفتح ، إلا شيئا قاسه أبوعثمان المازنى ، والصواب الـكسر بغير تنوين » اه (المذهب الثانى) أن يكون فتحه بالـكسرة أيضا لـكن مع التنوين ؛ ولم يوافق هؤلاء على ترك التنوين ؛ لأنّ تنوين جمع المؤنث السالم للمقابلة ، لا للتنكير ، وتنوين المقابلة لايحذف للبناء ؛ لأنه لاينافيه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم (المذهب الثالث) أن يبنى على الفتح ، وهـذا مذهب المازنى والفارسى ، وأوجبه ابن عصفور ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى وابن مالك فى بعض كتبه (المذهب الرابع) أنه يجوز فيه الفتح والـكسر بغير تنوين ، وهو الذى ذكره الشارح وابن هشام فى التوضيح ، وزعم كل شرّاح الألفية أن بيت الشاهد يروى بالوجهين ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين محل ، لـكن الذى فى كلام ابن الأنبارى رواية الفتح دون الـكسر ، إلا أن من حفظ حجة على من لم يحفظ

٢٩٧ لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « سابغات » أراد بها الدروع الواسعة ، ومثله قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) وهو من إقامة الصفة مقام الموصوف ، وواحده سابغة « جأواء » بفتح الجيم وسكون الهمزة ــ هى الجيش العظيم تجتمع أطرافه ونواحيه ، وفى كلام عاتـكة بنت عبد المطلب :

(وَالثَّانِي) وهو المعطوف مع تكرر « لا » — كقوة من « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ » (اجْعَلاَ مَرْفُوعًا) كقوله :

٢٩٨ — * لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذاكَ وَلاَ أَبُ *

حَلَفْتُ لَئِنْ عُدْتُمْ لَنَصْطَلِمَنَّكُمْ بِجَأْوَاء تُرْدِي حَافَتَيْهِ الْقَانِبُ

وأصل اشتقاقه من الجؤوة — بضم الجيم وسكون الهمزة — وهى من ألوان الخيل : حمرة تضرب إلى السواد ، ومنه يقال : فرس أجأى ، والأنثى جأواء ، فلما كانت الدروع — وهى لباس المقاتلة — سوداء قيل للكتيبة : جأواء « باسلة » اسم فاعل من البسالة ، وهى الشجاعة « تقى المنون » تردّ الموت وتمنع منه « لدى استيفاء آجال » أى : عند استكمال الأعمار

المعنى : إن الموت نازل ألبتة بمن استكمل أجله واستوفى أيام حياته لا تدفعه الدروع السابغة ولا ترده الكتائب المسلحة

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لا ، وهو جمع مؤنث سالم « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « جأواء » اسم لا « باسلة » صفة لجأواء « تقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى سابغات أو إلى جأواء « المنون » مفعول به « لدى » ظرف متعلق بتقى «استيفاء» مجرور بالإضافة إلى لدى «آجال» مجرور بالإضافة إلى استيفاء، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر لا الأولى إن قدرت الضمير عائدا إلى سابغات ، وخبر لا الثانية إن قدرته عائدا إلى جأواء ، فان قدرت الضمير عائدا إلى سابغات وجأواء جميعا كانت لا الثانية زائدة لتأكيد النفى ، وعلى أى واحد من التقديرين الأولين فالواو قد عطفت جملة لا الثانية على جملة لا الأولى ، وخبر واحدة منهما محذوف لدلالة خبر الأخرى عليه ، والأحسن جعل الخبر المذكور للأولى ؛ ليكون الحذف من الثانى لدلالة الأوّل عليه . وعلى التقدير الأخير تكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد ، وهذا كله ظاهر

الشاهد فيه : قوله « لا سابغات » فان اسم « لا » فيه جمع مؤنث سالم ، وهو يجوز فيه — على ما اختاره الشارح تبعا للناظم فى بعض كتبه — وجهان (الأوّل) البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة بغير تنوين (والثانى) البناء على الفتحة الظاهرة ، وهو أولى ، وقد عرفت مذاهب ثلاثة أخرى ذكرناها فى شرح الشاهد السابق

٢٩٨ - هذا عجز بيت ، وصدره :

* هَذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ *

وهذا البيت أحد أبيات ستة سبق ذكرها وشرحها و بيان اختلاف العلماء فى نسبتها إلى قائلها (انظر شرح الشاهد رقم ١٤٦ فى ص ٢٦٩ ومابعدها من الجزء الأوّل من هذا الكتاب) فلا داعى إلى الكلام على لغته أو نسبته

(أو مَنْصُوبًا) كقوله :

الإعراب : «هذا» ها:حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «وجدكم» الواو حرف قسم وجر ، جدّ : مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف ، وضمير الخطاب مضاف إليه ، وجملة القسم لامحل لهامعترضة بين المبتدأ وخبره «الصغار» خبر المبتدأ «بعينه» زعم قوم أن الباء زائدة ، وعليه يكون «عين» توكيد للصغار ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وزعم قوم أن الباء أصلية ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من الصغار ، والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما تضمنه من معنى الفعل ، على حدّقوله تعالى : (وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا) «لا» نافية للجنس «أمّ» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبر لا على هذا الوجه محذوف «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «ذاك» اسم كان ، والكاف حرف خطاب ، وخبر كان محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك واقعا ، أو تجعل كان فعلا تاما واسم الإشارة فاعله ، فلاتحتاج كان حينئذ إلى خبر ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام «ولا» الواو عاطفة ، ويحتمل أن تكون قد عطفت مفردا على مفرد وعليه يكون «أب» معطوفا على محل «لا» الأولى مع اسمها وتكون «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفى ، ولاعمل لها ، ولايجوزحينئذسوى هذا الوجه، ويحتمل أن تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وعليه تكون «لا» الثانية نافية لا زائدة ، ويجوز فى الاسم المرفوع بعدها أن يكون مبتدأ على أنها نافية مهملة ، وخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : ولاأب لى ؛ لأنهاإذا تكررت لم يجب أن تعمل ، بل يجوز إعمالها وإهمالها ، ويجوزأن يكون مرفوعا بها على أنها عاملة عمل ليس ، وخبرها محذوف ، تقديره كما مرّ فى الوجه السابق ، فهما وجهان على اعتبار أن الواو قد عطفت جملة على جملة

الشاهد فيه : قوله «ولا أب» حيث ورد فيه المعطوف على اسم «لا» مع تكرارها ، مرفوعا ، وهو يحتمل ثلاثة أوجه : واحد منها على جعل العطف من عطف المفردات ، وهذا هو الذى تفارق فيه «لا» النافية «إنّ» المؤكدة عند المحققين ، على ماسبق بيانه فى شرح الشاهد (رقم ٢٨٩) ، واثنان منها على جعل العطف من عطف الجمل ، وهما يجريان فى العطف على اسم إنّ عند الجميع ، وقد بينا لك الأوجه الثلاثة تفصيلا فى إعراب البيت

ومثل هذا البيت قول جرير بن عطية الذى أنشدناه لك مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٤) وهو :

بِأَيِّ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

ويجرى على هذا الوجه من الإعراب قول أبى الطيب المتنبى يمدح أبا شجاع فاتكا :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

٢٩٩ — * لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُـلَّةً *

٢٩٩ هذا صدر بيت اختلف العلماء فى رواية عجزه ؛ فمنهم من يرويه هكذا :

* اِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

ومنهم من يرويه هكذا :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

والذين رووا الرواية الأولى أنشدوا بيتين على هذه القافية ، ونسبوهما لأنس بن العباس بن مرداس ، ومنهم من ينسبهما لأبى عامر جدّ العباس بن مرداس ، وهما :

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
كَالثَّوْبِ إذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبِلَى أَعْيَا عَلَى ذِى الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

والذين رووا الرواية الثانية — ومنهم أبو على القالى — ذكروا قبل البيت قوله :

لاَصُلْحَ بَيْنِى فَاعْلَمُوهُ وَلاَ بَيْنَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِى
سَيْفِى ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

ولم ينسب بعض أصحاب هـذه الرواية ماروه إلى قائل معين ، ونسب الجوهرى البيتين إلى أبى عامر السابق

اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشـديد اللام — هى الصداقة ، وقال الله تعالى : (لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ) وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو من شعر الحماسة :

أَلاَ أَبْلِغَا خُلَّـتِى رَاشِدًا وَصِنْوِى قَدِيمًا ، إذَا مَا تَصِلْ

والواحد والجمع والذكر والمؤنث فى ذلك سواء « الراقع » ومثله « الراتق » هو الذى يصلح الموضع المتخرق من الثوب ، ويقال : رتق الفتق ، ورقعه ، بمعنى واحد « أنهج فيـه البلى » أى : أن البلى — وهو بكسر الباء — قد أخذ فيـه « أعيا » صعب أمره وشقّ واشتدّ « عاتق » العاتق : موضع الرداء من المنكب ، والعاتق يذكر ويؤنث ، والأفصح تذكيره « قرقر » صاح ، وصوّت «قمر » بضم القاف وسكون الميم — يحتمل أنه جمع أقمر ، مثل أحمر وحمر ، وأصفر وصفر ، ويحتمل أنه جمع قمرى ، مثل روم وروى ، وزنج وزنجى « الشاهق » الجبل العالى المرتفع

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم »

(أَوْ مُرَكَّبَا) كالأول ، نحو « لاَ بَيْعَ فِيهِ ولاَ خُلَّةَ ولاَ شَفَاعَةَ » في قراءة أبي عمرو وابن كثير

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أنَّ « لا » الثانية عاملة عمل لَيْسَ

وأما النصب فبالعطف على محل اسم « لا » ، وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، كما مر

(وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً) إما بالابتداء أو على إعمال « لا » عمل ليس فالثاني وهو المعطوف (لاَتَنْصِبَا) ؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠ — فَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لاَنَاقَةٌ لِيَ فِي هٰذَا وَلاَ جَمَلُ

ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف ، على نحو ماتكرر ذكره « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على اسم لا باعتبار محله ، وهو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل « على الراقع » ومثله « على الراتق » جار ومجرور متعلق باتسع

الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث ورد فيه المعطوف على اسم لا مع تكررها ، منصوبا ، إلا وجها واحدا ، وهو الذي ذكرناه في الإعراب

وزعم يونس أن « خلة » مبني على الفتح في محل نصب على أن « لا » الثانية قد عملت عمل « إنّ » ، وإنما نون ضرورة ، كما ينون المنادى المبني في نحو قول الأحوص :

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

وهو محمل ضعيف ؛ لأن الحمل على مايستدعي الضرورة مع وجود وجه سائغ جائز لاضرورة فيه يكون كترك الجدد إلى العثار

وخرّج الزمخشري بيت الشاهد على أن نصب «خلة» بفعل مقدر ، لا بالعطف على محل اسم لا ، والتقدير : لانسب اليوم ولاتذكروا خلة ، وهو تكلف لاداعية له .

٣٠٠ — هذا البيت لعبيد بن حصين الراعي ، من قصيدة أولها :

قَالَتْ سُلَيْمَى : أَتَنْوِي اليَوْمَ أَمْ تَقِلُ؟ وَقَدْ يُنَسِّيكَ بَعْضَ الْحَاجَةِ العَجَلُ

... ...

فَقُلْتُ : مَا أَنَا مِمَّنْ لاَ يُوَافِقُنِي وَلاَ ثَوَائِىَ إِلاَّ رَيْثَ أَرْتَحِلُ
أَمَّلْتُ خَيْرَكِ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ وَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكِ الْأَمَلُ
وَمَا هَجَرْتُكِ ... ... البيت ،

اللغة : « أثنوى » أى : أتقيم ، من ثوى يثوى – مثل رمى يرمى – ثواء ، أى : أقام إقامة « تغل » أى : تذهب وتبعد ، و يقال : وغل يغل – كوعد يعد – وأوغل ، وتوغل فى البلاد ، إذا ذهب فيها وأبعد ، وكذلك يقال : أوغل فى العلم ، ومنه الحديث : « إنَّ هٰذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ » أى : سر فيه بأناة ورفق ، وابلغ الغاية القصوى منه من غير خرق ، ولا تحمل نفسك وتكلفها ما لا تطيق فتعجز وتترك الدين والعمل «العجل» هكذا رواه ابن منظور وقد روى العينى فى مكانه « الكسل » وهو سهو « ما أنا ممن لا يوافقنى » أى : إنّ من يخالف ما أريد فلست منه وليس منى « تلقائك » بكسر التاء – مصدر بمعنى اللقاء ، وكل مصدر على هذه الزنة فتاؤه مفتوحة كالتجوال والتهذار والترداد والتلعاب والتطواف ، بمعنى التجوّل والهذر والتردّد واللعب والطواف ، وشدّ عن ذلك التلقاء والتبيان ، فوردا بكسر التاء « وماهجرتك » روى فى مكانه « وماصرمتك » والصرم : الهجر وقطع المودّة « لا ناقة لى فى هذا ولا جمل » هذا من أمثال العرب ، يقوله من يتبرأ من الأمر و يباعد نفسه منه ، وأوّل من قاله الحرث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرّة كليبا وهاجت الحرب بين الحيين ، وكان الحرث قد اعتزلها ، وقال بعضهم : إن أوّل من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية ، وانظر مجمع الأمثال (ج ٢ ص ١٤٤ بولاق)

الإعراب : « ما » نافية « هجرتك » فعل وفاعل ومفعول « حتى » حرف غاية « قلت » فعل وفاعل « معلنة » حال « لا » نافية تعمل عمل ليس « ناقة » اسم لا ، مرفوع بها « لى ، فى هذا » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا ، أو بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « جمل » معطوف على اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وستعلم وجهين آخرين

الشاهد فيه : قوله «لا ناقة ... ولا جمل » حيث ورد فيه المعطوف على اسم لا العاملة عمل ليس مع تكرار لا ، مرفوعا ، ورفعه على أحد ثلاثة أوجه :

(الأوّل) – وهو المتقدّم فى الإعراب – أن تجعل الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، ويلزم عليه جعل «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفى ، ولا عمل لها ألبتة ، ويكون «جمل» معطوفا على «ناقة» داخلا فى نفى «لا» الأولى ؛ لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله :

٣٠١ — فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

(والوجه الثانى) : أن تجعل الواو عاطفة لجملة على جملة ، ويجب على هذا أن تجعل « لا » الثانية نافية ، غير أنك تجعل المرفوع بعدها مرفوعا بها على أنها عاملة عمل ليس كالأولى ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر الأولى

(الوجه الثالث) : أن تجعل « لا » الثانية نافية مهملة ، مع كون الواو عاطفة لجملة على جملة كالوجه السابق ؛ ويفترق هذا الوجه عن سابقه بأن يكون الاسم المرفوع بعد لا الثانية مرفوعا بالابتداء ، وخبره محذوف يدل عليه خبر « لا » الأولى

ومن هنا — مع ماتقدم فى شرح الشاهد (٢٩٨) — تعلم أنه إذا كان تالى «لا» الثانية مرفوعا فرفعه على أحد الأوجه الثلاثة ، سواء أكانت الأولى عاملة عمل ليس ، كما فى بيت الشاهد الذى معنا ، أو عاملة عمل إنّ ، كما فى البيت الذى أحلناك عليه

ومثل هذا الشاهد قوله تعالى : (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) فى قراءة غير أبى عمرو وابن كثير

٣٠١ — هذا البيت من قصيدة لأمية بن أبى الصلت يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها ، وأحوال يوم القيامة ، وكان قد قرأ الكتب السماوية فى الجاهلية ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا ، مَا تَلِيقُ بِكَ الذُّمُومُ
عِبَادُكَ يُخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبٌّ بِكَفَّيْكَ الْمَنَايَا وَالْحُتُومُ
غَدَاةَ يَقُولُ بَعْضُهُمُ لِبَعْضٍ : أَلَا يَالَيْتَ أُمَّكُمُ عَقِيمُ
فَلَا تَدْنُو جَهَنَّمُ مِنْ بَرِىءٍ وَلَا عَدْنٌ يَحُلُّ بِهَا الْأَثِيمُ

وقد ركب النحاة ، وتبعهم الشارح ، بيت الشاهد من بيتين من هذه القصيدة ، وصحة الإنشاد هكذا :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ
وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ

اللغة : « سلامك » بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : سلمت سلامك ، وغرضه به تبرئة الله تعالى من النقص وتنزيهه سبحانه عن أن يلمّ به عاب « الذموم » جمع ذمّ ، مثل العيوب والعيب ، وزنا ومعنى « الحتوم » جمع حتم — بفتح فسكون — وهو القضاء الذى لامحالة من نفاذه « عقيم » لم تلد ، يريد أن العباد حين يعاينون الحساب ومايجرى يوم القيامة يتمنى كل واحد منهم أن أمّه لم تلده ، وأنه لم يخلق فى هذه الحياة ، وذلك كناية مشهورة فى لسان العرب

... ...

عن استعظام ما يلاقيه القائل من الشدّة ، وقريب منه قوله جلّ شأنه على لسان مريم : (يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هٰذَا وَكُنْتُ نَسْياً مَنْسِيًّا) ومثله قول عمر رضى الله عنه : لَيْتَ أُمَّ عُمَرَ لَمْ تَلِدْ عُمَرَ «عدن» اسم من أسماء الجنة، سميت بذلك لأنها دار إقامة «لغو» هو القول الباطل ، وقال الراغب : « اللغو من الكلام : مالايعتد به،وهو الذى يورد لاعن روية فكر فيجرى مجرى اللغا ، وهو صوت العصافير ونحوها من الطيور . . وقد يسمى كل كلام قبيح لغوا ، قال تعالى : (لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ كِذَّابًا ... وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ... لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلاَ تَأْثِيماً) » اهـ ، والآيتان الأولى والثالثة فى وصف أهل الجنة ، والبيت الذى نشرحه فى معنى الثالثة « تأثيم » مصدر أثمته ـ بتضعيف العين ، وهى الثاء المثلثة ـ ومعناه نسبته للإثم ، كما تقول: فسقته وكفرته وخوّنته وكذّبته ، إذا نسبته إلى الفسق والكفر والخيانة والكذب ، بأن قلت له : يافاسق ، ياكافر،إلخ « مايم » بضم الميم ـ أى : آت مايلام عليه « ساهرة » أى : أرض ، وقال الراغب : « الساهرة قيل : هى وجه الأرض ، وقيل : هى أرض القيامة » اهـ « وبحر » بالجر ـ عطف على ساهرة ، يعنى أن فى الجنة لحما من لحوم البرّ ولحما من لحوم البحر

الإعراب : «لا» نافية تعمل عمل ليس، أونافية مهملة «لغو» اسم لا على الأوّل ، ومبتدأ على الثانى « ولا » الواو عاطفة ، عطفت جملة على جملة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم » بالفتح ـ اسم لا «فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الأولى أوخبر المبتدأ ، وخبر لاالثانية محذوف يدلّ عليه هـذا ، و يجوز العكس ، والأوّل أولى ؛ لأن الحذف من الثانى لدلالة الأوّل أكثر من عكسه ، وسيبويه لايرى بأسا من أن يكون المذكورخبرا عنهما جميعا على كل التقديرات لأنه يرى أن « لا » مع اسمها فى محل رفع مبتدأ والاسم المرفوع من بعد خبر المبتدأ ، فلا يلزم عنده على أحد الأوجه تسلط عاملين على معمول واحد « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محلّ لها صلة « به » جار ومجرور متعلق بفاه « أبدا » منصوب على الظرفية وعامله قوله « مقيم » الآتى « مقيم » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « لا لغو ولا تأثيم » حيث تكررت« لا » ورفع مابعد الأولى وفتح مابعد الثانية

أما رفع ما بعد الأولى فعلى أحد وجهين (الأوّل) أن تكون عاملة عمل ليس (والثانى) أن تكون مهملة غير عاملة أصلا ، من قبل أن تكرارها يبطل وجوب إعمالها ، وقد بينا الوجهين فى الإعراب

وأما فتح ما بعد الثانية فعلى أنها عاملة عمل إنّ ، ولا يسوغ لك تقدير الثانية فى هذه الحال

فحاصل مايجوز فى نحو « لَاحَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللّٰهِ» خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثانى ، وفتح الأول مع رفع الثانى ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثانى

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز فى المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو « لا غلام رجل ولا أمرأةَ ، ولا أمرأةً ، ولا أمرأةٌ »

الثانى : محلُّ جواز الأوجه الثلاثة فى المعطوف إذا كان صالحاً لعمل « لا » ؛ فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه ، نحو « لا أمرأةَ فيها ولا زيدٌ » ، و «لاغلامَ رجلٍ فيها ولا عمرٌو»

(وَمُفْرَدًا نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي) منعوتَهُ أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَافْتَحْ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول « لا » مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ» نحو « لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ فِيهاَ » (أَوِ انْصِبَنْ) مراعاة لمحل اسم « لا » ، نحو « لاَ رَجُلَ ظَرِيفاً فيهاَ » (أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ) مراعاة لمحل « لا » مع المنعوت ، نحو « لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فيهاَ »

(وَغَيْرَ مَا يَلِي) منعوته (وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ) — وهو المضاف ، والمشبه به — (لاَ تَبْنِ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَانْصِبْهُ) نحو « لا رَجُلَ فِيهاَ ظَرِيفاً » و « لاَ رَجُلَ صَاحِبَ بِرٍّ فِيهاَ » و « لاَ رَجُلَ طَالِعاً جَبَلاً ظَاهِرٌ » (أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ) نحو « لاَ رَجُلَ فِيهاَ ظَرِيفٌ » ، و « لاَ رَجُلَ صَاحِبُ بِرٍّ فِيهاَ » ، و « لاَ رَجُلَ طَالِعٌ جَبَلاً ظَاهِرٌ » ؛ وكذا يمتنع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لاَغُلاَمَ سَفَرٍ مَاهِراً — أو مَاهِرٌ — فِيهاَ » وقد يتناوله قوله « وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ »

(وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لاَ») معه (احْكُماَ * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الفَصْلِ انْتَمَى) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — * فَلاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ *

نافية مهملة ، أونافية عاملة عمل ليس ، أوزائدة لتأكيد النفى ؛ إذ كل واحدمن هذه الوجوه الثلاثة كان يستدعى أن يكون الاسم الذى بعدها مرفوعا ؛ أما على الأول فبالابتداء ، وأما على الثانى فبلا المشبهة بليس ، وأما على الثالث فبالعطف على الاسم السابق ، ولما كان الاسم الذى بعد الثانية غير مرفوع امتنعت هذه الأوجه الثلاثة ، وهذا أمر فى غاية الظهور .

٣٠٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

... ...

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٤٩) ولم ينسبه أحد شراحه إلى قائل معين ، وهو أحد أبياته الخمسين التى لايعلم قائلوها ، وقال ابن هشام فى شرح شواهده : « إنه لرجل من عبد مناة ابن كنانة » ، قاله البغدادى عنه

اللغة : « مروان » أراد به مروان بن الحكم ، و بابنه عبد الملك بن مروان « المجد » العز والشرف ، ورجل ماجد : كريم شريف « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : مايستر النصف الأعلى من الإنسان « تأزّرا » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : مايستر النصف الأسفل ، وكنى بارتدائه المجد واتزاره به عن ثبوته له

المعنى : قال الأعلم : « مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان ، وجعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له المرتدين به » اهـ

الإعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « أب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « وابنا » الواو عاطفة ، ابنا : معطوف على اسم لا باعتبار محله وحده « مثل » يجوز أن تجعله صفة لاسم لا وما عطف عليه ، فيكون منصوبا تبعا للمحل ، و يجوز أن تجعله خبرا عن لا فيكون مرفوعا ، فإن جعلته خبرا فالأمر ظاهر ، و إن جعلته صفة كان الخبر محذوفا ، والتقدير : لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان ، مثلا

فإن قلت : فعلى كل من التقديرين يلزم محظور ، وهو أن تصف الاثنين بالمفرد ، أو تخبر عن الاثنين بمفرد ، ألا ترى أن «مثل» لفظ مفرد وأنت تصف به مروان وابنه أو تخبر به عنهما ، وهما اثنان ، ونحن نعلم أن المطابقة بين المبتدإ والخبر و بين الصفة والموصوف أمر لامحيد عنه

فالجواب عن هذا أن « مثل » لما أضيف إلى « مروان » وعطف « ابن » عليه كان كأنه أضيف إلى المثنى ، من قبل أن العطف بالواو مثل التثنية ، فكأنه قال : لا أب وابنا مثلهما ، و إذا كان « مثل » مضافا إلى المثنى فهو فى حكم المثنى ، ألا ترى قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ﴾ فأخبر بمثل عن الجمع لما كان مضافا إلى الجمع ، وهذا أمر ظاهر

وقوله «مروان» مجرور بالإضافة إلى مثل ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة «وابنه» معطوف عليه ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية تتعلق بما تضمنه لفظ « مثل » من معنى المماثلة ، سواء أجعلت « مثل » خبرا أو وصفا « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة لامحل لها تفسيرية « وتأزرا » معطوف على ارتدى ، والألف للاطلاق

فإن قلت : فكان من حق الكلام أن يقول : إذا هما بالمجد ارتديا وتأزرا

قلت : قال الأعلم : « وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصارا لعلم السامع » اهـ ، ولا

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ماحكاه الأخفش من نحو : « لاَ رَجُل وامْرَأَةَ » بالفتح ؛ فشاذ ، وماذكره فى معطوف يصلح لعمل « لا » ؛ فإن لم يصلح تعين رفعه ، نحو « لاَ رَجُلَ وَهِنْدٌ فِيهَا »

﴿ تنبيه ﴾ حكم البدل الصالح لعمل « لا » حُكْمُ النعت المفصول ، نحو « لاَ أَحَدَ رَجُلاً وَامْرَأَةً فِيهَا » ، و « لاَ أَحَدَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا » ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ، نحو « لاَ أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا »

(وَأَعْطِ لاَ) هذه (مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَاتَسْتَحِقُّ) من الأحكام (دُونَ الاِسْتِفْهَامِ) على ما سبق بيانه

وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

٣٠٣ — أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً   إلا تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

تظن أن غرضه بالخبر الخبر الاصطلاحى فى علم النحو ؛ فقد وقفناك عليه فيما مضى من الكلام ، وإنما غرضه أن هذا الكلام الخبرى وقع عن أحدهما اختصارا لعلم السامع ، وكأنه لما كان الابن تابعا لمروان فى حكم اللفظ والمعنى اكتفى بالحديث عن المتبوع

الشاهد فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف الابن بالنصب على محل اسم لا وحده ، ويجوز فيه الرفع عطفا على محل « لا » مع اسمها ؛ فإنهما جميعا فى محل رفع بالابتداء ، كما قلنا لك مرارا ، ولا يجوز فى المعطوف الفتح ؛ لأن الفتح إنما يكون بلا العاملة عمل إنّ ، وهى غير موجودة معه ، وكونه معطوفا على المبنى لايستوجب بناءه ، ألا ترى أنك لو قلت «إنك وعليا ذاهبان» لم يكن لك فى « على » إلا نصبه تبعا لمحل اسم إنّ ، وليس لك رفعه ؛ لأن الجمهور لم يذهبوا إلى أن « إن » مع اسمها فى محل رفع بالابتداء ، كما ذهبوا إليه فى « لا » ، على ماسبق ، وهذا موضع التفارق بينهما ، وليس لك فتحه ؛ إذ لم يذهب أحد إلى أن من أسباب البناء العطف على المبنى

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٤٩) : « وتقول : لاغلام وجارية فيها — بفتح الأوّل ونصب الثانى — لأن لا إنما تجعل وماتعمل فيه اسما واحدا إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لايجوز أن تفصل خمسة من عشر كذلك لم يستقم هذا ؛ لأنه مشبه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل ، قال الشاعر ✽ لا أب وابنا . . . البيت ✽ » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه عطف ابن على المنصوب بلا وتنوينه ، لأن المعطوف [عليه] لايجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لاتجعل اسما واحدا » اهـ

٣٠٣ — هذا البيت من كلمة لحسان بن ثابت الأنصارى ، رضى الله تعالى عنه ، يهجو بها

... ...

بنى الحرث بن كعب المذحجى ـ وهم رهط النجاشى الشاعر ـ وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) وأوّل هذه الكلمة قوله :

حَارِ بْنَ كَعْبٍ ؛ أَلاَ أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا ، وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ

لاَ بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلاَمُ الْعَصَافِيرِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنِّى سَأَنْصُرُ عِرْضِى مِنْ سَرَاتِكُمُ إِنَّ النَّجَاشِى لَشَىْءٌ غَيْرُ مَذْكُورِ

أَلْفَى أَبَاهُ وَأَلْفَى جَدَّهُ حُبِسَا بِمَعْزِلٍ عَنْ مَعَالِى الْمَجْدِ وَالْخِيرِ

أَلاَ طِعَانَ ... ... البيت ... ...

اللغة : « حار » هو مرخم حارث « أحلام » جمع حلم ـ بالكسر ـ وهو العقل «الجوف» بضم الجيم ـ جمع أجوف ، وهو الخالى الجوف « الجماخير » جمع جمخور ـ بضم الجيم والخاء بينهما ميم ساكنة ـ وهو الخوّار العظيم الجسم « جسم البغال » هكذا رواه القوم ، وقد رواه جماعة منهم الزمخشرى فى تفسيره «جسم الجمال» وهو خير ؛ لأن الجمال هى التى توصف بعظم الجسم ، قال تعالى : (حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ) وقال الشاعر :

وَقَدْ عَظُمَ الْبَعِيرُ بِغَيْرِ لُبٍّ فَلَمْ يَسْتَغْنِ بِالْعِظَمِ الْبَعِيرُ

« إنى سأنصر عرضى من سراتكم » رواه جماعة « إنى سأقصر عرضى عن شراركم » ومعنى الروايتين واحد ، يريد أنه لن ينتقم من أشرارهم وإنما سيهجو عظماءهم وسرواتهم ، وكان النجاشى الحارثى قد هجا بنى النجار من الأنصار ، فشكوا إلى حسان ؛ فى ذلك يقول هذه الكلمة « إن النجاشى لشىء غير مذكور » حذف من النجاشىّ أحد الياءين وهو ينوى المحذوف ؛ ولذلك أبقى الياء المذكورة ساكنة ، ولو حذف وهو لاينوى المحذوف لكان ينبغى أن يفتح الياء كما يفتح ياء القاضى لخفة الفتحة على الياء ، وقد رواه قوم « إن الحماس نسىّ غير مذكور » والحماس ـ بكسر الحاء المهملة ـ من بنى الحرث بن كعب ، والنسىّ : الخامل الذكر « والخير » بكسر الخاء ـ الكرم « طعان » مصدر طاعن بالرمح مطاعنة وطعانا « فرسان » جمع فارس « عادية » اسم فاعل من عدا عليه ، بالعين المهملة ، ومعناه اعتدى ، وهو مما تمدّح به العرب لما يلزم عليه من الشجاعة ، وروى « غادية » بالغين المعجمة ، من الغدو « تجشؤكم » التجشؤ : خروج نفس من الفم ناشىء عن امتلاء المعدة ، ويروى « تحشؤكم » بالحاء المهملة ، والتحشؤ ـ على هذا ـ لبس الحشأ ، وهو الكساء الغليظ « التنانير » جمع تنور ، وهو مايخبز فيه

وقوله :

٣٠٤ — أَلاَ أرْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

الإعراب : « ألا » حرف مركب من حرفين : الهمزة التى للاستفهام ، ولا : النافية للجنس ، والحرفان يدلان معا على التوبيخ والإنكار « طعان » اسم ألا ، وخبرها محذوف ، أى : لكم « ألا » مثل السابقة « فرسان » اسم ألا الثانية « عادية » بالنصب صفة لفرسان ، وقيل : حال منه ، وخبر لا محذوف كالسابق ، وروى بالرفع ؛ فإما أن تجعله صفة لاسم لا باعتبار محله مع لا ، وهو الأوفق عندنا ، وإما أن تجعله خبر لا « إلا » أداة استثناء « تجشؤكم » يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله ، ويجوز نصبه على الاستثناء المنقطع « حول » ظرف متعلق بتجشؤ « التنانير » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ألاطعان ، ألافرسان » حيث أعمل فيه «لا» مع سبقها بهمزة الاستفهام عملها وهى متجرّدة من هذه الهمزة ، فبنى الاسم على الفتح فى الموضعين جميعا ، كما يبنيان إذا لم توجد الهمزة

قال سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) : « واعلم أن « لا » فى الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت فى الخبر ، فمن ذلك قوله ✲ ألاطعان ألافرسان ... البيت ✲ وقال فى مثل : أَفَلَا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ (وهو مثل يضرب للرجل الذى لاحراك به) ومن قال لاغلام ولا جارية — بالرفع — قال : ألاغلام وألا جارية » اهـ

ومراده أن الهمزة التى للاستفهام لا تغير حكم « لا » الذى كانت تستحقه قبل دخولها ؛ من فتح الاسم على أنها عاملة عمل إن ، أو رفعه على أنها عاملة عمل ليس ، أو مهملة

وقال الأعلم : « الشاهد فيه عمل ألا عمل لا ؛ لأن معناها كمعناها ، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير ، وكذلك حكمها إذا دخلت عليها لمعنى التمنى ؛ لأن الأصل فيه كله لحرف التبرئة ، فلم تغير المعانى الداخلة عليه عمله وحكمه » اهـ

وسنتكلم على القسم الثانى من هذه العبارة فى شرح الشاهد (رقم ٣٠٦) الآتى إن شاء الله

٣٠٤ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب فى « ألا »

اللغة : « ارعواء » انزجار وانكفاف ، وهو مصدر ارعوى يرعوى ، أى : كفّ عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوّة وذهاب لها

المعنى : أفما يكفّ عن القبائح هذا الذى فارقه شبابه وأعلمته الأيام أن جسمه آخذ فى الانحلال والفناء ؟

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفى ، حتى توهم الشلو بين أنه غير واقع ، كقوله :

٣٠٥ــ أَلاَ اُصْطِبَارَ لِسَلْمَي أَمْ لَهَا جَلَدٌ   إِذَا أُلاَقِي الَّذِى لاَقَاهُ أَمْثَالِى

الإعراب : « ألا » حرف أصله حرفان : الهمزة التى للاستفهام ، ولا النافية للجنس ، والحرفان معا دالان على الإنكار والتوبيخ « ارعواء » اسم ألا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ألا « ولت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « شبيبته » فاعل ، والضمير مضاف إليه ، والجملة لامحل لها صلة الموصول المجرور محلا باللام « وآذنت » يجوز أن تكون هذه الواو عاطفة ، وآذنت فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر عائد إلى الشبيبة ، والجملة لامحل لها عطف على جملة الصلة

فإن قلت : فجملة الصلة مشتملة على عائد يربطها بالموصول ، وهذا العائد هو الضمير المجرور محلا بالإضافة إلى الفاعل ، والجملة المعطوفة غير مشتملة على عائد ؛ فكان حقها أن تعطف بالفاء

قلت : إما أن تكتفى بأن الفاعل فى الجملة المعطوفة ضمير يرجع إلى الاسم المضاف إلى ضمير الموصول ، وإما أن تقدّر العائد ضميرا منصوبا محذوفا ــ تقديره : آذنته ــ

ويجوز أن تكون الواو حالية والجملة فى محل نصب حال

« بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذن « بعده » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، والضمير مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ؛ وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لمشيب

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أدخل همزة الاستفهام على « لا » التى لنفى الجنس وقصد منهما التوبيخ والإنكار ، وأبقى للاعملها الذى كانت تستحقه قبل دخول الهمزة عليها ، على نحو ما قررناه فى الشاهد السابق

٣٠٥ ــ قال العينى : « أقول : قد قيل إن قائله هو قيس بن الملوح ، وأن روايته : * ألااصطبار لليلى ... * » اهـ ، وقد بحثت ديوان المجنون المطبوع فى بولاق مصر عام ١٢٩٤ فلم أجده فيه ، ولا وجدت فى شعره كلمة أو بيتا على هذه الزنة والقافية ، وهذا البيت من شواهد مغنى اللبيب فى حرف الهمزة وفى « ألا » ، ولم ينسبه أحد ممن شرح كلامه بغير ما ذكرنا

اللغة : « اصطبار » صبر ، وتسلّ « جلد » احتمال وتصبر « لاقاه أمثالى » كناية عن الموت .

المعنى : ياليت شعرى إذا أنا متّ ونزل بى القضاء أتجزع هذه المحبوبة أم تصبر ؟

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : هى النافية للجنس « اصطبار » اسم لا « لسلمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « جلد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بأم المعادلة على جملة لامع اسمها وخبرها « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون

أما إذا اقصد بالاستفهام التمنى — وهو كثير — كقوله :

٣٠٦ — أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْـأَتْ يَد الغَفَلاَتِ

فى محل نصب عامله قوله « جلد » الماضى « ألاقى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « الذى » اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول لألاقى « لاقاه » فعل ماض ، والهاء مفعول « أمثالى » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها صلة

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث وقع فيه الاستفهام عن النفى ، فان معنى الكلام : أينتفى صبرها أم يكون لهاصبر ، وكل حرف من الحرفين — وهما الهمزة ، ولا النافية — باق على معناه الذى ثبت له قبل اتصال أحدهما بالآخر ، بخلافهما فى البيتين السابقين ؛ فان لهما بعد الاتصال معنى لم يكن لأحدهما منفردا ، كما تبين لك مما سبق

وقد أنكر أبو على الشلوبين الأندلسى مجىء « ألا » للاستفهام عن النفى ، بمعنى بقاء كل حرف من الحرفين دالا على معناه ، من غير أن يكون لهما باجتماعهما معنى آخر ، كما أرشدناك إليه، قال ابن هشام : « وهو (يريد دلالة ألا على الاستفهام عن النفى) قليل ، حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع » اه ، وقال الرضى : « قال الأندلسى — يعنى به الشلوبين — لا أعرف أحدا يقول إن همزة الاستفهام تلحق أداة النفى ؛ فتكون الألف لمجرد الاستفهام ، بل لابدّ أن تكون إما للانكار ، أو للتوبيخ ، أو للنهى ، أو للعرض » اه

وهذا البيت ردّ عليه ، ووجه الردّ منه ماذكره الدمامينى بقوله : « الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب ، يعنى : أينتفى صبرها عند موتى أم تتجلد ، فأم فيه متصلة ، والمعنى أى الأمرين كائن : الجزع أم الجلد ؟ ويحتمل أن تكون أم منقطعة بأن يكون استفهم أوّلا عن الجزع — وهو عدم الصبر — ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد ، وهو الثبات » اه ، وقال الشمنى : « وجه الردّ أن الهمزة فيه للاستفهام ، سواء أكانت أم فيه منقطعة ؛ بأن يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد ، أم متصلة ؛ بأن يكون طلب تعيين أحد هذين الأمرين » اه ، وسندها جميعا الرجوع إلى المعنى المراد بالبيت ، وهو ما صدّرنا به القول ، فافهمه والله سبحانه المسئول أن يرشدك

٣٠٦ لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب فى « ألا » ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائله

اللغة : « ولى » أدبر ، ومضى « فيرأب » يصلح ويشعب « أثأت » أفسدت ، وتقول : رأب فلان الصدع ورأب الإناء ؛ إذا أصلح فسادهما ، وتقول : رأب الثأى — بفتح الثاء والهمزة جميعا — وهو فى معنى أصلح الفاسد ، قال الشاعر :

... ...

يَرْأَبُ الصَّدْعَ وَالثَّأَى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

(يغير - بفتح ياء المضارعة - أى : يمير) وقال الفرزدق :

وَإِنِّىَ مِنْ قَوْمٍ بِهِمْ يُتَّقَى العِدَا وَرَأْبُ الثَّأَى وَالْجَانِبِ الْمُتَخَوَّفُ

الإعراب : « ألا » هى كلة واحدة أصلها كلتان : الهمزة التى للاستفهام ، ولا التى لنفى الجنس ، ومعنى الحرفين بعد التركيب التمنى «عمر» اسم ألا ، مبنى على الفتح فى محل نصب «ولى» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى العمر ، وهو فاعله ، والجملة فى محل نصب صفة لعمر « مستطاع » خبر مقدّم « رجوعه » مبتدأ مؤخر ، وضمير العمر مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة ثانية لعمر ، وستعرف فى هذا خلافا « فيرأب » الفاء فاء السببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المستترة بعد فاء السببية ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى العمر ، وهو فاعله « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول ليرأب « أثأت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « يد » فاعل « الغفلات » مجرور بالإضافة إلى يد ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بيرأب محذوف ، والتقدير : ما أثأته

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر ولى مستطاع رجوعه » حيث أعمل « ألا » التى للتمنى عمل « لا » التى لنفى الجنس ، ولم يبال بهذه الهمزة الداخلة عليها ؛ فبنى الاسم معها على الفتح ، كما يبنيه مع « لا » التى لم تتقدمها الهمزة ، وكذلك لم يبال بأن معنى « ألا » - وهو التمنى فى هذا البيت - مغاير لمعنى « لا » وهو النفى

فإن قلت : فما الدليل على أن « ألا » فى هذا البيت دالة على التمنى ؟

قلت : أقوى مايدل على أنها للتمنى نصب المضارع بعد الفاء فى جوابها ، وذلك قوله «فيرأب»

واعلم أن العلماء قد اختلفت كلمتهم فى « ألا » التى للتمنى ، ونحن نذكر لك مع الإيجاز أشهر أقوالهم ؛ فنقول :

ذهب سيبويه إلى أنها تخالف « لا » التى لنفى الجنس من ثلاثة أوجه (الأوّل) أنه لايجوز إلغاؤها ولو تكرّرت (الثانى) أنه لايجوز ذكر خبرها ولاتقديره ، من قبل أنها أشبهت «أتمنى» فإذا قلت « ألاماء » كان ذلك كلاما مفيدا يحسن السكوت عليه ، كما يحسن السكوت إذا قلت « أتمنى ماء » ، وهو مؤلف من حرف واسم لاغير (الوجه الثالث) أنه لايجوز فى « ألا» مراعاة محل اسمها - وهو الرفع - فيعطف عليه أو ينعت بالرفع ، كما كان يجوز لك ذلك فى « لا » كما تقدم إيضاحه ، من قبل أنها مثل « ليت » فى المعنى ، وليت لايجوز معها نعت اسمها ولا العطف عليه بالرفع

وخالف فى الوجهين الثانى والثالث أبو العباس المبرّد وأبو عثمان المازنى ، فذهبا إلى جواز ذكر

فعند الخليل وسيبويه أنَّ « أَلاَ » هذه بمنزلة « أَتَمَنَّى » فلا خبر لها ، وبمنزلة « لَيْتَ » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازنى والمبرد ، ولا حجة لهما فى البيت ؛ إذ لا يتعين كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً أو صفة ، و « رُجُوعُهُ » فاعلا ، بل يجوز

الخبر، وجواز إتباع اسمها بالرفع ؛ فعلى مذهبهما يجوز لك أن تعرب « مستطاع » خبر « ألا » أونعتا لعمر باعتبار محله ، و « رجوعه » نائب فاعل لمستطاع الذى هو اسم مفعول ، ويجوز لك أن تجعل قوله « مستطاع » خبرا مقدما ، و « رجوعه » مبتدأ مؤخرا ، والجملة فى محل رفع خبر « ألا » أو فى محل رفع أيضا نعت لعمر باعتبار محله ، فهذه أربعة أوجه فى إعراب هذه الكلمة تجوز عندهما واستدل لهما بالبيت من أجلها ؛ ولا تجوز عنده .

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٥٩) : « واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنى عملت فيما بعدها فنصبته ، ولايحسن لها أن تعمل فى ذا الموضع إلا فيما تعمل فيه فى الخبر ، ويسقط النون والتنوين فى التمنى كما تسقط فى الخبر ، فمن ذلك : ألاغلام لى ، وألا ماء باردا ، ومن قال لاماء بارد - بحذف التنوين من الصفة والموصوف جميعا - قال : ألاماء بارد ، ومن ذلك : ألا أَبَالِيَ ، وَأَلاَ غُلاَمَيْ لَكَ - تثنية غلام - وتقول : ألا غلامين وجاريتين لك ، كما تقول : لاغلامين وجاريتين لك ، وتقول : ألاماء ولبنا ، كما قلت : لاغلام وجارية لك ، تجريها مجرى لا ناصبة فى جميع ماذكرت لك » انتهى كلامه بحروفه

وقال أبوسعيد السيرافى : «مذهب سيبويه أن الألف الداخلة على « لا » إذا كانت استفهاما جاز فيما بعد لا من الرفع والنصب ماجاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التمنى فمذهبه وجوب النصب ، ومذهب المازنى أن الحروف الدواخل على لا لاتغير حكم اللفظ فيما بعد لا ، والجملة يراد بها التمنى ، كما يراد بجملة الاستفهام التقرير » اه

وقال ابن هشام فى المغنى : « الثالث - من معانى ألا - التمنى ، كقوله :

* ألاعمر ولى ... البيت * ولهذا نصب يرأب ؛ لأنه جواب تمن مقرون بالفاء ... ولكن تختص التى للتمنى بأنها لاخبر لها لفظا ولا تقديرا ؛ وبأنها لايجوز مراعاة محلها مع اسمها ، وأنها لايجوز إلغاؤها ولو تكررت ، أما الأول فلأنها بمعنى أتمنى ، وأتمنى لاخبر له ، وأما الآخران فلأنها بمنزلة ليت ، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه ، وعلى هذا فيكون قوله « مستطاع رجوعه » فى البيت مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير ، والجملة صفة ثانية على اللفظ ، ولا يكون «مستطاع» خبرا أونعتا على المحل ، و «رجوعه» مرفوع به عليهما ؛ لما بينا » اه .

ومثل هذا البيت قول المتمنية :

أَلاَ سَبِيلَ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ

كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً مقدما ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخراً ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هنالك .

﴿ تنبيه ﴾ تأتى « ألاَ » لمجرد التنبيه ، وهى الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو « أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » ؛ وَلِلْعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ ؛ فتختص بالفعلية ، نحو « أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ » « أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧ — أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

---

٣٠٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٩) ، ولم ينسبه أحد من شرّاح كلامه ، وقد نسبه قوم منهم البغدادى إلى عمرو بن قعاس — بكسر القاف بعدها عين مهملة ، ويقال : ابن قنعاس — بزيادة نون بينهما — ويقال : إن البيت من كلة أوّلها :

أَلاَ يَا بَيْتُ ، بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلاَ حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

وهذا البيت من شواهد سيبويه ، ونسبوه لعمرو بن قعاس المذكور ، وبعد بيت الشاهد قوله :

تُرَجِّلُ لِمَّتِى وَتَقُمُّ بَيْتِى وَأُعْطِيهَا الإِتَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ

اللغة : « ألا يابيت — إلخ » ليس قوله « بالعلياء » صفة لبيت ، بل هو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، وإلا لنصب المنادى ؛ لأنه يكون شبيها بالمضاف لاتصاله بشىء يتم به معناه ، والمعنى : يابيت ، لى بالعلياء بيت ، ولكنى أوثرك عليه لحبى فى أهلك ، قاله الأعلم « محصلة » بكسر الصاد . قال الجوهرى وابن فارس : « هى المرأة التى تحصل تراب المعدن ، وأصل التحصيل استخراج الذهب من حجر المعدن » اهـ ، وقال الأزهرى : « هذا البيت لأعرابى أراد أن يتزوّج امرأة بمتعة ؛ فصاده مفتوحة » اهـ ، وقال الأعلم : «طلبها للمبيت إما للتحصيل أو الفاحشة» اهـ « ترجل » الترجيل : التسريح وإصلاح الشعر « لمتى » اللمة — بكسر اللام — الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن « تقم » تقول : قم البيت يقمه — من باب قتل — إذا كنسه ، والقمامة : الكناسة وزنا ومعنى « الإتاوة » بكسر الهمزة — قال فى المصباح : « أتوته آتوه إتاوة : رشوته » اهـ ، وفى هذا البيت مع بيت الشاهد عيب من عيوب القافية ويسمى الردف ، وستعرف فيه عيبا آخر

الإعراب : « ألا » حرف دالّ على التحضيض ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «رجلا» مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : ألاترونى رجلا ، وستعرف وجوها أخرى فى الإعراب عند بيان الشاهد « جزاه » فعل ماض ، والهاء مفعول أوّل « الله » فاعل « خيرا » مفعول ثان

... ...

لجزى « يدل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الرجل ، والجملة فى محل نصب صفة لرجل « على محصلة » جار ومجرور متعلق بيدل « تبيت » فعل مضارع تام ، والفاعل ضمير مستتر فيه عائد إلى المحصلة ، والجملة فى محل جر صفة لمحصلة ، ومن العلماء من زعم أن «تبيت» فعل مضارع ناقص ، اسمه ضمير مستتر ، وخبره فى البيت الذى بعده ، وهو جملة « ترجل لمتى » فيكون فى البيت — على هذا — عيب التضمين ، وهو توقف البيت على شىء فى ما بعده

الشاهد فيه : قوله « ألارجلا » ؟ ونريد أن نبين لك الروايات فى هذه الكلمة وتخريج العلماء لكل رواية ، ثم ندلك على ماجاء الشارح بالبيت من أجله ، فنقول :

اعلم أنه قد روى قوله « ألا رجلا » بالرفع ، و بالجرّ ، و بالنصب :

أما الرفع فرواية الجوهرى ، وتخريجها عنـده على أن « رجل » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : ألا يدل رجل — إلخ ، وذلك مبنى على أن أدوات العرض والتحضيض لايليها إلا الفعل ظاهرا أو مقدّرا ، ومن العلماء من أجاز على الرفع أن يكون « رجل » مبتدأ ، وجملة «يدل» خبره ، و إنما ساغ الابتداء به مع كونه نكرة لتخصصه بالاستفهام والنفى ؛ فإنك قد علمت أن أصل « ألا » مركب من حرفين : همزة الاستفهام ، ولا النافية

وأما رواية الجر فلها تخريجان أيضا (الأوّل) أن يكون جرّ « رجل » بتقـدير « من » الاستغراقية ، والأصل : ألا من رجل ، وفيه حذف الجار و إبقاء عمله ، وهو ضعيف (الثانى) أنه على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : ألا دلالة رجل ، فحذف المضاف — وهو دلالة — وأبقى المضاف إليه — وهو رجل — ولم يغير إعرابه ، ولك فى إعراب المضاف المحذوف أن تجرى عليـه جميع الوجوه التى تجرى على «رجل» ؛ وهذا الوجه أضعف من سابقه ؛ لأنّ عمل المضاف الجر فى المضاف إليه فرع عن حرف الجر ، و إذا كان حذف الأصل مع بقاء عمله ضعيفا فإن حذف الفرع و بقاء عمله أحرى أن يكون فى غاية الضعف

وأما رواية النصب فقد خرجها العلماء على عدّة تخريجات :

(الأوّل) قول الخليل رحمه الله إن « ألا » حرف دالّ على التحضيض ، وإنّ « رجلا » منصوب بفعل محذوف ، وهذا هو الذى أعربنا البيت عليه ، وهو الذى استشهد الشارح به من أجله ، وفى هذا يقول سيبويه (ج ١ ص ٣٥٩) : « وسألت الخليل عن قوله * ألا رجلا ... البيت * فزعم أنه ليس على التمنى ، ولـكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيرا من ذلك ، كأنه قال : ألا تروننى رجلا جزاه الله خيرا » اهـ ، وقال الأعلم : « الشاهد فيـه نصب رجل وتنوينه ؛ لأنه حمله على إضمار فعل ، وألا حرف تحضيض ، والتقدير : ألا تروننى رجلا» اهـ ، ومن الناس من وافق الخليل فى هذا المذهب ولـكنه خالفه فى تقديره العامل ؛ فزعم أن تقديره : ألا أجد رجلا ،

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفى الأخيرتين خلاف ، وكلامه فى الكافية يشعر بالتركيب .

(وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ) جوازا عند الحجازيين ، ولزوما عند التميميين والطائيين (إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) بقرينة ، نحو « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ » « قَالُوا لَا ضَيْرَ » ؛ فإن خفى المراد وجب ذكره عند الجميع ، ولا فرق بين الظرف وغيره ، قال حاتم :

٣٠٨ — وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ ٱلْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

ومنهم من جعل التقدير : ألا هات رجلا ، أو نحو ذلك ، والخطب فى ذلك سهل

التخريج الثانى : ذهب جماعة إلى أن « ألا » حرف دالّ على التنبيه ؛ و « رجلا » مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : ألا جزى الله رجلا جزاه الله خيرا ، فهو من باب الاشتغال ، وهذا الوجه أقل من جهة المعنى مما ذهب إليه الخليل رحمه الله ، فإن الشاعر لم يرد أن ينشئ الدعاء لرجل ، وإنما أراد أن يطلبه ويدله الناس عليه

التخريج الثالث : تخريج يونس شيخ سيبويه رحمهما الله ، وهو أن « ألا » حرف دالّ على التمنى ، و «رجلا» اسمه ، ويجرى فيه ماذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، وكان من حقه أن يبنيه على الفتح ، ولكنه نونه للضرورة كما سبق ذكر مثله قريبا

وفى ذلك يقول سيبويه : « وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا ، وزعم أن قوله :

* لَا نَسَبَ ٱلْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً *

على الاضطرار ، وأما غيره فوجهه على ماذكرت لك ، والذى قال مذهب » اه

وقال الأعلم : « ويونس يرى أنه منصوب بالتمنى ، ونون ضرورة » اه

وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « ومن معانى ألا العرض والتحضيض ، ومعناهما طلب الشىء ، ولكن العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثّ ، وتختص ألا هذه بالفعلية ، ومنه عند الخليل * ألا رجلا ... البيت * والتقدير عنده : ألا تروننى رجلا هذه صفته ، فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى ، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير ، أى : ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا ، وألا على هذا للتنبيه ، وقال يونس : ألا للتمنى ونون الاسم ضرورة ، وقول الخليل أولى ؛ لأنه لاضرورة فى إضمار الفعل ، بخلاف التنوين » اه

٣٠٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٦) ولم ينسبه الذين نسبوا أبياته إلى قائليها ، وقال الأعلم : « إنه لرجل من النبيت بن قاصد » اه ، وهذا الذى ذكره الأعلم هو

... ...

الصواب فى نسبة هذا البيت ، ومنه تعلم أن الشارح رحمه الله قد أخطأ فى نسبته إلى حاتم الطائى ، وعذره فى ذلك أمران : الأوّل : أن جماعة ممن تقدّموه نسبوه هـذه النسبة ، ومنهم جار الله الزمخشرى فى المفصل ، وزاد على ذلك أنه قال «ترك طائيته» ومعنى هذا أن فى البيت ذكر خبر لا ، وذكره - كما قال الشارح - لغة بنى تميم والطائيين ، وحاتم طائى ، كما هو معلوم ، الثانى : أن هذا البيت يذكر فى أخبار حاتم الطائى مع قطعته التى هو منها لقصة ذكرها جامع ديوانه وأخباره (ص ١٥ طبع لندن ١٨٧٢) فلعل أوّل من نسبه إلى حاتم رآه فى ديوانه فتعجل نسبته إليه من غير أن يرى ماقبله حتى يتيقن بصحة النسبة ، ومثل خطأ الشارح أن الجرمى نسبه لأبى ذؤيب الهذلى ، ولعله لأن لأبى ذؤيب قصيدة على هذه الزنة وهذا الروى .

وكان حاتم الطائى والنابغة الذبيانى ورجل من النبيت قد جاءوا ماوية بنت عفزر خاطبين ، فقالت لهم : انقلبوا إلى رحالكم ، وليقل كل واحد منكم شعرا يذكر فيه فعاله ومنصبه ، فإنى أتزوّج أكرمكم وأشعركم ، ففى ذلك يقول النبيق :

هَلاَّ سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِى عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَاهَبَّتِ الرِّيحُ؟

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً فِى الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِى الْأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

ومن هنا تعلم أن النحويين - وفى مقدمتهم سيبويه - قد ركبوا صدر بيت على عجز آخر

اللغة : « هلا سألت النبيتيين » يروى فى مكان هذه الجملة « هلا سألت هداك الله - إلخ » والنبيتيون : جمع نبيتى ، وهو المنسوب إلى نبيت ، وهو عمرو بن مالك - وفى كلام الأعلم : ابن قاصد - ابن الأوس بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر ، وفى القاموس : «النبيت : أبوحى من اليمن اسمه عمرو بن مالك» اه ، وساق شارحه بقية نسبه كما قدّمناه «جازرهم» الجازر : الذى ينحر الإبل « حرفا » بفتح الحاء وسكون الراء - الناقة الصلبة الضامرة ، شبهوها بحرف الجبل ، وكان الأصمعى يقول : الحرف : الناقة المهزولة ، وقيل : الحرف : الناقة المسنة « مصرّمة » بضم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء مفتوحة - هى الناقة التى قطع طبياها لينحبس اللبن ، ليكون ذلك أقوى لها ؛ والطبيان : بضم الطاء المهملة وسكون الباء ، وهو مثنى طبى ، والطبى للناقة بمنزلة الثدى للمرأة ، وفيه ورد المثل : جَاوَزَ الْحِزَامُ الطُّبْيَيْنِ ، ويروى فى مكانه « مضمرة » بضم الميم وفتح الضاد المعجمة بعدها ميم مشدّدة مفتوحة - أى : مهزولة « الأصلاء » جمع صلا - بفتح الصاد واللام مقصورا - وهو وسط الظهر من الإنسان ومن كل ذى أربع ، وقيل : هو ما انحدر من الوركين ، وقيل : هى الفرجة بين الجاعرة والذنب ، وقيل : هو ماعن يمين الذنب وشماله ، ويجمع على صلوات

... ...

أيضا « تمليح » أى : شئ شبيه بالملح فى بياضه ، وهو الشحم ، ويقال : أوّل مايبدو السمن فى اللسان والكرش ، وآخر مايبقى فى السلامى والعين ، وروى « فى العين منها وفى الأصلاء » يريد أنه بقى لها شئ من السمن بعد ما هزلت « اللقاح » بكسر اللام ــ جمع لقوح ــ بفتحها ــ وهى الناقة الحلوب « أصرتها » جمع صرار ــ بكسر الصاد المهملة ــ قال صاحب الصحاح : « وصررت الناقة : شددت عليها الصرار ، وهو خيط يشدّ فوق الخلف لئلا يرضعها ولدها » اه ، وإلقاء الصرار : طرحه ؛ لأنه لاحاجة إليه لعدم وجود اللبن « الولدان » جمع وليد ، وهو الصبى والعبد «مصبوح» اسم مفعول من صبحته ــ بتخفيف الباء ــ إذا سقيته الصبوح ــ بفتح الصاد ــ وهو شراب الغداة ، وضده الغبوق

المعنى : يصف نفسه بالكرم ، وأنه يجود فى وقت المجاعة والجدب ، وحين يكون الناس جدّ ضنينين وفى غاية البخل ، وكنى عن القحط بورود الشتاء ، وبأن جازرهم يردّ عليهم من المرعى نوقا عجافا هزيلة لم يبق بها إلا أثر السمن ، وبأن اللبن ممتنع عندهم فلا يسقاه صبى فضلا عن غيره

الإعراب : « ردّ » فعل ماض « جازرهم » فاعل ، والضمير مضاف إليه « حرفا » مفعول « مصرمة » نعت « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « كريم » اسم لا « من الولدان » جار ومجرور قال العينى : إنه متعلق بمصبوح الآتى ، ولم يجعله متعلقا بمحذوف صفة لكريم ؛ لأنه كان يجب أن ينتصب كريم بالفتحة مع التنوين ؛ إذ يكون حينئذ مشبها بالمضاف « مصبوح » خبر لا

الشاهد فيه : قوله «لا كريم... مصبوح» حيث ذكر خبر « لا » ــ وهو قوله «مصبوح» ــ لكونه لايعلم إذا حذف ؛ إذ لادليل يدل عليه ، ولو حذفه ــ حينئذ ــ لفهم أن المراد : لا كريم من الولدان موجود ، ولاشك أن هذا غير المراد ، هذا بيان كلام الشارح

وجواز ذكر الخبر حينئذ ، وتخريج هذا البيت عليه ؛ هو الوجه الذى جزم به سيبويه ، واختاره الجرمى

وقد أجاز الأعلم والفارسى وتبعهما الزمخشرى أن يكون قوله « مصبوح » نعتا لاسم « لا » باعتبار محله الذى هو الرفع ، ويكون خبر «لا» محذوفا

قال الأعلم : « الشاهد فيه رفع مصبوح على خبر لا ؛ لأنها وماعملت فيه فى موضع اسم مبتدأ ؛ ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، تقديره موجود ، ونحوه » اه

وقال الزمخشرى : « وقول حاتم :

* وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

﴿ تنبيه ﴾ ندر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر؛ من ذلك قولهم : لاَ عَلَيْكَ ، يريدون : لا بأس عليك .

﴿ خاتمة ﴾ إذا اتصل بلا خَبَرٌ ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ » « تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ » وجَاءَ زَيْدٌ لاَ خَائِفاً وَلاَ أَسِفاً ؛ وأما قوله :

٣٠٩ — وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

يحتمل أمرين (أحدهما) أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية (والثاني) أن لا يجعل مصبوح خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي » اه

وبيان الوجه الأول كما قدمنا أنك علمت أن الحجازيين هم الذين يجوز عندهم ذكر خبر لا ، كما يجوز حذفه ، أما بنو تميم — وطيئ معهم — فهم لا يجيزون ذكره ، فلو ذهبت إلى أن «مصبوح» خبرا لكنت قد حملت كلام الشاعر على لغة غير لغته ، وقد علمت أن نسبة البيت إلى حاتم الطائي خطأ

٣٠٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) ، وقد نسبه شراحه لرجل من بني سلول ، ونسبه بعض شراح المفصل للضحاك بن هنام ، وقد ذكر صاحب زهر الآداب هذا البيت منسوبا للضحاك بن هنام — بفتح الهاء والنون مشددة — الرقاشي ، وذكر بعده بيتين آخرين ، وهما :

وَأَنْتَ — عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ — ابْنُ حُرَّةٍ أَبِيٌّ لِمَا يَرْضَى بِهِ الْخَصْمُ مَانِعُ
وَفِيكَ خِصَالٌ صَالِحَاتٌ يَشِينُهَا لَدَيْكَ جَفَاءٌ عِنْدَهُ الْوُدُّ ضَائِعُ

وهذه الأبيات يقولها الضحاك في حضين — بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة — ابن المنذر الرقاشي ، أحد سادات ربيعة ، وكان صاحب راية أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب يوم صفين وولاه بعدها إصطخر ، وكان بخيلا ، وفيه يقول زياد الأعجم :

يَسُدُّ حُضَيْنٌ بَابَهُ خَشْيَةَ الْقِرَى بِإِصْطَخْرَ ، وَالشَّاةُ السَّمِينُ بِدِرْهَمِ

اللغة : «وأنت امرؤ منا — إلخ» معناه أنك منا في النسب إلا أن نفعك لغيرنا ، فحياتك لا تنفعنا لعدم مشاركتك لنا ، وموتك يفجعنا لأنك أحدنا « وأنت على ما كان منك — إلخ » معناه أنك مع ما يقع منك من سوء المعاملة ابن حرة أبيّ ذو حمية مانع لما يرضى به الخصم

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « امرؤ » خبره « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لامرؤ « خلقت » فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل «لغيرنا» جار ومجرور متعلق بخلق ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع صفة ثانية لامرؤ «حياتك» مبتدأ

وقوله :

٣١٠ — بَكَتْ جَزَعاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ... رَكَائِبُهَا أَنْ لاَ إِلَيْنَــا رُجُوعُهَا

وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية « نفع » جعله البغدادى مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير لانفع فيها ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكأنه تكلف هذا لئلا يلزم الإخبار بالمصدر ، وعندى أنه لاداعى لهــذا التكلف ، و « نفع » خبر المبتدأ ، وكثيرا مايخبر بالمصدر : إما لقصــد المبالغة ، أو للتأويل بالمشتق ، أو على تقدير مضاف ، وهذا هو الذى عليه استشهاد الشارح بالبيت كغيره من النحاة « وموتك » الواو عاطفة ، موت : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فاجع » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « حياتك لانفع » حيث دخلت « لا » على خبر المبتدأ ولم تتكرّر ، وكان الواجب أن يقول : حياتك لا نفع ولاضرر ، أو نحو ذلك

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٥٨) : « واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لافارس ، حتى تقول : لافارس ولا شجاع ، ومثل ذلك : هذا زيد لافارسا ، لايحسن حتى تقول : لافارسا ولا شجاعا ؛ وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن تجعله ممن قال : أبرجل شجاع مررت أم بفارس ؟ ولقوله : أفارس زيد أم شجاع . وقد يجوز — على ضعفه — فى الشعر ، قال رجل من بنى سلول : * وأنت امرؤ منا * فكذلك هذه الصفات ، وماجعلته خبرا للأسماء ، نحو زيد لافارس ولاشجاع » اه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه رفع مابعد لا من غير تكرير ... وسوغ الإفراد هنا أن مابعده يقوم مقام التكرير فى المعنى ؛ لأنه إذا قال : وموتك فاجع ، دلّ على أن حياته لاتضرّ ، فكأنه قال : حياتك لانفع ولاضرّ » اه

وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل (ج ١ ص ٢٣٦) : « وقوله * وأنت امرؤ منا ... البيت * وقوله * بكت جزعا . . . البيت الآتى * ضعيف لايجىء إلا فى الشعر ؛ وقد أجاز المبرّد فى السعة أن يقال : لارجل فى الدار ، ولازيد عندنا » اه

٣١٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٥) ، ولم ينسبه أحد ممن شرح كلامه ، وقال البغدادى (ج٢ ص٨٩) : « وهو من أبيات سيبويه الخمسين التى لايعرف قائلها » اه

اللغة : « بكت جزعا » روى فى مكانه « قضت وطرا » والوطر — بفتح الواو والطاء جميعا الحاجة والمأرب ؛ قال الراغب : « الوطر : النهمة والحاجة ، قال الله تعالى : (فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً) » اه « واسترجعت » فسر العلماء الاسترجاع هنا بتفسيرين (الأوّل) أنه من الاسترجاع عند المصيبة ، وهو قول المصاب : (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) (الثانى) أنه بمعنى طلب الرجوع من الرحيل لكراهة فراق الأحبة ، وعلى الأوّل تكون صيغة «استفعل» لاختصار حكاية المركب ،

... ...

وعلى الثانى هى للدلالة على الطلب (انظر كتابنا دروس التصريف:القسم الأول ص ٧٤ و ٨٥) « آذنت » أعلمت ، وأشعرت « ركائبها » جمع ركوبة ، وهى الراحلة التى تركب

المعنى : قال الأعلم : « وصف أنها فارقتــه فبكت واسترجعت لفراقه » اهـ والبيت ظاهره خبر ومعناه تحسر وتأسف

الإعراب : «بكت» فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه «جزعا» يجوز أن يكون مفعولا لأجله ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع الحدث ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير اسم الفاعل : أى بكت جازعة « واسترجعت » الواو عاطفة ، استرجع : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه « ثم » حرف عطف « آذنت » فعل ماض ، والتاء للدلالة على تأنيث الفاعل «ركائبها» فاعل ، والضميرمضاف إليه «أن» ذهب بعض العلماء إلى أنها تفسيرية ؛ لـكونها مسبوقة بما يدل على معنى القول دون حروفه ، وهو آذن ، وذهب آخرون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن « لا » نافية مهملة « إلينا » جار ومجرور جعله كثير من العلماء متعلقا برجوع ، وعليه يكون « رجوعها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، والخبر محذوف ، والتقدير : لارجوعها إلينا موجود أونحوه ، وظاهر عبارة الشارح أنه أراد أن الجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر مقدّم ، والاسم بعده مبتدأ مؤخر ، وستعرف وجوها أخرى

الشاهد فيه : قوله « لا إلينا رجوعها » حيث دخلت « لا » النافية على الخبر — وهو قوله « إلينا » — ولم تتكرّر ، وعدم تـكرارها شاذّ ، كما بينا فى شرح الشاهد السابق

ومن ذهب إلى أن قوله «إلينا» ظرف لغومتعلق بقوله « رجوعها » فالشاهد عنده أن «لا» قد فصل بينها و بين المبتدأ ، ولم تتكرّر

ومنهم من يستشهد به على أن « لا » قد دخلت على المعرفة مع الفصل ولم تتكرّر

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٥٥) : « وقد يجوز فى الشعر رفع المعرفة ولا تثنى لا ؛ قال الشاعر * بكت جزعا ... البيت * » اهـ

وقال الأعلم : «الشاهد فيه ابتداءالمعرفة بعد لا مفردة ، و إنما يبتدأ بعدها المعارف مكرّرة ، كقولهم : لازيد فى الدار ولاعمرو . ووجه جوازه تشبيه لا بليس ضرورة فى إفراد الاسم بعدها ، و إن لم تعمل فيه عملها ، فـكأنه قال : ليس إلينا رجوعها » اهـ

وقال أبوعلى الفارسى : «وأما قول الشاعر * بكت جزعا واسترجعت . . . البيت * فرفع « رجوعها» بالابتداء وأضمر الخبر ، كأنه قال : موجود ، أو واقع ، وجعل إلينا تبيينا ، مثل قوله تعالى : (إِنِّى لَـكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ) » اهـ

وزعم بعض العلماء أن «لا» ههنا ليست هى النافية المختصة بالاسم ، و إنما هى التى تدخل على الفعل المضارع ، وعنده أن «رجوعها» فاعل بفعل محذوف ، تقديره : أن لايقع رجوعها إلينا

وقوله :

٣١١ — قَهَرْتُ الْعِدَا لاَ مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ ‏ وَلٰكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ

فضرورة ، والله أعلم .

---

٣١١ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به من قبل الشارح جماعة منهم ابن مالك فى شرح الكافية

اللغة : «قهرت» القهر: الغلبة والتذليل معا ، و يستعمل فى كل واحد منهما ، قال الله تعالى : (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ... وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ... فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ... فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) « بعصبة » العصبة — بضم العين وسكون الصاد — الجماعة المتعصبة المتعاضدة ، قال الله تعالى : (لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ... وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) « الخدائع » جمع خديعة ، وهى الاسم من قولهم : خدع فلان صاحبه يخدعه خدعا — مثل سحره يسحره سحرا — وربما قيل : خدعا — بفتح الخاء — وقيل : الخدع والخديعة — بفتح خائهما — مصدران ، والخدع ، والخداع — بكسر خائهما — اسمان ، والخداع : إظهار خلاف ماتخفيه ، وقال الراغب : « الخداع : إنزال الغير عما هو بصدده بأمر يبديه على خلاف ما يخفيه » اهـ « المكر » هو صرف الغير عما يقصده بحيلة ، وذلك ضربان : مكر محمود ، وهو أن يتحرّى بذلك فعل جميل ، قال تعالى : (وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) ومذموم ، وهو أن يتحرّى به فعل قبيح ، قال عزّ شأنه : (وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ... وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ... فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ)

الإعراب : « قهرت » فعل وفاعل « العدا » مفعول به « لا » نافية « مستعينا » حال من الفاعل « بعصبة» جار ومجرور متعلق بمستعين «ولكن» حرف استدراك «بأنواع» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف يدل عليه السابق ، أى : ولكن قهرتهم بأنواع «الخدائع» مجرور بالإضافة إلى أنواع « والمكر » معطوف على الخدائع

الشاهد فيه : قوله « لامستعينا » حيث أدخل « لا » النافية على الحال ، ولم يكرّرها ، وذلك غير جائز إلا فى ضرورة الشعر

قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : « ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بلا خبرا أونعتا أوحالا : (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ... يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ) وقيدت لزوم التكرار بالسعة تنبيها على تركه فى الضرورة ، كقول الشاعر :

* وأنت امرؤ منا ... * وقول الآخر : * بكت جزعا ... * وكقول الآخر :

* قهرت العدا ... * » اهـ

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين ، وهى على نوعين : أفعال قلوب ، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَىِ ابْتِدَا) يعنى المبتدأ والخبر (أَعْنِى) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢ — رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَىْءٍ   مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

---

٣١٢ — هذا البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن ، من قصيدة مطلعها :

فَإِنَّ الْمَرْءَ لَمْ يُخْلَقْ سِلاَمًا   وَلاَ حَجَراً وَلَمْ يُخْلَقْ حَدِيدَا

وَلٰكِنْ عَائِشًا مَا عَاشَ حَتَّى   إِذَا مَا كَايَدَ الأَيَّامَ كِيدَا

رَأَيْتُ اللهَ ... ... البيت ، وبعده :

تَقُوهُ أَيُّهَا الْفِتْيَانُ ؛ إِنِّى   رَأَيْتُ اللهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا

اللغة : «سلاما» بكسر السين — الحجارة الصلبة ، قال ذو الرمة :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيبِ فِى مُتَثَلِّمٍ   جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ

واحدتها سلمة — بفتح السين وكسر اللام — (وانظر شرح الشاهد ٩٨) «إذا ما كايد الأيام» من المكايدة ، والمراد بها الكيد ، ويروى «إذا ما كاده الأيام» ولم يؤنث الفعل لأحد ثلاثة أوجه : أولها : أن الفاعل مؤنث مجازى وهو اسم ظاهر ، وثانيها : أنه فصل بين الفعل وبينه بالمفعول ، وثالثها : أن الفاعل جمع تكسير؛ وقوله «رأيت» معناه علمت ، ويروى «وجدت» وهو بمعناه «محاولة» المحاولة فى الأصل: طلب الشىء بحيلة ، وذلك المعنى فى حق الله تعالى ممتنع ، فالمراد هنا بالمحاولة القوة «وأكثرهم جنودا» اتفق الشارح هذه الجملة من روايتين مختلفتين : وذلك أن أبا حاتم روى «وأكثره جنودا» بضمير الواحد الغائب ، وروى أبو زيد «وأكثرهم عديدا» وقوله «تقوه» قال العينى : «هو من التقاة بالقاف ، وهى الطاعة» اه ، وهو خطأ شنيع من وجوه (الأول) أن الذى بمعنى الطاعة هو القاه والاقة لا القاهة (الثانى) أنه لاثلاثى لهذه الكلمة ، وإنما فعلها «أقاه» بالهمزة ، و «أيقه» مقلوبا (الثالث) أنه لو فرض له

وبمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيباً » أى : يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرأى ، أو بمعنى أصاب رِئَتَهُ ؛ تعدت إلى واحد ، وأما الحلمية فستأتى ، و (خَال) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣ — إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

فعل ثلاثى لكان «قاه يقيه» كباع يبيع ، أو «قاه يقوه» كقال يقول ، فيكون الأمر منه «قيهوه» كما تقول « بيعوه » أو «قوهوه» كما تقول «قولوه » وأين هذا مما معنا ، وهو عندنا من التقوى وأصله « اتقوه » خفف بحذف الفاء ــ وهى التاء الأولى المبدلة من الواو ــ ثم استغنى عن همزة الوصل فصار « تقوه » أو أصله من تقى يتقى ــ بوزن سرى يسرى ــ فأصل الأمر منه اتق ــ بهمزة وصل مكسورة فتاء ساكنة ــ فخففه بتحريك التاء واستغنى عن همزة الوصل ، ومثله قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسَيَنَّهَا تَقِ اللهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِى تَتْلُو

والدليل على أنهم يفتحون الفاء الساكنة من هذا الفعل فتحهم إياها فى المضارع فى نحو قول خفاف ابن ندبة ، وأنشده عيسى بن عمر كما تسمع :

جَلَاهَا الصَّيْقَلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقِى بِأَثْرِ

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « أكبرُ » مفعول ثان « كل » مضاف إليه « شىء » مجرور بالإضافة إلى كل «محاولة» تمييز « وأكثره » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على أكبر ، والضمير مضاف إليه « جنودا » تمييز

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر » حيث أعمل « رأى » فى مفعولين ؛ أولهما : لفظ الجلالة ؛ وثانيهما : لفظ « أكبر » ، وذلك لأنها من الرؤية القلبية التى معناها العلم ، ولو كانت من رؤية البصر لتعدت إلى مفعول واحد

٣١٣ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل بعينه

اللغة : « إخال » بكسر الهمزة التى للمضارعة كما هو المشهور فى هذا الفعل وحده ، و بنو أسد تفتح الهمزة على القياس ــ مضارع خال يخال خيلا ــ بفتح فسكون ــ وخيلة ــ بفتح أو بكسر فسكون ــ وخالا ، ومخالا ، ومخيلة ــ بفتح الميم وكسر الخاء ــ وخيلانا ــ بفتحات ــ وخيلولة ، ومعناه الظن ، وفى أمثالهم « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » وربما جاء «خال» بمعنى علم ، ومن ذلك الشاهد الآتى ، وقول ابن أحمر :

وَلَرُبَّ مِثْلِكَ قَدْ رَشَدْتُ بِغَيِّهِ وَإِخَالُ صَاحِبَ غَيِّهِ لَمْ يَرْشُدِ

وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

« تغضض الطرف » أراد إن لم تنم فإني أظنك عاشقا ؛ لأن صاحب الهوى لاينام « يسومك » يكلفك ، ويجشمك « الوجد » شدّة العشق

الإعراب : « إخالك » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف مفعول أوّل « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تغضض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل « الطرف » مفعوله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « ذا » مفعول ثان لإخال « هوى » مضاف إليه « يسومك » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والكاف مفعول أوّل « ما » اسم موصول : مفعول ثان ليسوم « لا » نافية «يستطاع» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجملة « يسوم » مع فاعله ومفعوليه في محل جرّ صفة لهوى « من الوجد » بيان لما الموصولة

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث أعمل « إخال » في مفعولين : (أولهما) الكاف التي هي ضمير المخاطب (وثانيهما) قوله « ذا هوى » ؛ وذلك لكونه بمعنى ظنّ

ومثله ما أنشده الجوهري عن الأحمر ولم يعزه :

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ

ويقال : إن « خال » في هذا البيت بمعنى علم ؛ قيل : مفعولا « خلت » هما ياء المتكلم وقوله « ضمنا » ، وقيل : هما ياء المتكلم وجملة « أشكو » وخبر « زال » هو ما لا تجعله المفعول الثاني من قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » ، وقيل : خال معلقة أو ملغاة ، و« ما » مقدمة من تأخير ، والأصل خلتني مازلت

٣١٤ — هذا البيت للنمر بن تولب العكلي ، وهو من شعراء أواخر الجاهلية ، وأدرك الإسلام وأسلم ، من قصيدة أوّلها :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلاَلِ جَمْرَةَ مَأْسَلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاهٌ فَيَذْبُلُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِي، وَرَابَنِي مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَالِي الَّتِي أَتَبَدَّلُ

دَعَانِي الْغَوَانِي ... ... البيت ، وبعده :

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تُلاَقُونَهُ حَتَّى يَئُوبَ الْمُنَخَّلُ

فَيُضْحِي قَرِيباً غَيْرَ ذَاهِبِ غُرْبَةٍ وَأُرْسِلُ أَيْمَانِي وَلاَ أَتَحَلَّلُ

فإن كانت بمعنى تَكَبَّرَ أو ظَلَعَ فهى لازمة ؛ و (عَلِمْتُ) بمعنى تَيَقَّنْتُ ، كقوله :

٣١٥ — عَلِمْتُكَ ٱلْبَاذِلَ ٱلْمَعْرُوفَ فَٱنْبَعَثَتْ إلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ ٱلشَّوْقِ وَٱلْأَمَلِ

اللغة : « تأبد » استوحش ، وأصله بمعنى سكنته الأوابد « الأطلال » جمع طلل ، وهو ماشخص من آثار الديار « جمرة » اسم امرأة « مأسل » بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح السين ــ موضع ، وفيه يقول امرؤ القيس:

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ ٱلْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمِّ ٱلرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

« سراء » بفتح السين والراء المهملتين ــ مكان « يذبل » اسم جبل « أبدالى » جمع بدل ــ بفتحتين ــ وهو الخلف من الشىء ، يعنى أن حالة له تخلف حالة « الغوانى » جمع غانية ، ويروى فى مكانه « العذارى » وهو جمع عذراء ، ويروى « دعاء العذارى » على أنه مصدر مضاف إلى فاعله ، ويجوز فى هذا المصدر الرفع على أنه بدل من « أبدالى » فى البيت الذى قبله ، ويجوز نصبه على أنه مفعول لفعل يدل عليه قوله « أنكرت » فى البيت السابق

الإعراب : « دعانى » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل « الغوانى » فاعل « عمهن » مفعول ثان ، وضمير جماعة الإناث مضاف إليه ، وتذكير الفعل مع أن فاعله مؤنث لأحد سببين (الأوّل) لأنه فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الأوّل (والثانى) لأن جمع التكسير يجوز معه التذكير والتأنيث كاسم الجمع ، فلا تلتفت لما قاله العينى هنا ؛ فإنه سهو «وخلتنى» خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل ، وقد اتحد فى هذه الجملة الفاعل والمفعول فجاءا ضميرين لمسمى واحد ، وهو المتكلم ، وذلك مما اختصّ به أفعال القلوب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « اسم » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان لخال « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « أوّل » خبر المبتدأ ، والجملة فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « خلتنى لى اسم » حيث ورد فيه «خال» بمعنى علم ، ألا ترى أن المتكلم حين يخبر عن شىء مما يتعلق به إنما يخبر به عن علم ويقين ، لا عن ظن وتخمين ، هذا معنى كلام الشارح ؛ وقد نصب به مفعولين هما ياء المتكلم والجملة الاسمية ، وقد أنشدناك مع الشاهد السابق بيتا لابن أحمر ورد فيه « خال » بمعنى علم ، كما أنشدناك بيتا آخر رواه الجوهرى وقيل فيه : إن « خال » فيه بمعنى علم ، فتذكر ذلك ولا تنسه

٣١٥ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن مالك فى شرح الكافية ، وشواهد ابن عقيل

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الإعطاء والجود ، وبابه نصر « المعروف » هو اسم جامع لكل ماهو من خير الدنيا والآخرة « انبعثت » ثارت ومضت ذاهبة فى طريقها

وقوله :

٣١٦ــ عَلِمْتُكَ مَنَّانًا فَلَسْتُ بِآمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا

إليك ، وتقول : انبعث فلان إلى شأنه ، إذا توجه ومضى إليه «واجفات» أراد بها دواعى الشوق والأمل وأسبابها التى حملته على الانبعاث إليه ابتغاء جوده ، وأصله من الوجيف ، وهو ضرب من السير ، وتقول : وجف البعير يجف وجفا ــ مثل وعد يعد وعدا ــ ووجيفا ، إذا سار ، وأوجفه صاحبه ، قال تعالى : (فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ)

الإعراب : « علمتك » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والكاف مفعول أوّل « الباذل » مفعول ثان « المعروف » بالجرّ : مجرور بالإضافة إلى الباذل ، وساغ أن يضاف الباذل مع أن فيه « ال » لكونه اسم فاعل مع كون المضاف إليه مقترنا بها ، و يجوز نصب المعروف على أنه مفعول به «فانبعثت» الفاء عاطفة ، انبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليك ، بى» جاران ومجروران يتعلقان بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل المعروف » حيث استعمل فيه علم بمعنى اليقين ، ونصب به مفعولين (أحدهما) كاف المخاطب (والثانى) قوله « الباذل » كما تبين من الإعراب

فإن قلت : فما الذى يرشد إلى أن علم ههنا بمعنى اليقين ؟

قلت : المقام مقام مدح واستجداء ، وهو يستدعى أن يكون المراد إنى أيقنت بأنك جواد كريم ، ولهذا أعملت المطىّ وساقتنى النوازع إليك ، ولا يستساغ معه أن يريد أن هذا أمر يظنه و يخاله

قال ابن مالك فى شرح الكافية : « إذا قصد بعلم معرفة الشىء دون تعرّض لمعرفة ماهو عليه تعدّى إلى مفعول واحد ، و إذا قصد به معرفة الشىء ومعرفة ماهو عليه تعدّى إلى مفعولين هما مبتدأ وخبر فى الأصل ، كقول الشاعر : * علمتك الباذل المعروف ... البيت * » اه

٣١٦ ــ ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « منانا » صيغة مبالغة من المنّ ، وهو ذكر الصنيعة وتعداد النعمة ، و بابه نصر ، قال الراغب : « والمنة ــ بكسر الميم ــ النعمة الثقيلة ، و يقال ذلك على وجهين (أحدهما) أن يكون ذلك بالفعل ؛ فيقال : منّ فلان على فلان ، إذا أثقله بالنعمة ، وعلى ذلك قوله تعالى : (لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ... كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللهُ عَلَيْكُمْ ... وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَى مُوسَى وَهٰرُونَ ... يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ... وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا) وذلك على الحقيقة لا يكون إلا لله تعالى (والثانى) أن يكون ذلك بالقول ، وذلك مستقبح فيما بين الناس ، إلا عند كفران النعمة ، ولقبح ذلك قيل : المنة تهدم الصنيعة ، ولحسن ذكرها عند الكفران

وبمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من قولهم : عَلِمَ الرجل ، إذا انشقت شَفَتُه العليا فهو أعلم ؛ فهى لازمة ؛ وأما التى بمعنى عرف فستأتى . و (وَجَدَا) بمعنى علم ، نحو «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومصدرها الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تعدّت إلى واحد ، ومصدرها الوُجْدَان ، وإن كانت بمعنى استغنى أو حَزِنَ أو حَقَد فهى لازمة ؛ و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧ — ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِياً فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا

قيل : إذا كفرت النعمة حسنت المنة ، وقوله تعالى : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ ، بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ) فالمنة منهم بالقول ؛ ومنة الله عليهم بالفعل ، وهو هدايته إياهم » اهـ ، والقسم الثانى فى كلامه هوالمراد هنا « نداك» جودك ، وعطاءك « غرثان » صفة مشبهة من الغرث — بفتح الغين والراء — وهو شدّة الجوع ، وقيل : أيسره ، وقيل : هو الجوع عامة ، وبابه فرح ، وهو غرثان ، وغرث — بفتح فكسر — وهى غرثى ، وغرثانة ، والجمع غراثى — كسكارى — وغراث — مثل سراع — وفى الحديث : « كُلُّ عَالِمٍ غَرْثَانُ إِلَى عِلْمٍ » أى : جائع

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أوّل « منانا » مفعول ثان « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بآمل » الباء حرف جر زائد ، آمل : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفى آمل ضمير مستتر هو فاعله « نداك » مفعول لآمل ، وكاف الخطاب مضاف إليه «ولو» حرف شرط غيرجازم « ظمآن » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والأصل : لوكنت ظمآن « غرثان » خبر بعد خبر ، أوصفة لظمآن « عاريا » مثله ، وجواب « لو » محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « علمتك منانا » حيث ورد فيه علم بمعنى اليقين ، وقد نصب به مفعولين (أوّلهما) ضمير المخاطب ، و (الثانى) قوله «منانا» كما اتضح لك فى الإعراب

٣١٧ — ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « شبت » أوقدت ، واستعرت ، وأضرمت ، والشبوب — بفتح الشين — ماتوقد به النار «لظى الحرب» نارها ، وأوارها « صاليا » أراد داخلا حومتها « عرّدت » بتشديد الراء — فررت ، ونكلت ، وهربت ، قال فى اللسان : « وعرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونكل ، والتعريد : الفرار ، وقيل : التعريد : سرعة الذهاب فى الهزيمة ، قال الشاعر يذكر هزيمة أبى نعامة الحرورى :

وبمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ » وأما التى بمعنى اتَّهَمَ فستأتى ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى: « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ » « وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ » وبمعنى تَيَقَّنْتُ ، وهو قليل ، كقوله :

لَمَّا أسْتَبَاحُوا عَبْدَ رَبٍّ عَرَّدَتْ بِأَبِى نَعَامَةَ أُمُّ رَأْلٍ خَيْفَقُ

وعرد الرجل تعريدا : أى فر ، وعرد ــ بكسر الراء ــ إذا هرب ، وفى قصيدة كعب :

* ضَرْبٌ إِذَا عَرَّدَ السُّودُ التَّنَابِيلُ *

أى : فرّوا وأعرضوا » اهـ

الإعراب : « ظننتك » فعل وفاعل ومفعول أوّل « إن » شرطية « شبت » فعل ماض يجوز أن يكون مبنيا للمعلوم لازما ، فلظى الحرب فاعل ، ويجوز أن يكون مبنيا للمجهول فعل الشرط والتاء للتأنيث ، و «لظى» نائب فاعل «الحرب» مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها معترضة بين ظنّ ومفعولها الثانى « صاليا» مفعول ثان لظن « فعردت » فعل وفاعل «فيمن» جار ومجرورمتعلق بعرد « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « عنها » جار ومجرور متعلق بقوله « معردا » الآتى «معردا» خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لامحل لها صلة الموصول المجرور بفى

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظنّ » بمعنى الرجحان ، ونصب بها مفعولين (أوّلهما) ضمير المخاطب (والثانى) قوله «صاليا» ومن العلماء من ادّعى أن « ظن » فى هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو فى غاية البعد

ومما استعمل فيه الظنّ بمعنى العلم قوله تعالى : (إِنِّى ظَنَنْتُ أَنِّى مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ) أى : علمت ، وقوله جلّ شأنه : (وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا) أى : علموا ــ يعنى الرسل ــ أن قومهم قد كذّبوهم فلا يصدّقونهم ، هذا تفسير عائشة رضى الله عنها . . . ومن ذلك قول دريد ابن الصمة :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَىْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمُ فِى الفَارِسِىِّ الْمُسَرَّدِ

أى : استيقنوا ؛ لأنه يخوّفهم ، وإنما يخوّف باليقين لابالشك ، ومن ذلك ما أنشده أبوعبيدة :

ظَنِّى بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ

يريد : أن اليقين منهم كالحسبان والشك ، ومن العلماء من عكس ، فجعل الظنّ على المشهور فيه وهو الشك ، وجعل «عسى» كناية عن اليقين ، أى : أن مايظن بهم من الخير فهو واقع واجب

٣١٨ – حَسِبْتُ ٱلتُّقَى وَٱلْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا ٱلْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

٣١٨ هـذا البيت هو التاسع والخمسون من قصيدة عدّتها اثنان وتسعون بيتا للبيد بن ربيعة العامرى ، وأولها :

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاً عَلَى النَّأْىِ خَابِلاَ

تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلاَ

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَإِنْ تَنْأَ دَارٌ أَوْ يَطُلْ عَهْدُ خُلَّةٍ بِعَاقِبَةٍ أَوْ يُصْبِحِ الشَّيْبُ شَامِلاَ

فَقَدْ نَرْتَعِي سَبْتًا وَلَسْنَا بِجِيرَةٍ مَحَلَّ الْمُلُوكِ نُقْدَةً فَالْمَغَاسِلاَ

لَيَالِيَ تَحْتَ الْخِدْرِ ثِنْىٌ مُصِيفَةٌ مِنَ الْأُدْمِ تَرْتَادُ الشُّرُوجَ الْقَوَابِلاَ

أَنَامَتْ غَضِيضَ الطَّرْفِ رَخْصًا ظُلُوفُهُ بِذَاتِ السُّلَيْمِ مِنْ دُحَيْضَةَ جَادِلاَ

مَدَى الْعَيْنِ مِنْهَا أَنْ يُرَاعَ بِنَجْوَةٍ كَقَدْرِ النَّجِيثِ مَا يَبُذُّ الْمُنَاضِلاَ

فَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَتَنَكَّرَتْ وَقَالَتْ كَفَى بِالشَّيْبِ لِلْمَرْءِ قَاتِلاَ

تَلُومُ عَلَى الْإِهْلاَكِ فِي غَيْرِ ضِلَّةٍ وَهَلْ لِيَ مَا أَمْسَكْتُ إِنْ كُنْتُ بَاخِلاَ

رَأَيْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا .... البيت ، وبعده :

وَهَلْ هُوَ إِلاَّ مَا ابْتَنَى فِي حَيَاتِهِ إِذَا قَذَفُوا فَوْقَ الضَّرِيحِ الْجَنَادِلاَ

وَأَثْنَوْا عَلَيْهِ بِالَّذِى كَانَ عِنْدَهُ وَعَضَّ عَلَيْهِ الْعَائِدَاتُ الْأَنَامِلاَ

اللغة : « كبيشة » اسم امرأة «عاقلا» بالعين المهملة والقاف ــ اسم جبل ، وقال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه هى بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوبا إلى الجبل ؛ لكونه من لحفه » اهـ ، وقد ذكروا بهذا الاسم واديا لبنى أبان بن دارم يناوح منعجا من قدّامه وعن يمينه ، وفيه يقول جرير :

لَعَمْرُكَ لاَ أَنْسَى لَيَالِيَ مَنْعِجٍ وَلاَ عَاقِلاً إِذْ مَنْزِلُ الْحَيِّ عَاقِلُ

وذكروا أن عاقلا اسم لجبل كان يسكنه الحرث بن آكل المرار جدّ امرىء القيس « خبلا على النأى خابلا » الخبل : إفساد العقل ؛ ويروى فى مكانه « شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف» أى : سكنته وحلّت به فى زمان الربيع ؛ والأشراف ــ بفتح الهمزة وسكون الشين ــ اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « حساء البطاح » ضبطه العينى بكسر الباء ، وليس بشىء ، فقد

وفى مضارعها لغتان : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر فى الاستعمال ، ومصدرها الْحُسْبَانُ ـ بكسر الحاء ـ وَالْمَحْسَبَةُ والْمَحْسِبَةُ ، فإن كانت بمعنى صار أَحْسَبَ ، ـ أى : ذا شُقْرَة أو حُمْرَة وَبَيَاض كالبرص ـ فهى لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ) بمعنى الرُّجْحَانِ ؛ فالأول كقوله :

ذكر ياقوت أنه بالضم ، وأنشد هذا البيت شاهدا له ، قال : « منزل لبنى يربوع ، وقد ذكره لبيد فقال * تربعت الأشراف * وقيل البطاح : ماء فى ديار بنى أسد بن خزيمة وهناك كانت الحرب بين المسلمين وأميرهم خالد بن الوليد و بين أهل الردّة » اهـ « المسايلا » هكذا هو فى الديوان المطبوع فى لندن عام ١٨٩٢ ورواه العينى و ياقوت مرّتين « السلائلا » وقال: «قال ابن السكيت : ذوالسلائل : واد بين الفرع والمدينة ، وأنشد بيت لبيد مع ماقبله وما بعده » « حسبت التقى والجود » يروى فى مكانه « رأيت التقى والبرّ » ، وفى ديوان لبيد طبع ليدن (ص ٢٣) « رأيت التقى والحمد » ، وقوله « رباحا » هو بفتح الراء المهملة ، وهو الربح «ثاقلا» أى : ميتا « الضريح » القبر « الجنادل » الحجارة ، واحدها جندل

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أوّل « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان « تجارة » مضاف إليه ، وخير : أفعل تفضيل مضاف إلى نكرة فيلزم إفراده وتذكيره و إن كان مخبرا به عن اثنين كما هنا أو جمع ، مذكر أو مؤنث ، بخلاف ما إذا كان صفة مشبهة فإنه يلزم أن يطابق موصوفه ، و بخلاف ما إذا كان أفعل تفضيل وأضيف إلى معرفة ؛ فإنه يجوز فيه المطابقة والتزام الإفراد والتذكير ، وقد جعل العينى قول الشاعر :

أَلاَ بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرَى بَنِي أَسَدْ بِعَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالْوَاحِدِ الصَّمَدِ

ممـا ورد فيه « خير » صفة مشبهة ، وهو غفلة عن إضافته إلى معرفة « رباحا » تمييز « إذا » ظرفية « ما » زائدة « المرء » جعله العينى مبتدأ ، وهو مرجوح ، وصوابه أن يجعل اسما لأصبح محذوفة ، أو فاعلا لأصبح تامة يدل عليها مابعدها « أصبح» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « ثاقلا » خبره

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير تجارة » حيث استعمل فيه حسب بمعنى اليقين ؛ لأن كون التقى والجود أفضل مايتسابق المتسابقون إليه مما لايشك فيه ، و إنما هو موضع الاعتقاد واليقين من عامة العقلاء ، وقد نصب الشاعر به مفعولين (أوّلهما) لفظ التقى وما عطف عليه ، (وثانيهما) قوله « خير تجارة »

واستعمال حسب بهـذا المعنى قليل ، والكثير أن يكون بمعنى الشك والظن ، كقول زفر ابن الحرث :

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاَ قَيْنَا جُـذَامَ وَحِمْيَرَا

٣١٩ — زَعَمَتْنِى شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

٣١٩ — هذا البيت لأبى أمية الحنفى — واسمه أوس — وهو مطلع قصيدة له ، و بعده :

إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يُسَتِّرُهُ الْحَـــىُّ وَيُمْسِى فِى بَيْتِهِ مَحْجُـــوبَا

إِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ خُوِّفَ بِالذِّئْـــبِ وَإِنْ كَانَ لاَ يَرَى الْحَىُّ ذِيبَا

كَيْفَ يُدْعَى شَيْخًا أَخُو مُضْلِعَاتٍ لَيْسَ يُثْنَى تَقَلُّبًا وَرُكُوبَا

فَإِذَا مَا الْخَلِيـــلُ عَىَّ بِهِ الْقَوْ مُ وَهَابَ الْخَطِيبُ كَانَ خَطِيبَا

كَمْ لِأَوْسٍ مِنْ كَاشِحٍ لَوْ تَرَاهُ قَدْ بَنَتْ دُونَهُ الْمَسَاحِى قَلِيبَا

اللغة : « شيخا » الشيخ : هو الذى استبانت فيه السنّ وظهر عليه الشيب ، وقيل : هو شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، وجمعه أشياخ وشيخان «يدب دبيبا» يمشى مشيا وئيدا و يسير رو يدا ، وقوله « إن أراد الخروج خوف بالذئب — إلخ» ذلك عندهم كناية عن الكبر وضعف المنة وفقدان القوّة التى بها يدفع الإنسان عن نفسه ، انظر إلى قول الشاعر :

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِى وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

« مضلعات » جمع مضلعة — بضم الميم مع سكون الضاد المعجمة وكسر اللام — الأمر المثقل الذى يبهظك و يؤودك حمله كأنه يتكئ على الأضلاع ، وفى الحديث « الْحِمْلُ الْمُضْلِعُ وَالشَّرُّ الَّذِى لاَ يَنْقَطِعُ إِظْهَارُ الْبِدَعِ »

الإعراب : « زعمتنى » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والنون للوقاية والياء مفعول أوّل « شيخا » مفعول ثان « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء زائدة ، شيخ : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من الموصولة « دبيبا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المستتر

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظنّ ، ونصب به مفعولين (أحدهما) ياء المتكلم (والثانى) قوله « شيخا » ، وقد تبين لك هذا من الإعراب

... ...

وههنا أمران : الأول : اختلف العلماء فى « زعم » أتطلق على القول مطلقا : حقا كان أو باطلا ، أم لاتطلق إلا على المتشكك فيه الذى لايكون ثابتا ؟ قال الليث : « سمعت أهل العربية يقولون : إذا قيل : ذكر فلان كذا وكذا ، فإنما يقال ذلك لأمر يستيقن أنه حق ، وإذا شك فيه فلم يدر لعله كذب أو باطل قيل : زعم فلان » ، وذهب ابن الأعرابى إلى أن الزعم هو القول : يكون حقا ، ويكون باطلا ، وأنشد لأمية فى الزعم الذى هو حق :

وَإِنِّى أَذِينٌ لَكُمْ أَنَّهُ سَيُنْجِزُكُمْ رَبُّكُمْ مَا زَعَمْ

ومما يؤيد أنه يطلق على القول حقا كان أو باطلا قول أبى زبيد الطائى :

يَا لَهْفَ نَفْسِيَ إِنْ كَانَ الَّذِى زَعَمُوا حَقًّا ، وَمَاذَا يَرُدُّ الْيَوْمَ تَلْهِيفِى

ومثل بيت أمية قول عمرو بن شأس :

وَعَاذِلَةٍ تَخْشَى الرَّدَى أَنْ يُصِيبَنِى تَرُوحُ وَتَغْدُو بِالْمَلَامَةِ وَالْقَسَمْ

تَقُولُ: هَلَكْنَا أَنْ هَلَكْتَ ، وَإِنَّمَا عَلَى اللهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمْ

والذين ذهبوا إلى أن الزعم لايكون إلا فيما لاتستيقنه ذكروا أن الزعم فى هذين البيتين بمعنى الكفالة والضمان .

وقد نقل الشارح لك ثلاثة أقوال فى معنى الزعم : ومقالة السيرافى كمقالة ابن الأعرابى فيما ذكرناه ومقالة ابن الأنبارى كمقالة الليث .

الأمر الثانى : الأكثر فى « زعم » أن تتعدى إلى مفعوليها بواسطة « أن » المصدرية ، كما فى قوله تعالى : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ... بَلْ زَعَمْتُمْ أَنْ لَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا) ؛ أو بواسطة « أنّ » المؤكدة المفتوحة الهمزة ، كما فى الشاهد الآتى ، وكما فى قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقال النابغة الذبيانى :

زَعَمَ الْهُمَامُ بِأَنَّ فَاهَا بَارِدٌ عَذْبٌ إِذَا قَبَّلْتَهُ قُلْتَ ازْدَدِ

وقال أيضا :

زَعَمَ الْغُرَابُ بِأَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الْغُرَابِ الْأَسْوَدِ

فيجوز فى البيتين جميعا أن تكون الباء زائدة ويكون مما نحن فيه ، ويجوز فيهما أن تكون

ومصدرها الزعم . قال السيرافى : هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا ، وقال الجرجانى : هو قول مع علم ، وقال ابن الأنبارى : إنه يستعمل فى القول من غير صحة . ويقوى هذا قولهم : زَعَمَ مَطِيَّةُ الْكَذِبِ ، أى : هذه اللفظة مَرْكَبُ الكذب .

فإن كانت بمعنى تَكَفَّلَ أو رَأَسَ تعدَّت لواحد : تارةً بنفسها ، وتارةً بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمِن أو هُزِل فهى لازمة

﴿ تنبيه ﴾ الأكثر تعدِّى زَعَمَ إلى « أنْ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ — وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّرُ ؟

« زعم » بمعنى شهد ؛ وتكون الباء متعلقة به ، كما فى قوله تعالى : (وَمَا شَهِدْنَا إِلاَّ بِمَا عَلِمْنَا) . وربما تعدى « زعم » إلى مفعوليه بغير واسطة ، كما فى بيت الشاهد ، وكما فى قول أبى ذؤيب :

فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

وهذا مع قلته وارد مستعمل ، خلافا للأزهرى فى زعمه اقتصاره على ضرورة الشعر .

٣٢٠ — هذا البيت ثانى ثلاثة أبيات لكثير عزة ، والذى قبله قوله :

أَيَادِى سَبَا يَاعَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَمْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

والذى بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِى وَالْخَلِيقَةُ كَالَّذِى عَهِدْتِ ، وَلَمْ يُخْبَرْ بِسِرِّكِ مُخْبَرُ

اللغة : « أيادى سبا » يقال : تفرقوا أيادى سبا ، وتفرقوا أيدى سبا ، وذهبوا أيادى سبا ، وذهبوا أيدى سبا ؛ إذا أخذ كل واحد منهم فى وجه ، والأيادى : جمع أيد ، والأيدى جمع يد ، ومعناها هنا الجهة والطريق ، فالأيادى جمع الجمع ، وسبا أصله سبأ بالهمز ، فخفف ، وسبأ هو ابن يشجب بن يعرب بن قحطان ، ضرب المثل فى التفرق بهم لأنه لما غرق مكانهم وذهبت جناتهم توجهوا إلى مكة ثم إلى كل جهة وتبددوا فى البلاد ، وفى التهذيب : « قولهم ذهبوا أيادى سبا : أى متفرقين ، شبهوا بأهل سبأ لما مزقهم الله فى الأرض كل ممزق فأخذ كل طائفة منهم طريقا على حدة ، واليد : الطريق ، يقال : أخذ القوم يد بحر » اهـ ، وانظر هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (ج ١ ص ٢٤٢ بولاق) وقوله « ما كنت » ما : ظرفية مصدرية ، وقوله « فلم يحل » يقال : حلى

والثانى كقوله :

٣٢١ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فى الْغِنَى   وَلَـكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فى الْعُدْمِ

يحلى ـ مثل رضى يرضى ، ومعناه أعجب . يقول : تقطع جسمى بعد فراقك وتفرقت أعضائى ولم أستلذ بعدك شيئا .

الإعراب : « قد » : حرف تحقيق « زعمت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « أنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « تغيرت » : فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أنّ ، وأنّ واسمه وخبره سدّ مسدّ مفعولى زعم « بعدها » ظرف متعلق بتغير ، والضمير مضاف إليه « ومن » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذى » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، ويجوز أن يكون الاسم الموصول هو الخبر، وذا حينئذ زائدة ، وهو قول الكوفيين « يا » حرف نداء « عز » منادى مرخم ، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب ، وجملة النداء لامحل لها اعتراضية بين الموصول وصلته «لا» نافية « يتغير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الذى ، والجملة لامحل لها صلة ، والعائد هو الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أنى تغيرت » حيث ورد فيه « زعم » بمعنى الظن ، وتعدى إلى مفعوليه بواسطة « أنّ » المؤكدة المفتوحة الهمزة ، وهذا هو الكثير فى تعدّى هـذا الفعل ، كما بيناه فى شرح الشاهد السابق .

٣٢١ — البيت للنعمان بن بشير الصحابى رضى الله تعالى عنه ، قيل: هو أوّل مولود للأنصار بعد الهجرة ، وقيل : إن له ولأبويه صحبة ؛ أما أبوه فبشير بن سعد الخزرجى ، وأما أمه فعمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة ، رضى الله عنهم أجمعين ، وكان النعمان كريما جوادا شاعرا معرقا فى الشعر عن أبيه وجدّه ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَإِنِّى لَأُعْطِى الْمَالَ مَنْ لَيْسَ سَائِلاً   وَأَغْفِرُ لِلْمَوْلَى الْمُجَاهِرِ بِالظُّلْمِ
وَإِنِّى مَتَى مَا تُلْفِنِى صَارِمًا لَهُ   فَمَا بَيْنَنَا عِنْدَ الشَّدَائِدِ مِنْ صُرْمِ

اللغة : « لاتعدد » لاتظن « المولى » له قرابة عشرين معنى : منها الحليف ، والناصر ، والصاحب ، وابن العم « العدم » بضم العين وسكون الدال ، ويجىء بضم العين والدال جميعا ، وبفتحهما ــ هو الفقر ، وأصله فقدان الشىء وذهابه ، وغلب على فقد المال وقلته ، ويقال : عدم يعدم ــ كعلم يعلم ــ وأعدم ، إذا افتقر ، فهومعدم « ماتلفنى » ما : زائدة ، وتلفنى : مضارع ألفى بمعنى وجد مجزوم بمتى الشرطية وعلامة جزمه حذف الياء « صرم » الأفصح فيه ضم الصاد المهملة ، وهو قطع حبال المودّة .

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدَّت لواحد . و (حَجَا) بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٢ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاركك فى أوقات غناك ومسرتك ؛ فإن صديقك على الحقيقة هو المشارك فى الشدائد والمحن وأوقات الفقر

الإعراب : « لا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت «المولى» مفعول أول «شريكك» مفعول ثان ، وكاف المخاطب مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « لكنما » حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » خبر المبتدإ والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك الآخر

الشاهد فيه : قوله « لاتعدد المولى شريكك » حيث ورد فيه « عدّ » بمعنى ظنّ ، ونصبت مفعولين : أولهما قوله «المولى» ، وثانيهما قوله «شريك» ، ومثله قول أبى دواد جارية بن الحجاج :

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُـــدْمًا وَلَـٰكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْـــدَامُ

والإقتار : مصدر أقتر الرجل ، إذا افتقر ، والإعدام : مصدر أعدم ، وهو بمعناه ، ألا تراه نصب بقوله « أعد » مفعولين : أولهما قوله « الإقتار » ، والثانى قوله « عدما » .

ومثلهما قول جرير :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

٣٢٢ — هذا البيت قد نسبه ابن هشام لتميم بن أبىّ بن مقبل ، ونسبه فى المحكم لأبى شنبل الأعرابى . . وقد روى بعده :

فَقُلْتُ ــ وَالْمَرْءُ قَدْ تُخْطِيهِ مُنْيَتُهُ ــ : أَدْنَى عَطِيَّتِـــهِ إِيَّاىَ مِيئَاتُ

فَكَانَ مَا جَادَ لِى ؛ لَا جَادَ مِنْ سَعَةٍ ، دَرَاهِمٌ زَائِفَاتٌ ضَرْبَجِيَّاتُ

اللغة : « أحجو » أظنّ « أخا ثقة » يروى بتنوين « أخا » وعليه يكون « ثقة » منوّنا منصوبا مثله ، ويروى « أخا » بالألف من غير تنوين على أنه مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه « ألمت » نزلت « ملمات » جمع ملمة ــ بضم الميم وكسر اللام وفتح الميم مشددة ــ وهى النازلة من نوازل الدهر « منيته » بضم فسكون ــ واحدة المنى ، وهى ما يتمناه المرء ويرجوه من دهره ، وقد اعترض بقوله « والمرء قد تخطيه منيته » بين القول ومقوله « ميئات » جمع مائة برد يائه وتقديمها ، والأصل حذفها فى الجمع والتثنية كما تحذف فى المفرد ، تقول : مائة ، ومائتان ، ومئات « ضربجيات » بفتح فسكون ففتح ــ جمع ضربجى ، وهو الزائف ، وقد روى صاحب اللسان

فإن كانت بمعنى غلب فى المُحَاجَاة[١] ، أو قصد[٢] ، أو ردّ ؛ تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى أقام[٣] أو بخل فهى لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٢٣ — دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاء حَمِيدُ

هذه الأبيات الثلاثة فى هذه المادّة عن ثعلب عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبها ، وروى بيت الشاهد وحده فى مادّة « حجا » ولم ينسبه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أبا » مفعول أول لأحجو « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان ؛ فمن نونه فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومن ترك تنوينه فهو عنده منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « ثقة » هو منصوب على أنه صفة إذا نونت « أخا » ، ومجرور بالإضافة إليه إذا تركت تنوينه ، وجملة « أحجو » وفاعله ومفعوليه فى محل نصب خبر كان « حتى » حرف غاية وجر « ألمت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوما » ظرف منصوب بألم أيضا « ملمات » فاعل ، وأن المصدرية المضمرة بعد حتى مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أحجو »

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا ثقة » حيث استعمل فيه « أحجو » وهو مضارع «حجا » بمعنى أظن ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله «أبا عمرو » ، وثانيهما قوله « أخا ثقة » ، كما تبين لك فى إعراب البيت ،

(١) أما «حجا» بمعنى غلب فى المحاجاة فهى متعدية إلى واحد ، والمحاجاة: أن تلقى على صاحبك كلمة مخالفة اللفظ للمعنى، وهى أُحْجِيَّة وَأُدْعِيَّة — بضم الهمزة وسكون ما بعدها وكسر الثالث مع تشديد الياء — ويقال : أحجوة ، وَحُجَيًّا — بضم ففتح — وَحَجْوَى — بفتح فسكون

(٢) مثال « حجا » بمعنى قصد قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(٣) ومثال « حجا » بمعنى أقام فى المكان قول عمارة بن أيمن :

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول العجاج :

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا

٣٢٣ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « فاغتبط » أصله من الغبطة ، وهى أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يتمنى

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء، تقول: دريت بكذا؛ فإن دخلت عليه همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء، نحو «قُلْ لَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ» وتكون بمعنى خَتَل(١) — أي خَدَع — فتتعدى لواحد، نحو دَرَيْتُ الصيد، أي: ختلته (وَجَعَلَ ٱلَّذْ كَٱعْتَقَدْ) في المعنى، نحو «وَجَعَلُوا ٱلْمَلَائِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا»؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت إلى واحد، نحو «وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ» وتقول: جعلت للعامل كذا، والتي بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها في بابها. وأما التي بمعنى صير فستأتي (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى ظن، كقوله:

٣٢٤ — فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

زوالها عنه، فان قلت: فكيف يقول «اغتبط» مع أنه مغبوط؟ قلت: جعل هذا كناية عن طلب بقائه على وفائه، ومن قال الغبطة حسن الحال لم يكن بحاجة إلى ذلك

الإعراب: «دريت» فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعول الأول «الوفي» مفعول ثان «العهد» يجوز فيه ثلاثة أوجه: الأول: جره بإضافة الوفي إليه، والثاني نصبه على التشبيه بالمفعول به، والثالث رفعه على الفاعلية، ويقدر الضمير: أي الوفي العهد منه، أو تجعل «أل» نائبة عن الضمير كما هو مذهب الكوفيين، وهي مرتبة على ترتيبها في الحسن «يا» حرف نداء «عرو» منادى مرخم عروة «فاغتبط» الفاء فاء الفصيحة، اغتبط: فعل أمر، فاعله ضمير مستتر فيه «فإن» الفاء للتعليل، إنّ حرف توكيد ونصب «اغتباطا» اسم إن «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط «حميد» خبر إن

الشاهد فيه: قوله «دريت الوفي العهد» حيث استعمل فيه «درى» بمعنى علم، ونصب به مفعولين: أولهما تاء المخاطب الواقعة نائبا عن الفاعل، فإنك تدري أن النائب عن الفاعل هو في الأصل مفعول به، وثانيهما قوله «الوفي»، وتبين لك ذلك في إعراب البيت،

(١) مثال «درى» بمعنى ختل قول الأخطل:

فَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَقْصَدْتَنِي إِذْ رَمَيْتَنِي بِسَهْمِكَ فَالرَّامِي يَصِيدُ وَلَا يَدْرِي

أي: ولا يختل، ولا يستتر، ومثله قول الآخر:

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِي الظِّبَاءَ فَإِنَّنِي أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وتقول: درى الصيد دريا، وادّراه — بتشديد الدال، وأصله ادتراه — وتدراه؛ وكله بمعنى ختله

٣٢٤ — البيت لابن همام السلولي

اللغة: «أجرني» أغثني، واحمني، وأصله بمعنى اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه من

... ...

سطوة الأعداء « أبا خالد » يروى فى مكانه « أبا مالك » وقوله « فهبنى » معناه اعددنى واحسبنى

المعنى : أغثنى ياأبا خالد ، فان لم تفعل فاعددنى من الهالـكين

الإعراب « قلت » فعل وفاعل « أجرنى » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيـه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة فى محل نصب مقول القول « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصـوب بالألف ، وهو مضاف ، و « مالك » مضاف إليـه « وإلا » الواو عاطفة ، إن : شرطية ، لا : نافية ، والمنفى بها محذوف وهو فعل الشرط ، والتقدير : وإلا تجرنى « فهبنى» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل « امرأ » مفعول ثان « هالـكا » صفة ، والجملة من « هب » وفاعله ومفعوليه فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله «فهبنى امرأ هالكا» حيث استعمل «هب» بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : أوّلهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله «امرأ» ، وقد تبين ذلك من إعراب البيت ،

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول الشاعر ، وأنشده أبو عبيد عن المازنى :

فَـكُنْتُ كَذِى دَاءٍ وَأَنْتَ شِفَاؤُهُ   فَهَبْنِى لِدَائِى إذْ مَنَعْتَ شِفَائِيَا

وقول عقيبة بن هبيرة الأسدى :

فَهَبْهَا أُمَّـــةً ذَهَبَتْ ضَيَاعاً   يَزِيدُ أَمِيرُهَـــا وَأَبُو يَزِيدُ

وههنا أمور (الأوّل) أن «هب» فعل ملازم لصيغة الأمر، لم يستعمل منه بهذا المعنى ماض ولا مضارع ، فلا تقول « وهب» ولا «يهب» بمعنى ظن أو يظن، إلا ماحكاه ابن الأعرابى ، وستعرفه ، فأما من الهبة فقد استعملوهما ، قال الله تعالى : (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحٰقَ... الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى الْـكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ . . فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُـكْماً . . إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ . . يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ) .

الأمر الثانى : أن « هب » لايستعمل إلا فى مكان الظن والرجحان ، ولا يستعمل فى مكان العلم واليقين ، وهذا قد أفاده الشارح بعد قليل من ذكر هذا الشاهد الذى نحن بصدده

الأمر الثالث : أن « هب » ينصب مفعوليه بنفسه فلا يتعدّى إليهما بواسـطة « أن » المؤكدة المفتوحة الهمزة ، ذهب إلى ذلك جماعة من علماء اللغـة ؛ منهم ابن سـيده والجوهرى والحريرى ، ورأى جماعة آخرون أن نحو «هب أنى فعلت كذا » قليل لاممنوع ؛ قال ابن منظور : « تقول : هب زيدا منطلقا ، بمعنى احسب ، يتعدّى إلى مفعولين ، ولا يستعمل منـه ماض ولا مستقبل فى هذا المعنى ، ابن سيده : هبنى فعلت ذلك ، أى : احسبنى واعددنى ، ولا يقال : هب

أى : اعتقدنى ، و (تَعَلَّمْ) بمعنى اعلم ، كقوله :

٣٢٥ — تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا . فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

أى فعلت ، ولايقال فى الواجب (يقصد الواقع وهو الماضى) وهبتك فعلت ذلك ، لأنها كلمة وضعت للأمر ، قال ابن همام السلولى : * فقلت أجرنى . . . البيت * قال أبو عبيد : وأنشد المازنى * فكنت كذى داء . . . البيت * أى : احسبنى ، قال الأصمعى : تقول العرب : هبنى ذلك ، أى : احسبنى ذلك واعددنى ، ولا يقال فى الواجب : قد وهبتك ؛ كما يقال : ذرنى ، ودعنى ، ولايقال : وذرتك ، وحكى ابن الأعرابى : وهبنى الله فداك ؛ أى : جعلنى فداك ، ووهبت فداك — بالبناء للمجهول — أى : جعلت فداك » اهـ ، وهذه الأخيرة التى حكاها ابن الأعرابى هى التى ستذكر فيما بعد فى أفعال التصيير ، فلا تغفل

٣٢٥ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والنابغة الذبيانى يريدان الغزو ، فرأى زياد جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ومضى النابغة

اللغة : «تعلم» اعلم ، واستيقن «شفاء النفس» قضاء مأربها ، وسد نهمتها « لطف » رفق

الإعراب : « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه « شفاء » مفعول أول « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان « عدوها » مضاف إليه ، والضمير العائد إلى النفس مضاف إليه « فبالغ » الفاء عاطفة ، بالغ : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر » معطوف على لطف

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوّها » حيث استعمل فيه « تعلم » بمعنى اعلم ؛ ونصب به مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : أوّلهما قوله«شفاء النفس»، وثانيهما قوله «قهر عدوّها» وقد بان لك هذا من الإعراب

وههنا أمور (الأمر الأوّل) أن جمهرة أهل اللغة والنحو على أن « تعلم » بهذا المعنى ملازم لصيغة الأمر ، وأنه لم يجئ منه ماض ولا مضارع ، وأنه قد يقال لك : تعلم أن الأمر الفلانى واقع ، بمعنى اعلم ، فتقول : علمته ، ولا يجوز أن تقول : تعلمته ، وقد استغنى العرب عن ماضيه ومضارعه بعلم يعلم ، إلا أن ابن السكيت وابن الأعرابى خالفاهم فى هذا ، وأجازا أن تقول: تعلمت ، بمعنى علمت ، وأما « تعلم الأمر » بمعنى أجاده وأتقنه وأحسنه ، فقد جاء منه الماضى والمضارع ؛ قال الله تعالى : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ . . وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ . . عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا) وتقول : علمته النحو فتعلمه

(الأمر الثانى) أن « تعلم » لايستعمل إلا فى مقام اليقين ، وقد أفاده الشارح

والكثير المشهور استعمالها فى «أنَّ» وصلتها، كقوله:

٣٢٦ — فَقُلْتُ: تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ... وَإلاَّ تُضَيِّعْهَا فَإنَّكَ قَاتِلُه

(الأمر الثالث) أن الكثير الغالب فى تعدية «تعلم» إلى مفعوليه أن يكون بواسطة «أن» الساكنة النون، وذلك كقول الحرث بن وعلة:

* فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ *

أو بواسطة «أن» المشددة النون، كما فى حديث الدجال الذى رواه الشارح، وفى الحديث الآخر «تَعَلَّمُوا أنَّهُ لَيْسَ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ» وكما فى البيتين اللذين أنشدهما الشارح بعد هذا البيت، وفى قول معد يكرب بن الحرث بن عمرو بن حجر آكل المرار، وينسب لعمرو بن معديكرب:

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا ... قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلاَبِ

تَدَاعَتْ حَوْلَهُ جُشَمُ بْنُ بَكْرٍ ... وَأَسْلَمَهُ جَعَاسِيسُ الرِّبَابِ

وفى قول النابغة الذبيانى يرد على زياد بن سيار صاحب بيت الشاهد وينكر عليه تطيره:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لاَ طَيْرَ إلاَّ ... عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهُوَ الثُّبُورُ

٣٢٦ — هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبى سلمى المزنى، ومطلعها:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ ... وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ

وقبل بيت الشاهد قوله:

فَلأْيًا بِلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا ... عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهْ

وَقُلْتُ لَهُ: سَدِّدْ وَأَبْصِرْ طَرِيقَنَا ... وَمَا هُوَ فِيهِ عَنْ وَصَاتِيَ شَاغِلُهْ

وَقُلْتُ: تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ... ... البيت، وبعده:

فَتَبَّعَ آثَارَ الشِّيَاهِ وَلِيدُنَا ... كَشُؤْبُوبِ غَيْثٍ يَحْفِشُ الأُكْمَ وَابِلُهْ

اللغة: «صحا القلب ... البيت» قال الأعلم: «يقول: صحا قلبه عن حب سلمى، وكف باطله: أى صباه ولهوه» اهـ، وقوله «عرى أفراس الصبا» قال الأعلم: «هذا مثل ضربه، أى: ترك الصبا وركوب الباطل، وتقدير لفظه: عرى أفراس ورواحل كنت أركبها فى الصبا وطلب اللهو» اهـ «فلأيا بلأى»، قال الأعلم: «يقول: لنشاط الفرس لم نحمل الوليد عليه إلا بعد جهد وعناء، والوليد: الغلام، والمحبوك: الشديد الخلق المدمج» اهـ وقوله «ظماء مفاصله» أى:

... ...

هى قليلة اللحم يابسة وليست برهلة ، و بذلك توصف الجياد ، والمفاصل : مجمع كل عظمين ، وقوله « سدد » أى : قوم صدر الفرس وخذ به على القصد ، وقيل : معنى « سدد » استقم على ظهره لاتمل يمنة ولايسرة ، وقوله « وأبصرطريقه » أى : لاتمرّ به على جرف وحجر ونحو ذلك ، وقوله «وماهو فيه ـ إلخ » أى : يشغله ما هو فيه من علاج الفرس ونشاطه عن وصيق ، ويحتمل أن يريد ماهوفيه من الحرص على الصيد يشغله عن وصيق ، وقوله « تعلم » أى : اعلم ، ولايتصرف منه فعل فى غيرالأمر ، لايقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم ، يقول لغلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مغترا ، فإن لم تضيع وصيق وطلبت غرّته فإنك قاتله ، والغرة : الغفلة وأن يؤتى من حيث لايشعر « فتبع آثارالشياه وليدنا ـ إلخ » تبع ـ بفتح التاء وتشديد الباء مفتوحة ـ أصله تتبع ، فحذف إحدى التاءين ، والآثار : جمع أثر ، والشياه ههنا : الحمير ، وأصل الشياه بقر الوحش ، فاستعارها للحمر ، والوليد : الغلام ، والشؤبوب ـ بزنة عصفور ـ الدفعة من المطر ، هذا أصله ، وقد شبه انصباب الفرس وحفيف جريه بالشؤبوب وصوته ، ومعنى « يحفش الأكم » يكثر سيل الأكم حتى يستخرج مافيها ، يقال : حفش لك الود ، إذا أخرج لك كل ماعنده ، والأكم : جمع أكمة ، والوابل : أغزر المطر وأعظمه قطرا و يقال : يحفش الأكم : يسيل فوقها

الإعراب : « قلت » فعل ماض وفاعله « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضميرمستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أنّ » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « للصيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أنّ تقدّم على اسمها « غرة » اسم أنّ تأخر عن خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولى تعلم « وإلا » الواو استئنافية ، إلا : مركب من حرفين ، أوّلهما إن ـ بكسر الهمزة وسكون النون ـ وهو حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وثانى الحرفين لا ، وهو حرف نفى لاعمل له مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تضيعها » تضيع : فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، وها : ضمير الغرة مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب «فإنك» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضميرالمخاطب اسم إن ، مبنى علىالفتح فى محل نصب « قاتله » قاتل : خبر إن ، مرفوعبالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير الصيد مبنى على الضم فى محل جرّ بإضافة قاتل إليه ، وهذه الإضافة من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث عدّى تعلم التى بمعنى اعلم إلى أنّ المصدرية الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وهذا هو الأكثر فى تعدية هذا الفعل على ماسبق بيانه فى الشاهد المتقدّم

وقوله :

٣٢٧ـــ * تَعَلَّمْ رَسُولَ اللّٰهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي *

٣٢٧ ـــ قد استشهد بهذا الشاهد كثير من النحاة واللغويين ، ولم ينسبوه إلى قائل معين ولاذكروا له تكملة ، وقدعثرت بعد طويل البحث على تكملته ونسبته، وهو صدر بيت وعجزه :

* وَأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ *

وهذا البيت من قصيدة لأنس به زنيم الديلى ، يقولها بعد فتح مكة ، معتذرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما كان قد قاله فيه وفي أصحابه عمرو بن سالم الخزاعى ، وأول هذه الكلمة قوله :

أَنْتَ الَّذِي تُهْدَى مَعَدٌّ بِأَمْرِهِ ... بَلِ اللّٰهُ يَهْدِيهِمْ ، وَقَالَ لَكَ : أَشْهَدِ

وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا ... أَبَرَّ وَأَوْفَى ذِمَّــةً مِنْ مُحَمَّدِ

أَحَثَّ عَلَى خَيْرٍ ، وَأَسْــبَغَ نَائِلاً ... إِذَا رَاحَ كَالسَّيْفِ الصَّقِيلِ الْمُهَنَّدِ

وَأَكْسَى لِبُرْدِ الْخَالِ قَبْلَ ابْتِذَالِهِ ... وَأَعْطَى لِرَأْسِ السَّابِقِ الْمُتَجَرِّدِ

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللّٰهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي ... وَأَنَّ وَعِيداً ... البيت ، وبعده :

تَعَــلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ قَادِرٌ ... عَلَى كُلِّ صِرْمٍ مُتْهِمِينَ وَمُنْجِدِ

تَعَلَّمْ بِأَنَّ الرَّكْبَ رَكْبَ عُوَيْمِرٍ ... هُمُ الْكَاذِبُونَ الْمُخْلِفُو كُلِّ مَوْعِدِ

وَنَبَّوْا رَسُولَ اللهِ أَنِّي هَجَوْتُهُ ... فَلَا حَمَلَتْ سَوْطِي إِلَيَّ إِذَا يَدِي

وقد روى هــذه القصيدة ابن إسحاق فيما قيــل من الشعر في يوم فتح مكة (انظر سيرة ابن هشام : ج ٤ ص ٤٦)

اللغة : «وما حملت من ناقة ـــ الخ» من ههنا زائدة وهي واقعة بعد النفي ومدخولها نــكرة ، وأبر : أفعل تفضيل من البر ، وأوفى : أفعل تفضيل أيضا من الوفاء ، والذمة ـــ بكسر الدال وتشديد الميم ـــ العهد ، يريد أنه ليس في الناس أبر من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أوفى بما يعاهد عليه منه ، وقوله «أحث على خير إلخ» أحث : أشد حثا للناس واستنهاضا لهمتهم واستثارة لما كمن في نفوسهم من الخير ، وأسبغ : أكمل وأضفى ، والنائل : العطاء ، والصقيل : فعيل بمعنى مفعول ، ومعناه المصقول : أي المجلو ، والمهند : المصنوع في الهند ، وأراد به الصارم القاطع النافذ في ضريبته ، وقوله «وأكسى لبرد الخال إلخ» الخال : ضرب من برود اليمن ، وابتذاله : استعماله حتى يبتذل ، يريد أنه يمنح هذه البرود جديدة ، والسابق ههنا : الفرس ، والمتجرد أراد به الذي يسبق الخيل، وقوله «تعلم رسول الله ــ إلخ» تعلم ههنا : بمعنى اعلم ، والوعيد : التهديد، يريد أنه إذا

... ...

قال فعل ، فوعيده لأعدائه كالقبض عليهم ، وقوله « تعلم رسول الله أنك قادر ــ إلخ » الصرم ــ بكسر الصاد المهملة وسكون الراء ــ البيوت المجتمعة ، وأراد بها سكانها ؛ بدليل أنه فصلها إلى متهمين ومنجدين ، والمتهمون : جمع متهم ، وهو اسم فاعل من قولهم : أتهم ، إذا أتى تهامة ، وتهامة فى الأصل المنخفض من الأرض ، ثم سمى به قسم من أرض جزيرة العرب . والمنجد : اسم فاعل من قولهم: أنجد ، إذا أتى نجدا ، ونجد فى الأصل: المرتفع من الأرض ، ثم سمى به قسم من أرض جزيرة العرب ، وكان مقتضى صحة المقابلة أن يقول : متهمين ومنجدين ، أو يقول : متهم ومنجد ، ولكنه لما لم يستقم له أحد القولين لضرورة الشعر جمع واحدا وأفرد الآخر ، وقوله « ونبوا رسول الله ــ إلخ » بفتح النون وتشديد الباء مفتوحة ــ فعل ماض من النبأ مسند إلى الجماعة ، وأصله نبئوا مثل قدموا وأخروا ، خفف الهمزة بقلبها ألفا ، ثم عاملها معاملة الألف الأصلية ، فكما يقال : زكوا أموالهم ووفوا عهودهم ، وأشباه ذلك ، قال هنا : نبوا رسول الله ، ومعناه أخبروه ، وقد أخذ قوله « فلا رفعت سوطى إلىّ إذا يدى » من قول النابغة الذبيانى :

فَلَا لَعَمْرُ الَّذِى مَسَّحْتُ كَعْبَتَهُ وَمَا هُرِيقَ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ وَالسَّنَدِ

مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّءٍ مِمَّا أُتِيتَ بِهِ إِذًا فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِى إِلَىَّ يَدِى

الإعراب : « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رسول » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ لأنه مضاف و « الله » مضاف إليه وجملة النداء لامحل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموله « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب اسم أن ، مبنى على الفتح فى محل نصب « مدركى » مدرك : خبر أن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم فى محل جر مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولى تعلم «وأن» الواو عاطفة ، أن : حرف توكيد ونصب « وعيدا » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم أنّ « كالأخذ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أنّ « باليد » جار ومجرور متعلق بالأخذ ، وأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر منصوب معطوف على المصدر السابق

الشاهد فيه : قوله « تعلم أنك مدركى » حيث أعمل فيه تعلم الذى هو فعل أمر جامد بمعنى اعلم فى أن ومعموليها ، على نحو ماسبق بيانه فى الشاهد (رقم ٣٢٥)

وفى حديث الدجال « تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ[1] » أى : اعلموا .
فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدّت لواحد .
فقد بان لك أنّ أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع :
الأول : ما يفيد فى الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمْ ، ودَرَى .
والثانى : ما يفيد فيه رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبْ .
والثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعلم .
والرابع : مايرد لهما والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظنّ ، وَخَالَ ، وَحَسِبَ .
﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « أعْنِي رَأَى ـ إلى آخره » إيذانا بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين ؛ إذ منها مالاينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم نحو جَبُنَ ، وَحَزِنَ .

وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب ، وهى أفعال التصيير (وَالَّتِي كَصَيَّرَا) من الأفعال فى الدلالة على التحويل ، نحو جَعَلَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخِذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ، وَرَدَّ (أَيْضًا بِهَا انْصِبْ) بعد أن تستوفى فاعلها (مُبْتَدًا وَخَبَرَا) نحو :

٣٢٨ ـــ * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ *

هذا ، وفى الأبيات التى رويناها لك من كلة هذا الشاهد شاهدان لهذا الذى نحن بصدد بيانه : أولهما فى قوله « تعلم رسول الله أنك قادر » ، وهذا ظاهر ، وثانيهما فى قوله «تعلم بأن الركب ركب عويمر» فإنه يحتمل أن تجعل الباء زائدة ، والمصدر المنسبك من أن واسمها وخبرها منصوب بتعلم ، ويحتمل أن تجعل الباء أصلية متعلقة بتعلم ، والاستشهاد على هذا الوجه من البعد بمكان ؛ لأن الأثر حينئذ للباء ، وإن تكن الباء مع مجرورها فى محل نصب بتعلم .

(١) قال ابن الأثير فى النهاية : « وفى حديث الدجال : تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » ، والحديث الآخر : « تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَيْسَ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ . قيل : هذا وأمثاله بمعنى اعلموا » اهـ .

٣٢٨ ـــ اختلف العلماء فى نسبة هذا الشاهد ؛ فذهب قوم إلى أنه لحميد الأرقط ، وذهب قوم منهم ابن هشام فى سيرة النبى صلى الله عليه وسلم (ج ١ ص ٥٦) إلى أنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج فوجدت هذا الشاهد آخر أربعة أبيات من الرجز

... ...

المشطور ، ووزنه وزن السريع ، وهذه الأبيات فى زيادات الديوان (ص ١٨١) وها كها :

وَمَسَّهُمْ مَامَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلْ تَرْمِيهِمُ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلْ

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

ولكن ابن هشام يقول بعد رواية هذه الأبيات ونسبتها إلى رؤبة بن العجاج « وهذه الأبيات فى أرجوزة له » اهـ ، وليس فى ديوان أراجيز رؤبة أرجوزة على هـذا الروىّ فتكون هذه الأبيات منها .

اللغة : هذه الأبيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل التى وردت فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الفِيلِ ، أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبَابِيلَ ، تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ ، فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ) « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشى على بلاد اليمن ، قاصدين هدمه وتخريبه ؛ فردّ الله كيدهم فى نحورهم «ترميهم حجارة من سجيل» السجيل : الطين الذى تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين المطبوخ كما يطبخ الآجر ، وعن يونس بن حبيب وأبى عبيدة أن السجيل هو : الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فى هذا اللفظ ــ بعد اتفاقهم على أنه جمع لكونه دالا على معنى الجمع وهو على وزن من أوزان الجموع المعروفة ــ ؛ فقال قوم : هو جمع لاواحد له من لفظه ، ومن هؤلاء ابن هشام ، قال « ولم تتكلم لها العرب بواحد علمناه » اهـ ، وهذا قول سبق به الفراء والأخفش ، وهو عنـدهم مثل الشماطيط والعبابيد والعباديد والمذاكير والملامح ، من الجموع التى لايعرف لها واحد من لفظها ، وقال أبو جعفر الرؤاسى : بل له واحد من لفظه ، وهو إبالة ــ بكسر الهمزة وتشديد الباء مفتوحة ، ومنه قولهم فى المثل : « زَادَهُ ضِغْثاً عَلَى إِبَّالَةٍ » ، وأصل الإبالة : الحزمة الكبيرة من الحطب ونحوه ، سميت الجماعة من الطير فى انتظامها بها ، على التشبيه ، وقال الكسائى : واحده إبول ــ بكسر الهمزة وتشديد الباء مفتوحة وسكون الواو ــ مثل عجول وعجاجيل ، وذهب قوم إلى أن واحده إيبالة بكسر الهمزة و بعدها ياء مثناة ــ وأصل إيبالة على هذا الوجه إبالة ، كما هو قول الرؤاسى ، فقلب أوّل المثلين ياء ، كما قلب فى دينار وقيراط وديوان ، والأصل دنار ، وقراط ، ودوّان ، وقول الراجز : « فصيروا مثل كعصف مأكول » صيروا ــ بالبناء للمجهول ــ بمعنى حوّلوا ، أى حوّلهم الله ، والعصف ــ بفتح فسكون ــ ورق الزرع الذى يبقى فى الأرض بعد الحصاد وتعصفه الرياح فتأكله الماشية ، ويقال : العصف هو التبن ، ويقال : هو الحب الذى أكل لبه وبقى قشره .

... ...

الإعراب : « صيروا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأوّل ، مبنى على السكون فى محل رفع «مثل» مفعول ثان ، منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف» الكاف زائدة ، وعصف مجرور بإضافة مثل إليه « مأكول » صفة لعصف ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف

الشاهد فيه : قوله « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حوّل من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أوّلهما هو واو الجماعة الذى أنيب عن الفاعل بعد حذفه فارتفع لذلك ، وثانيهما « مثل » على ماتبين لك من الإعراب

وفى هذه العبارة شاهد آخر ، فى الكاف من قوله « كعصف » ، وقد اختلف العلماء فيها على قولين : أحدهما أنها زائدة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه ، وهى حرف ، والمراد من زيادتها التوكيد، وذلك لأننا لو قلنا : هى غير زائدة لكان المعنى فصيروا مثل مثل عصف مأكول، إن قلنا: إن «مثل» أيضا غير زائدة ، ولاتحصل لهذا ، و إن قلنا : إن « مثل » هى الزائدة كنا قد عكسنا المألوف المعقول فجعلنا الاسم ــ وهو قوىّ بدلالته على معنى مستقل ــ زائدا ، وجعلنا الحرف ــ وهو ضعيف بدلالته على معنى غير مستقل ــ أصلا غير زائد ، وثانى القولين أن هذه الكاف أصل غير زائدة ، وهى اسم بمعنى مثل ، ومثل الأوّل أصل أيضا غير زائد ، وذلك فرارا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن الفصل بينهما غير مغتفر فى مثل هذا ، ولأنه لايلزم على هذا الوجه زيادة على ذلك أن تكف الجارّ عن عمل الجرّ من غير كافّ له ؛ ولك على هذا أن تجعل « مثل » مضافا والكاف مضافا إليه ، وأن تجعل الكاف توكيدا لمثل

قال ابن هشام فى سيرة النبىّ صلى الله عليه وسلم (ج ١ ص ٥٧) : « ولهذا البيت تفسير فى النحو » اهـ

وقال أبو ذرّ فى شرح هذه العبارة : « تفسيره أن الكاف زائدة ؛ لكونها قد تكون حرفا ، و«مثل» لاتكون إلا اسما ؛ فزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم ، والمراد من زيادتها التوكيد» اهـ

وقال ابن هشام الأنصارى فى مغنى اللبيب : « الخامس (من معانى الكاف) التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) قال الأكثرون : التقدير ليس شىء مثله ؛ إذ لولم تقدر زائدة صار المعنى ليس شىء مثل مثله؛ فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، و إنما زيدت لتوكيد نفى المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا ، قاله ابن جنى . ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا : مثلك لايفعل كذا ، ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه ؛ وقيل : الكاف فى الآية غير زائدة ، ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل ، كما زيدت فى قوله تعالى : (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) و إنما زيدت

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » ، ونحو « وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً » وكقوله :

٣٢٩ — * تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيــلاً *

ههنا (يريد فى الآية الكريمة) لتفصل الكاف من الضمير ، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت ... وفى الآية الأولى (يريد قوله سبحانه : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) قول ثالث ، وهو أن الكاف ومثلا لازائد منهما ، ثم اختلف ؛ فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفة ، وقيل : الكاف اسم مؤكد لمعنى مثل ، كما عكس ذلك من قال

* فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ * » اه

وقال الدمامينى : « ينبغى أن تكون الكاف اسما مضافا كما أضيف إليه مثل ؛ فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها ، أما إذا جعلت حرفا زائداً وجعل مثل مضافا إلى عصف ؛ فإنه يلزم عليه قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافة له ، اللهم إلا أن يقال : نزل منزلة الجزء من المجرور » اه كلامه .

٣٢٩ — هذا صدر بيت لأبى جندب بن مرة الهذلى ، وهو أحد بنى قرد بن عمرو بن معاوية ابن تميم بن سعد بن هذيل ، وهو أخو أبى خراش الهذلى ، وأبو جندب هو القائل :

فَلَا تَحْسَبَنْ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ ... وَلاَ تَحْسَبَنْهُ فَقْعَ قَاعٍ بِقَرْقَرِ

وعجز البيت المستشهد بصدره قوله :

* وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي *

وهذا البيت من كلة له أولها :

لَقَدْ أَمْسَى بَنُو لِحْيَانَ مِنِّي ... بِحَمْدِ اللهِ فِي خِزْيٍ مُبِينِ
جَزَيْتُهُمُ بِمَا أَخَــذُوا تِلاَدِي ... بَنِي لِحْيَانَ كُلاًّ فَاخِرُونِي
تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيــلاً ... وَفَرُّوا ... البيت ، وبعده :
وَقَدْ عَصَّبْتُ أَهْلَ الْعَرْجِ مِنْهُمْ ... بِأَهْلِ صَوَائِقٍ إِذْ عَصَّبُونِي
تَرَكْتُهُمُ عَلَى الرُّكْبَانِ صُعْرَى ... يُشِــيبُونَ الذَّوَائِبَ بِالْأَنِينِ

اللغة : « جزيتهم » كافأتهم « بما » هذه باء السببية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام كافأتهم بسبب أخذهم تلادى ، والتلاد — بكسر التاء بزنة كتاب — المال التليد الذى ولد عندك ، « تخذت » هو بفتح التاء المثناة بعدها خاء معجمة مكسورة أو مفتوحة « غراز » المروى فى هذه الكلمة بضم الغين المعجمة وآخره زاى بزنة غراب ، ومنهم من يقول : هو غران — بنون فى مكان

... ...

الزاى ، وفسره بعضهم بأنه اسم رجل ، وفسره آخرون على الروايتين بأنه اسم واد ، والذى فى ياقوت غراز ـ بزنة سحاب ، وقال : « هو اسم موضع ، عن الزمخشرى » اهـ ، وفيه أيضا « غرار ـ بالضم وتكرير الراء ، بوزن غراب ـ اسم جبل بتهامة » اهـ ، وفيه أيضا : « غران ـ بضم أوله وتخفيف ثانيه ، كذا ضبطه أبو منصور ، وجعل نونه أصلية مثل غراب ، وهو اسم موضع بتهامة » اهـ ، وقول الشاعر « ليعجزونى » اللام لام التعليل ، والفعل مضارع أعجزه إذا غلبه «عصبت» بتشديد الصاد المهملة ـ أى جعلتهم عصابة ، فلفقت هؤلاء بهؤلاء ، وجمعت بين هؤلاء وهؤلاء « العرج » بفتح العين المهملة وسكون الراء ـ قرية جامعة فى واد من نواحى الطائف إليها ينسب الشاعر العرجى ، وهو عبدالله بن عمر بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان ، والعرج أيضا : عقبة بن مكة والمدينة على جادة الحاج ، والعرج أيضا : بلد باليمن «صوائق» بفتح الصاد المهملة ـ اسم جبل بالحجاز قرب مكة لهذيل ، وفيه يقول لبيد :

أَقْوَى فَعَرِّى وَاسِطٌ فَبَرَامُ   مِنْ أَهْلِهِ فَصَوَائِقٌ فَحَرَامُ

الإعراب : «تخذت» فعل وفاعل « غراز » مفعول أول «إثرهم» إثر منصوب على الظرفية بتخذ ، والضمير مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان «وفروا» الواو عطفت جملة على جملة ، فروا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « بالحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزونى» اللام لام كى ، يعجزوا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وهذه النون نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله «تخذت غرازدليلا» حيث استعمل فيه تخذ ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله غراز ، وثانيهما قوله دليلا ، على ماتبين لك من الإعراب .

واعلم أنهم قد استعملوا اتخذ كثيرا فى نحو قوله تعالى : (لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) وقوله سبحانه : (يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا) ، وقوله : (اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً) ، وقوله: (لَوْ شِئْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ) ، وغيرذلك من الآيات ، وفى نحو قول أبى الأسود الدؤلى:

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ   أَتَانِي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلَا

واستعملوا تخذ يتخذ ، مثل سمع يسمع ، وتخذ يتخذ ، مثل فتح يفتح ، فى نحو بيت الشاهد ، وقرئ بهما فى قوله تعالى: (لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) ، ولكن هذا قليل ، وقد اختلف العلماء فى ذلك كله : فذهب قوم إلى أن « اتخذ » افتعل من الأخذ ، وأصله إأتخذ ، قلبت الهمزة الثانية ياء ، كما قلبت فى إيمان ، ثم قلبت الياء تاء تشبيها لها بالياء الأصلية فى نحو

وما حكاه ابن الأعرابى من قولهم : وَهَبَنى اللهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ (١) » ، وقوله :

اتسر ، ثم كثر استعمال اتخذ حتى ظن أن التاء أصلية لامبدلة من الياء المبدلة من الهمزة ، فلما كثر ذلك قالوا : تخذ ، على هذا الظن ؛ فتخذالثلاثى مختصر من اتخذ ذى الهمز ، كما اختصروا تقى يتقى ، كرمى يرمى ، من اتقى يتقى ، مثل ارتضى يرتضى ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَاتَحْبِسَــــنَّهَا تَقِ اللهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِى تَتْلُو

وذهب قوم إلى أن تخذ الثلاثى أصل وليس مقتطعا من المزيد فيه ، وعلى هذا يكون اتخذ المزيد فيه فصيحا فى القياس والاستعمال ، وليس فيه حرف أبدل من حرف آخر .

قال الجوهرى فى الصحاح : « والاتخاذ افتعال من الأخذ ؛ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية ؛ فبنوا منه فعل يفعل ، قالوا : تَخِذَ يَتْخَذُ ، وقرئ : (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) » اهـ .

وقال ابن الأثير فى النهاية (ت خ ذ) : « واتخذت : افتعل من تخذ ، فأدغم إحدى التاءين ، وليس من أخذ فى شىء ؛ فإن افتعل من الأخذ ائتخذ ؛ لأن فاءها همزة ، والهمزة لاتدغم فى التاء ، وقال الجوهرى : الاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله بلفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل ، قالوا : تخذ يتخذ ؛ وأهل العربية على خلاف ماقال الجوهرى » اهـ .

وقال فى التصريح : « وقول الجوهرى فى اتخذ : إنه افتعل من الأخذ ؛ وهم ؛ لأنه لو كان من أخذ لوجب أن يقال : إيتخذ ، بغير إدغام ، قاله التفتازانى ، وإنما التاء أصل ، وهو من تخذ بمعنى أخذ ، كاتبع من تبع ، قاله الفارسى ، وذهب بعضهم إلى أن تخذ مما أبدل فاؤه تاء ؛ لأن فيه لغة وهى وخذ ، بالواو ، فالتاء ليست بأصل ، وعلى هــذا يقال : اتخذ ، كاتعد ، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال فى ذى الهمز ،وحكوا من ذلك ألفاظا ، وهى : اتّزر ، واتّمن ، واتّهل ، واتّكل؛ من الإزار، والأمانة ، والأهل ، والأكل ، ومنه الحديث : وَإِنْ كَانَ قَصِيراً فَلْيَتَّزِر به ، كذا فى جميع روايات الموطأ »

وما نقله عن البغداديين هو الذى ذكره الجوهرى ؛ فلا محل إذن لجعل كلام الجوهرى وهما ، وهذه المسألة ستأتى مشروحة مفصلة فى أخريات باب الإبدال آخر الكتاب ؛ إن شاء الله تعالى

(١) الاستشهاد بهذه الآية الكريمة يجرى على إثبات أن « ترك » يأتى بمعنى صير وجعل ، وهذا مما اختلف العلماء فى ثبوته ،

قال جار الله فى الكشاف (١ : ٤٨١) : «(وتركنا) وجعلنا (بعضهم) بعض الخلق (يموج

٣٣٠ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهْ

فى بعض) أى يضطربون ويختلطون إنسهم وجنهم حيارى ، ويجوز أن يكون الضمير ليأجوج ومأجوج ، وأنهم يموجون حين يخرجون مما وراء السدّ مزدحمين فى البلاد » اه

وتركنا : فعل وفاعل ، و بعضهم : مفعول أوّل ، والضمير مضاف إليه ؛ وجملة يموج من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثان

وقال القاضى البيضاوى : « أى : وجعلنا بعض يأجوج ومأجوج حين يخرجون من وراء السدّ يموجون فى بعض مزدحمين فى البلاد ، أو الخلق فى بعض فيضطربون ويختلطون إنسهم وجنهم حيارى » اه ، وهذه العبارة بنفسها هى عبارة جار الله ، ولكنه قدم فيها وأخر

وقال الشهاب الخفاجى فى شرح عبارة القاضى التى سمعتها (ج ٦ ص ١٣٧) : « فالترك بمعنى الجعل ، كما صرح به النحاة وأهل اللغة ؛ فهو من الأضداد ، وقوله مزدحمين إشارة إلى أن التموّج مجاز عن الازدحام ، وحين يخرجون إشارة إلى أن يوم بمعنى مطلق الوقت ، وأن الضمير ليأجوج ، وأما عوده على الناس ، وأنّ المراد أنهم لفزعهم منهم يفرون مزدحمين ، وأنهم بعد إتمام السدّ ماج بعضهم فى بعض للنظر إليه والتعجب منه ؛ فبعيد » اه

وقال ابن الأعرابى : « والترك : الجعل فى بعض اللغات ، يقال : تركت الحبل شديدا : أى جعلته شديدا ، قال : ولا يعجبنى » اه عن اللسان

وقال الراغب : « ترك الشىء : رفضه قصدا واختيارا ، أو قهرا واضطرارا ؛ فمن الأوّل : وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ، وقوله : وَاتْرُكِ البَحْرَ رَهْوًا ؛ ومن الثانى : كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ ، ومنه تركة فلان لما يخلفه بعد موته ، وقد يقال فى كل فعل ينتهى به إلى حالة ما : تركته كذا ، أو يجرى مجرى جعلته كذا ، نحو تركت فلانا وحيدا » اه ؛ فأنت ترى أنه جعل الآية التى نحن بصددها من غير المعنى الذى حملها الشارح عليه تبعا لكثير من النحاة ، وتبعا لإمام المفسرين جار الله الزمخشرى ، ولو أن الراغب — رحمه الله — أنكر هذا المعنى الذى ذكره النحاة لكان لحمله الآية على الوجه الذى حملها عليه وجه ، ولكنك ترى أنه عاد فأثبت هذا المعنى ، وقد رأيت أن ابن الأعرابى يذكر هذا المعنى ثم يقول : «ولا يعجبنى» ، وكأنه ممن ينكر الأضداد فى العربية ، وانظر شرحنا على أدب الكاتب (ص ٢٢٢) وشرح الجواليقى عليه (ص ٢٥١ — ٢٥٦) وعلى ما يستحسنه ابن الأعرابى وهو الذى حمل الراغب الأصفهانى الآية الكريمة عليه : تكون جملة يموج من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال من المفعول الذى هو « بعضهم » ، ويكون « ترك » متعدّيا إلى مفعول واحد

٣٣٠ — هذا البيت لفرعان بن الأعرف ، من أبيات يقولها فى ابنه منازل بن فرعان ، وكان له عاقا ، وقد روى هذه الأبيات أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٤ — ١٨) وقد روينا لك من هذه الأبيات (عند شرح الشاهد رقم ١٧٣ فى ص ٣٣٢ من الجزء الأوّل) عدّة

... ...

أبيات آخرها هذا البيت المستشهد به ههنا ، و بعده قوله :

وَجَمَّعْتُهَا دُهْمًا جِـــلاَدًا كَأَنَّهَا أَشَاءُ نَخِيـــلٍ لَمْ تُقَطَّعْ جَوَانِبُهْ

فَأَخْرَجَـــنِي مِنْهَا سَلِيبًا كَأَنَّنِي حُسَامٌ يَمَانٍ فَارَقَتْهُ مَضَـــارِبُهْ

أَإِنْ أُرْعِشَتْ كَفَّا أَبِيكَ وَأَصْبَحَتْ يَدَاكَ يَدَا لَيْثٍ فَإِنَّكَ ضَارِبُهْ

قال أبو رياش : كان لمنازل بن فرعان ابن يقال له : خليج بن منازل ، وهو من رهط الأحنف ابن قيس ، فعقّ خليج أباه منازلا ، فقدّمه إلى إبراهيم بن عربى والى اليمامة ، مستعديا عليه ، وقال :

تَظَلَّمَنِي حَقِّي خَلِيجٌ وَعَقَّـــنِي عَلَى حِينَ كَانَتْ كَالْحَنِيِّ عِظَامِي

وَجَاءَ بِغُولٍ مِنْ حَرَامٍ كَأَنَّمَا تَسَــعَّرَ فِي بَيْتِي حَرِيقُ ضِرَامِ

لَعَمْرِي ؛ لَقَــدْ رَبَّيْتُهُ فَرِحًا بِهِ فَلاَ يَفْرَحَنْ بَعْدِي امْرُؤٌ بِغُلاَمِ

وَكَيْفَ أُرَجِّي النَّفْعَ مِنْــهُ وَأُمُّهُ حَرَامِيَّةٌ ؟ مَا غَرَّنِي بِحَرَامِ ؟ !

وَرَجَّيْتُ مِنْهُ الْخَيْرَ حِينَ اسْتَزَدْتُهُ وَمَا بَعْضُ مَا يُزْدَادُ غَيْرُ غَرَامِ

فأراد إبراهيم بن عربى ضربه ، فقال : أصلح الله الأمير ! لا تعجل علىّ ، أتعرف هذا ؟ قال : لا ، قال : هذا منازل بن فرعان الذى عقّ أباه ، وفيه يقول :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّيْنَ طَالِبُهْ

فقال إبراهيم : ياهذا ، عققت فعققت ، فما أعلم لك مثلا إلا قول خالد لأبى ذؤيب :

فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوَّلُ رَاضٍ سِيرَةٍ مَنْ يَسِيرُهَا

وقد ذكر هــذه القصة باختصار وتغيير مع ذكر بعض هــذا الشعر ابن قتيبة فى عيون الأخبار (ج ٣ ص ٨)

اللغة : «جمعتها» الضمير يرجع إلى الإبل وإن لم يجر لها ذكر ، لأن المعنى مفهوم ، والإبل هى مال العرب « دهما » بضم الدال وسكون الهاء ـ جمع أدهم أو دهماء ، والأدهم : الذى لونه الدهمة. والدهمة ـ بضم فسكون ـ السواد ، ويقال : بعير أدهم ، إذا اشتدّت ورقته حتى يذهب البياض ، ويقال : ناقة دهماء « جلادا » جمع جليد ، وهو الشديد القوىّ « أشاء » هو بزنة سحاب ـ صغار النخل ، وهمزته أصلية، وليست منقلبة عن واو أو ياء « سليبا » هو فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : سلبه سلبا ، مثل قتله قتلا ، وسلبا ـ بفتح اللام ـ إذا اختلسه «يمان» منسوب إلى اليمن ، والألف عوض من ياء النسب (انظر شرح الشاهد رقم ١٣٠ فى الجزء الأوّل ص ٢٢٧ من هذا الكتاب) « أأن » الهمزة الأولى همزة الاستفهام ، ويجوز فى التى بعدها أن تكون مفتوحة؛ فتكون أن

ونحو « لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا »(١) وقوله :

مصدرية ، وتكون لام التعليل مقدرة : أى ألأن أرعشت إلخ ، ويجوز أن تكون الهمزة مكسورة ، فتكون « إن » شرطية ، وهذا أولى لمكان الفاء فى قوله « فإنك ضاربه » يريد: أتعتدى على أبيك حين رأيته يرعش من الكبر فى الوقت الذى اشتد فيه ساعدك واشتدت قوتك

الإعراب : « ربيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعول أول « أخا » مفعول ثان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه فى محل جر بإضافة إذا إليها « واستغنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه » فاعل استغنى ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث استعمل فيه « ترك » بمعنى صير ، ونصب بها مفعولين : أولهما ضمير الغائب ، وهو الهاء فى قوله « تركته » ، وثانيهما قوله « أخا القوم »

ولا شك أن هذا إنما يتم على قول من أثبت ورود « ترك » بمعنى صير ؛ فأما عند من أنكره أو استقبحه فلا يتم ذلك على كلامه ، وقد تبين لك هذا الكلام فى شرح الشاهد السابق

فإن قلت : فإذا لم يثبت « ترك » بمعنى صير ؛ فكيف تعرب هذه العبارة ؟

قلت : يكون قوله « أخا القوم » حالا من الهاء الواقعة مفعولا فى « تركته »

فإن قلت : فقوله « أخا القوم » اسم جامد ، والغالب فى الحال أن تكون مشتقة ، فهلا كان جمود هذا الاسم دليلا على أنه مفعول ثان ، وليس حالا ، من قبل أن حمل الكلام على المشهور المتعارف الكثير فى الكلام هو اللائق ؟

فالجواب على هذا أن نقول لك : إنه وإن كان اسما جامدا ليس باقيا على ظاهره ، بل هو مؤول بالمشتق ، ألست ترى أنه لا يعنى قوما بأعيانهم يكون هذا أخا لهم ، وإنما يريد أنه تركه قويا شديد الأيد لاحقا بالرجال.

(١) أكثر المفسرين على أن « يردونكم » فى هذه الآية الكريمة ليست بمعنى يصيرونكم ، بل هى بمعنى يرجعونكم ، وعليه يكون قوله جل شأنه (كفارا) حالا من الضمير الذى للمخاطبين الواقع مفعولا ، وشبهة الشارح تبعا لبعض المفسرين فى أن « يردونكم » بمعنى يصيرونكم أنا لو جعلناه بمعنى يرجعونكم لدل ذلك على أن المخاطبين كانوا كفارا ثم آمنوا مع أننا نقطع بأن بعضهم لم يكن كافرا كمن ولد فى الإسلام ، وهذه شبهة ضعيفة ؛ لأن الخطاب لا يدل على أن المراد كل واحد منهم ، ويكفى أن يكون أكثرهم قد كان كذلك ، وانظر إلى قوله تعالى (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ) فقد عبر سبحانه بتعودن مع أننا نجزم بأن شعيبا عليه السلام لم يكن كافرا حتى يعود إلى الكفر ، ولكن لما كان هو وقومه مخاطبين بعبارة واحدة أعطى الأكثر حكم الجميع

٣٣١ — فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُــودَا

٣٣١ — هـذا البيت من كلمة لعبد الله بن الزبير (بفتح الزاى) الأسدى (صاحب الشاهد رقم ٢٩٢ الوارد فى ص ١٠ من هذا الجزء) ، وقد اختار أبو تمام هذه الكلمة فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ٢ — ٣٩٤) ، وأوّل هذه الكلمة قوله :

رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّــودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ..البيت، و بعده :
فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بُكَاءَ هِنْـدٍ وَرَمْلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وَبَاكٍ أَبَانَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

وروى أبو على القالى هذه الأبيات فى ذيل الأمالى (ص ١١٥) ونسبها إلى الكميت بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبة فى عيون الأخبار (٣ — ٦٧) البيت الأوّل والثانى ، ونسبهما لفضالة ابن شريك ، والمشهور ماذكره أبو تمام

اللغة : « سمدن له سمودا » السمود : الغفلة عن الشيء وذهاب القلب عنه ، ويقال للمأخوذ عن الشيء:اترك سمودك ؛ وفى القرآن الكريم: (وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ) أى : ساهون لاهون ، وقال أبو العلاء : المراد بالسمود فى هذا البيت تغير الوجه من الحزن ، أى كأنّ الوجوه أصابها السماد ، وقيل : معنى سمدن رفعن رءوسهنّ ينحن ؛ وكل من رفع رأسه فهو سامد ، وفى هذا البيت مايجرى مجرى القلب ، وذلك أنه لو قال : رمى المقدار نسوة آل حرب بحدثان ؛ لكان أقرب ، وقد عكس هذا الكلام كما ترى ، وقوله « فرد شعورهنّ — إلخ » هذا يشبه ماحكى عن العريان بن الهيثم لما سأله عبد الملك عن حاله ، فقال : ابيضّ منى ما كنت أحبّ أن يسودّ ، واسودّ منى ما كنت أحبّ أن يبيضّ ، ثم قال :

وَكُنْتُ شَبَابِي أَبْيَضَ اللَّوْنِ زَاهِراً فَصِرْتُ بُعَيْدَ الشَّيْبِ أَسْوَدَ حَالِكَا

ومعنى بيت ابن الزبير — وهو بيت الشاهد — صارت شعورهنّ بيضا من الحزن ووجوههنّ سودا من اللطم ، وقوله « فإنك لو رأيت — إلى آخر البيتين » قال التبريزى : من سمع هذين البيتين ولم يعرف المعنى قدّر أن فيهما خطأ ؛ لأنه قال « لو سمعت بكاء هند ورملة » وهما امرأتان ، ثم قال « سمعت بكاء باكية وباك » فجاء بأنثى وذكر ؛ ثم قال « أبان الدهر واحدها » ، والمعنى هما تنوحان معا وتلطمان الخدود معا لاتفتر إحداهما دون الأخرى فيقدّر أنهما باكية واحدة ؛ لاتصال أصواتهما وصكهما ، وعطف بقوله « وباك » على «باكية أبان الدهر واحدها الفقيدا » فكأنه قال : وباك كذلك . اه ، ومجمل هذا أن جملة «أبان الدهر واحدها الفقيدا » صفة للمعطوف عليه وحده وهو

(وخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ(١))، وهو إبطال العمل لفظاً لامحلا (وَالْإِلْغَاء) وهو إبطاله لفظاًومحلا ،

قوله « باكية » وللمعطوف صـفة أخرى محذوفة تدل عليها صفة المعطوف عليـه ، وأنه عبر عن الاثنتين وهما « هند ورملة» بالواحدة فى قوله « باكية »؛لأن حكمهما واحد ؛ فما ينسب إلى إحداهما فقد نسب إليهما جميعا ، وكأنه قال : سمعت بكاء باكيتين أبان الدهر واحدهما الفقيد وباك أبان الدهر واحده الفقيد ، ورواية القالى :

بَكَيْتَ بُكَاء مُعْولَةٍ حَزِينٍ أَصَابَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

الإعراب : « رد » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى الحدثان المذكور فى أوّل الأبيات فاعل « شـعورهنّ » مفعول أوّل لرد ، والضمير مضاف إليـه « السود » صـفة لشعور ، وصفة المنصوب منصوبة « بيضا » مفعول ثان لردّ « ورد » الواو عاطفة ، ردّ : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الحدثان أيضا « وجوههنّ » مفعول أوّل لردّ ، والضمير مضاف إليه «البيض» صفة لوجوه « سودا » مفعول ثان لردّ .

الشاهد فيه : قوله « رد شعورهنّ بيضا » وقوله « رد وجوههنّ سودا » حيث استعمل فيه « ردّ » بمعنى صير ، ونصب به مفعولين ، فى الموضعين جميعا ، كما هو واضح من الإعراب .

ومن أنـكر مجىء « رد » بمعنى صير يجعل قوله « بيضا » حالا من الشعور وقوله « سودا » حالا من الوجوه ؛ إلا أن معنى التصيير واضح فى هذا البيت .

(١) اعلم أن ههنا ثلاثة أمور نريد أن ننبهك إليها ، الأول فى معنى التعليق والإلغاء والفرق بينهما ، والثانى فى بيان اختصاصهما بأفعال القلوب على ماتشعر به عبارة الناظم ، والثالث فى بيان أمور أخرى لاتجرى فى غير أفعال القلوب ، فنقول :

(الأمر الأوّل) فى بيان معنى التعليق والإلغاء والفرق بينهما ؛ أما التعليق فهو ــ كما قال الشارح ــ إبطال العمل لفظا لامعنى . فإذا قلت : علمت أزيد فى الدار أم عمرو ؛ فليس لعلم عمل فى لفظ الجملة التى بعد حرف الاستفهام كما ترى ، ولـكن هذه الجملة فى محل نصب بعلم ؛ والدليل على أن هـذه الجملة فى محل نصب أنه يجوز لك أن تعطف عليها جملة أخرى منصوبة الجزءين ؛ فتقول : علمت لزيد قائم وعمرا منطلقا ؛ مثلا ؛ وأما الإلغاء فهو ــ كما قال الشارح أيضا ــ إبطال العمل فى اللفظ والمعنى جميعا ، فإذا قلت : زيد ظننت مسافر ؛ فزيد : مبتدأ ، ومسافر : خبره ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لامحل لهـا معترضة بين المبتدأ وخبره ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لهاأيضا ؛ لأنها ابتدائية ، ولاعمل لظننت فى محل جملة المبتدأ والخبر، كما لاعمل له فى لفظها ؛ والفرق بين التعليق والإلغاء من وجهين ، الأول : أن الجملة المعلق عنها فى محل نصب ، على ماقدمنا ، والجملة الملغى العامل عن العمل فيها لامحل لها من الإعراب لـكونها ابتدائية ، والثانى أن إلغاء العامل عن العمل فى المعمولين أمر اختيارى ، لايجب أن تصير إليه سواء أتوسط المعمول أم تأخر ، إلا أن

... ...

الأولى فى التوسط الإعمال ، وقيل : هما سواء ، وفى المتأخر الإلغاء ، وذهب الأخفش إلى وجوب الإلغاء فيهما ، وأما التعليق الذى هو إبطال العمل لفظا فأمر لامحيص لك عنه ، فلا يجوز لك أن تعمل العامل فى اللفظ ، وزاد بعض الناس فرقا ثالثا من حيث المعنى ، وهو أن الجملة الملغى عنها فى نحو قولك : زيد ظننت مسافر ، مبنية على اليقين وقد طرأ الشك عليها ، ومعنى هذا أنك إذا قلت : زيد مسافر ؛ فأنت جازم بثبوت المحمول الذى هو الخبر للموضوع الذى هو المبتدأ ، فإذا قلت : ظننت زيدا مسافرا ؛ فنسبة ثبوت المحمول للموضوع مظنونة الوقوع ، فاذا قلت : زيد ظننت قائم ؛ فإنك قد بدأت الأمر على الجزم بثبوت المحمول للموضوع ، ثم بعد أن ذكرت المبتدأ مرفوعا عرض لك الشك فزدت ظننت أو إحدى أخواتها ؛ لتدل على أن ثبوت المحمول للموضوع ليس أمرا تجزم به وتوقن أنه فى الواقع كذلك ، ولكنه ثابت فى ظنك أو علمك لاغير ؛ ولكن المحقق الرضى أنكر ذلك ، قال :[1] « وقيل : الجملة الملغى عنها فى نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين ، والشك عارض ، بخلاف المعلق عنها ، وليس بشىء ؛ لأن الفعل الملغى لبيان ماصدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين ، ولاشك أن معنى الفعل الملغى معنى الظرف ؛ فنحو زيد قائم ظننت ، بمعنى زيد قائم فى ظنى ، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنيا على اليقين » اه

(الأمر الثانى) : ظاهر عبارة الناظم أن التعليق والإلغاء جميعا خاصان بأفعال القلوب سوى ما استثناه ؛ فلا يجرى واحد منهما فى غير أفعال القلوب ، وهذا كلام مستقيم بالنظر إلى الإلغاء ؛ فإنه لايجرى فى غير هذه الأفعال ، وأما بالنظر إلى التعليق فليس بصحيح ؛ وخاصة التعليق بالاستفهام حرفا كان المستفهم به أو اسما ؛ ولهذا السبب قال العلامة الصبان : «ثم التخصيص إضافى : أى بالنسبة لهب وما بعده ؛ فلا يرد جريان التعليق فى نحو فكر وأبصر ، أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الإلغاء والتعليق ، والباء داخلة على المقصور » اه . وحاصل هذا الكلام أنه أجاب عما توهمه عبارة الناظم بجوابين : الجواب الأوّل ، أن المراد أن الأفعال المذكورة من قبل هب قد اختصت بالتعليق والإلغاء ، لكن ليس هذا القصر حقيقيا بالنظر إلى جميع الأفعال ، ولكن القصر إضافى : أى بالنظر إلى بعض الأفعال ، و بعض الأفعال هو هب وماذكر بعده ، والجواب الثانى أن الإلغاء والتعليق معا يختصان بأفعال القلوب دون جميع ماعداها من الأفعال ، لكن لاعلى معنى أن كل واحد بمفرده من التعليق والإلغاء يختص بها ، بل على معنى أن جريانهما معا خاص بها ؛ فلاينافى ذلك أن يجرى واحد منهما ــ وهو التعليق ــ فى غير هذه الأفعال

بقى أن نقول لك : إن يونس بن حبيب رحمه الله قد أجاز التعليق فى جميع الأفعال ، فيجوز عنده أن تقول : ضربت أيهم فى الدار ، وأن تقول : قتلت أيهم فى البيت ، وقد مضى فى باب

(١) انظر شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٦٠) .

... ...

الاسم الموصول (ج ١ ص ١٩٨) أنه حمل على التعليق قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ، والجمهور على أنه ليس كل فعل يصح تعليقه عن العمل ،مع تسليمهم أن التعليق ليس خاصا بأفعال القلوب ؛ بل يجرى التعليق فى أربعة أنواع من الفعل : (النوع الأول) كل فعل شك لاترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو شككت أزيد فى الدار أم عمرو ، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معى خالد أمس أم لم يكن (النوع الثانى) كل فعل يدل على العلم ، نحو علمت أوفىّ أنت أم غادر ، وتبينت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أتحفظ الجميل الذى يسدى إليك أم تكفر الصنيعة (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم ، نحو فكرت أنقيم أم نظعن ، وامتحنت عليا أيصبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر أم يكفر ، وسألت أتزورنا غدا أم لا ، واستفهمت أباق أنت أم مسافر (النوع الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

ومن تكملة هذا البحث أن نقول لك : إن الجملة الواقعة بعد الفعل المعلق عن العمل فى محل نصب بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم إذا لم يكن العامل قد استوفى معموله ، ولكن إذا كان الفعل من النوع الأول ، وهو الأفعال الدالة على الشك ، نحو شككت أإبراهيم عندك أم على ، فالجملة فى موضع مفعول بنزع الخافض ، وإن كان الفعل من النوع الثانى ، وهو الأفعال الدالة على معنى العلم ، نحو علمت أزيد فى رفقتك أم خالد ، فالجملة فى محل نصب بنفس العامل بمقتضى وضعه ، وإن كان الفعل من النوع الثالث ، وهو الأفعال التى يطلب بها العلم ، نحو فكرت أأعاقبك أم أعفو عنك ؛ فالجملة فى محل نصب بنفس العامل لكن لا بمقتضى وضعه بل لتضمنه معنى علم ، أو عرف ، ألست ترى أن فكر فعل لازم بحسب وضعه ؟ لكنه لما طلب به المعرفة وتضمن معناه تعدى تعديته . وتكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها ؛ إذا استوفى العامل معموله ، نحو فكرت فى زيد أيسافر أم يقيم ، فالجملة ههنا فى محل جر بدل من زيد .

(الأمر الثالث) بقى مما تختصّ به أفعال القلوب شيئان :

أوّلهما : أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين،سواء أكان الضميران متحدى المعنى ، نحو عَلِمْتُنِي قَائِمًا ، ونحو قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) أم كان أحد الضميرين بعض الآخر ، نحو قولك : رَأَيْتُنَا نَتَسَابَقُ أَمَامَ الأَمِيرِ ، وإنما لم يجز فى غير هذه الأفعال أن يكون فاعلها ومفعولها كذلك؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا ، وأصل المفعول أن يكون متأثرا منه ، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر ؛ فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ، فلا تقول فى الاسم الظاهر : ضرب زيد زيدا ، وأنت تريد ضرب زيد نفسه ، ولا تقول أيضا: ضربتنى ، ولا تقول: ضربتك ، وإن

(مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب ، وهو أحد عشر فعلا ، وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول ؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا فى الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التى تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين ، فهى ضعيفة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير . وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هَبْ وَتَعَلَّمْ ـ وإن كانا قلبيين ـ لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله :

(وَالأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا ، كَذَا تَعَلَّمْ) ألزما : ماضٍ مجهولٌ فيه ضمير مستتر يعود على هَبْ نائب عن الفاعل ، والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبْ

(وَلِغَيْرِ المَاضِ) وهو : المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبْ وَتَعَلَّمْ ، من أفعال الباب (اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ) أى : للماضى (زُكِنْ) أى : علم ، من الأحكام ، من نَصْبِ مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وياهذا ظُنَّ زيداً قائمـاً ، وأنا ظانٌّ زيداً قائماً ، ومررت برجل مَظْنُونٍ أَبُوهُ قَائِمًا ، وأعجبنى ظَنُّكَ زَيْدًا قائمًا ؛ ومن جواز الإلغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه .

تخالفا لفظا ؛ لأنهما متحدان فى المعنى ، وفى أن كل واحد منهما ضمير متصل ؛ فلما كان الأمر كذلك قصدوا ـ إذا اتحد معنى الفاعل والمفعول ـ أن يتغايرا فى اللفظ بقدر الإمكان ، ومن ثم جوّزوا أن تقول : ضرب زيد نفسه ؛ لأنه صار النفس بسبب إضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره ؛ لأن الغالب فى المضاف أن يكون غير المضاف إليه ، لكن لما كان مفعول أفعال القلوب ليس هو الاسم المنصوب عند التحقيق ، بل هو مضمون الجملة التى صار طرفاها مفعولين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : علمت زيدا قائما ، فالمعنى عند التحقيق علمت قيام زيد ؛ وكذلك إذا قلت : علمتنى مسافرا ، فالمعنى علمت سفرى ؛ فلما كان الاسم الأوّل من الاسمين المنصوبين بعد فعل القلب ليس هو المفعول الأوّل على التحقيق كما قلنا ساغ أن يتحد فى المعنى مع الفاعل، وأن يتحد كذلك فى كونه ضميرا منصوبا.

(الثانى: مما تختص به أفعال القلوب) أنه يجوز أن تدخل أن المفتوحة الهمزة على مفعوليها ، فتقول : علمت أنك مسافر ، وظننت أن خالدا مقيم ، ولا يجوز ذلك فى غير أفعال القلوب ، فلا تقول : أعطيت أن بكرا درهما ، ولا تقول : ضربت أن خالدا سوطا ، والسرّ فى ذلك هو ما حدثتك به من أن حقيقة الأمر فى أفعال القلوب أن مفعولها هو مصدر المفعول الثانى مضافا إلى المفعول الأوّل؛ وأن المفتوحة الهمزة قد وضعت لتسبك مدخوليها بهذا المصدر ، فدخولها بعد أفعال القلوب مما يبين حقيقة أمرها ، فأما غير أفعال القلوب فمفعولها قد يكون ذاتا وقد يكون غير ذات ، ولكنه على كلّ حال لا يكون المصدر المذكور ؛ فلذلك امتنع وقوع أن المفتوحة بعدها ؛ لأن دخولها مما يخالف طبيعتها ولا يتفق مع أصلها؛ فافهم ذلك فإنه بحث حقيق بأن تحرص عليه

(وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ لاَ فِي) حال (الابْتِدَا) بالفعل، بل في حال توسطه أو تأخره، وَصَدَق ذلك بثلاث صور:

الأولى: أن يتوسط الفعل بين المفعولين، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء، كقوله:

٣٣٢ــ * شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَ *

---

٣٣٢ ــ هذا صدر بيت، وعجزه:

* فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة: «شجاك» أحزنك «ربع» هو المنزل ينزلونه ويقيمون فيه «الظاعنين» جمع ظاعن، وهو المسافر «تعبأ» تقول: ماعبأت بفلان، تريد أنك ما اكترثت له ولا اهتممت به «عذل» العذل: اللوم على الحب والتعنيف عليه

المعنى: يقول: أظن أن منزل أحبتك الذين ارتحلوا قد أحزنك وأخذ عليك قلبك حين رأيته، فأظهرت الأسى والألم غير مبال بما تسمعه من لوم اللائمين وما يصيبك من تعنيفهم

الإعراب: «شجاك» شجى: فعل ماض، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «أظن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب معترضة بين الفعل وفاعله «ربع» بالرفع: فاعل شجى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و «الظاعنين» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وجملة الفعل الذي هو شجى وفاعله لا محل لها من الإعراب ابتدائية، وستعرف وجها آخر من الإعراب عند بيان الاستشهاد به «لم» نافية جازمة «تعبأ» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «بعذل» جار ومجرور متعلق بتعبأ، وعذل مضاف، و «العاذلين» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن تنوين المفرد

الشاهد فيه: قوله «شجاك أظن ربع» حيث توسط العامل وهو قوله أظن، بين المسند وهو قوله شجاك والمسند إليه وهو قوله ربع، وتوسط العامل بين المسند والمسند إليه يجوز إلغائه عند جمهور النحاة، ومعنى هذا أنه يجوز عندهم إبطال عمل هذا العامل في لفظ المسند والمسند إليه ومعناهما جميعا، كما يجوز عندهم إعمال هذا العامل في لفظهما، وقد روى هذا البيت برفع «ربع» ونصبه؛ فأما رفعه فعلى أن جملة «شجاك ربع الظاعنين» جملة فعلية مؤلفة من فعل هو شجى وفاعل هو ربع، وهي جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وأما نصب «ربع» فعلى أن جملة «شجاك» جملة فعلية مؤلفة من فعل هو شجى وفاعل هو ضمير مستتر فيه عائد

يروى برفع « رَبْع » على أنه فاعل شجاك : أى أحزنك ، وأظن : لغو ، وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك : المفعول الثانى مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلغاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ — آتٍ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلاَ يُرْ هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ

إلى ربع ، وهى جملة فى محل نصب مفعول ثان تقدم على المفعول الأول ، وربع : مفعول أول لأظن ، وجملة أظن ومعموليه لامحل لها من الإعراب ابتدائية ، وكأنه قال : أظن ربع الظاعنين شجاك

فى الكلام على الإعراب الأول جملتان فعليتان لامحل لإحداها من الإعراب ؛ الأولى جملة « شجاك ربع الظاعنين » ولا محل لها لكونها ابتدائية ، والثانيــة جملة « أظن » ولا محل لها لكونها معترضة . وفى الكلام على الوجه الثانى جملتان فعليتان أيضا ، وأصل هاتين الجملتين عند التدقيق ثلاث جمل ؛ إحداها جملة « شجاك » ومحلها نصب لكونها مفعولا ثانيا لأظن ، والثانية جملة « أظن ربع الظاعنين شجاك » ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وأصل المفعولين جملة من مبتدأ وخبر على ماليس يخفى عليك

فإن قلت : أليس مفعولا «ظننت» أصلهما مبتدأ وخبر ؟ وأليس الخبر إذا كان فعلا لم يجز أن يتقدم على المبتدأ ؟ فكيف سوغتم هنا أن يكون قوله « شجاك » جملة فى محل نصب مفعول ثان وأن يكون قوله ربع مفعولا أول مع أنه يلزم على هذا تسويغ تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ ؟ !

قلت : إنى أسلم لك أن أصل المفعول الثانى فى هذا الباب الخبر ، وأن الخبر إذا كان فعلا لم يجز أن يتقدم على المبتدأ ، ولكنى لا أسلم لك أن تقديم المفعول الثانى وهو فعل يلزم عليه جواز تقديم الخبر إذا كان فعلا ؛ وسند هذا المنع أن أحيلك على العلة التى ذكرناها فى باب المبتدأ والخبر لعدم جواز تقديم الخبر على مبتدئه إذا كان هذا الخبر فعلا ، وهى خوف التباس المبتدأ بالفاعل ؛ فإنك إذا تدبرت فى هذه العلة أيقنت أن تسويغنا تقديم المفعول الثانى إذا كان فعلا لا يستلزم ما ذكرت ؛ لأن المفعول الأول لا يمكن أن يلتبس بالفاعل ، وهذا أمر غاية فى الوضوح

٣٣٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « آت » هو اسم فاعل من أتى يأتى ، ومعناه جاء يجىء « يرهبكم » بضم ياء المضارعة — مضارع أرهبه بمعنى أخافه « لظى الحروب » نارها « اضطرام » اشتعال والتهاب ، وتقول : اضطرمت النار ، إذا التهبت وعلا شواظها

- الثالثة: أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به ، بل يتقدم عليه شىء ، نحو : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قائمًا ، والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافا للكوفيين والأخفش[1] . (وَأْنْوِ ضَمِيرَ الشَّأنِ) ؛ ليكون

المعنى : إن الموت الذى تخافه النفوس واقع لا محالة ، وإذا كان الأمر كذلك فليس يحسن بأحد أن يجزع إذا اشتعلت نيران الحرب ؛ لأن غاية أمرها أن يموت فيها ، والموت ملاقيه من غير شك

الإعراب : « آت » خبر مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « الموت » مبتدأ مؤخر «تعلمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو جماعة الذكور فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة لا محل لها معترضة « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، لا : حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرهبكم » يرهب : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير الخطاب ، مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم علامة الجمع « من لظى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اضطرام الآتى ، وأصله صفة له ، ولكن صفة النكرة إذا تقدمت عليها أعربت حالا ، من قبل أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، ولظى مضاف ، و«الحروب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « اضطرام » فاعل يرهب ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « آت الموت تعلمون » حيث أخر الفعل الذى أصله أن ينصب مفعولين عن مفعوليه ، وألغى هذا الفعل عن العمل فى هذين المفعولين ، ورفعهما على أن أولهما مبتدأ وثانيهما خبر عنه ، وأصل الكلام على ترتيبه الطبعى : تعلمون الموت آتيا ؛

(١) اعلم أن العامل إما أن يتأخر عن المعمولين جميعا ، نحو قولك : محمد مسافر ظننت ، ونحو قول الشاعر :

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا ... يَسُودَانِنَا إنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

وإما أن يتوسط العامل بين المعمولين ، نحو قولك : محمد ظننت مسافر ، ونحو قول الشاعر :

أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِى ... وَفِى الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ

وإما أن يتقدم العامل عن المعمولين ، نحو قولك : ظننت محمدا مسافرا ، ونحو قول الكميت :

بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وَتَحْسَبُ

... ...

فإن تأخر العامل عن المعمولين جميعا ؛ فمذهب البصريين أنه يجوز لك الإعمال والإلغاء ، لكن الإلغاء أولى ؛ لأن هذه الأفعال ضعيفة؛ فلا تقوى على العمل متأخرة ، ومذهب الأخفش وابن أبى الربيع ، أنه لايجوز إلا الإلغاء

وإن توسط العامل بين المعمولين؛ فمذهب البصريين جواز الإعمال والإلغاء أيضا ، واختلفوا فى الأرجح منهما : فذهب قوم إلى أن الإعمال أولى من الإلغاء ، وذهب آخرون إلى أن الإعمال والإلغاء سواء .

وإن تقدم العامل عن المعمولين جميعا ؛ فمذهب البصريين أن الإعمال واجب ، ومذهب الكوفيين والأخفش أن الإعمال والإلغاء جائزان

هذا هو المشهور من مذاهب النحاة فى هذه المسألة ، ولكنك إذا رجعت إلى كتب النحاة رأيت تفصيلا أكثر من هذا :

فسيبويه رحمه الله لا يجيز فى العامل المتقدم إلا الإعمال ، كما هو المشهور عن البصريين ، وقد خرج جميع الشواهد التى وردت مما ظاهره إلغاء المتقدم على أنها من قبيل التعليق الذى هو إبطال العمل فى اللفظ لا غير ، وليست من قبيل الإلغاء الذى هو إبطال العمل فى اللفظ والموضع جميعا ، وستأتى أمثلة من هذه الشواهد مشروحة ونبين ما فيها من التخريجات ؛

وجوز ابن الطراوة فى العامل المتقدم الإعمال والإلغاء ، إلا أن الإعمال عنده أرجح من الإلغاء ؛

وجوز المحقق الرضى فى العامل المتقدم الإعمال والإلغاء إلا أنه جعل الإلغاء قبيحا ، قال(١) : «ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب ؛ لأن عامل الرفع معنوى عند النحاة ، وعامل النصب لفظى ؛ فمع تقدمهما يغلب اللفظى المعنوى ، وعلى ما اخترناه فى عامل المبتدأ والخبر ، كما شرحناه فى باب الإعراب(٢) ، ترافعهما ضعيف ؛ فمع تقدم عامل غيرهما يغلبهما ، ومع ذلك قد جاء :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

وقوله :

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا   وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وإنما جاز ذلك مع ضعفه؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة ؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج ، وأيضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة ؛ وسيبويه لا يحمل ذلك على الإلغاء ، بل على التعليق ويقول : اللام مقدّرة حذفت ضرورة ، وقال غيره(٣) : ضمير الشأن مقدّر بعد الفعل ، وهذا أقرب لثبوت ذلك ضرورة فى غير ذلك من نواسخ الابتداء » اهـ كلامه

(١) انظر شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٦٠) .

(٢) ذهب المحقق إلى أن المبتدأ والخبر ترافعا ، لأن كل واحد منهما يطلب الآخر . (٣) هو ابن جنى .

هو المفعول الأول ، والجزآن جملة في موضع المفعول الثانى ، (أَوْ) انو (لَامَ ٱبْتِدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَاتَقَدَّمَا) كقوله :

٣٣٤ — أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

---

٣٣٤ — هذا بيت من قصيدة كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى اللامية ، وهى التى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم واستجادها الرسول صلوات الله عليه وخلع عليه بردته حباء له ، وأول هذه القصيدة قوله :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ ... مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ ... مَوْعُودَهَا أَوْ لَوَ انَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ
لَكِنَّهَا خُلَّةٌ قَدْ سِيطَ مِنْ دَمِهَا ... فَجْعٌ وَوَلْعٌ وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلُ
فَمَا تَدُومُ عَلَى حَالٍ تَكُونُ بِهَا ... كَمَا تَلَوَّنُ فِي أَثْوَابِهَا الْغُولُ
وَلَا تَمَسَّكُ بِالْوَعْدِ الَّذِي زَعَمَتْ ... إِلَّا كَمَا يُمْسِكُ الْمَاءَ الْغَرَابِيلُ
فَلَا يَغُرَّنْكَ مَا مَنَّتْ وَمَا وَعَدَتْ ... إِنَّ الْأَمَانِيَّ وَالْأَحْلَامَ تَضْلِيلُ
كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلًا ... وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ
أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ ... البيت ، وبعده :
أَمْسَتْ سُعَادُ بِأَرْضٍ مَا يُبَلِّغُهَا ... إِلَّا الْعِتَاقُ النَّجِيبَاتُ الْمَرَاسِيلُ
وَلَنْ يُبَلِّغَهَا إِلَّا عُذَافِرَةٌ ... لَهَا عَلَى الْأَيْنِ إِرْقَالٌ وَتَبْغِيلُ

اللغة : « بانت » فارقت وارتحلت ، وتقول : بان فلان يبين بينا ، مثل باع يبيع بيعا ، وبينونة ، أيضا . وقد اختلف النحاة فى البينونة ؛ فقال البصريون : أصله بينونة ، بياءين أولاها زائدة وثانيتهما عين الكلمة ، ووزنها حينئذ فيعاولة ؛ ثم خفف بحذف الياء الثانية ، كما يخفف هين ولين وسيد وميت ، فى نحو قول الشاعر :

هَيْنُونَ لَيْنُونَ أَيْسَارٌ ذَوُو كَرَمٍ ... سُوَّاسُ مَكْرُمَةٍ أَبْنَاءُ أَيْسَارِ

وفى نحو قول الآخر :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

... ...

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

وقال الكوفيون : أصله بينونة ، بوزن عصفورة ، ثم كسرت الباء لتسلم الياء ؛ لأن الياء الساكنة لا يكون ماقبلها إلامكسورا ، ثم بعد أن كسرت الباء لتسلم الياء فتحت للتخفيف ، فوزن الكلمة عندهم فعاولة ، وفعلوا ذلك بديمومة وصيرورة وسيدودة مما أصل عينه واو ، حملا لذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأن ذوات الياء فى هذا البناء أكثر ، ومذهب البصريين أصح مستندا لمجىء البناء الأصلى الذى زعموه فى بعض هذه الكلمات ؛ كما فى قول الراجز :

يَالَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَـــفِينَه حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَه

وقول كعب « متبول » هو اسم مفعول من تبله الحب ، إذا أضناه وأسقمه ، ويقال : تبلهم الدهر ، بمعنى أفناهم ، ومنه قول الأعشى ميمون :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ المَنُونِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ تَبِلُ

« متيم » اسم مفعول من تيمه الحب ـ بتضعيف الياء ـ إذا ذلله وقهره وعبده ، ومنه قالوا : تيم اللات ، يريدون عبدها « إثرها » بكسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة أو بفتح الهمزة والثاء جميعا فى غير هذا البيت ـ يريد بعدها ، وهو ظرف لغو متعلق بمتيم ، أو ظرف مستقر متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى متيم « يفد » مضارع مبنى للمجهول ، وماضيه المبنى للمعلوم فدى الأسير يفديه فداء ، ومعناه دفع لآسريه جزاء إطلاقهم إياه « مكبول » اسم مفعول من كبلته ـ بتخفيف الباء ـ إذا وضعت فى رجله الكبل ، وهو القيد ، وتقول : كبلته وكبلته ـ بالتخفيف أو التشديد ـ والكبل : بفتح فسكون أو بكسر فسكون ، وقوله « أكرم بها » هو تعجب ، مثل ما أكرمها ، ومثله قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا) ، وقوله « خلة » هو بضم الخاء ، وهى الصداقة ، ومنه قوله تعالى :(لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ) ، وتطلق الخلة على الصديق مذكرا أو مؤنثا ، أما إطلاقها على المذكر فكقول الشاعر :

أَلاَ أَبْلِغَا خُــلَّتِى جَابِراً بِأَنَّ صَـــدِيقَكَ لَمْ يُقْتَلِ

وأما إطلاقها على المؤنث فكما فى بيت كعب الذى نحن بصدده ، وكما فى قول عروة بن حزم :

أَلاَ قَبَّحَ اللهُ الْوُشَاةَ وَقَوْلَهُمْ فُلاَنَةُ أَضْحَتْ خُلَّةً لِفُلاَنِ

والسبب فى هذا أن أصلها مصدر كما قدمنا (وانظر شرح الشاهد ٢٩٩ فى ص ٢٠ من هذا الجزء) وقوله «لو» يجوز أن تكون دالة على التمنى فلاجواب لها مثلها فى قوله تعالى : (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً) ويحتمل أن تكون شرطية فجوابها محذوف : أى لو صدقت موعودها لسرتنا بذلك «قد سيط»

... ...

تقول : ساط الماء وغيره يسوطه سوطا ؛ إذا خلطه بغيره وضربهما حتى يمتزجا ، ومنه قيل للآلة التي يضرب بها : السوط ؛ لأنه يخلط الدم باللحم ، و « من » بمعنى في ههنا ، مثلها في قوله تعالى : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) ، وقوله جل ذكره : (أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) وقوله « فجع » هو مصدر فجعه يفجعه ، مثل فتح يفتح ، إذا أصابه بمكروه ، والفجيعة : كلّ مايوجع ويؤلم من المصائب « وولع » هو مصدر ولع — بالفتح ، ومعناه كذب « تلون » هو بفتح التاء — وأصله تتلون بتاءين فحذف إحداهما ، ومثله قوله « تمسك » أصله تتمسك « الأمانى » بتشديد الياء : جمع أمنية ، مثل أثفية وأثافى ، وأصل أمنية أمنوية ، بزنة أكذوبة وأضحوكة وأعجوبة ، فقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء بعدها وكسرت النون لتناسب الياء « مواعيد عرقوب » قد ذكرنا (فى شرح الشاهد رقم ١٣٥ فى ص ٢٤٥ من الجزء الأوّل) أنه رجل من العماليق يضرب به المثل فى خلف الوعد « أرجو وآمل » الأمل هو الرجاء ، وعطف أحدهما على الآخر للتفسير « أن تدنو » كان من حقه أن يظهر الفتحة على الواو ، لكنه عامل المنصوب معاملة المرفوع حين اضطرّ إلى ذلك ، ومثله قول الأعشى ميمون :

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ   وَلَا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدَا

أو يكون قد أهمل أن المصدرية حملا على «ما» أختها (وانظر فى هذا الموضوع شرح الشاهدين : ٤٠ و ٤١ فى ص ٧٧ من الجزء الأوّل) « إخال » بمعنى أظنّ « تنويل » مصدر نوّلته — بتشديد الواو — أى أعطيته « العتاق » جمع عتيق ، والعتيق من الخيل والإبل وغيرها : الكريم الأصيل « النجيبات » جمع نجيبة ، وهى الكريمة ، ويروى « النجيات » بياء مشدّدة وهو جمع نجية ، والنجية : السريعة « عذافرة » بضم العين المهملة — الناقة الصلبة العظيمة « الأين » الإعياء والتعب ، وذكر أبو زيد وابن فارس أنه لا فعل له « إرقال » مصدر أرقل ، إذا أسرع ، وتقول : أرقل البعير ، وأرقلت الناقة ، إذا أسرعت « تبغيل » هومشى فيه اختلاف بين العنق والهملجة ، يريد أنها مسرعة شديدة و إن تعبت

الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » الواو عاطفة ، آمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تدنو » فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الواو منع من ظهورها إجراء المنصوب مجرى المرفوع « مودتها » فاعل بتدنو ، والضمير العائد إلى سعاد مضاف إليه ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب يتنازعه الفعلان قبله ؛ وكل منهما يطلبه مفعولا به ، و إعمال أولهما أولى عند الكوفيين و إعمال ثانيهما أولى عند البصريين ، وأيهما أعملته فيه

... ...

فالثانى منهما مفعول محذوف يدل عليه هـذا المذكور ، وكأنه قال : أرجو دنوّ مودّتها وآمل دنوّ مودتها « وما » الواو استئنافية ، ما : نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «لدينا منك تنويل» يجوز لك فى هذه العبارة عدة أعاريب (الإعراب الأول) أن تجعل « لدينا » ظرفا متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وضمير المتكلم المعظم نفسه مضاف إليه ، ومنك : جار ومجرور متعلق بتنويل الآتى ، أو بمحذوف حال منه على رأى سيبويه الذى يجوز مجىء الحال من المبتدأ ، أو بمحذوف حال من الضمير المستقر فى الظرف الواقع خبرا ، و «تنويل» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وتقديره وما إخاله (أى الحال والشأن) لدينا منك تنويل ، وهـذا الوجه أشار إليه الشارح رحمه الله . (الإعراب الثانى) أن يكون إعراب المفردات كما تقدم فى الوجـه الأول ، ولـكن تجعل جملة المبتدأ والخبر فى محل نصب سدّت مسدّ مفعولى إخال ، ولا تقدر ضمير شأن ، وتقدّر لام ابتداء علقت إخال عن العمل فى لفظ الجملة ، وجعلتها عاملة فى محل الجملة ، والأصل : وما إخال للدينا منك تنويل ، وهـذا الوجه أيضا قد أشار إليه الشارح رحمه الله (الإعراب الثالث) أن تجعل قوله « تنويل » فاعلا بقوله « لدينا » أو فاعلا بقوله « منك » ؛ لأن كل واحد منهما متعلق باستقرار محذوف إما فعل و إما اسم فاعل ، وكل منهما يطلب فاعلا ، ونظيره قوله تعالى : (أَفِى اللهِ شَكٌّ) يجوز أن تجعله جملة من مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، وأن تجعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل بالظرف قبله .

فان قلت : فان من شرط إعمال الظرف والجار والمجرور أن يعتمد على نفى أو استفهام كما فى الآية الـكريمة .

قلت : لنا فى هـذا البيت أحد وجهين : الأول : أن ندعى أنه على مذهب الـكوفيين ، والأخفش الذين لايشترطون فى إعمال الظرف والجار والمجرور الاعتماد على النفى أو الاستفهام (وانظر ص ٢٥٠ من الجزء الأول من هذا الـكتاب) ، والوجه الثانى : أن نقول : إن الظرف ههنا معتمد على حرف النفى ، وهو « ما » فى قوله « وما إخال » وقد فصلت « إخال » بين حرف النفى ومدخوله ، كما فصل بينهما بخلتنى فى قول الشاعر :

مَا خِلْتُنِى زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً أَشْكُو إلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الْأَلَمِ

وكما فصل باخال بين سوف ومدخولها فى قول زهير :

وَمَا أدْرِى وَسَوْفَ إخَالُ أَدْرِى أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاء

وكما فصل بين لا ومنفيها بأراها فى قول الشاعر :

وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لِى قَرْحَةً وَتَنْكَؤُهَا

... ...

(الإعراب الرابع) أن تجعل «إخال» ملغاة عن العمل فى لفظ الجملة وفى محلها جميعا؛ بسبب تقدم «ما» النافية عليها؛ فقد عرفت فى كلام الشارح رحمه الله أن للالغاء ثلاثة أسباب: (الأول) توسط العامل بين المعمولين (الثانى) تأخر العامل عن المعمولين جميعا (الثالث) أن يتقدم عن العامل شىء مع أن العامل مقدم عن المعمولين جميعا .

الشاهد فيه : قوله «وما إخال لدينا منك تنويل» حيث ورد فيه ماظاهره إلغاء «إخال» عن العمل مع تقدمه عليهما؛ وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون، وبنوا عليه أنه يجوز لك أن تقول : ظننت زيد مسافر؛ فتلغى العامل مع تقدمه عن المعمولين، وقد أجاب البصريون عن هذا الاستدلال بعدة أجوبة :

الجواب الأول : أنا لانسلم أن «إخال» فى هذا البيت ملغاة عن العمل، بل هى عاملة، ولكن هذه الجملة التى ظننتم أنها المفعولان جميعا ليست إلا المفعول الثانى؛ ونحن نعلم أن المفعول الثانى كما قد يكون مفردا قد يكون جملة؛ من قبل أنّ أصله الخبر، والمفعول الأول على هذا ضمير شأن محذوف؛ وقد بينا تقديره فى إعراب البيت، وهذا الجواب هو الذى اختاره ابن جنى؛ وذلك لأن ضمير الشأن قد عهد حذفه فى باب النواسخ نحو قول الشاعر، وينسب إلى الأخطل :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

ألا ترى أن التقدير : إنه من يدخل الكنيسة؛ ومثل هذا قوله صلى الله عليه وسلم : «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ» فيمن روى برفع «المصورون» كما رأيت، التقدير : إنه (أى الحال والشأن) من أشد الناس ـ إلخ، ومثله قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه :

إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

الجواب الثانى : أنا لانسلم أيضا أن «إخال» ملغاة عن العمل فى هذا البيت، بل هى معلقة عن العمل فى لفظ الجملة، والسبب فى تعليقها عن العمل فى لفظ الجملة أن لام الابتداء مقدرة، وهذا الجواب هو الذى اختاره سيبويه رحمه الله .

وحاصل هذين الجوابين منع أن تكون إخال ملغاة، وادعاء أنها عاملة، والفرق بينهما من وجهين (أولهما) أن معموليها مذكوران على ما اختاره سيبويه، والمذكور هو الثانى على مااختاره ابن جنى (وثانيهما) أن عملها فى محل الجملة على مااختاره سيبويه، وفى كل واحد من المعمولين استقلالا على ما اختاره ابن جنى .

والجواب الثالث : أنا نسلم أن «إخال» ملغاة عن العمل لفظا ومحلا، كما ذكر الكوفيون، لكن لانسلم أن إلغاءها فى هذا البيت يدل على جواز إلغائها إذا تقدمت على المعمولين جميعا فى كل حالة من حالات التقدم، كما يزعم الكوفيون، بل نقول : إن محل جواز إلغاء العامل عن

وقوله :

٣٣٥ — كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

العمل وهو متقدم على المعمولين؛ أن يكون هذا العامل قد وقع فى حشو الكلام ، وههنا قد وقع العامل بعد « ما » النافية ؛ فكان فى حشو الكلام ؛ أما على ماذكرنا فى وجوه الإعراب من أن « إخال » وقعت معترضة بين « ما » النافية ومدخولها الذى هو الظرف فالأمر أظهر من أن يدل عليه ، ومثله فى ذلك قول عقيل بن علفة ، وهو من شعر الحماسة: (انظر شرح التبريزى ١-٣٧٧)

تَنَاهَوْا وَاسْأَلُوا ابْنَ أَبِي لَبِيدٍ أَأَعْتَبَهُ الضُّبَارِمَةُ النَّجِيدُ

وَلَسْتُمْ فَاعِلِينَ إِخَالُ حَتَّى يَنَالَ أَقَاصِيَ الْحَطَبِ الْوَقُودُ

فإن « إخال » وقعت معترضة بين اسم الفاعل الذى هو قوله « فاعلين » و بين معموله وهو الجار والمجرور فى قوله « حتى ينال – إلخ » ، وأما على أن « ما » نافية لإخال فندعى أن مجرد تقديم شيء أىّ شىء على العامل مجوز لإلغائه ؛ فسقط على كل وجه من هذه الوجوه استدلال الكوفيين بهذا البيت على ما ذهبوا إليه من جواز إلغاء العامل المتقدم مطلقا ؛ هذا ، وقد روى أبو العباس الأحول بيت الشاهد هكذا :

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ يَعْجَلْنَ فِي أَبَدٍ وَمَا لَهُنَّ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، ولك فى هذا الذى ذكرناه المقنع والكفاية .

٣٣٥ — هذا البيت قد أورده أبو تمام فى ديوان الحماسة مع بيت آخر سابق عليه ، ونسبهما إلى بعض الفزاريين، ولم يعينه ، ورواية البيتين فى ديوان الحماسة هكذا: (انظر التبريزى ٣-١٤٧)

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلاَكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبَا

ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية لأنه نصب المفعولين لفظا لتقدم العامل عليهما ، ولكن فى البيت الأوّل إشكالا نحويا سنحاول تقريبه إليك فى ما بعد

اللغة : « أكنيه حين أناديه » من عادة العرب فى خطابهم أنهم إذا أرادوا تعظيم المخاطب وتكريمه لم يذكروه باسمه ، بل يخاطبونه بالكنية ؛ إلا أن تكون الكنية نفسها مشعرة بالذم ، يصف الشاعر نفسه بحسن العشرة « كذاك أدّبت » الكاف فى مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، والتقدير : تأديبا مثل ذلك التأديب أدّبت، وذلك التأديب هو ماعبر عنه فى البيت السابق بأنه يكنى صاحبه ولا يلقبه ، فالكاف فى الأصل صفة لموصوف ، وهى الآن مفعول مطلق ، وقوله « حتى صار من خلقى – إلخ » ملاك الشيء – بكسر

... ...

الميم أو فتحها ، بزنة كتاب أو سحاب ـ مايقوم به ، والشيمة ـ بكسر الشين ـ الخلق ، والأدب : اسم جامع لما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم مثل ترك السفه و بذل المجهود وحسن اللقاء

الإعراب : أما البيت السابق على بيت الشاهد فعلى رواية الرفع لا إشكال فيه ؛ لأن جملة « والسوأة اللقب » فى محل نصب حال ، رابطها الواو ، وعلى رواية النصب يسأل عن إعراب « والسوأة اللقبا » والجواب عن ذلك أن نقول : إن قوله « والسوأة » الواو فيه واو المعية ، والسوأة : مفعول معه ، واللقب : مفعول به عامله قوله « ألقبه » وكأنه قال : ولا ألقبه اللقبا والسوأة ، وهذا تخريج ابن جنى للبيت ، وهو يدل على معنى مستقيم ؛ وكأنه قال : لا ألقبه من الألقاب مايصاحب السوأة ، أما اللقب الذى لا يقبح ذكره فإنى ألقبه به ، وزعم ابن مالك أن الواو فى قوله « والسوأة » واو العطف ، وقد قدم المعطوف على المعطوف عليه ، وأصل الكلام : ولا ألقبه اللقب وأسوءه السوأة ؛ فحذف العامل فى المعطوف وقدمه ، وفيه ارتكاب ضرورة لاداعى لارتكابها . وزعم العينى أن قوله « والسوأة » مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف ، والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة بين الفعل ومعموله الذى هو اللقب ، وأصل الكلام عنده ولا ألقبه اللقب والسوأة ذاك ، وأحسن هذه الوجوه ما ذكرناه عن ابن جنى ، وتقديم المفعول معه على مصاحبه مما وقع فى كلام العرب ، و إن كان جمهور النحاة على أنه لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، ومنه قول الشاعر :

جَمَعْتَ وفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

وأما بيت الشاهد فإعرابه « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وهو مضاف واسم الإشارة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والكاف حرف خطاب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أدبت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع « حتى » ابتدائية ، و يجوز أن تكون غائية « صار » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره هو ، وكأنه قال : حتى صار هذا الأدب « من خلقى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار ، و ياء المتكلم ضمير مبنى على السكون فى محل جر بإضافة خلق إليه « إنى » حرف توكيد ونصب ، و ياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « وجدت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « ملاك » مبتدأ « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب : إما على أنها مفعول ثان لوجد والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب ؛ و إما على أن هذه الجملة فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ولام الابتداء التى تعلق الفعل عن العمل فى لفظ الجملة مقدرة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، وجملة وجدت مع مفعوليه فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن

فعلى الأول التقدير : إخاله ، ورأيته : أى الشان ، وعلى الثانى لَمَلَاكُ ، وَلَلْدَيْنَا ، فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون مافى البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم « ما » فى الأول و « إِنِّى » فى الثانى على الفعل ، لـكن الأرجح خلافه ، كما عرفت ، فالحمل على ماسبق أولى .

(وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر ، كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْيِ مَا) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هٰؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ » (وَإِنْ ، وَلَا) النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر ، نحو علمتُ وَٱللهِ إِنْ زَيْدٌ قائم ، وعلمت إِنْ زيدٌ قائم ، وعلمتُ وٱللهِ لا زَيْدٌ فى ٱلدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد فى ٱلدار ولا عمرو (وَلَامُ ٱبْتِدَاءٍ أَو) لام جواب (قَسَمٍ كَذَا) نحو « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ » وكقوله :

٣٣٦ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ ٱلْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

واسمها وخبرها لامحل لها من الإعراب استئنافية للتعليل ؛ وهذا إذا رويت « إنى » بكسر الهمزة ؛ فإن رويتها بفتح الهمزة كانت صار خالية من الضمير ، وكان قوله « من خلق » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبر «صار» تقدم على اسمها ، وكانت « أن » مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسم صار ، وجعل قوله « ملاك الشيمة الأدب » جملة فى محل نصب إنما هو على رواية الرفع كما هو واضح ؛ فإن رويت بنصبهما كان « ملاك » مفعولا أول ، و« الأدب» مفعولا ثانيا

الشاهد فيه : قوله « إنى وجدت ملاك الشيمة الأدب » على رواية الرفع ، حيث ورد فيه ما ظاهره إلغاء العامل المتقدم ، وهو مما استند إليه الـكوفيون فى تجويز ذلك ، والجواب عن ذلك ، كما تقدم مفصلا فى الشاهد السابق ، من ثلاثة أوجه :

(الأول) أن نمنع أن هذا من باب الإلغاء ، وندعى أنه من باب الإعمال ؛ لأن المفعول الأول ضمير شأن محذوف، والجملة المرفوعة الجزءين فى محل نصب مفعول ثان

(الثانى) أن نمنع أن هذا من باب الإلغاء ، وندعى أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة وأصل الكلام : وجدت لملاك الشيمة الأدب

(الثالث) أن نسلم أنه من باب الإلغاء ، ونحرر المراد من قولنا « إنه لا يجوز إلغاء العامل المتقدم» بأن محل عدم جواز إلغاء المتقدم إذا تصدر الكلام ولم يسبقه شىء أى شىء ، فأما إذا تقدمه شىء كما فى هذا البيت فإنه يجوز فيه الإلغاء والإعمال ، ألست ترى أنه قد تقدم هنا « إن » على « وجدت » فهذا مسوغ إلغائها .

٣٣٦ هـذا البيت على هذا الوجه من الرواية من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٥٦) وقد نسبه للبيد بن ربيعة العامرى ، ونسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده للبيد أيضا ، وقد

... ...

راجعت ديوان لبيد المطبوع فى ليدن عام ١٨٩٢ وراجعت شرح القصائد العشر للتبريزى وشرح المعلقات للزوزنى وللنحاس وجمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى؛ فلم أجد هذا البيت على هذه الرواية؛ و إنما وجدت عجزه كما هنا، وصدره هكذا :

* صَادَفْنَ مِنْهُ غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا *

وهذا بيت من معلقة لبيد التى مطلعها :

عَفَتِ ٱلدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

وقبل هذا البيت قوله :

أَفَتِلْكَ أَمْ وَحْشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ ... خَذَلَتْ وَهَادِيَةُ الصُّوَارِ قِوَامُهَا

خَنْسَاءُ ضَيَّعَتِ الْفَرِيرَ فَلَمْ يَرِمْ ... عُرْضَ الشَّقَائِقِ طَوْفُهَا وَبُغَامُهَا

لِمُعَفَّرٍ قَهْدٍ تَنَازَعَ شِلْوَهُ ... غُبْسٌ كَوَاسِبُ مَا يُمَنُّ طَعَامُهَا

صَادَفْنَ مِنْهُ غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا ... إِنَّ الْمَنَايَا ... البيت ، وبعده :

بَاتَتْ وَأَسْبَلَ وَاكِفٌ مِنْ دِيمَةٍ ... يَرْوِى الْخَمَائِلَ دَائِمًا تَسْجَامُهَا

تَجْتَافُ أَصْلاً قَالِصًا مُتَنَبِّذًا ... بِعُجُوبِ أَنْقَاءٍ يَمِيلُ هَيَامُهَا

وهذا السياق يؤكد لك أن رواية النحاة لبيت الشاهد على الوجه الذى فى الشرح ونسبتهم إياه للبيد لاتصح ، و بخاصة إذا علمت أنه ليس للبيد قصيدة على هذا الروى إلا معلقته التى أنشدنا لك منها هذه الأبيات

اللغة : « عفت الديار » درست وانمحت آثارها « محلها » مكان الحلول منها « ومقامها » مكان الإقامة ، وهى طول المكث ، وهما بدلان من الديار «بمنى» قال الأصمعى : « منى : موضع قريب من طخفة ، وليس يريد منى مكة» اه ، وطخفة- بكسر الطاء وتفتح وسكون الخاء المعجمة- موضع فى طريق البصرة إلى مكة ، وكان فيه يوم لبنى يربوع على قابوس بن المنذر بن ماء السماء « تأبد » توحش ، وتقول : أبدت الدار تأبد أبودا ، وتأبدت تأبدا ، إذا توحشت ، والأوابد : الوحوش « غولها » بفتح الغين المعجمة وسكون الواو - جبل « رجامها » بكسر الراء المهملة - جبل أيضا ، وهما بالحمى حمى ضرية قريبان من طخفة «أفتلك» اسم الإشارة عائد إلى الأتان المذكورة فى بيت سابق « وحشيه» يريد بها بقرة وحشية « مسبوعة » يعنى أكل السبع ولدها «خذلت» تأخرت عن البقر ، والخذول - بزنة صبور - المتأخرة « هادية » هى المتقدمة ، وسمى العنق بالهادى لتقدمه « الصوار » بضم الصاد المهملة وتخفيف الواو مفتوحة - جماعة البقر والظباء ،

... ...

وجمع الصوار صيران « قوامها » بكسر القاف ـ ملاكها ، يريد أن المتقدمة من البقر هى التى تهديهم إلى الماء وتدلهم عليه « خنساء » هى قصيرة الأنف ، وأصل الخنوس التأخر ، والبقر كلها خنس؛ فهذا وصف كاشف « الغرير » هو ولد البقرة بلغة أهل الحجاز « يرم » مضارع رام بمعنى برح مكانه وزايله ، وتقول : رام يريم ، فأما رام بمعنى طلب فمضارعه يروم « عرض الشقائق » الشقائق : جمع شقيقة ، وهى أرض غليظة بين رملتين ، وعرضها : ناحيتها « طوفها » هو ترددها وذهابها ومجيئها «و بغامها» بضم الباء الموحدة ـ صوتها «لمعفر» المعفر ـ بزنة اسم المفعول ـ ولد البقرة وغيرها من الوحش ، إذا أرادت أمه فطامه أرضعته ثم تركته ثم أرضعته ليعتاد الفطام «قهد » القهد ـ بفتح فسكون ـ الأبيض «تنازع شاوه » يريد تجاذبه ، والشلو ـ بكسر الشين وسكون اللام ـ العضو ، وجمعه أشلاء « غبس » بضم فسكون ـ جمع أغبس ، وهو الأغبر ، وأراد الذئاب « كواسب » جمع كاسب ، وهو الذى يكتسب ما يأكله « مايمن طعامها » يمن ـ بالبناء للمجهول ، يريد أنه مامن أحد يمن عليها بطعامها لأنها هى التى تحصله « صادفن » وجدن « غرة » بكسر الغين المعجمة ـ أى غفلة « فأصبنها» الضمير يعود إلى الغفلة ، ويروى «فأصبنه» على أن الضمير يعود إلى الغرير « المنايا » جمع منية ، والمنية : الموت ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة؛ لأنها مقدورة «لاتطيش» لاتخطئ «سهامها » السهام : جمع سهم ، وليس للمنية سهام فى الحقيقة ، ولكن استعارها لها ، وفى هذه العبارة استعارة مكنية وأخرى تخييلية «أسبل» هطل «واكف» المطر المقيم أياما لايقلع « ديمة » الدائم من المطر ، وأصل يائه واو؛ لأنه من دام يدوم « الخمائل » جمع خميلة ، وهى الشجر الملتف « تسجامها » بفتح التاء ـ هو كثرة المطر « تجتاف » تدخل جوفه « أصلا قالصا» أراد أصل شجرة منقبضا «بعجوب» العجوب : جمع عجب ، والعجب ـ بفتح العين المهملة وسكون الجيم ـ فى أصل وضعه : أصل الذنب ، وإنما يريد ههنا أطراف الرمال «أنقاء» جمع نقا ، وهو الكثيب من الرمل « يميل » يتداعى وينهار « هيامها » الهيام ـ بفتح الهاء ـ الرمل الذى لايتماسك ، والضمير راجع إلى الأنقاء

الإعراب : «لقد» اللام حرف دال على التوكيد ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل «لتأتين » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تأتين : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « منيتى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة «لتأتين منيتى» لامحل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : ولقد علمت والله لتأتين منيتى ، وجملة القسم وجوابه فى محل نصب بعلم « إنّ » حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف

... ...

نفي مبني على السكون لامحل له من الإعراب «تطيش» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والضمير العائد إلى المنايا مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب استئنافية قصد بها التعليل

الشاهد فيه: قوله «علمت لتأتين منيتي» حيث علق «علم» عن العمل في لفظ الجملة بعدها، بسبب وجود لام جواب القسم، ومثله قول الشاعر، وأنشده ابن هشام:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لاَبَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلاَ عَدَم

ومثل هذين البيتين قول الله تعالى: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)

واعتبار «علم» في الآية الكريمة وفي البيتين معلقة عن العمل مع بقائها على معناها الأول هو ماذهب إليه ابن الناظم تبعا لأبيه وابن هشام الأنصاري في أكثر كتبه، وتبعهم على ذلك الشارح رحمه الله

وذهب المحقق الرضي تبعا لسيبويه إلى أن علم في الآية وبيت الشاهد قد خرجت عن معناها الأصلي، ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لامحل لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده، فلا تقتضي معمولا ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال

قال سيبويه رحمه الله[1]: «هذا باب الأفعال في القسم ... وقال لبيد:

* ولقد علمت لتأتين .. * البيت، كأنه قال: والله لتأتين منيق، كما قال: قد علمت لعبد الله خير منك» اهـ

وقال المحقق الرضي[2]: «وأما قوله ولقد علمت لتأتين ... البيت؛ فإنما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده للكلام؛ لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة، وفي علمت معنى التحقيق؛ فصار كقوله:

[إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ] وَإِنَّنِي قَسَماً إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ

وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم؛ فيجاب بجوابه؛ فيجيء بعده إن المكسورة، نحو علم الله إنك قائم، أي والله» اهـ

وقد شرح الأعلم رحمه الله البيت بغير الوجه الذي أتى به سيبويه من أجله، بل على الوجه الذي اختاره الناظم وابنه وابن هشام، قال[1]: «الشاهد فيه تعليق لتأتين لعلمت على نية القسم، والمعنى علمت والله لتأتين منيق» اهـ

(١) أنظر كتاب سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦) (٢) أنظر شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٦١)

(وَالاستفهامُ ذَا) الحُكْمُ (لَهُ انْحَتَمْ) سواء كان بالحرف ، نحو « وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ[١] » أم بالاسم ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو « لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى[٢] » وَ« لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا[٣] » أم خبراً نحو عَلِمْتُ مَتَى السفرُ ، أم مضافاً إليه

---

(١) « إن » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «أدرى» فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أقريب » الهمزة للاستفهام ، قريب : خبر مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أم » حرف عطف « بعيد » معطوف على قريب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون فى محل رفع «توعدون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت همزة الاستفهام « أدرى » عن العمل فى لفظ الجملة بعدها ، وهى عاملة فى محل الجملة

(٢) « لنعلم » اللام لام كى ، نعلم : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد لام كى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وأن المضمرة جوازا ومابعدها فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل « أى » اسم استفهام مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الحزبين » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى « أحصى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بنعلم ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علق « أى » وهو اسم استفهام « نعلم » عن العمل فى لفظ الجملة ، والفعل عامل فى محلها على ماعلمت فى الإعراب

(٣) « لتعلمن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تعلمنّ : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ؛ والأصل لَتَعْلَمُونَنَّ ؛ فاجتمع ثلاثة نونات: نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفت نون الرفع للتخلص من اجتماع الأمثال المستكره ؛ فالتقى بعد حذف نون الرفع ساكنان واو الجماعة ونون التوكيد ؛ فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين « أينا » أى: اسم استفهام مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونا : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « أشد » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عذابا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب بتعلم ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب جواب القسم الذى وقعت اللام فى جوابه ، وتقدير الكلام : والله لتعلمنّ شدّة عذاب أحدنا ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علق اسم الاستفهام الواقع مبتدأ « تعلم » عن العمل فى لفظ الجملة بعده .

المبتدأ نحو عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، أم فضلة ، نحو « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ(١) » فأيَّ : نصب على المصدر بما بعده : أىْ ينقلبون منقلباً أيَّ انقلابٍ ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : إذا كان الواقع بين المعلَّق والمعلّق غير مضاف ــ نحو علمت زَيْدًا مَنْ هُوَ ــ جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه ؛ لأنه المستفهم عنه فى المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إنَّ أَحَدًا لا يقول ذلك ، فأحد هذا لايستعمل إلا بعد نفى ، وهنا قد وقع قبل النفى ؛ لأنه والضمير فى « لايقول » شىء واحد فى المعنى .

الثانى : من المعلقات أيضاً لَعَلَّ ، نحو « وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ »(٢) ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ، و«لو» الشرطية ؛ كقوله :

---

(١) « سيعلم » السين حرف دال على التنفيس ، يعلم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الذين » اسم موصول : فاعل يعلم ، مبنى على الياء فى محل رفع « ظلموا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « أى » مفعول مطلق عامله قوله ينقلبون الآتى « منقلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ينقلبون » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بيعلم ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت «أى» الفعل الذى قبلها ، وهو « سيعلم » عن العمل ، مع كون « أىّ » فضلة ؛ لأنه مفعول مطلق ، ولا يجوز لك أن تجعل «أى» مفعولا أول ليعلم ؛ لأنك تعلم أن اسم الاستفهام له الصدارة فى الجملة التى يكون فيها ، ومعنى هذا أنه يجب تقدمه فى أوّل الجملة ، سواء أكان عمدة؛ كالمبتدأ فى نحو: من زيد ، أوالخبر فى نحو: كيف زيد ، أم كان فضلة؛ كالمفعول به فى نحو: أى غلام ضربت ،والمفعول فيه فى نحو: أى يوم قدمت ، والمفعول المطلق كالآية الكريمة .

(٢) « إن » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « لعله » لعل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائب اسمه « فتنة » خبر لعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفتنة ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت « لعل » الفعل الذى قبلها وهو «أدرى» عن العمل ، والجملة من لعل واسمها وخبرها فى محل نصب بأدرى .

٣٣٧ — وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً ... أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

٣٣٧ — هذا البيت لحاتم الطائي من قصيدة رواها له ابن الكلبي ، وهي مذكورة في ديوانه (ص ٣٩ طبع أوربة) ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

أَمَاوِيَّ ؛ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ ... وَقَدْ عَذَرَتْنِي مِنْ طِلَابِكُمُ الْعُذْرُ

أَمَاوِيَّ ؛ إِنَّ الْمَالَ غَادٍ وَرَائِحٌ ... وَيَبْقَى مِنَ الْمَالِ الْأَحَادِيثُ وَالذِّكْرُ

أَمَاوِيَّ ، إِنِّي لَا أَقُولُ لِسَائِلٍ ... إِذَا جَاءَ يَوْماً : حَلَّ فِي مَالِنَا الْعُذْرُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَمَاوِيَّ ؛ إِنِّي رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ ... أَجَرْتُ ، فَلَا قَتْلٌ عَلَيْهِ وَلَا أَسْرُ

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً ... أَرَادَ ... البيت ، وبعده :

وَأَنِّيَ لَا آلُو بِمَالٍ صَنِيعَةً ... فَأَوَّلُهُ زَادٌ وَآخِرُهُ ذُخْرُ

اللغة : « ماوى » هو اسم امرأته ، وكانت تلومه على إسرافه وتبذيره « التجنب » مصدر تجنبه ، بزنة تقدس ، إذا أعطاه جنبه ، هذا أصله ، ثم أريد منه المهاجرة « الهجر » مصدر هجره يهجره — من باب نصر — إذا ترك وصله ، وهو على هذا بمعنى التجنب ، وقد يكون أراد بالهجر الهذيان ، وتقول : هجر المريض فهو هاجر — من باب دخل — إذا هذى ، وضبط المجد الهجر بهذا المعنى بضم الهاء وضبطه الرازي بالفتح « العذر » بضم فسكون — الاسم من قولك : اعتذر فلان من ذنبه ، وقد أنث فعله فقال « عذرتني » لأنه أراد المعذرة « طلابكم » بكسر الطاء المهملة واللام مفتوحة مخففة — مصدر طلبه يطلبه « غاد » اسم فاعل من غدا ، وأصل معناه سار وقت الغداة « رائح » اسم فاعل من راح ، وأصل معناه سار في وقت العشيّ ، وأراد ههنا من قوله « غاد ورائح » أنه يجيء ويذهب ، يريد أن شأن المال أنه لايبقى في يد كاسبه ؛ فأفضل مايصنعه أن يكتسب به ثناء الناس وحسن حديثهم ، وذلك بإنفاقه « الأحاديث » يقال : هو جمع حديث على غير القياس ، هكذا قيل ؛ والأحسن أنه جمع أحدوثة في نحو قول الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبِيضِ وَدَّ جَلِيسُهَا ... إِذَا مَا انْقَضَتْ أُحْدُوثَةٌ لَوْ تُعِيدُهَا

وقوله « أماويّ إني لا أقول لسائل — الخ » يريد أنه لايعتذر لمن يسأله بأن ماله قد ضاع أوأصابته جائحة أوحل به المحل ، بل هو ينحر الإبل لمن يجيئه ، ويشير إلى هذا المعنى قول الشاعر :

وإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا ... إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

« الأقوام » جمع قوم ، والقوم : اسم جمع لجماعة الرجال ، ولا واحد له من لفظه ، وإنما

وإنّ التى فى خبرها اللام ، نحو علمتُ إنّ زيداً لقائمٌ ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة . والظاهر أنّ المعلق إنما هو اللام لا إنّ ، إلا أنّ ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز علمت إنّ زَيْداً قائم ، بالكسر مع عدم اللام ، وأنّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق إنّ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيلُه عند وجود سببه الجوازُ ، والتعليق سبيله الوجوب ، وأن الملغى لاعمل له ألبتة ، والمعلق عامل فى المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل ، كقوله :

واحده رجل « ثراء المال » كثرته « وفر » بفتح فسكون ، هو الغنى والمال الكثير « لا آلو » لا أقصر ، تقول : لم آل جهدا فى العمل الفلانى ، بمعنى أنك لم تقصر فيه « صنيعة » الصنيعة ـ بفتح الصاد ـ المعروف ، والمراد لاأقصر فى اصطناع المعروف ببذل المال .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق «علم» فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « الأقوامُ » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « لو » حرف شرط غير جازم يدل على امتناع جوابه لامتناع شرطه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «أن» حرف توكيد ونصب « حاتما » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أراد» فعل ماض ، فاعله ضميرمستتر يعود إلى حاتم «ثراء» مفعول به لأراد « المال » مضاف إليه ، وجملة أراد وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أن ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدرمرفوع فاعل بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لوثبت إرادة حاتم لثراءالمال ، وهذا الفعل المحذوف شرط لو ، وهذا التقدير بناء على أرجح المذهبين ، والمذهب الآخر يجعل المصدر المنسبك من أن الواقعة بعد لو وما دخلت أن عليه مرفوعا على أنه مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : لو إرادة حاتم لثراء المال موجودة « كان » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه «وفر» اسم كان تأخر عن خبره ، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة كان واسمه وخبره هى جواب لو ، ولا محل لها من الإعراب ، والجملة من لو وشرطها وجوابها فى محل نصب بعلم .

الشاهد فيه : قوله «علم الأقوام لوأن حاتما ـ إلخ» حيث علق لوعلم عن العمل فى أجزاء الجملة ، وهو عامل فى محلها على ماعلمت فى البحث الذى فصلنا فيه القول (فى ص ٧٥ وما بعدها من هذا الجزء) والذى ذكر « لو » فى المعلقات للأفعال عن العمل فى لفظ أجزاء الجملة هوابن مالك ، وقد قال أبوحيان فى توجيهه : وجهه أن لام القسم تعلق الفعل عن العمل ، ولو تقع كثيرا بعدالقسم .

٣٣٨ — وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا ... وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

٣٣٨ — هذا البيت رابع بيت فى قصيدة طويلة لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة ، وأول هذه القصيدة قوله :

خَلِيلَىَّ ، هٰـذَا رَبْعُ عَزَّةَ فاعْقِلاَ ... قَلُوصَيْكُمَا ثُمَّ ابْكِيَا حَيْثُ حَلَّتِ
ومَسَّا تُرَابًا كَانَ قَدْ مَسَّ جِلْدَهَا ... وَبِيتَا وَظَلاَّ حَيْثُ بَاتَتْ وَظَلَّتِ
وَلاَ تَيأَسَا أَنْ يَمْحُوَ اللهُ عَنْكُمَا ... ذُنُوبًا ؛ إِذَا صَلَّيْتُمَا حَيْثُ صَلَّتِ
وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا ... وَلاَ مُوجِعاتِ .... البيت ، و بعده :
وَقَدْ حَلَفَتْ جَهْدًا بِمَا نَحَرَتْ لَهُ ... قُرَيْشٌ غَدَاةَ الْمَأْزِمَيْنِ وَصَلَّتِ
أُنَادِيكَ مَا حَجَّ الْحَجِيجُ وَكَبَّرَتْ ... بِفَيْفَا غَزَالٍ رُفْقَةٌ وَأَهَلَّتِ
وَمَا كَبَّرَتْ مِنْ فَوْقِ رَكْبَةَ رُفْقَةٌ ... وَمِنْ ذِى غَزَالٍ أَشْعَرَتْ وَاسْتَهَلَّتِ
وَكَانَتْ لِقَطْعِ الْحَبْلِ بَيْنِى وَبَيْنَهَا ... كَنَاذِرَةٍ نَذْرًا فَأَوْفَتْ وَحَلَّتِ
فَقُلْتُ لَهَا : يَا عَزَّ ، كُلُّ مُصِيبَةٍ ... إِذَا وُطِّنَتْ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتِ

اللغة : « ربع عزة » يقال : الربع الدار مطلقا ، ويقال : هو دار القوم التى ينزلونها وقت الربيع « اعقلا قلوصيكما » القلوص — بفتح القاف وضم اللام مخففة — الناقة الشابة ، ويقال: القلوص أوّل مايركب من إناث الإبل إلى أن تثنى ، ثم تسمى بعد ذلك ناقة ، واعقلا قلوصيكما : معناه شداها واربطاها ، ويروى هذا البيت هكذا :

خَلِيلَىَّ هٰـذَا رَسْمُ عَزَّةَ فَاعْقِلاَ ... قَلُوصَيْكُمَا ثُمَّ انْظُرَا حَيْثُ حَلَّتِ

والرسم : أثر لاشخص له ، ويقال : الرسم مالصق بالأرض من آثار الديار كبعر الآرام ورماد النيران ، وقوله « ومسا ترابا — إلخ » يقول : إن البيت الذى كانت تحله عزة وتجلس فى أنحائه فيمس جلدها أرضه خليق منكما بأن تمساه وتنزلا به ، وقوله «ولا تيأسا — إلخ» يريد أن صلاتها فى مكان خليقة بأن تطهره وتعلى قدره على كل الأمكنة ؛ فلو صليتما بعدها فى هذا المكان لكانت صلاتكما خليقة بالقبول وخليقة بأن تكفر ذنوبكما وتمحو آثامكما « تولت » أعرضت وأدبرت « حلفت جهدا » أخذ هـذا من قوله تعالى : (وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) : أى بالغوا فى اليمين واجتهدوا فيه . و «جهدا » إما حال على التأويل بمجاهدة ، وإما مفعول مطلق ، والمأزمان: موضع بين عرفة ومزدلفة ، وقال ياقوت : « هو موضع بمكة بين المشعر الحرام وعرفة ، وهو شعب بين جبلين يفضى آخره إلى بطن عرفة ، وبه المسجد الذى يجمع فيه الإمام بين صلاتى الظهر

... ...

والعصر ، وليس عرفات من الحرم ، وإنما حدّ الحرم من المأزمين ، فإذا أجزتهما إلى العلمين المضرو بين فما وراء العلمين من الحل » اهـ ، وقوله « أناديك » أى أكون معك فى ناد واحد ، والنادى : المجلس ، والمراد أنها حلفت لاتواصله ولا تكون معه فى مكان « ماحج الحجيج » ماهى المصدرية الظرفية ، والحجيج : جمع الحاج «فيفا غزال» أراد فيفاء غزال ؛ فقصر الممدود للضرورة ، وفيفاء غزال : موضع بمكة « أهلت » رفعت صوتها عند رؤية الهلال ، أو رفعته بالتلبية ، ومثله : استهلت ، ويقال : أهل المحرم ، إذا لبى ورفع بالتلبية صوته « ركبة » بفتح الراء المهملة وسكون الكاف ــ واد بين مكة والطائف ، ويقال : هوجبل بالحجاز ، وقوله «وكانت لقطع الحبل ــ إلخ » يقول : إنها قطعت حبال المودّة التى بيننا وثبتت على هــذا الهجران ثبوت من نذر لله نذرا فهودائب على الوفاء به ، و « أوفت » وفت ، و «حلت» بمعنى خرجت من عهدة ماأندرته لأنها أدّت ماوجب عليها «مصيبة» المصيبة : البلية والشدة ، وكل مكروه يحل بالإنسان فهو مصيبة ، واشتهر جمعها على مصائب ، والقياس يقتضى أن تجمع على مصاوب « وطنت لها النفس » تقول : وطن الإنسان نفسه على الأمر ، إذا حملها عليه فتحملته وذلت له ، وأخذ هذا من قول ضابىء البرجمى :

وَلاَ خَيْرَ فِيمَنْ لاَ يُوَطِّنُ نَفْسَــهُ عَلَى نَائِبَاتِ ٱلدَّهْرِ حِينَ تَنُوبُ

(انظر ص ٥٠١ من الجزء الأوّل من هــذا الكتاب) ، وقوله « ذلت » معناه انقادت ورضيت وخضعت .

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « كنت » كان فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محلّ رفع « أدرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا ، والجملة فى محلّ نصب خبر كان « قبل » ظرف متعلق بأدرى ، وهو مضاف و « عزّة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « البكا » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب بأدرى « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محلّ جملة « ما البكا » ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف ، و « القلب » مضاف إليــه « حتى » حرف غاية وجرّ « تولت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيــه يعود إلى عزّة ، وأن المصدرية المقدّرة بعد حتى مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجارّ والمجرور متعلق بأدرى

يروى بنصب « مُوجِعَاتٍ » بالكسرة عطفا على محل قوله « ما الْبُكَا » .

ووجه تسميته تعليقاً أن العامل مُلْغًى فى اللفظ عامل فى المحل ؛ فهو عامل لاعامل ، فسمى معلقاً أخْذًا من المرأة المعلَّقة التى لامُزَوَّجة ولامُطَلَّقة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى هذا اللقب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها[1] نحو «فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا[2]» « فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ[3] » « أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ[4] »

الشاهد فيه : قوله « ولا موجعات القلب » حيث عطفه بالنصب على محلّ جملة « ما البكا » فهذا يدلّ على أن العامل المعلق عن العمل فى لفظ أجزاء الجملة عامل فى محلها النصب ، ولولا ذلك لما جاز نصب المعطوف على هذه الجملة

(١) قد تقدّم لنا بحث هـذا الموضوع بحثا وافيا لا تحتاج معه إلى زيادة ؛ فارجع إلى ذلك فى (ص ٧٥ و ٧٨) من هذا الجزء

(٢) « فلينظر » اللام لام الأمر ، ينظر : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو «أيها» أى : اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « أزكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف «طعاما» تمييز ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول به لينظر

(٣) « تبصر » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ويبصرون » الواو عاطفة ، يبصرون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله «بأيكم» الباء حرف جرّ زائد ، أى : اسم استفهام مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « المفتون » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول لأحد الفعلين السابقين ، ومفعول الآخر محذوف مماثل يدلّ عليه هـذا المذكور . وهذا الإعراب مبنى على أن « المفتون » اسم مفعول ، وهو ماذهب إليه سيبويه ، ومن العلماء من ذهب إلى أن المفتون مصدر جاء على صيغة اسم المفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمعقول ، وعليه تكون الباء حرف جر أصلى ، وأى : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، والمفتون : مبتدأ مؤخر ، والتقدير فستبصر ويبصرون الفتنة واقعة بأيكم

(٤) الهمزة للاستفهام ، والواو عاطفة على محذوف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، يتفكروا : فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله «ما» حرف نفى مبنى على السكون لامحل له

« يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ[١] » « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ[٢] » ؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَىُّ بَرْقٍ هٰهُنَا[٣]

(لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ)

نحو « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا » أى : لاتعرفون ، وتقول :

من الإعراب « بصاحبهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، والضمير مضاف إليه «من» حرف جر زائد « جنة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول به ليتفكروا ، أو الجملة فى محل جر بحرف جرّ محذوف تقديره أولم يتفكروا فى ذلك . هذا هوالظاهر فى هذه الآية ،وعليه يكون التعليق فى هذه الأفعال غير خاص بالاستفهام؛ لأن التعليق ههنا بحرف النفى. ومن العلماء من ذهب إلى أن التعليق فى غيرأفعال القلوب خاصّ بالاستفهام، وعليه يكون «ما» اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محلّ رفع ، والجارّ والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وقوله « من جنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال . والتقدير أو لم يتفكروا أىّ شى كائن بصاحبهم حال كونه من جنون

(١) « يسألون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أيان » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « يوم » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الدين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محلّ جرّ بحرف جرّ محذوف ، والجارّ والمجرور متعلق بيسألون ، والتقدير : يسألون عن وقت يوم الدين ، أو الجملة فى محل نصب بيسألون ؛ لأنه تضمن معنى فعل يتعدّى بنفسه

(٢) « يستنبئونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أوّل مبنى على الفتح فى محل نصب «أحق » الهمزة للاستفهام ، حق : خبر مقدّم ، مرفوع بالضمة الظاهرة «هو » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان ليستنبئ ، أو فى محل جر ، كما سبق

(٣) « ترى » ههنا بصرية لا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، وليست من أفعال القلوب . وهو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذّر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أى » اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « برق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : اسم مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ مبنى على السكون فى محل نصب بذلك التعلق ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول به لترى

سُرِقَ مالى وظَنَنْتُ زيداً : أى اتهمته ، واسم المفعول منه مَظْنُون وظَنِين ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ » : أى بمتَّهم .

وقد نبَّهْتُ على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناها ، وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً ، بخلافهما .

(وَلِرَأَى) التى مصدرها (الرُّؤْيَا) وهى الحلمية (أَنْمِ) أى : انسب (مَا لِعَلِمَا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى) أى : انتسب ، «ما» موصول صلته «انتمى» فى موضع نصب مفعول لانْمِ ، و « طَالِبَ » حال من علم ، و « لرأى » متعلق بانم ، و « لعلما » متعلق بانتمى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعديةً إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحِسِّ الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ — أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ

---

٣٣٩ — هذه الأبيات من قصيدة لعمرو بن أحمر الباهلىّ ، من قصيدة يندب فيها قومه ، ويبكيهم ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلاَّ أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا اُحْتِيَالاَ
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّى طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالاَ
وَهَى خَرَزَاهُمَا فَالْمَاءُ يَجْرِى خِلاَلَهُمَا وَيَنْسَلُّ انْسِلاَلاَ
عَلَى حَيَّيْنِ فى عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلاَبُهُمَا وَطَالاَ
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تأتيكَ سَهْوًا فَتُصْبِحُ لاَ تَرَى فِيهِمْ خَيَالاَ

والبيت الأوّل من الأبيات التى أنشدها الشارح من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٤٣) فى باب الترخيم فى غير النداء اضطرارا .

اللغة : « تلحا » هومضارع ألحّ — بتشديد الحاء المهملة — مسندا إلى ضمير العينين . وتقول: ألحّ السحاب ، إذا دام مطره ، وقال الأصمعى : تقول ألحّ السحاب بالمكان ؛ إذا أقام به ، مثل ألثّ — بتشديد الثاء المثلثة — وقوله «سعينا مستغيث» سعينا — بضم السين وفتح العين المهملتين

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا ... تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ ... إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فهم من « أراهم » مفعول أول ، و « رفقتى » مفعول ثان .

و بعدها ياء مثناة ساكنة ــ مثنى سعين ، وهو تصغير سعن ــ بضم فسكون ــ وهو القربة تقطع من نصفها و ينبذ فيها ، وربما استقى بها كالدلو ، والمستغيث : طالب الغيث ، وهو المطر « يرجى » بتشديد الجيم ــ يطلب « وهى » ضعف وانشق «على حيين» جارّ ومجرور متعلق بتلحا ؛ يقول : أبت عيناك إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين « سهوا » بفتح السين وسكون الهاء ــ أى لينا وسكونا « أبو حنش » بفتح الحاء المهملة والنون ــ كنية رجل ، وأصل الحنش الحية أو كل مايصاد من الطير والهوامّ « يؤرقنى » مضارع أرقه ــ بتشديد الراء المهملة ــ ومعناه أسهره وأورثه الأرق ، وتقول : أرق يأرق ــ من باب علم ــ إذا سهر ، « وطلق» بفتح الطاء المهملة وسكون اللام ــ اسم رجل « أثالا » بضم الهمزة بعدها ثاءمثلثة ــ مرخم أثالة ، وهو اسم رجل ، قال سيبويه (ج ١ ص ٣٤٣) : « هذا باب ما رخمت الشعراء فى غير النداء اضطرارا . قال الراجز :

* وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكاً وَحَنْظَلاَ *

وقال ابن أحمر :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقٌ ... وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ

وقال جرير :

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا ... وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا
يَشُقُّ بِهَا الْعَسَاقِلَ مُؤْجَدَاتٌ ... وَكُلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفِي اللُّغَامَا

وقال زهير :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا ... أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذْكَرُ

وقال الآخر [وهو ابن حبناء] :

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ ... أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وأما قول الأسود بن يعفر :

أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ ... إِنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي

... ...

فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب يسمون المرأة جلهم ، والرجل جلهمة ؛ وأما قوله وهو رجل من بنى يشكر :

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

فزعم أن الشاعر لما اضطرّ إلى الياء أبدلها مكان الباء ؛ كما يبدلها مكان الهمزة . وقال أيضا :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِى جَمِّــهِ نَقَانِقُ

و إنما أراد الضفادع ، فلما اضطرّ إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفا لا يدخله الوقف فى هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفا يوقف فى الرفع والجرّ . وليس هذا لأنه حذف شيئا فجعل الياء عوضا منه . لوكان ذلك لعوضت حارثا الياء حيث حذفت الثاء ، وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام على ثلاثة أحرف ، وذلك حين قلت : ياحارُ ، ولوقلت هذا لقلت : يامروى ، إذا أردت أن تجعل مابقى من مروان بمنزلة مابقى من حارث حين قلت : ياحار » اه

وقول الشاعر فى أبيات الشاهد الذى نحن بصدده: «آونة» هوجمع أوان ، مثل زمان وأزمنة، ومكان وأمكنة « رفقى » هو جمع رفيق ، وراء الرفقة مكسورة أو مضمومة « تجافى الليل » انطوى وارتفع « انخزل » انقطع « لورد » الورد – بكسر الواو وسكون الراء المهملة – مقابل الصدر ، والورد : إتيان الماء ، والصدر : الرجوع عنه «بلالا » بكسر الباء الموحدة – هو مايبلّ الحلق ، وأراد به الماء

الإعراب : «أبو حنش» مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، وحنش: مضاف إليه «يؤرقنى» فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «وطلق» الواو عاطفة، طلق: معطوف على أبو حنش «وعمار» معطوف على أبو حنش أيضا «وآونة» الواو عاطفة ، آونة : ظرف زمان متعلق بيؤرق « أثالا » معطوف على أبو حنش ، مرفوع بضمة مقدّرة على الحرف المحذوف للترخيم ، وقد عرفت فى لغة الشاهد أن ترخيم هذا الاسم فى هذا الموضع ضرورة اضطرّ إليها الشاعر وليست مما يجوز أن يرتكبه المتكلم « أراهم » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و « هم » مفعول أوّل « رفقى » مفعول ثان . وياء المتكلم مضاف إليه «حتى » ابتدائية « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « تجافى الليل » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « وانخزل » الواو عاطفة ، انخزل : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الليل ، والجملة من الفعل وفاعله فى محلّ جرّ معطوفة على الجملة السابقة « انخزالا » مفعول مطلق عامله انخزل السابق « إذا »

وإنما قيد بقوله « طالب مفعولين من قبل » لئلا يعتقد أنه أحال على عَلِم العرفانية .

فإن قلت : ليس فى قوله « الرؤيا » نص على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية .

قلت : الغالب والمشهور كونها مصدراً للحلمية .

(وَلاَ تُجِزْ هُنَا) فى هذا الباب (بِلاَ دَلِيلٍ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ) ويسمى اقتصاراً ؛ أما الثانى فبالإجماع ، وفى الأول ـ وهوحذفهما معاً اقتصاراً ـ خلاف ؛ فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ » وقولهم : مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ؛ وعن الأعلم الجواز فى أفعال الظن دون أفعال العلم .

أما حذفهما لدليل ـ ويسمى اختصاراً ـ فجائز إجماعاً ، نحو « أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ؛ وقوله :

٣٤٠ ـ بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ وَتَحْسَبُ

حرف دالّ على المفاجأة مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « كالذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « يجرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها صلة الموصول « لورد » جارّ ومجرور متعلق بيجرى ، واللام حرف دالّ على التعليل « إلى آل » جار ومجرور متعلق بيجرى « فلم » حرف نفى وجزم وقلب « يدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى فاعل يجرى « بلالا » مفعول به ليدرك ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتى » حيث نصب بأرى التى هى من الرؤيا مفعولين : أولهما الضمير المتصل فى قوله « أراهم » والثانى قوله « رفقتى » كما اتضح لك من إعراب البيت

٣٤٠ هذا البيت من قصيدة طويلة للكميت بن زيد الأسدى ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقاً إلى الْبِيضِ أَطْرَبُ   وَلاَ لَعِباً مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ   وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

وهذه إحدى قصائده الهاشميات التى يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم . وقبل البيت الشاهد قوله :

... ...

فَقُلْ لِلَّذِى فِى ظِلِّ عَمْيَاءَ جَـوْنَةٍ يَرَى الْجَوْرَ عَدْلاً: أَيْنَ، لاَأَيْنَ، تَذْهَبُ

بأىِّ كتاب أم بأيةِ سُـنَّةٍ ترى ... البيت ، وبعده :

أَأَسْلَمُ مَا تَأْتِى بِهِ مِنْ عَدَاوَةٍ وَبُغْضٍ لَهُمْ؟ لا، جَيْرِ، بَلْ هُوَ أَشْجَبُ

سَتَقْرَعُ مِنْهَا سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ إِذَا الْيَوْمُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ الْعَصَبْصَبُ

اللغة : « طربت » الطرب : استخفاف القلب من حزن أو لهو ، والبيض : النساء النقيات الألوان . وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب على جواز حذف همزة الاستفهام ، وجعل التقدير : أو ذو الشيب يلعب ، ومما يدل على صحة ماذهب إليه أنه روى فى مكانه «أذوالشيب يلعب » ومن الناس من يقول : الواو للحال وليس هناك همزة محذوفة ، وهو يصف نفسه بالانصراف عن اللهو والباطل فى حال أن ذوى الشيب يطربون . وهذا بعيد « يلهنى » تقول : ألهاه يلهيه إلهاء ، وتقول : لهيت عنه ألهى ، مثل رضيت أرضى ، ويقال أيضا : لهيت ولهوت ، مثل رميت وغزوت ، واللهو : أن تدع الشىء وترفضه « رسم » هو مابقى لاصقا بالأرض من آثار الديار « يتطربنى » يحملنى على الطرب والخفة « بنان مخضب » أراد فتاة جميلة ذات أصابع قد خضبت بالحناء ونحوها « عمياء » هى الجهالة ، وهى مؤنث أعمى ، وصف من العمى ، وأصله فقدان البصر ، أطلق ذلك على الجهالة لأنها سبب فى عمى البصيرة « جونة » بفتح الجيم وسكون الواو - هى السوداء المظلمة التى لايهتدى معها إلى رشد ولا صواب . ويقال : المراد بالعمياء ههنا الفتنة ، وأصل الاستعمال هو ماذكرنا « ترى حبهم عارا » ترى ههنا من الرأى ، مثل أن تقول : رأى الشافعى وجوب كذا ، ورأى أبو حنيفة جوازه ، ويمكن أن تكون من رأى العلمية ، والعار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، وقال المجد فى القاموس : « وَلاَ تَقُلْ عَيَّرْتُهُ بكذا » اهـ ، يعنى أنك تعدّيه إلى مفعولين بنفسه ، ولا تعدّيه إلى ثانيهما بحرف الجرّ ، وقد سبقه بذلك الحريرى ، ولكن بعض العلماء ومنهم شرّاح الحماسة حكوا أن تعديته إلى الثانى بنفسه أكثر من تعديته إليه بحرف الجرّ ؛ فلم يمنعوا كما منع الحريرى والمجد ، ومما تعدّى فيه إلى الثانى بنفسه قول الحماسى وهو سبرة بن عمرو الفقعسى وكان ضمرة بن ضمرة قد عيره كثرة إبله :

أَعَيَّرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلُحُومَهَا وَذٰلِكَ عَارٌ يَا ابْنَ رَيْطَةَ ظَاهِرُ

وانظر شرح التبريزى (١ - ٢٣٢) وقول الكميت فى أبيات الشاهد « أأسلم » هو أفعل تفضيل من السلامة دخلت عليه همزة الاستفهام ، وقد حذف المفضل عليه . وأصل الكلام : أما تأتى

... ...

من البغض والشنآن لآل الرسول صلى الله عليه وسلم أسلم مما آتيه من المحبة ، والمراد بالاستفهام ههنا النفي، والمعنى ليس فعلك أسلم عاقبة وأحسن مآلا من فعلي « جير » حرف جواب معناه نعم ، ويقال : هو اسم معناه حقا « أشجب » أعطب وأهلك . وهو وصف من الشجب ، والشجب : الهلاك ، وتقول : شجب يشجب شجبا ، مثل فرح يفرح فرحا ، وتقول : أشجبه الله ، تريد أهلكه « ستقرع منها سنّ خزيان نادم » الضمير في « منها » راجع إلى العداوة المذكورة في البيت السابق ، ومن : معناه ههنا التعليل . و «خزيان» وصف من الخزاية ، وهي الاستحياء ؛ وتقول : خزي يخزى ، مثل رضي يرضى ، خزيا — بكسر فسكون ، إذا ذلّ وانقاد ؛ وخزاية — بفتح الخاء — إذا استحيا ، ورجل خزيان وامرأة خزيا ، بفتح فسكون ، وقوم خزايا « ضم » جمع « الناكثين » الناقضين للعهود ، والمراد ههنا الذين ناصبوا آل النبي صلى الله عليه وسلم العداوة ، وبادوهم بالشحناء ، وأثاروا عليه الحفائظ ؛ وذلك أن آل الرسول صلوات الله وسلامه عليه قد استوجبوا على المؤمنين المحبة والمودّة بمقتضى قوله تعالى : (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) فاذا آذاهم أحد أو ناصبهم العداوة فقد صار ناقضا لهذا الحكم « العصبصب» الشديد ، وأراد به يوم القيامة

الإعراب : « بأي » جارّ ومجرور متعلق بقوله ترى الآتي ، وأي مضاف ، و « كتاب » مضاف إليه « أم » حرف عطف « بأية » جارّ ومجرور معطوف على الجارّ والمجرور السابق ، وأية مضاف ، و «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حبهم » مفعول أوّل لترى ، والضمير مضاف إليه « عارا » مفعول ثان لترى « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعار « وتحسب » الواو حرف عطف ، تحسب : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ومفعولاه محذوفان ، لدلالة ماقبل هذا الفعل عليهما ، والتقدير وتحسب حبهم عارا علي .

الشاهد فيه : قوله « ترى حبهم عارا علي وتحسب » حيث حذف المفعولين اللذين يطلبهما قوله « وتحسب » الذي معناه تظنّ ؛ لدليل مقالي ، وهو أن قبل هذا الفعل فعل آخر من نوعه قد ذكر معه مفعولان مماثلان للمفعولين المحذوفين ؛ وأصل الكلام : ترى حبهم عارا عليّ وتحسب حبهم عارا عليّ ؛ فلما ضاق البيت عن أن يتسع لذكر ذلك كله ، وكان في التقدّم إشعار بالمتأخر ودلالة عليه حتى لو حذف كان كأنه مذكور ، وكان في الحذف تنبيه للعقل وإيقاظ له ليتدبر في المحذوف ماهو ، ولم يكن من الحذف مانع ؛ استساغ الشاعر أن يحذف هذين المفعولين . وهذا ظاهر إن شاء الله

واعلم أن الخلاف بين النحويين في حذف المفعولين أو أحدهما وعدمه مجرّد اصطلاح لهم ،

... ...

وليس من الحذف فى شيء عند البيانيين ، وذلك لأن غرض المتكلم يختلف ؛ فتارة يقصد مجرّد الإخبار عن وقوع الحدث من غير أن يكون له قصد إلى إفادة وقوعه من فاعل ، وحينئذ يسند الفعل المأخوذ من مادّة الوقوع أو الكون المطلق إلى مصدر الحدث الذى يريد أن يخبر بوقوعه فيقول : وقع ظنّ ، أو حدث علم ، وما أشبه ذلك ؛ وتارة يقصد نسبته إلى فاعل معين ، من غير أن يتعلق قصده بالإخبار عن وقوعه على مفعول ، فيأتى بالفعل المخصوص مسندا إلى فاعله الذى يريد الحديث عنه ؛ فيقول : محمد يظنّ ، أو خالد يعلم ، وليس له حينئذ غرض فى بيان مظنون معين أو معلوم معين ؛ والفعل فى هاتين الحالتين منزل منزلة القاصر الذى لامفعول له ، وليس من المعقول أن يقال حينئذ : إنه قد حذف منه شيء ، كما أنك لا تقول فى نحو « خرج زيد » و «انطلق إبراهيم» : إنه قد حذف المفعول ؛ لأن الفعل لم يكن يستدعى مفعولا حتى تتوهمه كان مذكورا ثم حذف ؛ فإن تعلق غرض المتكلم بأن يخبر عن وقوع الفعل المخصوص من فاعل معين على مفعول معين لم يكن له بدّ من أن يذكر هذا المفعول أو المفاعيل التى يتعلق بها الفعل ؛ فإن حذف المفعول حينئذ لم يكن بد من أن يقيم قرينة تنبئ عنه وتدل عليه ، حتى يكون وهو محذوف كأنه مذكور . هذا هو التحقيق عند علماء البلاغة

وقد مال ابن هشام رحمه الله فى مغنى اللبيب إلى ماذكره البيانيون ، قال فى الباب الخامس : «وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا : أى أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين : من يسمع يخل : أى تكن منه خيلة . والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام ؛ فيقال : حصل حريق ، أو نهب ؛ وتارة يتعلق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل ؛ فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ؛ إذ المنوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالامفعول له ، ومنه (رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) و (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) وَ(كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) وَ(إِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) ؛إذ المعنى ربى الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك ، ومنه على الأصح (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ) ، ألا ترى أن موسى عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقى ، لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم إبلا ؛ وكذلك المقصود من قولهما (لَا نَسْقِي) السقى ، لا المسقى ، ومن لم يتأمل قدر يسقون إبلهم وتذودان غنمهما ولا نسقى

وفى حذف أحدهما اختصارا خلاف ؛ فمنعه ابن ملكون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك ـ والمحذوف الأول ـ قوله تعالى : « وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ » فى قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف ، أى : ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا .

ومنه ـ والمحذوف الثانى ـ قوله :

٣٤١ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ ... مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

غنمنا . وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو (لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا) و (لاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا) وقولك : ما أحسن زيدا ؛ وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف ، نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو (أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) و (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى)، و«وَمَا شَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ » اهـ كلامه .

والذى يستدعى المفعول فى الآية الأولى ، وهى قوله تعالى : (أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) هو الاسم الموصول ، وبيان ذلك أن جملة الصلة يجب أن تكون مشتملة على عائد يربطها بالاسم الموصول ، والرابط ههنا غير مذكور فوجب تقديره ، والأصل : أهذا الذى بعثه الله رسولا ، والذى يستدعى المفعول فى الآية الثانية ، وهى قوله تعالى: (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى) هو المبتدأ ، وذلك لفظ « كل » فى قراءة من قرأ بالرفع فإنّ جملة « وعد الله الحسنى » خبر عن هذا المبتدأ ، وجملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط ، فإذا كان الرابط غير مذكور وجب تقديره ، والأصل : وكل وعده الله الحسنى ، والذى يستدعى المفعول فى الشاهد الذى أنشده ، وهو قول الشاعر :

* وَمَا شَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ *

هو الموصوف ، وهو لفظ شىء ، وذلك لأن جملة « حميت » فى محل رفع صفة لشىء ، وجملة الصفة كجملة الخبر والصلة ، والأصل وماشىء حميته بمستباح . وقد أجاب العلامة الصبان عن الاختلاف الواقع بين النحاة والبيانيين بأن نظر البيانيين إلى المعانى الحاصلة فى الحال ، أما النحاة فإنما ينظرون إلى الألفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما . ولك فى هذا الكلام المقنع والكفاية .

٣٤١ ـ هذا الشاهد من كلام عنترة بن شدّاد العبسى ، من معلقته المعروفة التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ... أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

... ...

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِي وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

ولقد نزلت ... ... البيت ، وبعده :

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ قَوْمُهَا بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْغَيْلَمِ

إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ الْفِرَاقَ فَإِنَّمَا زُمَّتْ رِكَابُكُمُ بِلَيْلٍ مُظْلِمِ

اللغة : « غادر » ترك « متردّم » اسم مكان من قولك : ردمت الشيء ؛ إذا أصلحته ، والمراد هل بقى الشعراء لأحد معنى إلا وقد سبقوا إليـه ، وهل يتهيأ لأحد أن يأتى بمعنى لم يسبق إليه، و يروى «من مترنم» والترنم : صوت خفى ترجعه بينك و بين نفسك ، وقوله «أم هل عرفت الدار »يروى فى مكانه « أم هل عرفت الربع » والربع : المنزل ، وأصله خاص بما ينزل فيه وقت الربيع « توهم » أراد به ههنا الإنكار ، يقول: هل تبينت رسوم الدار وعرفتها بعد أن أنكرتها « بالجواء » الجواء ــ بكسر الجيم ــ بلد يسميه أهل نجد جواء عدنة ، وهو فى الأصل جمع جو ، والجو : البطن الواسع من الأرض فى انخفاض ، ومعنى « تكلمى » أخبرى عن أهلك وسكنك ، وقوله « وعمى » يقال : هوأمر من وعم يعم ، مثل وصف يصف ووعد يعد ، و يقال : هو مقتطع من انعم ، وقوله « دار عبلة » هو نداء اعترض به بين المعطوف والمعطوف عليه « علقتها » أحببتها ، وقوله «عرضا » معناه أنها كانت عرضا من الأعراض اعترضنى من غير أن أطلبه ، وقوله « زعما » اختلف العلماء فى تفسيره ؛ فقال قوم : المعنى إنى أحبها وأقتل قومها فيكون حبها زعما منى ، وقال أبو عمرو الشيبانى : ليس الزعم ههنا بمعنى القول الذى لاصدق معه ، بل معناه الطمع ، و يقال : زعم يزعم زعما ، ومعناه طمع ، وقوله « ولقد نزلت فلا تظنى غيره ــ إلخ » الباء فى قوله « بمنزلة » متعلقة بمصدر محذوف ؛ لأنه لما قال نزلت دلّ على النزول ، و يقال : الباء متعلقة بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف ، وكأنه قال : نزلت منى منزلة مشبهة بمنزلة المحب ، وقوله « فلا تظنى غيره » معناه لاتظنى غير ما أنا عليه من محبتك ، والمحب ــ بفتح الحاء ــ اسم مفعول من أحببت؛ وقد تقدّم القول فى هذه الكلمة (فى شرح الشاهد رقم ١٤٦ فانظره فى الجزء الأوّل ص٢٦٩ من هذا الكتاب) ، وقوله « كيف المزار وقد تربع أهلها ــ إلخ» يقال : تربع القوم ؛ إذا نزلوا فى الربيع ، وعنيزتان والغيلم : موضعان . يقول : كيف أزورها وقد بعدت عنى من بعد قرب دارينا و إمكان تزاورنا ، وقوله « إن كنت أزمعت الفراق ــ إلخ » يقال : أزمعت كذا ،

... ...

وأزمعت عليه ، فأنا مزمع ، مثل أجمعت فأنا مجمع ، وزنا ومعنى ، والركاب: لايستعمل إلافى الإبل خاصة ، والركب على هذا الجماعة الذين يركبون الإبل ، ويقال: هوعام يشمل ركاب الإبل وركاب الخيل ، وقوله « زمت ركابكم» معناه شدّت بالأزمة ، والأزمة - بفتح الهمزة وكسرالزاى وتشديد الميم - جمع زمام ، وهو الحبل الذى تربط به الدابة ، وتقاد به ، والمعنى إن هذا أمر أحكمتم تدبيره بليل ؛ فكأنّ أجمالكم قد وضعت لها الأزمة فى ذلك الوقت ، وإنما خصّ الليل بالذكر لأنه وقت التفكير والتدبير ؛ وذلك أنه الوقت الذى تصفو فيه الأذهان ويتفرّغ فيه القلب من الاشتغال بالمعاش ونحوه

الإعراب : « ولقد » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « نزلت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر فى محل رفع « فلا » الفاء حرف دالّ على السببية ، لا : ناهية ، حرف مبنى على السكون لامحل لهمن الإعراب « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « غيره » مفعول أوّل لتظنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير فلا تظنى غيره واقعا « منى» جار ومجرور متعلق بنزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقالنزلت ، وتقدير الكلام : ولقد نزلت منى منزلة مشابهة منزلة المحب ، ومنزلة مضاف ، و «المحب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المكرم » صفة للمحب

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى لتظنّ وأبقى المفعول الأوّل والحذف هنا لدليل خارج عن اللفظ . وهو ردّ على من ذهب من العلماء إلى أن حذف أحد المفعولين إذا دلّ عليه دليل لايجوز

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت على ماذكرنا إنما يتم بعد تسليم أمرين : الأمر الأوّل ، أن يكون « تظنى » فى هذا البيت مما يتعدّى إلى مفعولين ، والأمر الثانى أن يكون قوله « منى » متعلقا بنزلت ، كما أعربنا البيت عليه

أما الأمر الأوّل فقد نازع فيه جماعة منهم المحقق الرضى ، حيث ذهب إلى أن « ظنّ » ربما تعدّت إلى مفعول واحد ، ولا تحتاج إلى مفعول آخر ، وأنشد هذا البيت شاهدا على ذلك ، قال[1]: « وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد ، مع كونه بالمعنى المذكور ، نحو علمت زيدا ، وعلمت خروج زيد : أى عرفته ، وبعضها يقل فيه ذلك ، نحو ظننت وحسبت ، قال :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ ... مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الُمحَبِّ الُمكْرَمِ

(١) انظر شرح الكافية للرضى (ج ٢ ص ٢٥٨) .

أى : فلا تظنى غيره واقعاً منى .

(وَكَتَظُنُّ) عَمَلاً ومعنى (أَجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع « قال » المبدوء بتاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلْ) أى : معمول (وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى) المذكوراتِ (فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ) ؛ فمن ذلك حيث لافصل قوله :

٣٤٢ — عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَالَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

أى لاتظنى شيئا غير نزولك ، كذا قال الفراء » اه

وقال البغدادى[1] : « استشهد بهذا البيت على أن ظنّ يقل فيها نصب المفعول الواحد ؛ فإن معناه هنا لا تظنى شيئا غير نزولك ، وصحة هـذا المعنى لايقتضى تقدير مفعول آخر ، وفيـه ردّ للنحويين فإنهم قالوا : المفعول الثانى لتظن محذوف اختصارا ، لا اقتصارا ، و به استشهد شرّاح الألفية ، وقالوا : تقديره فلا تظنى غيره واقعا ، أو حقا ــ وجملة فلا تظنى غيره معترضة » اه

وأما الأمر الثانى فقد نازع فيه العلامة الصبان ، وذهب إلى أنه يجوز أن يكون قوله « منى » هو المفعول الثانى ، قال : « كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت ، وهو الظاهر ، أما على أنه مفعول ثان لتظنّ : أى فلا تظنى غيره كائنا منى ؛ فليس منه ؛ فقول الشارح أى فلا تظنى غيره واقعا منى موهم خلاف المراد » اه

٣٤٢ ــ هـذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ١ ــ ١٥٦) لعمرو بن معديكرب الزبيدى ، وأوّل هذه الكلمة قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ زُورًا كَأَنَّهَا جَدَاوِلُ زَرْعٍ أُرْسِلَتْ فَاسْبَطَرَّتِ

فَجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتِ

عَـلَامَ تَقول الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي ... البيت ، و بعـده قوله :

لَحَا اللهُ جَرْمًا كُلَّمَا ذَرَّ شَارِقٌ وُجُوهَ كِلَابٍ هَارَشَتْ فازْبَأَرَّتِ

فَلَمْ تُغْنِ جَرْمٌ نَهْدَهَا إِذْ تَلَاقَتَا وَلٰـكِنَّ جَرْمًا فِي اللِّقَاءِ ابْذَعَرَّتِ

ظَلِلْتُ كَأَنِّى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَـــةٌ أُقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرْمٍ وَفَرَّتِ

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِى أَنْطَقَتْنِي رِماحُهُمْ نَطَقْتُ وَلٰـكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ

---

(١) انظر خزانة الأدب (ج ٤ ص ٤) .

... ...

اللغة : «زورا» جمع أزور ، وهو المعوج الزور ، يريد أنها مائلة من وقع الطعن فيها ، أومالت لتطعن أعداءها «جداول زرع» الجداول : جمع جدول، وهو النهر الصغير «فاسبطرت» امتدّت . يقول : لما رأيت الفرسان منحرفين للطعن ، وقد خلوا أعنة دوابهم وأرسلوها كأنها أنهار زرع أرسلت مياهها فامتدّت . والتشبيه وقع على جرى الماء فى الأنهار ، لا على الأنهار نفسها ، ويجوز أن يكون المراد أنها امتدّت فى السير منهزمة ، أو يكون المراد أنها تثج دما فكأنّ دمها أنهار تجرى « فجاشت إلى النفس - إلخ » جاشت النفس : حميت من الفزع وارتفعت حتى صارت مثل القدر إذ تجيش فيرتفع مافيها ، وقوله « فردت على مكروهها » معناه فرددتها وسكنتها على الشدّة فثبتت وقد اعترض بعض الناس على قوله «فجاشت إلى النفس» فقال : لولا أنه جبان لما جاشت نفسه؛ فإن هذا لا يكون إلا ممن يأخذه الفرق ويملأ قلبه الفزع عند لقاء الأقران . وهذا كلام من لابصيرة له ؛ لأن ماذكره عمرو وما يذكره غيره من الحديث عن النفس إنما هو بيان لما تقتضيه الحال من وصف الأعداء والمبالغة فى نعت تهيؤهم وأخذهم بالأهبة حتى إذا ذكر أنه هزمهم مع ذلك كان ذلك أبلغ فى وصف شجاعته وإقدامه ، وانظر إلى قول عمرو بن الإطنابة :

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلاَئِي ... وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

وإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ : ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

لِأَدْفَعَ عَنْ مَآثِرَ صَالِحَاتٍ ... وَأَحْمِيَ بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحِ

وقول عمرو فى بيت الشاهد « علام تقول الرمح يثقل عاتقى » قد روى فى مكانه « علام تقول الرمح يثقل ساعدى » ومعنى هذا البيت بأىّ حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كرّ الخيل ، أراد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليطعن به أعداءه ، وقوله « لحا الله جرما كلما ذرّ شارق - إلخ » ينتصب قوله « كلما » على الظرفية ، والذرور فى الشمس أصله انتشار ضوئها وتفرّقه ، وهارشت : معناه واثبت ، واز بأرّت : معناه تهيأت للقتال ، وتقول : از بأرّ الرجل؛ إذا تهيأ للشرّ ، وينتصب قوله « وجوه قرود » على الذم ، وقوله « فلم تغن جرم نهدها - إلخ » جرم ونهد - بفتح فسكون فيهما - قبيلتان من قضاعة ؛ وكانت جرم ونهد فى بنى الحارث بن كعب ، فقتلت جرم رجلا من بنى الحارث يقال له : معاذ بن يزيد ، فارتحلت جرم فتحوّلوا إلى بنى زبيد رهط عمرو ابن معديكرب ؛ فجاء بنو الحارث يطلبون بدم صاحبهم ، فعبأ عمرو بن معديكرب جرما لبنى نهد ، وتعبأ هو وقومه لبنى الحارث ، فكرهت جرم دماء بنى نهد ، ففرّت ، وانهزم بنو زبيد ، فلامهم

... ...

فى ذلك عمرو . وأضاف نهدا إلى ضمير جرم لاعتقادهم الاكتفاء بها ، ويقال : أغنى فلان فلانا ؛ إذا قام به فى حرب أو قتال أو جدال ، وتقول : أغنيت عنك مغنى فلان ومغناته ، وابذعرت : تفرقت ، وقوله « ظللت كأنى للرماح دريئة ـ إلخ » يريد أنه بقى منتصبا فى وجوه الأعداء يأتيه الطعن من كلّ جانب وهو يذبّ عن جرم ويدافع عنها مع أنها هربت وأخذت فى كلّ وجه ، والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، شبه نفسه بها لما كان الطعن يأتيه من كلّ جانب ، وجملة « كأنى للرماح دريئة » خبر ظل ، فى محل نصب ، وجملة « أقاتل عن أبناء جرم » فى محل نصب حال ، ويجوز أن تعكس الأمر فتجعل جملة « أقاتل عن أبناء جرم » خبر ظللت ، وجملة « كأنى للرماح دريئة » فى محل نصب حال ، وقوله « فلو أن قومى أنطقتنى رماحهم ـ إلخ » لايختصّ النطق بالكلام ، ولا يختص إسناده بالإنسان ، ألا ترى قوله تعالى : (عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ) ثم ألا ترى أنهم يقولون : نطقت حال فلان بكذا ، ونطق الكتاب بكذا ، وأجرت : أصله من الإجرار ، وهو أن يشق لسان الفصيل لئلا يرتضع أمه ، ومثله فى ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

أَقُولُ وَقَدْ شَدُّوا لِسَانِي بِنِسْعَةٍ أَمَعْشَرَ تَيْمٍ أَطْلِقُوا عَنْ لِسَانِيَا

يقول عمرو : لو أن قومى أبلوا فى الحرب بلاء حسنا لمدحتهم وذكرت بلاءهم ، ولكنهم قصروا فأمسك تقصيرهم لسانى عن أن يقول فى شأنهم فلا أنطق بمدحهم . ويقول عبديغوث : إن هؤلاء القوم أساءوا إلىّ فسكت عن مدحهم فكأنهم أمسكوا لسانى ، ثم التفت إليهم قائلا : أحسنوا إلىّ وفكوا إسارى ينطلق لسانى بشكركم

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، ما : اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتقول « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظنّ مرفوع بضمة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الرمح » مفعول أوّل لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الرمح ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لتقول « عاتقى » مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إذا » ظرفية تتعلق بيثقل « أنا » ضمير منفصل فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، مبنى على السكون فى محلّ رفع ، وجملة الفعل مع فاعله فى محلّ جر باضافة إذا إليها « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أطعن » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب مفسرة « إذا » ظرفية تتعلق بأطعن « الخيل » فاعل بفعل محذوف يفسره مابعده ،

وقوله :

٣٤٣ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

والتقدير إذا كرّت الخيل؛ وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « كرّت » كرّ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخيل ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة

الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح يثقل عاتق » حيث أجرى فيه « تقول » الذى هو فعل مضارع مبدوء بتاء الخطاب مسبوق باستفهام؛ مجرى الظنّ: فنصب به مفعولين : أحدهما «الرمح» وثانيهما جملة « يثقل عاتق » على ماتبين فى إعراب البيت ، والرواية بنصب « الرمح » لا تتخرج إلا على ذلك

٣٤٣ — هذا البيت من أرجوزة لهدبة بن خشرم ، وهو شاعر مقدم فصيح من بادية الحجاز وقد رواها غير واحد من حملة الشعر منهم التبريزى فى شرح الحماسة (٢ — ٤٦) ، وكان هدبة ابن خشرم وزيادة بن زيد بن مالك قد اصطحبا فبيناهما مقبلان من الشام فى ركب من قومهما يتعاقبان السوق ومع هدبة أخته إذ نزل زيادة يحدو؛ فارتجز :

عُوجِى عَلَيْنَا وَارْبَعِى يَا فَاطِمَا مَا دُونَ أَنْ يُرَى الْبَعِيرُ قَائِمَا
أَلَا تَرَيْنَ الدَّمْعَ مِنِّى سَاجِمَا حِذَارَ دَارِمِنْكِ أَنْ تُلَائِمَا
فَعَرَّجَتْ مُطَّرِداً عُرَاهِمَا فَعْمًا يَبُذُّ الْقُطُفَ الرَّوَاسِمَا
كَأَنَّ فِى الْمَثْنَاةِ مِنْهُ عَائِمَا عَوْمَ السَّفِينِ تَرْكَبُ الزَّمَازِمَا
يَأَيُّهَا الْغَازِى رَجَعْتَ سَالِمَا مِنَ الْغَزَاةِ مُسْتَفِيداً غَانِمَا
يَأَيُّهَـــذَا اللَّائِمِى تَعَاجُمَا إِنْ كُنْتَ بِالْحُبِّ طَبِيباً عَالِمَا
فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْكَيَّ وَالتَّمَائِمَا لَنْ يَنْفَعَ الْقَلْبَ الْمُصَابَ الْهَائِمَا
وَلَا اللِّقَاء دُونَ أَنْ تُبَاغِمَا خَوْدًا كَأَنَّ الْبُوصَ وَالْمَآكِمَا
مِنْهَا نَقًا مُخَالِطًا صَرَائِمَا خَيْرٌ مِنَ اسْتِقْبَالِكَ السَّمَائِمَا

فغضب هدبة حين سمعه يرتجز بأخته ، فنزل ورجز بأخت زيادة ، واسمها أمّ قاسم ، فقال :

لَقَدْ أَرَانِى وَالْغُلَامَ الْحَازِمَا نُزْجِى الْمَطِىَّ ضُمَّرًا سَوَاهِمَا
مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا وَالْجُـــلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَيَاهِمَا

... ...

يُدْنِينَ أُمَّ قاسِمٍ وقاسِمَا إِذَا هَبَطْنَ مُسْتَحِيرًا قَاتِمَا
وَرَجَّعَ الْحَادِى لَهَا الْهَمَاهِمَا أَلاَ تَرَيْنَ الْحُزْنَ مِنِّى دَائِمَا
حِذَارَ دَارٍ مِنْكِ أَنْ تُلاَئِمَا وَاللهِ لاَ يَشْفِى الفُؤَادَ الْهَائِمَا
تَمْسَاحُكَ اللَّبَّاتِ وَالْمَآكِمَا وَلاَ اللِّمَامُ دُونَ أَنْ تُلاَزِمَا
وَلاَ اللِّزَامُ دُونَ أَنْ تُفَاقِمَا وَلاَ الفِقَامُ دُونَ أَنْ تفَاغِمَا
* وَتَرْكَبَ الْقَوَائِمُ الْقَوَائِمَا *

فشتم زيادة هدبة ، وشتم هدبة زيادة ، وقال أشياخ قومهما : اركبا لاحملكما الله فإننا قوم حجاج ، ودعونا من هذا ، ووعظوهما ، فأمسكا ، فلما قضوا حجهم ورجعوا إلى الحيّ التقى نفر من بنى عامر رهط هدبة فيهم أبوجبر وهو رأسهم الذى لا يعصونه وخشرم أبوهدبة وزفر عمّ هدبة وهو الذى بعث الشر والحجاج بن سلامة ، ونفر من بنى رقاش رهط زيادة فيهم زيادة وإخوته عبد الرحمن ونفاع وأدرع ، بواد من أودية حرتهم ، فكان بينهم كلام ، وما زال الشرّ يهيج بينهم حتى سجن هدبة بن الخشرم (وانظر الخزانة : ٤ ـ ٨٤ بولاق . والشعراء لابن قتيبة ٤٣٤ أوربة ؛ ثم انظر شرح الشاهد رقم ٢٣٤ فى ص ٤٧٣ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب)

لغة بيت الشاهد : « متى » اسم يستفهم به عن الزمان ، ولهذا يكون محله النصب « تقول » معناه هنا تظنّ « القلص » بضم القاف واللام جميعا ، بزنة كتب وسرر ـ جمع قلوص ـ بفتح القاف وضم اللام ، بزنة رسول ـ والقلوص : الناقة الشابة ، وأوّل ما يركب من إناث الإبل « الرواسم » جمع راسمة ، وهى اسم فاعل من الرسيم ، والرسيم ـ بفتح الراء المهملة ـ ضرب من سير الإبل الحثيث « يدنين » بضم ياء المضارعة ـ مضارع أدنى إدناء ، ومعناه قرب « أم قاسم » كنية امرأة وهى على ماعرفت أخت زيادة بن زيد العذرى

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظنّ ، مرفوع بضمة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول أوّل لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الرواسما » نعت للقلص منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « يدنين » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « أم » مفعول به ليدنين ، وهو مضاف ، و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » الواو حرف عطف ، قاسما : معطوف على أمّ قاسم ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثان لتقول

الشاهد فيه : قوله « متى تقول القلص . . . يدنين » حيث أجرى « تقول » وهو فعل مضارع

ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ — أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا

من القول مفتتح بالتاء مسبوق بالاستفهام ، مجرى تظنّ ؛ فأعمله فى مفعولين : أوّلهما قوله « القلص » وثانيهما جملة « يدنين أم قاسم » على ما اتضح فى الإعراب ، والرواية بنصب القلص؛ بدليل وصفه بقوله « الرواسما » وقد رأيت أن قوافى الأرجوزة منصوبة ، ولا يمكن تخريج ذلك إلا على هذا الوجه

٣٤٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « جامعة » اسم فاعل من جمعت تجمع فهى جامعة ، وهو ضدّ التفريق « شملى » الشمل — بفتح الشين وسكون الميم — يطلق على ماتفرق وعلى ما اجتمع ، تقول : جمع الله شملكم ، تريد ضم ماتفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق ما اجتمع من أمركم ، ويقال أيضا : شمل ، بفتح الشين والميم جميعا «محتوما» اسم مفعول من حتم الله الأمر : أى قضاه وأوجبه

الإعراب : « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد منصوب على الظرفية الزمانية ، يجوز أن يكون عامله تقول الآتى ، ويجوز أن يكون عامله هو جامعة الآتى ، وهذا الظرف مضاف ، و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظنّ ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أوّل لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة «جامعة» مفعول ثان لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفى « جامعة » ضمير مستتر يعود إلى الدار ، وهو فاعل « شملى» مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محلّ جرّ « بهم » جارّ ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظنّ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أوّل لتقول « محتوما » فاعل ثان لتقول

الشاهد فيه : قوله « أبعد بعد تقول الدار جامعة » حيث أجرى تقول وهو فعل مضارع مبدوء بالتاء التى تدلّ على المخاطب وهو مسبوق بالاستفهام مجرى تظنّ؛ فنصب به مفعولين أحدهما « الدار » والثانى « جامعة » على ماتبين فى الإعراب ، ولم يمنعه من إجراء هذا الفعل مجرى تظنّ الفصل بينه وبين الاستفهام بالظرف ، وهو قوله « بعد بعد » . هذا ، وفى قوله « تقول البعد محتوما » شاهد آخر لما نحن فيه من إجراء تقول مجرى تظنّ، ألما تراه نصب به مفعولين : أوّلهما « البعد » وثانيهما « محتوما »

وهذا البيت من أقوى مايستدل به على إجراء القول مجرى الظنّ ، والسر فى هذا أن المفعولين اللذين نصبهما « تقول » فى الموضعين اللذين ورد فيهما من هذا البيت منصوبان لفظا ، وأما فى البيتين السابقين فالمفعول الثانى فى كل منهما جملة . ومثلهما قول امرىء القيس بن حجر الكندى:

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله :

٣٤٥ – أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

إِذَا مَاجَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ   تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

(والشأوان : مثنى شأو ، وهو الطلق ، والمراد السير مرة إلى الغاية والأمد . وعطفه – بكسر العين المهملة وسكون الطاء – جانبه . وهزيز الريح : صوتها ودويها عند هبوبها . وأثأب : اسم جنس جمعي واحده أثأبة ، وهي شجرة) فقد نصب بتقول مفعولين أحدهما مفرد وهو قوله «هزيز الريح»، وثانيهما جملة ، وهو قوله « مرت بأثأب » ولكن هذا البيت يجرى على لغة سليم لعدم تقدم الاستفهام . ومثلهما أيضا قول الأعشى ميمون وينسب لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، ووجدته في زيادات ديوان الأعشى المطبوع في أوربة (ص ٢٥٩) :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ   فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

٣٤٥ – هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يفخر فيها على اليمن ويذكر فضل مضر عليهم ، وهو من شواهد سيبويه (١ : ٦٣) ، وقال ابن المستوفي : أنشد سيبويه هذا البيت للكميت ، ولم أره في ديوانه ، والذي في ديوان شعره هكذا :

أَنُوَّامًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَنَاوِمِينَا

عَنِ الرَّامِي الْكِنَانَةَ لَمْ يُرِدْهَا   وَلٰكِنْ كَادَ غَيْرَ مُكَايِدِينَا

قال أبو رجاء : وسواء أكانت الرواية مارواه سيبويه أم ماحكى ابن المستوفي أنه موجود في ديوان الكميت فالاستشهاد بالبيت حاصل

اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، وفي الرواية التي رواها ابن المستوفي النوام : جمع نائم « متجاهلين » المتجاهل هو الذي يتصنع الجهل ويتكلفه ولايريد في الحقيقة أن يكون جاهلا والمتناومون بهذه المثابة ، وأراد بني لؤي جمهور قريش وعامتها ؛ لأن أكثرها ينتهي في النسبة إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها

المعنى : يقول : أتظن قريشا جاهلين أم متجاهلين حين استعملوا اليمنيين في ولاياتهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم

الإعراب : « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان لتقول تقدم عليه وعلى المفعول الأول ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة « تقول » فعل مضارع أجري مجرى تظن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بني» مفعول أول لتقول ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « لؤي » مضاف إليه ، مجرور

... ...

بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام لعمر أبيك قسمى ، أو لعمر أبيك ما أقسم به ، وعمر مضاف ، و « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه اسم من الأسماء الخمسة ؛ وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « متجاهلين » معطوف على « جهالا » والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة .

الشاهد فيه : قوله « أجهالاتقول بنى لؤى » حيث أجرى تقول ـ وهو فعل مضارع مبدوء بالتاء الدالة على الخطاب وهو مسبوق بالاستفهام أيضا ـ مجرى تظنّ ؛ فأعمله فى مفعولين ، أوّلهما قوله « بنى لؤى » وثانيهما قوله « جهالا » ولم يمنعه من هذا الإعمال تقدّم المفعول الثانى على الفعل ولا الفصل به بين الفعل وهمزة الاستفهام ؛ من قبل أن هذا الفاصل لما كان معمولا للفعل كان كأنه جزء منه

قال سيبويه (١ ــ ٦٢) : « واعلم أنّ قلت فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا ، نحوقلت زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول زيد منطلق ، فلما أوقعت قلت على ألا يحكى بها إلا مايحسن أن يكون كلاما ، وذلك قولك : قال زيد : عمرو خير الناس ، وتصديق ذلك قول الله عزّ وجلّ : (إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ) ولولا ذلك لقال : أن الله (يريد بفتح همزة أنّ) وكذلك جميع ماتصرف من فعله ، إلا تقول فى الاستفهام ، شبهوها بتظنّ ، ولم يجعلوها كأظنّ ويظنّ فى الاستفهام؛لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظنّ غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظنّ نفسه ؛ فإنما جعلت كتظنّ كما أن ما كليس فى لغة أهل الحجاز ما دامت فى معناها ، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدّم الخبر رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة تميم ، ولم يجعل قلت كظننت لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية ، فلم تدخل فى باب ظننت بأكثر من هذا ، كما أنّ مالم تقو قوّة ليس ولم تقع فى جميع مواضعها لأن أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها . . . وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقا ، وأتقول عمرا ذاهبا ، وأكل يوم تقول عمرا منطلقا ، لايفصل بها (يريد لايعتبر هذا الظرف فاصلا) كما لم يفصل بها فى : أكل يوم زيدا تضربه . فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق ؛ رفعت ؛ لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصله فى قولك : أأنت زيد مررت به ؛ فصارت بمنزلة أخواتها ، وأقرت على الأصل . قال الكميت : * أجهالا تقول بنى لؤى * البيت ، وقال عمر بن أبى ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ ٱلدَّارَ تَجْمَعُنَا

فإن فُقِد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزءين على الحكاية ، نحو قال زيد عمرو منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأأنت تقول زيد منطلق .

(تنبيه) زاد السهيلى شرطا آخر ، وهو ألاَّ يتعدى باللام ، نحو أتَقُولُ لزيدعمرو منطلق ، وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا ، وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال . هذا كله فى غير لغة سُليم .

(وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا) أى : ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا) وقوله :

٣٤٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناَ هٰــذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

و إن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية . وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة ، أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم ، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت » اهـ

٣٤٦ — قيل : هذا البيت لأعرابى كان قد صاد ضبا فأتى به أهله ، فأنكروه ، وقالت له امرأته : هذا إسرائيل ، تريد هذا بعض ما مسخ الله من ذرية إسرائيل . ورواه الجواليقى فى المعرب على وجه آخر ، وهو :

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا هٰذَا وَرَبِّ الْبَيْتِ إِسْرَائِينَا

ولايتغير الاستشهاد به على هذا الوجه ، بل الاستشهاد باق على ما كان عليه فى وجه الإنشاد السابق ، وأنشده أبو على القالى فى أماليه ، وذكر عن ابن دريد أنه لرجل أخذ قردا إلى سوق الحيرة ، فقالت له امرأة : هذا مسخ ، فقاله

اللغة : « فطين » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن يفطن — مثل علم يعلم — فطنة — بكسر الفاء وسكون الطاء — وفطانة وفطانية — بفتح الفاء فيهما — وتقول : فطن يفطن — مثل قعد يقعد — فطنة ، والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادّة فطن — بفتح الفاء وكسر الطاء أو ضمها — وقوله « إسرائين » هو لغة فى إسرائيل ، باللام فى آخره ، وكذلك كل ما كان على هذه الزنة وآخره اللام ففيه اللغتان ؛ تقول : إسرافيل و إسرافين ، وجبرائيل وجبرائين ، وميكائيل وميكائين . قال الجوهرى : « إسرائيل : اسم ، يقال : هو مضاف إلى إيل ، قال الأخفش : هو يهمز ولا يهمز ، قال : و يقال فى لغة : إسرائين ، كما قالوا جبرين و إسماعين » اهـ

الإعراب : « قالت » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « وكنت » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كان : فعل ماض

... ...

ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « رجلا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « فطينا » صفة لخبر كان ، وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة كان مع اسمها وخبرها فى محل نصب حال « هـذا » ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، ذا : اسم إشارة مفعول أوّل لقالت الذى أجرى مجرى ظننت ، مبنى على السكون فى محل نصب « لعمر » اللام لام الابتداء ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله قسمى ، أو لعمر الله ما أقسم به ؛ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأوّل والمفعول الثانى « إسرائينا » مفعول ثان لقالت الذى أجرى مجرى ظننت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « قالت هذا إسرائينا » حيث أجرى فيه قالت مجرى ظننت ؛ فنصب به مفعولين : أوّلهما اسم الإشارة ، وثانيهما قوله « إسرائينا »

وهذا التخريج الذى ذكرناه وأعربنا عليه البيت والذى يصح عليه استشهاد الشارح رحمه الله بالبيت هو تخريج جماعة من النحاة منهم أبو الحسن بن خروف والأعلم الشنتمرى والشيخ أبو حيان

وذهب ابن عصفور فى هذا البيت إلى تخريج آخر جعل فيه « قالت » على أصلها من حكاية الجمل بها ، وحاصل هذا التخريج أن اسم الإشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وقوله « إسرائينا » خبر المبتدأ على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : هذا ممسوخ إسرائين ، فحذف المضاف ولم يقم المضاف إليه مقامه ، بل أبقى المضاف إليه على حاله قبل الحذف ، وذلك كما قرئ فى قوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ) بخفض « الآخرة » على أنه كان الأصل والله يريد نعيم الآخرة ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله قبل الحذف

وهذا التخريج لا يصح لوجهين :

الأوّل : أن الأصل عدم الحذف ، ولا يصار إلى تقدير محذوف إلا إذا اضطررنا إلى ذلك ؛ ولا ضرورة ههنا ؛ لأنه قد ثبت بنقل الأثبات العدول من حملة اللغة أن نصب المفعولين بقالت وما تصرف منها لغة جماعة من العرب ، واقرأ إن شئت عبارة سيبويه التى ذكرناها لك فى شرح الشاهد السابق التى يقول فيها : «وزعم أبو الخطاب ، وسألته عنه غير مرة ، أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم ، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت »

الثانى : أن بقاء المضاف إليه على جرّه بعد حذف المضاف إنما يكثر إذا كان المضاف معطوفا على مثل المحذوف ، وههنا ليس الأمر كذلك ، وهذه الآية التى مثل بها ابن عصفور لم يقرأ فيها هذه القراءة إلا ابن جماز ، فالاحتجاج بها لا يتم لأنها معدول بها عن سنن القياس ، والكلام إذا كان

﴿ تنبيه ﴾ على هذه اللغة تفتح أنَّ بعد قُلْتُ وشبهه ، ومنه قوله :

٣٤٧ — إِذَا قُلْتُ أَنِّى آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

معدولا به عن المنهج التلثب لم يجز أن يجعل أصلا يجرى عليه غيره ، بل يكتفى به هو، ويتلمس له وجه يصح عليه ثم يوقف عنده ولا يتجاوز

٣٤٧ — هذا البيت للحطيئة من أبيات يصف فيها بعيره بالسرعة ، و بعده قوله :

تَرَى بَيْنَ مَجْرَى مِرْفَقَيْهِ وَثِيلِهِ هَوَاءً كَفَيْفَاةٍ بَدَا آلُهَا قَفْرِ

إِذَا صَرَّ يَوْمًا مَاضِغَاهُ بِجِرَّةٍ نَزَتْ هَامَةٌ فَوْقَ اللَّهَازِمِ كَالْقَبْرِ

وَإِنْ عَبَّ فِى مَاءٍ سَمِعْتَ لِجَرْعِهِ خَوَاةً كَتَثْلِيمِ الْجَدَاوِلِ فِى الدَّبْرِ

وَإِنْ خَافَ مِنْ وَقْعِ الْمُحَرَّمِ يَنْتَحِى عَلَى عَضُدٍ رَيًّا كَسَارِيَةِ الْقَصْرِ

تَلَتْهُ فَلَمْ تُبْطِئْ بِهِ مِنْ وَرَائِهِ مُعَقْرَبَةٌ رَوْحَاءُ رَيِّنَةُ الْفَتْرِ

إِلَى عَجُزٍ كَالْبَابِ سُدَّ رِتَاجُهُ وَمُسْتَتْلِعٍ بِالْكُورِ ذِى حُبُكٍ سُمْرِ

اللغة : « آئب » اسم فاعل من آب يئوب ، إذا رجع « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة — يقال : هى البرذعة ، ويقال : مايوضع تحت البرذعة ، والبرذعة : توضع تحت الرحل «الهجر» بفتح الهاء وسكون الجيم — نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله الهاجرة ، والأصل فى الهجر تحريك الجيم ولكنه سكنها حين اضطر . يقول : إذا قدرت أنى أصل بلدة عند الليل فإنى أدركها وأصلها فى نصف النهار بسبب سرعة بعيرى ونجابته ، وقوله « ترى بين مجرى مرفقيه وثيله — إلخ » الثيل — بكسر الثاء المثلثة بعدها ياء مثناة — وعاء ذكره ، والفيفاة : الفلاة والقفر : الخالية ، يريد أن هذا البعير مفرج الإبطين ضخم الجنبين لاحق البطن ، وقوله « إذا صر يوما ماضغاه — إلخ » الماضغ — بالضاد والغين المعجمتين — أصل اللحى عند منبت الأضراس ، ويقال : الماضغ عرق فى اللحى ، وصريره : صوته ، والجرة — بكسر الجيم وتشديد الراء — مايخرجه البعير للاجترار ، ونزت : يريد ارتفعت ، وأصل معنى نزا وثب ، والهامة : الرأس ، واللهازم : جمع لهزمة ، وإنما هما لهزمتان ، وهما عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الأذنين ، ويقال : هما مضغتان عليان تحتهما ، وقوله «وإن عبّ فى ماء سمعت لجرعه — إلخ» العبّ : شرب الماء من غير مصّ وتقول : جرع الماء يجرعه . من باب علم يعلم — وجرعه يجرعه — مثل فتح يفتح — وقد أنكر الأصمعى هذه اللغة الأخيرة — والخواة — بفتح الخاء المعجمة — الصوت ، والجداول : جمع جدول ، وهو النهر الصغير . والدبر — بفتح الدال المهملة وسكون الباء — جمع دبرة ، وهى المشارة فى المزرعة

... ...

يريد سمعت لشربه صوتاً كصوت الأنهار الصغيرة وهي تفضي بمائها إلى المزارع ؛ وقوله «وإن خاف من وقع المحرم إلخ» المحرم : السوط الذي لم يلن من طول الضرب ، و ينتحي : يعتمد ، وريا : تأنيث ريان ويقال : هذه امرأة رياء إذا كانت ضخمة ، وقوله « تلته فلم تبطئ به من ورائه — إلخ » تلته : معناه تبعته ، وتقول : تلاه يتلوه ، ومعقربة : موثقة ، والروحاء : الواسعة الخطو ، وريثة الفتر : البطيئة ، وأراد أن رجله تتبع عضده ؛ فالضمير المنصوب فى تلته عائد إلى العضد ، وقوله « إلى عجز كالباب سدّ رتاجه » الرتاج — بكسر الراء المهملة — الباب الصغير الذى يكون فى الباب الكبير ، والمستتلع : المشرف المرتفع ، وأراد بالمستتلع بالكور سنام هذا البعير ، والحبك : الطرائق التى تكون فيه من لون و بره ، ويروى « ومستتلع بالكور » بالرفع وبالجر ، فأما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف : أى وهو مستتلع بالكور ، ولا يكون المراد به السنام ، بل المراد وصف الجمل بالارتفاع والإشراف ، وأما الجر فعلى أنه عطف على عجز ؛ فيكون المراد به السنام كما ذكرنا أوّلا .

الإعراب : « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب بقوله وضعت الآتى « قلت » قال : فعل ماض أجرى مجرى ظنّ ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضمّ فى محلّ رفع « أنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب «آتب» خبر أنّ مرفوع بالضمة الظاهرة ،وأنّ وما دخلت عليه سدّت مسدّ مفعولى قلت المجرى مجرى ظننت ، وفى آتب ضمير مستتر فاعله « أهل » مفعول به لآتب لتضمنه معنى آتيهم ليلا وقت عودة الرعاء إليهم ، وأهل مضاف ، و «بلدة» مضاف إليه ، وجملة قلت أنى — إلخ فى محلّ جرّ بإضافة إذا إليها « وضعت » وضع : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضمّ فى محلّ رفع « بها » جارّ ومجرور متعلق بوضعت « عنه » جارّ ومجرور متعلق أيضا بوضعت ، وجملة وضعت من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب جواب إذا « الولية » مفعول به لوضعت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بالهجر » جارّ ومجرور متعلق بوضعت أيضا

الشاهد فيه : قوله « قلت أنى آتب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التى بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية فى هــذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه حكى الجملة بقلت لكسر الهمزة كما كسرت فى قوله تعالى : (قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ) وقوله : (قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ ٱلْقَالِينَ) ولكنه لما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة ظننت ، من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : (وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا) وقوله جلّ ذكره : (وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا) وقوله سبحانه : (إِنِّى ظَنَنْتُ أَنِّى مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ) وقوله :

﴿ خاتمة ﴾ قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْرًا ، وخطبةً ، وحديثاً ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو : « يُقَالُ لَهُ إبْرَاهِيمُ » أى : يطلق عليه هـذا الاسم ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . وممن أجازه ابن خروف والزمخشرى . وإمَّا جملة فتحكى به ، فتكون فى موضع مفعوله . والله أعلم .

(وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ) وقوله : (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) وقوله : (إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ) وغير ذلك مما لا يكاد يحصى من الاستعمال ، وقد ذكرنا مرارا فى هذا الكتاب أن الشىء إذا أشبه الشىء أخذ حكمه ؛ فلما أشبه «قال» ظنّ ، وحكم ظنّ أن تفتح بعدها همزة أنّ المؤكدة، سواء أكانت مثقلة على أصل وضعها كما فى الآيات التى سمعتها عدا الأخيرتين ، أم كانت مخففة كما فى الآيتين؛ فتحت الهمزة بعد «قال» ، وأيضا للفرق بين التى بمعنى الظنّ ، والتى تحكى بها الجمل ؛ فاعرف هذا .

أعلم وأرى

(إِلَى ثَلَاثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) المتعدِّيَيْن إلى مفعولين (عَدَّوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلا قبل ؛ فيصير متعديا إن كان لازما ، نحو: جَلَسَ زَيْد ، وَأَجْلَسْتُ زَيْداً ، ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو : لَبِسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، ورَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وأَرَانِي اللّٰهُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وعَلِمْتُ الصِّدْقَ نَافِعًا ، وأَعْلَمَنِي اللّٰهُ الصدق نافعا .

(وَمَا) حقق (لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقَا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أَعْلَمَ وأَرَى (أَيْضًا حُقِّقَا) ؛ فيجوز حذفهما معا اختصارا إجماعا ، وفى حذف أحدهما اختصاراً ماسبق ، ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا إجماعا ، وفى حذفهما معا اقتصارا الخلفُ السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو: عَمْرٌو أَعْلَمْتُ زَيْداً قَائِمٌ ، ومنه « الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا الله مَعَ الأَكَابِرِ » ، وقوله :

٣٤٨ — وَأَنْتَ أَرَانِي اللّٰهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

---

٣٤٨ — هذا بيت لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له إلا على بيت ينشد قبله ، وهو قوله :

وَكَيْفَ أُبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ

اللغة : « أمنع » هو أفعل تفضيل ، وفعله منع — بوزان كرم — ومعناه صار منيعا لايغالب قويا لا يعتدى عليه عزيزا لاينال بمكروه « عاصم» هواسم فاعل من عصمه ، بمعنى منعه ، ومنه قوله تعالى : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّٰهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) وقوله « أرأف » هو أفعل تفضيل من الرأفة بمعنى الشفقة والرحمة « مستكفى » هو اسم مفعول ، والمراد أنه أرأف من يلجأ إليه فى المهمات ويعاذ به من الملمات ، وكان من حقه أن يقول : مستكفى به ؛ إلا أنه حذف حرف الجر وأوصل الوصف إلى الضمير « أسمح » أفعل تفضيل من السماحة وهى الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من وهبه يهبه بمعنى أعطاه

المعنى : يقول : أنا لا أهتمّ بأعدائى ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم فى حسابى ، ولا أخاف

وكذلك يُعَلَّقُ الفعل عنهما ، نحو : أَعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم ، وأَرَيْتُ خالداً لَبَكْرٌ مُنْطَلِق ؛ وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا .

(وَإِنْ تَعَدَّيَا) أى : رأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ) بأن كانت رأى بَصَرِيَّةً وعلم عِرْفانية (فَلِاثْنَيْنِ بِهِ) أى : بالهمز (توصَّلاَ) ؛ لما عرفت ، فتقول : أَرَيْتُ زيدًا الهلال ، وأَعْلَمْتُهُ الْخَبَرَ .

(وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أى : من هذين المفعولين (كَثَانِي اثْنَيْ) مفعولَىْ (كَسَا) وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا (فَهْوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (بِهِ) أى : بالثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصار عليه ، وعلى الأول ، ويمتنع الإلغاء .

نوازل الدهر وكوارثه لأنى اعتصمت بك والتجأت إليك وأنت الذى لا يخشى من لجأ إليه عناء ولا يخاف لأواء

الإعراب : « وأنت » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب «أرانى» فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أوّل لأرى « الله » فاعل أرى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أمنع » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف و « عاصم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وأرأف » الواو حرف عطف ، أرأف : معطوف على أمنع « مستكفى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذّر « وأسمح » الواو حرف عطف ، أسمح : معطوف على أمنع ، وهو مضاف ، و « واهب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « وأنت أرانى الله أمنع عاصم » حيث ألغى « أرى» عن العمل فى المفعول الثانى والمفعول الثالث ، وهما قوله « أنت أمنع عاصم » لكون العامل قد توسط بينهما ، كما ألغى خلت فى قول الشاعر :

أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّوْمِ تُوعِدُنِي ... وَفِى الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ

وقد أعمل الشاعر فى البيت الشاهد الذى معنا « أرى » فى مفعوله الأوّل ، وهو ياء المتكلم ، ولو أنه رتب المعمولات بعد العامل لقال : أرانى الله إياك أمنع عاصم ؛ فينصب المفاعيل كلها ، أو يقول : أرانيك الله أمنع عاصم ؛ فينصبها كلها أيضا . وهذا واضح إن شاء الله

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فإن أَعْلَمَ وأرى هذين يُعَلَّقان عن الثانى ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ، ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى : « رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى » .

(وَكَأَرَى السَّابِقِ) المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَّا) و (أَخْبَرَا) و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) ، و (كَذَاكَ خَبَّرَا) لتضمنها معناه ، كقوله :

٣٤٩ — نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِى إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

---

٣٤٩ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، وكان زرعة بن عمرو بن خويلد قد لقى النابغة بعكاظ ، فأشار زرعة على النابغة بأن يحمل قومه على ترك محالفة بنى أسد ، فأبى النابغة ذلك لما فيه من الغدر ، فتركه زرعة ، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده ، فقال يهجوه :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِى إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
فَحَلَفْتُ يَازُرْعَ بْنَ عَمْرٍو ؛ إِنَّنِي مِمَّا يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِى
أَرَأَيْتَ يَوْمَ عُكَاظَ حِينَ لَقِيتَنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ فَمَا شَقَقْتَ غُبَارِى
إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ
فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ ، وَلَيَدْفَعَنْ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ
رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حِذَارِ

اللغة : « نبئت » أخبرت ، والنبأ كالخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ماله شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها » يعنى أن السفاهة — وهى الطيش وخفة الحلوم — قبيحة كما أن اسمها قبيح « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى فى مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من أبدت الوحوش ، إذا نفرت ولم تأنس ، وأراد به هنا معنى الغرائب ، وقوله « فحلفت يازرع بن عمرو — إلخ » معناه أنا أقسم أن قربى من عدوى مما يشق عليه ؛ لأننى أظهر عليه وأغلبه وأنال منه ، وقوله « أرأيت يوم عكاظ حين لقيتنى — إلخ » عكاظ مكان معروف قريب من مكة كانت مجتمع سوق ، وكانوا يتوافدون عليه للتجارة وإنشاد الشعر « فما شققت غبارى » هذه كناية عن أنه لم يبلغ شأوه ولم يدرك منزلته ، ويروى فى مكانه « فما حططت غبارى » يريد أنك لم تستطع أن ترفع غبارك فوق غبارى ، وقوله « إنا اقتسمنا خطتينا — إلخ » هذا هو الشاهد

وكقوله :

٣٥٠ — وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً   وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أَنْ تَعُودِينِي

(رقم ٧٥) وقد مضى شرحه مع بعض أبيات (انظر الجزء الأوّل ص ١٣٢ من هذا الكتاب) وقوله « قوادم الأكوار » القوادم : جمع قادمة ، والأكوار : جمع كور ، وهو الرحل ، والمراد مقدمات الرحال ، وقوله «رهط ابن كوز » مبتدأ خبره قوله « فيهم » وقوله « محقبي أدراعهم » محقبي : جمع محقب ، وهو اسم فاعل من قولك : أحقبت الشيء ، إذا احتملته خلفك ، وتقول : أحقبت الشيء واحتقبته واستحقبته ، قال النابغة الذبيانى أيضا :

مُسْتَحْقِبُو حَلَقِ المَاذِيِّ يَقْدُمُهُمْ   شُمُّ الْعَرَانِينِ ضَرَّابُونَ لِلْهَامِ

وأصل هذا الاستعمال الحقيبة ، وهي كل ما أخذته خلفك وأنت راكب

الإعراب : « نبئت » نبئ : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، مبنى على الضمّ فى محلّ رفع ، وهو المفعول الأوّل « زرعة » مفعول ثان لنبئ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والسفاهة » الواو واو الحال ، السفاهة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « كاسمها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « يهدى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زرعة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبئ « إلىّ » جار ومجرور متعلق بيهدى « غرائب » مفعول به ليهدى ، وهومضاف ، و « الأشعار » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « نبئت زرعة يهدى » حيث نصب بنبئ ثلاثة مفاعيل : الأوّل تاء المتكلم الذى هونائب عن الفاعل؛ لأنك تعلم أن النائب عن الفاعل أصله مفعول به فلما حذف الفاعل أنيب هو منابه وارتفع ارتفاعه ، والثانى قوله « زرعة » ، والثالث جملة « يهدى إلىّ غرائب الأشعار » على ما اتضح فى إعراب البيت

٣٥٠ — نسب العينى هذا البيت لرجل من كلاب ولم يعينه ، والبيت أوّل بيتين رواهما أبو تمام فى ديوان الحماسة ولم يعين قائلهما ، ولم يتعرّض التبريزى لنسبتهما إلى قائل (وانظر التبريزى : ٣ — ٣٥٣) ولكن رواية الحماسة هكذا :

مَاذَا عَلَيْكِ إذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفاً   رَهْنَ المَنِيَّةِ يَوْماً أَنْ تَعُودِينَا

أو تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً   وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

اللغة : « أخبرتنى » بضم أوّله مبنى للمجهول ، ورواية الحماسة « خبرتنى » وهو مبنى للمجهول

وكقوله :

٣٥١ — أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلاَءُ

أيضا ، ويراد به أتاك الخبر عنى « دنفا » بفتح الدال وكسر النون ـ وصف من الدنف ـ بفتح الدال والنون جميعا ـ وهو المرض الملازم الذى ينهك القوى « رهن المنية » يريد أنه مشرف على الموت « تعودينا » تزورينا ، والعيادة : خاصة بزيارة المرضى

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « عليك » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرفية متعلقها تعودينى الآتى « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطبة نائب فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر ، مبنى على السكون فى محل نصب « دنفا » مفعول ثالث لأخبر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة أخبر ونائب فاعله ومفاعيله فى محل جرّ بإضافة إذا إليها «وغاب» الواو حرف عطف ، غاب : فعل ماض « بعلك » فاعل غاب ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الكسر فى محل جر « يوما » ظرف متعلق بتعودينى الآتى ، أومتعلق بغاب السابق ، وجملة غاب وفاعله فى محلّ جرّ بالعطف على جملة أخبرتنى دنفا « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « تعودينى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جرّ محذوف قياسا ، وتقدير الكلام فى عيادتى ، وهذا الجار والمجرورمتعلق بخبرالمبتدأ

الشاهد فيه : قوله « أخبرتنى دنفا » حيث أعمل أخبر فى ثلاثة مفاعيل : الأوّل تاء المخاطبة الواقع نائب فاعل ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله « دنفا » ، على ما اتضح فى الإعراب

٣٥١ — هذا البيت للحارث بن حلزة بن مكروه اليشكرى ، من معلقته التى مطلعها قوله :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ
بَعْدَ عَهْدٍ لَنَا بِبُرْقَةِ شَمَّا ءَ فَأَدْنَى دِيَارِهَا الْخَلْصَاءُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَيُّمَا خُطَّةٍ أَرَدْتُمْ فَأَدُّو هَا إِلَيْنَا تَمْشِى بِهَا الْأَمْلاَءُ
إِنْ نَبَشْتُمْ مَا بَيْنَ مِلْحَةَ فَالصَّا قِبِ فِيهِ الْأَمْوَاتُ وَالْأَحْيَاءُ
أَوْ نَقَشْتُمْ فَالنَّقْشُ يَجْشَمُهُ النَّا سُ وَفِيهِ الصِّحَاحُ وَالْأَبْرَاءُ

... ...

أَوْ سَكَتُّمْ عَنَّا فَكُنَّا كَمَنْ أَغْـ مَضَ عَيْنًا فِي جَفْنِهَا أَقْذَاءُ

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ... ... البيت ، و بعده قوله :

هَـــلْ عَلِمْتُمْ أَيَّامَ يُنْتَهَبُ النَّا سُ غِوَاراً ، لِكُلِّ حَيٍّ عُوَاءُ

إِذْ رَفَعْنَا الْجِمَالَ مِنْ سَعَفِ الْبَحْـ رَيْنِ سَـــيْراً حَتَّى نَهَاهَا الْحِسَاءُ

ثُمَّ مِلْنَا إِلَى تَمِيمٍ فَأَحْرَمْـ نَا وَفِينَا بَنَاتُ مُرٍّ إِمَاءُ

لاَ يُقِيمُ الْعَزِيزُ بِالْبَلَدِ السَّهْـ لِ وَلاَ يَنْفَعُ الذَّلِيلَ النَّجَاءُ

لَيْسَ يُنْجِي مُوَائِلاً مِنْ حِذَارٍ رَأْسُ طَوْدٍ وَحَرَّةٌ رَجْـــلاَءُ

اللغة : « آذنتنا » أعلمتنا أو أخبرتنا ، والبين ــ بفتح فسكون ــ الفراق ، والثاوى : اسم فاعل من ثوى بالمكان ، إذا أقام فيه ، والثواء : الإقامة ، وقوله « بعد عهد لنا » يروى فى مكانه « بعد عهد لها » . يقول : أعلمتنا بفراقها بعد عهدها بهذه المواضع ، وشماء : اسم هضبة بعينها ، والبرقة ــ بضم فسكون ــ ومثلها البرقاء : رابية فيها رمل وطين ، أو فيها طين وحجارة مختلطان ، ثم أخبر أن له بها عهداً أقرب من عهده بها فى برقة شماء ، وذلك العهد القريب فى الخلصاء . وقوله « أيما خطة أردتم إلخ » الخطة ــ بضم الخاء ــ الأمر يقع بين القوم يشتجرون فيه ، ومعنى قوله « فأدّوها إلينا » ابعثوا ببيان ذلك مع السفراء ، والأملاء : جمع ملأ ، وهو الجماعة من الناس ، ويروى « تسعى بها الأملاء » وأى منصوب على أنه مفعول مقدّم لأردتم ، أو مرفوع على أنه مبتدأ ، وجملة أردتم صفة لخطة ، والرابط ضمير محذوف : أى أيما خطة أردتموها . وقوله « إن نبشتم ما بين ملحة فالصاقب ــ إلخ » ملحة ــ بكسر فسكون ــ مكان ، والصاقب : جبل ، والمعنى : إن أثرتم ما كان بيننا و بينكم من القتل والأسر فى الوقعات التى كانت بين أهل ملحة وأهل الصاقب ظهر عليكم ماتكرهون من قتلى لكم قتلناهم فلم تستطيعوا أن تأخذوا بثأرهم ، و يقال : هذا مثل ومعناه إن ذكرتم ما قد كففنا عنه فلم نذكره ونبشتموه فلنا الفضل فى ذلك . وقوله « أو نقشتم فالنقش يجشمه الناس ــ إلخ » معنى نقشتم استقصيتم ، تقول : نقشت فلانا ، وناقشته ؛ إذا استقصيت وفى الحديث : « مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ » ومعنى « يجشمه الناس » يتكلفونه على مشقة واحتمال ، ومعنى قوله « وفيه الصحاح والأبراء » أن فى الاستقصاء انكشاف الأمر ، ويروى «وفيه السقام والأبراء» والمراد أن فى الناس سقاما و براء ، والمراد : لاتأمنوا إن استقصيتم أن يكون السقام فيكم ، وسقامهم : أن يظهر لهم قتلى لم يثأروا لهم وأسرى لم يفادوهم ونحو ذلك . وقوله « أوسكتم عنا فكنا كمن أغمض ــ إلخ » يقول : إن سكتم فلم تستقصوا كنا نحن وأنتم فى أعين

... ...

الناس وعليهم سواء ، وكان ذلك أسلم لنا ولكم . والقذى : الشىء الذى يسقط فى العين ويروى هذا البيت هكذا :

أَوْ سَكَتُّمْ عَنَّا فَكُنَّا جَمِيعاً مِثْلَ عَيْنٍ فِي جَفْنِهَا أَقْذَاءُ

ويقال : فلان يغضى على القذى ، إذا كان يسكت على الذل والضيم . وقوله « أو منعتم ماتسألون — إلخ » معناه إن منعتم ما تسألونه فيما بيننا وبينكم فلأىّ شىء كان ذلك منكم مع ما تعرفونه من عزّنا وامتناعنا ، وقوله « فمن حدثتموه لنا علينا الولاء » يقول : من هـذا الذى بلغكم عنـه أنه صار له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، والاستفهام بمعنى النفى ؛ يريد لم يكن لأحد فى الزمن الغابر سلطان علينا ، ويروى « له علينا العلاء » بالعين المهملة ، من العلوّ وهو الرفعة ، ويروى « الغلاء » بالغين المعجمة — وهو الارتفاع أيضا . وقوله « هل علمتم أيام ينتهب الناس — إلخ » يريد الأيام التى هزم فيها كسرى وضعف أمره ، وكان بعض العرب يغير على بعض ، وكانت العرب من نزار تملكهم الأكاسرة وهم ملوك فارس وتملك عليهم من شاءت ، وكانت غسان تملكهم ملوك الروم ، فلما غلب كسرى على بعض ما فى يديه وكان الذين غلبوه بنى حنيفة ؛ غزا بنفسه قيصر ، فضعف أمر كسرى ، وغزا بعض العرب بعضا ، و « غوارا » بكسر الغين المعجمة — معناه يغاور بعضهم بعضا ، والعواء — بضم العين المهملة — الصياح مما ينزل بهم من الإغارة ، وقوله « إذ رفعنا الجمال من سعف البحرين — إلخ » معنى رفعنا الجمال سرنا بها سيرا رفيعا ، وقوله « حتى نهاها الحساء » أنها انتهت إليها ، والحساء — بكسر الحاء المهملة — جمع حسى ، وهو الرمل المتراكم أسفله جبل صلد ، وقوله « ثم ملنا إلى تميم فأحرمنا — إلخ » يقول : لما بلغنا الحساء ملنا على تميم فلما صرنا فى بلادهم دخلنا فى الأشهر الحرم فكففنا عن قتالهم ، وقوله « لايقيم العزيز بالبلد السهل — إلخ » يخبر بشدّة الأمر ، يقول : إن العزيز الممتنع لايقدر على الإقامة بالبلد السهل لما أن سهولته تحمل على الإغارة عليه وتهوّن على الناس أمرها ، وليس ينفع الذليل أن ينجو من المخافة ، وقوله « ليس ينجي موائلا من حذار » الموائل : الذى يطلب لنفسه موئلا يهرب إليه ، والطود : الجبل ، والحرة : كل موضع فيه حجارة سود ، والرجلاء : الصلبة الشديدة

الإعراب : « أو » حرف عطف ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منعتم » فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة الجمع « ما » اسم موصول مفعول به لمنع ، مبنى على السكون فى محل نصب « تسألون » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، وتقدير الكلام : أومنعتم الذى تسألونه « فمن» الفاء واقعة فى جواب الشرط ؛ فإن جملة « منعتم » معطوفة

وكقوله :

٣٥٢ — وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

بأو على جملة « إن نبشتم » المذكورة فى الأبيات السابقة على بيت الشاهد ، من : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « حدثتموه » حدث : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير الخطاب نائب فاعل مبنى على الضمّ فى محلّ رفع ، والميم حرف دالّ على الجمع ، والواو للفصل بين الضميرين ، والهاء ضمير عائد على من مفعول ثان لحدث « له » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « علينا » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأوّل « الولاء » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لحدث ، وجملة حدث ونائب فاعله و بقية مفاعيله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام ؛ وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « حدثتموه له علينا الولاء » حيث أعمل حدث فى ثلاثة مفاعيل : الأوّل ضمير الخطاب الذى هو التاء والذى هو نائب الفاعل ، والثانى ضمير الغيبة الذى هو الهاء ، والثالث جملة المبتدأ والخبر التى هى قوله « له الولاء » ؛ على ما تبين فى الإعراب

٣٥٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى ميمون بن قيس ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هٰذَا الزَّمَنْ عَلَى الْمَرْءِ إلاَّ عَنَاءٌ مُعَنْ
يَظَلُّ رَجِيًّا لِرَيْبِ الْمَنُو نِ وَلِلسُّقْمِ فِي أَهْلِهِ وَالْحَزَنْ
وَهَالِكُ أَهْـــلٍ يُجِنُّونَهُ كَآخَرَ فِي قَفْرَةٍ لَمْ يُجَنْ
وَمَا إنْ أَرَى الدَّهْرَ فِي صَرْفِهِ يُغَادِرُ مِنْ شَارِخٍ أَوْ يَفَنْ

والبيت الشاهد هو البيت التاسع والسبعون من هذه القصيدة ، وقبله قوله :

وَكُنْتُ امْرَأً زَمِناً بِالْعِرَاقِ عَفِيفَ الْمُنَاخِ طَوِيلَ التَّغَنْ
وَحَوْلِيَ بَكْرٌ وَأَشْـــيَاعُهَا وَلَسْتُ خَلاَةً لِمَنْ أَوْعَدَنْ
وَنُبِّئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ ... ... البيت ، و بعده قوله :
رَفِيعَ الْوِسَادِ طَوِيلَ النِّجَا دِ ضَخْمَ الدَّسِيعَةِ رَحْبَ الْعَطَنْ
يَشُقُّ الْأُمُورَ وَيَجْتَابُهَا كَشَقِّ الْفَرَارِيِّ ثَوْبَ الرَّدَنْ
فَجِئْتُكَ مُرْتَادَ مَا خَــبَّرُوا وَلَوْلاَ الَّذِي خَبَّرُوا لَمْ تَرَنْ
فَلاَ تَحْرِمَنِّي نَدَاكَ الْجَزِيلَ فَإنِّي امْرُؤٌ قَبْلَكُمْ لَمْ أُهَنْ

... ...

اللغة : « معنّ » هو اسم فاعل من عناه — بتشديد النون — أى أورثه العناء والمشقة ، وأصله بالياء فحذفها ووقف على النون كما تقف على قاض « رجما » معناه مرجوما ، والمنون : الموت يذكر ويؤنث ، وقوله « والسقم فى أهله والحزن » معطوف على قوله « لريب المنون » ويروى فى مكانه « والسقم فى أهله والحزن » بدون لام ، وبجر السقم عطفا على ريب المنون ، ويروى برفعه على الابتداء والواو للحال ، وقوله « وهالك أهل يجنونه » معنى يجنونه يسترونه ، والمراد يقبرونه ، يقول : إنه يستوى من هلك بين أهله فقاموا عليه واتخذوا له قبرا ومن هلك فى صحراء مقفرة وليس معه أحد من أهله فبقى عرضة لانتهاش السباع ، وقوله « وما إن أرى الدهر — إلخ » ما : نافيــة ، وإن : زائدة ، وصرف الدهر : تقلباته بالناس وجريه عليهم بالحوادث والآلام ، والشارخ : الذى فى شرخ الشباب ، وشرخ الشباب — بفتح الشين وسكون الراء — أوّله واقتباله ، واليفن — بفتح الياء المثناة والفاء — الشيخ الضعيف الذى حطمته السنون ، وقوله «وكنت امرأ زمنا بالعراق — الخ » يروى « زمنا » بزاى وميم مفتوحتين — على أنه ظرف ، ويروى بكسر الميم على أنه صفة من الزمانة وهى الـكبر ، والتغنّ — بتشديد النون — هو مصدر تغنى ، ووقف عليه بحذف الياء ، يريد أنه كان ناعم البال ، وقوله « ولست خلاة لمن أوعدن » يريد لا أكون حلو الكلام لمن يتوعدنى ولا ألين له ، ومثله فى المعنى قول ذى الإصبع العدوانى :

لَا يُخْرِجُ الْقَسْرُ مِنِّى غَيْرَ مَأْبِيَةٍ ... وَلَا أَلِينُ لِمَنْ لَا يَبْتَغِى لِينِى

وقوله « ونبئت قيسا ولم أبله » يروى فى مكانه « ونبئت قيسا ولم آته » و « أبله » مضارع مجزوم بلم ، والماضى بلاه ، وتقول : بلاه يبلوه ؛ إذا اختبره ، وقد حدّثوا أن قيسا حين سمع ذلك قال : أو قد شك ؟ ثم أمر بحبسه ، فزاد فيها الأعشى الأبيات التى أوّلها « لجئتك مرتاد ما خبروا » فأنجاه ذلك ، وقوله « رفيع الوساد طويل النجاد إلخ » يروى فى مكانه « رفيع الوساد طويل النجاد سهل المباءة — إلخ » والمباءة : المنزل « والفزارى »الخياط ، والارتياد : أصله طلب النجعة

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « قيسا » مفعول ثان لنبيء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أبله » أبل : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيــه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة « لم أبله » من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى « زعموا » فعل وفاعل ، وما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كزعمهم ، وهــذا الجارّ والمجرور متعلق بقوله « خير » الآتى « خير » مفعول ثالث لنبيء ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أهل » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « اليمن » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف

وكقوله :

٣٥٣ — وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغُمَيْمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

الشاهد فيه : قوله « نبئت قيسا خير أهل اليمن » حيث أعمل نبأ فى ثلاثة مفاعيل : أولها تاء المتكلم الذى هو نائب الفاعل ، والثانى قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » ، على ما اتضح لك فى الإعراب

٣٥٣ — هذا البيت أول بيتين اختارهما أبو تمام فى ديوان الحماسة ، ولم ينسبهما لمعين ، وثانى البيتين قوله :

فَوَاللهِ مَا أَدْرِى إِذَا أَنَا جِئْتُهَا أَأُبْرِئُهَا مِنْ دَائِهَا أَمْ أَزِيدُهَا

وقال التبريزى عن أبى محمد الأعرابى فى شرح ديوان الحماسة : سوداء الغميم : امرأة من بنى عبدالله ابن غطفان اسمها ليلى ولقبها سوداء ، وكانت تنزل الغميم من بلاد غطفان ، وكان عقبة بن كعب ابن زهير ينسب بها ، ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة وكلف بها ، وكانت تجد به كذلك ؛ فخرج إلى مصر فى ميرة ، فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها ، وأنشأ يقول :

نُبِّئْتُ سَــوْدَاءَ الْغُمَيْمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ مِصْرَ إِلَيْهَا أَعُودُهَا
فَيَالَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَاحَةُ عَيْنَىْ أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا
وَهَلْ أَخْلَقَتْ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبَّذَا أَخْلَاقُهَا وَجَدِيدُهَا
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَىْءٌ أُحِبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا
فَوَاللهِ مَا أَدْرِى إِذَا أَنَا جِئْتُهَا أَأُبْرِئُهَا مِنْ دَائِهَا أَمْ أَزِيدُهَا
نَظَرْتُ إِلَيْهَا نَظْرَةً مَا تَسُرُّنِى بِهَا حُمْرُ أَنْعَامِ الْبِلَادِ وَسُودُهَا
وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّى مُعَلَّقٌ بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

فلم يزل يلطف حتى رآته ورآها ، فأومأت إليــه أن ماجاء بك ؟ فقال : جئت عائدا حين علمت علتك ؛ فأشارت إليه أن ارجع فإنى فى عافية ، فرجع لميرته ، واستعز بها المرض ، فجعلت تتوله إليه حتى ماتت ، فبلغه الخبر ، فقال :

سَقَى جَدَثًا بَيْنَ الْغُمَيْمِ وَزَلْفَةٍ أَحَمُّ الذُّرَى وَاهِى الْعَزَالِى مَطِيرُهَا

وانظر شرح التبريزى للحماسة (٣ — ٣٤٤ — ٣٤٦)

اللغة : « سوداء الغميم » هكذا وقعت الرواية فى حديث أبى محمد الأعرابى ، والذى فى الحماسة « سوداء القلوب » فيجوز أن يكون اسمها سوداء فأضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة فى قوله :

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وصَوْغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ؛ فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعول لم يكن متعديا إليه بدونها ، وصَوْغُه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَّوْغ ؛ فالذى لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صُغْتَه للمفعول صار متعديا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛ فإن كان المصوغ للمفعول من باب أَعْلَمَ

قِفِي يَا أُمَيْمَ الْقَلْبِ نَقْضِ تَحِيَّةً وَنَشْكُو الْهَوَى ثُمَّ افْعَلِي مَا بَدَا لَكِ

ويجوز أن يريد أنها تحل من القلب محل سودائه ، ويجوز أن يكون لقبها بذلك لأنها قاسية القلب وجمع القلب بما حوله فقال « سوداء القلوب » ، وأنكر أبو محمد الأعرابى كل هذه المعانى وأصر على أن الرواية « سوداء الغميم » . وقوله «أخلقت» رثت وصارت خلقة ، والأخلاق : جمع خلق ، مثل بطل وأبطال « بيدها » البيد : جمع بيداء ، وهى الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها أى يهلك «ثمام» بضم الثاء المثلثة ، بزنة غراب ـ نبت ضعيف له خوص أوشبيه بالخوص ، وربما حشى به وسدّ به خصاص البيوت « تأوّد » مال وانعطف . يريد أنه صارضعيف الجسم وأنه قد بلغ من النحول والضعف درجة لو أنه علق فى عود ثمام لما مال هذا العود ، وهذا من أبعد المبالغات

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع «سوداء» مفعول ثان لخبر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهومضاف ، و « الغميم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مريضة » مفعول ثالث لخبر منصوب بالفتحة الظاهرة « فأقبلت » الفاء عاطفة ، أقبل : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله، مبنى على الضم فى محل رفع «من أهلى» جار ومجرور متعلق بأقبل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « بمصر » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهلى « أعودها » أعود : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من تاء المتكلم فى أقبلت

الشاهد فيه : قوله « خبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل خبر فى ثلاثة مفاعيل : أوّلها تاء المتكلم الواقع نائب فاعل ؛ لأن نائب الفاعل فى الأصل مفعول به ، فلما حذف الفاعل وأقيم هومقامه ارتفع ارتفاعه ، وثانيها قوله «سوداء الغميم» ، وثالثها قوله «مريضة» ، كما اتضح لك ذلك فى إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت فى جميع شواهد هذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول وتعدّت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجد المفعول الثانى والثالث مفردين ، وبعضها تجد المفعول الثالث جملة ؛

لحق بباب ظَنَّ ، وإن كان من باب ظَنَّ لحق بباب كَانَ ، وكالمصوغ للمفعول فى ذلك المطاوع ، اه

﴿ خاتمة ﴾ أجاز الأخفش أن يعامل غير عَلِمَ ورَأَى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظْنَنْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً ، وكذلك أَحْسَبْتُ، وأَخَلْتُ ، وأَزْعَمْتُ . ومذهبه فى ذلك ضعيف ؛ لأن المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد ، وليس فى الأفعال متعدٍّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألاَّ ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب ألاَّ يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

الفاعل

(الْفَاعِلُ) فى عُرْف النحاة : هو الاسم (الَّذِى) أُسند إليه فعلٌ تام أَصْلِيُّ الصيغة أو مؤول به (كَمَرْفُوعَىْ) الفعل والصفة من قولك : (أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى) فكلٌّ من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثانى جامد ، و « وجْهُه » فاعل ؛ لأنه أسند إليه مؤول بالفعل المذكور وهو « مُنيرا » .

فالذى أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » والتقييد بالفعل يُخْرِج المبتدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصلىّ الصيغة النائبَ عن الفاعل ، وذِكْرُ « أو مؤول به » لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعضَ ، وسيذكر الباقى :

الأول : الرفع ، وقد يجر لفظه بإضافة المصدر ، نحو : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ[1] » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ[2] » ، أو بِمِنْ أو الباء

(١) « لولا » حرف امتناع لوجود مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « دفع » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «الله» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الناس » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « بعضهم » بدل من الناس ، و بدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « ببعض » جار ومجرور متعلق بدفع . والاستشهاد بالآية الكريمة فى قوله سبحانه « دفع الله » فإنّ « دفع » مصدر يعمل عمل فعله ، وفاعله هو « الله » ولم يرفع لفظ الفاعل لإضافة المصدر إليه ؛ فهو مجرور لفظا ومحله الرفع ؛ بدليل أنه يجوز لك أن تعطف عليه بالرفع وأن تنعته بالرفع ؛ كقول لبيد ابن ربيعة العامرى يصف حمارا وأتانه :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ ، وَهاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

ألا تراه قد رفع « المظلوم » وهو نعت لقوله « المعقب » المجرور لفظا بإضافة « طلب » إليه

(٢) هذا أثر رواه مالك فى الموطأ من طريق عبد الله بن مسعود « من قبلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، وقبلة مضاف ، و « الرجل » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر

الزائدتين[١] ، نحو «أَنْ تَقُولُوا مَاجَاءنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ » ، ونحو « وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا » وقوله :

إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة «امرأته» امرأة : مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهومضاف والضمير العائد إلى الرجل مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر «الوضوء» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والاستشهاد بهذا الحديث فى قوله « قبلة الرجل » فان قبلة اسم مصدر لقبل ــ بتشديد الباء ــ ومصدره التقبيل ، و « الرجل » فاعله ، وقد أضيف اسم المصدر إلى الفاعل فجرّ لفظ الفاعل بالإضافة ومحله الرفع ؛ بدليل أنك لو وصفته فقلت « من قبلة الرجل المكلف » لجاز أن ترفع النعت تبعا للمحل كما تجره تبعا للفظ

(١) قد تكلمنا فى باب الابتداء عن زيادة الباء ومن فى المبتدأ كلاما مستفيضا فارجع إلى ذلك (ص ٢٣٧ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب) ، وغرضنا الآن أن نتكلم على زيادة هذين الحرفين فى باب الفاعل ؛ فنقول :

أما الباء فزيادتها فى باب الفاعل على ثلاثة أنواع : واجبة ، وجائزة غالبة ، وضرورة لا تقع إلا فى الشعر

أما النوع الأوّل ــ وهو الزيادة الواجبة ــ ففى فاعل أفعل فى باب التعجب ، وهذا على رأى جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أن أكرم فى نحو قولك : أكرم بأبى بكر أبا ؛ أصله أكرم ــ بفتح الراء والميم ــ بمعنى صار ذا كرم، ثم غيرت صيغته من صورة الخبر إلى صورة الطلب ، وزيدت الباء إصلاحا للفظ وتحاشيا من أن يرفع الفعل الذى على صورة الأمر فاعلا بارزا ؛ وذلك نحو قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ونحو قول الشاعر :

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

وأما إذا جرينا على رأى القائلين بأن « أكرم » فى مثل « أكرم بأبى بكر أبا » فعل أمر لفظا ومعنى فلا تكون الباء زائدة ، بل هى أصلية ، وجىء بها فى مثل هذا التركيب للتعدية ، والمجرور بها مفعول فى المعنى على هذا القول ، ومثله عند هؤلاء مثل قولك : امرر بعلى ، واذهب بخالد

وأما النوع الثانى ــ وهو الزيادة الجائزة الغالبة ــ فذلك فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً) ، ونحوقول العرب : كَفَى بِرُغَائِهَا مُنَادِيًا ، وقولهم: كَفَى بِأَمَارَاتِ الطَّرِيقِ لَهُمْ حَشَماً ، وقولهم : كَفَى بِالشَّيْبِ جَهْلاً ، وقولهم : كَفَى بِالْمَشْرَفِيَّةِ وَاعِظًا ، والدليل على أن الباء فى هذا الموضع جائزة لاواجبة سقوطها فى بعض الأحيان كقول العرب فيمارواه الكسائى : كفى قوم بصاحبهم خبيرا ، وقول سحيم عبد بنى الحسحاس :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(١)

ويُقْضَى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز فى تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل ، نحو ماجاءنى من رجلٍ كريمٍ ، وكريمٌ ، وما جاءنى من رجلٍ ولا امرأةٍ ، ولا امرأةٌ ؛ فإن كان المعطوف معرفةً تعين رفعه ، نحو : ماجاءنى من عبدٍ ولا زيدٌ ؛ لأن شرط جر الفاعل بمنْ أن يكون نـكرة بعد نَفْى أو شبهه .

الثانى : كونه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الـكسائى حذفه تمسكا بنحو قوله :

٣٥٤ — فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطَرِيٍّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا

وأما النوع الثالث ــ وهو الزيادة التى لاتجىء إلا فى ضرورة الشعر ــ فمثل قول الشاعر :

* ألم يأتيك . . . البيت الآتى ، وقول الآخر :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْـــلَةَ مَهْمَالِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

فأودى معناه هلك ، والباء زائدة ، ونعلى : فاعل أودى . وذهب قوم منهم ابن الحاجب إلى أن الباء ليست زائدة فى « بنعلى » ولـكنها للتعدية مثلها مثل الباء فى نحوقولك : مررت بزيد ، وفى نحو قول الله تعالى : (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) وقوله : (سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ) وعليه يكون فاعل « أودى » ضميرا مستترا عائدا على اسم الفاعل المفهوم من هـذا الفعل ، والتقدير : أودى هو (أى المودى) بنعلى وسربالى

وأما «من» فيشترط لزيادتها هنا مايشترط لزيادتها فى المبتدأ ،وذلك أن يتقدمها نفى أو شبهه ، وأن يكون مجرورها نـكرة ، نحوقوله تعالى : (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) فبشير فاعل جاء ، وهو نـكرة ، وقد تقدم على الكلام حرف النفى ، وهو ما ، وانظر ما ذكرناه فى زيادة هذا الحرف فى باب الابتداء

(١) قد تقدم شرح هـذا البيت شرحا وافيا ، وذكر قائله ، والأبيات التى بعده ، ووجوه الاستشهاد به ؛ فارجع إلى ذلك كله فإنك تراه مفصلا فى الجزء الأول (ص ٨١ – ش٤٣) .

٣٥٤ ــ هذا البيت لسوّار بن المضرب السعدىّ ، أحد بنى سعد تميم ، ويقال : أحد بنى سعد كلاب ، والأوّل أرجح ؛ لتصريحه به فى شعره على مأستسمع فى أبيات الشاهد ، ويسمى أبوه مضربا ــ على صيغة اسم المفعول ــ لأنه شبب بامرأة فقال فيها :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّكَ وَاجِدٌ مَلَاقِيهَا قَدْ دُيِّثَتْ بِرُكُوبِ

... ...

خلف أخوها ليضربنه بالسيف مائة ضربة ، فضربه ، فغشى عليه ، ثم أفاق فأخذ يقول :

أَفَقْتَ وَقَدْ أَنَى لَكَ أَنْ تُفِيقَا فَذَاكَ أَوَانُ أَبْصَرْتَ الطرِيقَا

وَكَانَ الْجَهْلُ مِمَّا يَزْدَهِينِي عَلَى غُلَوَائِهِ حَتَّى أَذُوقَا

وقد روى أبو العباس المبرّد فى كامله بيت الشاهد فى أبيات ، قال [1] : « وكان أحد من هرب من الحجاج سوّار بن المضرب ، فى ذلك يقول :

أَقَاتِلِيَ الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابَ وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا

فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي ... ... البيت ، وبعده قوله :

إِذَا جَاوَزَتْ دَرْبَ الْمُجِيزِينَ نَاقَتِي فَبَاسْتِ أَبِي الْحَجَّاجِ لَمَّا ثَنَانِيَا

أَيَرْجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي وَقَوْمِي تَمِيمٌ ، وَالْفَلَاةُ وَرَائِيَا »

اللغة : « دراب » بفتح الدال والراء مخففة ـ مختصر من « درابجرد » وهى كورة بفارس بينها و بين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها وقعة للمهلب بن أبى صفرة مع الخوارج ، وفيها يقول أبو البهاء الإيادى الأزدى ، وكان من أصحاب المهلب :

نُقَاتِلُ عَنْ قُصُورِ دَرَا بَجَرْدٍ وَنَحْمِي لِلْمُغِيرَةِ وَالرُّقَادِ

(والمغيرة هو ابن المهلب ، والرقاد هو ابن عبيد صاحب شرطة المهلب) « قطرى » بفتح القاف والطاء ، هو قطرى بن الفجاءة ، منسوب إلى موضع يقال له قطر ، وهو رأس من رءوس الخوارج ، سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة . وقال أبو العلاء : « قطرى سمى بهذا الاسم ، ومولده موضع يقال له الأعدان ، وقطر : موضع قريب من عمان ، يقال : بعير قطرى ، إذا نسب إلى ذلك الموضع ، وكذلك يقال : ريح قطرية ، إذا هبت من نحو قطر ، كما يسمى الرجل مكيا وسنديا وهو لم يولد بمكة ولا بالسند » اهـ « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى ؛ لأنى لن أعود إليه « درب المجيزين » المجيز : اسم فاعل من أجاز ، وأراد بدرب المجيزين أفواه الطرق ومداخل المدينة ومخارجها ، وهى الأماكن التى يقف عندها عمال الأمير لإجازة الداخل والخارج « ورائيا » أراد به أمامى ، قال أبو العباس : « ورائى ههنا بمعنى أمامى ، قال الله عزّ وجل : (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي) وقال جل ثناؤه : (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى ماتدل عليه الحال : أى إن كان هو (أى مانحن عليه من السلامة) وسيأتى لهذا مزيد

(١) انظر الكامل للمبرد (ص ٤٤٥ طبع مكتبة الحلبى) .

وأوّلَهُ الجمهور على أنَّ التقدير فإن كان هو : أى مانحن عليه من السَّلَامَةِ .

بسط « لا » نافية حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يرضيك » يرضى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليرضى مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « حتى » غائية حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تردّنى » تردّ : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وأن المضمرة مع ما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بحتى الغائية ، والجارّ والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطرى » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع بمعنى أظنّ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أوّل لإخال ، مبنى على الفتح فى محل نصب « راضيا » مفعول ثان لإخال ؛ وقوله « لا إخالك » هو جواب الشرط ، وإنما رفعه لأن فعل الشرط ماض فيجوز حينئذ فى الجواب الجزم والرفع ، قال ابن مالك :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

الشاهد فيه : قوله « فإن كان لايرضيك » فإن الكسائى ذهب فيه إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة ، أوفاعلها على تقدير كونها تامة ؛ محذوف . وتمسك بهذا ونحوه فأجاز حذف الفاعل وما هو بمنزلته . وجمهور البصريين على أن الفاعل لايجوز حذفه ، بل لابدّ أن يكون مذكورا أو مضمرا ، ولما لم يكن فى هذا البيت مايصلح أن يكون فاعلا لكان أو اسما لها قالوا : اسمها أو فاعلها مضمر تقديره هو

فان قلت : فعلى أى شىء يعود هذا الضمير ؛ فانى أعلم أن ضمير الغيبة لابدّ له من مرجع متقدّم إما لفظا وإما حكما وإما معنى ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن مرجع هذا الضمير الحال المشاهدة للمتكلم والسامع . وأنت تعلم أن ضمير الغيبة قد يكون مفهوما من السياق كما فى قوله تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) فإن فى «توارت» ضميرا مستترا تقديره هى يعود إلى الشمس ، ولا ذكر لها فى الكلام ، ولكنها مفهومة من سياق الحديث ، وكذلك ههنا تقديره فإن كان هو : أى حالنا وسلامتنا . وفاعل يرضيك ضمير مستتر عائد إلى اسم كان . وجعل خلف بن يوسف الأندلسى أحد علماء القرن السادس فاعل يرضيك ضميرا مستترا عائدا إلى مصدره ؛ لدلالة الفعل عليه . قال : « وفاعل يرضيك مضمر أو منوى . تقديره فإن كان لايرضيك الإرضاء ، ولايجوز أن يكون مابعد يرضيك هو الفاعل ؛ لأن سيبويه رحمه الله قال : الفاعل لا يكون جملة ، وحتى تردّنى جملة » وهو كلام غير مستقيم ؛ لأنه إن جعل اسم كان ضميرا يعود إلى الإرضاء أيضا لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وإن جعل اسم كان ضميرا مستترا لايعود على الإرضاء لزم أن تخلو جملة خبر كان من الرابط بينها وبين الاسم ، فتأمل ذلك ولاتغتر بما يقال

الثالث : وجوب تأخيره عن رافعه ، فإن وُجِدَ ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ كما فى نحو زَيْدٌ قَامَ ، وإما فاعلا محذوف الفعل كما فى نحو «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» ويجوز الأمران فى نحو «أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا» و «أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ» والأرجح الفاعلية ؛ لما سيأتى فى باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وَبَعْدَ فِعْل) أى وشبهه (فَاعِلٌ) «فاعل» : مبتدأ خبره فى الظرف قبله : أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرَ) فى اللفظ نحو « قام زيد » و « الزيدان قاما » (فَهْوَ) ذاك (وَإِلاَّ) أى : وإلاَّ يظهرْ فى اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى : فهو ضمير (اسْتَتَرْ) نحو قُمْ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وهِنْدٌ قَامَتْ ؛ لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته ، تمسكا بقول الزَّبَّاء :

٣٥٥ — مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

---

٣٥٥ — ينسب هذا الشاهد إلى الزباء بنت عمرو بن الضرب ، وهى من نسل العماليق ، وكان أبوها عمرو بن الضرب قد ملك الجزيرة ، والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات ، فغزاه جذيمة الأبرش وفرّق جموعه وقتله ، فملكت الزباء بعده ، وما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة فى قصة يطول ذكرها وهى مذكورة فى كثير من المراجع (انظر مجمع الأمثال للميدانى فى شرح المثل : خَطْبٌ يَسِيرٌ فِي خَطْبٍ كَبِيرٍ) ، وبعد الشاهد قولها :

أَمْ صَرَفَانًا بَارِدًا شَدِيدًا أَمِ الرِّجَالَ جُثَّمًا قُعُودَا

اللغة : « وئيد » ثقيل تصحبه سكينة وتؤدة وأناة « أجندلا » الجندل ـ بزنة جعفر ـ الحجارة « صرفانا » الصرفان ـ بفتح الصاد والراء المهملتين ـ النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزن صلب المضاغ « جثما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم ، من باب دخل وجلس ـ إذا تلبد بالأرض « قعودا » جمع قاعد كشهود فى جمع شاهد

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشيها » أعرب الكوفيون فاعلا مقدّما لوئيد ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الجمال مضاف إليه « وئيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف سبب هذه المقالة ووجوه

... ...

إعراب البصريين للبيت عند بيان الاستشهاد به «أجندلا» الهمزة حرف استفهام مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، جندلا : مفعول مقدم ليحملن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يحملن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة إلى الجمال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حديدا » معطوف على جندلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « مشيها وئيدا » ؛ وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد به نذكر لك أن هذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : الوجه الأوّل بجر « مشيها » ، والوجه الثانى بنصبه ، والوجه الثالث برفعه

أما رواية الجرّ فظاهرة ولاشاهد فيها ، و إعرابها على أن «مشى» بدل من الجمال بدل اشتمال ، و بدل المجرور مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة ، وضمير الجمال مضاف إليه ، ووئيدا : حال من المضاف منصوب بالفتحة الظاهرة

وأما رواية النصب فظاهرة أيضا ، ولاشاهد فى البيت عليها ، و إعرابها : مشى : مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : تمشى مشيها ، وضمير الجمال مضاف إليه ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال من الجمال ، ووئيدا : حال من المصدر

وأما رواية الرفع فهى محل الاستشهاد ، وفيها إشكالات على كل وجه من وجوه الإعراب ، وسنحاول ذكر هذه الوجوه وتقريبها منك و بيان مايرد على كل وجه منها ؛ فنقول :

(الوجه الأوّل) ـ وهو إعراب الكوفيين ، وهو الذى ذكر الشارح البيت من أجله وردّه بما ذكره عن البصريين ، وهو أيضا الوجه الذى أعربنا البيت عليه ـ وحاصله أن مشيها فاعل مقدّم لوئيد ، ووئيدا : حال من الجمال ؛ و يلزم على هذا الوجه جواز تقديم الفاعل على عامله ، والتباس الفاعل بالمبتدأ ؛ لأنك إذا قلت « زيد يضرب » لم يعرف السامع أتريد أن تخبر بجملة فعلية فيكون الاسم المرفوع المقدّم فاعلا ، أم بجملة اسمية فيكون الاسم المقدم المرفوع مبتدأ ؟ أما الأوّل ـ وهو جواز تقديم الفاعل ـ فقد سوّغه الكوفيون ، وأما الثانى ـ وهو التباس المبتدأ بالفاعل ـ فهووارد على كلامهم ، و إن لم يصرّحوا بالتزامه ، ولاشك أن مدلول الجملة الفعلية غير مدلول الجملة الاسمية ؛ فالتباس بينهما يوقع السامع فى حيرة ؛ إلا أن يدعوا أن الفرق بين الجملتين فرق بلاغى يتعلق بما وراء المدلولات الأوّلية للكلام ، وهم لايعبئون بهذا ؛ وهذا كلام لايصح أن يقال

(الوجه الثانى) ـ وهو إعراب جمهور البصريين ـ وحاصله أن مشيها مبتدأ والضمير مضاف إليه ، ووئيدا : حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيدا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهذا مثل قولهم : حُكْمُكَ مُسَمَّطًا ، وقد مضى

وأوّله البصريون على أن «مَشْيُهَا» مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيداً ، وقيل : ضرورة ، وقد روى مُثَلَّثًا : الرفع على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر : أى تمشى مشيها ؛ والخفض بدل اشتمال من الجمال .

(وَجَرِّدِ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِاُثْنَيْنِ) كفاز الشهيدان ،

فى باب المبتدأ والخبر (الجزء الأوّل من هذا الكتاب ص ٣١٠) أن حذف الخبر قبل الحال الذى يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ المذكور شاذ ، وإذا كان جعل الخبر هنا محذوفا يوجب حمل الكلام على وجه لايقع مثله إلا ضرورة فإنه لايصح أن يخرّج البيت عليه

(الوجه الثالث) ــ وهو إعراب بعض البصريين ــ أن يكون « مشيها » بدلا من الضمير المستكنّ فى الجار والمجرور ؛ لأنك قد علمت أن الضمير الذى كان فى متعلق الجار والمجرور الواقع خبرا قد انتقل بعد حذف المتعلق إلى الجار والمجرور (انظر الجزء الأوّل من هذا الكتاب ص ٢٦٣) وهذا الضمير مرفوع المحل لأنه فاعل ؛ وهذا الوجه يبدو فى ظاهره مستقيما ، ولكنه يرد عليه أمران : الأوّل أن هذا الضمير المبدل منه عائد على ما الاستفهامية ، والبدل هنا إما بدل بعض من كل وإما بدل اشتمال ، وعلى أىّ الحالين كان ينبغى أن يشتمل على ضمير يعود إلى المبدل منه ، وهذا الضمير المتصل بالبدل لايعود على المبدل منه وإنما يعود على الجمال ، والثانى أن المبدل منه ضمير اسم الاستفهام فكان ينبغى أن تدخل همزة الاستفهام على البدل كما قال ابن مالك :

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَم عَلِي

(الوجه الرابع) ــ وهو احتمال ذكره العلامة الصبان ــ أن يجعل « مشيها » فاعلا بالجار والمجرور الذى هو « للجمال » لكون هذا الجار والمجرور قد اعتمد على الاستفهام ، فهو نظير قوله تعالى : (أَفِي اللَّهِ شَكٌّ) ، وقد يبدو هذا الوجه مستقيما ، ولكنه عند التأمل فاسد ؛ لأنه يلزم على هذا الوجه أن يخلو الجار والمجرور الواقع خبرا من ضمير يعود إلى المبتدأ ، وأنت جدّ عليم بأن الخبر المشتق وما فى حكمه متحمل لضمير يعود إلى المبتدأ ؛ ولا يجوز هنا أن نجعل فى الجار والمجرور ضميرا يعود إلى المبتدأ ؛ لأنه لوجعل فيه ضميرا لكان هذا الضمير فاعلا ، والفرض أنك قد جعلت الفاعل هو الاسم الظاهر ، ولا يكون للحدث الواحد فاعلان كما تعلم

والظاهر أن بعض المنصفين من العلماء قد رأوا هذه الاعتراضات وجيهة فلم يستطيعوا الخلاص منها إلا بتمحلات لاترضاها عقولهم ؛ فلهذا حكموا بأن هذا البيت من باب تقديم الفاعل ، ولكنهم لم يجعلوا هذا الحكم مطرد الجواز ؛ لأن البيت الواحد والبيتين لايعطيان حكما مطردا يسوغ القياس عليه ، وقضوا بأنه ضرورة التجأ إليها الشاعر حين أراد إقامة البيت

ويفوزالشهيدان (أو جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا) ويَفُوز الشهداء ، وفازت الهندات ، وتفوزالهندات ؛ هذه اللغة المشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدَا) الزَّيْدَانِ ، وَيَسْعَدَانِ الزيدانِ ، (وَسَعِدُوا) الْعَمْرُونَ ، وَيَسْعَدُونَ الْعَمْرُونَ ، وَسَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَيَسْعَدْنَ الْهِنْدَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :

٣٥٦ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

٣٥٦ — هذا البيت لعبد الله بن قيس العامرى ، المعروف بابن قيس الرقيات ، وهو أحد بنى عامر بن لؤى بن غالب بن فهر ، وكان من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان ، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِى عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْوَاءُ
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِى عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةُ الْعَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير ظلّ ابن قيس يرثيه ، وكان مما رثاه به قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثَلِيقِ مُقِيمُ
فَمَا نَصَحَتْ لِلهِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَلاَ صَبَرَتْ عِنْدَ اللِّقَاءِ تَمِيمُ
وَلَوْ كَانَ بَكْرِيًّا تَعَطَّفَ حَوْلَهُ كَتَائِبُ يَغْلِى حَمْيُهَا وَيَدُومُ
وَلٰكِنَّهُ ضَاعَ الذِّمَامُ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا مُضَرِىٌّ يَوْمَ ذَاكَ كَرِيمُ
تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاه ،البيت ،وبعده قوله:
جَزَى اللهُ كُوفِيًّا هُنَاكَ مَلاَمَةً وَبَصْرِيَّهُمْ ؛ إِنَّ الْمُلِيمَ مُلِيمُ
وَإِنَّ بَنِى الْعَلاَّتِ أَخْلَوْا ظُهُورَنَا وَنَحْنُ صَرِيحٌ بَيْنَهُمْ وَصَمِيمُ
فَإِنْ نَفْنَ لاَ يَبْقَوا أُولٰئِكَ بَعْدَنَا لِذِى حُرْمَةٍ فِى الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ

اللغة : « المصرين » أراد بهما الكوفة والبصرة « دير الجاثليق » قال ياقوت الحموى : « دير الجاثليق : دير قديم البناء رحب الفناء ، من طسوج مسكن قرب بغداد فى غربى دجلة فى عرض حربى وهو رأس الحدّ بين السواد وأرض تكريت . وعنده كانت الحرب بين عبدالملك ابن مروان ومصعب بن الزبير ، وكان الجيشان على شاطىء دجلة وإلى ذلك الموضع فى العرض ، وعنده قتل مصعب بن الزبير ؛ فقال عبيد الله بن قيس الرقيات يرثيه ... ثم ذكر أكثر ماروينا

... ...

من أبيات الشاهد » اهـ « تعطف حوله » يريد التفّ حوله « كتائب » جمع كتيبة ، وهى الفصيلة من الجيش « يغلى حميها » تقول : حميت النار ـ مثل رضيت ـ حميا ؛ إذا اشتدّ حرّها ، وأراد هنا بقوله يغلى حميها معنى تثور وتشتد فى الدفاع « الذمام » بكسر الذال المعجمة ـ العهد ، ووقع فى ياقوت « الزمان » وهو تصحيف ، ورواه العينى :

وَلٰـكِنَّهُ رَامَ الْقِيَامَ وَلَمْ يَكُنْ ... بِهَا مُضَرِيٌّ يَوْمَ ذَاكَ يَقُومُ

« تولى » تقول : تولى الأمر يتولاه ؛ إذا باشره بنفسه وقام به « المارقين » جمع مارق ، والمراد به الزنديق التارك لجماعة المسلمين الخارج عما هم عليه ، وأصله من قوله صلى الله عليه وسلم : « يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » وقوله « مبعد وحميم » أراد كل الناس القريب منهم والبعيد ، وأصل الحميم : الصديق « بنى العلات » هم الذين أمهاتهم شتى ، وأراد بهم الذين لا تجمعهم رابطة «صريح بينهم» الصريح : الخالص النسب ، وهوالصميم أيضا .

الإعراب : «تولى» فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « قتال » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «المارقين» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكرسالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بنفسه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل تولى « وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أسلماه » أسلم : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب « مبعد » فاعل أسلم ، مرفوع بالضمة الظاهرة «وحميم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حميم : معطوف على مبعد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل علامة التثنية بالفعل المسند إلى اثنين ، وهذا البيت والذى بعده يدلان على شيئين :

(الأوّل) ما ذكرناه من اتصال علامة التثنية وشبهها وهى علامة جمع الذكور وعلامة جمع الإناث بالفعل ، إذا كان فاعله مثنى أو مجموعا ، كما أنه يتصل به علامة التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا ، والفرق بين لحاق علامة التأنيث ولحاق علامة التثنية والجمع من عدّة وجوه : (الأوّل) أن لحاق علامة التأنيث لغة جميع العرب ، ولحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب ؛ و بعض العلماء ينسبها إلى طيء ، و بعضهم ينسبها إلى أزد شنوءة ، كما قال الشارح المحقق ، (والوجه الثانى) أن لحاق علامة التأنيث واجب إذا كان الفاعل ضمير مؤنث مطلقا ، أو كان اسما ظاهرا حقيقى

وقوله :

٣٥٧ — نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

التأنيث ، ولحاق علامة التثنية والجمع لايجب أصلا ، بل الذين يلحقونها الفعل قد يتركونها فى كل موضع يلحقونها به فيه (والوجه الثالث) أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ويكون الاسم مشتركا بين المذكر والمؤنث ؛ فإذا ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث هو أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لايمكن فيهما احتمال المفرد

فإن قلت : أليس فى العربية كلمات تطلق على الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ فإذا كان الفاعل من هذه الألفاظ ولم تلحق الفعل علامة التثنية والجمع فى حين أن المراد أحدهما التبس بالمفرد ، فهلا كان لحاق علامة التثنية والجمع بمثابة لحاق علامة التأنيث إذ كان الأمر على هذا الحال ؟

فالجواب: أن ذلك الذى ذكرته من القلة بحيث لايجعل أصلا تؤصل له القواعد ،وكيف يحمل أكثر الكلام على القليل النادر منه ؟

(الثانى) مما يستدل بهذا الشاهد عليه : أن المتعاطفين مثل «مبعد وحميم» يأخذان حكم المثنى ؛ فلايلزم عند أهل هذه اللغة أن يكون الفاعل مثنى بعلامة التثنية أو جمعا بعلامة الجمع ، بل المدار على المعنى؛ ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك الشاهد الآتى أيضا ، وقول عروة بن الورد:

ذَرِينِى لِلْغِنَى أَسْعَى فَإِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمُ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

ألا تراه ألحق علامة التثنية وهى الألف فى كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير ، والخير ــ بكسر الخاء المعجمة ــ الكرم

وقبل أن ننتهى من هذا الشاهد ننبهك إلى أن فى الأبيات التى رويناها مع بيت الشاهد بيتا آخر وصل فيه علامة الجمع بالفعل المسند إلى اسم دال على الجمع ، وهو قوله :

فَإِنْ تَفْنَ لاَ يَبْقَوْا أُولَئِكَ بَعْدَنَا لِذِى حُرْمَةٍ فى الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ

ومن شواهد المسألة مما لم يذكره الشارح قول يزيد بن معاوية :

يَدُورُونَ بِى فى ظِلِّ كُلِّ كَنِيسَةٍ فَيُنْسُونَنِى قَوْمِى وَأَهْوَى الْكَنَائِسَا

٣٥٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولاعثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « فاضت » أصل هذه المادّة قولهم : فاض الماء ، إذا زاد وكثر حتى جاوز حدّه ، ثم قالوا : فاض الخبر ، إذا ذاع وانتشر بين الناس ؛ لأنه جاوز أصله أيضا « عطاياك » العطايا : جمع عطية ، وهى الهبة والمنحة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، « يا ابن عبد العزيز » الظاهر أنه يريد به

... ...

عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وهذا البيت يشبه شعر جرير فى مديح عمر بن عبدالعزيز ؛ فانه يكثر من هذا المعنى فيه ، انظر إلى قوله فيه :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى   بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

ولكنى - مع هـذا الظن - قد راجعت ديوان شعر جرير وراجعت عدة مظان أخرى فلم أجد هذا البيت له ، ولا وجدت لجرير كلمة على هذا الروى

الإعراب : « نسيا » فعـل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والألف حرف دال على تثنية المسند إليه «حاتم» نائب فاعل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وأوس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، أوس : معطوف على حاتم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لدن » ظرف زمان متعلق بنسى ، مبنى على السكون فى محل نصب «فاضت» فاض : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « عطاياك » عطايا : فاعل بفاض ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر ، وجملة فاض وفاعله فى محل جر بإضافة لدن إليه « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ابن » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهومضاف ، و «عبد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعبد مضاف ، و «العزيز» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « نسيا حاتم وأوس » حيث ألحق علامة التثنية - وهى الألف - للفعل الذى هو نسى ؛ وهو مسند إلى اثنين

وهذا البيت يشبه البيت السابق فى أن المسند إليه ليس مثنى بعلامة تثنية ، ولكنه متعدد بالعطف ، وذلك فى المعنى مثل المثنى

و بين هـذا البيت والبيت السابق فرق ؛ فإن المسند إليه فى البيت السابق فاعل ومعطوف عليه ، وفى هذا البيت نائب فاعل ومعطوف عليه

فإن قلت : فكان ينبغى للشارح ألا يستشهد بهذا البيت فى هذا الباب ؛ لأنه إنما يتكلم فى أحكام الفاعل ، ولايصح أن يذكر فى أثنائها ماليس بفاعل

قلت : لما كان حكم نائب الفاعل هو بعينه حكم الفاعل ، وكان المقصود الأصلى له أن يبين أن بعض العرب يلحق بالفعل علامة التثنية والجمع إذا كان المسند إليه الذى معه مثنى أومجموعا ، وهذا لايختلف فيه الفاعل ونائبه ؛ لما كان الأمر كذلك استشهد بما المسند إليه فيه نائب فاعل ؛ وهذا من الوضوح بحيث لايحتاج إلى تنبيه ، ولكنا آثرنا أن نذكره لك لئلا يساورك شىء من الريب ، والله المسئول أن يرشدك و يسددك

وقوله :

٣٥٨ — نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوَ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

٣٥٨ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق.

اللغة : « نصروك » تقول : نصر فلان فلانا على عدوّه ينصره نصرا ؛ والاسم من ذلك النصر ـ بضم فسكون ـ وهو ناصر ونصير ، ويجمع النصير على أنصار ، مثل شريف وأشراف ، ويجمع الناصر على نصر ، بفتح فسكون ، مثل صاحب وصحب ، وتقول : تناصر القوم ، إذا نصر بعضهم بعضا « قومى » القوم اسم جمع ، ولا واحد له من لفظه ، وهو خاص بالرجال ، بدليل قوله تعالى: (لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ) و بدليل قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

« اعتززت » صرت ذا عزّة وقوّة وغلب ؛ وتقول : عز الرجل يعزّ ـ بكسر العين فى المضارع ـ عزّا وعزازة ، فهو عزيز ، وتعزز واعتزّ مثله ، وتقول : اعتز فلان بفلان ؛ إذا كان يلجأ إليه « خذلوك » تركوا معونتك ولم يعملوا على نصرك ، وتقول : خذله يخذله ـ من باب نصره ينصره ـ خذلانا ـ بكسر الخاء وسكون الذال « ذليلا » ، تقول : ذلّ يذل ـ بوزن عزّ يعزّ ـ ذلا ـ بضم الذال ـ وذلة ـ بكسرها ـ ومذلة ؛ إذا هان ، فهو ذليل ، وهم أذلاء وأذلة ، وفى التنزيل : (أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ) وفيه : (وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً) وفيه : (وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً)

الإعراب : « نصروك » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والواو حرف دالّ على جمع الفاعل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « قومى » فاعل نصر ، مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جرّ « فاعتززت » الفاء حرف عطف ، اعتزّ : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون المأتى به لدفع كراهة توالى المتحركات فيما يشبه الكلمة الواحدة ، وتاء المخاطب فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع « بنصرهم » جارّ ومجرور متعلق باعتز ، ونصر مضاف ، والضمير مضاف إليه « ولو » الواو للاستئناف ، لو : حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى قومى اسم أن « خذلوك » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أنّ ، وأنّ وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت خذلانهم

وقوله :

٣٥٩ — يَلُومُونَنِي فى اشْتِرَاءِ النَّخِيـ لِ قَوْمِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

إياك ، وجملة الفعل وفاعله هى شرط لو « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل رفع « ذليلا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لو

الشاهد فيه : قوله « نصروك قومى » حيث ألحق علامة الجمع وهى الواو بالفعل الذى هو نصر ، مع كون هـذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر دالّ على جماعة الذكور ، وهذه لغة قوم من العرب ، يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزد شنوءة ، ولو جرى على لغة عامة العرب لقال : نصرك قومى ؛ ومن العلماء من يخرج مثل هذا التعبير على لغة عامة العرب ؛ فيجعل « نصروك » فعلا ماضيا والواو ضمير جماعة الذكور فاعله والكاف ضمير المخاطب مفعوله ، والجملة فى محل رفع خبر مقدّم ، و « قومى » مبتدأ مؤخر مضاف إلى الياء . وهذا التخريج لا محل له ؛ لأن العلماء الأثبات قد نقلوا أن مثل هذا الاستعمال لغة جماعة بعينهم من العرب ، وتقديم الخبر ليس خاصا بجماعة من العرب ، بل هو جار فى لغـة جميعهم ــ على ماهو أرجح مذاهب النحاة ــ وإذا كان الأمر بهذه المثابة لم يجز أن يخرج الكلام المقول فيه إنه لغة قوم معينين على ماهو لغة العامة

٣٥٩ — نسبوا هذا البيت إلى أمية ، ولم يزيدوا فى التعريف به عن هذا القدر ، وفى الشعراء جماعة اسم كل واحد منهم أمية ؛ منهم أمية بن أبى الصلت ، ومنهم أمية بن الأسكر ، ومنهم أمية ابن أبى عائذ . وقال العينى : « لم أقف على اسم قائله » اهـ . وقد روى بعد هذا البيت بيت آخر ، وهو :

وَأَهْلُ الَّذِى بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

وهذا البيت دليل على أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد كما ذكرها الشارح المحقق هنا ، وقد رواه جماعة منهم ابن هشام هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

اللغة : « يلوموننى » ، تقول : لامه على كذا يلومه لوما ــ مثل قال يقول قولا ــ ولومة ، وملاما ، وتقول : لوّمه بتشديد الواو ــ إذا أردت المبالغة « يعذل » تقول : عذله يعذله ــ مثل ضربه يضربه ونصره ينصره ــ عذلا ــ بفتح فسكون ــ إذا لامه ، والاسم العذل ــ بفتح العين والذال « يلحونه » وتقول : لحاه يلحاه ــ مثل فتح يفتح ــ ولحاه يلحوه ــ مثل نصر ينصر ــ إذا عذله ولامه « لحى » هو ماض مبنى للمجهول من الفعل السابق

الإعراب : « يلوموننى » يلوم : فعل مضارع ، والواو حرف دالّ على أن الفاعل جمع واحده مذكر ،

... ...

والنون للوقاية ، و ياء المتكلم مفعول به « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أهلى » فاعل يلوم ، مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبـل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جرّ ، و يروى «اشترائى النخيل» فالمصدر مضاف إلى فاعله ، وهو ياء المتكلم ، والنخيل : منصوب على أنه مفعول به لهذا المصدر كما تقول : يعجبنى فهـمك المسائل الدقيقة ، و يسرّنى عرفانك الجميـل لصاحبه ، وأشباه ذلك . « فـكلهم » كل : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبين العائد إلى أهلى مضاف إليه « يعذل » فعـل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ، وأعاد الضـمير مفردا بالنظر إلى لفظ كل فإن لفظه مفرد ومعناه هنا جمع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدإ ، والرابط هو الضمير المستتر فى يعذل .

الشاهد فيه : قوله « يلوموننى قومى » حيث ألحق علامة جمع الذكور وهى الواو بالفعل الذى هو يلوم ؛ مع كون هذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر ، وهو قوله « قومى »، وهذه لغة جماعة من العرب . قال السهيلى رحمه الله : « ألفيت فى كتب الحديث المروية الصحاح مايدل على كثرة هذه اللغة وجودتها ، نحو ما جاء فى قول وائل بن حجر فى سجود النبىّ صـلى الله عليه وسلم : وَوَقَعتَا رُكْبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقَعَا كَفَّاهُ . ونحو قوله : يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ . ونحو قوله : يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ . والألف والواو والنون حروف دالة على حال الفاعل الآتى ذكره ، وهى لغة بعض العرب » اهـ ، وهذا الحديث الأخير رواه مالك رحمه الله فى الموطأ وهو محل كلام، كما ذكر الشارح ، فقد قال العلماء عنه : إنه اختصره من حديث روى مطوّلا ، فحذف صدر الحديث ، وأصله : إنَّ لِلّهِ مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ، مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، فليست الواو على هذا علامة جمع ، ولـكنها ضمير جماعة الذكور ، وهى فاعل ، والجملة صفة لملائكة ، وقوله بعد ذلك «ملائـكة» ليست فاعلا ليتعاقبون ، بل الـكلام قد انتهى قبل ذلك ، وهذا بيان لما أجمل فى الـكلام السابق

فإن قلت : فإنا لانستدل بالحديث المطوّل الذى تذكرونه ، و إنمـا نستدل بالحديث المختصر الذى رواه مالك ؛ فالواو فيه يجب أن تـكون علامة لاضميرا

فالجواب عن هذا أنا لانسلم أن الواو تتعين فى الحديث الذى رواه مالك أن تـكون علامة ؛ لأنا ندعى أنه يجب حمل المختصر على المطوّل لأنه أصله

وقوله :

٣٦٠ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

---

٣٦٠ — نسب العينى هذا البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى ، أحد أبناء عتبة ابن أبى سفيان ، وأنشد بعده :

وَكُنَّ إِذَا أَبْصَرْنَنِي أَوْ سَمِعْنَ بِي ... سَعَيْنَ فَرَقَّعْنَ الْكُوَى بِالْمَحَاجِرِ

فَإِنْ جَمَحَتْ عَنِّي نَوَاظِرُ أَعْيُنٍ ... رَمَيْنَ بِأَحْدَاقِ الْمَهَا وَالْجَآذِرِ

فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ كَرِيمٍ نِجَارُهُمْ ... لِأَقْدَامِهِمْ صِيغَتْ رُءُوسُ الْمَنَابِرِ

اللغة : « الغوانى » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الزينة والحلى « لاح » ظهر وبدا « بعارضى » العارض : صفحة الخد ، ويروى فى مكانه « بمفرقى » وهو مفرق شعر الرأس « فأعرضن » صددن « النواضر » جمع ناضر ، من النضرة ، وهى الحسن والرونق « سعين » روى فى مكانه « دنون » أى قربن « الكوى » بكسر الكاف وفتح الواو مقصورا — جمع كوة ، وهى الثقب فى الحائط ، ويقال : هى المشكاة ، ويقال : هى أعم من المشكاة ؛ فإن المشكاة كل ثقب غير نافذ ، وهذا البيت يدل على إطلاق الكوة على النافذ . والكوة بضم الكاف وكسرها وفتحها ؛ فإن ضممت الكاف جمعتها على كوى ، مثل مدية ومدى ، لاغير ؛ وإن فتحت الكاف جمعته على كوات ، مثل حية وحيات ، أو على كواء ، مثل ظبية وظباء وركوة وركاء ، وإن كسرت الكاف جمعته على كوى ، مثل فرية وفرى « بالمحاجر » المحاجر : جمع محجر — بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم — وهو ما يبدو من النقاب من الجفن الأسفل ، وقد يكون من الأعلى ، وقيل : هو مادار بالعين من جميع الجوانب وبدا من البرقع « جمحت » تقول : جمح الفرس براكبه يجمح — مثل فتح يفتح — جماحا — بكسر أوله — وجموحا — بضم الجيم — إذا استعصى عليه حتى غلبه ، والمراد هنا إذا انصرفت عنى وكفت « نواظر » جمع ناظر ، ويروى « فإن عطفت عنى أعنة أعين » و « المها » اسم جنس جمعى واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية « الجآذر » جمع جؤذر — بضم الجيم وسكون الهمزة — وهو ولد البقرة الوحشية « نجارهم » النجار — بكسر النون وتضم — الأصل والحسب ، ومثله النجر — بفتح النون وسكون الجيم —

الإعراب : « رأين » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع توالى المتحركات ، والنون حرف دال على جمع النسوة « الغوانى » فاعل رأى ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل « الشيب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « لاح » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستترفيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من المفعول به « بعارضى »

ويعبر عن هذه اللغة بلغة «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ» ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ[1]» أخرجه مالك فى الموطأ . ثم قال : لكننى أقول فى حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَر رواه الْبَزَّار مُطَوَّلا مجرداً ؛ فقال : «إنَّ لِلهِ مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ» .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طئ ، وبعضهم أنها لغة أزدشنوءة .

(وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ) . وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء فى «قَامَتْ هِنْدٌ» على تأنيث الفاعل .

جارّ ومجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «فأعرضن» الفاء حرف عطف ، أعرض : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع «عنى» جار ومجرور متعلق بأعرض «بالخدود» جارّ ومجرور متعلق بأعرض أيضا «النواضر» صفة للخدود ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «رأين الغوانى» حيث ألحق علامة جمع الإناث ، وهى النون ، بالفعل الذى هو رأى ، مع كون هذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر ، وهو قوله الغوانى ، على ما أوضحناه فى الشواهد السابقة

هذا وقد ورد على هذه اللغة قول أبى فراس الحمدانى :

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي ... أَضْحَتْ لَهُ جُمَلُ الْمَنَاقِبْ

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً ... أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

رَاقَتْ وَرَقَّ نَسِيمُهَا ... فَحَكَتْ لَنَا صُوَرَ الْحَبَائِبْ

حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطِبْ ... شُرْبُ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غَائِبْ

أفلا ترى أنه يقول «ألقحنها غرّ السحائب» فألحق نون النسوة بالفعل الذى هو ألقح مع كونه مسندا إلى الاسم الظاهر بعده وهو قوله «غرّ السحائب» والغرّ : جمع غراء ، مثل حمر وحمراء ، والسحائب : جمع سحابة . وكثير من النحاة يذكر بيت أبى فراس هذا فى شواهد هذه المسألة ؛ وممن ذكره ابن هشام فى «أوضح المسالك» فإما أن يكون مجهول القائل عندهم فظنوه لمن يستشهد بشعره ، وإما أن يكون معروف النسبة عندهم ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد

(١) انظر الكلام على هذا الحديث فى الكلام على الشاهد (٣٥٩) فى (ص ١٥٢)

ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر ، وكلا الحملين غير ممتنع فيما سُمِع مِنْ غيرِ أصحابِ هذه اللغة ؛ ولا يجوز حَمْلُ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علاماتٍ للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أنَّ مِنَ العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألفَ فى فعل الاثنين ، والواو فى فعل جمع المذكر ، والنونَ فى فعل جمع المؤنث ؛ فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، و إما إسناد الفعل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقا .

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذَا أُجيبَ به اُستفهامٌ مُحَقَّق (كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا) إذا جعل التقدير : قرأ زَيْدٌ ، ومنه « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللّٰهُ[1] » أى : خَلَقَهُنَّ اللّٰه ، أو مقدر[2] ،

(١) « لئن » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « سألتهم » سأل : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدّر على آخره فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائبين مفعول أوّل لسأل « من » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « خلق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى من « السموات » مفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « والأرض » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الأرض : معطوف على السموات ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الذى هو خلق وفاعله ومفعوله فى محلّ رفع خبر المبتدإ ، وجملة المبتدإ وخبره فى محلّ نصب مفعول ثان لسأل ، أو فى محل جر بحرف جر محذوف يتعلق بسأل « ليقولنّ » اللام واقعة فى جواب القسم الذى مهدت له اللام الأولى ، يقولنّ : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون التى حذفت لتوالى الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لامحلّ لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه جواب القسم : أى إن سألتهم فإنهم يقولون خلقهنّ الله « الله » فاعل لفعل محذوف يدلّ عليه الكلام السابق ، والتقدير خلقهنّ الله ، والجملة فى محل نصب مقول القول

(٢) معطوف على قوله « محقق » أى ومن المحذوف جوازا مايجاب به استفهام مقدّر

كقراءة ابن عامر وشعبة « يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ[(١)] » وقراءة ابن كثير « كَذَٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ[(٢)] » وقراءة بعضهم « زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ[(٣)] » ، وقوله :

٣٦١ — لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ   وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

(١) «يسبح» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « له » جارّ ومجرور متعلق بيسبح « فيها » جارّ ومجرور متعلق بيسبح « بالغدوّ » جار ومجرور متعلق بيسبح « والآصال » الواو حرف عطف ، الآصال : معطوف على الغدو « رجال » فاعل لفعل محذوف تقديره : يسبح رجال ، وهذه الجملة واقعة فى جواب استفهام مقدّر ، كأنه قال : يسبح له فيها بالغدوّ والآصال ، فقيل : من يسبحه ؟ فقال : يسبحه رجال

(٢) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع هـذا الموصوف مفعولا مطلقا ، وتقدير الكلام : إيحاء مثل هـذا الإيحاء يوحى إليك ، والكاف حرف خطاب « يوحى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « إليك » جار ومجرور متعلق بيوحى « وإلى » الواو حرف عطف ، إلى : حرف جر « الذين » اسم موصول مجرور محلا بإلى ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « من قبلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف ضمير المخاطب ، مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « الله » فاعل لفعل محذوف يدلّ عليه ما قبله ، والتقدير : يوحيه الله ، وهذه الجملة واقعة فى جواب اسـتفهام مقدّر ؛ وكأنه قال : يوحى إليك وإلى الذين من قبلك ، فقيل له : من الذى يوحى إلى ؟ فقال : يوحى إليك الله .

(٣) « زين » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لـكثير » جار ومجرور متعلق بزين « من المشركين » جار ومجرور متعلق بمحذوف صـفة لـكثير « قتل » نائب فاعل لزين ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أولادهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، مجرور بالـكسرة الظاهرة « شركاؤهم » شركاء : فاعل لفعل محذوف ، تقديره : زينه شركاؤهم ، والضمير مضاف إليه ، وهذه الجملة واقعة فى جواب استفهام مقدّر ، وكأنه قال : زين لـكثير من المشركين قتل أولادهم ؛ فقيل : من زينه ؟ فقال : زينه شركاؤهم

٣٦١ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت إلى قائله ؛ فنسب فى كتاب سيبويه (١ — ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ؛ فأما الأعلم الشنتمرى فقد خالف ذلك ونسبه إلى لبيد بن ربيعة العامرى ؛ ونسبه جار الله الزمخشرى إلى مزرّد بن ضرار الغطفانى أخى الشماخ بن ضرار ، ونسـبه السيرافى إلى الحارث بن ضرار النهشلى ؛ والأكثرون على أنه لنهشل بن حرّىّ . وقد وجدت فى ديوان لبيد بن ربيعة (ص ٥٠ طبع ليدن) أبياتا فيها بيت الشاهد ، وهى :

... ...

لَعَمْرِى لَئِنْ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشَاجَدَثٍ تَسْفِى عَلَيْهِ الرَّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الْكَفَّ بِالنَّدَى إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الْأَكُفُّ الشَّحَائِحُ
فَبَعْدَكَ أَبْدَى ذُو الضَّغِينَةِ ضِغْنَهُ وَسَدَّدَلِى الطَّرْفَ الْعُيُونُ الْكَوَاشِحُ
ذَكَرْتُ الَّذِى مَاتَ النَّدَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِعَاقِبِهِ إِذْ صَالِحُ الْعَيْشِ طَالِحُ
إِذَا أَرَقٌ أَفْنَى مِنَ اللَّيْلِ مَامَضَى تَمَطَّى بِهِ ثِنْىٌ مِنَ اللَّيْلِ رَاجِحُ
لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ ... البيت ، وبعده قوله :
سَقَى جَدَثًا أَمْسَى بِدَوْمَةَ ثَاوِيًا مِنَ الدَّلْوِ وَالْجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَائِحُ
عَرَا بَعْدَ مَاجَفَّ الثَّرَى عَنْ نِقَابِهِ بِعَصْمَاءَ تَدْرِى كَيْفَ تَمْشِى الْمَنَائِحُ

اللغة : « حشا جدث » الحشا : ما يكون فى البطن ، والجدث ـ بالجيم والثاء المثلثة ـ القبر ، وأراد أمسى مقبورا « تسفى » مضارع قولك : سفت الريح التراب ؛ إذا أثارته وذرته ، ويقال : أسفت الريح التراب ، بالهمز ، « الروائح » جمع رائح ، وأراد الأيام الروائح ، وتقول : راح اليوم يروح ـ من باب قال ـ وراح يراح ـ مثل خاف يخاف ـ فهو رائح ، ويقال : راح ، أيضا بحذف الهمزة ـ ومعناه اشتدت ريحه « يبسط الكف بالندى » الندى ـ بالنون ـ الجود والكرم ؛ ووقع فى ديوان لبيد « بالمدى » بالميم « ضن » بخل ، تقول : ضن الرجل يضن ـ من باب تعب يتعب ـ ضنة ـ بكسر الضاد ـ وضنانة ـ بفتحها ـ فهو ضنين ؛ وفيه لغة أخرى من باب ضرب « الشحائح » جمع شحيح ، وهو البخيل ، وتقول : شح يشح ، من باب قتل يقتل ، وفيه لغتان أخريان ؛ إحداهما من باب تعب يتعب ، والأخرى من باب ضرب يضرب « الضغينة » الحقد « وسدد لى » يروى « وسد لى » ويروى « وشد لى » بالشين المعجمة ـ والطرف : مصدر طرف البصر ـ من باب ضرب ـ إذا تحرك ونظر « الكواشح » جمع كاشحة ؛ وهى أنثى الكاشح ، وهو الذى يضمر العداوة والبغضاء « ذكرت الذى مات الندى عند موته » الضمير المتصل المجرور فى قوله « موته » راجع إلى الذى ، وهو العائد من جملة الصلة على الموصول . والعاقب : الذى يخلف من كان قبله فى فعل الخير ، والضمير المتصل به عائد إلى الندى ، يقول ـ مات الندى مع من يخلفه عند موت يزيد « طالح » بالطاء المهملة : اسم فاعل من الطلاح ، وهو ضد الصلاح « أرق » بفتح الهمزة والراء جميعا ـ هو السهر ، ووقع فى ديوان لبيد « آرق » بمد الهمزة على أنه اسم فاعل من أرق يأرق أرقا ، مثل فرح يفرح فرحا « تمطى » امتد وطال ، وقال امرؤ القيس :

... ...

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

والثنى ـ بكسر الثاء المثلثة وسكون النون ـ الوقت والجزء ، وتقول : مضى ثنى من الليل ، كما تقول : مضى وقت ، ومضت ساعة ، ومضى هزيع « راجح » زائد وثقيل ، وأصله من قولهم : رجح الميزان ، إذا مال لثقله «ضارع» الضارع : الذليل الخاضع ؛ وفى أمثالهم : الحمى أضرعتنى إليك يضرب فيمن يذل عند الحاجة « ومختبط » المختبط : الذى يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمتّ بها إليك ، ويروى فى مكانه «ومستمنح » وهوطالب المنحة ؛ والمنحة : العطية والرفد « تطيح» تهلك وتذهب « الطوائح » جمع طائحة فى الأصل ، وهى هنا جمع مطيحة، كذا قالوا ، وعذرهم أن الاستعمال جار على أنهم يقولون : طاح الشىء يطيح ؛ إذا هلك ، وأطاحته النوائب ، إذا أهلكته ، والمراد هنا الأمور التى تطيح من تنزل به وتهلكه ، لا جرم زعموا أن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهـذا كلام غير مسلم لهم ؛ فقد حكى كثير من العلماء أنه يقال : طاح الشىء ، لازما ، وطاحه الدهر ، متعدّيا ، فإذا كانت الطوائح جمع طائح اسم فاعل من الفعل المتعدّى استقام المعنى وكان الكلام جيدا موافقا للقياس « دومة » بفتح الدال وسكون الواو ـ اسم موضع بين الشام والموصل ، وهو من منازل جذيمة الأبرش ، وقوله « غاد » فاعل سقى ، وهو اسم فاعل من غدا يغدو ، والمراد به السحاب الذى ينشأ غدوة « ورائح » معطوف على غاد ، وهو اسم فاعل من راح يروح ، والمراد به السحاب الذى ينشأ عشية وقت الرواح « من الدلو والجوزاء» إنما خص السحاب بكونه من الدلو والجوزاء لأن الدلو وسط فصل الشتاء والجوزاء آخر فصل الربيع .

الإعراب : « ليبك » اللام لام الأمر ، يبك : فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ضارع » فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقدير الكلام يبكيه ضارع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لخصومة » جار ومجرور متعلق بضارع « ومختبط » الواو حرف عطف ، مختبط : معطوف على ضارع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مما » من : حرف جرّ ، ما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « تطيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الطوائح » فاعل بتطيح ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمختبط ، وتقدير الكلام : ومختبط من إطاحة الطوائح .

الشاهد فيه : قوله « ليبك يزيد ضارع لخصومة » فيمن رواه ببناء « يبك» للمجهول ، حيث حذف الفعل وأبقى عامله ؛ والذى سوّغ الحذف ههنا أن الكلام يقع فى جواب استفهام مقدّر ؛ كأنه

ببناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رَفْعٌ بالفاعلية لأفعالٍ محذوفة ، كأنه قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِي ، وَمَنْ زَيَّنَهُ ، وَمَنْ يبكيه ؟ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ، ويُوحِي اللهُ ، وزَيَّنَهُ شركاؤهم ، ويَبْكِيه ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبارَ مبتدآتٍ محذوفةٍ ؛ لاعتضاد التقدير الأول بما رجّحه ؛ أما الآية الأولى فلثبوته فيما يشبهها ، وهو « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » وفيما هو على طريقتها ، وهو : « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » « قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » وأما البواقى فبالرواية الأخرى ، وهى رواية البناء للفاعل .

نعم فى غير ماذكر يكون الحمل على الثانى أولى ؛ لأن المبتدأ عينُ الخبر ؛ فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذف كلاَ حَذْفٍ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .

لما قال : ليبك يزيد ؛ قيل له : فمن يبكيه ؟ فقال : يبكيه ضارع لخصومة إلخ

قال جار الله الزمخشرى (المفصل ١ ـ ٦٢) : «وقد يجىء الفاعل ورافعه مضمر ، يقال : من فعل ؟ فتقول : زيد ، بإضمار فعل ، ومنه قوله تعالى :(يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) فيمن قرأها مفتوحة الباء : أى يسبحه رجال ؛ وبيت الكتاب * ليبك يزيد ضارع . . البيت * أى ليبكه ضارع » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه رفع الضارع بإضمار فعل دلّ عليه ماقبله ، كأنه قال : ليبك يزيد علم أن ثم باكيا يبكيه يجب بكاؤه عليه ؛ فكأنه قال : ليبك ضارع لخصومة ومختبط محتاج » اهـ

وقال سيبويه : « وإنشاد بعضهم للحارث بن نهيك * ليبك يزيد ضارع . . . البيت. * لما قال ليبك يزيد ، كان فيه معنى ليبك يزيد ضارع » اهـ

وقال البغدادى : « الاستشهاد به على أن الفعل المسند إلى ضارع حذف جوازا ؛ أى يبكيه ضارع ، وهذا على رواية ليبك بالبناء للمفعول ، ويزيد نائب فاعل ، وأما على روايته بالبناء للفاعل ففاعله ضارع ويزيد مفعوله ، ولا حذف ولا شاهد ، وهذه الرواية هى الثابتة عند العسكرى وعدّ الرواية الأولى غلطا » اهـ

قال أبو رجاء : لا وجه لتخطئة الرواية ببناء ليبك للمجهول ؛ فإن سيبويه رحمه الله وهو شيخ الرواة قد روى هذه الرواية وخرجها على التخريج الذى أنشد الشارح البيت من أجله ، وقد سمعت عبارته فيما نقلناه لك عنه .

أو أُجيبَ به نَفْى ، كقوله :

٣٦٢ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أى : بل عَرَاهُ أعظَمُ الوجد .

أو استلزمه فعل قبله ، كقوله :

٣٦٣ — أَسْقَى الْإِلٰهُ عُدُوَاتِ الْوَادِى وَجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِى

* كُلَّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ *

---

٣٦٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعثر له على سابق ولا لاحق .

اللغة : « تجلدت » معناه تكلفت الجلد ، والجلد : التصبر والقوة والشدة ، وتقول : جلد — مثل ظرف — جلدا — بفتح الجيم واللام — وجلادة ومجلودا ؛ فهو جلد وجليد ؛ وقوم جلد — بضم فسكون — وجلداء — بزنة فقهاء — وأجلاد « لم يعر قلبه » أى لم ينزل به ، وتقول : عراه يعروه ، قال أبو صخر الهذلى :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

« الوجد » الحب ، أو أشده

الإعراب : « تجلدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « قلبه » مفعول به ليعر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر ، وهذا الضمير مرجعه فاعل تجلد « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شىء الآتى « شىء » فاعل ليعر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أعظم » فاعل لفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف ، و « الوجد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : بل عراه أعظم الوجد ؛ والفرق بين هذا البيت والذى قبله أن الفعل المحذوف فى هذا البيت مجاب به نفى سابق ، وهو قول القائلين « لم يعر قلبه من الوجد شىء » والفعل المحذوف فى البيت السابق مجاب به استفهام مقدر كما علمت فى تقرير البيت السابق

٣٦٣ — هذا الشاهد من أبيات سيبويه (١ — ١٤٦) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولم ينسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وقال العينى : « هو لرؤبة بن العجاج » اه ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذه الأبيات مع أبيات أخرى ، وها كها برواية الديوان (ص ٢٥) :

أَسْقَى الْإِلٰهُ عُدُوَاتِ الْوَادِى وَجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِى

كُلَّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ مَا كَانَ إلاَّ طَلَقَ الْإِجْمَادِ

... ...

وَكَرَّنَا بِالْأَغْرُبِ الْجِيَادِ عَلَى رَكِيَّاتِ بَنِى زِيَادِ
حَتَّى تَحَاجَزْنَ عَنِ الرُّوَّادِ تَحَاجُزَ الرِّيِّ وَلَمْ تَكَادِ

اللغة : « أسقى » تقول : سقى الله هذه البلاد الغيث ، وأسقاها الغيث ، فيكون بالهمز تارة ، وبدونها تارة أخرى . وشاهد المهموز قوله تعالى : (نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ) وقوله سبحانه : (وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا) وقوله : (وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا) وقوله : (لَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً غَدَقًا) وقوله تعالى : (فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ) ، وشاهد الذى بدون همز قوله تباركت كلمته : (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا) ويحتملهما قوله سبحانه : (وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا) وقوله : (يُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا) وقد ورد فى قول لبيد اللغتان جميعا ، وذلك قوله :

سَقَى قَوْمِى بَنِى مَجْدٍ ، وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ

ولكنه حذف المفعول الثانى من كليهما ، وفرق الأعلم بينهما فقال : «تقول : سقيتك ماء ، إذا ناولته إياه يشربه ، وتقول : أسقيتك ؛ إذا حصلت له سقيا » اهـ «عدوات بضم العين ودالة مفتوحة أو مضمومة - جمع عدوة - بضم فسكون - وهى جانب الوادى ، ومنه قوله تعالى : (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا) وقد روى فى مكانه « جنبات الوادى » وهومما يؤيد هذا التفسير ، وكل مكان منفرج بين جبلين فهو واد ، وأصله قبل التسمية به اسم فاعل من قولك : ودى الماء ؛ إذا سال ؛ فلأن هذا المكان يسيل فيه الماء سموه واديا ، من باب تسمية المحل باسم الحالّ ، وقد توسعوا بعد ذلك فقالوا : سال الوادى «وجوفه» الجوف : كل مطمئن من الأرض « ملث » أصله اسم فاعل من قولهم : ألث المطر بالمكان ؛ إذا أقام على النزول به، ثم أريد به المطر الدائم المتتابع « غاد » اسم فاعل من غدا بمعنى جاء وقت الغداة « أجش » بالجيم والشين - السحاب الشديد الذى يتبعه صوت أو رعد « حالك السواد » شديد السواد ، وإنما يكون السحاب شديد السواد إذا كان ممتلئا بالماء « الأغرب » جمع غرب - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة - وهو الدلو الكبيرة « الجياد » جمع جيد « ركيات » جمع ركية ، وهى البئر

الإعراب : « أسقى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره التعذر « الإله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « عدوات» مفعول أوّل لأسقى ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهومضاف ، و « الوادى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل « وجوفه » الواو حرف عطف ، جوف : معطوف على عدوات

أى : سقاها كُلُّ أَجَشَّ .

وإما وُجُوبًا ، كما إذا فسر بمـا بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ[1] » وهَلاَّ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ؛ أى : وإن استجارك أحد

الوادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر «كل» مفعول ثان لأسق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « ملث » مضاف إليـه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة « غاد » نعت لملث ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « كل » يروى بالرفع ـ وهو محل الاستشهاد بالبيت ـ فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام السابق ، كأنه قال : سقاها كل ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف ، و «أجش» مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الـكسرة لأنه لاينصرف للوصـفية ووزن الفعل « حالك » صفة لأجش ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جره الـكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « السواد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « كل أجش حالك السواد » فى رواية سيبويه وجماعة من النحاة ، برفع كل ، حيث رفعه بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : سقى هذه الأمكنة كل أجش؛ والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الأبيات السابقة الرافع للفاعل فيها فعل واقع فى جواب استفهام أو نفى ، وفى هذا البيت الفعل الرافع للفاعل ليس واقعا فى جواب شىء ، ولـكنه مدلول عليه بالفعل المتقدم .

قال سيبويه : « كأنه قال: سقاها كل أجش ، كما حمل ضارع لخصومة على ليبك يزيد ؛ لأن فيه معنى سقاها كل أجش » اهـ

وقال الأعلم : «الشاهد فيه رفع «كل أجش» وحمله على المعنى ؛ لأنه لمـا قال أسق الإله جنبات الوادى كل ملث غاد ، علم أن ثم سحابا يسقيها ؛ فـكأنه قال : سقاها كل أجش » اهـ

(١) « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعـل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه « أحد » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعـده ، وتقديره : وإن استجارك أحد ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « من المشركين » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأحد « استجارك » استجار : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والـكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لهـا من الإعراب مفسرة ؛ وجواب الشرط قوله سبحانه فأجره

استجارك ، وهَلاَّ لاَبَسَ زيدٌ قام أبوه ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

(وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا * كَانَ لِأُنْثَى) ؛ لتدلّ على تأنيث الفاعل ، وكان حقها ألاّ تلحقه ؛ لأن معناها فى الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدلّ ما اتصل بالفعل على معنى فى الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى الأفعال الخمسة ، وسواء فى ذلك التأنيث الحقيقى : (كَأَبَتْ هِنْدُ الأذَى) ، والمجازىّ : كطَلَعَتِ الشمسُ .

(وَإِنَّمَا تَلْزَمُ) هذه التاء من الأفعال (فِعْلَ) فاعلٍ (مُضْمَرٍ * مُتَّصِلٍ) سواء عَادَ على مؤنث حقيقى : كهِنْدٌ قَامَتْ ، والهِنْدَانِ قَامتَا ، أم مجازى : كالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، والعَيْنَانِ نَظَرَتَا (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ) أى : فَرْج ، وهو المؤنث الحقيقى: كقَامَتْ هِنْدٌ ، وقامَت الهِنْدَانِ ، وقامَت الهِنْدَاتُ ؛ فيمتنع: هند قام، والهندان قاما ، والشمس طلع ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات .

وهذا الذى ذكره المؤلف تبعا لأكثر النحاة من أن المرفوع بعد إن الشرطية فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده : هو مذهب البصريين ؛ وقد اختلف العلماء فى تقرير مذهب الكوفيين فى هذه المسألة ؛ فابن الأنبارى يقرّره بقوله « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيد زارنى أزره ؛ فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه : إنزارنى زيد ، والفعل المظهر تفسيرلذلك الفعل المقدّر . وحكى عن أبى الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء ؛ أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوّزنا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها فى فعل الشرط مع الفصل ؛ لأنها الأصل فى باب الجزاء ؛ فلقوّتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا : إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنى المرفوع فى الفعل هو الاسم الأوّل ؛ فينبغى أن يكون مرفوعا به ، كما قالوا : جاءنى الظريف زيد ، و إذا كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير فعل ؛ وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لايجوز أن يفصل بين حرف الجزم و بين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملا فيه ؛ لأنه لايجوز تقديم مايرتفع بالفعل عليه ؛ فلو لم يقدر مايرفعه لبقى الاسم مرفوعا بلا رافع ، وذلك لايجوز ؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ؛ وأن الفعل المظهر الذى بعد الاسم يدل على ذلك المقدّر » اهـ (الإنصاف ٢٥٤) ، وقد نسب الصبان مذهب العلامة أبى الحسن الأخفش إلى الكوفيين .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين : فلا تلزم فى المضمر المنفصل ، نحو هِنْدٌ مَا قَامَ إلاَّ هِيَ ، وَمَا قَامَ إلاَّ أَنْتَ ، ولا فى الظاهر المجازى التأنيث ، نحو طَلَعَ الشَّمْسُ ، ولا فى الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتى بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل .

الثانى : تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين .

(وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقى التأنيث (تَرْكَ التَّاء) كما (فِى * نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ) .

وقوله :

٣٦٤ — * لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوء *

---

٣٦٤ — هذا صدر بيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ، يهجو فيها الأخطل التغلبى وقومه ، والشعراء الذين يهجونه ، وأولها قوله :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِى طُلُوحٍ سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُ
تَنَكَّرَ مِنْ مَعَارِفِهَا وَمَالَتْ دَعَائِمُهَا وَقَدْ بَلِيَ الثُّمَامُ
تَعَالَى فَوْقَ أَجْرَعِكِ الْخُزَامَى بِنَوْرٍ ، واسْتَهَلَّ بِكِ الْغَمَامُ

ومنها فى هجاء الشعراء قوله :

عَوَى الشُّعَرَاءُ بَعْضُهُمُ لِبَعْضٍ عَلَيَّ ؛ فَقَدْ أَصَابَهُمُ انْتِقَامُ
كَأَنَّهُمُ الثَّعَالِبُ حِينَ تَلْقَى هِزَبْراً فِي الْعَرِينِ لَهُ انْتِحَامُ
إذَا أَوْقَعْتُ صَاعِقَةً عَلَيْهِمْ رَأَوْا أُخْرَى تُحَرِّقُ فَاسْتَدَامُوا
فَمُصْطَلَمُ الْمَسَامِعِ أَوْ خَصِيٌّ وَآخَرُ عَظْمُ هَامَتِهِ حُطَامُ
إِذَا شَاءُوا مَدَدْتُ لَهُمْ حِضَاراً وَتَقْرِيباً يُخَالِطُهُ عُرَامُ
لَقَدْ كَذَبَ الْأُخَيْطِلُ فِيَّ غَرْبٌ إذَا صَاحَ الْجَوَالِبُ وَاعْتِزَامُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

عَلَى اسْتِ التَّغْلِبِيَّةِ حِينَ تُجْبِي صَلِيبُهُمُ ، وَفِي حِرِهَا جُذَامُ

... ...

يُسَمُّونَ الْقُلَّيْسَ وَلاَ يُسَمَّى ... لَهُمْ عَبْــدُ الْمَلِيكِ وَلاَ هِشَامُ
فَمَا عُوفِيتَ يَوْمَ تَحُضُّ قَيْسًا ... فَبِيضَ الحَيُّ وَأُقْتُنِصَ السَّوَامُ
لَقَدْ وَلَدَ الأخيطل أُمُّ ســوء ... على باب استها صُلُبٌ وَشَامٌ
أَهَانَ اللهُ جِــلْدَةَ حَاجِبَيْهَا ... وَمَا وَارَى مِنَ الْقَذَرِ الثَّامُ
وَنِسْــوَتُهُ الخَبَائِثُ مُولَعَاتٌ ... بِقَسٍّ لاَ يُنِيمُ وَلاَ يَنَامُ

اللغة : « ذو طلوح » بضم الطاء واللام ـ اسم موضع للضباب فى شاكلة حمى ضرية ، ويقال : فى حزن بنى يربوع بين الكوفة وفيد . والغرض من الاستفهام هنا النفى ، يريد لم يكن بهذا المكان ، ثم دعا لهذه الخيام دعاء المتهكم ، فى قوله « سقيت الغيث أيتها الخيام » و «دعائمها» جمع دعامة بكسر الدال المهملة بعدها عين مهملة مفتوحة مخففة ـ وهى عماد البيت « الثمام » بزنة غراب ـ نبات ضعيف يحشى به خصاص البيوت « أجرعك » الأجرع : مؤنث الجرعاء ، وهو المكان المستوى فيه رمل لا ينبت شيئا « الخزامى » بضم الخاء وبعدها زاى مفتوحة ـ نبات طيب الرائحة ، وهو خيرى البرّ . والنور ـ بفتح النون وسكون الواو ـ الزهر «استهل بك الغمام» سال « الثعالب » جمع ثعلب ، وهو حيوان معروف بالخبث والروغان « هزبرا » هو السبع « العرين » بفتح العين المهملة ، بزنة سفين ـ مأوى الأسد الذى يألفه ، وأصل العرين جماعة الشجر « انتحام » أراد له زئير ؛ فعبر بالانتحام وهو صوت الخيل ، استعارة « فمصطلم السامع » ، تقول : اصطلمت أذنه ، إذا استأصلتها بالقطع « عظم هامته حطام » الهامة : الرأس ، والحطام ـ بزنة غراب ما تكسر من يابس النبات ، يريد أنه ينزل عليهم صاعقة من شعره فيكونون ثلاثة أنواع ؛ فبعضهم يشوه خلقه باصطلام أذنيه ، وبعضهم بخصيه ، وبعضهم يموت « حضارا » بضم الحاء المهملة ـ أصله ارتفاع الفرس فى عدوه ، ومثله الإحضار ، وتقول : فرس محضير « تقريبا » هو ضرب من العدو ، أو هو أن يرفع الفرس يديه معا ويضعهما معا « عرام » بضم العين المهملة ، بزنة غراب ـ الشدّة والحدّة « غرب » بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ـ حدّة وشدة « تجبى » من قولك : أجبت المرأة ، إذا بركت ووضعت يديها وركبتها بمنزلة الراكع « القليس » بضم القاف وفتح اللام ـ بيعة كانت بصنعاء للحبشة ، بناها أبرهة يحاول صد العرب عن الارتحال لزيارة بيت الله الحرام « السوام » ومثله السائم : المال الراعى « الأخيطل » هو تصغير الأخطل ، وأصله الفحاش الكثير الخطل ، ولقب به الشاعر المعروف « صلب » بضم الصاد واللام ـ جمع صليب ، مثل سرير وسرر «وشام» الشام : اسم جنس جمعى ، واحده شامة ، وهى الخال والعلامة

وقوله :

٣٦٥ — إنّ أمْرَأً غرَّهُ مِنْـكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِى وَبَعْدَكِ فى الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

« بقس » يروى فى مكانه « بفيش » بالفاء و ياء وآخره شين ــ وهو غير مناسب لقوله « لاينيم ولا ينام » إلا على بعد وتمحل

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «ولد» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « الأخيطل » مفعول به مقدم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل ولد مرفوع بالضمة الظاهرة « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها من الإعراب جواب القسم الذى مهـدت له اللام « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و باب مضاف ، و «استها» مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه «صلب» مبتدأ مؤخر « وشام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، شام : معطوف على صلب ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لأم سوء

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخيطل أم سوء » حيث لم يصـل بالفعل الذى هو قوله ولد تاء التأنيث، مع أن فاعله وهوقوله أم سوء مؤنث حقيقى التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث ظاهرا كان أو مضمرا لزم أن يوصل به تاء التأنيث ؛ ولـكنه ههنا لم يصل التاء بالفعل لأنه لما فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول كان هذا مسوّغا لحذف التاء

٣٦٥ قد بحثت طو يلا عن نسبة هذا البيت إلى قائل معين فلم أعثر له على نسبة ولا على سابق عليه أو لاحق له . وقد ذكر العينى أنه من شواهد سيبو يه ، و بحثت كتاب سيبو يه من أوّله إلى آخره فلم أجده

الإعراب : « إنّ » حرف توكيد ونصب « امرأ » اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « غره » غرّ : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والهاء ضمير عائد إلى امرىء مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « منكنّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من واحدة الآتى ، وأصله صفة له ، لـكن صفة النكرة إذا تقدّمت عليها كانت حالا « واحدة » فاعل غرّه مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة غرّه واحدة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لامرىء « بعدى » بعد : ظرف متعلق بغر منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « و بعدك » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف معطوف على الظرف السابق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضـمير المخاطبة مضاف إليه ، مبنى على الـكسر فى محل جر « فى الدنيا » جار ومجرور متعلق بغر أيضا « لمغرور » اللام لام الابتداء ، مغرور : خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « غرّه منكنّ واحدة » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو غرّ

والأجود الإثبات[1] .

(وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ) على الإثبات (كَمَا زَكَى إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ) إذ معناه ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلا ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ — مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فى حَرْبِنَا إِلاَّ بَنَاتُ الْعَمّ

مع أن فاعله وهو قوله واحدة مؤنث حقيقى التأنيث ؛ إذ هو فى الأصل صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام غرّه منكنّ امرأة واحدة ، والأصل فى الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث أن تلزم فى فعله التاء ، لكنه لما فصل ههنا بالمفعول وهو ضمير الغائب و بقوله منكنّ استساغ حذف هذه التاء ، كما مرّ فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا والذى قبله أن الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث فى البيت السابق كلة واحدة وهى المفعول به ، وفى هذا البيت عدّة كلمات : أولاها المفعول به وهو الهاء ، وثانيتها حرف الجر ، وثالثتها المجرور ، و إن تسامحنا قليلا اعتبرنا الفاصل فى هذا البيت شيئين : المفعول والجار والمجرور

(١) هذا الذى ذكره الشارح العلامة من جواز حذف التاء وذكرها مع أن أجودها إثبات التاء هو رأى جماعة من النحاة ، وذهب آخرون إلى أن التاء واجبة فى الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى التأنيث من غير فرق بين المتصل بفاعله والمنفصل منه بفاصل ؛ وقد اختلفوا فى أرجح الأمرين إذا كان الفاعل مؤنثا مجازى التأنيث ؛ فنقل الدمامينى أن الأرجح عند العلماء حذف التاء إذا كان الفاعل مجازى التأنيث وقد فصل بين الفعل و بينه بفاصل ؛ وذلك لإظهار فضل المؤنث الحقيقى التأنيث على المؤنث المجازى التأنيث ، ولكنه استظهر غير ما ذهب إليه العلماء ، قال : « والذى يظهر لى خلاف ذلك ؛ فانّ الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية ؛ فقد وقع فيه من ذلك ماينيف على مائتى موضع ، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته ؛ فينبغى أن إثبات العلامة أحسن » اه

٣٦٦ — قال العينى : « أقول : قائله راجز لم أقف على اسمه » اه

اللغة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، و برىء فلان من الدين الذى عليه ، و برىء من العيب — من باب سلم فيهما — براءة ، وتقول : برأ من المرض — من باب قطع — برأ — بفتح الباء والراء جميعا — فى لغة أهل الحجاز ، و برءا — بضم الباء وسكون الراء — فى لغة غيرهم «ريبة» هى التهمة والشك ، وتقول : رابنى فلان يريبنى — من باب باع يبيع — إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه .

وقوله :

٣٦٧ — * فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجَرَاشِعُ *

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « برئت » برئ : فعـل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ريبة » جار ومجرورمتعلق ببرئ «وذم» الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ريبة ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جرّه الـكسرة الظاهرة « فى حر بنا » الجار والمجرورمتعلق ببرئ أيضا ، وحرب مضاف ، وضميرالمتـكلم ومعه غيره مضاف إليه «إلا» حرفاستثناء ملغى مبنى علىالسكون لامحل له من الإعراب « بنات » فاعل برئ ، مرفوع بالضـمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العم » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « مابرئت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو برئ لـكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث ، وهوقوله «بنات العم» مع أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بإلا ، والاستثناء مفرغ .

وقد اختلف العلماء فى ذلك ؛ فنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ؛ إذا فصـل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بإلا ، ومع جوازهما فالأحسن حذف التاء ؛ فيكون هذا البيت عند هؤلاء جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، و إن كان مرجوحا

ومن العلماء من ذهب إلىأن حذف التاء فى هذه الحال أمر واجب لايجوز العدول عنه إلا فى ضرورة الشعر ؛ من قبل أن الفاعل فى الحقيقة ونفس الأمر ليس هو هذا المذكور فى الـكلام ، ولـكنه محذوف ، وهوالمستثنى منه ، وتقديرالكلام : مابرئ من ريبة وذم فى حربنا أحد إلابنات العم ؛ والفاعل إذا كان مذكرا لم تتصل التاء بفعله ؛ لـكن لمـا كان هذا الفاعل غير مذكور فى الـكلام لم يكن بأس بأن يباح للشاعر حين يضطر إلى تجاهل الحقيقة والنظر إلى اللفظ فيلحق التاء بالفعل

٣٦٧ — هذا عجز بيت لذى الرّمة غيلان بن عقبة ، وصدره قوله :

* طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة له طويلة ، أوّلهـا قوله :

أَمَنْزِلَتَىْ مَىٍّ سَـــلاَمٌ عَلَيْكُمَا ... هَلِ الْأَزْمُنُ اللاَّئى مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ... ثَلاَثُ الْأَثَافِى وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ
تَوَهَّمْتُهَـــا يَوْمًا فَقُلْتُ لِصَاحِبِى ... وَلَيْسَ بِهَا إلاَّ الظِّبَاءُ الْخَوَاضِعُ :

... ...

قِفِ الْعِيسَ نَنْظُرْ نَظْرَةً فى دِيَارِهَا وَهَلْ ذَاكَ مِنْ داء الصَّبَابَةِ نَافِعُ

ومنها قوله :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَدْقَمِيَّةٌ عِتَاقُ الذَّفَارَى وُسَّجٌ وَمَوَالِعُ

طَوَى النحزُ وَالْأَجْرَازُ ما فى غروضها فما بقيت ... البيت ، وبعده :

لأحْنَاءِ أنْحِيَهَا بِكُلِّ مَفَازَةٍ إذا قَلْقَلَتْ أعرَاضَهُنَّ قَعَاقِعُ

اللغة : قد مضى شرح أربعة الأبيات الأولى مع الشاهد (رقم ١٣٣) فارجع إلى ذلك (فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب ص ٢٣٣)

« غريرية الأنساب » هو فى صفة النوق ، والغريرية — بضم الغين المعجمة وفتح الراء المهملة — المنسوبة إلى فحل من كرائم الإبل ، وأصله الأغر فصغر تصغير الترخيم على غرير كما يصغر أحمد على حميد ، وفيه يقول ذو الرّمة أيضا :

حَرَاجِيجُ مِمَّا ذَمَّرَتْ فى نِتَاجِهَا بِنَاحِيَةِ الشِّحْرِ الْغُرَيْرُ وَشَدْقَمُ

وفيه يقول الكميت بن زيد الأسدى :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَدْقَمِيَّةٌ يَصِلْنَ إِلَى الْبِيدِ الْفَدَافِدِ فَدْفَدَا

وقوله « شدقمية » هى المنسوبة إلى شدقم ، وهو فحل من فحولة الإبل كان للنعمان بن المنذر ، وأصل الشدقم الواسع الشدق ؛ فالميم فيه زائدة «عتاق الذفارى» ، الذفارى — بفتح الذال المعجمة والفاء — جمع ذفرى — بكسر الذال وسكون الفاء — وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير من القفا « وسج » بضم الواو وتشديد السين المهملة وآخره جيم — جمع واسجة ، وهى اسم فاعل من الوسيج ، وهو ضرب من سير الإبل « وموالع » جمع مالعة ، وهو اسم فاعل أيضا من الملع ، وهو ضرب من السير السريع الخفيف ، وتقول : ملعت الناقة فى سيرها ، وامّلعت « طوى النحز والأجراز — إلخ » ، يقول : أصاب هذه الناقة بالطوى والهزال شدّة استحثاثى لها وركضى إياها فى أرض لانبات فيها . والنحز — بفتح النون وسكون الحاء المهملة وفى آخره زاى — هو الدفع والنخس ، والأجراز — بفتح الهمزة وسكون الجيم و بعدها راء مهملة وآخره زاى — جمع جرز — بضم الجيم والراء — وهى الأرض التى لا نبات بها ، والغروض — بضم الغين المعجمة والراء المهملة — جمع غرض ، وهو الحزام الذى يشدّ به الرحل ، وما فى غروضها هو بطنها وما حوله ، و« الجراشع » : جمع جرشع — بضم الجيم وسكون الراء المهملة بعدها شين معجمة مضمومة — وهو المنتفخ ، وقوله « لأحناء أنحيها — إلخ » الأحناء : جمع حنو — بكسر فسكون ، وهو الناحية من كل شىء ، وقلقلت :

قال الناظم : والصحيح جوازه فى النثر أيضاً ، وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ » « إنْ كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ » .

(وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِى) مع الظاهر الحقيقى التأنيث (بِلاَ فَصْلٍ) شذوذًا ؛ حكى سيبويه « قال فلانة »

(وَمَعْ * ضَمِيرِ ذِى) التأنيث (المَجَازِ) الحذفُ (فى شِعْرٍ وَقَعْ) أيضاً ، كقوله :

٣٦٨ — فَإمَّا تَرَيْنِى وَلِى لِمَّـةٌ فَإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

صوّتت ، والأعراض : جمع عرض ــ بضم فسكون ــ وهو سفح الجبل وناحيته ، والقعاقع : تتابع أصوات الرعد ونحوه

الإعراب : « طوى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « النحز » فاعل طوى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « والأجراز » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الأجراز : معطوف على النحز ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » اسم موصول : مفعول به لطوى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فى غروضها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الوصول ، وغروض مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية « بقيت » بقى : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب والتاء علامة التأنيث «إلا» حرف استثناء ملغى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الضلوع » فاعل بقى ، مرفوع بالضمة الظاهرة «الجراشع» نعت للضلوع ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « مابقيت إلا الضلوع » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو بقى لكون فاعله مؤنثا وهو الضلوع مع كونه قد فصل بين الفعل وفاعله بإلا ، وقد ذكرنا خلاف العلماء فى هذه المسألة فى شرح الشاهد السابق ؛ والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الفاعل فى البيت السابق مؤنث حقيقى التأنيث ، وفى هذا البيت مؤنث مجازى التأنيث ، وهو قوله الضلوع

٣٦٨ — هـذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة طويلة يمدح بها رهط قيس ابن معديكرب الكندى ويزيد بن عبد المدان بن الريان الحارثى ، وأوّلها قوله :

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَـكَ عَمَّا بِهَا بَلَى عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا
لِجَارَتِنَا إذْ رَأَتْ لِمَّـتِى تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ، أَنَّى بِهَا
بِمَا قَدْ تَرَى كَجَنَاحِ الْغُدَا فِ تَرْنُو الـكَعَابُ لإعْجَابِهَا

... ...

فَإِمَّا تَرَيْنِى وَلِى لِمَّــةٌ فإن ... البيت ، وبعده :

فَإِنْ تَعْهَدِى لِأَمْرِئٍ لِمَّةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ تُعْنَى بِهَا

وَمِثْلُكِ سَاعَيْت فِى رَبْرَبٍ إِذَا أَعْتَمَتْ بَعْضُ أَتْرَابِهَا

و بيت الشاهد من شواهد سيبويه (١ - ٣٩) وقد روى بصدره * إما ترى لمتى بدّلت *

اللغة : « عما بها » الضمير عائد إلى النفس ، يريد ألم تنه نفسك عما يداخلها من صبابة ووجد « عادها » رجع إليها « أطرابها » الأطراب : جمع طرب ، وهو خفة تلحق الإنسان لفرح أوغيره ، والضمير المتصل به عائد إلى النفس أيضا « لجارتنا » يريد بالجارة امرأته « لك الويل » المراد به ههنا الدعاء بالخير « أودى بها » ذهب بها وأهلكها ، والمراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك أمارة الضعف والكبر عندهم ، انظر إلى قول أبى النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِى عَلَىَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مِنْ أَنْ رأَتْ رَأْسِى كَرَأْسِ الأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْــهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ

جَذْبُ اللَّيَالِى أَبْطِئِى أَوْ أَسْرِعِى

« الغداف » مثل غراب وزنا ومعنى ، قال النابغة :

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الْغُدَافِ الْأَسْوَدِ

« ترنو » تنظر ، أوتديم النظر « الكعاب » بفتح الكاف بعدها عين مهملة وآخره باء موحدة - الجارية حين ينتأ ثديها ، وتقول : كعبت الجارية تكعب كعوبا ؛ إذا نهد ثديها « لمة » بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم بالمنكبين من شعر الرأس ؛ فإذا زاد عن ذلك فهو الجمة - بضم الجيم وتشديد الميم « الحوادث » جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التى تحدث واحدة بعد واحدة «ساعيت» دانيت « ربرب » بفتح الراءين بينهما باء ساكنة - القطيع من بقر الوحش ، وأراد به ههنا النساء الجميلات « أعتمت » أبطأت وتأخرت ، وقد ألحق التاء بهذا الفعل مع أن فاعله وهو بعض مذكر لأن المضاف إليه مؤنث فاكتسب المضاف منه التأنيث «أترابها» الأتراب : جمع ترب - بكسر التاء وسكون الراء المهملة - وهى المساوية لها فى السنّ

الإعراب : « إما » هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن وهى حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وثانيتهما : ما ، وهو حرف زائد ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «ترينى» فعل مضارع

... ...

فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون المذكورة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « ولى » الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « لمة » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « فإن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أودى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذّر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الحوادث « بها » جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مجازى التأنيث وهو قوله « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وهذا لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر

فإن قلت : فأية ضرورة ألجأت الشاعر إلى ترك التاء ، وهو لو قال «فإن الحوادث أودت بها» لاستقام له الوزن ، وكانت التاء فى مقابلة الألف التى هى لام الكلمة فى « أودى » ؟

فالجواب عن ذلك أن ننبهك إلى أن الضرورة ليست خاصة بإقامة الوزن ، وأن نذكر لك أن ههنا ضرورة ملجئة إلى الألف ولا يسوغ له الإتيان بالتاء فى مكانها ، وبيان ذلك أن القصيدة كلها مبنية على الردف ، والردف : هو حرف لين يقع بعده حرف الروى ، وقد يكون ألفا ، كما فى بيت الشاهد ، وكما فى قول امرىء القيس :

أَلاَعِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَعِمَنْ إلاَّ سَـعِيدٌ مُخَلَّدٌ ... قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيتُ بأَوْجَالِ
وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلاَثِينَ حَوْلاً فِي ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ

وقد يكون الردف واوا أو ياء كما فى قول حندج بن حندج المرى :

فى لَيْلِ صُولٍ تَنَاهَى الْعَرْضُ وَالطُّولُ ... كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ
لاَفَارَقَ الصُّبْحُ كَفِّي إنْ ظَفِرْتُ به ... وَإنْ بَدَتْ غُرَّةٌ مِنْـهُ وَتَحْجِيلُ

وكل قصيدة تبنى على الردف لا يجوز تركه فى بيت منها ؛ فلو أنه قال « فإنّ الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية ؛ يساوى عند الشعراء المجيدين اختلال الوزن

وقوله :

٣٦٩ — فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا

وتغير حركة الإعراب فى الروى ونحوها . وينبغى أن تعلم أن الردف إذا كان ألفا لم يجز أن يكون فى كل الأبيات إلا ألفا ، كما رأيت فى أبيات الأعشى التى منها بيت الشاهد ، وكما رأيت فى أبيات امرئ القيس التى أنشدناها ، وأما إذا كان الروى ياء أو واوا فإنه يجوز أن يؤتى بكل واحد منهما مع الآخر ، كما سمعت فى أبيات حندج بن حندج المرى

٣٦٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٢٤٠) وقد نسب فى صدر الكتاب وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى إلى عامر بن جوين الطائى ، وقد روى البغدادى عن شارح شواهد المغنى أن جار الله الزمخشرى روى أبياتا قبل بيت الشاهد ، وهى قوله :

وَجَارِيَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُو كِ قَعْقَعْتَ بِالرُّمْحِ خَلْخَالَها
كَكِرْفِئَةِ الْغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ تَرْمِى السَّحَابَ وَيُرْمَى لَهَا
تَوَاعَدْتُهَا بَعْدَ مَرِّ النُّجُو مِ كَلْفَاءَ تُكْثِرُ تَهْطَالَهَا

والبيتان الأول والثانى من هذه الأبيات الثلاثة قد وقعا فى شعر الخنساء بنت عمرو من قصيدتها التى أولها :

أَلاَ مَا لِعَيْنِى أَلاَ مَالَهَا لَقَدْ أَخْضَلَ الدَّمْعُ سِرْبَالَهَا

فأما البيت الثانى فقد جاء فى أثناء أبيات من هذه القصيدة تصف فيها جيشا ، وذلك قولها :

ورَجْرَاجَةٍ فَوْقَهَا بَيْضُهَا عَلَيْهَا الْمُضَاعَفُ زِفْنَالَهَا
كَكِرْفِئَةِ الْغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ تَرْمِى السَّحَابَ وَيُرْمَى لَهَا

وأما البيت الأول فقد جاء فى أثناء أبيات من هذه القصيدة أيضا تصف فيها أخاها صخرا ؛ ويقال: تصف أخاها معاوية ، وذلك قولها :

وَبِيضٍ مَنَعْتَ غَدَاةَ الصَّبَاحِ وَقَدْ كَفَّتِ الرَّوْعَ أَذْيَالَهَا
وَهَاجِرَةٍ حَرُّهَا وَاقِدٌ جَعَلْتَ رِدَاءَكَ أَظْلاَلَهَا
وَجَامِعَةِ الْجَمْعِ قَدْ سُقْتَهَا وَأَعْلَمْتَ بِالرُّمْحِ أَغْفَالَهَا
وَرُعْبُوبَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُو كِ قَعْقَعْتَ بِالرُّمْحِ خَلْخَالَهَا

... ...

اللغة : « ألامالعينى أم مالها » روى فى مكانه « ألا مالعينك أم مالها » وروى فى مكانه أيضا « ألا مالعينيك » على التثنية ، والرواية الأولى والثانية أنسب لعجز البيت « لقد أخضل الدمع سربالها » روى فى مكانه « وقد أخضل الدمع سربالها » وقولها « ورجراجة فوقها بيضها ـ إلخ » الرجراجة : الكتيبة ، سميت بهذا الاسم لاجتماعها وحسنها وتحركها ، أولكثرتها . والمضاعف من الدروع : الذى ينسج حلقتين حلقتين ، و «زفنالها » مشينا إليهاباختيال ، وقولها «ككرفئةالغيث ذات الصبير ـ إلخ » الكرفئة: السحاب الثقال ، والصبير: السحاب المجتمع الذى لم يغط السماء كلها ، ويقال: هو السحاب الأبيض ، ومعنى ترمى السحاب ويرمى لها : أنها تزيد فى السحاب ويزيد فيها ، والمراد أنها تجتمع به فيكون كل واحد منهما مددا للآخر . وقولها « وبيض منعت ـ إلخ » روى هذا البيت فى الديوان (ص ٢٠٩)

وَبِيضٍ مَنَعْتَ غَدَاةَ الصَّبَا حِ تَكْشِفُ لِلرَّوْعِ أَذْيَالَهَا

والبيض : جمع بيضاء ، والمراد نساء حسان ، ومنعت : حميت ودافعت دونهن ، وتكشف أذيالها : تكشف عن أسوقها ، وإنما يكون ذلك عند الخوف ، والروع : الفزع « وهاجرة حرّها واقد ـ إلخ » الهاجرة : نصف النهار وقت اشتداد الحرّ ، وحرّها واقد : شديد متقد كالنيران ، و «جعلت رداءك أظلالها» : أى استظللت فيها بالرداء ، ويقال : إنها عنت بالرداء السيف ، ويكون المراد بالهاجرة الحرب التى اشتعل لهيبها وحمى وطيسها وأنه اتخذ سيفه عدة وخاض غمارها ، وقولها « وجامعة الجمع ـ إلخ » قد روى هذا البيت فى الديوان :

وَمُجْمِعَةٍ سُقْتَهَا قَاعِداً فَأَعْلَمْتَ بِالرُّمْحِ أَغْفَالَهَا

والمجمعة : الكتيبة التى اعتزمت الغزو وأجمعت أمرها عليه ، وقاعدا : تريد به مقتعدا صهوة فرسك ، والأغفال : جمع غفل ، مثل قفل وأقفال ، وهو الذى لاسمة عليه ولا علامة ، تريد أنك طعنتها فجعلت طعنتك علامة لما لاعلامة له . وقولها «ورعبوبة من بنات الملوك ـ إلخ » لم يجىء هذا البيت فى رواية الديوان ، وذكره البغدادى

« مزنة » المزنة ـ بضم الميم وسكون الزاى ـ القطعة من السحاب المثقل بالماء « ودقت » أمطرت ، وهو من باب وعد ؛ والودق: المطر، وفى القرآن الكريم: (فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ) وقوله « أبقلت » معناه أخرجت البقل ، وهو النبات

الإعراب : « لامزنة » لا : حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، ومزنة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ودقت » ودق : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هى يعود إلى المزنة ، والجملة

... ...

من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ودقها » مفعول مطلق ، والضمير مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، تعطف جملة على جملة ، لا : نافية للجنس « أرض » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « أبقل » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأرض ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر لا « إبقالها » مفعول مطلق ، والضمير العائد إلى الأرض مضاف إليه ؛ وجملة لا واسمها وخبرها معطوفة على جملة المبتدأ والخبر

الشاهد فيه : قوله « أبقل إبقالها » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو أبقل ، مع أن فاعله ضمير مستتر عائد إلى مؤنث ، وهى الأرض ، على ما عرفت فى إعراب البيت ، وحذف تاء التأنيث من الفعل الماضى المسند إلى ضمير مستتر عائد إلى مؤنث مما لايجىء إلا فى ضرورة الشعر ؛ سواء أكان هذا المؤنث حقيقى التأنيث نحو قامت هند ، أم كان مجازى التأنيث نحو طلعت الشمس ؛ ولهذا روى بعض العلماء هذا البيت على وجه آخر يخرج به عن الضرورة إلى المطرد الشائع فى لغة العرب ، فرواه هكذا :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا

بنقل حركة همزة « إبقالها » وهى الكسرة إلى تاء التأنيث ، ثم حذف هذه الهمزة .

فإن قلت : أفليس مجازى التأنيث يجوز إعادة الضمير إليه مذكرا ومؤنثا ، ومن هذا القبيل أسماء الأمكنة ؛ فيجوز أن تعيد الضمير إليها مذكرا باعتبارها مكانا ويجوز أن تعيد الضمير إليها مؤنثا باعتبارها بقعة ؛ فأنت تقول : دخلت مصر وأقمت فيه عاما ، وتقول أيضا : دخلت مصر وأقمت فيها عاما ؛ أى ذلك قلت لم يكن عليك بأس ، و إذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تجعل الضمير فى قوله « أبقل إبقالها » مذكرا ؛ فلا تحتاج إلى ادعاء حذف تاء التأنيث ؛ لأن الفاعل إذا كان مذكرا حقيقيا أو مجازيا لم تتصل بفعله تاء التأنيث ، ولماذا تلتزم أن يكون الضمير المستتر فى « أبقل » مؤنثا ثم تزعم بعد ذلك أنه جاء على وجه الضرورة التى لا تسوغ إلا للشاعر ، مع أن لك مندوحة عن هذا التخريج ؛ وقد أعلمتنا مرارا أن الشاهد إذا احتمل وجهين يلزم على أحدهما أن يخرج على ما لا يجوز إلا فى ضرورة أو على مالا يأتى إلا قليلا وهو على الوجه الآخر جار على الكثير الغالب ؛ وجب أن يحمل على الوجه الذى ينهج به نهج الغالب الكثير فى العربية

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن العلماء قد اختلفوا فى جواز اعتبار الضمير المستتر فى « أبقل » مذكرا ؛ فذهب صاحب التصريح إلى أن ذلك لايجوز فى هذا البيت ؛ بسبب أنه قال بعد ذلك « إبقالها » فأعاد الضمير فى هذه الكلمة مؤنثا ؛ فوجب اعتبار الضمير المستتر فى قوله « أبقل » مؤنثا ؛ حتى لايلزم اختلاف الضميرين العائدين إلى شىء واحد ؛ وذهب التاج السبكى إلى جواز

(وَالتَّاءِ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنث كما مر (كَالتَّاءِ مَعَ) المؤنث المجازىّ ، وهو : ما ليس له فرج حقيق ، مثل (إِحْدَى اللَّبِنْ) أعنى لَبِنَةً ، فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّبِنَةُ ، وسَقَطَ اللَّبِنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الرِّجَالُ ، وقَامَتِ الهُنُود ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وقَامَتِ الطَّلَحَاتُ ، وقَامَ الطَّلَحَاتُ ؛ فاثبات التاء لتأوُّله بالجماعة ، وحذفها لتأوُّله بالجمع ، وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ » .

(تنبيه) حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان ، إلا أنَّ سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح أَوْجَبَتِ التذكيرَ فى نحو قامَ الزَّيْدُونَ ، والتأنيثَ فى نحو قَامَتِ الْهِنْدَاتُ .

وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم فى الثانى أبو على الفارسى ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ[1] »

هذا الوجه ؛ لأن اختلاف الضميرين العائدين إلى شىء واحد لا مانع منه ما دام لكل واحد منهما اعتبار غير اعتبار الآخر ؛ ولهذا إذا كان الضمير راجعا إلى مؤنث حقيقى التأنيث لم يجز تذكيره بوجه لأنه لا يمكن اعتباره مذكرا بتأويل وتمحل ؛ إذ تأنيثه أمر ثابت له متقرر لا يصح قطع النظر عنه ؛ فأما المؤنث المجازى فليس بهذه المثابة لأن تأنيثه ليس أمرا ثابتا له فى نفس الأمر ، بل هو شىء اعتبرته اعتبارا ، وليس اعتبار التأنيث فيه بأقوى كثيرا من اعتبار التذكير ، والذى نعوّل لك عليه فى هذا البيت أن تتبع ما ذكرناه عن التاج السبكى ؛ وفى العربية كثير من نظائر ذلك ؛ أفلست ترى أن « الذى » لما كان نصا فى معنى ، وهو المفرد المذكر ؛ لم يجز قط أن يراعى فى ضميره غير الإفراد والتذكير ؛ فتقول : جاءنى الذى قابلناه أمس ، ولا تقول سوى ذلك ، بخلاف «من» فإنه لما كان لفظه مفردا مذكرا ومعناه صالحا لغير ذلك جاز لك أن تعيد الضمير إليه مفردا مذكرا مراعاة للفظ فتقول : هذا الثوب صنع من كان عندنا أمس ، وتقول : هذا الثوب صنع من كانت عندنا أمس ؛ ويجوز لك الإتيان بضميرين عائدين إليه وأحدهما باعتبار اللفظ والآخر باعتبار المعنى ، كما فى قوله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) ولك فى هذا الكفاية

(١) « آمنت » آمن : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « به » جار ومجرور متعلق بآمن « بنو » فاعل بآمن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « إسرائيل » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والعجمة . والاستشهاد بالآية الكريمة فى قوله سبحانه « آمنت » حيث ألحق الفعل وهو آمن علامة التأنيث مع أن فاعله جمع مذكر سالم ؛

« إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ(١) » ، وقوله :

فدلّ ذلك على جواز التأنيث فى الفعل المسند إلى فاعل ظاهر هو جمع مذكر سالم ، وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون فقالوا : يجوز فى كل فعل أسند إلى جمع أىّ جمع كان أن يذكر و يؤنث ؛ لأنه يتأتى فيه التأويلان اللذان ذكرهما الشارح المحقق، فيكون التذكير لتأوّله بالجمع ، والتأنيث لتأوّله بالجماعة ؛ وقد رد البصريون هذه المقالة ، وخصوا جواز الوجهين بجمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمى ؛ ولزمهم أن يردّوا على مايفيده ظاهر هذه الآية الكريمة ، وحاصل ردّهم يرجع إلى تحقيق العلة فى عدم جواز الوجهين فى الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ؛ وهى أن هذين الجمعين يعتبر الواحد فيهما كأنه مذكور ؛ لأن الجمعين إنما يزاد على واحدهما واو ونون فى المذكر وألف وتاء فى المؤنث ، والمفرد باق على ما كان عليه ، ونحن نعلم أن الإسناد إلى الواحد المذكر الحقيقى والواحد المؤنث الحقيقى لايجوز فيه إلا وجه واحد ؛ فلما كان الواحد باقيا فى هذين الجمعين لم يجز فيهما إلا مايجوز فى واحدهما ، وإذا تأملنا فى هــذه العلة لم نجدها متحققة فى « بنو إسرائيل » لأن واحده ابن ؛ فلما جمع حذفت ألفه ولم ترد لامه التى كانت محذوفة فى واحده ، فلما تغير المفرد فى الجمع بالواو والنون نزل منزلة جمع التكسير فجاز فيه التأنيث لهذه العلة ، ولاشك أنها غير مطردة فى كل جمع المذكر السالم ؛ فلا يلزم من جواز الوجهين فى هذه الكلمة جوازها فى كل جمع مذكر سالم ؛ فلم يتم استدلال الكوفيين بالآية الكريمة على ماذهبوا إليه

(١) « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب «جاءك» جاء : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مقدّم على الفاعل ، مبنى على الفتح فى محل نصب «المؤمنات» فاعل بجاء ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جرّ بإضافة «إذا» إليها ، وجواب إذا فيما بعد ذلك من الآية الكريمة .

والاستشهاد بهذه الآية الكريمة فى قوله سبحانه « جاءك » حيث جىء بالفعل من غــير علامة التأنيث مع أن فاعله جمع مؤنث سالم ، و بهذه الآية تمسك الكوفيون وأبو على الفارسى ؛ فذهبوا إلى أنه يجوز فى كل فعــل أسند إلى جمع مؤنث سالم الوجهان : التذكير ، والتأنيث ؛ لأنه يتأتى فيه التأويلان المذكوران فى الكلام على الآية السابقة . وقد أجاب البصريون عن هذه الآية الكريمة بثلاثة أجوبة أشار إليها الشارح العلامة ، (أما الأوّل) فانا لانسلم أن علة التذكير فى هذه الآية أن الفاعل جمع مؤنث سالم ، بل التذكير سببه شىء آخر ، وهو الفصل بالمفعول بين الفعل وفاعله ، وقد علمنا أن الفصل بين الفعل والفاعل يبيح ترك التاء فيما تجب فيه التاء ، (والجواب الثانى) أنا لانسلم أن المسند إليه هو المؤمنات ، بل المسند إليه موصوف محذوف ، وأصل نظم الكلام : إذا جاءك النساء المؤمنات ؛ فحذف الموصوف وهو النساء وأقيم الصفة مقامه مع بقاء الفعل على ما كان عليه

٣٧٠ – فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

إشعارا بالموصوف المحذوف ، وهذا الموصوف المحذوف اسم جمع ؛ لجواز التذكير لكون السند إليه اسم جمع ، (والجواب الثالث) أن الذى سوّغ التذكير فى هذه الآية كون أل اللاحقة للؤمنات موصولة بمعنى اللاتى ، فهى المسند إليه فى الحقيقة ، واللاتى اسم جمع ، وهو يجوز فى فعله الوجهان

فإن قلت : فإن هذه الأجوبة كلها غير مقبولة ؛ أما الأوّل فإن الفصل وإن سوّغ التذكير لايجعله راجحا على التأنيث ، ونحن نرى التذكير فى الآية راجحا ؛ بدليل إجماع القراء السبعة عليه، وأما الثانى فلأنه يلزم على القول به القول بجواز حذف الفاعل وأنتم معشر البصريين لاتجوّزونه، وأما الثالث فلأنّ أل فى المؤمنات معرفة لا موصولة ؛ لأن المؤمنات وصف يراد به الثبوت والدوام؛ فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل ، وأل الداخلة على الصفة المشبهة ليست موصولة كما تقرر فى باب الموصول

فالجواب أن ما ذكرته من الاعتراضات على هذه الأجوبة غير مسلم لك ؛ أما الاعتراض على الجواب الأوّل فإنا لانسلم لك أن اتفاق السبعة على التذكير يدل على كونه راجحا ؛ لأنه لامانع من أن يتفقوا على وجه مرجوح فى العربية مادام جائزا ، على أن الغرض إلزام الكوفيين ، وهذا القدر من الجواب كاف فى إلزامهم ؛ وأما الاعتراض على الوجه الثانى فمدفوع بأن محل عدم جواز حذف الفاعل إذا لم يبق فى اللفظ شىء يقوم مقامه ، وههنا قد قامت الصفة مقام الموصوف ؛ فلا يقال إنه حذف ؛ وأما الاعتراض على الوجه الثالث فإنا نقول : إن الصفة ههنا يراد بها التجدّد ، فأل الداخلة عليها موصولة

٣٧٠ — هذا البيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب ، رواها له المفضل الضبى فى المفضليات ، وأوّلها قوله :

أَبُنَيَّ ، إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ وَرَابَنِي بَصَرِي ، وَفِيَّ لِمُصْلِحٍ مُسْتَمْتَعُ
فَلَئِنْ هَلَكْتُ لَقَدْ بَنَيْتُ مَسَاعِياً تَبْقَى لَكُمْ مِنْهَا مَآثِرُ أَرْبَعُ
ذِكْرٌ إِذَا ذُكِرَ الْكِرَامُ يَزِينُكُمْ وَوِرَاثَةُ الْحَسَبِ الْمُقَدَّمِ تَنْفَعُ
وَمُقَامُ أَيَّامٍ لَهُنَّ فَضِيلَةٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ وَالْمَجَامِعُ تَجْمَعُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ قَصْرِي حُفْرَةٌ غَبْرَاءُ يَحْمِلُنِي إِلَيْهَا شَرْجَعُ
فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالْأَقْرَبُونَ إِلَى ... البيت ، وبعده:
فَإِذَا مَضَيْتُ إِلَى سَبِيلِي فَابْعَثُوا رَجُلاً لَهُ قَلْبٌ حَدِيدٌ أَصْمَعُ

... ...

إِنَّ الْحَوَادِثَ يَخْتَرِمْنَ ؛ وَإِنَّمَا عُمْرُ الْفَتَى فِي أَهْلِهِ مُسْتَوْدَعُ

يَسْعَى وَيَجْمَعُ جَاهِدًا مُسْتَهْتِرًا جِدًّا وَلَيْسَ بِآكِلٍ مَا يَجْمَعُ

اللغة : « مستمتع » أراد مكانا يستمتع به « مساعيا » جمع مسعاة « قصرى » منتهى أمرى ، وتقول : قصارى أمرك ، وقصره ، وحماداه ، والمراد أن هذا غاية الأمر ونهايته «شرجع» أراد به النعش « بناتى » هى جمع بنت ، وأصل بنت بنى فحذفت الياء وعوضت منها التاء « شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى ــ مثل فرح يفرح فرحا ــ وشجاه الأمر يشجوه شجوا ، والذى ههنا من الثانى « والظاعنون إلى » هكذا وقع فى الشرح . والذى فى المفضليات «والأقربون إلى» «أصمع» هو الذكى الحديد القلب مع يقظة «وليس بآكل مايجمع » مثل قول الأضبط القريعى :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهْ

الإعراب : بكى فعل ماض « بناتى » فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « شجوهنّ » شجو : مفعول لأجله ، والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بنات ، وياء المتكلم مضاف إليه « والأقربون » معطوف على الفاعل « إلى » جارّ ومجرور متعلق بالأقربين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل وفاعل ، وجملة هذا الفعل وفاعله معطوفة على جملة الفعل وفاعله السابقة

الشاهد فيه : قوله « بكى بناتى » حيث أتى بالفعل وهو قوله « بكى » مذكرا مع كونه مسندا إلى جمع المؤنث ــ وهو قوله « بناتى » ــ وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة : فذهب الكوفيون والفارسى إلى أن هذا سائغ جائز فى الكلام والشعر جميعا ، واستدلوا على صحة ماذهبوا إليه بوروده فى كلام العرب ، كما فى هذا البيت وفى قوله تعالى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ) ، وبأن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه فيكون مذكرا ، وإطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ؛ فيجوز فيه الوجهان بالنظر إلى هذين الملحظين ، وبالقياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، وخالفهم فى ذلك جمهور البصريين ، وذهبوا إلى أن جمع التصحيح إن كان مذكرا وجب تذكير فعله ، وإن كان مؤنثا وجب تأنيث فعله ، ونقضوا أدلة الكوفيين بما يأتى : أما الدليل الأوّل ــ وهو البيت والآية ــ فإنه لامستند لكم منه : أما الآية فإن التذكير فى « جاءك » ليس لأنه يجوز فى الفعل المسند إلى جمع المؤنث التذكير والتأنيث كما توهمتم ، بل سببه أحد ثلاثة أمور : الأوّل : أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول ــ وهو كاف المخاطب ــ فأشبه قول جرير :

وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما نظم الواحد ، و بأن التذكير فى « جَاءكَ » للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمناتُ ، أو لأن أل مُقَدَّرة باللاتى ، وهو اسم جمع .

(وَالحَذْفَ فى « نِعْمَ الْفَتَاةُ ») و « بِئْسَ الْفَتَاةُ » (اسْتَحْسَنُوا) أى : رأوه حَسَناً ؛ (لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ) فالمسند إليه الجنسُ ، وأل فى الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم أنها عَهْدِية ، ومع كون الحذف حسناً ، الإثباتُ أحسن منه .

(وَالْأَصْلُ فى الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه فى الأفعال الخمسة ؛ (وَالْأَصْلُ فِى المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ) عنه بالفاعل ؛ لأنه فَضْلة .

(وَقَدْ يُجَاء بِخِلَافِ الْأَصْلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل ؛ إما جوازاً ، وإما وجوبًا ، وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتى .

(وَقَدْ يَجِى المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعله ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز ، نحو

---

* لقد ولد الأخيطل أم سوء * (وهو الشاهد ٣٦٤) ، الثانى : أن قوله «المؤمنات» صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ، فالتذكير لأن الفاعل الحقيقى مما يجوز معه التذكير والتأنيث ؛ لأنه اسم جمع ، الثالث : أن « أل » فى « المؤمنات » ليست للتعريف ، بل هى اسم موصول بمعنى اللاتى ؛ فكأنه قال : إذا جاءك اللاتى آمن ، وأنت تعلم أن اللاتى من قبيل أسماء الجموع فيجوز فى فعلها الأمران ؛ وأما البيت فانما جاز تذكير الفعل مع لفظ «البنات» ؛ لأنه بنفسه أشبه جمع التكسير فى عدم سلامة لفظ المفرد فيه ، ونحن إنما جوّزنا الوجهين فى الجمع المكسر لذلك ، فلما أشبهه لفظ « بناتى » عومل معاملته ، فهو خروج عن القاعدة لسبب فيتقدر الخروج بقدره فلا يكون محل قياس ، وأما الدليل الثانى فإنا نقول : إن التذكير والتأنيث من الأمور التى مرجعها إلى اللفظ غالبا ؛ فمراعاة اللفظ فى جمعى التصحيح أولى ؛ لوجود علم التذكير والتأنيث معهما ، وأما الدليل الثالث : فلأن القياس لامحل له ههنا ؛ لوجود الفوارق العظيمة بين الفرع والأصل ، ألا ترى أن جمع التكسير يتغير فيه بناء الواحد وجمعا التصحيح يسلم فيهما بناء واحدها ، ولهذا لما لم يسلم بناء الواحد فى « بنات » و « بنى » جوّزنا فيهما الأمرين

ومن جواز التأنيث مع البنين قول قريط بن أنيف العنبرى ، وهو من شعر الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِـحْ إِبِلِى ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

ولك فى هذا الكفاية والغناء

«فَرِيقاً هَدَى» وواجب ، نحو مَنْ أَكْرَمْتَ ؟ وممتنع ، ويمنعه ما أوجب تأخُّره أو توسُّطَه ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخِّرِ المَفْعُولَ) عن الفاعل وجوبًا (إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يُعْلَمُ الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة ؛ كما فى نحو ضَرَبَ مُوسٰى عِيسٰى ، وَأَكْرَمَ ابْنِى أَخِى ؛ فإن أُمِنَ اللبسُ لوجود قرينة جاز التقديم ، نحو ضَرَبَتْ مُوسٰى سَلْمٰى ، وَأَضْنَتْ سُعْدٰى الحُمَّى .

(تنبيه) ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السَّرَّاج وغيره ، وتظافر عليه نصوص المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاجّ فى نقده على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديمَ المفعول والحالة هذه ، مُحْتَجًّا بأن العرب تجيز تصغير عُمَرَ وعَمْرٍو على عُمَيْر ، وبأن الإجمال من مَقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ضَرَبَ أحَدُهُمَا الآخَرَ ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو « فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ » أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاجّ ضعيف ؛ لأنه لو قُدِّم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ — بحسب الظاهر — بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فإن الأمر فيه لا يؤدى إلى مثل ذلك ، وهو ظاهر .

(أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أى : وأَخِّرِ المفعولَ عن الفاعل أيضاً وجوبًا إن وقع الفاعل ضميراً (غَيْرَ مُنْحَصِرْ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا .

(وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ) من فاعل أو مفعول ، ظاهرا كان أو مضمرا (أَخِّرْ) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو « مَا ضَرَبَ عَمْراً إِلاَّ زَيْدٌ » ، أو « إِلاَّ أَنَا » ، و « إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ ، أَوْ أَنَا » والمفعول المحصور نحو « مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْراً » ، و «ما ضَرَبْتُ إِلاَّ عَمْراً » ، وَ «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ، وَ «إِنَّمَا ضَرَبْتُ عَمْراً » .

(وقد يَسْبِقُ) المحصورُ ، فاعلا كان أو مفعولا ، غَيْرَ المحصور (إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) بأن كان

الحصر بإلاَّ وتقدمت مع المحصور بها ، نحو « مَا ضَرَبَ إلاَّ زَيْدٌ عَمْراً » ، و « ما ضَرَبَ إلاَّ عَمْرًا زَيْدٌ » ، ومن الأول قوله :

٣٧١ – فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَاهَيَّجَتْ لَنَا عَشِـيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وِشَامُهَا

---

٣٧١ لم أجد أحدا ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين

اللغة : « هيجت » أثارت ، وحركت ، وهو بتضعيف عينه التي هي الياء « آناء » جعله العيني – وتبعه غير واحد من أرباب الحواشي – جمع نأى بمعنى البعد ، وفيـه جمع المصدر لقصد التنويع ، وجعله صاحب التصريح بكسر الهمزة على أنه مصـدر كالإبعاد وزنا ومعنى ، ولا يبعد عندنا أن يكون جمع نؤى – بضم النون ، وسكون الهمزة أو فتحها ، ويقال نئى بكسر فسكون ، ونأى بفتح فسكون – وهو الحفير حول الخباء يمنع عنه المطر يمينا وشمالا ويبعده ، «وشامها» بكسر الواو – قال ابن منظور : « ابن سيده : الوشم : ماتجعله المرأة على ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بالنئور – وهو دخان الشحم – والجمع وشوم – بضمتين – ووشام ، قال لبيد :

* كِفَفٌ تَعَرَّضُ فَوْقَهُنَّ وِشَامُهَا *

وقد وشمت ذراعها وشما ووشمته – بتضعيف الشين في الأخيرة – وكذلك الثغر ، وأنشد ثعلب:

ذَكَرْتُ مِنْ فاطِمَةَ التَّبَسُّمَا غَدَاةَ تَجْلُو وَاضِحًا مُوَشَّمَا
عَذْبًا لَهَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْبُرْشُمَا

والبرشم : البرقع » اه ، وجعل الشيخ خالد الوشام جمع وشيمة ، وهي كلام الشر والعداوة

الإعراب : « لم » : نافية جازمة « يدر » : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « إلا » : أداة حصر « الله » : فاعل يدر « ما » اسم موصول مفعول يدر ، مبنى على السكون في محل نصب « هيجت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لنا » : جار ومجرور متعلق بهيج «عشية» : ظرف زمان ، عامله هيج « آناء » مضاف إليه « الديار » مجرور بالإضافة إلى آناء «وشامها» : فاعل هيج ، والضمير العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل لامحل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : ماهيجته لنا وشامها ، وهذا الإعراب إعراب الكسائي ، وستعلم رأى جمهور البصريين فيه

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ماهيجت » حيث قدّم الفاعل المحصور بإلا – وهو قوله «الله» – على المفعول ، وهو قوله « ماهيجت » وأصل الكلام : فلم يدر ماهيجت لنا إلا الله . وقد اختلفت كلمة العلماء في تقديم المقصور عليه بإلا من فاعل أو مفعول على المقصور ، وأجمعوا على أن أداة الحصر إذا كانت « إنما » أو كانت « إلا » ولم تتقدّم مع المقصور عليه ؛ لم يجز التقديم ؛

وقوله :

٣٧٢ — مَا عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِى كَرَمٍ وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلا

لأن المعنى المراد ينعكس حينئذ ، ومحل خلافهم إذا كانت أداة الحصر « إلا » وتقدمت مع المقصور عليه : فذهب الكسائى رحمه الله إلى جواز التقديم مطلقا ، أى : سواء أكان المقصور عليه فاعلا أم كان مفعولا ، متمسكا بأمرين : الأول : ظهور المعنى بسبب تقدم إلا معه ، والثانى : وروده عن العرب فى هذا البيت ونحوه ، وظاهر كلام ابن مالك هنا موافقته فى ذلك ، وخالفه فى التسهيل وشرحه ، وذهب جماعة من البصريين والجزولى والشلوبين إلى منع التقديم مطلقا ، وذهب جمهرة البصريين والفراء وابن الأنبارى إلى التفرقة بين المقصور عليه إذا كان فاعلا ، كما فى هذا البيت والذى بعده ؛ فمنعوا تقديمه ، و إذا كان مفعولا كالشاهدين (رقم٣٧٣،ورقم٣٧٤) فأجازوا تقديمه ، قال العلامة اللقانى : « والفرق أن تقديم المفعول المحصور لايغير المعنى المراد ، وهو حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور ، وتقديم الفاعل المحصور يغير المعنى المراد ، وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور فى الفاعل المذكور ؛ إذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل فى الفاعل المعين الملتبس بالمفعول المعين : فمعنى « ماضرب عمرا إلا زيد » أن عمرا لم يضربه إلا زيد ، ومعنى « ماضرب إلا زيد عمرا » أن الضرب لم يقع من أحد إلا من زيد ؛ فإنه وقع منه ملتبسا بعمرو » انتهى كلامه بحروفه ، ويمكن أن يجرى كلام النظم على هذا الرأى ، وستعرف الرد على الكسائى مع شرح الشاهد الآتى بعد هذا ، فارتقبه

٣٧٢ — وهذا البيت أيضا من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين

اللغة : «عاب» بالعين المهملة — من العيب «لئيم» المراد به البخيل بدليل مقابلته بالكريم ، « جفا » من الجفاء « جبأ » بضم الجيم ، وتشديد الباء الموحدة مفتوحة ، وفى آخره همزة ، وقد يمد فيقال : جباء — هو الجبان ، وقال مفروق بن عمرو الشيبانى يرثى إخوته قيسا والدعاء و بشرا :

أُبَكِّى عَلَى الدَّعَّاءِ فى كُلِّ شَتْوَةٍ وَلَهْفِى عَلَى قَيْسٍ زِمَامِ الْفَوَارِسِ
فَمَا أَنَا مِنْ رَيْبِ الزَّمَانِ بِجُبَّأٍ وَلاَ أَنَا مِنْ سَيْبِ الْإِلٰهِ بِيَائِسِ

« بطلا » هو الشجاع

الإعراب : « ما » : نافية « عاب » : فعل ماض « إلا » : أداة حصر «لئيم» : فاعل بعاب « فعل » : مفعول به « ذى » : مجرور بالإضافة إلى فعل « كرم » : مجرور بالإضافة إلى ذى «ولا» : الواو عاطفة ، لا : نافية « جفا » : فعل ماض « قط » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب عامله جفا « إلا » : أداة حصر « جبأ » : فاعل بجفا « بطلا » : مفعول به لجفا

الشاهد فيه : قوله « ماعاب إلا لئيم فعل ... ولاجفا إلا جبأ بطلا » حيث قدم فى الموضعين

ومن الثانى قوله :

٣٧٣ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا

جميعا الفاعل المحصور بإلا ـ وهو قوله « لئيم » فى الأوّل ، وقوله « جبأ » فى الثانى ـ على المفعول المحصور فيه ـ وهو قوله «فعل ذى كرم» فى الأوّل ، وقوله « بطلا » فى الثانى ـ وهذا مما استدل به الكسائى على جواز تقديم المحصور بإلا ، ولوكان فاعلا ، ومثله البيت السابق ، وكذلك قول الشاعر ولم ينسبه أحد :

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمُ وَهَلْ يُعَذِّبُ إلاَّ ٱللهُ بِالنَّارِ

وجمهور البصريين لايرضون التقديم إذا كان المحصور فاعلا ، كما عرفت فى شرح الشاهد السابق ، وهم يردّون دليلى الكسائى اللذين قدّمناهما هناك : أما دعواه أن المعنى المراد ظاهر وهو باق بعد التقديم ، فيردّها ما نقلناه لك عن اللقانى ، وحاصلها أن المعنى على التقديم غير المعنى الأصلى المقصود بالعبارة ، وأما تمسكه بهذه الأبيات فمردود أيضا ، ووجه الردّ أن كل بيت منها يحتمل غير الوجه الذى أنشده من أجله ؛ فإن قوله فى الشاهد السابق « فلم يدر إلاالله ماهيجت» يحتمل أن يكون « ماهيجت » مفعولا لفعل محذوف يفسره الفعل السابق ، والتقدير : فلم يدر إلا الله درى ماهيجت إلخ ، وكذلك قوله فى هذا الشاهد « ماعاب إلالئيم فعل ... ولاجفا إلا جبأ بطلا» يحتمل كل من قوله « فعل ذى كرم » وقوله « بطلا » أن يكون مفعولا لمحذوف تقديره : عاب فعل ذى كرم ، وجفا بطلا ، وكذلك قوله « بالنار » فى البيت الذى أنشدناه له متعلق غير الفعل السابق ، وتقديره : يعذّب بالنار ، بل ندّعى أن هذا الوجه الذى نحمل عليه هذه الشواهد أولى من الوجه الذى يحملها الكسائى عليه ، من قبل أن الفعل الذى تقع بعده « إلا » لايعمل فى متأخر على « إلا » إلا إذا كان المتأخر مستثنى منه ، نحو : « ماحضر إلا زيدا أحد » أومستثنى نحو : « ماقدم إلا بكر » أوتابعا للمستثنى نحو : « ماصحبت إلا عليا المؤدّب » فان وقع بعد «إلا» شىء غير هذه الأشياء الثلاثة ـ وظاهره أنه معمول للفعل السابق على «إلا» ـ وجب أن يقدّر له عامل كما هنا ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٣٧٣ ـ نسب جماعة ـ منهم الشيخ خالد الأزهرى والعينى ـ هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع فى بولاق ، ويظهر أن سبب هذه النسبة ذكر « ليلى » فى البيت

اللغة : « تزوّدت » أراد من التزوّد ما كان بينهما من سلام وردّ تحية ، وأصل التزوّد اتخاذ الزاد «تكليم ساعة» هو من إضافة المصدر إلى الظرف الذى يقع فيه لأدنى ملابسة «ضعف» ـ بكسر الضاد المعجمة وسكون العين المهملة ـ قال الراغب : « والضعف هو من الألفاظ المتضايفة

... ...

التى يقتضى وجود أحدهما وجود الآخر، كالنصف والزوج ، وهو تركب قدرين متساويين ، ويختص بالعدد ، فإذا قيل : أضعفت الشىء ، وضعفته ، وضاعفته ، فمعناه ضممت إليه مثله فصاعدا ، وقال بعضهم : ضاعفت أبلغ من ضعفت ؛ ولذلك قرأ أكثرهم : (يُضَاعَفْ لَهَا العَذَابُ ضِعْفَيْنِ) ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) ، وضعف الشىء هو الذى يثنيه ، ومتى أضيف إلى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله ، نحو أن يقال : ضعف العشرة ، وضعف المائة ، فذلك عشرون ومائتان بلا خلاف ، وعلى هذا قول الشاعر :

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الوُدِّ لَمَّا اشْتَكَيْتَهُ وَمَا إِنْ جَزَاكَ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

وإذا قيل : أعطه ضعفى واحد ، فإنّ ذلك اقتضى الواحد ومثليه ، وذلك ثلاثة » اهـ

الإعراب : «تزوّدت» : فعل وفاعل «من ليلى» : جار ومجرور متعلق بتزوّد ، «بتكليم» : مثله «ساعة» : مجرور بالإضافة إلى تكليم ، «فما» : الفاء عاطفة أو تعليلية ، ما : نافية «زاد» : فعل ماض ، «إلا» : أداة استثناء ملغاة «ضعف» : مفعول به لزاد «ما» اسم موصول : مجرور محلا بالإضافة إلى ضعف «بى» : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كلامها» : فاعل زاد ، والضمير العائد إلى ليلى مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله «مازاد إلا ضعف مابى كلامها» حيث قدّم المفعول المحصور بإلا ـ وهو قوله «ضعف مابى» ـ على الفاعل الذى هو قوله «كلامها» ، ومثل ذلك البيت الآتى ، كما ستعلم عند الكلام عليه ، وكذلك قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

وَهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّىَّ إِلاَّ وَشِيجُهُ وَتُغْرَسُ إِلاَّ فى مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وقد استدلّ بهذه الأبيات الكسائى وجمهور البصريين والفراء وابن الأنبارى ذاهبين إلى أن المحصور بإلا إذا كان مفعولا جاز تقديمه كما هنا ، وزاد الكسائى عليهم تنظير الفاعل بالمفعول على ماسبق إيضاحه وردّه

فإن قلت : فكيف يعتذر من منع تقديم المحصور مطلقا عن هذه الأبيات ؟

قلت : لهم أن يقولوا لادليل فيها على مازعم القوم؛ لجواز أن يكون فاعل «زاد» فى بيت الشاهد ضميرا مستترا فيه راجعا إلى «تكليم ساعة» وحينئذ يبقى قوله «كلامها» لارافع له فى اللفظ ، فيحتاج إلى تقدير عامل ، فيقدّر له عامل يدل عليه قوله «زاد» ، والتقدير : زاده كلامها .

فإن قلت : إنما يحسن مثل هذا التقدير إذا كان فى الكلام السابق إبهام فتستأنف له جملة توضحه وتكون هذه الجملة المستأنفة على تقدير سؤال ، وذلك كما ذكروه فى قول الشاعر :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقوله :

٣٧٤ — وَلَمَّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَأَهْلِ

فأىّ إبهام فى الجملة السابقة دعا كم إلى استئناف الجملة بعدها ؟

قلنا : لما كان الفاعل فى الجملة المتقدّمة ضميرا مستترا لا اسما ظاهرا وقع فيها نوع إبهام فساغ من أجله أن تستأنف له جملة لبيانه .

فإن قلت : وهل لهؤلاء المانعين متمسك مستساغ جعلهم يرفضون ظواهر هذه الأبيات ويرتكبون الشطط فى تأويلها ؟

قلنا : نعم لهم متمسك مقبول قوىّ ، ذلك هو ما أنبأناك به آنفا من أن الفعل الذى يتقدّم على « إلا » لايعمل فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا .

فإن قلت : أفما للذين أجازوا تقدّم المفعول المحصور بـ« إلا » اعتذار عن هذا التمسك ، أوهم لايعترفون بهذه القاعدة التى تمنع عمل الفعل السابق فيما بعد « إلا » على ماذكرت ؟

قلت : هم معترفون بها ، ولكنهم زعموا أنك بين ثلاثة أمور : فإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا لمحذوف وفاعل الفعل السابق ضمير مستتر كما قال المانعون ، وإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا بمحذوف ولا فاعل للفعل السابق ، وإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا بنفس الفعل السابق : أما الوجه الأوّل ففيه من التعسف ما يحملنا على تركه ، ألا تراه يستدعى فى بيت زهير والشاهد الآتى عود الضمير المستتر على متأخر لفظا ورتبة ، وأما الوجه الثانى فهو من الركاكة بحيث لايجوز الإقدام عليه ؛ فإنا نعرف أن لكل فعل فاعلا ، فلم يبق إلا الوجه الثالث وهو ما اخترناه ، ونترك لك بعد هذا الإيضاح أن تكون فيصلا بين المذهبين

٣٧٤ — ذكر العينى وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعى ، وذكر العينى بعده بيتا ثانيا ، وهو :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرِهَا فَإِذَا الَّتِى تَسَلَّى بِهَا تُغْرِى بِلَيْلَى وَلاَتُسْلِى

ودعبل الخزاعى : ليس من الطبقة التى يستشهد على قواعد النحو والصرف بكلامها ، فإذا صحّ أن البيت له كان ذكر العلماء له على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستشهاد

اللغة : « جماحا » مصدر جمح الفرس ، إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمح الفرس جماحا ، إذا أعثر فارسه حتى يغلبه ، وقال ابن الأثير : جمح : أى أسرع إسراعا لايردّه شىء ، وكل شىء مضى لوجهه على أمر فقد جمح ، والجموح من الرجال : الذى يركب هواه فلا يمكن ردّه ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسل » مضارع سلا ، إذا تعزى « تغرى » تحرض وتشلى

الإعراب : « لما » : ظرف بمعنى حين ، وجوابها قوله « تسلى بأخرى » فى البيت الذى أنشدناه فى صدر هذه التعليقة « أبى » : فعل ماض « إلا » : أداة حصر « جماحا » : مفعول به لأبى « فؤاده » فاعل بأبى ، والضمير مضاف إليه « ولم » : الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة

فإن لم يَظْهر القصد ـ بأن كان الحصر بإنما ، أو بإلاَّ ولم تتقدم مع المحصور ـ امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

(تنبيه) : الذى أجاز تقديم المحصور بإلاَّ مطلقا هو الكسائى ، محتجا بما سبق ، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الجزولى والشلوبين ، حَمْلاً لإلاَّ على إنما ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنبارى إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه فى نية التأخير .

(وَشَاعَ) فى لسان العرب تقديمُ المفعول الملتبسِ بضمير الفاعل عليه (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وقوله :

« يسل » : مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو « عن ليلى ، بمال » : جاران ومجروران يتعلقان بيسلو « ولا » : الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أهل » : معطوف على مال

التمثيل به : فى قوله « أبى إلا جماحا فؤاده » حيث قدّم المفعول المحصور بإلا ؛ وهو قوله « جماحا » ـ على الفاعل الذى هو قوله « فؤاده » وهذا البيت مما أنشده جمهور البصريين ومن ذكرنا فى شرح الشاهد السابق على أن تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل جائز إذا تقدّمت معه «إلا» وفيه المناقشة السابق إيضاحها فى البيت المتقدّم .

فان قلت : فهلا جعلت قوله «جماحا» منصوبا على الاستثناء من كلام موجب .

قلت : لا ، لايسوغ ذلك من وجهين : الأوّل : أن «أبى» فى معنى « لم يرد » وهو كلام منفى لا موجب ، والدليل على هذا قوله تعالى : (وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) ألست ترى أن المصدر المنسبك من « أن » ومادخلت عليه مفعول ليأبى ، وهذا إنما يكون فى الاستثناء المفرغ ، وهو لا يكون إلا فى كلام منفى لم يذكر فيه المستثنى منه ، الوجه الثانى : أن النصب على الاستثناء بعد الكلام الموجب إنما يكون إذا ذكر المستثنى منه ، وأين هو فى هذا البيت ؟ وادّعاء أن التقدير : أبى كل شىء إلاجماحا ؛ خلاف الظاهر ؛ فلايصار إليه ، على أن المعنى قاض بأن يكون قوله «جماحا» مفعولا محصورا .

ومما يردّ به على من أجاز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل أن تسليمه يستلزم جواز أن يستثنى بأداة استثناء واحدة من غير عطف شيئآن ، و بيان هذا أن قولك « ماضرب إلا عليا بكر » فى معنى قولك « ماضرب أحدا أحد إلا عليا بكر » وابن هشام وابن مالك قد نصّ على أن ذلك لا يجوز ، فإن نوزع فى نصهما بطل هذا الوجه من الردّ

٣٧٥ — جاءَ الخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَر

٣٧٥ — هـذا البيت لجرير بن عطية يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبـد العزيز بن مروان رضى الله عنه ، وهو من قصيدة رائية أوّلها قوله :

كَمْ بِالْيَمَامَةِ مِنْ شَـعْثَاءَ أَرْمَلَةٍ وَمِنْ يَتِيمٍ ضَعِيفِ الصَّوْتِ وَالنَّظَرِ
مِمَّنْ يَعُدُّكَ تَـكْفِي فَقْدَ وَالِدِهِ كَالْفَرْخِ فِى العُشِّ لَمْ يَنْهَضْ وَلَمْ يَطِرِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّا لَـنَرْجُو إِذَا مَا الْغَيْثُ أَخْلَفَنَا مِنَ الخَلِيفَةِ مَا نَرْجُو مِنَ المَطَرِ
هٰذِى الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةِ هٰذَا الْأَرْمَلِ الذَّكَرِ
جاء الخــلافة ... ... البيت

اللغة : « اليمامة » فى الاقليم الثانى — وقيل : فى الثالث — كان فتحها وقتل مسيلمة الـكذاب فى أيام أبى بكر رضى الله عنه سـنة اثنتى عشرة من الهجرة ، وهى معدودة من نجد ، وقاعدتها حجر ، وتسمى اليمـامة جوّا — بتشديد الواو — والعروض — بفتح العين — وكانت اليمامة فى القديم مساكن طسم وجديس «شعثاء » مغبرة الرأس ، وباب فعله طرب « أرملة » أراد المرأة الفقيرة التى لا زوج لها ، ولا يقال للمرأة التى لا زوج لها أرملة حتى تـكون فقيرة محتاجة ، واختلف العلماء فى هل يقال للرجل الذى لا امرأة له : أرمل ، أولا ؟ فذهب أبو الفتح ابن جنى إلى أنه قلما يستعمل الأرمل فى المذكر إلا على التشبيه والمغالطة ، وأنشد قول جرير هذا :

* فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر ؟ * وقال غير ابن جنى : يقال للذكر أرمل ، إذا كان لا امرأة له ، وكـذلك رجل أيم وامرأة أيمة ، وأنشدوا قول الراجز :

أُحِبُّ أَنْ أَصْطَادَ ضَبًّا سَحْبَلاَ رَعَى الرَّبِيـعَ وَالشِّتَاءَ أَرْمَلاَ

قال ابن قتيبة : أراد ضبا لا أنثى له ليـكون سمينا ، وحكى ابن برى عن ابن قتيبة قال : إذا أوصى رجل فقال : هذا المـال لأرامل بنى فلان ، فهو للرجال والنساء ؛ لأن الأرامل يقع على الذكور والنساء ، وقال ابن الأنبارى : يدفع المـال للنساء دون الرجال ، و بقية المفردات واضحة المعنى

الإعراب : « جاء » : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيـه يعود إلى عمر رضى الله عنه « الخلافة » : مفعول به « أو » : عاطفة ، ويروى « إذ » فهو ظرف متعلق بجاء « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسم كان ضمير مستتر عائد إلى الخلافة « له » : جار ومجرور متعلق بقوله « قدرا » الآتى « قدرا » بمعنى مقدرة : خبر كان « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ،

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر فى اللفظ ؛ إلا أنه متقدم فى الرتبة .

(وَشَذَّ) فى كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضمير المفعول عليه (نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . قال الناظم : والنحويون ــ إلا أبا الفتح ــ يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه ؛ واستدلّ على ذلك بالسماع ، وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

٣٧٦ ــ وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ ٱلدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ ٱلدَّهْرَ مُطْعِماً

ما : مصدرية « أتى » : فعل ماض « ربه » : مفعول مقدّم على الفاعل ، والضمير مضاف إليه ، وهو عائد إلى الفاعل المتأخر « موسى » : فاعل أتى « على قدر » : جار ومجرور متعلق بأتى ، أو متعلق بمحذوف صفة للمصدر المجرور بالكاف المنسبك من ما المصدرية وما بعدها ، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أتى إتيانا مماثلا لإتيان موسى ربه كائنا على قدر

الشاهد فيه : قوله « كما أتى ربه موسى » حيث عاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدّم ــ وهو قوله « ربه » ــ على الفاعل المتأخر الذى هو قوله « موسى » والأصل كما أتى موسى ربه ، فقدّم المفعول على الفاعل فصار كما فى البيت ، ومثل هذا مما شاع فى لسان العرب ولم يستأثر به قوم دون قوم ، فلا محل للخلاف فى جوازه ، وهذا الضمير ــ مع كونه عائدا على متأخر فى اللفظ ــ عائد على متقدّم ؛ من قبل أن تقدّم مرجع ضمير الغيبة قد يكون فى اللفظ والرتبة جميعا كما إذا قلنا : أكرم محمد صديقه ، وقد يكون فى المرتبة دون اللفظ كما إذا قلنا : أكرم صديقه محمد ، فإن الفاعل وإن تأخر ذكره موضعه بجوار فعله ، ألست ترى أن كل فعل يشعر بفاعله ، سواء أكان متعدّيا أم كان لازما ، وليس كل فعل يشعر بالمفعول كما سنبين لك مع مزيد الإيضاح فى شرح ما يأتى من الشواهد

٣٧٦ ــ هــذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى رحمه الله تعالى ، من قصيدة له يرثى فيها المطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف بن قصى ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

أَعَيْنُ ، أَلاَ أَبْكِى سَيِّدَ النَّاسِ وَٱسْفَحِى بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَٱسْكُبِى الدَّمَا

وَبَكِّى عَظِيمَ ٱلْمَشْعَرَيْنِ وَرَبَّهَا عَلَى النَّاسِ مَعْرُوفٌ لَهُ مَا تَكَلَّمَا

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحدا من الناس ... ... البيت ، و بعده :

أَجَرْتَ رَسُولَ ٱللهِ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا عِبَادَكَ مَا لَبَّى مُلَبٍّ وَأَحْرَمَا

... ...

فَلَوْ سُئِلَتْ عَنْهُ مَعَدٌّ بِأَسْرِهَا ... وَقَحْطَانُ أَوْ بَاقِي بَقِيَّةِ جُرْهُمَا

لَقَالُوا هُوَ الْمُوفِي بِخُفْرَةِ جَارِهِ ... وَذِمَّتِـــهِ يَوْمًا إِذَا مَا تَذَمَّمَا

فَمَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ فَوْقَهُمْ ... عَلَى مِثْلِهِ مِنْهُمْ أَعَزَّ وَأَكْرَمَا

إِبَاءً إِذَا يَأْبَى وَأَكْرَمَ شِيمَةً ... وَأَنْوَمَ عَنْ جَارٍ إِذَا اللَّيْلُ أَظْلَمَا

اللغة : « أعين » الهمزة هى همزة النداء التى تستعملها فى نحو : أزيد أقبل ، وعين : منادى مضاف فى الأصل لياء المتكلم ، وأصله أعينى ، فحذف الياء ، ولك فيه أن تعامله معاملة ما لا ياء معه فتضمه ، وأن تبقى الكسرة التى كانت مع الياء دلالة على الياء المحذوفة و إيماء إليها ، وأن تفتح النون على تقدير أنك قلبت ياء المتكلم ألفا فانقلبت الكسرة فتحة ثم حذفت الألف وأبقيت الفتحة « اسفحى » أسيلى وصبى «أنزفته» أنفدت دمعك فلم يبق منه شىء ، وتقول : نزفت البئر ، إذا نزحت ماءها « عظيم المشعرين » أراد عظيم مكة ؛ والمشاعر : جمع مشعر ، وهو موضع النسك؛ ومنى ومزدلفة وعرفة والصفا والمروة مشاعر الحج ؛ لأن فى كل واحد منها مكان من أمكنة النسك والعبادة « ماتكلما » ما هى المصدرية الظرفية ، وأراد ما كان حيا ، يريد أن معروفه لا ينقطع عن الناس مدّة حياته « أجرت رسول الله — إلخ » لما توفى أبو طالب عمّ النبى صلى الله عليه وسلم اشتدّ إيذاء قريش له ؛ فكان كثيرا ما يفرّ من وجوههم ؛ وقد أراد عليه الصلاة والسلام أن يكون فى جوار بعض أكابر قريش يحميه منهم و يدفع عنه أذاهم ؛ فأرسل إلى الأخنس بن شريق يستجير به — وكان الأخنس حليف بنى زهرة — فأبى أن يجيره ، وقال لرسوله : إن حليف قريش لا يجير صميمها ؛ فأرسل إلى سهيل بن عمرو أحد بنى عامر ، فأبى أن يجيره ، وقال لرسوله : إن بنى عامر لا تجير على بنى كعب بن لؤى ؛ فأرسل إلى المطعم بن عدى أحد بنى نوفل ، فقبل أن يجيره حتى يطوف بالكعبة ، ثم خرج المطعم فى بنيه ومن أطاعه من قومه ووقف للرسول صلى الله عليه وسلم حتى طاف بالكعبة ، فلما رآه أبو سفيان بن حرب أتاه فقال له : أمجير أم مانع ؟ قال : بل مجير ؛ قال : إذن لا يخفر جوارك ؛ وقعد معه حتى فرغ رسول الله من طوافه . وهلك المطعم ابن جبير قبيل بدر ، وابنه جبير بن مطعم من صحابة النبىّ صلى الله عليه وسلم . ولقد حفظ له النبىّ صلى الله عليه وسلم هذا الجميل ، وهو صلوات الله عليه خير من يحفظ الجميل ، حتى إن جبيرا رضى الله عنه قد جاءه بعد موقعة بدر يسأله أن يمنّ على أسارى بدر من قريش ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : « لَوْ كَانَ أَبُوكَ حَيًّا فَأَتَانَا فِيهِمْ لأَطْلَقْتُهُمْ لَهُ » « خفرة جاره » الخفرة ههنا العهد والذمام ، وتذمم : طلب الذمة ، وهى العهد

وقوله :

٣٧٧ — وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِياً جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب « مجدا » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أخلد » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم أن « الدهر » ظرف زمان منصوب بأخلد « واحدا » مفعول به لأخلد ، والجملة من أخلد وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ولوثبت إخلاد مجد واحدا ، وهذا الفعل هو شرط لو « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره التعذر « مجده » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « الدهر » ظرف زمان ناصبه أبقى « مطعما » مفعول به لأبقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أبقى مجده مطعما » حيث قدّم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به مع أن رتبة المفعول به متأخرة على رتبة الفاعل ، فالضمير المتصل بالفاعل حينئذ يعود على متأخر لفظا ورتبة .

وهذا عند جمهرة العلماء مما لايجوز أن يقع إلا فى ضرورة الشعر

وذهب الأخفش وابن جنى وابن مالك فى التسهيل وشرحه وأبو عبد الله الطوال والإمام عبد القاهر الجرجانى إلى جواز ذلك فى الكلام ، محتجين بأن المفعول قد شاع فى كلام العرب واطرد فى فصيح الكلام تقديمه على الفاعل ، وقد وقع ذلك فى القرآن الكريم ، فمن ذلك قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ، وقوله سبحانه : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فلما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار كأنّ موضعه بجانب الفعل ؛ فإذا أخر عن ذلك فكأنه أخر عن موضعه الذى هو له ؛ فإذا جاء الفاعل مقدّما وهو مضاف إلى ضمير المفعول به المتأخر فكأنّ هذا الضمير قد عاد على متأخر فى اللفظ متقدّم فى الرتبة ، وهو أمر جائز ، على أنه قد وردت جملة صالحة من الأبيات فيها تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به ، وهذه الجملة من الأبيات تكفى لإثبات ما ذهبوا إليه ، سواء أكان متفقا مع القياس أم لم يكن ؛ لأن النص إذا ورد بإثبات شىء لم يسأل بعد ذلك عن القياس أيوافقه أم لايوافقه ؛ إذ اللغة لاتؤخذ بالأقيسة ، وإنما هى أمر مردّه ومرجعه إلى المسموع ، وقد جاء المسموع مؤيدا لما ذكره هؤلاء

٣٧٧ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق . وألفاظه فى غاية الوضوح

... ...

المعنى: إن الأعمال التى يعملها الإنسان وهو يرجو عليها ثوابا من غير الله تعالى صاحب الأمر؛ لا تنفعه ، بل قد تضره

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « نفعت » نفع : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « أعماله » أعمال : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «المرء » مفعول به لنفعت منصوب بالفتحة الظاهرة « راجيا » حال من المفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل ففيـه ضمير مستتر تقديره هو عائد إلى المرء ، وهو فاعل به « جزاء » مفعول به لراج منصوب بالفتحة الظاهرة «عليها » جار ومجرور متعلق براج ، أومتعلق بمحذوف صفة لجزاء « من سوى » جار ومجرور متعلق براج ، وسوى مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « له » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « الأمر » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من

الشاهد فيه : قوله « نفعت أعماله المرء » حيث قدّم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به ؛ أما الفاعل فهو قوله «أعماله» وأما المفعول به فهو قوله « المرء » ، والضمير المجرور محلا فى « أعماله » عائد على المرء ، ولاشك أن « المرء » مؤخر فى اللفظ ، وهو عند جمهور العلماء متأخر فى الرتبة أيضا ؛ فيكون الضمير حينئذ راجعا إلى متأخر لفظا ورتبة ، وهو لايجوز أن يقع فى الكلام ، ولـكن إذا ورد فى شعر شاعر حمل على الضرورة ولم يجز القياس عليه .

ونازع الأخفش ومن ذكرنا فى شرح الشاهد السابق فى قولهم «إن المفعول متأخر فى الرتبة أيضا» فقالوا : إن كان مرادكم بالرتبة اقتضاء الفعل له وللفاعل فإنا نسلم أن المفعول متأخر فى اقتضاء الفعل له عن الفاعل ؛ لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه الفاعل ، وهذا مما يعتبر النزاع فيه مكابرة وجحدا للحقائق الثابتة ؛ ولـكنا نمنع أن يكون ذلك هو المقصود عنـد قول العلماء « إن الضمير لايعود على متأخر لفظا ورتبـة » بل المراد من الرتبة موقعه فى الكلام ، ونحن ندّعى أن المفعول قد كثر مجيئه فى الكلام تاليا للفعل و بعقيبه حتى اعتبر كأنّ موقعه فى الكلام فى هذا المركز ؛ فاذا تأخر عن هذا الموقع فكأنه زحزح عن موقعه الطبيعى ؛ فلو اتصل الفاعل حينئذ بضميره لم يكن الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدّم رتبة ، كما تقولون أنتم فى عود الضمير المتصل بالمفعول على الفاعل المتأخر عنه فى نحو قولك : ضرب غلامه بكر

قال جارالله الزمخشرى فى المفصل (١ ــ ٥١) : «والأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ؛ لأنه كالجزء

... ...

منه ؛ فإذا قدم عليه غيره كان فى النية مؤخرا ، ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيدا » اهـ

وقد أخذ هذه العبارة ابن الحاجب فى الكافية ، فقال : « والأصل أن يلى فعله ؛ فلذلك جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيدا » اهـ ، وقال فى شرحه لهذا الكلام (ص ١٩) : « والأصل أن يلى فعله ؛ لأنه أحد جزءى الجملة ، وماعداهما فضلة ، وقد وجب تقديم الفعل ؛ فوجب أن يكون الأصل أن يلى فعله ؛ لأنه المحتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره ، فإن قدّم عليه المفعول كان فى النية مؤخرا ؛ لما ذكرناه . ومن أجل أن أصل الفاعل التقديم على غيره جازت المسألة الأولى وامتنعت الثانية ؛ وبيانه أنك إذا قلت : ضرب غلامه زيد ؛ فلابدّ من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظيا ، أو معنويا ؛ وهو راجع إلى زيد ، وهو متأخر لفظا ، فلولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يجز ، ولكنه لما كان فاعلا ، والفاعل رتبته التقديم ؛ جازت هذه المسألة ؛ لأنه فى حكم قولك : ضرب زيد غلامه ، وامتنعت المسألة الأخرى ، وهى قولك : ضرب غلامه زيدا ؛ لأن الضمير فى غلامه راجع إلى زيد ، وهو متأخر لفظا ومعنى ؛ أما اللفظ فمعلوم حسا ؛ وأما المعنى فلأنه راجع إلى المفعول ، ورتبته التأخر ، فرجع الضمير إلى غير مذكور ؛ فامتنعت المسألة لذلك » اهـ كلامه . وهذا المذهب بهذا التعليل هو الذى جرى عليه أكثر النحاة وتبعهم الشارح المحقق هنا عليه

أما المحقق الرضى فلم يقف من هذا المذهب موقف المؤيد له المدافع عنه ، بل حكاه وعلل له ثم حكى مذهب الأخفش وابن جنى وذكر استدلالهما وارتضاه وحكم بأن الأولى تجويز ماذهب إليه ، قال فى شرح الكافية (١ – ٦٣) : « جواز هذه المسألة وهى قولك ضرب غلامه زيد معلل بكون الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ، وذلك أن يقال : إنما جاز ضرب غلامه زيد مع أن مايرجع إليه الضمير مؤخر عنه لأن زيد فاعل ، وأصله أن يلى الفعل ؛ فهو متقدم على الضمير تقديرا ، وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر ، وذلك أن يقال : إنما لم يجز ضرب غلامه زيدا لأن غلامه فاعل وأصل الفاعل أن يلى الفعل فهو مقدّم على زيدا لفظا وأصلا ؛ فيكون الضمير قبل الذكر ؛ ولايجوز ذكر ضمير مفسره بعده ، إلا فى ضمير الشأن ؛ لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ثم مفسرا ؛ ليكون أوقع فى النفس ؛ وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه ، أو فى الضمير الذى يجىء مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز ؛ لأن ذلك المنصوب لايجىء إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير فلايلبس ؛ بخلاف زيدا فى مسألتنا ؛ فان مجيئه ليكون مفعولا ، لالكونه للتمييز فقط ؛ وأنت إذا جئت بعد المبهم بشىء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الإبهام ، وأما إذا جئت بعده بشىء الغرض الأصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلايكفى فى التفسير ؛

وقوله :

٣٧٨ — جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

لأنه يحمل على ماهو المراد الأصلي منه ، ويبقى الإبهام بحاله ؛ فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع إعمال الثاني إذا توجه الأول إلى المتنازع فيه بالفاعلية ، خلافا للبصرية . وقدجوز الأخفش - وتبعه ابن جني - نحو ضرب غلامه زيدا ؛ أي : اتصال ضمير المفعول به مع تقدم الفاعل ؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل ، واستشهد بقوله :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

و بقوله :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا   أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعِ

و يجوز التأويل برب الجزاء وأصحاب العصيان ؛ و بقوله :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ   زُهَيْرًا عَلَى مَاجَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

والأولى تجويز ماذهبا إليه ، لكن على قلة ؛ وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا » اه كلامه بحروفه

٣٧٨ - البيت لسليط بن سعد ؛ ولم أقف له على سابق أو لاحق

اللغة : « أبا الغيلان » كنية رجل لم أقف له على تعريف ؛ وهو بكسر الغين المعجمة « سنمار » بكسر السين المهملة والنون و بعدها ميم مشددة مفتوحة - اسم رجل رومي ؛ يقال : إنه الذي بنى الخورنق ، وهو القصر الذي بظهر الكوفة ، و إنه بناه للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة ، و إنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر لئلا يعمل مثله لغيره ؛ فخر ميتا ، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة . قال الميداني في مجمع الأمثال (١ - ١٤٠ بولاق) «قولهم جزاء سنمار (بالنصب) أي : جزاني جزاء سنمار ، وهو رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان بن امرىء القيس ؛ فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه ، فخر ميتا ؛ و إنما فعل ذلك لئلا يبني مثله لغيره ؛ فضربت العرب به المثل لمن يجزى بالإحسان الإساءة ؛ قال الشاعر :

جَزَتْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنِ فَعَالِنَا   جَزَاءَ سِنِمَّارٍ وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبِ

و يقال : هو الذي بنى أطم أحيحة بن الجلاح ، فلما فرغ منه قال له أحيحة : لقد أحكمته ؛ فقال : إني لأعرف فيه حجرا لو نزع لتقوض عن آخره ، فسأله عن الحجر ، فأراه موضعه ، فدفعه أحيحة من الأطم ، فخر ميتا» اه . وقال الجاحظ في كتاب الحيوان (١ - ٢٣ طبع مطبعة الحلبي)

... ...

« وقال بعض العرب ، فى قتل بعض الملوك لسنمار الرومى ؛ فانه لما علا الخورنق ورأى بنيانا لم ير مثله ، ورأى فى ذلك المستشرف ، وخاف ــ إن هو استبقاه ــ أن يموت فيبنى مثل ذلك البنيان لرجل آخر من الملوك ؛ رمى به من فوق القصر ؛ فقال فى ذلك الكلبى فى شىء كان بينه و بين بعض الملوك :

جَزَانِي جَزَاهُ اللهُ شَرَّ جَزَائِهِ   جَزاء سِنِمَّارٍ وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبِ
سِوَى رَصِّهِ الْبُنْيَانَ سَبْعِينَ حِجَّةً   يُعَلِّى عَلَيْهِ بِالْقَرَامِيدِ وَالسَّكْبِ
فَلَمَّا رَأَى الْبُنْيَانَ تَمَّ سُحُوقُهُ   وَآضَ كَمِثْلِ الطَّوْدِ ذِى الْبَاذِخِ الصَّعْبِ
وَظَنَّ سِنِمَّارٌ بِهِ كُلَّ حَبْوَةٍ   وَفَازَ لَدَيْهِ بِالْمَوَدَّةِ وَالْقُرْبِ
فَقَالَ : اقْذِفُوا بِالْعِلْجِ مِنْ رَأْسِ شَاهِقٍ   فَذَاكَ لَعَمْرُ اللهِ مِنْ أَعْظَمِ الْخَطْبِ »اه

وانظر قصته أيضا فى معجم البلدان ، وفى ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب للثعالبى (ص ١٠٩)

المعنى : يصف أن أبا الغيلان قد لقى من أبنائه ــ على تربيته إياهم وحسن فعله ــ أسوأ المكافأة وشر الجزاء ، وضرب له مثلا بسنمار

الإعراب : «جزى» فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره التعذر « بنوه » فاعل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « أبا » مفعول به ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و «الغيلان» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « عن كبر » جار ومجرور متعلق بجزى ، وعن ههنا بمعنى بعد « وحسن » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حسن : معطوف على كبر ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « فعل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : يجوز أن تكون مصدرية ، و « يجزى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، و« سنمار » نائب فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا لجزى ، والتقدير : جزاء مثل جزاء سنمار ؛ ويجوز أن تكون « ما » موصولا اسميا فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف كالسابق ، وجملة « يجزى سنمار » من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وهو

وقوله :

٣٧٩ — كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِى ذُرَى الْمَجْدِ

ضمير منصوب على أنه مفعول ثان ليجزى، وتقدير الكلام على هذا الوجه: جزاء مثل الجزاء الذى يجزاه سنمار

الشاهد فيه : قوله « جزى بنوه أبا الغيلان » حيث اتصل بالفاعل المتقدّم ضمير يعود إلى المفعول المتأخر، على نحو ماسبق تقريره فى الشاهد السابق

٣٧٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق

اللغة : « كسا » هو فعل يتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، تقول : كسوت محمدا جبة ، كما تقول : ألبسته قميصا « حلمه » الحلم : الأناة والعقل ، والحلم أيضا : تأخير العقوبة وعدم المعاجلة بها ، تقول : سفه فلان على فلان فحلم عليه ، ومنه قولنا : الله حليم عن العصاة «سؤدد» معناه السيادة « ورقى » هو بتضعيف القاف ، ومعناه جعله يرقى : أى يصعد ؛ وتقول : رقى يرقى ، مثل رضى يرضى ، رقيا ؛ إذا صعد من أسفل إلى أعلى ، وفى التنزيل : ﴿أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ﴾ « نداه » الندى : أصله البلل ؛ تقول : ندى المكان يندى ندى ، وهذا مكان ند ، وهذه أرض ندية وندية ؛ ثم استعملوه فى معنى الجود ؛ فقالوا : هذا رجل ند ؛ يريدون أنه جواد كريم ، و يقولون: إنه ليتندّى على أصحابه ؛ و إن يده لندية بالمعروف ؛ ومارأيت أندى من فلان يدا ؛ وما تنديت من فلان ، ولا انتديت ،وفلان لا تندى صفاته ؛ إذا كان بخيلا « ذرى » بضم الذال المعجمة — جمع ذروة ، بضم الدال أو كسرها ، وهى أعلى الشيء

الإعراب : « كسا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « حلمه » حلم : فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « ذا » مفعول به أوّل ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « الحلم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة «أثواب» مفعول ثان لكسا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف، و « سودد » مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة « ورقى » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، رقى : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « نداه » ندى : فاعل ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الضمّ فى محل جر « ذا » مفعول به لرقى ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف، و « الندى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر « فى ذرى» جار ومجرور متعلق برقى ، وذرى مضاف و « المجد» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

وقوله :

٣٨٠ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

الشاهد فيه : قوله « كسا حلمه ذا الحلم » وقوله « رقى نداه ذا الندى » حيث قدّم الفاعل المتصل بضمير المفعول به فى الموضعين ، وهـذا الفاعل هو قوله « حلمه » فى الجملة الأولى ، وقوله « نداه » فى الجملة الثانية ، وقد أخر المفعول فى الموضعين ؛ فكان الضمير عائدا على متأخر فى اللفظ والرتبة ، كما يذكر جمهور النحاة ؛ وقد بينا لك مذاهب النحاة فى هذه المسألة فى شرح الشواهد السابقة

٣٨٠ — قد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر ابن جنى أن قائله هو النابغة الذبيانى ؛ وذكر البغدادى أن قائله هو أبو الأسود الدؤلى الذى ينسب إليه وضع علم النحو ، واسمه ظالم ابن عمرو بن سفيان بن جندل ؛ وذكر العينى أن قائله مجهول ، وذكر عن ابن كيسان أنه قال : أحسبه مولدا مصنوعا ؛ فأما نسبته إلى النابغة الذبيانى فمن باب انتقال الذهن ؛ وسببه أن للنابغة الذبيانى كلمة على هذا الروى وفى هذا المعنى ، وهى قوله :

جَزَى اللهُ عَبْسًا عَبْسَ آلِ بَغِيضٍ جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ
بِمَا انْتَهَكُوا مِنْ رَبِّ عَدْنَانَ جَهْرَةً وَعَوْفٌ يُنَاجِيهِمْ ، وَذَلِكُمُ جَلَلْ
فَأَصْبَحْتُمُ وَاللهُ يَفْعَلُ ذَاكُمُ يَعِزُّكُمُ مَوْلَى مَوَالِيكُمْ شَكَلْ
إِذَا شَاءَ مِنْهُمْ نَاشِئٌ دَرْبَحَتْ لَهُ لَطِيفَةُ طَىِّ الْكَشْحِ رَابِيَةُ الْكَفَلْ

وأما نسبة البيت إلى أبى الأسود فإن شأنها لا يزيد عن شأن نسبته إلى النابغة ؛ فقد روى أبو الفرج الإصبهانى فى كتاب الأغانى كلمة لأبى الأسود على هـذا الروى فيها هـذا المعنى ، ولكنه لم يرو فيها بيت الشاهد ، قال : كان ابن عباس رضى الله عنهما يكرم أبا الأسود لما كان عاملا بالبصرة لعلىّ رضى الله عنـه ، ويقضى حوائجه ، فلما ولى البصرة ابن عامر جفاه وأبعده ومنعه حوائجه ؛ لما كان يعلمه من هواه فى علىّ رضى الله عنه ، فقال فيه أبو الأسود :

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِى ذَكَرْتُ وَمَا فَضَلْ
أَمِيرَيْنِ كَانَا صَاحِبَىَّ كِلاَهُمَا فَكُلاًّ جَزَاهُ اللهُ عَنِّى بِمَا فَعَلْ
فَإِنْ كَانَ شَرًّا كَانَ شَرًّا جَزَاؤُهُ وَإِنْ كَانَ خَيْرًا كَانَ خَيْرًا إِذَا عَدَلْ

اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هو مصدر تشبيهى ؛ والمعنى جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ؛ وجزاء الكلاب هو الضرب والطرد والإهانة ؛ ويقال : العاويات هى المصابة بالسعار (والسعار — بضم السين المهملة — شبه الجنون) ومن شأن الكلاب المسعورة إذا أريد

... ...

برؤها أن يؤخذ سفود فيدخل فى أدبارها ، ويروى « العاديات » بالدال المهملة فى مكان الواو ــ وهى جمع العادية ، اسم فاعل من عدا عليه يعدو ، وجملة « وقد فعل » إشارة إلى أن الله تعالى قد استجاب دعاءه وحقق فيه رجاءه ، وقد أخذه أبو الطيب المتنبي فقال :

وَهٰذَا دُعَاءٌ لَوْ سَكَتُّ كُفِيتَهُ لِأَنِّى سَأَلْتُ اللّٰهَ فِيكَ وَقَدْ فَعَلْ

الإعراب : « جزى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « ربه » ربّ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محلّ جر « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدىّ » مفعول به لجزى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بن » صفة لعدى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حاتم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « جزاء » مفعول مطلق منصوب بجزى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الكلاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « العاديات » نعت للكلاب ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وقد » الواو للحال ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « فعل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وإنما سكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ربّ ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه عدى بن حاتم » حيث قدّم الفاعل المتصل بضمير المفعول ، وهو قوله « ربه » ، على المفعول به ، وهو قوله « عدى » ؛ فيعود الضمير ــ على مذهب الجمهور ــ على متأخر لفظا ورتبة ، ولهذا حكموا بأن ذلك لايجوز إلا فى ضرورة الشعر

ولبعض النحاة فى هذا البيت تخريج يخرجه عن الاستشهاد به على هذه المسألة ، وحاصله أن الضمير فى قوله « ربه » ليس عائدا على « عدى » حتى يكون عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، كما تقولون ، بل هو عائد على المصدر المفهوم من « جزى » على حدّ قوله تعالى : (أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) فإنكم تقولون : إن الضمير عائد على العدل المفهوم من (اعدلوا) ، وههنا الأمر على هذه الحال ، وكأنّ الشاعر قد قال : جزى ربّ الجزاء عنى عدى بن حاتم ؛ وهذا أمر سائغ لاشبهة فى جوازه

وأغرب العلامة الفنارى فى تخريج هذا البيت ؛ فزعم أن الضمير فى « ربه » راجع إلى المتكلم وهو من باب وضع ضمير مكان ضمير على طريق الالتفات ، على مذهب السكاكى الذى لايشترط تقدّم طريق للكلام سوى الطريق الذى خرج عن مقتضى الظاهر ، كما قيل فى قول امرىء القيس:

وذكر لجوازه وجها من القياس ، وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الأخفشُ من البصريين والطُّوَالُ من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر .

(تنبيهات : الأول لوكان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوهَا غُلَامَ هِنْدٍ » امتنعت المسألة إجماعا ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فِى ٱلدَّارِ » ، وقيل : فيه خلاف .

واختلف فى نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامُ هِنْدٍ » فمنعه قوم ، وأجازه آخرون ، وهوالصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم .

الثانى[1] : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ـ و يسمى متقدما حكما ـ كذلك يعود على متقدم مَعْنًى دون لفظٍ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو « أَدِّبْ

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ(١)

فقد ذكر السكاكى أن فى قوله « ليلك » التفاتا من التكلم إلى الخطاب ؛ لأن مقتضى الظاهر أن يقول : تطاول ليلى ؛ فههنا بيت الشاهد يجرى على هذا الوجه ، وكان حقه أن يقول : جزى ربى عنى عدى بن حاتم ـ إلخ

والردّ على التخريج الأوّل أنّ عادة العرب فى الدعاء جارية بأن يقولوا : جزى رب زيد زيدا ، وجزاك ربك خيرا أو شرّا ؛ ولم تجر عادتهم أن يقولوا :جزى ربّ الجزاء زيدا خيرا ، أو شرّا ؛ و إذ كان ذلك من عادتهم المستمرّة فى هذا المعنى كان من الحتم أن نجعل الضمير راجعا إلى عدى ابن حاتم المتأخر ؛ فيكون الاستشهاد به مستقيما

والردّ على تخريج الفنارى أنه ـ مع ما فيه من التكلف والتعنجه ـ ليس مطابقا لما حمله عليه ؛ ألا ترى أن بيت امرىء القيس المذكور فيه الالتفات من ضمير النفس إلى ضمير الخطاب ؛ فبدلا من أن يقول : تطاول ليلى بالإثمد ؛ تراه قد قال : تطاول ليلك بالإثمد ؛ وهذا أسلوب مستمرّ الاستعمال فى لسان العرب إن لم يكن على الالتفات فعلى التجريد ، وأما بيت الشاهد ففيه الالتفات من ضمير النفس إلى ضمير الغيبة ، ولا نظير له فى كلامهم حتى نحمل هذا عليه

(١) اعلم أن ضمير الغائب لايتم معناه الذى وضعه له الواضع إلا إذا تقدّم مرجعه ؛ وذلك

(١) انظر كتابنا هذا (ج ١ ص ٣٥٦)

وَلَدَكَ فى الصِّغَرِ يَنْفَعْهُ فِي الْكِبَرِ » أى : التأديبُ ، ومنه : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أى : العدل .

لأنه إنما وضع على أن يكون معرفة ، لكن لا بنفسه ، بل بسبب ما يعود عليه ؛ فإن أنت ذكرته ولم تقدم له مرجعا يعود إليه بقى مبهما منكرا لايعرف المراد منه ، وتنكيره خلاف وضعه ؛ فتم لنا أن معناه الذى وضع له لايتم إلا إذا تقدّم مرجعه .

ثم اعلم أن تقدّم مرجع هذا الضمير على ثلاثة أنواع : تقدّم لفظى ، وتقدّم معنوى ، ويسمى التقدّم الرتبى أيضا ، وتقدّم حكمىّ ؛ وسنبين لك هذه الأنواع بيانا شافيا ، فنقول :

أما التقدّم اللفظى فإن محقق النحاة قد جعلوا له ضابطا يضبطه ، وهو : أن يذكر المرجع قبل الضمير ذكرا صريحا ، سواء أكان من حيث المعنى متقدّما أيضا أم لا ؛ فالأول نحو قولك : ضرب زيد غلامه ؛ لأن الفاعل من حيث المعنى مقدّم على المفعول ، والثانى نحو قولنا : ضرب زيدا غلامه ؛ فإن المرجع ههنا متقدّم فى اللفظ ، وهو متأخر فى المعنى ؛ لأن المفعول من حيث معناه متأخر عن الفاعل .

وجعل ابن الحاجب من التقديم اللفظى نحو قولنا : ضرب غلامه زيد ، من كل مفعول اتصل بضمير الفاعل المتأخر عنه ، و بيان هذا أنه قسم التقدّم اللفظى إلى قسمين : الأوّل تقدم فى اللفظ والحقيقة، نحو قولنا : ضرب زيد غلامه ، والثانى تقدم لفظى تقديرى، نحو ضرب غلامه زيد ؛ قال فى شرحه على كافيته(١) : « وأما الغائب المتقدم الذكر فقد يتقدم لفظا تحقيقا أو تقديرا ، وقد يتقدم معنى ، وقد يتقدم حكما ؛ فالتقدم اللفظى تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه ، والتقديرى مثل قولك : ضرب غلامه زيد ؛ لأن زيدا وإن كان متأخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا » اهـ .

وهذا الذى ذكره ابن الحاجب غير مستقيم ، وقد نقده المحقق الرضى ، وجزم بأن قولنا : « ضرب غلامه زيد » من التقدم المعنوى ، وليس من التقـدم اللفظى فى قليل ولا كثير ، قال فى شرح الكافية (٢) : « قسم المصنف التقدم اللفظى قسمين : أحدهما تقدم لفظا تحقيقا ، نحو ضرب زيد غلامه ، والآخر تقـدم لفظا تقديرا ، نحو ضرب غلامه زيد ؛ إذ زيد متقدم فى اللفظ تقديرا ؛ لكونه فاعلا ؛ وفيه مخالفة لطريقته المألوفة ؛ لأن عادته جعل التقدير قسيم

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب (ص ٦٤)

(٢) انظر شرح الكافية للرضى (٢ — ٤)

... ...

اللفظ لا قسما منه ، كما قال فى أول الـكتاب : لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا ؛ فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى أولى ؛ إذ هو متقدم معنى وتقديرا ، لا لفظا ؛ فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال : ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير ؛ فكيف يكون التقدم لفظيا ؛ فإن قال : أردت كأنه متقدم لفظا من حيث التقدير ، قيل : فينبغى أن تعد نحو (أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أيضا من هذا القسم ؛ لأن المفسر فيـه كأنه متقدم اللفظ أيضا فى التقدير ، ولا فرق بينهما إلا أن المفسر فى نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به ، بخلاف المفسر فى نحو (اعدلوا هو أقرب للتقوى) ، والتقدم فى كليهما ليس لفظيا ، بل هو تقديرى ، وكلامنا فى التقدم اللفظى ، لا فى المفسر الملفوظ به أو المقدر ، وقد قرر المصنف هذا على الصواب فى باب الفاعل فقال فى ضرب غلامه زيد : لابد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظيا أو معنويا ، وهو راجع إلى زيد ، وزيد متأخر لفظا ؛ فلولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يجز ؛ فجعله من باب التقدم معنى لا لفظا ، وهو الحق » اهـ كلامه .

وأما التقدم المعنوى فضابطه ألا يكون مرجع الضمير مصرحا بتقديمه ، بل هناك شىء آخر يقتضى كون مرجع الضمير متقدما فى الذكر على مكان الضمير ، وذلك على أنواع :

الأوّل : كون مرجع الضمير فاعلا ؛ فان الفاعلية تقتضى أن يكون الفاعل متصلا بالفعل ، نحو قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) .

الثانى : كون مرجع الضمير مبتدأ ؛ فان الابتداء يقتضى أن يكون المبتدأ قبل الخبر ، نحو قولنا : فى داره زيد .

الثالث : كون مرجع الضمير مفعولا أوّل ، والمتصل به مفعولا ثانيا ، فإن كون الاسم مفعولا أول يقتضى أن يكون متقدما فى اللفظ عن المفعول الثانى ، نحو قولنا : أعطيت درهمه زيدا ؛ ومن هذا النحو قولنا : ضربت فى داره زيدا ، وقول العرب فى أمثالهم : فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ .

الرابع : كون مرجع الضمير مصدرا ذكر فعله قبل الضمير ، نحو قولنا : اجتهد يكن خيرا لك ؛ فان المعنى اجتهد يكن الاجتهاد خيرا لك ؛ ففى « يكن » ضمير يعود على الاجتهاد ، وهو مصدر ذلك الفعل المتقدم ، ومنه قوله تعالى : (أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) فان المعنى اعدلوا هو أى العدل أقرب للتقوى .

الخامس : أن يكون مرجع الضمير مصدرا ذكر الوصف المشتق منـه قبل الضمير ، نحو قول الشاعر :

إِذَا زُجِرَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

... ...

فإن الضمير فى قوله « إليه » عائد إلى السفه المفهوم من قوله « السفيه »

والفرق بين هذا الموضع والذى قبله أن الفعل يدلّ على المصدر دلالة الشيء على جزء معناه ؛ فإنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان ، والحدث هو مدلول المصدر ؛ فدلالة (اعدلوا) على العدل دلالة تضمنية ؛ كما هو معلوم ؛ أما دلالة الوصف على المصدر فليست بهذه المثابة ، بل هى من دلالة اللفظ على شيء خارج عن معناه لازم له ؛ لأن الوصف إنما وضع للدلالة على الذات القائم بها الحدث أو الواقع عليها ، وما أشبه ذلك ؛ فدلالة قوله « السفيه » على السفه دلالة التزامية .

السادس : أن يكون سياق الكلام مستلزما لمرجع الضمير استلزاما قريبا أو بعيدا ؛ فمثال الأوّل قوله تعالى : (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) فإن الضمير فى قوله سبحانه (لأبويه) راجع إلى الموروث ، ولم يجر له ذكر فى الكلام ، ولكن لما كان ماقبل هذه الآية فى أحكام الميراث دلّ على أن هناك موروثا ؛ ومثال الثانى قوله جلّ شأنه : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) وقوله تعالت كلمته : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) وقوله : (مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ) وقوله : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) .

وأما التقدم الحكمى فضابطه أن يكون مرجع الضمير متأخرا فى اللفظ؛وليس هناك مايقتضى تقدمه على محل ذلك الضمير ، كما كان ذلك فى التقدم المعنوى ؛ ألست ترى أن التقدم المعنوى معه شيء يقتضى تقدم المرجع ، كرتبة المرجع فى الكلام ، وكالفعل والحدث والسياق ؟ فاذا علمت ذلك فاعلم أن فى هذا النوع من التقدم لايكون مع الكلام شيء يقتضى تقدم الضمير سوى نفس الضمير ؛ إذ أن وضعه على أن يكون مرجعه متقدما ، ولذلك مواضع ، وقد تكفل الشارح رحمه الله تعالى ببيانها ، فلا حاجة بنا إلى ذكرها تفصيلا .

فإن قلت : فما حمل العرب على أن خالفوا مقتضى وضع ضمير الغائب فى هذه المواضع فأخروا مفسره عنه ، حتى اضطررتم أن تقولوا : إنه متقدم فى الحكم ؟

فالجواب أن نقول لك : إنه قد تعارض عندهم أمران : أولهما ما أشرت إليه من أن أصل الضمير أن يكون مرجعه متقدما ليتم معناه ، وثانيهما قصدهم إلى تفخيم الحال وتعظيمه فى بعض المواضع ، وذلك إنما يتأتى إذا ذكروا الأمر مبهما أوّلا ثم ذكروه مفصلا ، ولما كان المقصود الثانى لايحصل إلا بتأخير المرجع ، وكان الأوّل يحصل مع التأخير ؛ لأن غايته أن يبقى ضمير الغائب ناقص المعنى غير مبين حتى يذكر المرجع ؛ لما كان الأمر كذلك استساغوا أن يؤخروا المرجع .

فإن قلت : فهذا الضمير الذى يذكر مرجعه بعده هل يكون معرفة أو نكرة ؟

قلت : إن الذى ذهب إليه النحاة أنه معرفة ؛ ولكن تعريفه أنقص من تعريف ما تقدم

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ـ سوى ما تقدم ـ فى ستة مواضع :

أحدها : الضمير المرفوع بِنِعْمَ و بئس ، نحو « نِعْمَ رَجُلاً زيد » و « بِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو » بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف ، أو خبر لمبتدإ محذوف(١) .

الثانى : أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ ــ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلاَّءَ إنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

مرجعه ، والذى نراه أن نحدد ماذهبوا إليه بما بعد ذكر المرجع ، أما قبل ذكر المرجع فهو نكرة ؛ ألا ترى أنه يدخل عليه رب فى نحو قولهم : رُبَّهُ رجلا ؛ على ما سيأتى مشروحا فى الكلام على الشاهد رقم (٣٨٢) ، فارتقبه ، وأنت تعلم أن ربّ لا تدخل إلا على النكرات ، وارجع إلى شرح الشواهد (٩٢ و٩٣ و٩٥ فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب) .

بقى هنا أن نقول لك : إن الذى سميناه التقدم المعنوى قد سمى الشارح بعضه التقدم حكما ، وهو خلاف ماعليه المتقدمون من النحاة ، ولاضرر فيه .

(١) أما إذا جعلت جملة « نعم رجلا » من الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا خبرا مقدما والمخصوص المذكور بعد الجملة مبتدأ مؤخرا ؛ فإنه يكون من التقدم الرتبى الذى سميناه فى شرح هذه المسألة التقدم المعنوى ، ويكون مثل هذا الكلام كمثل قولنا : فى داره زيد ، وهو النوع الثانى من التقدم المعنوى .

٣٨١ ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعثر له على سابق أو لاحق ، وقد ذكر العينى أن الفراء وغيره استشهدوا به ولم ينسبوه

اللغة : « جفونى » فعل ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ؛ وتقول : جفاه يجفوه جفاء ، إذا فعل به مايسوءه ، أوترك مودّته ، وتقول : جفت المرأة ولدها ، إذا لم تتعاهده ، والأصل فى هذا كله قولهم : هذا ثوب جاف ، وقد جفا ثوبه ؛ إذا كان غليظا ، ثم قالوا للرجل الغليظ الخلق الجاف الطباع : هو رجل جاف ، وهؤلاء جفاة العرب ، مثل قاض وقضاة « الأخلاء » جمع خليل ، مثل صديق وأصدقاء ، وزنا ومعنى ، ومنه قوله تعالى : (الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) ويجمع الخليل أيضا على خلان ـ بكسر الخاء وتشديد اللام ـ وتقول : هذا صديقى وخليلى وخلى (بكسر الخاء) وخلتى (بضم الخاء) وتقول : بيننا خلة قديمة (بضم الخاء أيضا) ؛ فالمضموم يطلق على الصديق وعلى الصداقة نفسها ؛ ومن الأوّل قول شاعر الحماسة :

أَلَا أَبْلِغَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنْوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلْ

ومن الثانى قوله جلّ شأنه : (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) وقول الشاعر فى بيت الشاهد « جميل » أراد به الأمر الحسن الذى تجمل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل من أهمل فلان أمر فلان ؛ إذا لم يعبأ به ولم يجعل له شيئا من عنايته

... ...

الإعراب : «جفونى» جفا : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لامحل له من الإعراب ، وواو الجماعة فاعل،ضمير مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، حرف مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، وياء المتكلم مفعول به ، ضمير مبنى على السكون فى محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « إننى » إن حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إنّ مبنى على السكون فى محلّ نصب « لغير » جارّ ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتى « من خليلى » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وياء المتكلم مضاف إليـه « مهمل » خبر إنّ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إننى مهمل لغير جميل حاصل من خليلى

الشاهد فيه : قوله « جفونى » حيث أتى بضمير الغائب ــ وهو واو الجماعة ــ متقدّما فى اللفظ عن مفسره ــ وهو قوله الأخلاء ــ وساغ ذلك لكونه فى الحكم متقدّما ، على مابينا فى صدر هذا البحث

ونريد ههنا أن نشرح لك هذه المسألة شرحا ينشرح به صدرك وتطمئن له نفسك ؛ فنقول :

اعلم أوّلا أنه لاخلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم فى أنه يجوز لك أن تعمل أى العاملين المتنازعين أردت ، الأوّل أو الثانى ، ولـكنما الخلاف بينهـم فى أحقهما بالإعمال وأولاهما ؛ فذهب الـكوفيون إلى أن إعمال الأوّل أحقّ وأولى ؛ لـكونه أسبق العاملين فى الذكر فأخذ بسبقه قوّة على التسلط على المعمول ، وذهب البصريون إلى أن الثانى أولى بالإعمال ؛ لـكونه بجوار المعمول ومتصلا به

ثم اعلم أن العامل الأوّل إما أن يحتاج إلى المعمول على أنه فاعل به ، وإما أن يحتاج إليـه على أنه مفعول به ، فمثال الأوّل : حضر وأكرمته زيد ، ومثال الثانى أكرمت وأهانني زيدا

فإن أعملت العامل الأوّل فى المعمول المذكور بعد العاملين أعملت العامل الثانى فى ضـميره ، سواء أكان الثانى يطلب مرفوعا أم كان يطلب منصوبا ، فأما الأوّل فنحو قام وقعد أخوك ، ونحو أكرمت وأهاننى زيدا ؛ فنى « قعد » فى المثال الأوّل وفى « أهاننى » فى المثال الثانى ضمير مستتر يعود إلى زيد ، وزيد هذا متقدّم فى المعنى وإن كان متأخرا فى اللفظ ؛ لأن رتبة المعمول بجوار العامل ، ولا خلاف فى صحة ذلك ، بل هو واجب عنـد جميع النحاة . وأما الثانى فنحو زارنى وأكرمته أخوك ، ونحو أكرمت وأهاننى أخاك ؛ فالهاء فى « أكرمته » فى المثال الأوّل راجعة

... ...

إلى « أخوك » وفى « أهانتى » فى المثال الثانى ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « أخاك » والمرجع فى المثالين متقدّم فى المعنى على الضمير ؛ لما ذكرنا من أن رتبة المعمول بجوار عامله ؛ فكأنك قد قلت : زارنى أخوك وأكرمته ، وأكرمت أخاك وأهانتى ؛ ولا خلاف بين النحويين فى صحة هذا أيضا ، بل هو واجب عند جمهورهم ، ويحكى عن بعضهم أنه يجوز حذف معمول الثانى إذا كان فضلة ، وذلك نحو قوله :

بِعُكَاظَ يُعْشِى النَّاظِرِينَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهُ

وهذا قول ضعيف ، والراجح وجوب ذكر المعمول مع العامل الثانى متى أعملت الأوّل ، سواء أكان معمول الثانى عمدة أم فضلة ، وهذا البيت محمول على الضرورة

وإن أعملت العامل الثانى فى المعمول الملفوظ به فلا يخلو الحال : إما أن يكون العامل الأوّل يطلب فاعلا ، وإما أن يكون طالبا لمفعول؛فإن كان العامل الأوّل يطلب فاعلا فقد اختلف النحاة فذهب البصريون إلى أنه يجب أن يضمر فى الأوّل ضمير يعود على المعمول المذكور ، وهذا هو وجه الاستشهاد بالبيت الذى نحن بصدد شرحه ؛ ألا ترى أن الشاعر قد قال « جفونى » فذكر الضمير متقدّما فى اللفظ والمعنى على مفسره وهو الأخلاء ، وذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز أن يضمر الضمير فى جوار العامل الأوّل ؛ بل إما أن يحذف ، وإما أن يضمر مؤخرا عن المرجع ؛ والبيت المذكور حجة عليهم ؛ لأنه لو جاء على ما يقولون لوجب أن يقول : جفانى ولم أجف الأخلاء ؛ أو يقول : جفانى ولم أجف الأخلاء هم ، فأما الأوّل فعلى حذف الفاعل ، وأما الثانى فعلى إضمار الضمير مؤخرا بعد المرجع ، وأنت ترى أن الشاعر لم يقل واحدا من التعبيرين ، فدل ذلك على أن الضمير إذا كان فاعلاوجب إضماره بجوار عامله ، ولم يضرّ فيه تأخر المرجع لفظا ومعنى ؛ وأما إن كان العامل الأوّل يحتاج إلى منصوب فانه يجب حذفه متى أعملت العامل الثانى ، سواء أكان الثانى يحتاج إلى مرفوع أم كان يحتاج إلى منصوب ؛ فالأوّل نحو أهنت وأكرمنى زيد ، والثانى نحو أهنت وآلمت زيدا ؛

فإن قلت : فلماذا أضمرنا فى الثانى كل ما يحتاجه إذا أعملنا الأوّل ؟ ولماذا لم نضمر فى الأوّل إلا إذا كان يحتاج إلى فاعل ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إنا إذا أعملنا الأوّل كان المعمول المتأخر فى اللفظ عن العاملين كأنه مذكور قبل العامل الثانى ، لما كرنا ذكره من أن رتبة المعمول بجوار عامله ؛ فاذا أضمرنا فى العامل الثانى ضميرا مرفوعا أو منصوبا كان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا متقدّم معنى ، وهذا لاخلاف فى جوازه بين أحد من العلماء ؛ وأما إذا أعملنا العامل الثانى فى المعمول الملفوظ به فان موضع هذا المعمول حينئذ هو موضع ذكره من الكلام : أى بعد العاملين جميعا ؛ فلو أضمرنا فى العامل الأوّل كان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا ومعنى ؛ ومقتضى

على ما سيأتى فى بابه .

الثالث : أن يكون مُخْبَرًا عنه فيفسره خبره ، نحو : « إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا(١) » .

الرابع : ضمير الشأن والقِصَّة(٢) ، نحو : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ » « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا » .

الخامس : أن يجر رُبَّ ، وحكْمُهُ حُكْمُ ضميرِ نعم وبئس : فى وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

القياس ألا يجوز ذلك ؛ لما تعلمه من أن طبيعة ضمير الغائب تقتضى تقدّم مرجعه ، لكنا جرينا على مايقتضيه القياس مع الفضلة المنصوب؛ إذ لاضرورة إليه ولا حاجة بالكلام له حتى ترتكب من أجل ذلك مخالفة القياس ؛ أما إذا طلب الأوّل مرفوعا فاعلا فإن أمرنا دائر بين أمرين : أحدهما أن نضمر فيه ضميرا فنكون قد خالفنا القياس وجئنا بضمير الغائب قبل مرجعه فى اللفظ والمعنى ، وثانيهما أن نستغنى عنه فنكون قد حذفنا الفاعل من الكلام وهوجزء منه لاغنى له عنه ؛ فرأينا أن نرتكب أخفّ هذين الأمرين ، وأضمرنا فى العامل الأوّل الضمير المرفوع واغتفرنا عوده على متأخر فى اللفظ والمعنى ؛ وأما الكوفيون فقد ارتكبوا المحظور الثانى فحذفوا الفاعل ؛ وفى هذا القدر كفاية لك ومقنع

(١) الظاهر أن الضمير فى هذه الآية راجع إلى متقدّم يدلّ عليه السياق ، كما فى قوله تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) وكما فى قوله جلّ شأنه : (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) فيكون مما سميناه فى مبدأ هذا المبحث التقدّم المعنوى ، ولا يكون الضمير عائدا على الحياة الدنيا ومفسرا بها؛ لأنه لوكان الأمر كذلك لصار التقدير: إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا، وهذا لايجوز؛ فإن زعمت أن الضمير راجع إلى الموصوف وهو الحياة بدون الصفة فيكون التقدير على هذا: إن حياتنا إلا حياتنا الدنيا ؛ كان الكلام مستقيما ، لكنه لايبلغ درجة ماقرّرناه أوّلا

(٢) المراد بالشأن والقصة الحديث ، وضمير الشأن هو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ، فلا يكون ضمير حضور ، ولا يفسره مفرد ، ولا جملة إنشائية ، ولاجملة خبرية متقدّمة عليه ، ولا جملة خبرية مؤخرة عنه وقد حذف أحد جزأيها ، ويكون هذا الضمير مذكرا باعتبار الشأن ، ومؤنثا باعتبار القصة ، والغالب فى الاستعمال تذكيره ، وإنما يؤنث إذا كان فى الجملة بعده مؤنث وكان عمدة ، سواء أكان مسندا أم كان مسندا إليه، نحو إنها قمر جاريتك وإنها هند جميلة ، ومنه قوله تعالى : (فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الْأَبْصَارُ) ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليها ناسخ ، وإنما يؤتى بضمير الشأن للدّلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه

٣٨٢ – رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

٣٨٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين،ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « فتية » بكسر الفاء وسكون التاء المثناة — جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين الفتوّة. والفتوّة : الحرية والكرم ، ويجمع الفتى أيضا على فتيان وعلى فتو،فأما شاهدالفتية فقوله تعالى: (إِذْ أَوَى الفِتْيَةُ إِلَى الكَهْفِ) وقوله سبحانه : (إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى) وقول الأعشى ميمون :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

وشاهد الفتيان قوله تعالى : (وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ) وقول الشاعر :

يَا عَزَّ هَلْ لَكِ فِي شَيْخٍ فَتًى أَبَدًا وَقَدْ يَكُونُ شَبَابٌ غَيْرُ فِتْيَانِ

وشاهد الفتو قول جذيمة الأبرش

فِي فُتُوٍّ أَنَا رَابِئُهُمْ مِنْ كَلَالِ غَزْوَةٍ مَاتُوا

وقول الآخر :

وَفُتُوٍّ هَجَّرُوا ثُمَّ أَسْرَوْا لَيْلَهُمْ حَتَّى إِذَا انْجَابَ حَلُّوا

وقول الشاعر فى بيت الشاهد « دعوت » معناه ناديت ، ومنه قول الشاعر :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى العُلَا فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

وقوله « يورث المجد » المجد : هو الكرم ، ويقال : مجد الرجل ومجد فهو ماجد ومجيد وقوم أمجاد وأماجد « دائبا » يريد مداوما على دعائهم مجتهدا فيه،وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ؛ إذا اجتهد وثابر عليه ، وتقول : دأبت الدابة فى سيرها دأبا ودأبا ودءوبا ، وفعل الرجل ذلك الفعل دائبا ، وقد يقال : فعل ذلك الفعل دأبا ، كما فى قوله تعالى : (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا) على أن المراد ذا دأب ، أو دائبا

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجرّ شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والهاء ضمير مبنى على الضمّ ، وله محلان أحدهما جرّ برب ، وثانيهما نصب بدعوت « فتية » تمييزللضمير المجرور برب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «دعوت» فعل وفاعل « إلى » حرف جرّ « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «المجد» مفعول به منصوب،وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

ولـكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال: « رُبَّهُ أَمْرَأَةً » لا رُبَّهَا ، ويقال: « نِعْمَتِ امْرَأَةً هِنْدٌ » .

السادس : أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهرُ المفسِّر له ، كَضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، قال ابن عصفور : أجازه الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع . انتهى .

(خاتمة) : قد يشتبه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما أسماً ناقصاً والآخر أسماً تامًّا ، وطريقُ معرفةِ ذلك : أن تجعل فى موضع التام : إن كان مرفوعا ضميرَ المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبًا ضميرَه المنصوبَ ، وتُبْدِل من الناقص أسماً بمعناه فى العقْل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله ، وإلا فهى فاسدة ، فلا يجوز « أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرٌو » إن أوقعت « ما » على مالا يعقل ؛ لأنه لايجوز : أَعْجَبْتُ الثوبَ ، ويجوز نصب زيد ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبَنِي الثوبُ ، فإن أوقعت « ما » على أنواع مَنْ يعقل جاز رفعه ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبْتُ النساء ؛ وتقول « أمكن المسافرَ السفرُ » بنصب المسافر ؛ لأنك تقول : أمْكَنَنِي السَّفَرُ ، ولا تقول : أمْكَنْتُ السَّفَرَ ، والله أعلم .

والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دائبا » حال من ضمير المتكلم الواقع فاعلا فى قوله دعوت « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجاب : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث أعاد الضمير على « فتية » وهو متأخر عن الضمير لفظا ومعنى ، أما لفظا فواضح ، وأما معنى فلأن فتية مميز للضمير ومبين له ومزيل لإبهامه ، ورتبة المميز متأخرة عما يميزه ضرورة . وساغ هذا التأخر ههنا للضرورة ، إذ لو قدّمنا التمييز لفصلنا بين رب ومجرورها ، وهو غير جائز .

وأنت إذا تأملت فى هذا الشاهد وجدت الضمير مفردا مع أن التمييز جمع ، فهذا يدلّ على أن الضمير المجرور بربّ يجب أن يكون مفردا ، وإن كان تمييزه مثنى أو مجموعا ، كما يجب أن يكون مذكرا ، ولو كان تمييزه مؤنثا ، وهذا مذهب البصريين ، وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فى الضمير أن يطابق المميز؛ ولـكنهم محجوجون بأن ماذهبوا إليه لم يرد به سماع عن العرب

النائب عن الفاعل

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ)حُذِف لغرض : إما لفظى ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوىّ ؛ كالعِلْم به ، والجهل ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتى أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل فى النيابة عنه (فِيمَا لَهُ) من الأحكام ؛ كالرفع ، والعُمْدية ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ) فخير : نائب عن الفاعل المحذوف ؛ إذ الأصل نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل ، نَعَم النيابةُ مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فَأَوَّلَ الْفِعْلِ) الذى تبنيه للمفعول (اُضْمُمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (الْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ) منه (اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ) ودُحْرِجَ (وَاجْعَلْهُ) أى : المتصل بالآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ) عند البناء للمفعول (يُنْتَحَى ، وَ) الحرف (الثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ) تقول : تُدُحْرِجَ الشَّئْ ، وَتُغُوفِلَ عن الأمر ، بإتباع الثانى للأول فى الضم .

(وَثَالِثَ) الفعل (الَّذِي)بدىء (بِهَمْزِ الْوَصْلِ * كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي) الشرابُ، واستخرج المال ، فَتُتْبع الثالثَ أيضاً للأول فى الضم .

(وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا) فِعل (ثُلاَثِيٍّ أُعِلْ * عَيْناً) واو يا كان أو يائيا ، فقد قرىء : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء » بهما ، والإشمام : هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى رَوْماً (وَضَمٌّ جا) فى بعض اللغات (كَبُوعَ) وحُوكَ (فَاحْتُمِلَ) كقوله :

٣٨٣ — لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ   لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

٣٨٣ — نسب العينى هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج . وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة ابن العجاج فوجدت فى زيادته أبياتا منها هذا البيت وهى قوله :

يَاقَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ   وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

مَالِي إِذَا أَجْذِبُهَا صَأَيْتُ   أَكِبَرٌ قَدْ عَالَنِي أَمْ بَيْتُ

... ...

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا ... ... البيت

وقد روى أبو على القالى فى أماليه (ج ١ ص ٢٠ طبع دار الكتب) البيتين الأوّل والثانى من هذه الأبيات ، ولم ينسبهما لأحد ، وروى صدر الأوّل

* أَقُولُ إِذْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ *

وقال أبو عبيد البكرى فى شرح الأمالى (ج ١ ص ٩٧) « هذا الراجز يصف جذبه للدلو » اهـ ، ولم يعينه

اللغة : «حوقلت» تقول : حوقل الرجل ؛ إذا ضعف وأصابه الكبر ، والواو زائدة للإلحاق بدحرج ، وأصله حقل ، وقد قالوا : أصابت الدابة حقلة – بفتح الحاء وسكون القاف – وهى داء يأخذ من أكل التراب ، وقالوا: حقلت الدابة – كسمع – وتقول : حوقل الرجل ، إذا قال : لاحول ولاقوّة إلابالله ، والواوهنا ليست زائدة ، لأنها مأخوذة فى نحت الفعل كما أخذت الحاء والقاف واللام من أصل الجملة المراد حكايتها «حيقال » هومصدر حوقل ، مثل دحراج مصدر دحرج « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت » صحت ، من قولهم : صأى الفرخ ، إذا سمعت له صوتا ضعيفا ، وأراد الراجز أنينه من ثقل الدلو ، وقوله « قد عالنى » معناه غلبنى وقهرنى ، ومنه قولهم : عيل صبر فلان ، وقالت تماضر الخنساء

* وَيَكْفِي الْعَشِيرَةَ مَا عَالَهَا *

وقد روى القالى فى مكانه « غيرنى » وقوله « أم بيت » يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب أقوى وأشدّ، كما قال الآخر :

خُذْهَا وَأَعْطِ عَمَّكَ السَّجِيلَهْ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَمُّكَ ذَا حَلِيلَهْ

السجيلة : الدلو الضخمة ؛ وأنشد يعقوب فى مثله :

أَمَا وَرَبِّ بِئْرِكُمْ وَمَائِهَا وَالْعَرْمَضِ اللَّازِقِ فى أَرْجَائِهَا
لَأَتْرُكَنَّ أَيِّمًا بِدَائِهَا

يقول : لا أعرض للتزوّج فأضعف عن العمل ، وقال الآخر فى هذا المعنى :

قَدْ كُنْتُ بِالشَّنَّةِ ذَا طِمَاحِ عَلَى رُءوسِ النَّهَلِ الضَّوَاحِى
إِنْ لَمْ يَكُنْ غَيَّرَنِي نِكَاحِى

الشنة : الدلو الخلق والقربة الخلق ، يقول : قدكنت قويا على أن أسقى إبلى قبلا ، وهو أن يسقى

وكقوله :

٣٨٤ — حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّــوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

على رءوسها حين ترد ، ولم يكن قرى لها قبل فى الحوض ، ويقال لامرأة الرجل : قعيدته ، وقعيدة بيته ، وزوجه ، وزوجته (وأنكر هـذه الأصمعى ، وأثبتها يعقوب بن السكيت) ودليلها قول الفرزدق :

وَإِنَّ الَّذِى يَسْعَى لِيُفْسِدَ زَوْجَتِى ... كَسَاعٍ إِلَى أُسْدِ الشَّرَى يَسْتَبِيلُهَا

وهى أيضا بعله ، و بعلته ، و بيته ، وشهلته ، وجثلته ، ومعزّبته ، وحو بته ، وقول الراجز فى بيت الشاهد « ينفع شيئا ليت » قد قصد لفظ هذه الأداة فصيرها اسما وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل ذلك قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِى ، وَأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ ... إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَــاءُ

وقول الآخر :

أُلاَمُ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا ... بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِى أَوَائِلُهْ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « وهل » الواو اعتراضية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هل : حرف استفهام يراد منه ههنا الإنكار ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ينفع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « شيئا » مفعول مطلق ؛ فإن معناه هل ينفع شيئا من النفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ليت » فاعل ينفع مرفوع بالضمة الظاهرة « ليت » حرف تمن ونصب أكد به ليت الأولى تأكيدا لفظيا « شبابا » اسم ليت الأولى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بوع » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيــه جوازا تقديره هو يعود إلى شبابا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر ليت « فاشتريت » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اشتريت : فعل وفاعل ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع عطف على الجملة الواقعة خبرا لليت .

الشاهد فيه : قوله « بوع » وذلك أنه فعل ماض معتل العين يائيها ، وقد جاء به الراجز على لغة من يخلص ضم الفاء ، فانقلبت اليــاء واوا ، و إخلاص ضم الفاء لغة قوم منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بنى تميم و بنو ضبة ، وحكيت عن هذيل .

٣٨٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة ؛ إذا نسجه ،

... ...

ومن المجاز قولهم : حاك الشاعر الشعر يحوكه حوكا ، وحاك المطر الرياض يحوكها حوكا ، ويقال : هذا على حوك هذا ؛ إذا كان مثله فى الهيئة أو السن « نيرين » النير بكسر النون بعدها ياء مثناة - لحمة الثوب ، وهو أيضا العلم للثوب ، ويقال : هـذا ثوب ذو نيرين ؛ إذا كان محكما قد نسج على لحمتين ، وقد قالوا من ذلك : هذا رجل ذو نيرين ، إذا كان شديدا محكما ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذه ناقة ذات نيرين ، وذات أنيار ؛ إذا كان عليها سحائف من شحم ؛ قال الطرماح :

عَدَا عَنْ سُلَيْمَى أَنَّنِي كُلَّ شَارِقٍ أَهُزُّ لِحَرْبٍ ذَاتِ نِيرَيْنِ أَلَّتِي

وقال حميد بن ثور الهلالى :

ضِنَاكٌ عَلَى نِيرَيْنِ أَضْحَى لِدَاتُهَا بَلِينَ بِلَى الرَّيْطَاتِ وَهْيَ جَدِيدُ

وقالوا : هذا ثوب منير - بزنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « حوكت على نولين » وهو مثنى نول ، والنول - بفتح فسكون - الخشبة التى يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تحاك » مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم حاك ، ومعناه نسج كما تقدم « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لايدخل فيها الشوك ولا يضرها ، وتشاك : مضارع مبنى للمجهول وماضيه المبنى للمعلوم شاكه ، وتقول : شاكه يشوكه ؛ إذا أدخل فى جسده شوكة ، وبابه قال ، وشاكته الشوكة - من باب قال أيضا - دخلت فى جسده .

المعنى : وصف ملحفة أو حلة بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة ؛ فعبر عن ذلك بأنها نسجت على نولين فهى صفيقة جد صفيقة فإذا اصطدمت بالشوك ولو كان اصطدامها عنيفا لم يؤذها ذلك ولم ينشب فيها الشوك ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «على» حرف جر « نيرين » مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، والجار والمجرور متعلق بحوك « إذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بحوك « تحاك » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر باضافة إذ إليها « تختبط » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « الشوك » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره

(تنبيه) : أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأُولَيَيْن ، وتُعْزَى لبنى فَقْعَس و بنى دُبَيْر .

(وَإِنْ بِشَكْلٍ) من هذه الأشكال (خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ) ذلك الشكلُ ويُعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين ـ بعد بنائه للمفعول ـ إلى ضمير متكلم أومخاطب ؛ فإن كان يائيا كَبَاعَ من الْبَيْع اجْتُنِب كسره وعُدل إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بِعْتُ الْعَبْدَ ؛ فإنه بالكسر ليس إلاَّ ، و إن كان واويا كَسَامَ من السَّوْم اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : سُمْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالضم ليس إلا .

(تنبيه) : ماذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ماهو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه[1] ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ، ولم يلتفت للإلباس ؛ لحصوله فى نحو مُخْتَار وتضَارّ ، نعم الاجتناب أولى وأرجح .

(وَمَا لِبَاعَ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ) وَرَدَّ ؛ من كل فعل ثلاثى مضاعف مدغم ، لكن الأفصح هنا الضم ، حتى قال بعضهم : لايجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة « رِدَّتْ إِلَيْنَا » «وَلَوْ رِدُّوا » .

هى عائد إلى الحلة الموصوفة ، وجملة « تختبط الشوك » لامحل لها من الإعراب مستأنفة ، وجملة « لاتشاك » لا محل لها من الإعراب أيضا معطوفة على الجملة الاستئنافية .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » فإنه فعل ماض مبنى للمجهول ، وهو معتل العين واوى ، وقد جاء به الراجز على لغة من يخلص الضمة فى فاء الفعل ، وهذه لغة من ذكرنا من العرب فى شرح الشاهد السابق .

(١) اعلم أن المحقق الرضى قد ذهب إلى مثل ماذهب إليه ابن مالك (وهما متعاصران ؛ إذ وفاة ابن مالك فى عام ٦٧٢ من الهجرة ، ووفاة الرضى فى عام ٦٨٨ من الهجرة) حيث قال[1] : « فإذا سقط العين فى المبنى للمفعول باتصال الضمير المرفوع ؛ فإن قام قرينة جاز لك إخلاص الضم فى الواوى و إخلاص الكسر فى اليائى ، نحو عدت يامريض و بعت ياعبد ، وإن لم تقم قرينة نحو بعت وعدت ؛ فالأولى أنه لابد لك فى الواوى من إخلاص الكسر أو الإشمام ، وفى اليائى من إخلاص الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل ، وظاهر كلام السيرافى أنه لايجب فيه الفرق ، بل يغتفر فيه الالتباس ؛ لقلة وقوع مثله » اه .

---

(١) انظر شرح الرضى على الكافية (٢ — ٢٥٢)

(وَمَا لِفَا بَاعَ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (لِمَا الْعَيْنُ تَلِي * فِي) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل ، نحو (اخْتَارَ وانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي) ؛ فتقول : اخْتُورَ وانْقُودَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتُحَرَّكُ الهمزة بحركتهما .

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ * أَوْ) مجرور (حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى) أي : حقيق ، ومالا فلا ، فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص ؛ نحو صِيمَ رَمَضَانُ ، وجُلِسَ أمام الأمير ، « فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ وإذا وسُبْحَانَ ومَعَاذَ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جُلِسَ عندكَ ، وبخلاف المبهم نحو صِيمَ زَمَانٌ ، وَجُلِسَ مكان ، وسِيرَ سَيْرٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ فامتناع سِيرَ على إضمار السير أحقُّ ، خلافا لمن أجازه .

فأما قوله :

٣٨٥ — وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

---

٣٨٥ — نسب هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، ونسب لعلقمة بن عبدة ، وهو علقمة الفحل ، وذلك لأن لكل واحد منهما قصيدة على هذا الروى ، وقد قالا قصيدتيهما فى معنى واحد وعرضاها للمفاضلة بينهما ، وقد أدخل الرواة كثيرا من أبيات كل قصيدة فى الأخرى؛ وأوّل قصيدة امرئ القيس قوله :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ
فَإِنَّكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِيَ سَاعَةً مِنَ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ
أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقاً وَجَدْتُ بِهَا طِيباً وَإِنْ لَمْ تَطَيَّبِ
عَقِيلَةُ أَخْدَانٍ لَهَا لاذَمِيمَةٌ وَلاَ ذَاتُ خُلْقٍ إِنْ تَأَمَّلْتَ جَأْنَبِ
تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَلَكْنَ ضُحَيًّا بَيْنَ حَزْمَىْ شَعَبْعَبِ

وأوّل قصيدة علقمة بن عبدة الفحل قوله :

ذَهَبْتَ مِنَ الْهِجْرَانِ فِى كُلِّ مَذْهَبِ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هٰذَا التَّجَنُّبِ

... ...

لَيَالِيَ لاَ تَبْـلَى نَصِيحَةُ بَيْنِنَا ... لَيَالِيَ حَلُّوا بِالسِّـتَارِ فَغَرَّبِ
مُبَتَّـلَةٌ كَأَنَّ أَنْضَاءَ حَلْيِهَا ... عَلَى شَادِنٍ مِنْ صَاحَةٍ مُتَرَبِّبِ
مُحَالٌ كَأَجْوَازِ الجَرَادِ وَلُؤْلُؤٌ ... مِنَ الْقَلَعِيِّ وَالْـكَبِيسِ الْمُلَوَّبِ
إِذَا أَلْحَمَ الْوَاشُونَ لِلشَّرِّ بَيْننَا ... تَبَلَّغَ رَاسِي الحُبِّ غَيْرَ الْمُكَذَّبِ

اللغة : «أم جندب» اسم امرأة من طيء يروى الأصمعى أن امرأ القيس تزوّجها ، فلما بات عنـدها لم تحمده ، ففركته ، ونزل به علقمة بن عبدة ، فتذاكرا الشعر وادّعاه كل واحد منهما على صاحبه ، فقال له علقمة : قل شعرا تمدح فيه فرسك والصيد وأقول مثله ، وهذه هى الحكم بينى و بينك ، فقالا هاتين القصـيدتين ، وقوله « لنقضى حاجات الفؤاد المعذب » يروى فى مكانه « لتقضى لبانات الفؤاد » ببناء الفعل للمجهول ، واللبانات : جمع لبانة ، وهى الحاجة ، ويروى «لنقض لبانات الفؤاد» بلا ياء «تنظرانى» تنتظرانى ، يقال: نظره ينظره ، بمعنى انتظره ينتظره ، وقوله « تنفعنى » الضمير المستتر فيه عائد إلى الساعة ، و يروى فى مكانه « ينفعنى » بالياء فالضمير المستتر عائد إلى الانتظار المفهوم من قوله تنظرانى ، يقول : إنكما إذا انتظرتمانى ساعة حتى أعرج فأسلم عليها نفعنى ذلك عندها ، وقوله «ألم تر أنى » روى الوزير أبو بكر « ألم تريانى » والطارق : الذى ينزل بالناس ليـلا ، وكل من نزل بك ليلا فقد طرقك ، وقوله « وجدت بها طيبا » يريد رائحة فمها ، يقول : إننى كلما زرتها وجدت نشر فيها طيبا و إن كان فى الوقت الذى تتغير فيـه الأفواه ، ويقال : أراد أن جسدها طيب الريح و إن لم تمس طيبا « عقيلة أخدان » العقيلة : الـكريمة من النساء المخدرة ، و يقال للسيد : عقيلة قومه ، وعقيلة كل شىء : أكرمه ، ويروى فى مكانه «عقيلة أتراب» والأتراب : جمع ترب ، والترب ــ بكسر التاء وسكون الراء ــ الذى يولد مع الإنسان فى زمن واحد « لاذميمة » بالذال المعجمة ، يريد أنها غير مذمومة ، و يروى فى مكانه « لادميمة » بالدال المهملة ، يعنى أنها غير قصـيرة حقيرة « ولا ذات خلق إن تأملت جأنب » الجأنب : الذى يجتنبه الناظر إليه و يحتقره ، و يقال : الجأنب الغليظ اللحم القصير ، يقول : إنها سيدة أترابها و إن خلقها مستحسن لمن ينظر إليه « تبصر خليلى » يريد أنعم نظرك « ظعائن » جمع ظعينة ، وهى المرأة إذا كانت فى الهودج ، وقال الخليل : الظعينة الجمل ، وسميت المرأة به لأنها راكبته « ضحيا » هو تصغير ضحى « بين حزمى شعبعب » الحزم : المكان الغليظ ، وهو أرفع من الحزن ، وشعبعب : اسم ماء ، ويقال : اسم موضع ، وهو يروى بعينين مهملتين و بغينين معجمتين «بالستار فغرب » الستار ــ بكسر السين المهملة ــ جبل بأجأ ، وهو أيضا ناحية بالبحرين

... ...

ذات قرى تزيد على مائة ، وهو أيضا جبل بالعالية فى ديار بنى سليم ، وهو أيضا أحد واديين فى ديار بنى ربيعة ، يقال لأحدهما الستار الأغبر وللآخر الستار الجابرى وفيهما عيون فوّارة تسقى نخيلا كثيرة ، وعرب : موضع ، ولم يذكره ياقوت « مبتلة » هى البكر « أنضاء حليها » الأنضاء : جمع نضـو ، والمراد به ههنا البالى من حليها « شادن » الشادن : ولد الظبية « صاحة » هى جبل وهضاب حمر تجاور العقيق بالمدينة « مترب » مذعور خائف « محال » هو نوع من أنواع الحلى « السكبيس » حلى مجوّف يحشى جوفه طيبا « الملوب » الملوىّ « إذا ألحم الواشون » يريد أنهم إذا نسجوا الشر بيننا « رامى الحب » هو راسخه . وقوله فى بيت الشاهد « غرامك » الغرام ههنا من قولك : هو مغرم بالنساء أى معنى بهنّ شديد الحب لهنّ ، ويقع الغرام على العذاب اللازم أيضا « تدرب » تعتاد ، والدربة ــ بضم الدال المهملة ــ العادة ، وتقول : قد درب فى عمله ــ من باب فرح ــ وتقول : دربت البازى وغيره ــ بتضعيف الراء ــ إذا عوّدته ، ويروى :

وَقَالَتْ : مَتَى نَبْخَلْ عَلَيْكَ وَنَعْتَلِلْ نَسُؤْكَ ، وَإِنْ نَــكْشِفْ غَرَامَكَ تَدْرَبِ

ولا شاهد فى البيت حينئذ

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث دالة على أن الفاعل مؤنث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه «يبخل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون «عليك» جار ومجرور متعلق بيعتلل ، وهو نائب فاعله «ويعتلل» الواو حرف عطف ، يعتلل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يبخل مجزوم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على المصدر المحلى بأل العهدية المفهوم جنسه من هذا الفعل ، وكأنه قال: ويعتلل الاعتلال المعهود ، أو الضمير عائد على المصدر الموصوف بعليك المحذوف المدلول عليه بالمذكور قبله ، وكأنه قال : ويعتلل اعتلال عليك ، وسيأتى لهذا إيضاح فى بيان الاستشهاد بالبيت « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « وإن » الواو عاطفة ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « يكشف» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون «غرامك » غرام : نائب فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى

الشاهد فيه : قوله « ويعتلل » فان ابن درستويه وجماعة من النحاة زعموا أن النائب عن الفاعل ضمير مستتر عائد إلى مصدر هذا الفعل المفهوم منه ، والتقدير : ويعتلل هو : أى اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير

فمعناه ويعتلل هو : أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلالٌ عليك ، فحذف «عليك» ؛ لدلالة عليك الأوّل عليه ، كما هو شأن الصفات المخصّصة ، وبذلك يوجه « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ(١) » وقوله :

هذا المصدر المبهم فان نيابة المصدر المبهم نفسه أولى وأحق بالجواز ؛ والجمهور على أن هذا البيت ليس على التخريج الذى ذكروه ؛ لأن نيابة المصدر المبهم لاتفيد شيئا ، بل الضمير المستتر النائب عن الفاعل عائد إلى مصدر محلى بأل العهدية معهود بين المتكلم والمخاطب ، لاالمصدر المفهوم من الفعل ، لأنه لو كان عائدا على المصدر المفهوم من الفعل لم يفد شيئا جديدا لم يفده الفعل ، وإنما فهم جنس هذا المصدر من الفعل ، فأما شخصه فمعهود معلوم بين المتكلم والمخاطب ، أو الضمير المستتر النائب عن الفاعل راجع إلى مصدر موصوف بصفة محذوفة لدلالة ما قبله عليها ، وهذا المصدر مفهوم جنسه أيضا من الفعل ، ولكن شخصه معهود بالوصف بين المتكلم والمخاطب ، والتقدير ويعتلل هو: أى اعتلال عليك ؛ فالموصوف بعليك المحذوف هو المصدر ، لاالضمير ، والضمير راجع إلى المصدر الموصوف ، ونحن نعلم أن الصفة يجوز حذفها إذا دلّ عليها دليل ، وذلك نحو قوله تعالى : (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا) فإن المراد لانقيم لهم وزنا نافعا ؛ فحذفت الصفة لدلالة ماقبلها عليها ، وهو قوله تباركت أسماؤه : (وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ)

(١) يريد الشارح المحقق أن هذه الآية مثل بيت الشاهد السابق فى أن نائب الفاعل فى كل منهما ضمير مستتر عائد إلى المصدر المقترن بأل العهدية المفهوم جنسه من الفعل السابق ، والتقدير : وحيل هو: أى الحول المعهود ، أونائب الفاعل فى كل منهما ضمير مستتر عائد إلى المصدر الموصوف بالظرف ، والتقدير : وحيل هو : أى حول بينهم ، والفرق بين هذه الآية و بيت امرىء القيس على الوجه الثانى أن الصفة التى يوصف بها المصدر فى بيت امرىء القيس محذوفة يدل عليها الظرف السابق، على ماتقدّم بيانه ، وأما الآية فالصفة مذكورة وهى قوله سبحانه : (بينهم) فهى من حذف الموصوف و بقاء الصفة مع عدم صلاحية الصفة لمباشرة العامل

فإن قلت : فما السرّ فى ألا تجعلوا الظرف المذكور نائبا عن الفاعل ، وفى أنكم قد جعلتم نائب الفاعل ضميرا مستترا ، وجعلتم الآية من باب حذف الموصوف و بقاء الصفة مع عدم صلاحية الصفة لمباشرة العامل ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن (بينكم) من الظروف التى لاتخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن ؛ فهو ظرف غير متصرّف ، وقد علمت أن مذهب الجمهور أنه لا يجوز أن ينوب الظرف غير المتصرف مناب الفاعل ، فمن أجل هذا لم نرتض أن يكون (بينكم) فى الآية الكريمة نائب فاعل لحيل ؟

فأما إذا جريت على مذهب الأخفش الذى يجوّز نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل فانه يجوز أن يكون (بينكم) نائبا عن الفاعل

٣٨٦ — فَيَالَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا ... وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ

ومن هنا تعلم أن هـذا التخريج الذى ذكرناه فى الآية الكريمة يردّ به مذهب ابن درستويه ومن معه الذين يجعلون نائب الفاعل ضميرا مستترا عائدا على المصدر المفهوم من الفعل ، ويجوزون بناء على ذلك أن ينوب المصدر المبهم عن الفاعل، ويرد به أيضا مذهب الأخفش الذى يجعل (بينكم) نائب فاعل ، ويجوز بناء على هذا نيابة الظرف غير المتصرف . وحاصل الردّ على المذهبين أنا نمنع أن يكون نائب الفاعل واحدا مما ذكر الفريقان ؛ فليس النائب ضميرا مستترا عائدا على المصدر المبهم المفهوم من الفعل ، ولا هو قوله (بينكم) ، بل نائب الفاعل ، كما قلنا ، ضمير مستتر عائد على مصدر مختصّ إما بأل العهدية ، وإما بالوصف ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٣٨٦ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى من قصيدة له لامية أوّلها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْمَ الدَّارِ قَفْرًا مَنَازِلُهْ ... كَجَفْنِ الْيَمَانِي زَخْرَفَ الْوَشْيَ مَاثِلُهْ
بِتَثْلِيثَ أَوْ نَجْرَانَ أَوْ حَيْثُ تَلْتَقِي ... مِنَ النَّجْدِ فِى قِيعَانِ جاسٍ مَسَايِلُهْ
دِيَارُ سُلَيْمَى إِذْ تَصِيدُكَ بِالْمُنَى ... وَإِذْ حَبْلُ سَلْمَى مِنْكَ دَانٍ تُوَاصِلُهْ
وَإِذْ هِىَ مِثْلُ الرِّيمِ صِيدَ غَزَالُهَا ... لَهَا نَظَرٌ سَاجٍ إِلَيْكَ تُوَاغِلُهْ
غَنِينَا وَمَا نَخْشَى التَّفَرُّقَ حِقْبَةً ... كِلَانَا غَرِيرٌ نَاعِمُ الْعَيْشِ بَاجِلُهْ

وقبل البيت المستشهد به بأبيات قوله :

وَقَدْ ذَهَبَتْ سَلْمَى بِعَقْلِكَ كُلِّهِ ... فَهَلْ غَيْرُ صَيْدٍ أَحْرَزَتْهُ حَبَائِلُهْ
كَمَا أَحْرَزَتْ أَسْمَاءُ قَلْبَ مُرَقِّشٍ ... بِحُبٍّ كَلَمْعِ الْبَرْقِ لَاحَتْ مَخَايِلُهْ
وَأَنْكَحَ أَسْمَاءَ الْمُرَادِيَّ يَبْتَغِي ... بِذَلِكَ عَوْفٌ أَنْ تُصَابَ مَقَاتِلُهْ
فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَا قَرَارَ يُقِرُّهُ ... وَأَنَّ هَوَى أَسْمَاءَ لَا بُدَّ قَاتِلُهْ
تَرَحَّلَ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ مُرَقِّشٌ ... عَلَى طَرَبٍ تَهْوِى سِرَاعًا رَوَاحِلُهْ
إِلَى السَّرْوِ أَرْضٍ سَاقَهُ نَحْوَهَا الْهَوَى ... وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ الْمَوْتَ بِالسَّرْوِ غَائِلُهْ
فَغُودِرَ بِالْفَرْدَيْنِ أَرْضٍ نَطِيَّةٍ ... مَسِيرَةِ شَهْرٍ دَائِبٍ لَا يُوَاكِلُهْ
فَيَالَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا ... وَمَا كُلُّ ... البيت ، وبعده :
لَعَمْرِى لَمَوْتٌ لَا عُقُوبَةَ بَعْدَهُ ... لِذِى الْبَثِّ أَشْفَى مِنْ هَوًى لَا يُزَايِلُهْ

... ...

فَوَجْدِى بِسَلْمَى مِثْلُ وَجْدِ مُرَقِّشٍ بِأَسْماءَ إِذْ لاَ تَسْــتَفِيقُ عَوَاذِلُهْ
قَضَى نَحْبَهُ وَجْـدًا عَلَيْهَا مُرَقِّشٌ وَعُلِّقْتُ مِنْ سَـلْمَى خَبَالاً أُمَاطِلُهْ

اللغة : « أتعرف رسم الدار – إلخ » الرسم : أثر الديار ، أو هو خاص بما لاشخص له من الآثار ، والقفر : الخالى من السكان ، والجفن : غمد السيف ، واليمانى : المنسوب إلى اليمن ، وأراد به السيف ، وزخرف : حسن ورقش ، والوشى : النقش ، ومائله : صانعه ، و يروى صدر هذا البيت هكذا :

* أَتعْرِفُ قَفْرَ الدَّارِ رَسْماً مَنَازِلُهْ *

وقوله « بتثليث أو نجران – إلخ » تثليث : موضع بالحجاز قرب مكة ، وفيه يقول أعشى باهلة :

وَجَاشَتِ النَّفْسُ لَمَّا جَاءَ فَلُّهُمُ وَرَاكِبٌ جَاءَ مِنْ تَثْلِيثَ مُعْتَمِرُ

ونجران : من مخاليف اليمن من ناحية مكة ، والنجد : ما أشرف وارتفع من الأرض ، والقيعان : جمع قاع ، وهو أرض سهلة مطمئنة قد انفرجت عنـدها الجبال والآجام ، وجاس : موضع ذكره ياقوت وأنشد فيه هذه الأبيات ولم يعينه ، وقوله « ديار سليمى إذ تصيدك – إلخ » تصيدك : مضارع من الصيد ، وتقول : صاده يصيده صيدا ؛ إذا قنصه وأوقعه فى حبالته ، والمنى : جمع منية – بضم فسكون – وهى اسم لما يتمناه الإنسان ، والحبل : المراد به العهد ، والدانى : القريب ، وتواصله : يروى بفتح التاء وضم الصاد المهملة فهو مصدر مرفوع على أنه فاعل لدان ، و يروى بضم التاء وكسر الصاد المهملة فهو فعل مضارع فيـه ضمير مستتر يعود إلى سلمى والضمير البارز مفعول به عائد إلى حبل سلمى ، والجملة فى محل رفع صفة لحبل سلمى أو حال منـه ، وقوله « وإذ هى مثل الرئم – إلخ » الرئم : الظبى الخالص البياض ، وساج : ساكن ، وتقول : سجا الطرف يسجو ، إذا سكن ، وتواغله : تسارقه ، وقوله « غنينا وما نخشى التفرق – إلخ » غنينا : أقمنا ، وتقول : غنى فلان بالمكان يغنى ، إذا أقام ، وما نخشى : ما نخاف ، والتفرق : الفراق وانصداع الشمل ، وحقبة : أى سنة ، أو مدّة ، والغرير : الشابّ الذى لم يجرب الأمور ، وناعم العيش : يريد أنه فى رفاهية وسعادة ، وباجله : يريد أنه حسن الحال مخصب ؛ وقوله « وقد ذهبت سلمى – إلخ » أحرزته : أخذته وضبطته ، والحبائل : جمع حبالة – بضم الحاء المهملة – وهى المصيدة ، وهذا مثل ضربه لنفسه ، يقول : إن الحبائل لا تأخذ غير الصيد ، وكذلك الجمال والحسن لا يملكان غير أهل الصبابة ؛ وقوله « كما أحرزت أسماء قلب مرقش – إلخ » مرقش : هو عمرو بن سعد ابن مالك ، وهو مرقش الأكبر ، وهو عمّ مرقش الأصغر ، ومرقش الأصغر عمّ طرفة بن العبد

... ...

صاحب هذه الأبيات ؛ ولمع البرق : إضاءته ، ولاحت : ظهرت ، والمخايل : جمع مخيلة ، وهى السحابة التى تراها فتظن فيها مطرا ؛ وقوله « وأنكح أسماء المرادى ــ إلخ » أسماء هى بنت عوف المذكور آخر البيت ، وهو عم المرقش ، والمرادى : رجل من مراد زوجه عوف أسماء ابنته ، والمقاتل : جمع مقتل ، وهو مكان القتل ، يريد أن المرقش هوى ابنة عمه أسماء بنت عوف ، وأن عمه لم يمن عليه بتزويجها ، وزوجها لرجل من مراد ؛ وقوله « فلما رأى أن لاقرار ــ إلخ » يريد أن مرقشا لما رأى أنه لا يستطيع البقاء مع ما يداخله من حب أسماء غادر بلاد قومه ، وتهوى : تسرع ، والرواحل : جمع راحلة ، وهى الناقة يرتحلها المسافر ونحوه ، والسرو ــ بفتح السين المهملة وسكون الراء ــ منازل حمير بأرض اليمن ، وفيها يقول الأعشى ميمون :

وَقَدْ طُفْتُ لِلْمَـالِ آفَاقَهُ ... عُمَانَ فَحِمْصَ فَأُورِيشَــلِمْ

فَنَجْرانَ فَالسَّرْوَ مِنْ حِمْيَرٍ ... فَأَىَّ مَرَامٍ لَهُ لَمْ أَرُمْ

وقال عبد الله بن الحارث الهمدانى :

وَمَا رَحَلَتْ مِنْ سَرْوِ حِمْيَرَ نَاقَتِى ... لِيَحْجُبَهَا مِنْ دُونِ بَيْتِكَ حَاجِبُ

وقول طرفة فى أبيات الشاهد «فغودر بالفردين ــ إلخ » غودر : معناه ترك ، والفردان : مثنى فرد وهما من أرض نجران ؛ ونطية : بعيدة ، ودائبا : من الدأب ، وهو الاستمرار على الشىء ومواصلته ، ولايواكله : لا يعاجزه ؛ وقوله « فيالك من ذى حاجة ــ إلخ » يا : هذه لمجرد التنبيه ، أو هى للنداء والمنادى بها محذوف ، ومثله قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ ... فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وقوله « لعمرى لموت لاعقوبة بعده ــ إلخ » البث : أشد الحزن ، ولا يزايله : لايفارقه ، والوجد : أشد الحب ، ولا تستفيق : لاتقصر ولا تكف ، والعواذل : جمع عاذلة ، وهى اللائمة ، والنحب : أصله الحاجة ، والمراد بهذه العبارة أنه مات ، والخبال : ذهاب العقل من الحب ، وأماطله : أسوّف فيه

الإعراب : « يالك » يا : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، لك : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف ، والتقدير : يا هذا ، ولك على هذا الوجه جار ومجرور متعلق إما بمحذوف تقديره كما قدرناه وإما بنفس يا لما تتضمنه من معنى الفعل ، وهذه العبارة ــ وهى قولهم : يا لك ــ دالة على التعجب ، ومثلها بيت امرئ القيس الذى أنشدناه فى لغة البيت ؛ ومثلهما قول امرئ القيس أيضا :

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال ، كمذ ومنذ ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دلّ على تعليل كاللام والباء ، وَمِنْ إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ — يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

« من » حرف جر زائد مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ذى » تمييز ، منصوب تقديرا منع من ظهور نصبه اشتغال المحل بالياء التى اقتضاها حرف الجر الزائد ، وهو مضاف و « حاجة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر مختصّ بأل العهدية يدلّ الفعل السابق على جنسه ، والتقدير حيل هو : أى الحول المعهود ، وقوله «دونها» على هذا ظرف متعلق بحيل ، أو بمحذوف حال من ذلك الضمير ، والضمير مضاف إليه « وما » الواو للحال، ما : حرف نفى مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ما» اسم موصول مجرور محلا بالإضافة إلى كلّ « يهوى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « امرؤ » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير متصل منصوب بيهوى محذوف ، والتقدير: ليس كل الذى يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « نائله » خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدإ والخبر فى محل رفع خبر المبتدإ ، و يجوز أن تكون ما الأولى النافية عاملة عمل ليس على لغة أهل الحجاز فيكون « كل » اسم ما هذه ، وتكون جملة « هو نائله » فى محل نصب خبر ما النافية العاملة عمل ليس

الشاهد فيه : قوله «حيل دونها » فإن من زعم أن المصدر المبهم يجوز أن يقع نائبا عن الفاعل يستشهد بهذا و يجعل نائب الفاعل ضميرا مستترا راجعا إلى المصدر المفهوم من الفعل الذى هو حيل ، وهذا غير مسلم عند الجمهور ؛ ومن زعم أن الظرف غير المتصرف يقع نائبا عن الفاعل يستشهد بهذا البيت لهذه العبارة و يزعم أن « دونها » نائب فاعل لحين ، وهذا غير مسلم عند الجمهور أيضا ؛ وعندهم أن نائب الفاعل ضمير مستتر عائد على المصدر ، لكن ليس المرجع هو المصدر المنكر المفهوم من الفعل ، بل المرجع مصدر مقترن بأل العهدية أو موصوف ، على نحو ماقررناه فى شرح الشاهد السابق

٣٨٧ — هذا البيت للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة ، من قصيدة له يمدح فيها زين العابدين ابن الحسين بن على بن أبى طالب ، وكان الفرزدق قد حجّ بعد ما كبر وقد أتت له سبعون سنة ، وكان هشام بن عبد الملك قد حجّ فى هذا العام ، فرأى على بن الحسين فى غمار الناس فى الطواف ،

... ...

فقال : من هــذا الشاب الذى تبرق أسرّة وجهه كأنه مرآة صينية تتراءى فيها عذارى الحى وجوهها ؟ فقالوا : هـــذا علىّ بن الحسين بن على بن أبى طالب ، ويقال : سأل رجل من الشاميين الذين صحبوا هشام بن عبـد الملك فى حجه ـ وكان قد رأى رجلا أقبل على الناس فأفسحوا له وأعظموه ـ فقال : من هذا ؟ فقال له هشام : لا أعرفه ، وسمعه الفرزدق فقال : أنا أعرفه ، فقيل : من هو ؟ فقال :

هٰـذَا الَّذِى تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ ... وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
هٰذَا ابْنُ خَـيْرِ عِبَادِ اللهِ كُلِّهِمِ ... هٰذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
هٰذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ ... بِجَـــدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللهِ قَدْ خُتِمُوا
وَلَيْسَ قَوْلُكَ مَنْ هٰـــذَا بِضَائِرِهِ ... الْعُرْبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجَمُ
إِذَا رَأَتْهُ قُرَيْشٌ قَالَ قَائِلُهَا ... إِلَى مَكَارِمِ هٰذَا يَنْتَهِى الْكَرَمُ
يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فَمَا يُكَلَّمُ ..... البيت ، وبعده
بِكَفِّهِ خَـــيْزُرَانٌ رِيحُهُ عَبِقٌ ... مِنْ كَفِّ أَرْوَعَ فِى عِرْنِينِـــهِ شَمَمُ
يَـكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِـــهِ ... رُكْنُ الْحَطِيمِ إِذَا مَاجَاءَ يَسْتَلِمُ
مِنْ مَعْشَرٍ حُبُّهُـــمْ دِينٌ وَبُغْضُهُمُ ... كُفْرٌ وَقُرْبُهُمُ مَنْجًى وَمُعْتَصَمُ

اللغة : « البطحاء » أراد به بطحاء مكة ، وهى فى الأصل مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ويقال الأبطح أيضا ، والجمع الأباطح والبطاح « وطأته » موضع قدمه « بضائره » يريد أنه لايضره ولا ينقص منه « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء فى الأصل : أن يقارب بين جفنى العين حتى لتكاد تنطبق « مهابتــه » المهابة : الهيبة ، والمهابة : الإجلال والتعظيم « يبتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

المعنى : وصفه بالوقار والاحتشام وأنه شديد الإغضاء بسبب ما اتصف به من الحياء ، ثم وصفه بأنه مهاب يجله الناظر إليه والجالس فى حضرته فلا يبدأ أحد بكلامه ، ولـكن ينتظرون حتى يروا ابتسامته فحينئذ يكلمونه .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيــه جوازا تقديره هو راجع إلى الممدوح « حياء » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على مامر ، لا قوله من مهابته .

(تنبيهات) : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية فى نحو « خرج زيد بثيابه » لاتقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذى تنوب عنه كذلك ، وكذلك المميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طِبْتَ مِنْ نَفْسٍ ، فإنه لايقوم مقام الفاعل أيضاً ؛ وفى هذا الثانى نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لايجوزأن تدخل مِنْ على المميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثانى : ذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ والسُّهَيْلِى وتلميذه الرَّنْدِىّ إلى أن النائب فى نحو « مُرَّ

بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية دلّ الفعل على جنسه ، والتقدير : ويغضى هو : أى الإغضاء المعهود ، أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق به قوله « من مهابته » الآتى ؛ وقوله « فما » الفاء تفريعية ، حرف مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، ما : نافية حرف مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الممدوح « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « حين » ظرف زمان ناصبه قوله « يكلم » الماضى « يبتسم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى الممدوح أيضا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن من هذه دالة على التعليل ، ولهذا لايجعل الجار والمجرور هنا نائبين عن الفاعل كما تجعلهما فى نحو قولك : مر بزيد ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر فى الفعل عائد إلى مصدر مقترن بأل العهدية أو إلى مصدر موصوف بصفة محذوفة ، وهذا الجار والمجرور متعلق بذلك الوصف المحذوف ؛ فهو من باب حذف العامل وإبقاء المعمول .

فإن قلت : فلماذا لاتجوز نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل إذا كان حرف الجرّ دالا على التعليل ؟

قلت : السر فى هذا أن الدالّ على التعليل واقع فى جواب سؤال سائل قال: لماذا ، وإذا كان كذلك كان كأنه من جملة أخرى ، فبعدت الصلة بسبب الدلالة على التعليل بين الفعل والجار والمجرور ؛ فلم يجز أن يجعل نائبا عن فاعله ؛ ولهذا لم تجز نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز ، فإن الحال واقعة فى جواب سؤال سائل يقدّر كأنه قال : كيف ، والمفعول لأجله واقع فى جواب: لم ، والتمييز واقع فى جواب: ممّ ، فكأن كل واحد من الثلاثة من جملة أخرى؛ فبعدت الصلة بين الفعل وبينها ، فلم تجز إنابة واحد منها مناب الفاعل المعتبر جزءا من الفعل .

بِزَيْدٍ » ضمير المصدر ، لا المجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتـــدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له فى نحو « مُرَّ بِهِنْدٍ » .

ولنا سير بِزَيد سيراً ، وأنه إنمـا يراعى محل يظهر فى الفصيح ، نحو لست بقائمٍ ولا قاعدًا ، بالنصب ، بخلاف مررت بزيدٍ الفاضلَ ، بالنصب ، ومُرَّ بزيدٍ الفاضلُ ، بالرفع ؛ لأنك تقول : لستُ قائمًـا ، ولا تقول فى الفصيح[1] : مررت زيداً ، ولا مُرَّ زيدٌ ؛ على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائبُ فى الآية ضمير راجع إلى مارجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة فى نحو « لم يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع مِنْ أَحَدٍ لم يضرب ؛ وقالوا فى « كَفَى بِٱللهِ شهيداً » : إن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند .

الثالث : مذهب البصريين[2] أن النائب إنمـا هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ،

---

(١) قد ورد ذلك فى ضرورة الشعر ، نحو قول جرير بن عطية :

تَمُرُّونَ ٱلدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ

ولا يقاس عليه .

(٢) اعلم أنه لا خلاف بين أحد من العلمـاء فى إنابة المجرور بحرف جرّ زائد ، وأن هـذا المجرور بالحرف الزائد مرفوع تقديرا ، كما فى قولك : ماضرب من أحد ؟ فأحد : نائب فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ؛ فإن كان حرف الجرّ غير زائد نحو سير بزيد ومرّ بعمرو ، فللنحاة فى بيان نائب الفاعل خمسة أقوال : أحدها ــ وهو مذهب الجمهور ــ أن النائب هو المجرور وأنه فى محل رفع ؛ وثانيها ــ وهو ما رآه ابن هشام ــ أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل ؛ وإنمـا جعله مبهما ليحتمل جميع مايدل عليــه الفعل من مصدر وزمان ومكان ؛ ألا ترى أنه لا دليل على تعين أحدها ؛ والرأى الثالث ــ وهو رأى الفراء ــ أن النائب حرف الجرّ وحده ؛ فى محل رفع ، كما يقول : إنه وحده بعد الفعل المبنى للفاعل فى محل نصب ، والرابع ــ وهو ماذهب إليه السهيلى وابن درستويه والرندى ــ أن النائب ضمير عائد إلى المصدر المفهوم من الفعل ، والخامس أن النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو رأى لابن مالك .

فإن قلت : فهل لهذا الخلاف من ثمرة ؟

فالجواب أن نذكر لك أن ثمرته جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل المبنى للمجهول فى بعض هذه الآراء ، و بيان ذلك أن من جعل النائب غير الجار والمجرور يجوّز تقـديم الجار والمجرور ،

فكلام الناظم على حذف مضاف ؛ لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

(وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِى) المذكورات ، أعنى الظرفَ والمصدر والمجرور (إنْ وُجِدْ * فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته ، هذا مذهب سيبويه ومن تابعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرِدْ) ذلك ، كقراءة أبى جعفر « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .

وقوله :

٣٨٨ — لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا وَلاَشَفَى ذَا الْغَىِّ إلاَّ ذُو هُدَى

وهم أصحاب المذهبين الثانى والرابع ، ومن ذهب إلى أن النائب المجرور أوالجار أو هما معا لم يجوز أن يتقدما على الفعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لايتقدّمان ، وأولئك هم الجمهور والفراء وابن مالك ، ومذهب الفراء فى غاية الغرابة ؛ لأنك تعلم أن الحرف لاحظ له فى الإعراب أصلا .

٣٨٨ — نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا الشاهد مذكورا فى زيادات الديوان ضمن أبيات ، وهى قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإنْ ثَنَى فِى الْعَوْدِ كَانَ أحْمَدَا
لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا وَلاَ شَفَى ذَا الْغَىِّ إلاَّ ذُو هُدَى
وَعِزُّنَا عِزٌّ إذَا تَوَحَّدَا تَثَاقَلَتْ أرْكَانُهُ وَاعْلَوَّدَا
كُنْتُمْ كَمَنْ أدْخَلَ فِى جُحْرٍ يَدَا فَأخْطَأَ الأفْعَى وَلاَقَى الأسْوَدَا

اللغة : « بدئه » مبدأ أمره وأوّل شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى ، مثل رمى يرمى ، وأصله جمع طرفى الحبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحمدا » من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بحاجتى ، وهو معنىّ بها ، إذا أولع بقضائها وشغل باله بأمرها ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للفاعل ، تقول : عنيت هذا الأمر أعنيه ، مثل رميت أرمى ، والمعنى قصدت إليه « العلياء » بفتح العين ممدودا ــ خصال المجد التى تورث

... ...

صاحبها سموا ورفعة قدر « شقى » أبرأ ، هذا أصله ، والمراد به ههنا الهداية ، مجازا « الغى » بفتح الغين المعجمة ـ الجرى مع هوى النفس والتمادى فيما يوبقها و يأتى عليها بالهلكة « الهدى » بضم الهاء ـ الرشاد و إصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولع بخصال المجد التى تورث صاحبها السيادة وسمو المنزلة إلا أرباب السيادة وذوو النفوس الطامحة ، ولم يشف أهل الضلالة والأهواء من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشاد .

الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور وقع نائب فاعل ليعن « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سيدا » مفعول به ليعن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « ذا » مفعول به لشفى ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « الغى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » أداة استثناء لا عمل لها ، حرف مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « ذو » فاعل بشفى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث أناب الجار والمجرور وهو قوله «بالعلياء» عن الفاعل ، مع وجود المفعول به وهو قوله «سيدا»؛ والدليل على أنه أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه فقال : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، وأنت قد رأيت قوافى الأبيات كلها منصوبة فيما ذكرناه لك من قطعة البيت المستشهد به .

واعلم أن إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به قد أجازها الكوفيون مطلقا ، والمراد جوازها سواء أتقدم المنوب عن الفاعل كما فى هذا البيت أم تأخر عن المفعول به كما تقول : لم يعن إلا سيدا بالعلياء ؛ وأجازها الأخفش بشرط أن يتقدّم المنوب عن الفاعل على المفعول به كما فى هذا الشاهد والذى بعده ، ومنع البصريون من ذلك ، وقضوا بأن ماجاء من الشعر مما ظاهره جواز ذلك كهذا البيت والذى بعده محمول على أنه ضرورة شعرية ؛ واحتج عليهم

وقوله :

٣٨٩ — وَإِنَّمَا يُرْضِي المنيبُ رَبَّهُ ... مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

الكوفيون بقراءة أبى جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) وزعموا أن « بما » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليجزى ، مع وجود المفعول به وهو قوما ، وللبصريين أن يمنعوا دلالة هذه الآية لما ذهب إليه الكوفيون ، ويجعلوا الجار والمجرور متعلقين بالفعل ، ونائب الفاعل ضميرا مستترا عائدا إلى مصدر مقترن بأل العهدية أوهو مصدر موصوف بوصف محذوف ، والتقدير : ليجزى هو : أى الجزاء المعهود ، ولئن سلمنا أن الإعراب الذى أعرب به الكوفيون مستقيم صالح للجرى على مقتضاه فإنا نقول : إن هذه قراءة شاذة ، والقراءة الشاذة لا تزيد فى الاحتجاج بها عما يكون من ضرورات الشعر

وإذا علمت هذا تبين لك أن البيتين اللذين أنشدهما الشارح يصلحان لاحتجاج الكوفيين والأخفش جميعا ، وأن الآية لاتصلح إلا للاحتجاج للكوفيين ، أما الأخفش فإنه يوافق البصريين فى ضرورة تخريج الآية على وجه آخر غير الذى ذكره الكوفيون ، أو يحكم بأنها شاذة لايجوز الاحتجاج بها

٣٨٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد ذكروا له بيتا سابقا عليه ، وهو :

لَيْسَ مُنِيبًا امْرُؤٌ مُنَبَّهُ ... لِلصَّالِحَاتِ مُتَنَاسٍ ذَنْبَهُ

اللغة : « منيبا » المنيب : اسم فاعل من أناب ، وتقول : أناب الرجل ؛ إذا تاب من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول من نبهته إلى الرشاد ؛ إذا ذكرته به وأعدت إلى ذهنه ما كان قد غاب عنه من أموره ، يريد أن الإنسان الذى ينبهه غيره إلى صالح الأعمال ويذكره بها فيتوب عن المعاصى بسبب ذلك لاتكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وندمه على مايرتكب وعزيمته على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول من عنى اللازم للبناء للمجهول ، ومعناه مولع مهتمّ مشغول الخاطر

الإعراب : « إنما » أداة حصر ، وأصلها مركبة من إن المؤكدة وما الزائدة التى تكف الأداة عن الاختصاص بالجمل الاسمية «يرضى» فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل يرضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ربه » ربّ : مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « ما » مصدرية ظرفية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول يحتاج إلى نائب فاعل ، كما يحتاج إليه فعله المبنى للمجهول «بذكر» جار ومجرور هو نائب فاعل معنىّ

ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما فى البيتين .

(تنبيه) : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل : ولا أولوية لواحد منها ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف المكان .

(وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ) المفعول (الثَّانِ مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ) نحو : كُسِىَ زَيْدًا جُبَّةٌ ، وَأُعْطِىَ عَمْرًا دِرْهَمٌ ، بخلاف مالم يؤمن التباسه ، نحو : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِىَ زَيْدًا عَمْرٌو ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذًا .

(تنبيه) : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اه

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى الْمَنْعُ) من إقامة المفعول الثانى (أُشْتُهِرْ) عن النحاة ،

« قلبه » قلب : مفعول به لمعنىّ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ؛ مبنى على الضم فى محل جر ، وما مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بيرضى ، والتقدير : يرضى المنيب ربه مدّة دوامه معنيا ـ إلخ

الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور ـ وهو قوله بذكر ـ عن الفاعل ، مع وجود المفعول به ـ وهو قوله قلبه ـ والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه

وهذا البيت حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، على ماقررناه فى شرح الشاهد السابق ، والبصريون يحكمون بأنه ضرورة شعرية لايجوز أن يقاس عليها فى الكلام

وقد ذهب السيوطى فى شرح جمع الجوامع إلى أن الحق فى هذه المسألة أن يقال : إن كان الأهم عند المتكلم غير المفعول به أنيب هذا الأهم مناب الفاعل ، ولو كان المفعول به مذكورا فى الكلام ؛ مثلا إذا كان المقصود الأصلى الإخبار عن وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل ، مع وجود المفعول به ؛ فيقال : ضرب أمام الأمير زيدا ؛ وإن كان المقصود الأصلى الإخبار عن وقوع القتل فى المسجد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به ؛ فيقال : قتل فى المسجد بكرا ، وهلمّ جرّا

وإن أمِنَ اللبس ، فلا يجوز عندهم ظُنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلاَ أُعْلِمَ زيداً فَرَسُكَ مُسْرَجًا (وَلاَ أَرَى مَنْعًا) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ) كما فى المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور فى الأول ، ولقوم فى الثانى ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا ، فيقال فى ظننت زيداً عمراً ، وأعلمت بكراً خالداً منطلقاً : ظُنَّ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأُعْلِمَ بَكْرٌ خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ ولا يجوز: ظُنَّ زَيْدًا عَمْرٌو ، ولا أُعْلِمَ بَكْرًا خَالِدٌ مُنْطَلِقًا ؛ لما سلف .

(تنبيهات) : الأول يشترط لإنابة المفعول الثانى ــ مع ما ذكره ــ ألاَّ يكون جملة ؛ فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقا .

الثانى : أفهم كلامه أنه لاخلاف فى جواز إنابة المفعول الأول فى الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به فى شرح الكافية ؛ وأما الثالث فى باب أرى فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخضراوى وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازه بعضهم حيث لا لَبْسَ ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو : أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ .

الثالث : احتج مَنْ منع إنابَةَ الثانى فى باب ظَنَّ مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، و بعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثانى نكرة ، نحو : ظُنَّ قائِمٌ زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتجَّ مَنْ منع إنابتــه مطلقاً فى باب أعلم — وهم قوم منهم الخضراوى والأبدى وابن عصفور — بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شُبِّهَا بمفعولى أعطى ، و بأن السماع إنما جاء بإنابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ — وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أُصْبِحَتْ ... كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا

---

٣٩٠ — نسب العينى هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه

اللغة : « نبئت » معناه أخبرت ، وهو فعل يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، ومثله قول الأعشى:

وَنُبِّئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَن

وقد مضى شرح هذا البيت فى باب أفعال القلوب (ص ١٣٢ من هذا الجزء) وقوله « عبد الله »

... ...

لم يرد به شخصا معينا ، وإنما أراد القبيلة، وهم بنوعبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع ابن دارم : رهط الفرزدق « بالجوّ » أصل الجوّ فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خصّ بمكان معين ، وقد سموا به عدّة أمكنة ؛ فسموا ناحية من اليمامة جوّا ، وفيه يقول جحدر اللص :

وَإِنَّ امْرَأً يَعْدُو وَحَجْرٌ وَرَاءَهُ وَجَوٌّ وَلاَ يَغْزُوهُمَا لَضَعِيفُ
إِذَا حُلَّةٌ أَبْلَيْتُهَا ابْتَعْتُ حُلَّةً بِسَانِيَةٍ طَوْعِ الْقِيَادِ عَلِيفُ

وفيه يقول آخر :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وجوّ : فى بلاد عبس ، وجوّ : قرية لبنى ثعلبة به درماء ، وهى فى جبل أجأ ، وقد ذكر ياقوت كثيرا من الأمكنة بهذا الاسم فارجع إليه إن شئت المزيد « كراما » الكرام : جمع كريم « مواليها » الموالى : جمع مولى ، والمراد به ههنا من ليس من القبيلة صليبة ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو ولاء ، ولامانع أن يراد به العبد ههنا «لئيما صميمها » يروى فى مكانه «لئاما صميمها» وهو أتمّ فى مقابلة قوله «كراما مواليها» واللئام : جمع لئيم ، والصميم : أصله خالص الشيء ولبابه، وأراد به ههنا الذين من هذه القبيلة صليبة ، وقد يجوز أن يكون أراد بالموالى ضعاف القوم ومن لانباهة له منهم ، وأراد بالصميم رؤساء العشائر فيها وسادتهم

المعنى : يهجو هذه القبيلة ، ويقول : إنه قد جاءه الخبر عنهم أن الأمور قد صارت عندهم إلى انقلاب ، وانعكست الحال بينهم ؛ فصار الأتباع قادة وصاروا ذوى الرأى والسلطان ، وأصبح القادة وذوو الرأى تبعا ؛ والكلام كناية عما ذكرنا أوّلا من انقلاب الحال وانعكاس الأمور

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو ككلمة واحدة، وتاء المتكلم نائب فاعل ، ضمير مبنى على الضم فى محل رفع « عبد الله » مركب إضافى مفعول ثان لنبيء « بالجوّ » جارّ ومجرور متعلق بأصبحت الآتى ، أو متعلق بمحذوف حال من عبد الله « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محلّ له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، واسم أصبح ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عبد الله ، وأنث لأنه أراد به القبيلة على ماعرفت « كراما » خبر أصبح ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مواليها » موالى : فاعل بكرام ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والضمير العائد إلى عبد الله مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لئيما » خبر ثان لأصبحت ، أو معطوف على

... ...

قوله كراما بحرف عطف محذوف ، وهومنصوب بالفتحة الظاهرة « صميمها » صميم : فاعل بلئيم مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير العائد إلى عبد الله أيضا مضاف إليـه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وقد أنث جميع الضمائر العائدة إلى عبد الله باعتبار أنه جعله قبيلة ، على ما بيناه لك وجملة أصبح واسمه وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لنبئ .

الشاهد فيه : قوله « ونبئت » حيث أناب المفعول الأوّل ــ وهو تاء المتكلم ــ عن الفاعل ، ولم ينب المفعول الثانى ولا الثالث

وقد تمسك بهذا البيت ابن هشام الخضراوى ، وابن عصفور ، والأبدىّ ؛ فذهبوا إلى أنه لايجوز فى أعلم وأرى وأخواتهما من الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل ثانيهما وثالثهما مبتدأ وخبر فى الأصـل ؛ إلا إنابة المفعول الأوّل ؛ لأن إنابة المفعول الأوّل عن الفاعل هى التى وردت فى كلام العرب ، مثل هذا الشاهد ، ومثل بيت الأعشى الذى أنشدناه فى بيان لغة هذا الشاهد ، ومثل قول النابغة الذبيانى :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ، وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ، يُهْدِى إلَىَّ غَرَائِبَ الأشْـعَارِ

وقد مضى هذا البيت (فى ص ١٢٧ من هذا الجزء) ، ومثل قول الحماسى :

مَاذَا عَلَيْكِ إذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفاً وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أن تَعُودِينَا

وغير ذلك من الأبيات التى مضى ذكرها مشروحة فى باب أعلم وأرى ؛ واستدلّ هؤلاء أيضا بضرب من القياس ، وحاصله أن المفعول الثانى والمفعول الثالث فى هـذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر ، وأما الأوّل فهو مفعول به حقيقة فى كل الأحوال ؛ والذى ينوب عن الفاعل هو المفعول به وما ألحق به ، وليس مما ألحق به المبتدأ ولا الخبر ؛ فوجب ألا ينوب ما أصله المبتدأ والخبر عن الفاعل

فإن قلت : فـكيف اتفق العلماء على جواز نيابة أحد المفعولين فى باب ظنّ وأخواتها مع أن المفعولين فى هذا الباب مبتدأ وخبر فى الأصل ؟

قلت : لهؤلاء أن يجيبوا عن ذلك بأن نائب الفاعل لايجوز أن يحذف ، كما لا يجوز أن يحذف الفاعل فى الفعل المبنى للمعلوم ، والذى ينوب عن الفاعل هو المفعول به وما ألحق به من المصدر والظرف ، وحيث وجد فى الكلام مفعول به حقيقة وجبت نيابته ، وحيث لا يوجد فى الكلام مفعول به حقيقى استسغنا نيابة المفعول به الصورىّ ؛ ففى باب أعلم وأرى يوجد مفعول به حقيقى ، وهو المفعول الأوّل ، فلا نعدل عن نيابته ، وفى باب ظنّ وأخواتها لايوجد مفعول به حقيقى فنـكتفى بما هو على صورة المفعول به ؛ لأننا لو التزمنا ألا ننيب إلا المفعول به الحقيقى لـكنا بصدد أن نترك فى بعض الـكلام النائب عن الفاعل ، وقد قرّرنا أنه لايجوز بالإجماع منا ومنكم ؛ فحقيقة الفرق بين البابين أن الضرورة هى التى ألجأتنا فى باب ظنّ وأخواتها إلى تجويز نيابة أحد المفعولين ،

الرابع : حكى ابن السراج أن قوما يجيزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولامقدر ؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز ، فأجاز فى امتلأت الدار رجالاً : أُمْتُلِئَ رِجالٌ ، وَإِلَى ذٰلِكَ أشار فى الكافية بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنُوبُ الْخَبَرُ ... بِبَابِ كَانَ مُفْرَدًا لاَ يُنْصَرُ

وَنَابَ تَمْيِيزٌ لَدَى الْكِسَائِى ... لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِى اه

وأعلم أنه كما لا يَرْفَعُ رافع الفاعل إلا فاعلا واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائبا واحداً (وَمَا سِوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا) إما لفظا إن لم يكن جارا ومجرورا ، أو محلا إن يَكُنْهُ .

(تنبيه) : قال فى الكافية :

وَرَفْــعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ ... مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلاَ تَقِسْ

أى : قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وقوله :

٣٩١ — مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

والضرورة تقدّر بقدرها ؛ فوجب ألا نتمادى فى ارتكاب مالاضرورة فيــه ارتكانا على أن أصله مافيه ضرورة

٣٩١ — هــذا البيت من قصيدة طويلة للأخطل التغلبى ، وقد قالها يمدح فيها عبد الملك ابن مروان ويهجو قيسا و بنى كليب ، و يقول الرواة : إن هــذه القصيدة من فاخر شعر الأخطل ومقدّمه ، و إنها مما تغلب به على جرير ؛ وأوّل هذه القصيدة قوله :

خَفَّ الْقَطِينُ فَرَاحُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا ... وَأَزْعَجَتْهُمْ نَوًى فِي صَرْفِهَا غِيَرُ

كَأَنَّنِي شَارِبٌ يَوْمَ اسْتُبِدَّ بِهِمْ ... مِنْ قَرْقَفٍ ضَمِنَتْهَا حِمْصُ أَوْ جَــدَرُ

جَادَتْ بِهَا مِنْ ذَوَاتِ الْقَارِ مُتْرَعَةٌ ... كَلْفَاء يَنْحَتُّ عَنْ خُرْطُومِهَا الْمَدَرُ

لَذٌّ أَصَابَتْ حُمَيَّاهَا مَقَاتِلَهُ ... فَلَمْ تَــكَدْ تَنْجَلِي عَنْ قَلْبِهِ الْخُمَرُ

وقبل البيت المستشهد به فى هجاء كلاب وكليب بن يربوع قوله :

... ...

وَقَدْ أَصَابَتْ كِلاَبًا مِنْ عَدَاوَتِنَا إِحْدَى الدَّوَاهِي الَّتِي تُخْشَى وَتُنْتَظَرُ
وَقَدْ تَفَاقَمَ أَمْرٌ غَيْرُ مُلْتَئِمٍ مَا بَيْنَنَا رَحِمٌ فِيهِ وَلاَ عِذَرُ
أَمَّا كُلَيْبُ بْنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ التَّفَارُطِ إِيرَادٌ وَلاَ صَدَرُ
مُخَلَّفُونَ وَيَقْضِي النَّاسُ أَمْرَهُمُ وَهُمْ بِغَيْبٍ وَفِي عَمْيَاءَ مَا شَعَرُوا
مُلَطَّمُونَ بِأَعْقَارِ الْحِيَاضِ فَمَا يَنْفَكُّ مِنْ دَارِمِيٍّ فِيهِمُ أَثَرُ
بِئْسَ الصُّحَاةُ وَبِئْسَ الشَّرْبُ شَرْبُهُمُ إِذَا جَرَى فِيهِمُ الْمُزَّاءُ وَالسَّكَرُ
قَوْمٌ أَنَابَتْ إِلَيْهِمْ كُلُّ مُخْزِيَةٍ وَكُلُّ فَاحِشَةٍ سُبَّتْ بِهَا مُضَرُ
مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ ... ... البيت ، وبعده :
الآكِلُونَ خَبِيثَ الزَّادِ وَحْدَهُمُ وَالسَّائِلُونَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مَا الْخَبَرُ

اللغة : « خف القطين » يريد سافر الجماعة الذين كانوا يقطنون معك : أى يسكنون « فراحوا » ذهبوا وقت الرواح « أو بكروا » ذهبوا بكرة ، ويروى « فراحوا منك وابتكروا » والمعنى على هذا أنهم كانوا فريقين ؛ ففريق ذهب فى وقت الرواح ، وفريق ذهب بكرة ، ويروى البيت كله هكذا :

رَاحَ الْقَطِينُ مِنَ الشَّعْرَاءِ أَوْ بَكَرُوا وَصَدَّقُوا مِنْ نَهَارِ الْأَمْسِ مَا ذَكَرُوا

وقوله « وأزعجتهم » معناه أقلقتهم وقلعتهم عن مكانهم « نوى » النوى : البعد ، أوماينويه المسافر « صرفها » صرف الدهر : حوادثه وغيره « يوم استبدّ بهم » أى اليوم الذى قهروا فيه وغلبوا ، وقيل : المراد بيوم استبدّ بهم يوم ذهابهم ، وإنه يقال : استبدّ بفلان ؛ إذا ذهب « قرقف » القرقف : الخمر التى تأخذ شاربها ويصيبه منها رعدة لشدّتها ، ويروى « من قهوة » والقهوة من أسماء الخمر أيضا « ضمنتها » يروى فى مكانه « عتقتها » ، وحمص : بلد مشهور قديم ، وهى بين دمشق وحلب فى نصف الطريق ، وجدر — بفتح الجيم والدال المهملة — قرية بين حمص وسلمية تنسب إليها الخمر « مترعة » أراد خابية مملوءة « كلفاء » هى التى فى لونها كلف «ينحتّ عن خرطومها المدر » يريد أنه يفض ختامها فيتساقط الطين الذى على فم إنائها ؛ ويروى « من خرطومها » وقوله « لذ » اللذ : الرجل الحسن الحديث ، يقال : رجل لذ ، ورجال لذون ، ولذاذ ، إذا كان حديثه حسنا وكان جيد المنادمة « حمياها » حميا الخمر — بضم الحاء المهملة وفتح الميم

... ...

وتشديد الياء ــ حدّتها ، ويروى « وقد أصابت حمياها » ومقاتل الإنسان : المواضع التى لو أصيب فيها قتل ، واحدها مقتل « الخمر » جمع خمرة ــ بضم فسكون ــ وأراد بها التكسل والتكسر « الدواهى » جمع داهية ، وهى الأمر الذى يشتدّ على الإنسان وقعه ويصعب التخلص منه « تفاقم » اشتدّ وقوى ، تقول : تفاقم الشرّ بين القوم ، تريد أنه قد زاد وتمكن « غير ملتئم » تقول : التأم الجرح ؛ إذا اندمل وأخذ فى الشفاء « عذر » بكسر العين المهملة وفتح الدال ــ جمع عذرة ــ بكسر فسكون ــ وهى بمعنى الاعتذار ، أو اسم لما تعتذر به ، وقال النابغة الذبيانى :

هَا إِنَّ ذِى عِذْرَةٍ إِلاَّ تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

«عند التفارط » أصل التفارط : التقدم فى طلب الماء ، ويقال : هؤلاء قوم فرّاط ؛ إذا كانوا يتقدّمون الناس لطلب الماء ، وفى الحديث : « أنا فرطكم على الحوض » وأراد الشاعر هنا بالتفارط التفاخر ، ويروى « عند التفاخر » والإيراد : مصدر أورد الرجل إبله الماء ، إذا أنزلها لتشرب ، والصدر : الرجوع عن الماء ، يريد أنهم لايجيئون عند التفاخر بما يقدّم ولابما يؤخر يعنى أنهم لايجسرون على الكلام « ملطمون بأعقار الحياض » الأعقار : جمع عقر ــ بضم فسكون ــ وهو مؤخر الحوض حيث الإبل إذا وردت ، أو حيث يقوم الشارب منه ، يريد أن الدارميين يضربون بنى كليب بن يربوع ليبعدوهم عن ورود الماء فيبقى فيهم أثر الضرب « بئس الصحاة »الصحاة:جمع صاح ، وهو ضدّ السكران ، ويروى فى مكانه « بئس الصحاب» ،والشرب ــ بفتح فسكون ــ جمع شارب ، كتجر وتاجر « المزاء » الذى بين الحلو والحامض ، وأراد الخمر التى فيها مزازة . يقول : بئس القوم بنو يربوع إذا شربوا الخمر وسكروا وإذا لم يشربوا ، يذمّهم على كل حال «أنابت» رجعت، ويروى فى مكانه «تناهت» والمخزية : الفعلة التى تخزى صاحبها ، وهى فى الأصل اسم فاعل من أخزاه ، إذا جعله يخزى « قنافذ » جمع قنفذ ، وهوحيوان معروف يضرب به المثل فى سرى الليل ؛ فيقال : أسرى من قنفذ ، وقال الفرزدق يهجو جريرا :

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

(وانظر هذا البيت مشروحا فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب ص ٣٥٩) « هدّاجون » جمع هدّاج ، وهوصيغة مبالغة من الهدج ، وهو السير السريع ، وفعله من باب ضرب ، وهدجانا أيضا «نجران» بلد من بلاد اليمن ، ويروى بيت الشاهد هكذا :

عَلَى الْعِيَارَاتِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ حُدِّثَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

والعيارات : جمع عير ، وهو الحمار . ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية .

... ...

الإعراب : « مثل » إن قرأته مرفوعا فهو خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : هم مثل ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة، و إن قرأته منصوبا فهو حال من الضمير فى هدّاجون الآتى ، ومثل مضاف ، و «القنافذ» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « هدّاجون » خبر لمبتدإ محذوف : أى هم هدّاجون ، أو هو خبر ثان ، أو هو صفة لقوله مثل القنافذ « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلغت » بلغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، حرف مبنىٌ على السكون لا محل له من الإعراب « نجران » مفعول به لبلغ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلغت » بلغ : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب ، والتاء علامة التأنيث « سوآتهم » سوآت : فاعل بلغ ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وستعرف مافيه ، والضمير مضاف إليه « هجر » مفعول به لبلغ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وستعرف مافيه أيضا

الشاهد فيه : قوله « بلغت سوآتهم هجر » حيث نصب الفاعل ورفع المفعول به ، اعتمادا على ظهور المعنى . وهذا هو مراد الناظم فى كافيته حيث يقول :

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلاَ تَقِسْ

وقال فى شرحه[1] : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوب المسمار ، ومنه قول الأخطل :

* مثل القنافذ هدّاجون . . . . البيت * » اه كلامه ، وقال الجوهرى فى الصحاح (مادّة ن ج ر) : قال الأخطل : * مثل القنافذ هدّاجون . . . . البيت* والقافية مرفوعة وإنما السوأة هى البالغة ؛ إلا أنه قلبها » اه

والظاهر من عبارة ابن مالك فى شرح الكافية التى سمعتها أن المنصوب عنده هو الفاعل والمرفوع هو المفعول ، وأن التغيير إنما هو فى الحركة ، وهذا هو الذى نسمعه من أفواه المعربين ، وعليه جرينا فى إعراب البيت ، وعبارة الجوهرى التى نقلناها لك يفهم منها أن المنصوب مفعول وأن المرفوع فاعل ، ولكنه قلب فى المعنى ؛ فجعل ماحقه أن يكون فاعلا مفعولا وما حقه أن يكون مفعولا فاعلا ؛ وهو مذهب لجماعة ، وهو الذى اختاره الشاطبى رحمه الله ، قال العلامة الصبان مانصه : « مقتضاه أن المنصوب فاعل ، والمرفوع مفعول ؛ فيكون فيه نقض للقاعدة ، وجعل

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج ١ ص ٢٣١) .

ولا يقاس على ذلك ، انتهى .

(خاتمة) : إذا قلتَ « زيدَ فى رِزْقِ عمرٍو عشرون ديناراً » تعَيَّنَ رفعُ «عشرين» على النيابة ؛ فإن قدّمت «عمراً» فقلت «عمرو زِيدَ فى رِزْقِهِ عشرُونَ » جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خالٍ من الضمير ؛ فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدإ ، وعلى النصب فالفعلُ مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز فى التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا ، و إن كان المعنى على خلافه ، هذا ، ومن العرب من يرفعهما معا ، ومنهم من ينصبهما معا ؛ عند ظهور المراد » اه .

وقال السيوطى[1] : « وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ؛ حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

والسوآت هى البالغة ؛ وسمع أيضا رفعهما ، قال :

* كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ *

وسمع نصبهما ؛ قال :

* قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا *

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شىء من ذلك » اه .

والاستشهاد بالبيتين اللذين ذكرهما على ظاهرهما ؛ ولكل واحد منهما تخريج يجعله موافقا للمشهور من لغات العرب .

والشاهد الذى استشهد به لرفعهما عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ *

والشاهد الذى استشهد به على نصبهما بيت من الرجز المشطور ، و بعده قوله :

* الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا *

---

(١) أنظر شرح جمع الجوامع (١ — ١٦٥)

اشتغال العامل عن المعمول

(إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْــهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ)

أى حقيقةُ باب الاشتغال : أن يسبقَ اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو ملابسه ، لو تفرَّغ له هو أو مناسبه لنَصَبَهُ لفظاً أو محلا ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ مناسب للعامل الظاهر مُفَسَّر به ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير فى «عنه» وفى «لفظه» للاسم السابق ، والباء فى «بنصب» بمعنى عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير « عنه » باعادة العامل ، والألف واللام فى « المحل » بدل من الضمير ؛ والتقدير : إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم السابقِ : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُه ، أو محله ، نحو هٰذَا ضَرَبْتُهُ .

(فَالسَّابِقُ أَنْصِبْهُ) إما وجوباً ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحا ، أو مستوياً ، إلا أن يَعْرِض مايمنع النصب على ماسيأتى بيانه (بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْمًا) أى : إضماراً حتما : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير فى « أضمر » : أى محتوما ، وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُوَافِقٍ) ذلك الفعل المضمر (لِمَا قَدْ أُظْهِرَا) إما لفظاً ومعنى ، كما فى نحو : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؛ إذ تقديره : ضربت زيداً ضربته ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ؛ إذ تقديره : جاوَزْتُ زيداً مررت به .

(تنبيه) : يشترط فى الفعل المفسر ألاَّ يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت : زَيْدًا أَنْتَ تضربه ؛ لم يجز ؛ للفصل بأنت .

(والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلَا) أى : تبع الاسمُ (السَّابِقُ مَا) أى شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَإِنْ وَحَيْثُمَا) وأدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ؛ نحو: إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ ، وحَيْثُمَا عَمْرًا لَقِيتَهُ فَأَهِنْهُ ، وَهَلاَّ بَكْرًا ضَرَبْتَهُ ، وأَيْنَ زَيْدًا وَجَدْتَهُ ؟ .

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفع والحالةُ هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ — لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ

---

٣٩٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَإِذَا هَلَكْتُ فَبَعْدَ ذٰلِكِ فَاجْزَعِي *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٦٧) ، وهو من قصيدة للنمر بن تولب أحد بنى عكل (بضم العين المهملة وسكون الكاف) ، وكان النمر شاعرا جوادا ، وكان يسمى الكيس ؛ لحسن شعره ، وهو من المخضرمين : أدرك الجاهلية وأدرك الإسلام ، ووفد على النبيّ صلى الله عليه وسلم فأسلم ، وقال له :

إنَّا أَتَيْنَاكَ وَقَدْ طَالَ السَّفَرْ نَقُودُ خَيْلاً ضُمَّراً فِيهَا عَسَرْ
نُطْعِمُهَا الشَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرْ وَالْخَيْلُ فِي إِطْعَامِهَا اللَّحْمَ ضَرَرْ

وكان من حديث النمر أن قوما أضافوه فى الجاهلية فعقر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك فقال لها :

قَالَتْ لِتَعْذُلَنِي مِنَ اللَّيْلِ : اسْمَعِ سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ الْمَلاَمَةَ فَاهْجَعِي
لاَ تَجْزَعِي لِغَدٍ ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ أَتَعَجَّلِينَ الشَّرَّ مَالَمْ تُمْنَعِي ؟
قَامَتْ تُبَكِّي أَنْ سَبَأْتُ لِفِتْيَةٍ زِقًّا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَعِ
أَتُبَكِّيَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هَيِّنٍ ؟ سَفَهٌ بُكَاءُ الْعَيْنِ مَالَمْ تَدْمَعِ

وهى قصيدة طويلة يقع بيت الشاهد آخرها

اللغة : « اسمع » هو مقولها الذى قالته له « سفه تبيتك » هذا ردّه على كلامها ، وسفه : خبر مقدّم ، وتبيتك : مبتدأ مؤخر ، وأصل السفه خفة نسج الثوب ، ثم استعمل فى خفة العقل ، ويروى « سفها » بالنصب ، فهو على تقدير كان : أى كان سفها تبيتك « اهجعى » نامى « أتعجلين » هو بفتح التاء ، وأصله أتتعجلين ؛ فحذف إحدى التاءين ، كما حذفت فى قوله تعالى : (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى) أى تتصدّى ، وكما حذفت فى قوله جلّ ذكره : (فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى)

... ...

أى تتلهى ، وذلك كثير فى العربية ، ومعنى قوله « لا تجزعى لغد ــ إلخ » لا تحزنى على ما يصيبنا غدا ؛ فإنك لا تدرين ما يكون فى غد ، ولم تتعجلين الشرّ مالم تعنى الخبر؟ «تبكى» هو بضم تاء المضارعة وتشديد الكاف ــ وهومضارع بكاه تبكية ؛ إذا هيج بكاءه ، ويروى فى مكانه « تباكى » بفتح التاء ــ على أن أصله تتباكى ، فحذف إحدى التاءين ، ومعناه تتكلف البكاء وتتصنعه « سبأت » تقول : سبأ الخمر يسبؤها ــ مثل جعل يجعل ــ واستبأها ؛ إذا اشتراها ليشربها ، لا ليتجرفيها «زقا» الزق ــ بكسر أوّله ــ الجلد يعدّ للشرب ، وهو بضم الزاى الخمرنفسها «وخابية» الخابية : الجرّة العظيمة « بعود » العود ــ بفتح فسكون ــ المسنّ من الإبل « مقطع » المقطع ــ بضم الميم وسكون القاف وفتح الطاء ــ البعير قام من الهزال « لاتجزعى » الجزع : أشدّ الحزن «منفسا » المنفس : النفيس الذى يضنّ به أهله « أهلكته» أراد أنفقته

الإعراب : « لاتجزعى » لا : حرف نهى مبنى علىالسكون لامحل له من الإعراب ؛ تجزعى : فعل مضارع ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « منفس » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فأما على رواية الرفع فهو عند البصريين فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن هلك منفس أهلكته ، وأما على رواية النصب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا أهلكته ، وهذا عند علماء المصرين جميعا « أهلكته » أهلك : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعل ، ضمير مبنى على الضم فى محل رفع ، وهاء الغائب الراجعة إلى منفس مفعول به ، ضمير مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب مفسرة ، على الوجهين جميعا « فإذا » الفاء فاء الفصيحة ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إذا : ظرف تضمن معنى الشرط ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب باجزعى الواقع فى آخر البيت « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « فبعد » الفاء واقعة فى جواب إذا ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بقوله اجزعى آخر البيت ، وهو مضاف واسم الإشارة من قوله «ذلك» مضاف إليه ، مبنى علىالسكون فىمحل جرّ ، واللام للبعد ، والكاف حرف دال على خطاب المؤنثة « فاجزعى » الفاء زائدة ، اجزعى : فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب جواب إذا ؛ لأن جواب الشرط غير الجازم لامحل له .

... ...

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » والكلام على هذه العبارة يستدعى أن نقرر لك مقدّمة قصيرة ، وحاصلها أن البصريين يدّعون أن أدوات الشرط ، ومنها إن و إذا ، لايليها إلا الفعل ، نحو إن تجتهد تنجح ، و إن تزرنى أ كرمك ؛ فإذا وليها اسم فهذا الاسم عندهم معمول لفعل محذوف يفسره فعل مذكور بعده نحو قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) ونحو قوله جل ذكره : (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً) ونحو قوله تباركت أسماؤه : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) التقدير فى هذا كله : إن استجارك أحد من المشركين استجارك ، و إن خافت امرأة من بعلها خافت ، و إن اقتتل طائفتان اقتتلوا ، ونحو ذلك . وزعم الكوفيون أن هذه الأدوات قد يليها الفعل وقد يليها الاسم مرفوعا على الابتداء ، وجعلوا الاسم المرفوع بعد إن فى الآيات المذكورة مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده ، وستعرف لهذا تفصيلا فيما يلى ، وقالوا : الدليل على صحة ماذهبنا إليه أنه قد يقع الاسم بعد هذه الأدوات مرفوعا والفعل المذكور بعده لايفسر عاملا رافعا ؛ لأنه يطلب منصوبا لا مرفوعا ، وذلك نحو قول النمر بن تولب * إن منفس أهلكته * ألا ترى أن الاسم الواقع بعد «إن» مرفوع ، وأن الفعل الذى بعده لايفسر مايحتاج إلى مرفوع ، بل مايفسره محتاج إلى منصوب ، وأجاب البصريون عن ذلك بأن المفسر لايلزم أن يكون من لفظ المفسر ، بل قد يكون من لفظه كما فى الآيات الكريمة التى تلونا ، وقد يكون من معناه ، وهذا البيت إن سلمنا لكم الرواية برفع « منفس » من قبيل التفسير من معنى الفعل المذكور بعد الاسم : أى إن هلك منفس أهلكته ، وهذا هو الذى من أجله أنشد الشارح المحقق هذا البيت

والحاصل أن هذا البيت يروى بنصب « منفس » وهى رواية البصريين ، وأنشده سيبويه (١ - ٦٧) بالنصب ، وتبعه جار الله فى المفصل (١ - ١٤٩)

قال سيبويه : « وتقول فى الخبر وغيره : إن زيدا تره تضرب ، تنصب زيدا ؛ إلا أن الفعل أن يلى إن أولى ؛ كما كان ذلك فى حروف الاستفهام ، وهو أبعد من الرفع ؛ لأنه لايبنى فيها الاسم على مبتدأ ، و إنما أجازوا تقديم الاسم فى إن لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه ؛ فصار ذلك فيها كما صار فى ألف الاستفهام مالم يجز فى الحروف الأخر » اهـ كلامه .

وقال الأعلم فى بيت النمر الذى نحن بصدد الكلام عليه : « الشاهد فى نصب منفس بإضمار فعل دلّ عليه مابعده ؛ لأن حرف الشرط يقتضى الفعل مظهرا أو مضمرا » اهـ كلامه .

وقال جار الله : « واللازم إضماره أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل ، كقولك : إن زيدا تره تضربه ، قال الشاعر : * لا تجزعى إن منفسا أهلكته * وهلا وألا ولولا ولوما

... ...

بمنزلة إن ؛ لأنهنّ يطلبن الفعل ، ولا يبتدأ بعدها الأسماء » اه كلامه

فكل هذه النصوص تدلّ على أن رواية البصريين بنصب « منفسا » على أنه مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده

وخالف علماء الكوفة هذا الكلام من جهتين : الأولى : أنهم أجازوا الرفع بعد إن الشرطية ، ثم منهم من جعل المرفوع مبتدأ ، ومنهم من جعله مبتدأ فى نحو البيت ، وفاعلا مقدّما فى نحو قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) وقوله سبحانه : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ، وكلا الأمرين مما لايجيزه البصريون أصلا ، والجهة الثانية : أنهم رووا بيت الشاهد الذى نحن بصدده برفع « منفس » وهو متعين عندهم لأن يكون مبتدأ

وبعد ؛ فنقول : اعلم أن رواية النصب لاتعارض مذهبا من مذاهب الفريقين ؛ فإنه ليس فى النحاة أحد يوجب رفع الاسم فى هذا الحال ، بل البصريون يوجبون فيه النصب وإذا ورد مرفوعا فهو عندهم فاعل ، والكوفيون يجوّزون رفعه على أنه مبتدأ ، ويجوّزون نصبه على الوجه الذى أجازه البصريون ؛ وإذا كان أمر رواية النصب كذلك فهى أولى بالرعاية ؛ فأما رواية الرفع فإنها تخالف فى الظاهر مذهب البصريين ؛ فهم أحرياء فى أوّل الأمر ألا يسلموها ، على أنهم لو سلموا صحة رواية الرفع لم يكن فيها مايدفع ماذهبوا إليه من أنه لايجوز أن يلى أدوات الشرط إلا الأفعال ، وذلك لأنهم يقدّرون رفع هذا الاسم على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، غاية ما فى الباب أن الفعل المقدّر ليس من لفظ المذكور ، بل هو من معناه على مابيناه ؛ ونظير ذلك أنك إذا قلت : زيدا مررت به ؛ فإنك تقدّر العامل فى « زيدا » من معنى الفعل الواقع بعده : أى جاوزت زيدا مررت به ؛ وكذلك إذا قلت : زيدا ضربت أخاه ؛ فإنك تقدّر العامل من معنى المذكور : أى أهنت زيدا ضربت أخاه ؛ فكما تقدّر الفعل فى بعض الأحايين من معنى الفعل المذكور ، بلا خلاف ، كذلك تقدّر فى هذا الموضع ، ويكون أصل الكلام : لا تجزعى إن هلك منفس أهلكته ؛ وكل ما فى الموضوع أن هذا البيت على رواية الرفع قد خرج عند البصريين من باب الاشتغال إلى باب التفسير ، نظير الآيات التى تلوناها فى أوّل هذا الكلام ، ونظير قول لبيد بن ربيعة العامرى :

إِذَا الْمَرْءُ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ ... قَضَى عَمَلاً ، وَالْمَرْءُ مَا دَامَ عَامِلُ

ونظير قول السموءل بن عادياء اليهودى :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

فى رواية « مُنْفِسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ — فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ ... لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا ... فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

ونظير قول الحماسى :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ ... أَضَاعَ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

ونظير قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْصَرْتَ حَاصِداً ... نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِي زَمَنِ الْبَذْرِ

وغير ذلك من الشواهد التى لايأتى عليها الحصر ؛ وما دام قد صح توجيه رواية الرفع فى بيت الشاهد على الوجه الذى ذكرنا ؛ وهو وجه صحيح لاشبهة فى جوازه ؛ فقد سقط ماتعلل به بعض الكوفيين من أن رفع « منفس » فى البيت يدل على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد إن الشرطية

وأقوى شىء يدل على فساد ماذهب إليه الكوفيون ، وأن المذهب ماذهب إليه البصريون ؛ هو أنك لاتجد اسما مرفوعا بعد إن و إذا الشرطيتين إلا وجدت بعده فعلا ؛ فلو كان الذى ذهب إليه الكوفيون صحيحا لكنت تجد بعد الاسم المرفوع اسما مفردا يقع خبرا عنه ، لأن الخبر لايلزم أن يكون جملة ، بل كما يكون جملة يكون مفردا ، والأصل فيه الإفراد ؛ فكيف التزموا أن يكون خبر الاسم الواقع بعد إن و إذا الشرطيتين جملة ؟ وأن تكون جملة فعلية ؟ هذا مالا سبيل إلى القول به ، ومن ثمة كان المذهب فى هذه المسألة هو ماذهب إليه البصريون ؛ فاعرف ذلك وكن على ذكر منه

٣٩٣ — هذا البيت من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامرىّ ، وأوّلها قوله :

أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ؟ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ ؟

وهذا المطلع هو الشاهد (رقم ١٠٣) وقد تقدّم فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب (ص ١٧٩) وذكرنا فى شرحنا له ثلاثة أبيات تليه ، و بعدها قوله :

فَتَعْلَمَ أَنْ لاَ أَنْتَ مُدْرِكُ مَا مَضَى ... وَلاَ أَنْتَ مِمَّا تَحْذَرُ النَّفْسُ وَائِلُ

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ ... لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ ... البيت ، و بعده:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا ... وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ

أَرَى النَّاسَ لاَيَدْرُونَ مَاقَدْرُ أَمْرِهِمْ ... بَلَى ، كُلُّ ذِى لُبٍّ إِلَى اللهِ وَاسِلُ

... ...

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَـلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِـلُ
وَكُلُّ أُنَاسٍ سَـوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِـلُ
وَكُلُّ امْرِئٍ يَوْمًا سَيُعْلَمُ سَـعْيُهُ إِذَا كُشِفَتْ عِنْدَ الْإِلٰهِ الْمَحَاصِلُ

اللغة : قد مضى شرح المطلع فى الموضع الذى أحلناك عليه ، فلا داعى لتكرار القول عليه ، وقوله : « فتعلم أن لا أنت مدرك مامضى ـ إلخ » أن هذه هى المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة لا أنت مدرك وما عطف عليها خبرها ، وإنما كرر لا ههنا لدخولها على معرفة ، ومدرك : اسم فاعل من أدرك الأمر يدركه ؛ إذا بلغه وحصل عليه « تحذر النفس » جملة لا محل لها صلة الموصول المجرور بمن ، والعائد ضمير منصوب بتحذر محذوف ، والتقدير : من الذى تحذره النفس ، وتقول : حذرت فلانا أحذره ـ من باب فرح يفرح ـ إذا تيقظت له لخوفك منه وتحرزت من الوقوع فى أشراكه ، والوائل : اسم فاعل من وأل يئل ؛ إذا لجأ ، ومنه الموئل للملجأ ، والمراد أنك لاتجد لك ملجأ تلجأ إليه هربا من الوقوع فى الأمور التى تخافها الأنفس وتحذرها ، وقوله : « فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ـ إلخ » يريد إذا لم تتعظ بما علمت فتذكر آباءك وأجدادك وفكر فيهم أين ذهبوا ، والقرون : جمع قرن ، وهو ثمانون سنة ، ويقال : هو ثلاثون سنة ، والمراد على هذا أهل القرون ، ويقال : القرن فى الناس أهل زمان واحد ، ومنه قول الشاعر :

إِذَا ذَهَبَ الْقَرْنُ الَّذِى أَنْتَ فِيهِمُ وَخُلِّفْتَ فِى قَرْنٍ فَأَنْتَ غَرِيبُ

« فلتزعك » مضارع وزعه يزعه ، بمعنى كفه يكفه ، ومنه إِنَّ اللهَ لَيَزَعُ بِالسُّلْطَانِ أَكْثَرَ مِمَّا يَزَعُ بِالْقُرْآنِ ، وقوله : « بلى كل ذى دين إلى الله واسل » الواسل : المتوسل ، والمراد المتقرب إلى الله بالعمل ، وتقول : وسلت ، وتوسلت ، وتقول : أنا متوسل إليه بكذا ، وواسل ، وتقول : لى إليه وسيلة ، ووسائل «دويهية» تصغير الداهية ، وكنى بقوله : « تصفر منها الأنامل» عن اشتداد الشر وتفاقم الخطب « المحاصل » جمع محصل ، والمراد به أفعال الأناسى التى فعلوها فى الدنيا ، أو المراد به النيات ، ويروى « الحصائل » وهى جمع حصيلة ، ومعناه ماحصلته .

الإعراب : «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه «أنت» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، تقديره : فإن لم تنتفع ؛ فلما حذف الفعل وحده برز الضمير وانفصل « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من

... ...

الإعراب « ينفعك » ينفع : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « علمك » علم : فاعل ينفع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جرّ ، وجملة لم ينفعك علمك لا محل لها من الإعراب مفسرة « فانتسب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، انتسب : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جزم جواب الشرط « لعلك » لعل : حرف ترجّ ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « تهديك » تهدى : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به تقدم على الفاعل مبنى على الفتح فى محل نصب « القرون » فاعل تهدى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الأوائل » صفة للقرون ، وجملة تهدى وفاعله فى محل رفع خبر لعل ، وجملة لعل واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية تفيد التعليل .

الشاهد فيه : قوله « فإن أنت لم ينفعك » فإن «أنت» فيه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده ، وليس هو مرفوعا على الابتداء كما يقول الكوفيون ؛ وغاية ما فى الباب أن الفعل المحذوف ليس من لفظ المذكور ، بل من معناه ، والتقدير إذا لم تنتفع لم ينفعك علمك ــ إلخ ؛ وقد فصلنا السر فى هذا تفصيلا شافيا فى شرح الشاهد السابق فارجع إليه .

ونريد ههنا أن نقول لك : إن الذى دعا الكوفيين إلى مقالتهم هذه أنهم لم يجعلوا العامل فى الاسم المشتغل عنه فعلا محذوفا كما يقول البصريون ، بل قالوا : الفعل المتأخر عامل فى الاسم المتقدم وفى ضميره جميعا ، وفى مثل ذلك البيت الذى معنا لايصح أن يتسلط الفعل المتأخر نفسه على الاسم المتقدم ، فلم يمكن إلا جعله مبتدأ .

قال ابن الأنبارى[1] : ذهب الكوفيون إلى أن قولهم : « زيدا ضربته » منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدّر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا ضربته .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المكنى الذى هو الهاء العائد هو الأوّل فى المعنى ؛ فينبغى أن يكون منصوبا به ؛ كما قالوا : أكرمت أباك زيدا ، وضربت أخاك عمرا

(١) انظر كتاب الانصاف ص (٤٢)

التقدير : إن هَلَكَ مُنفِسٌ أهلكته ، وإنْ لَمْ تَنْتَفِعْ بعلمك لم ينفعك عِلْمُكَ .

(تنبيه) : لايقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقا ، أو « إنْ » والفعلُ ماضٍ ؛ فيقع فى الكلام ؛ فتسوية الناظم بين إنْ وحَيْثُمَا مردودة .

(وَإنْ تَلاَ) الاسم (السَّابِقُ مَا بِالاُبْتِدَا * يَخْتَصُّ) كإذا الفجائية ولَيْتَمَا (فَالرَّفْعُ الْتَزِمْهُ أَبَدَا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدإ والخبر ، نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يضرب به عمرو ، وليتما بِشْرٌ زُرْتُه ؛ فلو نصبت زيدا و بشراً لم يجز ؛ لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال فى نحو : خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو ؛ فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو ، بنصب زيد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدّر وذلك لأن فى الذى ظهر دلالة عليه ؛ فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لوكان متأخرا وقبله مايدلّ عليه

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكنى هوالأوّل فى المعنى ؛ فينبغى أن يكون منصوبا به، كقولهم : أكرمت أباك زيدا » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأن انتصاب زيد فى قولهم : أكرمت أباك زيدا ، على البدل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه ؛ إذ لايجوز أن يكون البدل إلامتأخرا عن المبدل منه ، وأما ههنا فقد تقدّم زيد على الهاء ، فلا يجوز أن يكون بدلا منها ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدّم البدل على المبدل منه ؛ على أنا نقول : إن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه و إن العامل فى المبدل منه على تقدير التكرير فى البدل ، والذى يدلّ على ذلك إظهاره فى البدل كما أظهر فى المبدل منه ، قال الله تعالى : (قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) فقوله (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) وقد أظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ؛ وقال سبحانه : (وَلَوْلاَ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ) فقوله (لبيوتهم) بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ؛ فدلّ على أنه فى تقدير التكرير ، وأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه . اه

و (كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلاَ) أى : تبع (مَا) أى : شيئا (لَمْ يَرِدْ * مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والموصول ، والموصوف ، تقول : زيد إِنْ زُرْتَهُ يُكْرِمْك ، وهلْ رَأَيْتَهُ ؟ وهَلاَّ كَلَّمْتَهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ؛ ولا يجوز النصب؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملا فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَاُخْتِيرَ نَصْبٌ) أى : رُجِّحَ على الرفع فى ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلِ ذِى طَلَبْ) وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، نحو : زَيْدًا اُضْرِبْهُ ، أَوْ لِيَضْرِبْهُ عمرو ، أو لا تُهِنْهُ ، وَأَللَّهُمَّ عَبْدَكَ اَرْحَمْهُ ، أَوْ لاَ تُؤَاخِذْهُ ، وَبَكْرًا غَفَرَ اللهُ لَهُ .

وإنما وجب الرفع فى نحو : زَيْدٌ أَحْسِنْ بِهِ ؛ لأن الضمير فى محل رفع ، وإنما اتفق السبعة عليه فى نحو : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، ثم استؤنف الحكم ؛ وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

٣٩٤ — وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ

---

٣٩٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٧٠) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرحه ، ويقال : هذا أحد شواهده الخمسين التى لم يعرف قائلها

اللغة : «خولان» بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو — قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة «فتاتهم» الفتاة : المرأة الشابة ، وهى مؤنث فتى «أكرومة» بضم الهمزة وسكون الكاف بعدها راء مهملة ، بزنة الأضحوكة من الضحك والأحدوثة من الحديث والأعجوبة — والمعنى الذى تدلّ عليه معنى اسم المفعول ، فالأكرومة : المكرمة ، والمراد بالحيين حىّ أبيها وحىّ أمّها ، و « خلو » بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام — خالية من الأزواج

... ...

الإعراب : « وقائله » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «خولان» خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : هذه خولان ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « فانكح » الفاء للاستئناف ، ويجوز أن تكون عاطفة ، انكح : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحيين » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « كما » الكاف حرف جر ، ما : حرف زائد ، هى : مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأكرومة ، والتقدير : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك

الشاهد فيه : قوله « خولان فانكح فتاتهم » وقبل أن نبين وجه الاستشهاد به ننبهك إلى أن لنا بحثا مستفيضا فى زيادة الفاء فى خبر المبتدأ ، وقد تكفلنا فيه ببيان شواهد المسألة وتخريجها ، فارجع إلى ذلك فى الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٣١٩ – ٣٢٣)

ثم نقول : إن دخول الفاء فى قوله « فانكح فتاتهم » مانعة من حمل هذه العبارة على أنها من باب الاشتغال عند سيبويه ؛ وذلك لأن باب الاشتغال يقتضى جواز النصب والرفع ؛ أما الرفع فعلى أن المرفوع مبتدأ وما بعده خبر ، ألا ترى أن نحو قولك : زيد ضربته ، يجوز فيه الأمران ؛ أما النصب فعلى أن الاسم مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته ، وأما الرفع فعلى أن زيد مبتدأ وجملة ضربته خبر ؛ وههنا لا يجوز عند سيبويه جعل خولان مبتدأ خبره جملة فانكح فتاتهم ؛ لأن هذا يستدعى جواز دخول الفاء فى خبر المبتدإ وهو اسم مختص لا يشبه الشرط فى العموم ، وهذا غير جائز عند سيبويه رحمه الله على ما سبق تقريره فى الموضع الذى أحلناك عليه ؛ ولما لم يصح عند سيبويه جعل خولان مبتدأ للسبب الذى قررناه لك لم يرتض جعله من باب الاشتغال والتمس له تخريجا آخر ؛ فذهب إلى أن هذه العبارة جملتان ؛ إحداها مؤلفة من مبتدإ وخبر ، أما الخبر فهو قولنا خولان ، وأما المبتدأ فحذوف ، والتقدير : هذه خولان ، أو هؤلاء خولان ، والجملة الثانية مستأنفة وهى قوله فانكح فتاتهم ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهى فانكح فتاتهم عن المبتدإ وهو خولان ، ولم يلزم عمل فعل من جملة مستأنفة فى مبتدإ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ، ولم يلزم دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى ليس موصولا ولا موصوفا ؛ فالرفع عند سيبويه متعين ، ولكنه على ما بينا ، نعنى أن هذا المرفوع ليس مبتدأ خبره ما بعده ، بل على أنه خبر لمبتدإ محذوف

... ...

فإن قلت : فما يقول الذين أجازوا دخول الفاء فى خبر المبتدإ غير الموصول بفعل أو ظرف أو الموصوف بذلك فى مثل هذا التعبير ؟

فالجواب عن هذا أنهم يجعلون مثل هــذا التعبير من باب الاشتغال ، فيجيزون فيه الوجهين الرفع والنصب، ولكنهم يرجحون النصب ؛ وعلى هذا وردت قراءة ابن أبى عبلة وعيسى بن عمرو قوله تعالى : (وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) بالنصب ، وقرأ جماعة فى قوله تعالى : (الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوا) بالنصب أيضا ، قال أبو البقاء : « فى رفع (الزانية والزانى) وجهان : أحدها هو مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : فيما يتلى عليكم الزانية والزانى ؛ فعلى هذا يكون فاجلدوا مستأنفا ؛ والوجه الثانى : فاجلدوا هو الخبر ؛ وقد قرئ بالنصب بفعل دلّ عليه فاجلدوا » اهـ كلامه ، وأجاز قوم النصب فى قوله تعالى : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُم) وفى قوله سبحانه : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا) ، وينبغى أن تعلم أن النصب فى هاتين الآيتين جائز على قواعد سيبويه أيضا ، كما أن الرفع على الابتداء فيهما جائز عنده أيضا لأن المبتدأ اسم موصول جملته جملة فعلية ، قال أبو البقاء العكبرى : «قوله تعالى (واللاتى يأتين الفاحشة) اللاتى رفع على الابتداء وخبره قوله فاستشهدوا عليهنّ ،وجاز ذلك وإن كان أمرا لأنه صار فى حكم الشرط حيث وصلت اللاتى بالفعل ، وإذا كان كذلك لم يحسن النصب (يريد أن الرفع أرجح) لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز ، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله فاستشهدوا ؛ لأن استشهدوا لا يصح أن يعمل النصب فى اللاتى (يعنى وما لا يعمل لا يفسر عاملا) ، وذلك لا يحتاج إليه مع صحة الابتداء ، وأجاز قوم النصب بفعل محذوف تقديره اقصدوا اللاتى أوتعمدوا ؛ وقيل : الخبر محذوف ،تقديره : وفيما يتلى عليكم حكم اللاتى ؛ ففيما يتلى هو الخبر وحكم هو المبتدأ ، فحذفا لدلالة قوله فاستشهدوا لأنه الحكم المتلو ... وقوله تعالى (واللذان يأتيانها) الكلام فيــه كالكلام فى قوله (واللاتى) إلا أنّ من أجاز النصب يصحّ أن يقدّر فعلا من جنس المذكور،تقديره : آذوا اللذين ، ولا يجوز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ههنا ، ولو عرى عن ضمير المفعول ؛ لأن الفاء هنا فى حكم الفاء الواقعة فى جواب الشرط وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها » اهـ كلامه بحروفه .

(فائدة) : ذكر العينى أن فى هذا البيت عشرة أمور، ونحن نذكرها لك غير متقيدين بعبارته:

الأوّل : حذف « ربّ » و بقاء عملها وهو الجرّ بعد الواو ، فى قوله « وقائلة » .

الثانى : استعمال مجرور ربّ غير موصوف ، وذلك فى قوله « وقائلة » أيضا ، ومن حق

إن التقدير : هٰذِهِ خولان ؛ وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، ومالا يعمل لا يفسر عاملا .

وقال ابن السيد وابن بابشاذ : يختار الرفع فى العموم كالآية ، والنصب فى الخصوص كزيدا اضربه .

(وَ) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعلَ غَلَبْ) أى : بعد ماالغالب عليه أن يليه فعلٌ، فإيلاؤه : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعل : مفعول أول ؛ لأنه الفاعل فى المعنى ، والذى يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو : « أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ » فإن فُصِلَتِ

مجرور ربّ أن يوصف ، كقول امرىء القيس :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ولعل سبب حذف الصفة ههنا أن مجرورها صفة لموصوف محذوف عند التحقيق ، أو لأن مقول القول ، وهو معمول لهذا المجرور ، يعمل ماتعمله الصفة من التخصيص .

الثالث : حذف المبتدإ ، وذلك لأن التقدير : هـذه خولان ، أو هؤلاء خولان ، على ماسبق بيانه .

الرابع : على رواية النصب : حذف الفعل العامل فى خولان ، وتقديره : اقصد خولان .

الخامس : زيادة الفاء فى خبر المبتدإ ، على قول الأخفش إن خولان مبتدأ وقوله : « فانكح فتاتهم » خبره .

السادس : عطف الإنشاء على الخبر ، وذلك عنـد من جعل خولان خبر مبتدإ محذوف ، وجعل الفاء فى قوله « فانكح فتاتهم » عاطفة .

السابع : فى قوله كما هى ، وأصله كعهدها ، فحذف المضاف وهو عهد ، فصار كها ؛ ولما كانت الكاف لاتدخل على المضمر المتصل إلاشذوذا جعل مكانه المنفصل فصار كهى ، ثم زادوا بعد الكاف ماعوضا عن المحذوف .

الثامن : إعمال اسم الفاعل المعتمد على موصوف محذوف ، وذلك قوله « قائلة » .

التاسع : أن ربّ يلزم مضى مجرورها ، والمجرور ههنا مستقبل ، وهو قوله « وقائلة » .

العاشر : إقامة المظهر مقام المضمر لكونه أكثر فائدة ؛ فإن أكرومة الحيين هى الفتاة ؛ فكان حقه أن يقول : وهى كما هى .

الهمزة فالمختار الرفع ، نحو : أأنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، إلا فى نحو : أ كُلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ ؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل . وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو : أزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أمْ عَمْرٌو ، وحَكَمَ بشذوذ النصب فى قوله :

٣٩٥ — أثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أمْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا

---

٣٩٥ — هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يهجو فيها الفرزدق ، وأول هذه القصيدة قوله :

أقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصَابَا

وهذا المطلع هو الشاهد رقم (٤) وقد سبق مشروحا فى الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ١٢) و بعده قوله :

أجِدَّكَ مَا تَذَكَّرُ أهلَ نَجْدٍ وَحَيًّا طَالَ مَا انْتَظَرُوا الْإِيَابَا
بَلَى ، فَارْفَضَّ دَمْعُكَ غَيْرَ نَزْرٍ كَمَا عَيَّنْتَ بِالسَّرَبِ الطِّبَابَا
وَهَاجَ الْبَرْقُ لَيْلَةَ أذْرِعَاتٍ هَوًى مَا تَسْتَطِيعُ لَهُ طِلَابَا
فَقُلْتُ بِحَاجَةٍ وَطَوَيْتُ أخْرَى فَهَاجَ عَلَيَّ بَيْنُهُمَا اكْتِئَابَا
وَوَجْدٍ قَدْ طَوَيْتُ يَكَادُ مِنْهُ ضَمِيرُ الْقَلْبِ يَلْتَهِبُ الْتِهَابَا
سَألْنَاهَا الشِّفَاءَ فَمَا شَفَتْنَا وَمَنَّتْنَا الْمَوَاعِدَ وَالْخِلَابَا
لَشَتَّانَ الْمُجَاوِرُ دَيْرَ أرْوَى وَمَنْ سَكَنَ السَّلِيلَةَ وَالْجِنَابَا
أسِيلَةُ مَعْقِدِ السِّمْطَيْنِ مِنْهَا وَرَيَّا حَيْثُ تَعْتَقِدُ الْحِقَابَا
وَلَا تَمْشِي اللِّئَامُ لَهَا بِسِرٍّ وَلَا تُهْدِي لِجَارَتِهَا السِّبَابَا
أبَاحَتْ أمُّ حَزْرَةَ مِنْ فُؤَادِي شِعَابَ الْحُبِّ ؛ إنَّ لَهُ شِعَابَا
مَتَى أقْصِدْ لِحُورِ بَنِي عِقَالٍ تَبَيَّنْ فِي وُجُوهِهِمُ اكْتِئَابَا
إذَا لَاقَى بَنُو وَقْبَانَ غَمًّا شَدَدْتُ عَلَى أنُوفِهِمُ الْعِصَابَا
أبَى لِي مَا مَضَى لِيَ فِي تَمِيمٍ وَفِي فَرْعَيْ خُزَيْمَةَ أنْ أعَابَا

... ...

سَتَعْلَمُ مَنْ يَصِيرُ أَبُوهُ قَيْناً وَمَنْ عُرِفَتْ قَصَائِدُهُ اجْتِلاَبَا
أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ ... البيت ، وبعده
كَأَنَّ بَنِى طُهَيَّةَ رَهْطَ سَلْمَى حِجَارَةُ خَارِئٍ يَرْمِى كِلاَبَا
رَأَيْنَ سَــوَادَهُ فَدَنَوْنَ مِنْهُ فَيَرْمِيهِنْ أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَا
فَلاَ وَأَبِيكَ مَا لاَقَيْتُ حَيًّا كَيَرْبُوعٍ إِذَا رَفَعُوا الْعِقَابَا
وَمَا وَجَدَ الْمُــلُوكُ أَعَزَّ مِنَّا وَأَسْرَعَ مِنْ فَوَارِسِنَا اسْــتِلاَبَا
إِذَا حَرْبٌ تَلَقَّحُ عَنْ حِيَالٍ وَدَرَّتْ بَعْدَ مِرْيَتِهَا اعْتِصَابَا

اللغة : « ثعلبة » و « رياح » قبيلتان من يربوع بن حنظلة ، من تميم ، ورياح : بكسر الراء المهملة وبعدها ياء مثناة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جمع فيها فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل ، وقد ذكرنا هــذه الألفاظ فى شرح الشاهد (رقم ١٣٢ فى الجزء الأوّل من هذا الـكتاب ص ٢٣٠) ومثله قول الأجدع الهمدانى :

وَسَأَلْتَنِى بِرَكَائِبِى وَرِحَالِهَـا وَنَسِيتَ قَتْلَ فَوَارِسِ الْأَبْطَالِ

وقول جرير فى بيت الشاهد « عدلت بهم » معناه سوّيت بهم وجعلتهم يعدلون هؤلاء فى الشرف والرفعة وعلوّ القدر « طهية » بضم الطاء المهملة وفتح الهاء بعدها ياء مشدّدة ـ وهم حىّ من بنى تميم ، نسبوا إلى أمّهم طهية بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم « والخشاب » بكسر الخاء المعجمة بعدها شــين معجمة ـ قال الجوهرى : هم بنو رزام بن مالك بن حنظلة ، وقال أبو عبيدة : الخشاب : ربيعة ورزام إخوتهم ، بنو مالك بن حنظلة من غير طهية

الإعراب : « أثعلبة » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ثعلبة : مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة الفوارس ، أو أظلمت ثعلبة الفوارس ، وقدّره العينى أساويت ثعلبة ، وهو تقدير غير مستقيم ؛ لأن ساويت يحتاج إلى طرفين « الفوارس » نعت لثعلبة ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصــبه الفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رياحا » معطوف على ثعلبة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عدلت » فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل « طهية » مفعول به لعدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « والخشابا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له

... ...

من الإعراب ، الخشابا : معطوف على طهية ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أثعلبة الفوارس » حيث نصب بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وهو قوله « عدلت بهم » ؛ وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ؛ إذ التقدير : أظلمت ثعلبة الفوارس – إلخ

قال سيبويه[1]: «هذا باب ماينتصب فى الألف ؛ تقول: أعبد الله ضربته ، وأزيدا مررت به ، وأعمرا قتلت أخاه ، وأعمرا اشتريت له ثوبا ؛ ففى كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره ، كما فعلت ذلك فيما نصبته فى هذه الأحرف فى غير الاستفهام ؛ وقال جرير :

أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا

فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شىء من سببيه نصبته ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذى فسر فى الابتداء أنك تضمر فعلا هذا تفسيره ؛ إلا أن النصب هو الذى يختار هنا ، وهو حدّ الكلام » اهـ

وقال الأعلم : « استشهد به لنصب ثعلبة بإضمار فعل دلّ عليه مابعده ، فكأنه قال : أظلمت ثعلبة عدلت بهم ، ونحوه من التقدير » اهـ

والبيت عند ابن الطراوة مما يتعين فيه الرفع ؛ لأنه زعم أن الاستفهام إن كان عن الاسم تعين الرفع ، وإن كان عن الفعل تعين النصب ، والاستفهام فى هذا البيت عن الاسم بدليل المعادل بعد أم

ونحن نسلم له أن الاستفهام فى هذا البيت عن الاسم ، ولكنا لا نسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم تعين رفعه ؛ لأن غاية ما يقتضيه كون الاستفهام عن الاسم أن يوجب دخول الهمزة عليه ، فأما أن يوجب ذلك رفعه على الابتداء فمدفوع ؛ وآية ذلك أنك إذا قلت : أزيدا ضربت أم عمرا ، من غير أن تصل بالفعل ضمير الاسم السابق ، فإن الاستفهام ههنا عن الاسم ، وهذا الاسم واجب النصب إجماعا ؛ فدلّ ذلك على أن كون الاستفهام عن الاسم لا يقتضى رفعه كما زعم ابن الطراوة ، واسمع إلى إمام فن البلاغة عبدالقاهر الجرجانى وهو يقرر لك أن إيلاء الاسم الهمزة إنما يقتضى أن الفعل ثابت متقرر وأن الإنكار إنما ينصب على فاعل ذلك الفعل أو مفعوله ؛ قال[2] : « ومن أبين شىء فى التقديم الاستفهام بالهمزة ؛ فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؛ فبدأت بالفعل ؛ كان الشك فى الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم

---

(١) انظر كتاب سيبويه (ج ١ ص ٥٤)

(٢) انظر دلائل الإعجاز (ص ٨٧)

ومنها النفى بما أو لا أو إنْ ، نحو : مَازَيْداً رَأَيْتُهُ ، وَلا عَمْراً كَلَّمْتُهُ ، وإنْ بَكْراً ضَرَبْتُهُ ؛ وقيل: ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع ؛ وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان.

ومنها « حيث » المجردة من « ما » نحو : اجْلِسْ حَيْثُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ .

(و) الثالث : أن يقع (بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى * مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاً) سواء كان ذلك المعمول منصوبا ، نحو : لَقِيتُ زَيْداً وعَمْراً كلمته ، أو مرفوعا ، نحو : قامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أكرمته .

وجوده ، وإذا قلت : أأنت فعلت ، فبدأت بالاسم ، كان الشك فى الفاعل من هو ، وكان التردد فيه ، ومثال ذلك أن تقول : أبنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟ أقلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟ تبدأ فى هذا ونحوه بالفعل ؛ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ؛ لأنك فى جميع ذلك متردد فى وجود الفعل وانتفائه مجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن ؛ وتقول : أأنت بنيت هذه الدار ؟ أأنت قلت هذا الشعر ؟ أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ فتبدأ فى ذلك كله بالاسم ؛ ذلك لأنك لم تشك فى الفعل أنه كان ، كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولا والكتاب مكتوبا ؟ ! وإنما شككت فى الفاعل من هو ؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك ؛ ولا يخفى فساد أحدهما فى موضع الآخر ؛ فلو قلت : أأنت بنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟ أأنت قلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ أأنت فرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟ خرجت من كلام الناس ؛ وكذلك لو قلت : أبنيت هذه الدار ؟ أقلت هذا الشعر ؟ أكتبت هذا الكتاب ؟ قلت ما ليس بقول ؛ ذلك لفساد أن تقول فى الشىء الشاهد الذى هو نصب عينيك أموجود أم لا » اهـ ، ثم قال بعد ذلك (١) : « واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعنى تقديم الاسم المفعول يقتضى أن يكون الإنكار فى طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ؛ فإذا قلت : أزيدا تضرب ؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه » اهـ كلامه بحروفه .

فإذا كان شيخا هذه اللغة وإماما جميع الناس فيها يقرران أن الاسم الوالى لهمزة الاستفهام قد يكون مفعولا كما قد يكون مبتدأ ، ويقرران أن الاستفهام عن الاسم المنصوب بالهمزة واقع فى كلام العرب ؛ فليس لأحد أن يجحد ذلك ، فإن جحده لم يصدقه الناس وإن أقسم عليه بحرجات الأيمان . فاعرف ذلك وكن منه على ثبت .

---

(١) انظر دلائل الإعجاز (ص ٩٥)

وإنما رجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين ؛ لأن مَنْ نَصَب فقد عطف فعليةً على فعلية ، ومَنْ رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتَنَاسُبُ المتعاطفين أحسن من تخالفهما .

واحترز بقوله « بلا فصل » من نحو : قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ ؛ فإن الرفع فيه أجود ؛ لأن الكلام بعد « أمَّا » مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله « فعل مستقر أولا » من العطف على جملة ذات وجهين ، وستأتي .

(تنبيهان) : الأول : تجوّز الناظم فى قوله « على معمول فعل » ؛ إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية ، كما عرفت .

الثاني : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا :

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو : أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً أَكْرَمْتُهُ ، وَمَا قَامَ بَكْرٌ لٰكِنْ عَمْراً ضَرَبْتُهُ ، فحتّى ولكنْ حرفا ابتداء أشبها العاطفين ، فلو قلت : أَكْرَمْتُ خَالِداً حَتَّى زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ، وقَامَ بَكْرٌ لٰكِنْ عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لاتقع حتى العاطفة إلا بين كلٍّ وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه .

ثانيها: أن يجاب به استفهام منصوب ، كزَيْداً ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أو مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومثل المنصوب المضاف إليه ، نحو : غُلاَمَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : غُلاَمَ أَيِّهِمْ ضَرَبْتَ ؟ .

ثالثها : أن يكون رَفْعُهُ يوهم وصفاً مُخِلاً بالمقصود ، ويكون نصبه نَصًّا فى المقصود ، كما فى « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » ؛ إذ النصب نصٌّ فى عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفى الرفع إيهامُ كون الفعل وصفاً مخصِّصًا ، و « بِقَدَرٍ » هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجودَ شيء لابِقَدَر ؛ لكونه غير مخلوق ؛ ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجِّحاً للنصب ، وقال : النصبُ فى الآية مثله فى « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » قال : وهو عربي كثير ، وقد قرئ بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » فى موضع الخبر للمبتدإ ، والجملة خبر إن ، وَ « بِقَدَرٍ » حال ؛ وإنما كان النصب نصا فى المقصود لأنه لايمكن حينئذ جعل

الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ؛ ومن ثَمَّ وجب الرفع فى قوله تعالى : « وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ » .

(وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ) جملةً ذاتَ وجهين غَيْرَ تعجبية : بأن تلا (فِعْلاً مُخْبَرًا * بِهِ) مع معموله (عَنِ اسْمٍ) غير ما التعجبية (فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زَيْدٌ قامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ فى داره » أو « فعمراً أكرمته » برفع عمرو ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن فى كل منهما مشاكلة ، بخلاف « ما أَحْسَنَ زيداً وعمرو أكرمته عنده » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافى يمنعان النصب ، والفارسى وجماعة ـ منهم الناظم ـ يجيزونه وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف فى هذا أيضا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أَنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمْراً ضربْتُهُ » ، والثانى نحو « هٰذَا ضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرًا يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

(وَالرفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحاً ، أو مساويا (رَجَحْ) على النصب ؛ لسلامة الرفع من الإضمار الذى هو خلاف الأصل ، فرفع «زيد» بالابتداء فى قولك «زيد ضربته» أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونَصْبُهُ عربى جيد ، خلافا لمن منعه ، وأنشد ابن الشَّجَرِيِّ على جوازه قوله :

٣٩٦ ـ فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمَاً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكَلْ

---

٣٩٦ ـ هـذا بيت من الرمل من أبيات ثلاثة اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة (١) ، ونسبها لامرأة من بنى الحرث ولم يعينها ، ولم يزد الخطيب التبريزى فى شرحه شيئا عن نسبة الأبيات ، وها كها برواية الحماسة :

---

(١) انظر شرح التبريزى (٣ ـ ١٢١)

... ...

فارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكَلْ
لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ
غَيْرَ أَنَّ الْبَأْسَ مِنْهُ شِيمَةٌ وَصرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِى بِالْأَجَلْ

ونسب قوم هـذه الأبيات لعلقمة بن عبدة ، وتبعهم فى ذلك صاحب شعراء النصرانية فى ترجمة علقمة بن عبدة (ص ٥٠٨)

اللغة : «فارس» هو فى رواية الحماسة وشعراء النصرانية بالرفع ، وهو فى رواية ابن الشجرى وكثير من النحاة بالنصب « ما » زائدة « غادروه » تركوه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو فعيل بمعنى مفعول «ملحما» بضم الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة — معناه طعمة لعوافى السباع والطير « زميل » بضم الزاى وفتح الميم مشدّدة بعدها ياء ساكنة — وهو الضعيف الجبان ، سمى بذلك لأنه زمل فى العجز والضعف كما يزمّل الرجل فى الثوب : أى يلف به « نكس » بكسر النون وسكون الكاف — المقصر عن غاية المجد والكرم والنجدة ، وأصله فى السهام ، وهو الذى انكسر فجعل أسفله أعلاه « وكل » بفتح الواو والكاف جميعا — وهو الجبان الذى يتكل على غيره فيضيع أمره « لو يشا » المراد به حكاية الحال ، والمعنى لو شاء لأنجاه فرس له ذو نشاط ، قال الخليل : ميعة الحضر والنشاط : أولهما وحدتهما « لاحق الآطال » الآطال : جمع إطل ، واللاحق : الضامر ، والمراد أنه ضامر الجنبين « نهد » بفتح النون وسكون الهاء — الغليظ « ذو خصل » الخصل — بضم الخاء وفتح الصاد المهملة — جمع خصلة — بضم فسكون — وهى ماتدلى من أطراف الشعر « شيمة » طبيعة وسجية « صروف الدهر » جمع صرف ، وصروف الدهر : أحواله وغيره .

الإعراب : « فارسا » مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : غادروا فارسا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» يجوز أن تكون زائدة فهى حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، ويجوز أن تكون نكرة بمعنى عظيم فهى حينئذ اسم ، وهى نعت لفارس ، مبنى على السكون فى محل نصب « غادروه » غادر : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية « ملحما » حال من ضمير الغائب الواقع مفعولا به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « غير » حال ثان من الهاء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « زمّيل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « نكس » معطوف على زميل ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

ومنه قراءة بعضهم « جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .

ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبِيحَ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدَّهُ إليه وتخرِّجه عليه (أَفْعَلْ وَدَعْ مَالَمْ يُبَحْ) لك فيه ذلك .

(وَفَصْلُ مَشْغُولٍ) من ضمير الاسم السابق (بِحَرْفِ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تتابعت، أو بهما معاً (كَوَصْلٍ يَجْرِى) فى جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب فى نحو « إِنْ زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ ، أو بغلامه ، أو حُبِسْتَ عليه ، أوعلى غلامه ، أو أكرمت أخاه ، أو غُلاَمَ أخيه ؛ أَكْرِمْكَ » كما يجب فى نحو « إِنْ زَيْدًا أكْرَمته » ؛ ويمتنع النصب ويتعين الرفع فى نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مُرَّ بِهِ ، أو بغلامه ، أو حُبِسَ عليه ، أو على غلامه ، أو يضرب أخاه ، أو غُلاَمَ أخيه ؛ عَمْرٌو » ، كما وجب الرفع فى نحو « فإذا زيدٌ يضرب به عمرو » ؛ وقس على ذلك بقية الأمثلة .

« وكل » صفة لنكس ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فارسا ماغادروه » حيث نصبه بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب فى هذا الموضع ، ولا موجب له ، من الأمور التى عددها الشارح رحمه الله ؛ فدلّ نصب « فارسا » فى هذا البيت مع خلو الكلام من الأمور التى توجب النصب أو ترجحه ، على أن النصب فى هذا الحال جائز ، وليس ممتنعا ، وفى هذا رد على من منع النصب والحالة هذه ، نعم الرفع أولى وأرجح ؛ لأن الرفع لايحوجك إلى تقدير شىء غير مافى الكلام ، فأما النصب فإنه يحوجك إلى تقدير فعل يعمل النصب فى الاسم المنصوب المتقدم ؛ إذ لايجوز عند جمهور البصريين أن يجعل الفعل المتأخر ناصبا له ولضميره معا ، والذى لايحوج إلى تقدير أولى بالاعتماد مما يحوج إليه .

نعم ، مقتضى ماذكرناه لك من مذهب الكوفيين فى شرح الشاهد (٣٩٣) وأن مذهبهم أن الفعل المتأخر وهو « غادروه » فى هذا البيت عامل فى الاسم المتقدم كما أنه عامل فى ضميره ؛ فيكون عاملا فيهما جميعا ؛ نقول : إن مقتضى هذا المذهب أنه على النصب أيضا لايحوج إلى تقدير ؛ وحيث انتفت العلة التى تقتضى ترجيح الرفع على هذا المذهب ؛ وجب أن يكون الأمران عندهم متساويين ، ولم أقف على نص فى ذلك ، ولكنى قلته بالنظر والقياس ، فافهمه .

(تنبيه) : النصبُ فى نحو « زَيْداً ضربته » أحسن منه فى نحو « زيداً ضربت أخاه » وفى نحو « زيداً ضربت أخاه » أحسن منه فى نحو « زيدا مررت بأخيه » .

(وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) فى جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو : أزَيْداً أنت ضاربه ، أو مُكْرِمٌ أخاه ، أو مَارٌّ بهِ ، أو مَحْبُوسٌ عليه ؛ تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أزيداً تَضربه ، أو تُكْرِم أخاه ، أو تَمُرُّ به ، أو تُحْبَسُ عليه .

وإنما امتنع « زيداً أنت تضربه » بخلاف « أنت ضاربه » لاحتياج الوصف إلى ما يَعْتَمِدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غَيْرَ عامل لم يَجُزْ أن يُفَسِّر عاملا ؛ فلا يجوز « أزيدًا أنت ضَارِبُهُ ـ أو مَحْبُوسٌ عليه ـ أمْسِ » .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل فى التفسير (إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ) يمنعه من ذلك ؛ كوقوعه صلةً لأل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لايعمل لا يفسِّر عاملا ؛ ومن ثَمَّ امتنع تفسير الصفة المشبهة ، فلا يجوز « زيْدًا أنا الضَّارِبُهُ » ، ولا « وَجْهَ الأب زَيْدٌ حَسَنُهُ » .

(تنبيه) : يتعين الرفع فى « زَيْدٌ عَلَيْكَهُ» ، و « زَيْدٌ ضَرْبًا إيَّاهُ » ؛ لأنهما غير صفة ؛ نَعَمْ يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّز تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائى ، ومعمول المصدر الذى لا ينحَلُّ بحرف مصدرىٍّ ، وهو المبرد والسيرافى .

(وَعُلْقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ) سَبَبِيٍّ له جارٍ على متبوع أجنبى منه ، وهو الشاغل : نعتاً ، أو عطف نَسَقٍ بالواو ، أو عطف بيان (كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ) السببىِّ (الْوَاقِعِ) شاغلاً ، فكما تقول «زَيْدًا أكرمت أخاه» أو « مُحِبَّهُ » فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عَمَلَهُ فى سببيه كذلك تقول « زَيْدًا أكرمت رَجُلاً يُحِبُّه » ، أو « أكرمت عَمْرًا وأخَاهُ » أو « عَمْرًا أخاه » ؛ فتكون العلقة عمله فى متبوع سببيه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالعُلْقَة الضميرَ الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى فى ، أى :

إنَّ وجودَ الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الرَّبْطِ كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، و إن كان الأصل أن يكون متصلا بالعامل ، أو منفصلا عنه بحرف جر ، ونحوه .

(تنبيه) : لو جعلت « أَخَاهُ » من قولك « زَيْدًا أَكْرَمْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » بدلا امتنعت المسألة : نَصَبْتَ ، أو رفعت ؛ لأن البدل فى نية تكرير العامل ، فتخلو الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل فى البدل هوالعامل فى المبدل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ؛ بخلاف غيرها من حروف العطف .

(خاتمة) : إذا رَفَع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ نحو « أَزَيْدٌ قامَ » أو « غُضِب عليه » ، أو ملابساً لضميره نحو « أَزَيْدٌ قامَ أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجبَ الرفع بالابتداء ؛ كخرجْتُ فإذا زَيْدٌ قامَ ، وليتما عَمْرٌو قعَدَ ؛ إذا قدرت « ما » كافَّة ، أو بالفاعلية ، نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وَهَلاَّ زَيْدٌ قَامَ ؛ وقد يكون راجحَ الابتدائية على الفاعلية ، نحو : زَيْدٌ قامَ ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائيته ؛ لعدم تَقَدُّم طلب الفعل ، وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية ، نحو : زَيْدٌ لِيَقُمْ ، ونحو : قامَ زَيْدٌ وَعمْرٌو قعد ، ونحو « أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا » وَ « ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو : زَيْدٌ قامَ وَعَمْرٌو قُعِدَ عِنْدَه ؛ والله أعلم .

تعدى الفعل ولزومه

(عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى) إلى مفعولٍ به فأ كثر ـ وَيُسَمَّى أيضاً وَاقعاً ؛ لوقوعه على المفعول به ، ومُجَاوزاً ؛ لمجاوزته الفاعلَ إلى المفعول به ـ أمران : الأول : صحة (أَنْ تَصِلْ * هاَ) ضميرٍ راجع إلى (غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) ، والثانى : أن يُصَاغ منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلك (نَحْوُ عَمِلْ) فإنك تقول منه : الْخَيْرُ عَمِلَهُ زَيْدٌ ؛ فهو معمول ، بخلاف نحو خَرَجَ ؛ فإنه لا يقال منه زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو ، ولا هُوَ مَخْرُوجٌ ، بل مَخْرُوجٌ بِهِ ، أو إليه ؛ فلا يتم إلا بالحرف .

والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تَتَّصِلُ باللازم والمتعدى ، نحو : الخُرُوجُ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، وَالضَّرْبُ ضَرَبَهُ عَمْرٌو .

(تنبيه) : هذه الهـاء تَتَّصِل بكان وأخواتها ؛ والمعروف أنها واسطة : أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعدى نظراً إلى شبهها به ، وربمـا أُطلق على خبرها المفعول .

(فَانْصِبْ بهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ) ذلك المفعولُ (عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْـكُتُبْ) فإن ناب عنه رَفَعْتَه به كما سلف .

(وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى) غير المعدى : مبتدأ ، ولازم : خبره ، أى : ماسوى المعدَّى هو اللازم؛ إذ لا واسطة ، ويسمى قَاصِراً أيضا ؛ لقصوره على الفاعل ، وَغَيْرَ وَاقع ، وغير مجاوز ؛ لذلك .

(وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وهى الطبائع ؛ والمراد بأفعال السجايا : ما دَلّ على معنًى قائمٍ بالفاعل لازمٍ له (كَنَهِمْ) ـــ بكسر الهـاء ـــ الرجلُ ؛ إذا كثر أكله ، وَشَجُعَ ، وَجَبُنَ ، وَحَسُنَ ، وَقَبُحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أشبه ذلك .

و (كذا) ماوازن (افْعَلَلَّ) نحو : اقْشَعَرَّ، واشْمَأَزَّ ، واطْمَأَنَّ ، وما أُلحق به ، وهو افْوَعَلَّ ، نحو اكْوَهَدَّ الفرخُ ، إذا ارتعد .

(وكَذَا) (الْمُضَاهِى) أى : المشابه فى الوزن : افْعَنْلَلَ ، نحو احْرَنْجَمَ ، يقال : احْرَنْجَمَتِ الإبلُ : أى اجتمعت ، وما أُلحق به ، وهو وزنان : افْعَنْلَلَ ـ بزيادة إحدى اللامين ـ نحو

(أُقْعَنْسَسَا) يقال : أُقْعَنْسَسَ البعيرُ ؛ إذا امتنع من الانقياد ، وَأُفْعَنْلَى، نحو : أُحْرَنْبَى الديكُ؛ إذا انتفش للقتال ، وَأُسْلَنْقَى الرجلُ ؛ إذا نام على ظهره ؛ وقد جاء منه المتعدى، نحو:أُسْرَنْدَى، وَأغرَنْدَى : أى علا وَرَكِبَ ، فى قول الراجز :

٣٩٧ — قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِى أَدْفَعُهُ عَــــنِّى وَيغرَنْدِينِى

---

٣٩٧ ـ أنشد ابن جنى هـذا البيت فى شرحه على تصريف أبى عثمان المازنى ، ولم ينسبه لأحد معين ؛ وكذا أنشـده الجوهرى فى الصحاح (مادة: س ر د) ولم ينسبه ، وقال البغدادى فى شرح شواهد الشافية : « ولم يتعرّض له ابن برى فى أماليه بشىء ، ولا الصفـدى فى حاشيته عليه ، وقلما خلا عن هذا الرجز كتاب من علم الصرف ، ومع ذلك لم يعرف قائله » اهـ ؛ وقال الزبيدى : « ما أحسب هذا الشعر إلا مصنوعا غير ثابت عن العرب » اهـ ، وأنشده ابن منظور مرتين فى لسان العرب إحداها فى مادة (س ر د) والثانية فى مادة (غ ر ن د) ، ولم ينسبه لقائل معين ، وقد روى هـــذا البيت فى بعض كتب الصرف منهـا شرح شافية ابن الحاجب للرضى (١ — ١١٣) على وجه آخر ، وهو :

إِنِّى أَرَى النُّعَاسَ يَغْرَنْدِينِى أَطْرُدُهُ عَــنِّى وَيَسْرَنْدِينِى

ولم ينسب أيضا إلى قائل معين .

اللغة : « يغرندينى » قال أبو عبيـد : تقول : اغرندى القوم أخاهم اغرنداء ، إذا علوه بالشتم والضرب والقهر ، وقال الأصمعى : اغرنداه ، واغرندى عليه ؛ إذا علاه بالشتم والضرب والقهر ؛ والمغرندى : الذى يغلبك ويعلوك « أدفعه عنى » قد رأيت أنه روى فى مكان هذه العبارة « أطرده عنى » وهما بمعنى واحد « يسرندينى » تقول : اسرنداه الشىء ؛ إذا غلبـه وعلاه ، والمسرندى : الذى يعلوك ويغلبك ، والأصل فى هذه الـكلمة قولهم: السرندى ـ على زنة سفرجل ـ وهو الجرىء ، ويقال : هو الشـديد ، وأنثاه سرنداة ، بزنة سفرجلة ، قال سيبويه « رجل سرندى : مشتق من السرد ، ومعناه الذى يمضى قدما » اهـ ، قال فى اللسان : « والاسرنداء والاغرنداء واحد ، والياء للإلحاق بافعنلل » اهـ .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « جعل » فعل ماض دال على الشروع من أخوات كاد فى العمل ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « النعاس » اسم جعل ، مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « يغرندينى » يغرندى : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السـكون فى محل نصب ،

(تنبيه) : يجوز فى « اقْعَنْسَسَ » أن يكون مفعولاً للمضاهى ، والأَوْلَى أن يكون فاعلاً له ، والمفعول محذوف : أى والمضاهيه اقْعَنْسَسَ ؛ لما عرفت أنه مُلْحَق باحرنجم .

(وَ) كذلك حُتِمَ أيضاً لزوم (ما اُقْتَضَى) من الأفعال (نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا) نحو : نَظُفَ ، وطَهُرَ ، وَوَضُؤَ ، ودَنِسَ ، ونَجِس ، وقَذِر (أَوْ عَرَضاً) وهو : ما ليس حركةَ جسمٍ من معنى قائمٍ بالفاعل غير ثابت فيه ، كَمَرِضَ ، وكَسِلَ ، ونَشِطَ ، وفَرِحَ ، وحَزِنَ ، وَنَهِمَ ؛ إذا شبع (أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا) وَدَحْرَجْتُ الشىء فَتَدَحْرَجَ ؛ أمّا مطاوعُ المتعدِّى لأكثر من واحد فإنه متعد ؛ كما مرّ .

وفاعل يغرندى ضمير مستتر فيــه جوازا تقديره هو يعود إلى النعاس ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر جعل « أدفعه » أدفع : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهـاء ضمير الغائب العائد إلى النعاس مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « عنى » جار ومجرور متعلق بأدفع « ويسرنديني » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، يسرندى : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقــدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يغرنديني » وقوله « يسرنديني » حيث جاء الراجز بهذين الفعلين متعديين ، على ماهو الظاهر منهما ؛ فإن كل واحــد منهما قد نصب ياء المتكلم مفعولا به . وقد اختلف العلماء فى ذلك ؛ فذهب قوم ــ منهم الرضى فى شرح الشافيــة ــ إلى أن ذلك من باب الحذف والإيصال ، والأصل : يغرندى على ، ويسرندى على ؛ فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى المجرور ؛ وذهب ابن هشام إلى أن تعدية هذين الفعلين إلى المفعول به شاذة لايجوز أن يقاس عليها ، وقال : « ولا ثالث لهما » اهـ ، يريد أن افعنلل وما ألحق به لايكون إلا لازما ؛ وذهب ابن جنى رحمه الله إلى أن تعدية هذين الفعلين قياسية ، وأن هذا البيت ليس من الشذوذ ولا هو من باب الحذف والإيصال ، وعنده أن افعنلل وما ألحق به على ضربين : متعد ، ولازم ؛ فاللازم نحو احرنجمت الإبل ، ونحو اقعنسس ، والمتعدى نحو اغرنداه ، واسرنداه . وتبعه فى هــذا التقسيم السخاوى فى كتابه « سفر السعادة » ويفهم مثــله من عبارة الجوهرى فى الصحاح (مادة : س ر د) وكل هؤلاء تابعون لأبى عبيد .

وعندى أن خيرا من كل ذلك أن يحمل تعدّى هذين الفعلين فى هذا البيت على أنه ضمنهما معنى فعل يتعدّى بنفسه ، وهو غلب أو نحوه .

(وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أذهبته ، وعجِبْتُ مِنْهُ ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ (وَإِنْ حُذِفْ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ) وجوبًا ، وشذ إبقاؤه على جره ، فى قوله :

٣٩٨ — أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

---

٣٩٨ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

وهذا البيت من قصيدة طويلة للفرزدق همام بن غالب ، يهجو جرير بن عطية بن الخطفى ؛ وأوّل هذه القصيدة قوله :

وَمِنَّا ٱلَّذِى ٱخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا ؛ إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ
وَمِنَّا ٱلَّذِى أَعْطَى الرَّسُولُ عَطِيَّةً أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُيُونُ دَوَامِعُ
وَمِنَّا ٱلَّذِى يُعْطِى الْمِئِينَ وَيَشْتَرِى الْـ ـغَوَالِى ، وَيَعْلُو فَضْلُهُ مَنْ يُدَافِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ضَرَبْنَاهُ حَتَّى تَسْتَقِيمَ الْأَخَادِعُ
وَنَحْنُ جَعَلْنَا لِابْنِ طَيْبَةَ حُكْمَهُ مِنَ الرُّمْحِ إِذْ نَقْعُ السَّنَابِكِ سَاطِعُ
وَكُلُّ فَطِيمٍ يَنْتَهِى لِفِطَامِهِ وَكُلُّ كُلَيْبِىٍّ وَإِنْ شَابَ رَاضِعُ
تَزَيَّدَ يَرْبُوعٌ بِهِمْ فِى عِدَادِهِمْ كَمَا زِيدَ فِى عَرْضِ الْأَدِيمِ الْأَكَارِعُ
إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ ... البيت ، و بعده
وَلَمْ تَمْنَعُوا يَوْمَ الْهُذَيْلِ بَنَاتِكُمْ بَنِى الْكَلْبِ وَالْحَامِى الْحَقِيقَةِ مَانِعُ
غَدَاةَ أَتَتْ خَيْلُ الْهُذَيْلِ وَرَاءَكُمْ وَسُدَّتْ عَلَيْكُمْ مِنْ إِرَابَ الْمَطَالِعُ

اللغة : « منا الذى اختير الرجال » يريد اختير من الرجال ، ومثله قوله تعالى (وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) يريد اختار موسى من قومه . والذى اختير من الرجال غالب بن

... ...

صعصعة أبو الفرزدق ، وكان من حديثه ـ كما قال أبو الفرج الإصبهانى وأبو عبيد ـ أن ثلاثة من بنى كليب تراهنوا أن يسألوا ثلاثة نفر فأيهم أعطى من غير أن يسأل عن نسب السائل فهو أفضلهم ، وقد اختار كل واحد منهم رجلا ، فذهبوا إلى عمير بن قيس بن مسعود الشيبانى ، فسألوه مائة ناقة ، فقال : من أنتم ؟ فانصرفوا عنه ؛ ثم أتوا طلبة بن قيس بن عاصم المنقرى ، فقال : من أنتم ؟ فانصرفوا عنه ؛ فأتوا غالبا فأعطاهم مائة ناقة وراعيها ، ولم يسألهم ؛ فأخذ الرهن صاحب غالب . وقوله « ومنا الذى أعطى الرسول ـ إلخ » إشارة إلى مافعل الأقرع ابن حابس ، وكان الأقرع بن حابس خاطب الرسول صلى الله عليه وسلم فى أصحاب الحجرات ـ وهم بنو عمرو بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ؛ فرد سبيهم ، وحمل الأقرع الدماء . وقوله : « وكنا إذا الجبار صعر خدّه ـ إلخ » صعر خدّه : أماله كبرا وعظما ، والصعر : الميل ، من ذلك قوله تعالى : (وَلاَ تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ) ، والأخدعان : عرقان فى صفحتى العنق ، يقول : نضربه حتى تستقيم أخادعه و يذهب صعره وكبره . وقوله « ونحن جعلنا لابن طيبة ـ إلخ » ابن طيبة : ملك من ملوك غسان ، والنقع : الغبار ، والسنابك : حوافر الخيل ، وقوله : « وكل فطيم ينتهى لفطامه ـ إلخ » الفطيم : القطيع الذى فصل عن لبن أمه ، والفطم : قطع الرضيع عن اللبن ، وقوله : « ولم تمنعوا يوم الهذيل بناتكم ـ إلخ » إراب : اسم موضع ، وللهذيل حديث انظره فى شرح النقائض .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب ، والعامل فيه قوله أشارت الآتى فى نصف البيت الآخر « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أى » اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « شر » خبر المبتدإ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو يروى غير منون فهو على هذا مضاف و « قبيلة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و يروى منونا ؛ فيكون قوله « قبيلة » منصوبا على التمييز ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة المبتدإ والخبر فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل ونائب فاعله فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « كليب » يروى منصوبا ومجرورا ، فعلى النصب هو منصوب على نزع الخافض ، وعلى الجرّ هو مجرور بحرف جرّ محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأشار « بالأكف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع « الأصابع » فاعل أشار ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وإنما جمع الأصابع ليشير

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار فى غير أنَّ وأنْ فإنما يحذف (نَقْلاً) لا قياسا مُطَّرداً ، وذلك على نوعين :

إلى كثرة المشبرين ، وأن حال هذه القبيلة فى اللؤم ودناءة الطباع قد صار مشهورا معروفا .

الشاهد فيه : قوله « أشارت كليب » ، ونحن نريد أن نبين لك أوّلا أن هذه الكلمة تروى على ثلاثة أوجه : أولها بجرّ كليب ، وهى رواية كثير من النحاة منهم الرضى فى شرح الكافية ، ومنهم ابن هشام فى موضعين من مغنى اللبيب : الأول ، فى مقدمة الكتاب ، والثانى فى حذف نون التثنية والجمع من آخر الباب الخامس ، ومنهم ابن عصفور فى كتابه الضرائر ، وثانية الروايات بنصب كليب ، وهى رواية ديوان الفرزدق ، وثالثتها برفع كليب ، وهى رواية المناقضات بين جرير والفرزدق ورواية التذكرة الفارسية . .

فأما رواية جر كليب فإنها على أن الأصل أشارت إلى كليب ؛ لحذف حرف الجرّ وأبقى عمله ، شذوذا ، ومثله ماورد عن رؤبة أنه قال : خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، بجر خير ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟

وأما رواية نصب كليب فعلى أنه لما حذف حرف الجر نصب ما كان مجرورا ، وهذا أكثر ورودا من الأوّل ، ومثله فى ذلك البيت الذى هو مطلع هذه الكلمة ، وهو قوله :

مِنَّا ٱلَّذِى ٱخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا ؛ إذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

فإن الأصل فيه اختير من الرجال ؛ فلما حذف حرف الجر الذى هو من نصب ما كان مجرورا ؛ ومثله قول المتلمس :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ ٱلدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

فإن الأصل فيه : آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ؛ فلما حذف حرف الجر ـ وهو على ـ نصب ما كان مجرورا ؛ ومثل هذه الأبيات فى ذلك قول ساعدة بن جؤية :

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

فإن الأصل فيه : كما عسل فى الطريق ؛ فلما حذف حرف الجر ـ وهو فى ـ نصب ما كان مجرورا ؛ وسيأتى بيتا ساعدة والمتلمس مشروحين . وانظر شرح الشاهد رقم (٤٠٥) الآتى ، فى ص (٢٨٦ وما بعدها)

وأما رواية رفع كليب فعلى أنه خبر مبتدإ محذوف ؛ وتقدير الكلام : أشارت الأصابع هذه كليب ، يريد أشارت قائلة : هذه كليب .

الأول : وارد فى السَّعة ، نحو : شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشام .

والثانى : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ — آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

---

٣٩٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* والحَبُّ يَأْكُلُهُ فى القَرْيَةِ السُّوسُ *

وهذا البيت للمتلمس ، واسمه جرير بن عبد المسيح ، أحد بنى ضبيعة ، وكان المتلمس ينادم عمرو ابن هند ملك الحيرة ، وهو الذى كتب له صحيفة إلى عامله فى البحرين يأمر فيها بقتله وأوهمه أنه كتب له فيها بعطاء ، فأقرأها المتلمس غلاما بالحيرة ، فحذره ، فرمى الصحيفة ونجا بنفسه ؛ فضربت العرب بصحيفة المتلمس المثل ، وسبب الكلمة التى منها بيت الشاهد أن عمرو بن هند قال : حرام على المتلمس حبّ العراق أن يطعم منه حبة ولئن وجدته لأقتلنه ، فلما بلغ ذلك المتلمس قال :

يَا آلَ بَكْرٍ ؛ أَلاَ لِلّٰهِ أُمُّكُمُ ... طَالَ الثَّوَاءُ وَثَوْبُ الْعَجْزِ مَلْبُوسُ
أَغْنَيْتُ شَأْنِى فَأَغْنُوا الْيَوْمَ تَيْسَكُمُ ... وَاسْتَحْمِقُوا فى مِرَاسِ الحَرْبِ أَوْ كِيسُوا
إِنَّ الْعِلاَفَ وَمَنْ بِاللَّوْذِ مِنْ حَضَنٍ ... لَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ دِينٌ خَلاَبِيسُ
شَدُّوا الجِمَالَ بِأَكْوَارٍ عَلَى عَجَلٍ ... وَالظُّلْمُ يُنْكِرُهُ الْقَوْمُ الْمَكَايِيسُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أُمِّى شَآمِيَةٌ إِذْ لاَ عِرَاقَ لَنَا ... قَوْمًا نَوَدُّهُمُ إِذْ قَوْمُنَا شُوسُ
لَنْ تَسْلُكِى سُبُلَ الْبَوْبَاةِ مُنْجِدَةً ... مَا عَاشَ عَمْرٌو وَمَا عُمِّرْتَ قَابُوسُ
لَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ وَهْبٍ بَيْنَنَا عُصَبٌ ... وَمِنْ نَذِيرٍ وَمِنْ عَوْفٍ مَحَامِيسُ
أَوْدَى بِهِمْ مَنْ يُرَادِينِى وَأَعْلَمُهُمْ ... جُودَ الأَكُفِّ إِذَا مَا اسْتَعْسَرَ الْبُوسُ
يَا حَارِ ، إِنِّى لِمَنْ قَوْمٍ أُولِى حَسَبٍ ... لاَ يَجْهَلُونَ إِذَا طَاشَ الضَّغَابِيسُ
آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... وَالْحَبُّ ... ... البيت ، وبعده :
لَمْ تَدْرِ بُصْرَى بِمَا آلَيْتَ مِنْ قَسَمٍ ... وَلاَ دِمَشْقُ إِذَا دِيسَ الْكَدَادِيسُ

... ...

اللغة : « لله أمكم » يروى فى مكانه « لله دركم » وهـــذه العبارة تدل على التعجب ؛ يتعجب منهم لصبرهم على الذل وإقامتهم على الضيم « الثواء » الإقامة ، تقول : ثوى بالمكان يثوى ثواء ، وتقول : أثوى ، أيضا « أغنيت شأنى فأغنوا اليوم تيسكم » يرويها جماعة « أغنيت شأنى فأغنوا اليوم شأنكم » وهو تصحيف « واستحمقوا فى مراس الحرب أو كيسوا » كيسوا : من الكيس ، وهو ضد الحمق ، ويروى فى مكانه « واستجمعوا فى مراس الحرب أو ليسوا » ويروى « وشمروا فى مراس الحرب » وقوله : « إن العلاف ومن باللوذ من حضن » اللوذ : الناحية ، ولوذ الجبل : ناحيته ، وحضن : جبل بنجد ، ويقال فى المثل : أنجد من رأى حضنا « خلابيس » الخلابيس : الأمر الذى فيه غدر وفساد ، وهو أيضا المتفرق الذى ليس على استقامة « بأكوار » الأكوار : جمع كور ، وهو الرحل ، ويروى « شدوا الرحال على بزل مخيسة » والمخيسة : المذللة للركوب ، ويروى « على بزل مجنبة » وقوله « والظلم ينكره القوم المكاييس » المكاييس : جمع مكياس ، وهو مفعال من الكيس ، ويروى « والضيم ينكره » وقوله « أمى شآمية إذ لا عراق لنا — إلخ » أمى : اقصدى ، تقول : أممت الشىء أؤمه ، يقول لناقته : اقصدى بلاد الشام إذ لم يبق لنا نصيب فى العراق ، والشوس : جمع أشوس ، وهو الذى ينظر إليك نظر المبغض « لن تسلكى سبل البوباة — إلخ » البوباة : ثنية فى طريق نجد ينحدر صاحبها إلى العراق ، يقول : إنك لن تأخذى بذلك الطريق وأنت تريدين الشام ، ويروى « إن تسلكى جبل الريان منجدة » والمنجدة : اسم فاعل من أنجد إذا أتى نجدا ، وقوله : « ما استعسر البوس » يروى فى مكانه « ما استسعر البوس » وقوله « ياحار » هو ترخيم حارث ، والضغابيس : جمع ضغبوس ، وهو الرجل الضعيف « آليت » أقسمت وحلفت ، وتقول : آلى ، وتألى ، فأما شاهد الأول فهذا البيت ، وقول امرىء القيس بن حجر الكندى :

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

وأما شاهد الثانى فقول شاعر الحماسة :

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي إِلَى نِسْـــوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَايِدُ

« حب العراق » الحب : اسم جنس يجمع الحنطة والشعير وغيرها « أطعمه » أذوقه ، وتقول : طعم يطعم — من باب تعب — ومنه قوله تعالى : (فَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ) والمصدر الطعم — بفتح الطاء — وأما الطعم — بضم الطاء — فهو المطعوم .

الإعراب : « آليت » فعل ماض وفاعله « حب » منصوب على نزع الخافض ، والأصل :

... ...

آليت على حب العراق ، وحب مضاف ، و « العراق » مضاف إليـه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة . « الدهر » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانيـة بأطعم الآتى « أطعمه » أطعم : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو منفى بلا النافية المحذوفة بعد القسم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « والحب » الواو للحال ، الحب : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « يأكله » يأكل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير الحب مفعول به « فى القرية » جار ومجرور متعلق بيأكل « السوس » فاعل يأكل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ ، وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « آليت حبّ العراق » حيث حـذف الجار ونصب ما كان مجرورا والأصل : آليت على حبّ العراق ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، وهذا من ضرورات الشعر وهو مع كونه ضرورة أكثر ورودا من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجرّ ؛ من قبل أن حرف الجر ضعيف بسبب كونه مختصا بنوع من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يعمل وهو محذوف

فإن قلت : فلماذا لا تجعل هذا البيت من باب الاشتغال ، فتقدّر أن نصب « حبّ العراق » بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام ـ على هذا ـ آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ؟ . وكيف استسغت لنفسك أن تحمل البيت على أنه من قبيل حذف حرف الجر وإيصال الفعل بنفسه إلى ما كان مجرورا ، مع أن هذا ـ كما تقول ـ لا يقع إلا فى ضرورة الشعر؟ ولم تحمله على أنه من باب الاشتغال مع أن باب الاشتغال قياسى مطرد لا ضرورة فيه ولا شذوذ ؟ وهلا جريت على ما تقرّره مرارا من أن الكلام إذا احتمل وجهين ، وكان أحد الوجهين ضرورة أو شاذا أو قليلا أو نادرا ، والآخر ليس كذلك ؛ وجب حمله على ما لا ضرورة فيـه وليس من نوادر الاسـتعمال ! وكيف خالفت هذا الأصل الذى جعلته قاعدة مستمرّة وزيفت بمقتضاه كثيرا من تخريجات العلماء ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنا لم نغفل عن هـذا الوجه ، وقد كنا بصدد أن نحمل البيت عليه ، هربا من ارتكاب الوجه الذى لا يجرى إلا فى ضرورة الشعر ؛ ولـكننا لم نجسر على ارتكابه ؛ لأن مانعا عظيما منعنا الدنوّ منه ، وذلك أن « أطعمه » واقع فى جواب القسم ، وهو منفى بلا على ما بينت لك ؛ وجواب القسم المنفى بلا لا يجوز أن يتقدّم معموله عليـه ، وما لا يعمل فى المعمول المتقدّم لا يفسر عاملا ؛ لأنك علمت أن من تكملة ضابط الاشـتغال أن يكون العامل المتأخر بحيث لو تفرغ عن العمل فى الضمير لعمل فى الاسم السابق ؛ وهذا العامل لو أنك حذفت

وقوله :

٤٠٠ — كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

الضمير المتصل به لم يجز لك أن تعمله فى الاسم المتقدّم؛ لما ذكرنا؛ فلهذه العلة امتنعنا من جعله من باب الاشتغال؛ فافهم ذلك ولا تنسه

٤٠٠ — هذه قطعة من عجز بيت، وصدره قوله :

* لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ * فيه

وهذا البيت من كلمة لساعدة بن جؤية الهذلى؛ وأوّلها قوله :

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ ... وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

وَمِنَ الْعَوَادِى أَنْ تَقِيكَ بِبِغْضَةٍ ... وَتَقَاذُفٍ مِنْهَا وَأَنَّكَ تُرْقَبُ

شَابَ الْغُرَابُ وَلاَ فُؤَادُكَ تَارِكٌ ... ذِكْرَ الْغَضُوبِ وَلاَ عِتَابُكَ يُعْتَبُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَإِذَا يَجِيءُ مُصَمِّتٌ مِنْ غَارَةٍ ... فَيَقُولُ قَدْ آنَسْتُ هَيْجًا فَارْكَبُوا

طَارُوا بِكُلِّ طِمِرَّةٍ مَلْبُونَةٍ ... جَرْدَاءَ يَقْدُمُهَا كُمَيْتٌ شَرْجَبُ

فَرَمَوْا بِنَقْعٍ يَسْتَقِلُّ عَصَائِبًا ... فِى الْجَوِّ مِنْهُ سَاطِعٌ وَمُكَثَّبُ

فَتَعَاوَرُوا ضَرْبًا وَأُشْرِعَ بَيْنَهُمْ ... أَسَلاَتُ مَا صَاغَ الْقُيُونُ وَرَكَّبُوا

مِنْ كُلِّ أَظْمَى عَاتِرٍ لاَ شَانَهُ ... قِصَرٌ، وَلاَ رَاشُ الْكُعُوبِ مُعَلَّبُ

خِرْقٍ مِنَ الْخَطِّىِّ أُغْمِضَ حَدُّهُ ... مِثْلِ الشِّهَابِ رَفَعْتَهُ يَتَلَهَّبُ

مِمَّا يُتَرَّصُ فِى الثِّقَافِ يَزِينُهُ ... أَخْذَى كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ مُحَرَّبُ

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ ..... البيت، وبعده :

فَأَبَارَ جَمْعَهُمُ السُّيُوفُ وَأَبْرَزُوا ... عَنْ كُلِّ رَاقِنَةٍ تُجَرُّ وَتُسْلَبُ

وَاسْتَدْبَرُوهُمْ يَكْفِتُونَ عُرُوجَهُمْ ... مَوْرَ الْجَهَامِ إِذَا زَفَتْهُ الْأَزْيَبُ

... ...

اللغة : « غضوب » اسم امرأة ، وأصله صيغة مبالغة من الغضب « وحبّ من يتجنب » أى ما أحبها إلىّ وإن كانت تتجنبنى وتتباعد منى « وعدت عواد » العوادى : جمع عادية ، يريد صرفتنى عنها صوارف « وليك » بفتح الواو وسكون اللام — القرب والمداناة « تشعب » تصدع الشمل وتفرّقه ، ويروى فى مكانه « تغشب » ومعناه تجور فلا تجىء على قصد « ومن العوادى » من الصوارف والشواغل عنها «تقيك ببغضة» يريد تنقيك بقوم يبغضونك ويكرهونك «وتقاذف» تباعد ، وتقول : هــذه نية قذف — بضمتين أو بفتحتين — أى بعيدة « ترقب » ترصد « شاب الغراب — إلخ » يقول : طال الأمد ولم تترك ذكر الغضوب ولم يستقبل عتابك عليها بما يرضيك وقوله « وإذا يجىء مصمت — إلخ » المصمت : اسم فاعل من صمته — بالتضعيف — إذا دعاه إلى الصمت والسكوت « آنست » رأيت وأبصرت ، وقوله « طاروا بكل طمرة — إلخ » الطمرة — بكسر الطاء المهملة والميم وتشديد الراء المهملة — الطويلة ، والملبونة : التى تسقى اللبن ، «جرداء» : قصيرة الشعر ، وشرجب : طويل جسيم ، وقوله « فرموا بنقع — الخ » النقع — بفتح فسكون — الغبار ، وساطع : منتصب ، ومكثب : مجتمع فى السماء لايبرح ، يقول : أتتهم الخيل فإذا الغبار ساطع فى السماء ، وقوله « فتعاوروا ضربا — إلخ » تعاوروا ضربا : ضرب بعضهم بعضا ، والأسل : الرماح واحدها أسلة ، وتجمع الأسلة على أسلات ، والقيون : جمع قين — بفتح فسكون — وهو الحدّاد ، يريد به صانع السيوف والرماح ، وقوله «من كل أظمى عاتر — إلخ » الراش : الخوّار ، ويقال ذلك أيضا للناقة إذا كانت ضعيفة الظهر ، والمعلب : المشدود بالعلباء ، وقوله «خرق من الخطى — إلخ » الخطى : المنسوب إلى الخط ، وهو الرمح ، وجعله خرقا لأنه أراد أنه إذا هزّ تخرّق وأخذ فى كلّ ناحية؛ فجعله كالخرق من الرجال وهو الذى يتخرّق فى المال والخير ، وأغمض حدّه : ألطف ، ويروى آخر البيت «سنانه يتلهب » وقوله «مما يترص فى الثقاف — إلخ» التتريص : الإحكام ، ويقال : هذا أمر مترص ، إذا كان محكما ، والأخذى : الذى كسر حرفاه ، والمحرب : المحروم ، وقد ضربه مثلا؛ فكأنه لشدّة حرصه على الدماء قد حرمها فهو شديد الشهوة إليها ، وأراد بالأخذى ههنا السنان «لدن» بفتح اللام وسكون الدال المهملة — اللين ، ويروى فى مكانه « لذ » باللام والذال المعجمة — وهو الذى يلذّ الكفّ بهزّه « يعسل » يتحرك ويضطرب « متنه » المتن — بفتح فسكون — الظهر « فيه» الضمير راجع إلى الكف «عسل الطريق » أى اضطرب فى الطريق ، والثعلب : حيوان معروف بالروغان ، وقوله «فأبار جمعهم السيوف — إلخ » أبار : أهلك ، والراقنة : المرأة التى تضمخت بالزعفران « واستدبروهم » طردوهم «يكفئون عروجهم » الكفء : القلب ، والعروج : جمع عرج وهى الإبل الكثيرة « مور الجهام » الجهام — بفتح الجيم — السحاب الذى هراق ماءه ،

أى : على حَبِّ العراق ، وفى الطريق .

(وَ) حذفه (فِي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ) قياسا (مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) « أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ » « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ » أى : مِنْ أن يَدُوا : أى يُعْطُوا الدية ، ومِنْ أن جاءكم ، وبأنّه .

فإن خِيفَ اللَّبْسُ امتنع الحذف ، كما فى : رَغِبْتُ فى أنْ تَفْعَلَ ، أو عَنْ أنْ تَفْعَلَ ؛ لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذفَ لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهنّ لجمالهنّ ، ومن يرغب عنهنّ

وموره : موجه ، وزفتــه : استخفته ، تقول : زفاه ، وزهاه ، وخزاه ، كله بمعنى استخفه ، والأزيب : ريح الجنوب ، ويقال لها النعامى ، أيضا

الإعراب : « لدن » بالرفع : إما خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : هو لدن ، و إما صفة لقوله « أخذى » فى البيت السابق ، وهو على الحالين مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بهز » جار ومجرور متعلق بلدن ، لأنه صفة مشبهة ، وهز مضاف ، و « الكف » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يعسل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «متنه» متن : فاعل يعسل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى اللدن مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « فيه » جار ومجرور متعلق بيعسل ، والضمير عائد إلى الكف ، كما قلنا فى لغة البيت « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، ما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عسل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الطريق » منصوب على نزع الخافض وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « الثعلب» فاعل عسل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يعسل متن هذا الرمح فى كف صاحبه إذا هزّه عسلانا كعسلان الثعلب فى الطريق

الشاهد فيه : قوله «عسل الطريق» حيث حذف حرف الجر ونصب الاسم الذى كان مجرورا ، وأصل الكلام : عسل فى الطريق . وقد علمت أن هذا ضرورة ، وعلمت أنه مع كونه ضرورة أكثر فى الاستعمال من بقاء المجرور مجرورا بعد حذف حرف الجرّ ، وسيأتى لهذا الموضوع تكملة فى أواخر الكلام على حروف الجر ، إن شاء الله تعالى

لدمامتهنّ وفقرهنّ ؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

(تنبيهان) : الأول : إنما اطَّرَدَ حذف حرف الجر مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصلة .

الثانى : اختلفوا فى محلهما بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائى إلى أن محلهما جر ؛ تمسكًا بقوله :

٤٠١ — وَمَازُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

---

٤٠١ — هذا البيت للفرزدق همام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها المطلب بن عبد الله المخزومى ، وأولها قوله :

تَقُولُ ابْنَةُ الْغَوْثِيِّ مَالَكَ هٰهُنَا ؟ وَأَنْتَ تَمِيمِيٌّ مَعَ الشَّرْقِ جَانِبُهْ

فَقُلْتُ لَهَا:الْحَاجَاتُ يَطْرَحْنَ بِالْفَتَى وَهَمٌّ تَعَنَّانِي مُعَنًّى رَكَائِبُهْ

و بعد البيت المستشهد به قوله :

وَلٰكِنْ أَتَيْنَا خِنْدِفِيًّا كَأَنَّهُ هِلاَلُ غُيُومٍ زَالَ عَنْهُ سَحَائِبُهْ

اللغة : «زرت» قصدت ، تقول : زاره يزوره زيارة ؛ إذا قصده ، ثم خصّ العرف الزيارة بقصد الشخص إكراما له أو طلبا للأنس به ، قاله فى المصباح « دين » هو بفتح الدال المهملة وسكون الياء — ما استقرّ فى ذمة شخص بنوع من أعمال المعاملة كالبيع

الإعراب : « ما » نافية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زرت » فعل وفاعل « ليلى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، واسم تكون ضمير مستتر فيه تقديره هى يعود إلى ليلى « حبيبة » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض ، وناصبه زرت ، وأصل هذا المصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير لكونها حبيبة ، وهذا الجار والمجرور لو وجد أو قدر لتعلق بزرت ، فلما حذف حرف الجر انتصب المجرور ، وسيأتى لهذا الكلام بقية فى بيان الاستشهاد بالبيت «إلى» جار ومجرور متعلق بحبيبة «ولا» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « دين » معطوف على المصدر المنسبك من أن المصدرية ، وستعرف لهذا تفصيلا فى ذكر الاستشهاد بالبيت « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدين ، هذا إن قدّرت الباء بمعنى على مثلها فى قوله سبحانه : (مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ

بجر « دَيْنٍ » ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب ، وهو الأقيس .

ومثل أنَّ وأنْ فى حذف حرف الجر قياسا كى المصدرية نحو : جِئْتُكَ كَىْ تَقُومَ : أى لكى تقوم .

(وَالأَصْلُ) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبْقُ فاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَعْنًى) منهما المفعولَ معنى (كَمَنْ * مِنْ) قولك : (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل فى المعنى ، و « نَسْجَ اليمن » هو الملبوس ؛ فهو المفعول فى المعنى .

بِدِينَارٍ لاَيُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) أو الجار والمجرور متعلق بطالب الآنى ، ويكون فى الكلام قلب ، والأصل: ولا دين أنا طالبها به ، فقلب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « طالبه » طالب : خبر المبتدإ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدإ والخبر فى محل جرصفة لدين

الشاهد فيه : قوله « ولا دين » حيث عطف المجرور وهو دين على المصدر المنسبك من أن المصدرية مع مابعدها ، وكان أصل الكلام أن يدخل حرف الجر على أن المصدرية فيقول : وما زرت ليلى لأن تكون حبيبة ولادين ، ولو أنه جاء به كذلك لكان المصدر مجرورا حقيقة ، ولكنه حذف هذا الحرف .

وبهذا البيت استدل بعض النحاة ــ ذكر الشارح أنه الخليل ، وحكى قوم أنه سيبويه ــ على أن المصدر المنسبك من أن المصدرية التى حذف قبلها حرف الجر فى محل جر

وقد ذهب بعض النحاة ــ وذكر الشارح أنه سيبويه ، وذكر غيره أنه الخليل ــ إلى أن محل هذا المصدر نصب ؛ وقد التمس قوم من أنصاره لهذا البيت تخريجا على وجه يبطل استدلال من ذهب إلى أن موضع المصدر جر ؛ فقالوا : إنما جر « دين » على التوهم ؛ ومعنى هذا أن الشاعر بعد أن قال «وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى» توهم أنه أدخل لام التعليل على أن فجاء بالمعطوف مجرورا ؛ وذلك كما قال زهير بن أبى سلمى المزنى :

بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى   وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فإنه بعد أن قال « لست مدرك مامضى » توهم أنه أدخل الباء فى خبر ليس ؛ إذ كانت الباء تزاد فى خبرها كثيرا ، فجاء بالمعطوف على هذا الخبر مجرورا

ومع أن هذا التخريج قد طرق الفساد إلى استدلال من ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جرّ فإنا لانرى أن تأخذ به ؛ لأن الجرّ على التوهم مما لايستساغ التخريج عليه

ويجوز العدول عن هـــذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى ، فيقال : أَلْبِسَنْ نَسْجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَكم .

(وَ) قد (يَلْزَمُ الأَصْلُ) المذكور (لِمُوجِبٍ عَرَا) أى : وُجد ، وذلك كخوف اللبس ، نحو : أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً ، وكون الثانى محصورا ، كما أَعْطَيْتُ زَيْداً إلاَّ دِرْهَماً ، أو ظاهرًا ، والأول ضمير متصل ، نحو : « إنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .

(وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ) لمانع وجد (حَتْماً قَدْ يُرَى) أى : قد يرى واجبا ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصوراً ، نحو : مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلاَّ زَيْداً ، أو ظاهرًا والثانى ضميرًا متصلا ، نحو : الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ زَيْداً ، أومُتَلبساً بضمير الثانى ، نحو : أَسْكَنْتُ الدَّارَ بَانِيَهَا ، فلو كان الثانى متلبساً بضمير الأول كما فى نحو : أَعْطَيْتُ زَيْدًا مَالَهُ ؛ جاز وجاز؛ على ما عرف فى باب الفاعل .

(تنبيه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الأمور الثلاثة ؛ لجواز تقديمه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا ، ووجوبه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وامتناعه فى نحو : ظَنَنْتُ فى الدَّارِ صَاحِبَهَا .

(وَحَذْفَ فَضْـلَةٍ) وهى المفعول من غير باب ظَنَّ (أَجِزْ) : اختصارًا ، أو اقتصارًا (إِنْ لَمْ يَضِرْ) حذفها ، كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض: إمالفظى ؛ كتناسُب الفواصل نحو « مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَى » ونحو « إلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى » ، وكالإيجاز فى نحو « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا » وإما معنوىّ ؛ كاحتقاره فى نحو « كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ » أى : الكافرين ، أو اسْتِهْجَانه ؛ كقول عائشـــة رضى الله عنها : مَارَأَيْتُ مِنْهُ وَلاَ رَأَى مِنِّى ، أى : العورة .

فإن ضَرَّ الحذفُ امتنع ، وذلك (كَحَذْفِ مَاسِيقَ جَوَابًا) لسؤال سائل : كضَرَبْتُ زَيْدًا ، لمن قال : مَن ضَرَبْتَ ؟ (أَوْ حُصِرْ) نحو : ماضَرَبْتُ إلاَّ زَيْدًا ، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ

زَيْدًا ، أو حذف عامله ، نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .

(تنبيه) : قوله « يَضِر » هو بكسر الضاد مضارع ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا ، بمعنى ضَرَّ يَضُرُّ ضُرًّا ، قال الله تعالى : « لَا يَضِرْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا » أى : لم يضركم .

(وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا) أى : ناصبُ الفضلة (إِنْ عُلِمَا) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً ، نحو: «قَالُوا خَيْرًا» (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا) كما فى باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه ، وما كان مَثَلاً ، نحو : الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ(١) ؛ أى : أَرْسِلِ الكلاب ، أو أُجْرِيَ مُجْرَى المثل ، نحو « انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » .

(خاتمة) : يصير المتعدى لازمًا أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول : التضمين لمعنى لازمٍ ؛ والتضمين(٢) : إشرابُ اللفظِ معنى لفظٍ آخَرَ و إعطاؤه

---

(١) هـذا مثل من أمثال العرب أورده الميدانى فى مجمع الأمثال (٢ — ٧٥ بولاق) وقال : « يضرب عنـد تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعنى لاضرر عليك ، فخلهم ؛ ونصب الكلاب على معنى أرسل الكلاب ، ويقال : الكراب على البقر ؛ وهذا من قولك : كربت الأرض ؛ إذا قلبتها للزراعة ؛ يضرب فى تخلية المرء وصناعته » اه ؛ وقيل : هذا المثل على الرواية المشهورة يضرب للإغراء على اغتنام الفرصة إذا سنحت ؛ كما أن الصياد إذا سنحت له أبقار الوحش بادر بإرسال الكلاب عليها ؛ ويقال : إنه يضرب مثلا فى الوصية بترك الناس خيرهم وشرهم وعدم الدخول فى أمورهم واغتنام طريق السلامة منهم بعدم التعرض لهم .

(٢) اعلم أن هٰهنا عدّة مباحث :

المبحث الأوّل ؛ فى أنه هل يختص التضمين بالفعل ؟ ونقول لك : إن بعض العلماء ــ ومنهم سعد الدين التفتازانى والسيد الجرجانى ــ قد اقتصر فى بيان التضمين على ذكر الفعل ، والصواب أن التضمين كما يكون فى الفعل يكون فى الاسم والحرف ، ويحمل كلام السعد والسيد على التمثيل ؛ فتضمين الاسم معنى اسم آخر مثل قولنا : هو حاتم من طيء ، فإن حاتما علم ، والعلم لايتعلق به الجار والمجرور ؛ لأن الجار والمجرور إنما يتعلق بالفعل أو بما فيه معنى الفعل من الصفات ، وقد أشرب حاتم فى هذه العبارة معنى الوصف ، وهو الجواد ، فتعلق به الجار والمجرور ، ومنه قول الله تعالى : (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ) ، قال التفتازانى فى هـذه الآية : « لا يجوز تعلق الجار والمجرور بلفظة الله ؛ لكونه اسما لاصفة ، بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله » اه ، ومن ذلك قول الشاعر وهو عمران بن حطان :

... ...

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِى الحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتْخَاءُ تَنفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

فقد ضمن أسدا ــ وهو اسم جامد ــ معنى الوصف كشجاع أو مستأسد؛ فعلق به الجار والمجرور، وهو «عليّ»، كما أنه ضمن قوله «نعامة» ــ وهو اسم جامد أيضا ــ معنى الوصف، وهو جبان أو ضعيف؛ فعلق به الجار والمجرور، وهو «فى الحروب»؛ وتضمين الاسم معنى الحرف مثل تضمين «ما» وبقية أدوات الجزم معنى «إن» الشرطية، ومنه قوله تعالى: (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)، ومثل قوله سبحانه: (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ) ومثل قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فى غَابِرِ الأَزْمَانِ

أو لاترى أن الفعل مجزوم بعد هاتين الكلمتين، وهما «ما» و «حيثما» مثل جزمه بعد «إن»؟؛ وتضمين الحرف معنى الفعل مثل تضمين «ما» و «إن» و «لا» و «لات» النافيات معنى ليس، ومنه قوله تعالى: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وقوله تعالت كلمته: (مَا هَـٰذَا بَشَرًا) وقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَىْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

ومثل قول أهل العالية: إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ، ومثل قوله تباركت أسماؤه: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ). وإن ذهبت إلى أن «مهما» حرف كما ذهب إليه بعض النحاة كان جزمها للشرط والجواب من باب تضمين حرف معنى حرف آخر. وإن ذهبت إلى أن ليس حرف كما ذهب إليه قوم كان عمل ما وأخواتها الرفع والنصب من باب تضمين حرف معنى حرف آخر.

المبحث الثانى: فى أنه هل المراد فى التضمين المعنى الأوّل، أو المعنى الثانى، أو هما معا؟ وهل التضمين حقيقة، أو مجاز، أو جمع بين الحقيقة والمجاز؟ وللعلماء فى هذا الموضوع كلام طويل يحسن أن نقفك على شىء منه؛ قال الشيخ يس العليمى(1): «وظاهر قولهم إن التضمين إشراب لفظ معنى آخر أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط؛ فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير، وإن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر، وقول ابن جنى فى الخصائص: إن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ماهو بمعناه؛ صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط؛ وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل؛ لأنه قد استعمل اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة، وهذا أحد أقوال فيه؛ وقيل: إن فيه جمعا

(1) انظر حاشيته على التصريح (ج ٢ ص ٥ وما بعدها طبع بولاق).

... ...

بين الحقيقة والمجاز ؛ لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة ، وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وهو ظاهرقول المغنى : إن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ؛ فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته ، وعلى هذا جرى سلطان العلماء العز ابن عبد السلام ؛ فقال فى كتاب مجاز القرآن : الفصل الثانى ؛ فى مجاز التضمين . وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين ؛ فتعديه تعديته فى بعض المواضع ، كقوله تعالى : (حَقِيقٌ عَلَى أَلاَّ أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ) فيضمن معنى حقيق معنى حريص ؛ ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه ، ويضمن فعل معنى فعل ؛ فتعديه أيضا تعديته ؛ كقول الشاعر :

* قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّى *

ضمن قتل معنى صرف لإفادة أنه صرفه بالقتل دون ماعداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعا . . وفيه تصريح بأن التضمين يجرى فى الأسماء ، بل صدر به ، وقول المغنى : إشراب لفظ ؛ يشملهما ؛ فاقتصار السعد والسيد على بيانه فى الأفعال جار مجرى التمثيل ، لا التقييد ، ودعوى أصالته فى الأفعال مجردة عن الدليل . وقيل : إن المذكور فى التضمين مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشاف ، وعجيب من صاحب المغنى حيث نقل كلام الكشاف بعد تعريف التضمين ، فأوهم أنه يرى مايقتضيه ذلك التعريف . وقال السعد فى تقرير كلام الكشاف : حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلانا ، معناه أحمده منهيا إليك حمده ، وقد يعكس كما فى قوله تعالى : (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) معناه يعترفون به مؤمنين » اهـ كلامه . وخلاصته أن للعلماء فى هذا الموضوع ثلاثة أقوال : الأوّل : أن اللفظ فى التضمين مراد به المعنى الآخر ، وأن التضمين مجاز مرسل ، وأن هذا صريح قول ابن جنى فى الخصائص ، وأنه ظاهر مايفيده تعريفهم التضمين بأنه إشراب لفظ معنى آخر ليتعدى تعديته ، والقول الثانى : أن اللفظ فى التضمين مستعمل فى المعنى الأوّل والمعنى الثانى جميعا ، تكثيرا للفائدة ، وأن التضمين على هذا جمع بين الحقيقة والمجاز ، وأن هذا رأى عز الدين بن عبد السلام صاحب كتاب مجاز القرآن ، والقول الثالث : أن اللفظ فى التضمين مستعمل فى المعنى الأوّل على تقدير متعلق يتعلق به الجار والمجرور ، مثلا ، يقع هذا المتعلق حالا ، وأن هذا رأى صاحب الكشاف وهو جار الله الزمخشرى .

... ...

وقال أبو البقاء[١] : « التضمين هو إشراب فعل معنى فعل ليعامل معاملته . و بعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه ، بغير آلة ظاهرة . ثم قال : وقال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأصلى وهو المقصود أصالة ، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه ، من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقدّر له لفظ آخر؛ فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار ، بل من قبيل الحقيقة التى قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه و يتبعه فى الإرادة . وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه ، وهو نوع من المجاز ، ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى فى الاسم ، وكل من المعنيين مقصود لذاته فى التضمين إلا أن القصد إلى أحدهما ــ وهو المذكور بذكر متعلقه ــ يكون تبعا للآخر ــ وهو المذكور بلفظه ــ وهذه التبعية فى الإرادة من الكلام ؛ فلا ينافى كونه مقصودا لذاته فى المقام ؛ و به يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ فإن كلا من المعنيين فى صورة الجمع مراد من الكلام لذاته مقصود من المقام أصالة ، ولذلك اختلف فى صحته مع الاتفاق على صحة التضمين » اهـ . وخلاصة هذا الكلام أن من العلماء من ذهب إلى أن المقصود فى التضمين المعنيان لكن الأوّل مقصود بالأصالة والآخر مقصود بالتبع ، وأن هذا ليس مجازا ولا كناية ولا إضمارا ؛ ولا هو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ لأن الجمع بين الحقيقة والمجاز يكون كل من المعنيين مقصودا بالأصالة من الكلام

وهذا القول قول رابع للأقوال الثلاثة السابقة ، وهو قول المحقق السيد الشريف الجرجانى ، ونقله عنه الشيخ يس العليمى فى قوله[٢]: « وفى المسألة قول رابع ــ وهو الذى ارتضاه السيد ــ أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ؛ فيكون هو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ و يقدّر له لفظ آخر ؛ فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها و يتبعها فى الإرادة ، وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف ، وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية ، والسيد جوّزه ؛ وجعل من أمثلته مستتبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من غرضه معنى ليس دالا بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك : آذيتنى فستعرف ؛ التهديد ، وكما يفيد قولك : إن زيدا قائم ؛ إنكار المخاطب ، والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية ، والمراد من التبعية فى قوله : لكن قصد بتبعيته ؛ التبعية فى اللفظ »

وفى المسألة قول خامس ، وهو أن المعنيين مرادان على طريق الكناية؛ فيراد المعنى الأصلى توصلا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى ؛ وقد ضعفه السيد السند ؛ لأن مدار

(١) انظر كليات أبى البقاء (ص١٠٧ ، ١٠٨ بولاق) .
(٢) انظر الحاشية (ج ٢ ص ٨ بولاق) .

... ...

الـكناية على جواز إرادة المعنى الأصلى ؛ فقد يقصد ، وقد لايقصد ، وفى التضمين يجب القصد إلى كل من المضمن والمضمن فيـه ، فلما شرط فى التضمين إرادة المعنيين جميعا نافى الـكناية ؛ لأن فى الـكناية الجواز لا الوجوب ، وهذا الوجه الذى ذكره السيد رحمه الله لتضعيف كون التضمين كناية غير سـديد ؛ ذلك لأنا نسلم أن الـكناية لا يجب فيها إرادة المعنيين ، بل يجوز إرادتهما ، ويجوز إرادة المعنى اللازم وحده ، ونسلم كذلك أن التضمين يلزم فيه إرادة المعنيين جميعا ، ومع تسليمنا هـذين الأمرين لانسلم أن التضمين لا يكون كناية ، بل هو مع هـذا الفرق من باب الـكناية ؛ وندعى أن الـكناية على نوعين : نوع تجوز فيـه إرادة المعنى الأوّل ، ونوع تجب فيه إرادة المعنى الأوّل مع إرادة المعنى الآخر ، ونخص النوع الثانى باسم التضمين ، ولايمتنع أن يكون لبعض أنواع الجنس خصوصيات ؛ ثم لو أن التضمين كان كناية بغير فرق فما الذى دعا إلى تسميته باسم خاص وهو التضمين ؛ وحسبك ما أوردناه عليك فى هـذا البحث ؛ فإن فيـه الـكفاية وفوق الـكفاية إن شاء الله تعالى

البحث الثالث : هل التضمين قياسى أو سماعى ؟ والمشهور عنـد العلماء أن التضمين سماعى وإن كان قوم قد ذهبوا إلى أنه قياسى ؛ وقال الشيخ يس [1] : وهل الخلاف فى كون التضمين سماعيا أو قياسيا مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب ؟ وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعيا أولا ؟ . والذى يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لايتوقف على سماع ، واشتراط المناسبة بين اللفظين لايقتضى ذلك كما لايخفى ، وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هـذا المجاز الخاصّ ، خلافا لبعضهم ؛ قال فى التلويح : المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى اسـتعمال العرب ؛ فلا يشـترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم فى آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة ، وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغة وشعبها التى بها ترتفع طبقة الكلام ، فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولذلك لم يدوّنوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوّز بمجرّد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير إنسان ، وشبكة للصيد للمجاورة ، وأب لابن للسببية ، واللازم باطل اتفاقا ، وأجيب بمنع اللازمة ؛ فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ؛ لجواز أن يكون لمانع مخصوص ؛ فإن عدم المانع ليس جزءا من المقتضى . وذهب قوم إلى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير إنسان لانتفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة فى أخص الأوصاف : أى فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد ؛ فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ؛ قلنا : لعلّ الجامع ليس مجرد الطول ، بل هو مع فروع وأغصان فى أعاليها وطراوة وتمايل

(١) انظر الحاشية (ج ٢ ص ٧) .

حُكْمَهُ ؛ لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين ؛ نحو « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » أى : يخرجون ، «وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ» أى : تَنْبُ « أَذَاعُوا بِهِ » أى : تحدّثوا« وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي » أى: بارك لى .

ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ — كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَاداً عَنِّي

فيهما . ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو مجاز لغوى علاقته تدور على المناسبة وهى مع أنها ليست مما نصوا عليه فى العلاقات أمر مشترك بين أفراده ، والذكىّ يرجعها فى كل موضع إلى مايليق به مما هو من العلاقات المعتبرة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف فى بعض الأفراد إن فرض لايضر ، كما علمت ؛ هكذا ينبغى أن يحقق هذا المقام » اه كلامه ؛ وأنت تراه قد مال إلى أن التضمين قياسى على جميع الاحتمالات

٤٠٢ — هذا بيت مفرد يقوله الفرزدق همام بن غالب حين خرج من المدينة بعد موت زياد ابن أبيه الذى سمى أخيرا زياد بن أبى سفيان .

اللغة : «قالبامجنى» قالبا : بالباء الموحدة ؛ ومعناه جاعلا أعلاه أسفله وأسفله أعلاه، أوجاعلا ظهره بطنا وبطنه ظهرا ، أو لابسا إياه على غير الوجه الذى يلبسه الناس عليه ؛ هذا هو المشهور فى هذه الكلمة ، ووقع فى نسخ الشرح « قاليا » بالياء المثناة ، والمعنى مبغض ، من قلاه يقليه وقلاه يقلاه ؛ إذا أبغضه وكرهه ، وعلى هذا شرح العلامة الصبان رحمه الله تعالى ، وهوتحريف ، والصواب ماقدّمناه ؛ والمجن ـ بكسر الميم وفتح الجيم ـ الترس الذى يتقى به وقع السيف ويلبسه المحارب يعتصم به ، ويطلق المجن على الوشاح ، وقال عمر بن أبى ربيعة :

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

وقوله «قالبا مجنى» من المثل المعروف ، وهو قولهم : قلب له ظهر المجنّ ، وهو مثل أورده الميدانى فى حرف القاف من مجمع الأمثال (٢ ـ ٤٠ بولاق) وقال بعد روايته : « يضرب لمن كان لصاحبه على مودّة ورعاية ثم حال عن العهد » اه ، وقال معن بن أوس وهو من شعراء الحماسة :

وَكُنْتُ إِذَا مَا صَاحِبٌ رَامَ ظِنَّتِي وَبَدَّلَ سُوءا بِالَّذِي كُنْتُ أَفْعَلُ

قَلَبْتُ لَهُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ فَلَمْ أَدُمْ عَلَى ذَاكَ إِلاَّ رَيْثَمَا أَتَحَوَّلُ

وقال الخطيب التبريزى فى شرح هذين البيتين(١) : أى تغيرت له وزلت عن مودّته ؛

---

(١) انظر شرحه على ديوان الحماسة (٣ ـ ١٣٦) .

... ...

والأصل فى ذلك أن المقاتل يكون ظهر مجنه إلى أعدائه و بطنه إلى أوليائه ؛ فإذا صار مع أعدائه جعل ظهر مجنه مما يلى أصحابه ؛ قال أبو العلاء : هذا مثل ؛ يقال للرجل : قلب لنا ظهر المجنّ ؛ إذا تحوّل عن الصداقة إلى العداوة ، وأصل ذلك أن يكون معه مجن : أى ترس ، ثم استعمل ولا مجن هناك ، قال الفرزدق :

كَيْفَ تَرَانِي قالِباً مِجَـنِّي قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّي » اه

وقوله فى بيت الشاهد « قتل » أراد به صرف ، كما قال الشارح وغيره ، « زيادا » المراد به كما قلنا زياد ابن أبيه ، وكان معاوية بن أبى سفيان قد استلحقه فصار يدعى زياد بن أبى سفيان ، حتى قال فى هذا بعض الشعراء المعاصرين لهم :

أَلاَ أَبْلِغْ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ مُغَلْغَلَةً عَنِ الرَّجُلِ الْيَمَانِي
أَتَغْضَبُ أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ عَفٌّ وَتَرْضَى أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ زَانِ

وكان الفرزدق قد هجا معاوية بن أبى سفيان ، فتوعده زياد بالقتل ، فهرب الفرزدق من وجهه ، ولم يقرّ له قرار حتى مات زياد ؛ فقال هذا البيت يتشفى فيه و يظهر السرور بموته ، و يروى أن مسكينا الدارمى رثى زياد ابن أبيه بعد موته ، فلما بلغ ذلك الفرزدق قال :

أَمِسْكِينُ ؛ أَبْكَى اللهُ عَيْنَكَ ! إِنَّمَا جَرَى دَمْعُهَا فِي بَاطِـلٍ فَتَحَدَّرَا
بَكَيْتَ امْرَأً مِنْ أَهْلِ مَيْسَانَ كَافِراً كَكِسْرَى عَلَى عِلاَّتِهِ أَوْ كَقَيْصَرَا
أَقُولُ لَهُ لَمَّا أَتَانِي نَعِيُّـهُ : بِهِ لاَ بِظَـبْيٍ بِالصَّرِيمَةِ أَعْفَرَا

والبيت الأخير يتضمن مثلا ، وهو قولهم عند الشماتة بالرجل تصيبه كارثة من كوارث الدهر : به لابظبي أعفر ، و « به » فى هذا المثل يتعلق بمحذوف ، والتقدير : لتنزل به الحادثة لابظبي ، وانظر مجمع الأمثال (١ – ٧٨ بولاق)

الإعراب : « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال من ياء المتكلم فى « ترانى » الواقعة مفعولا به « ترانى » ترى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو من الرؤية البصرية فلا يحتاج إلا إلى مفعول واحد ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « قالبا » حال آخر من ياء المتكلم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله «مجنى» مفعول به لقالب ، منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها

... ...

اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « قتل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « الله » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « زيادا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عنى » جار ومجرور متعلق بقتل

الشاهد فيه : قوله « قتل الله زيادا عنى » حيث ضمن « قتل » معنى صرف فعدّاه بعن كما يتعدّى به صرف

فان قلت : كلام الشارح رحمه الله فى الفعل المتعدّى يتضمن معنى فعل لازم فيتعدّى كما يتعدّى الفعل اللازم : أى بحرف الجر الذى يتعدّى به ذلك الفعل اللازم ؛ بعد أن كان يتعدّى بنفسه ، وهذا الشاهد فيه تضمين فعل متعدّ معنى فعل آخر متعدّ ؛ فكيف يستشهد به ؟

فالجواب على ذلك أن نسلم لك أن كلام الشارح فى الخاتمة فيما ذكرت ، ولكنا لانسلم لك أنه أراد الاستشهاد على هذا ، بل إنه لما ذكر أن التضمين من الأسباب التى بها يصير الفعل المتعدّى لازما أخذ فى بيان التضمين ؛ لأنه مما تمسّ الحاجة إلى معرفته ، ثم أخذ يستشهد على التضمين فى حدّ ذاته بقطع النظر عن كونه فيما عقد الكلام له أو فى شىء آخر

وبعد ؛ فقد قال شاعر الحماسة :

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرْبَدُ غَيْرَ شَكٍّ أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِى حَيْثُ حَلاَّ
فَمَا أَنْفِيكَ كَيْ تَزْدَادَ لُؤْمًا لِأَلْأَمَ مِنْ أَبِيكَ وَلاَ أَذَلاَّ

فقال الخطيب التبريزى فى شرح البيت الثانى(١) : « أى لا أبرئك من أبيك طلبا لأن أنسبك إلى من هو ألأم منه لتزداد لؤما وذلا ؛ لأن أباك النهاية فى هذين ، وانتصب لؤما على التمييز ، واللام من لألأم تتعلق بفعل مضمر ؛ كأنه قال : ما أنفيك من أبيك وأدعوك لألأم منه ؛ لأنه إذا نفاه من أبيه فقد جعله لغيره ، ويجوز أن يحمل الكلام فيه على المعنى ؛ فيتصوّر أنفيك بأدعوك ويعدّى تعديته ، ومثله قول الله عزّ وجلّ : (هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى) وعلى هذا يحمل قول الفرزدق :

* قَدْ قَتَلَ ٱللهُ زِيَادًا عَنِّى *

لما كان معناه صرفه عنى » اهـ

---

(١) انظر شرح الحماسة (١ ــ ٢٩٩) .

أى : صَرَّفَه بالقتل ؛ وقول الآخر :

٤٠٣ ــ ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

---

٤٠٣ ــ أنشد ابن قتيبة فى أدب الكاتب (ص ٥٢٧) هذا المصراع على ما أنشده الشارح وغيره من النحاة ؛ ونسبه ابن السيد البطليوسى فى شرحه لأعشى بكر ، ثم قال[1] : « ولم يقع فى شعر الأعشى برواية أبى علىّ البغدادى هكذا ، وإنما الذى وقع فى روايته :

ضَمِنَتْ لنَا أَعْجَازُهُنَّ قُدُورَنَا ‌‌ وَضُرُوعُهُنَّ لنَا الصَّرِيحَ الأَجْرَدَا

وقبله فى وصف إبل :

مِثْلُ الهِضَابِ جُزَارَةً لِسُيُوفِنَا ‌‌ فَإِذَا تُرَاعُ فَإِنَّهَا لَنْ تُطْرَدَا

قال أبو على : ويروى :

* ضَمِنَتْ لنَا أَعْجَازَهَا أَرْمَاحُنَا *

ولعلّ الذى ذكر ابن قتيبة رواية ثانية ، أو من قصيدة أخرى وقعت فى غير روايتنا » اهـ .

اللغة : « ضمنت » معناه تكفلت ، مأخوذ من الضمان ــ بفتح الضاد والميم ــ وهو التكفل بالشىء والتزامه «رزق» هو بفتح الراء وسكون الزاى ــ مصدر رزقه يرزقه ، مثل نصره ينصره ، وبكسر الراء وسكون الزاى ــ اسم لما ينتفع به « عيالنا » العيال ــ بكسر العين المهملة ــ جمع عيل ــ بفتح العين وتشديد الياء ــ وهو من يعوله الإنسان ، ويقال : ياء العيال منقلبة عن الواو ؛ لأنه من عال يعول ؛ بمعنى مان يمون ، ويقال : غير منقلبة ، بل هى أصلية ؛ لأنه من عال يعيل بمعنى افتقر ، والعيال : حشم الرجل ومن يمونه الإنسان « أرماحنا » الأرماح : جمع رمح ، وهو سلاح معروف يطعن به « الصريح » هو من اللبن ماذهب رغوته « الأجردا » هو الذى لا رغوة له ؛ فهو توكيد لما قبله .

المعنى : قال البطليوسى فى تفسير البيت الذى أنشده : « أى ضمنت أرماحنا أعجاز إبلنا أن يغار عليها ؛ فنحن ننحرها ونشرب ألبانها » اهـ ، وأما الشطر الذى ذكره الشارح فإن الشاعر يصف أنهم يمونون حشمهم ومن تلزمهم مؤنته بما يغنمونه فى الوقائع ، ينعت قومه بشدّة البأس وتمام الصولة ؛ وأسند الفعل إلى الرماح لما كانت هى السبب فى الانتصار الذى به يغنمون .

الإعراب : « ضمنت » ضمن : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « برزق » جار ومجرور متعلق بضمن ، ورزق مضاف ، و« عيالنا » مضاف

---

(١) انظر الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب (ص ٤٥٧)

أى : تَكَفَّلَتْ ، وهو كثير جدا .

الثانى : التحويل إلى فَعُلَ ـ بالضم ـ لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرُبَ الرجُلُ ، وفَهُم ، بمعنى ما أضربه وأفهمه .

الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مرّ .

الرابع : الضَّعْفُ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » « الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه فرْعًا فى العمل ، نحو : « مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ ـ تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

إليه « أرماحنا » أرماح : فعل ضمن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت برزق » حيث ضمن قوله ضمنت معنى تكفلت فعداه بالباء كما يتعدّى تكفلت به ، وأصله أن يتعدّى بنفسه ؛ فيقال : ضمنته ، وجاء فى الحديث : « مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ » فعدّاه بنفسه مرتين كما ترى . وما بين اللحيين : اللسان ، وما بين الفخذين : الفرج .

٤٠٤ ـ هذا البيت مطلع قصيدة لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه يقولها فى الحارث بن هشام ، وكان قد فرّ من المسلمين يوم بدر ، وهى الموقعة العظيمة التى دمغ الله تعالى فيها الشرك وأدال فيها للمسلمين ؛ و بعد المطلع قوله :

كَالْمِسْكِ تَخْلِطُهُ بِمَاءِ سَحَابَةٍ أَوْ عَاتِقٍ كَدَمِ الذَّبِيحِ مُدَامِ
أَمَّا النَّهَارَ فَلاَ أُفَتِّرُ ذِكْرَهَا وَاللَّيْلَ تُوزِعُنِي بِهَا أَحْلاَمِي
أَقْسَمْتُ أَنْسَاهَا وَأَتْرُكُ ذِكْرَهَا حَتَّى تُغَيَّبَ فِي الضَّرِيحِ عِظَامِي
بَلْ ، مَنْ لِعَاذِلَةٍ تَلُومُ سَفَاهَةً وَلَقَدْ عَصَيْتُ عَلَى الْهَوَى لُوَّامِي
إنْ كُنْتِ كَاذِبَةَ الَّذِى حَدَّثْتِنِي فَنَجَوْتِ مَنْجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ
تَرَكَ الْأَحِبَّةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَجَا بِرَأْسِ طِمِرَّةٍ وَلِجَامِ

... ...

ويقال : إن الحارث بن هشام لما سمع هذا أجابه بقوله :

اللهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قِتَالَهُمْ   حَتَّى عَلَوْا فَرَسِى بِأَشْقَرَ مُزْبِدِ
وَشَمِمْتُ رِيحَ الْمَوْتِ مِنْ تِلْقَائِهِمْ   فِى مَأْزِقٍ وَالْخَيْلُ لَمْ تَتَبَدَّدِ
وَعَلِمْتُ أَنِّى إِنْ أُقَاتِلْ وَاحِداً   أُقْتَلْ، وَلاَيَضْرُرْعَدُوِّى مَشْهَدِى
فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةُ فِيهِمُ   طَمَعاً لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُرْصِدِ

اللغة : « تبلت » تقول : تبلت المرأة قلب الرجل ؛ إذا أصابته بالتبل ، وهو السقام والفساد ، وباب هذا الفعل قتل « فؤادك » الفؤاد : باطن القلب ، ويقال : هو غشاء القلب « المنام » مصدر ميمى بمعنى النوم « خريدة » الخريدة فى الأصل : اللؤلؤة التى لم تثقب ، ثم استعملت فى البكر التى لم تمس ، ويراد منها المرأة الحيية الكثيرة الصمت « الضجيع » المضاجع ، وهو الذى يضطجع معها « بارد بسام » أراد به رضاب ثغرها ، وهو ريقه « كالمسك تخلطه بماء سحابة » شبه الرضاب بالمسك مخلوطا بماء السحابة « أو عاتق » أراد به الخمر « مدام » هو بدل من عاتق « فلا أفتر ذكرها » يريد أنه لايقطع ذكرها ولا يفتر عنه ، بل هو يديم ذكرها ، وهذا كناية عن شدة وجده وتعلقه بها « والليل توزعنى بها أحلامى » يريد أنه يراها فى النوم إذا جاءه ، وهو أحسن من قول الآخر :

نَهَارِى نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَا   لِيَ اللَّيْلُ هَزَّتْنِى إِلَيْكِ الْمَضَاجِعُ

وقوله « أقسمت أنساها » هو على حذف لا النافية ، وقد مضى التحقيق فى حذف حرف النفى بعد القسم[1] «الضريح» أصله الشق ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، والمراد به القبر «منجى» هو مصدر ميمى بمعنى النجاء « أن يقاتل دونهم » يريد تركهم مخافة أن يقاتل دونهم فيقتل أو يؤسر « طمرة » بكسر الطاء والميم وتشديد الراء المهملة ـ الفرس . وقول الحارث « الله يعلم » لفظه لفظ الخبر ، والمراد به الحلف « بأشقر مزبد » يريد به الدم ؛ وزبد الدم : بياضه الذى يعلوه ، يقول : علم الله ما تركت مقاتلتهم حتى جرحونى ، وقوله « وشممت ريح الموت من تلقائهم » يروى فى مكانه « ووجدت ريح الموت ـ إلخ » وهو مثل ، يريد أنه غلب على ظنه أنه لو وقف قتل « وعلمت أنى إن أقاتل واحدا» علمت : معناه تيقنت ، وانتصب واحدا على الحال ؛ لأنه فى معنى منفردا « فصددت عنهم ـ إلخ » عنى بالأحبة أخاه أبا جهل ورهطه من أهل مكة الذين تركهم فى المعركة فقتلوا وأسروا ، وصددت : معناه صرفت وجهى ، وانتصب « طمعا » على أنه مفعول

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٣٣٠) .

ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء :

الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثانى : تَضْعيف العين ، نحو : فَرِحَ زيد ، وفَرَّحْتُ زَيْداً .

وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ » .

الثالث : الْمُفَاعَلة ، تقول فى جَلَسَ زيد ، ومشى ، وسار : جَالَسْتُ زَيْداً ، وماشيته ، وسايرته .

الرابع : اسْتَفْعَلَ للطلب أو النسبة للشيء ، كاسْتَخْرَجْتُ المال ، واسْتَحْسَنْتُ زَيْداً ،

لأجله ، وقوله « يوم مرصد » معناه يرصد الشرّ لهم فيه وتمكننى فيه الفرصة فأنتهزها ، فنسب الفعل إلى الزمان ، ويروى فى مكانه « بعقاب يوم سرمد » فالمعنى يوم طويل يتصل زمانه ويمتدّ بلاؤه

الإعراب : « تبلت » تبل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « فؤادك » فؤاد : مفعول به لتبل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « فى المنام » جار ومجرور متعلق بتبل « خريدة » فاعل تبل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى خريدة ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع صفة لخريدة « الضجيع » مفعول به لتبل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ببارد » جار ومجرور متعلق بتسقى « بسام » نعت لبارد ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تسقى الضجيع ببارد » حيث عدى « تسقى » إلى المفعول الثانى — « وهو قوله ببارد » — بالباء ، وأصله أن يتعدّى إليه بنفسه كما تعدّى إلى الأوّل كذلك ، ألا ترى قوله تعالى: (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً) وقد جعل الشارح رحمه الله تعدية « تسقى » إلى المفعول الثانى فى هذا البيت من قبيل الضرورة ولم يرتض ذلك العلامة الصبان ، حيث قال : « ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشفى فعدّاه بالباء » اه ، وقد سبقه إلى هذا السيوطى حتى ذكر أنه يروى « تشفى الضجيع ببارد بسام » فيكون البيت خاليا من الاستشهاد ، وتكون رواية « تسقى » محمولة على رواية « تشفى » فالسبب هو التضمين لا الضرورة ؛ وذهب الدمامينى إلى أن المفعول الثانى لتسقى محذوف والتقدير تسقى الضجيع ريقها بفم بارد بسام ، والباء على هذا الوجه للاستعانة ، لا للتعدية

واستقبحت الظلم ، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : اسْتَكْتَبْتُهُ الْكِتَابَ ، وَاسْتَغْفَرْتُ اللهَ الذَّنْبَ ، ومنه قوله :

٤٠٥ — أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ أُحْصِيه

---

٤٠٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

وهذا البيت قد استشهد به سيبويه رحمه الله (١ — ١٧) وابن قتيبة فى أدب الكاتب (ص ٥٣٠) ولم ينسبه واحد منهما ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد الكتاب ، وقال ابن السيد البطليوسى (ص ٤٦٠) : « هذا البيت لا أعلم قائله » اهـ ، ويقال : إن هذا البيت أحد شواهد سيبويه الخمسين التى لم يعثر لها على قائل معين .

اللغة : « أستغفر » أطلب المغفرة ؛ فالسين والتاء فى هذه الكلمة للطلب « ذنبا » الذنب : الجريمة والإثم ، ويقال : أذنب فلان ؛ إذا صار ذا ذنب ، قال الأعلم : « والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه » اهـ ، والإحصاء : منتهى العدد ؛ واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون المعدود على الحصى ؛ فإذا نفد المعدود قالوا : أحصينا ، يريدون بلغنا الحصى ؛ وأحصيه : مضارع أحصى — من باب أكرم يكرم — وتقول : أحصيت الشىء أحصيه ؛ إذا ضبطت عدده ، ووقع فى رواية سيبويه محصيه ؛ وهو اسم فاعل هذا الفعل ، ورواية سيبويه أفضل من رواية غيره التى رواها الشارح ههنا ، وقول الشاعر : « رب العباد » هو بدل من لفظ الجلالة « الوجه » هو بمعنى القصد ، والمراد التوجه ، ويروى « إليه القصد والقبل » .

الإعراب : « أستغفر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الله » منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ذنبا » مفعول ثان لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « أحصيه » أحصى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى « ذنبا » مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل نصب صفة لذنبا « رب » بدل من لفظ الجلالة ، وبدل المنصوب منصوب ، وهو مضاف ، و « العباد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من لفظ الجلالة « والعمل » الواو حرف عطف ، العمل : معطوف على الوجه ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

... ...

الشاهد فيه : قوله « أستغفر الله ذنبا » حيث تعدّى أستغفر إلى مفعولين ونصبهما جميعا ، وأصل مجرده ــ وهو غفر ــ يتعدى إلى واحد ، تقول : غفر الله ذنبك ؛ فلما زيد عليه السين والتاء الدالان على الطلب نقلاه من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين .

وقد اختلف العلماء فى هذا الفعل ــ وهو أستغفر ــ هل يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه أم يتعدى إليه بحرف الجرّ ، وهو من ؟ فذهب قوم ــ وتبعهم الشارح ــ إلى أنه يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وتمسكوا بظاهر هذا البيت ونحوه و بقاعدة أن السين والتاء الدالين على الطلب ينقلان المتعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ، ولزمهم أن يجيبوا عن نحو قولهم : أستغفر الله من ذنو بى ؛ فذهبوا إلى أن أستغفر فى هذا المثال ونحوه قد ضمن معنى فعل آخر ، وهو أستتيب ، فعدى تعديته ، وأصل المجرد من أستتيب ــ وهو تاب ــ فعل لازم يتعدى إلى مفعول بمن ؛ فإذا زيد عليه السين والتاء تعدى لواحد بنفسه وللثانى بمن ، تقول : تاب فلان من ذنو به كلها ، وتقول : استتاب فلان ر به من ذنو به ، تريد طلب منه أن يتوب عليه من ذنو به .

وذهب قوم من النحاة ــ وعلى رأسهم سيبو يه رحمه الله ــ إلى أن « أستغفر » يتعدى إلى الأوّل بنفسه و إلى الثانى بمن ، و يلزمهم أن يجيبوا عن شيئين : الأوّل : ظاهر هذا البيت ، والثانى : القاعدة العامة التى ذكرناها فى أول هذه الكلمة ؛ فأما جوابهم عن ظاهر هذا البيت فذكروا أن « ذنبا » منصوب على نزع الخافض مثل :

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

قال ابن هشام فى أوضح المسالك[1] : « التمييز اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبة ؛ فخرج بالفصل الأوّل نحو: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ ؛ وبالثانى الحال فإنه بمعنى فى حال كذا ، لابمعنى من ، وبالثالث نحو : لا رَجُلَ ، ونحو :

* أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ *

فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها ليست للبيان ، بل هى فى لارجل للاستغراق ، وفى الثانى للابتداء » اهـ .

وقال سيبو يه[2] : « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ؛ فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأوّل . وذلك قولك : أعطى

(١) انظره (ج ١ ص ٢١٠)

(٢) انظر الكتاب (ج١ص ١٦)

... ...

عبد الله زيدا درهما ، وكسوت بشرا الثياب الجياد ؛ ومن ذلك : اخترت الرجال عبد الله ، ومثل قوله عزّ وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) وسميته زيدا ، وكنيت زيدا أبا عبدالله، ودعوته زيدا ؛ إذا أردت دعوته التى تجرى مجرى سميته ؛ وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا ، ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْــهُ وَالْعَمَلُ

وقال عمرو بن معديكرب الزبيدى :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

وإنما فصل هــذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ؛ فتقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسميته بفلان، كما تقول : عرفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، وأستغفر الله من ذلك ؛ فلما حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل ، ومن ذلك قول المتلمس :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

يريد على حب العراق » اه كلامه .

وقال الأعلم فى شرح البيت الشاهد الذى نحن بصدده : « أراد من ذنب ؛ فحذف الجارّ وأوصل الفعل فنصب » اه كلامه .

وأما جوابهم عن القاعدة العامة التى ذكرناها ــ وهى أنّ السين والتاء اللذين للطلب ينقلان الفعل من التعدّى لواحد إلى التعدّى لاثنين ــ فقد أجاب العلامة الصبان عنها بما حاصله أن ذلك ليس بلازم ؛ بل هو مجوز ؛ فقولهم : أستغفر الله ذنبا ؛ جار على جواز النقل ، وقولهم : أستغفر الله من ذنبى ؛ جار على جواز الترك ؛ قال مانصــه : « وقد يقال : يجوز أن تـكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدّى إلى واحد إلى التعدّى إلى اثنين ، ويجوز أن لاتـكونا ؛ إذ لايلزم من وجودهما نقله إليه ، كما أشار الشارح إليه بقد ، فما هنا مبنى على الأوّل وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله ، والآخر مبنى على الثانى وجعــل أستغفر الله بمعنى أستتيب ، كما يشير إليه قول الشارح : وإنما جاز ــ إلخ ؛ ونقل الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدّى للثانى تارة بنفسه وتارة بمن » اه . وعلى مانقله الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره لايجوز أن يعترض بأحد التعبيرين على الآخر .

وأقول : هذا الذى نقله الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره هو المشهور عن نقلة اللغــة ، وهو

و إنمـا جاز « استغفرتُ اللهَ مِنَ الذنب » لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة .

الخامس : صَوْغ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعُلُ بالضم لإفادة الْغَلَبَة ، تقول : كَرَمْتُ زَيْداً أَكْرُمُه : أى غلبته فى الـكرم .

السادس : التضمين ، نحو : « وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّـكَاحِ » أى : لا تَنْوُوا ؛ لأن عَزَمَ لا يتعدى إلا بعَلَى ، تقول : عَزَمْتُ عَلَى كذا ، لا عزمت كذا ؛ ومنه رَحُبَتْـكُمُ الطَّاعَةُ(١) ، وَطَلُعَ بِشْرٌ الْيَمَنَ ؛ أى : وسعتكم ، و بلغ اليمن .

السابع : إسقاط الجار توسُّعاً ، نحو « أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّـكُمْ » أى : عن أمره «وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ » أى : عليه ، وقوله :

الذى ينبغى أن تعوّل عليه ، اسمع إلى ابن قتيبة يقول لك (١) : « تقول : شكرتك وشكرت لك ، ونصحتك ونصحت لك ، وكلتك وكلت لك ، واستجبتك واستجبت لك ، قال كعب ابن سعد الغنوى :

[وَدَاعٍ دَعَا يَامَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى] فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

ومكنتك ومكنت لك ، قال الله عزّوجل : (مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَالَمْ نُمَكِّنْ لَـكُمْ) واشتقتك واشتقت إليك ، و بلغتك و بلغت إليك ، وهديته الطريق و إلى الطريق ، وعددتك مائة وعددت لك ، واخترت الرجال زيدا واخترت من الرجال زيدا ، قال الله جلّ ثناؤه : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) وأستغفرالله ذنبى ، ومن ذنبى ، قال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وكنيتك أبا فلان و بأبى فلان ، وسميتك فلانا و بفلان ، ولست منطلقا ولست بمنطلق ، وسرقت زيدا مالا ، وسرقت من زيد مالا ، وكذلك سلبت ، وزوّجته امرأة و بامرأة » اهـ

(١) هذه كلمة وردت فى كلام نصر بن سيار حيث يقول : أَرَحُبَكُمُ الدُّخُولُ فى طَاعَةِ ابْنِ الْـكِرْمَانِىّ؟ قال فى لسان العرب : «أى أوسعكم؛ فعدّى رحب ، وهو فعل (بضم العين) وليست متعدية عند

---

(١) انظر أدب الـكاتب (ص ٥٣٠)

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(١) *

أى : فى الطريق .

وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافا للفارسىّ فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛ لعدم الإبهام . والله أعلم .

النحويين ؛ إلا أن أبا على الفارسىّ حكى أن هذيلا تعدّيها إذا كانت قابلة للتعدّى بمعناها (يريد إذا تضمنت معنى فعل يتعدّى) كقوله :

* وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلاَبَا *

قال فى الصحاح : لم يجىء فى الصحيح فعل (بضم العين) متعدّيا إلا هذا ؛ وأما المعتلّ فاختلفوا فيه ؛ قال الكسائى : أصل قلته قولته (يريد بضم الواو) ، وقال سيبويه : لايجوز ذلك ، لأنه لايتعدّى ، وليس كذلك طلته ، ألا ترى أنك تقول : رجل طويل ؛ قال الأزهرى : قال الليث : هذه كلمة شاذة على فعل مجاوز ، وفعل لايكون مجاوزا أبدا ؛ قال الأزهرى : لايجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة » اهـ

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد فى هذا الباب (ص ٢٦٨ من هذا الجزء) ، وقد أنشده ههنا شاهدا على أنه نصب « الطريق » توسعا بعد أن حذف حرف الجرّ الذى كان الفعل يتعدّى به إلى هذا المفعول ، والأصل كما عسل فى الطريق الثعلب ، على ما تقدّم إيضاحه ؛ فارجع إليه فى الموضع الذى دللناك عليه .

التنازع فى العمل

(إنْ عَامِلاَنِ) فأكثر (اقْتَضَيَا) أى : طَلَبَا (فِي اسْمٍ عَمَلْ) متَّفِقًا أو مختلفا (قَبْلُ) أى : حال كونهما قَبْلَ ذلك الاسم (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ) فيه اتفاقا .

والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ — أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ

---

٤٠٦ — هذه قطعة من بيت ، وهو بكماله هكذا :

فَأَيْنَ إلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وهذا البيت من الشواهد التى لم أعثر لها على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت لها على سابق أو لاحق وقد استشهد به المحقق الرضى فى باب التوكيد ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢-٣٥٣ بولاق) ولم ينسبه

المعنى : الظاهر أن هذا الشاعر كان فارًّا من قوم فنظر خلفه فوجدهم فى إثره ، أو أنه كان قد أدركه لصوص ، وفيه التفات من التكلم الذى هو مقتضى الظاهر إلى الخطاب ، فقد كان من حقه أن يقول : أتانى أتانى اللاحقون

الإعراب : « أتاك » أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « أتاك » توكيد للأوّل من توكيد الفعل بالفعل ؛ وأعاد الكاف معه ليوافق الأوّل ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثانى فى الكاف « اللاحقون » فاعل أتاك الأوّل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « احبس » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد لاحبس الأوّل ، ويروى « أتاك أتاك اللاحقوك » بإضافة الوصف المجموع إلى ضمير الخطاب وحذف نون الرفع للإضافة

الشاهد فيه : قوله « أتاك أتاك اللاحقون » فقد تقدّم فى هذه العبارة فعلان وتأخر عنهما اسم ، وهذا مما يظنّ أن فيه تنازعا ، ولكن جمهور البصريين على أنه لا تنازع فيه ؛ لأنه لو كان من باب التنازع لوجب أن يضمر فى العامل الذى لم يسلط على المعمول المذكور ؛ فكان يقول على إعمال الأوّل فى لفظ المعمول المذكور : أتاك أتوك اللاحقون ، وكان يقول على إعمال الثانى فى لفظ المعمول المذكور : أتوك أتاك اللاحقون ؛ وإنما وجب الإضمار فى المهمل عندهم لأن كل عامل من

... ...

هــذين المعمولين يطلب فاعلا ، والفاعل لايجوز حذفه ؛ وقد أوضحنا لك هــذا الكلام فى شرح الشاهد رقم (٣٨١) فى ص (٢٠٢) من هذا الجزء ؛ ولما لم يقل الشاعر واحدا من هــذين الاستعمالين علمنا أنه أراد التوكيد . هذا بيان كلام الشارح رحمه الله

وأنت خبير أن مذهب الكسائى يجوّز حذف الفاعل ؛ فلو أننا رأينا هــذا الرأى لصح أن يكون البيت من باب التنازع ، وقد أعمل الشاعر أحد العاملين وحذف من الآخر مايقتضيه . قال ابن الشجرى : «هذا البيت فيه تكرير ثلاث جمل ، أراد إلى أين تذهب إلى أين تذهب أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ، وهذا يقوّى ماذهب إليه الكسائى من حذف الفاعل فى باب إعمال الفعلين ، ألا تراه أنه لو أضمر الفاعل ولم يحذفه لقال : أتوك أتاك اللاحقون ، أو أتاك أتوك اللاحقون » اهـ

على أنه يجوز أن يكون البيت من باب التنازع على مذهب جمهور البصريين الذين يوجبون إضمار المرفوع فى العامل المهمل من العاملين ، غاية مافى الأمر أن هــذا الشاعر بدلا من أن يضمر ضمير الجماعة وهو الواو فيبرزه فيقول : أتاك أتوك اللاحقون ، أو يقول : أتوك أتاك اللاحقون ؛ قد أضمر ضمير الواحد المذكر ، وأنت خبير أن ضمير الواحد المذكر يستتر فى الفعل ؛ فلك على هذا أن تقدّر أنه أعمل الأوّل فى الاسم المذكور بعد العاملين فيكون فى الثانى ضمير مستتر تقديره هو ولك أن تقدّر أنه أعمل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر فيكون فى الأوّل ضمير مستتر تقديره هو أيضا . قال العلامة الصبان : « قال المرادى فى شرح التسهيل : ويحتمل أن يكون قوله أتاك أتاك اللاحقون من باب التنازع ويكون قد أضمر مفردا ، كما حكى سيبويه : ضربنى وضربت قومك ، بالنصب ، أى ضربنى من هناك ، وقد أجاز أبو على التنازع فى * فهيهات هيهات العقيق وأهله * قال : ارتفع العقيق بهيهات الثانية ، وأضمرت فى الأولى ، أو بالأولى وأضمرت فى الثانية ، وأجاز ابن أبى الربيع فى نحو قام قام زيد ؛ أن يكون زيد فاعلا بالثانى وأضمر فى الأوّل ، وأن يكون فاعلا بالأوّل والثانى توكيد لافاعل له ، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما ؛ لكونهما شيئا واحدا فى اللفظ والمعنى ، فكأنّ العامل واحد » اهـ كلامه

وقال البغدادى : « وقد اختلف النحويون فى نحو قام قام زيد ؛ فقيل : زيد فاعل الأوّل فقط ، وأما الثانى فانه لايحتاج إلى فاعل لأنه لم يؤت به للإسناد ، وإنما أتى به لمجرّد التأكيد ، وقيل : فاعلهما ، ولا يلزم منــه اجتماع العاملين على معمول واحد ؛ لأن لفظهما ومعناهما واحد ، فكأنهما عامل واحد ؛ وقيل : فاعل أحدهما ، وفاعل الآخر ضمير محذوف ، على أنهما تنازعاه » اهـ كلامه .

إذ الثانى توكيد ، و إلافَسَدَ اللفظ ؛ إذ حقُّه حينئذ أن يقول : أتاكَ أتَوْكَ ، أو أتَوْكَ أتاكَ ؛ ومن نحو :

٤٠٧ — كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

---

٤٠٧ — هذا الشاهد عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

وهذا البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندى مطلعها قوله :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى الْعُصُرِ الْخَالِي

وقد تقدّم عدّة شواهد من هذه القصيدة ، وهى الشاهد رقم (٣٣) فى باب المعرب والمبنى (ج ١ ص ٦٦) والشاهد رقم (٩٠) فى باب الموصول (ج ١ ص ١٥٧) والشاهد رقم (١٧٠) فى باب كان وأخواتها (ج ١ ص ٣٢٩) ثم انظر أيضا (ج ١ ص ٤٩٧) ؛ وقبل البيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فى وُكُنَاتِهَا ... لِغَيْثٍ مِنَ الْوَسْمِيِّ رَائِدُهُ خَالِ
تَحَامَاهُ أَطْرَافُ الرِّمَاحِ تَحَامِياً ... وَجَادَ عَلَيْهِ كُلُّ أَسْحَمَ هَطَّالِ
بِعِجْلِزَةٍ قَدْ أَتْرَزَ الْجَرْىُ لَحْمَهَا ... كُمَيْتٍ كَأَنَّهَا هِرَاوَةُ مِنْوَالِ
ذَعَرْتُ بِهَا سِرْبًا نَقِيًّا جُلُودُهُ ... وَأَكْرُعُهُ وَشْىُ الْبُرُودِ مِنَ الْخَالِ
كَأَنَّ الصُّوَارَ إِذْ يُجَاهِدْنَ غُدْوَةً ... عَلَى جُمُدٍ خَيْــلٌ تَجُولُ بِأَجْلاَلِ
فَخَرَّ لِرَوْقَيْهِ وَأَمْضَيْتُ مُقْدِمًا ... طُوَالَ الْقَرَا وَالرَّوْقِ أَخْنَسَ ذَيَّالِ
فَعَادَيْتُ مِنْهُ بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ ... وَكَانَ عِدَائِى إِذْ رَكِبْتُ عَلَى بَالِ
كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ ... صَيُودٍ مِنَ الْعِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِمْلاَلِ
تَخَطَّفُ خِزَّانَ الشَّرَبَّةِ بِالضُّحَى ... وَقَدْ حُجِرَتْ مِنْهَا ثَعَالِبُ أَوْرَالِ
كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِساً ... لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِى .... البيت ، و بعده

... ...

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وَمَا المَرْءُ مَا دَامَتْ حُشَاشَةُ نَفْسِهِ ... بِمُدْرِكِ أَطْرَافِ الخُطُوبِ وَلاَ آلِي

اللغة : « أغتدى » أخرج للصيد غدوة ، هذا أصله ، وأراد أنه يخرج عند انبلاج الصباح «والطير فى وكناتها » جملة حالية ، ووكنات الطير : أعشاشها وأوكارها «لغيث» يريد لأرض ذات بقل وكلأ « الوسمى » هو أوّل المطر فى الربيع « رائده » الرائد : الذى يتقدّم القوم للبحث عن الكلأ والماء ، وفى الحديث : « الرَّائِدُ لاَيَكْذِبُ أَهْلَهُ » وتقول راد يرود « خال » اسم فاعل من خلا يخلو ، إذا أتى مكانا خاليا «تحاماه» أراد تتحاماه ، فحذف إحدى التاءين ، ومعناه تتقيه وتتباعد عنه «أطراف الرماح» يريد أصحاب أطراف الرماح ، وهم الفرسان «جاد عليه» أمطره « كل أسحم » الأسحم : السحاب الأسود ، وإنما يكون أسود إذا كان حافلا بالماء « هطال » هو صيغة مبالغة من هطل المطر ، إذا سال وتتابع ، يريد أن هذا المكان الذى يغتدى إليه تتقيه أصحاب الرماح لأنه فى مكان مخوف أولأنه واقع بين حيين قويين ، وهو مكان معشب لكثرة ما نزل به من المطر « بعجلزة » العجلزة : الفرس الشديدة المتينة الخلق القوية الأسر « أترز » أيبس وأضمر «كميت» الكميت : التى لونها بين الأسود والأحمر «هراوة» عصا «منوال» المنوال بكسر فسكون ـ الذى يشدّ عليه خيوط الثوب حين ينسج ، وإنما تتخذ عصى المنوال من أصلب عيدان الشجر «ذعرت» أخفت وأفزعت «سربا» السرب ـ بكسر فسكون ـ القطيع من بقر الوحش وغيره « نقيا جلوده » يريد أن هذا السرب أبيض الجلود « وأكرعه وشى البرود من الخال » يريد أن أكرعه بيضاء أيضا كأنها برودعينية موشاة ، والخال : الثوب الرقيق الشفاف « الصوار » القطيع من بقر الوحش « جمد » أماكن صلبة مرتفعة « تجول بأجلال» يريد كأنها خيل عليها جلالها ، والأجلال : جمع جل ، بضم الجيم «خر » أكب ووقع «لروقيه» الروق ـ بفتح فسكون ـ القرن « أمضيت » دفعت إلى الأمام « مقدما » اسم فاعل من أقدم فرسه يقدمه ، إذا حمله على التقدّم «طوال» الطوال ـ بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو ـ الطويل «القرا » بفتح القاف ـ الظهر « أخنس » الأخنس : المتأخر قصبة الأنف « ذيال » الذيال : الطويل الذيل ، وهو الذى يتبختر فى مشيته « عاديت » واليت العدو « على بال » يريد أن عدوه كان على فرس قد أبلاه التضمير حتى جعله لالحم عليه ولا شحم « فتخاء الجناحين لقوة » يريد عقابا لينة الجناحين سريعة الاختطاف « صيود » يريد حاذقة بالصيد معتادة له « طأطأت » يريد طامنت رأسى للكز الفرس « شملال » الشملال ـ بكسر فسكون ـ السريعة القوية ، ويروى هذا البيت :

كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ ... عَلَى عَجَلٍ مِنْهَا أُطَأْطِئُ شِمْلاَلِ

... ...

وقوله « تخطف خزان الشربة» أصل تخطف تتخطف ، فحذف إحدى التاءين ، والخزان : ذكور الأرانب ، والشربة – بفتح الشين والراء بعدها باء مشدّدة – موضع فى ديار بنى عبس «أورال» بفتح الهمزة وسكون الواو – أجبل ثلاثة سود فى جوف الرمل ، الواحد ورل – بفتح الواو والراء – فيقال : الورل الأيمن ، والورل الأيسر ، والورل الأوسط ؛ حذاؤهنّ ماءة لبنى عبد الله بن دارم يقال لها الورلة ، وفيه يقول عبيد بن الأبرص :

وَكَأَنَّ أَقْتَادِي تَضَمَّنَ نِسْعَهَا مِنْ وَحْشِ أَوْرَالٍ هَبِيطٌ مُفْرَدُ
بَاتَتْ عَلَيْهِ لَيْلَةٌ رَجَبِيَّةٌ نَصْبًا تَسُحُّ المَاءَ أَوْ هِيَ أَبْرَدُ

وكان يسكنها بنو خفاجة بن عمرو بن عقيل ، وقوله « كأنّ قلوب الطير رطبا ويابسا – إلخ » شبه القلوب الرطبة بالعناب ، وشبه القلوب اليابسة بالحشف البالى ، والحشف : أردأ التمر ، وقوله « ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة – إلخ » يقول : لو كان مطلبي فى الحياة وسعيي لأنال الكفاف وأحصل على البلاغ لكفانى القليل ولم أركب الأخطار فى طلب المجد ، وقد أكد هذا بقوله «ولكنما أسعى لمجد مؤثل – إلخ » يريد أن الأمر أجلّ وأعظم من طلب العيش ، فإنى إنما أسعى وأجدّ فى السعى للحصول على المجد المؤثل ، وليس المجد المؤثل بعيدا على مثلى فى علوّ الهمة وكبر النفس ، ومثله قوله فى الرائية :

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ وَأَيْقَنَ أَنَّا لَاحِقَانِ بِقَيْصَرَا
فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكِ عَيْنُكَ ؛ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

وقوله « وما المرء ما دامت حشاشة نفسه – إلخ » معناه أن الإنسان ما دام على قيد الحياة فانه لا يألو جهدا فى بلوغ أمانيه ولا يقصر فى العمل على إدراك آرابه ، ولن يدرك غايات هذه الأمانى ولن يبلغ نهاياتها مهما يطل عمره وتتطاول به مدّة العيش ، وهذا كالتسلية لنفسه عن عدم الحصول على أمانيه التى ينشدها

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أسعى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب اسم أن المؤكدة ، وتقدير الكلام : لو أن سعيي ، وقوله « لأدنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن المؤكدة ، وأدنى مضاف ، و « معيشة » مضاف

... ...

إليـه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن المؤكدة مع اسمها وخبرها في تأويل مصـدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة « كفانى » كفى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « ولم » الواوحرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وله مفعول به محذوف يدلّ عليـه سياق الكلام ، والتقدير ولم أطلب الملك « قليل » فاعل كفى ، مرفوع وعلامة رفعه الضـمة الظاهرة « من المـال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صـفة لقليل ، وجملة كفى وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لو ، وتقدير البيت : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك

الشاهد فيه : قوله « كفانى ولم أطلب قليل من المـال » فإنه كلام قد تقدّم فيه عاملان ـ أولهما قوله كفانى ، وثانيهما قوله أطلب ـ وتأخر عنهما معمول واحد ـ وهو قوله قليـل من المـال ـ وهذا مما يتصور معه بعض من يغفل عن معرفة شرط التنازع أنه من باب التنازع ؛ ولـكنه عند النظر الصحيح ليس من هذا الباب ؛ لأن من شرط باب التنازع صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحا ، والأمر في هـذا الـكلام ليس كذلك ؛ لأنه لو تسلط العاملان على المعمول المتأخر لفسد المعنى .

وقد بين ذلك الذى ذكرناه شيخ هذه الصناعة سيبويه ؛ فقال(١) : « وأما قول امرئ القيس * فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة .... البيت * فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » اهـ .

وقال الأعلم رحمه الله : « أراد كفانى قليل من المـال ولم أطلب الملك ، وعليه معنى الشعر ، ولو أعمل الثانى ونصب به القليل فسد المعنى » اهـ .

وقال جار الله الزمخشرى رحمه الله تعالى(٢) : « وليس قول امرئ القيس :

* كفانى ولم أطلب قليل من المال * من قبيل ما نحن بصدده ؛ إذ لم يوجه فيـه الفعل الثانى إلى ماوجه إليه الأوّل » اهـ كلامه .

وقال ابن هشام الأنصارى رحمه الله : « وليس من التنازع قول امرئ القيس :

* ولو أن ما أسعى .... البيت * وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين

(١) انظر الـكتاب (١ ـ ٤١)
(٢) انظر المفصل (١ ـ ٥٩)

... ...

إلى شىء واحد ، ولو وجه هنا كفانى وأطلب إلى قليل فسد المعنى ؛ لأن لو تدل على امتناع الشىء لامتناع غيره ؛ فإذا كان مابعدها مثبتا كان منفيا ؛ نحو لو جاءنى أكرمته ، وإن كان منفيا كان مثبتا ، نحو لو لم يسىء لم أعاقبه ، وعلى هذا فقوله أن ما أسعى لأدنى معيشة منفى ؛ لكونه فى نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شىء امتنع لعلة ثبت نقيضه ، ونقيض السعى لأدنى معيشة عدم السعى لأدنى معيشة ، وقوله ولم أطلب مثبت ؛ لكونه منفيا بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع ؛ فلو وجه إلى قليل وجب إثبات طلب القليل ، وهو عين مانفاه أولا ، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا وتقديره ولم أطلب الملك ، ومقتضى ذلك أنه طالب للملك ، وهو المراد ؛ فإن قيل : إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفانى ، ولو قدرته مستأنفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم لو ، قلت : إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط » اهـ كلامه .

وقال العلامة الصبان رحمه الله بعد أن علل بمثل ماذكرناه عن ابن هشام : « وقال الكوفيون والفارسى : إن البيت من التنازع وإعمال الأول ، ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال ؛ وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض ؛ فإنك لو قلت : لو دعوته أجابنى غير متوان ؛ أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة ، دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم إثبات التوانى ؛ نعم يرد أن النفى إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده ؛ إلا أن يقال : هذا أغلبى ، ولعل الشارح لاحظ ماذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد ، دون التناقض » اهـ ، ثم قال : « ولا يخفى أن ماذكره الشارح فى توجيه البيت إنما يخرجه عن فساد المعنى ، وأما فساد اللفظ فباق ، لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه ، إلا أن يجوز ذلك فى الشعر ؛ قاله يس » اهـ . ومراده أن جملة « ولم أطلب الملك » معطوفة بالواو على جملة « كفانى قليل من المال » وقد توسط المعطوف بين الفعل وفاعله المعطوف على مجموعهما ، فهو من باب الإتيان بالمعطوف قبل أن يتم المعطوف عليه ، وهذا غير جائز ، وقد أجاب عن ذلك بأنه ضرورة شعرية ، وأقول : قد أتى الأحوص بالمعطوف قبل المعطوف عليه فى قوله :

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

فإن تقدير الكلام : عليك السلام ورحمة الله ، وهذا وجه فى البيت ، ومن العلماء من يجعل « ورحمة الله » معطوفا على الضمير المستكن فى « عليك » لأنك قد علمت أن الجار والمجرور إذا وقع خبرا فهو متحمل للضمير الذى كان فى متعلقه ، وانظر هذا التوجيه فى الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٦٥) فقد ذكرناه موضحا هناك واخترناه .

فإن الثانى لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفانى قليل من المال ولم أطلب المُلْكَ .

وبكونهما قبل من نحو : زَيْدٌ قَامَ وقَعَدَ ؛ لأن كل واحد منهما أَخَذَ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ، فلا تنازع .

هكذا مَثَّلَ الناظم وغيره وعَلَّلوا ؛ وفى كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلقُصُور العلة ؛ لأن ذلك يقتضى ألاَّ يمتنع تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصباً .

و « عاملان » فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره « اقتضيا » ، و « عَمَلْ » مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(تنبيهات) : الأول : مُرَاده بالعاملين فِعْلاَن متصرفان ، أو اسمان يُشْبِهَانهما ، أو اسم وفعل كذلك ؛ فالأول نحو « آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً » والثانى كقوله :

٤٠٨ — عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ

وقد ذكر ابن الأنبارى فى الإنصاف أن البيت قد أعمل فيه الأول اضرورة ، وهى إرادة صلاح المعنى ، وظاهر كلامه أنه يعده من باب التنازع مع ذلك ، وسيأتى كلامه عليه فى هـذا الباب فارتقبه .

٤٠٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « عهدت » هو فعل ماض معناه علمت ، من قولهم : لى بالشىء الفلانى عهد ، والأصل فى هذا أن العهد الزمان ؛ ألا تراهم يقولون : إن فلانا لقريب العهد بفلان ، ويقولون : كان هذا على عهد فلان من الملوك ، يريدون فى الزمان الذى كان فيـه ملكا ، ثم أطلق على معرفة الشىء والعلم به منذ زمان متقادم ، ثم أرادوا به العلم « مغيثا » هو اسم فاعل من الإغاثة ؛ والأصل فى هـذه المادة الغيث الذى هو المطر ، ويقولون : غاثهم الله ؛ يريدون أنزل بهم المطر فشربوا وشربت أنعامهم ونبت لهم الكلأ والعشب ، وفى هذا معونة لهم على جدب الزمان وقحط الصحراء ، ثم تجوزوا من ذلك إلى الإعانة ، فالمراد من أغاثه أعانه « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء ، وأصل هذه المادة بمعنى الإقامة ، يقولون : غنى فلان بالمكان يغنى — مثل رضى يرضى —

... ...

إذا أقام به ، ولما كانت حال العرب تقتضى الرحلة وانتجاع الكلأ وطلبه فى مواطن الغيث والأمطار ، وكان السبب فى ذلك جدب الأرض وقحطها ؛ فقد جعلوا الإقامة فى المكان الواحد من علامات اليسار ورخاء الحال ، فقالوا : غنى فلان يغنى ؛ إذا كان موسرا رخىّ الحال ، وقالوا : أغناه الله ؛ إذا أيسر حاله وجعله فى نعمة و بسطة عيش « أجرته » كنت له جارا ، ويقولون : فلان جار فلان ؛ إذا كان يحميه من الأعداء ومن النوازل « فناءك » فناء الدار ــ بكسر الفاء وتخفيف النون ــ ساحتها ، ومنه قولهم : أَفْنَاءُ النَّاسِ يُهْرَعُونَ إِلَى فِنَائِهِ وَيَكْرَعُونَ فِى إِنَائِهِ ، و « موئلا » اسم مكان من قولهم وأل إليه يئل ــ مثل وعد يعد ــ إذا لجأ إليه ، وتقول : واءل إليه ، أيضا ، بمعنى وأل إليه .

الإعراب : « عهدت » عهد : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع « مغيثا » حال من نائب الفاعل ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من نائب الفاعل معطوف على الأوّل بواو عطف مقدّرة ، وفى كل من الحالين ضمير مستترٌ هو فاعل به ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل الذى هو أغاث وأغنى « من » اسم موصول تنازعه كل من قوله مغيثا وقوله مغنيا ، وقد أعمل فيه الثانى منهما ، وهو مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « أجرته » أجار : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدّر لامحل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهاء الغائب مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أتخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول به أول لأتخذ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل خفض « موئلا » مفعول به ثان لأتخذ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغيثا مغنيا من أجرته » فقد تقدّم فيه عاملان ــ وهما قوله « مغيثا » وقوله «مغنيا» ــ وتأخر عنهما معمول ــ وهو قوله «من» ــ وكل واحد من العاملين يطلب هذا المعمول مفعولا به ؛ وكل واحد منهما صالح للعمل فيه من حيث المعنى ، والعاملان اسمان يشبهان الفعل ؛ فإن كل واحد منهما اسم فاعل ؛ وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى لفظ المعمول ؛ وحذف ضميره من العامل الأوّل .

والثالث نحو « هَاؤُمُ اقْرَءوا كِتَابِيَهْ » وقوله :

٤٠٩ — لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فإن قلت : فكيف زعمت أن الشاعر قد أعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول ، وهلا أبقيت الأمر على جواز أن يكون المعمول للعامل الأوّل أو للثانى ؟ وما الدليل على أنه لم يعمل الأوّل ؟

قلت : جواز إعمال كل من العاملين باق من جهة المعنى فقط ، أما من جهة اللفظ فإنه يتعين عليك أن تجعل العامل هو الثانى ، ولا يجوز لك أن تجعل العامل الأوّل مسلطا على لفظ المعمول ؛ لأن القاعدة أن المتكلم لو أعمل الثانى من العاملين وكان العامل الأوّل يطلب فاعلا وجب عليه إضماره ، فإذا أعمل الثانى وكان الأوّل يطلب مفعولا وجب حذفه ، فإذا أعمل الأوّل وجب أن يضمر مع الثانى كل مايحتاج إليـه سواء أكان محتاجا إلى مرفوع أم كان محتاجا إلى منصوب ، وقد بينا علة ذلك فى شرح الشاهد رقم (٣٨١) فى ص (٢٠٢) من هـذا الجزء ؛ وههنا كل من العاملين يطلب مفعولا ؛ فلو أنه أعمل الأوّل لوجب أن يقول : عهدت مغيثا مغنيا إياه من أجرته ، بناء على ماقدّمنا ؛ ولم يقل الشاعر ذلك ؛ فتعين أن يكون قد لاحظ أنه أعمل الثانى دون الأوّل ، وسنذكر لك فى هذا الموضوع قولين آخرين مع شرح الشاهد الآتى فارتقبه .

٤٠٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي *

وهذا بيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٩) وقد نسب فى صلب الكتاب وفى شرح الأعلم على شواهده للمرار الأسدىّ ، وقال البغدادى (ج ٣ ص ٤٤٠ بولاق) : هو من قصيدة لمالك ابن زغبة الباهلىّ ، يقولها حين خرج مسمع بن شيبان أحد بنى قيس بن ثعلبة هو وابن كدراء يطلبان باهلة بدماء من قتلته من بنى بكر بن وائل ، فلقيتهم باهلة ، فاقتتلوا قتالا شديدا ، فانهزم بنو قيس ومن كان معهم من بنى ذهل ، وضرب مسمع فأفلت جريحا ؛ و بعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

وَلَوْ أَنَّ رُمْحِي لَمْ يَخُنِّى انْكِسَارُهُ لَغَادَرْتُ طَيْرًا تَعْتَفِيهِ وَأَضْبُعَا
وَفَرَّ ابْنُ كَدْرَاءَ السَّدُوسِيُّ بَعْدَ مَا تَنَاوَلَ مِنِّى فِي الْمَكَرَّةِ مِنْزَعَا
أَجِئْتُمْ لِكَيْمَا تَسْتَبِيحُوا حَرِيمَنَا ؟ فَصَادَفْتُمُ ضَرْبًا وَطَعْنًا مُجَدِّعَا
فَأُبْتُمْ خَزَايَا صَاغِرِينَ أَذِلَّةً شَرِيحَةُ أَرْمَاحٍ لِأَكْتَافِكُمْ مَعَا

اللغة : « أولى المغيرة » المغيرة : اسم فاعل من أغار على العدوّ يغير إغارة ، وأصل الكلام

... ...

أولى الخيل المغيرة ، فحذف الموصوف وأبقى صفته « لقيت » تقول : لقى فلان فلانا يلقاه لقاء ولقيا ، والفعل من باب تعب ، وروى سيبويه فى مكان هذه الكلمة « كررت » وتقول : كرّ فلان على قرنه ، إذا رجع إليه مقدما ، ويروى فى مكانه « لحقت » وتقول : لحق فلان خصمه ؛ إذا أدركه بعد أن فرّ منه «أنكل» مضارع من النكول ، وهو الرجوع عن الأقران جبنا ، وباب الفعل دخل ولعب « الضرب » أراد به الضرب بالسيف « مسمعا » بكسر الميم الأولى وسكون السين المهملة وفتح الميم الثانية ــ هو مسمع بن شيبان الذى تقدّم ذكره « تعتفيه » تنزل به وتجيئه ، تقول : فلان تعتفيه الأضياف ؛ إذا كانوا يقصدونه « أضبعا » بضم الباء ــ جمع ضبع ، وهو حيوان معروف « السدوسى » نسبة إلى سدوس ــ بفتح السين المهملة ــ وهى قبيلة « المكرة » بفتح الميم والكاف وتشديد الراء المهملة مفتوحة ــ موضع كرور الفرسان بعضهم على بعض « منزعا » بزنة منبر ــ هو السهم « أبتم » رجعتم ، تقول : آب يئوب ؛ إذا رجع « خزايا » جمع خزيان ، مثل عطاشى وسكارى وندامى ، فى جمع عطشان وسكران وندمان « صاغرين » من الصغار ، وهو الهوان والذلة « أذلة » جمع ذليل ، مثل أعزة فى جمع عزيز « شريجة » الشريجة ــ بفتح الشين المعجمة ــ عود يشق فلقين تتخذ منه القسىّ وغيرها من أدوات الحرب .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « علمت » علم : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « أولى » فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « المغيرة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن ، ضمير مبنى على السكون فى محل نصب « لقيت » لقى : فعل ماض ، والتاء ضمير المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأنّ وما دخلت عليه سدّت مسدّ مفعولى علم ، وجملة علم وفاعله ومفعوليه لامحل لها من الإعراب جواب القسم « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أنكل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن الضرب » جار ومجرور متعلق بأنكل «مسمعا» تنازعه من جهة المعنى كل من لقيت والضرب ؛ وقد أعمل فيه الثانى منهما ، فهو مفعول به للضرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لقيت .... الضرب مسمعا » فقد تقدّم فى هذه العبارة عاملان ــ

... ...

أولهما قوله « لقيت » وثانيهما قوله «الضرب» ـ وتأخر عنهما معمول ـ وهو قوله « مسمعا » ـ وكل من العاملين المتقدمين يطلب هذا المعمول المتأخر مفعولا به ، والعامل الأوّل فعل ، والثانى اسم يشبه الفعل لأنه مصدر ، وقد أعمل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر وحذف مايقتضيه العامل الأوّل لأنه إنما يطلب فضلة ، وقد بينا مثل ذلك فى شرح الشاهد السابق ، ولو أنه أعمل الأوّل لقال : لقيت فلم أنكل عن ضربه مسمعا . ومن أنشد البيت « كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » لم يكن فيه شاهد للتنازع ، بل الشاهد فيه إعمال المصدر المحلى بأل ، وعلى هذا استشهد به سيبويه . قال ابن السيرافى : « لايحسن أن ينصب مسمع بكررت على تقدير : كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب مسمعا ، وعلى الرواية الثانية ينتصب أيضا بالضرب ، إلا أنه على إعمال الثانى الأقرب إليه ، ولو أعمل الأوّل لأضمر وكان التقدير : لحقت فلم أنكل عن الضرب إياه مسمعا » اهـ .

قال البغدادى : « قال أبو الحجاج : ومن أعمل الضرب فيه فهو عندى على قول من أعمل الثانى ، وهو أحسن عند أصحابنا ، ألا ترى أن المعنى لحقت مسمعا فلم أنكل عن ضربه ، فحذف المفعول من الأوّل لدلالة الثانى عليه ، ومن أعمل لحقت أراد لحقت مسمعا فلم أنكل عن الضرب إياه ، أو عن ضربه ؛ إلا أنه حذف ؛ لأن المصادر يحذف معها الفاعل والمفعول ، ولا يجوز على هذا القياس : ضربت وشتمت زيدا ؛ حتى تأتى بعلامة الضمير فى شتمت ، يعنى إذا أعملت ضربت ؛ لأن الفعل لايحذف معه هذا المفعول كما يحذف مع المصدر ، وقد أجاز السيرافى حذف الضمير فى هذا النحو مع الفعل أيضا ؛ لأن المفعول كالفضلة المستغنى عنها » اهـ كلامه .

والحاصل أن هذا البيت يروى بروايتين : الأولى « كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » والثانية « لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » أو « لحقت فلم أنكل » ، والفرق بين هاتين الروايتين أن الرواية الأولى الفعل فيها لازم لاينصب المفعول به بنفسه ، والرواية الثانية بلفظيها الفعل فيها متعد ينصب المفعول به بنفسه ؛ فأما الرواية الأولى فيتعين أن يكون نصب « مسمعا » بالمصدر المحلى بأل ؛ إلا ما زعم أبو الحجاج ، ويكون فى البيت على هذه الرواية رد على بعض المتأخرين من نحاة البصرة الذين لا يجوّزون النصب بالمصدر المقترن بأل ذهابا منهم إلى أن أل لكونها من خصائص الاسم تبعد الشبه بينه و بين الفعل ، و يبعد أن تجعل «مسمعا» على هذه الرواية منصوب بكررت ، على أنه من باب الحذف والإيصال ، وأصل الكلام : كررت على مسمع ، فحذف حرف الجرّ وأوصل الفعل إليه بنفسه ، مثل قول ساعدة بن جؤية :

* كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن المبرد إجازته فى فعلى التعجب ، نحو : ما أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً ، وأحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو ، واختاره فى التسهيل .

الثانى : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتعدد المتنازع فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تُسَبِّحُونَ وتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ — طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِى فَلَيْتَنِى قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

وهو الشاهد رقم (٤٠٠) المتقدم ذكره ، نقول : إنه يبعد على رواية « كررت فلم أنكل — إلخ » وكل ما أشبهها مما الفعل الأول فيها فعل قاصر — أن تجعل الكلام من باب الحذف والإيصال لأنه باب ضعيف خاص بالضرورة فلا يقدم عليه إلا إذا لم يوجد مناص منه ؛ وأما الرواية الثانية وهى « لقيت فلم أنكل — إلخ » وكل ما أشبهها من الروايات مما الفعل فيها متعد فهى من باب التنازع ؛ وفيها ثلاثة أقوال : (الأول) أنه يجب أن تجعل العامل هو الثانى ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يضمر فى الثانى فيقول : لحقت فلم أنكل عن ضربيه مسمعا ؛ ولا فرق بين أن يكون العاملان فعلين أو اسمين يشبهان الفعل أو أحدهما فعلا والآخر اسما ؛ (الثانى) أنه يجوز لك فى هذا البيت خاصة أن تجعل العامل الأول مسلطا على المعمول ، وقد حذف من العامل الثانى مايقتضيه لأنه مصدر ، والمصادر يجوز معها حذف المفعول لأنه يجوز معها حذف الفاعل الذى هو واجب الذكر مع الفعل ؛ (الثالث) أنه يجوز لك فى هذا البيت وفى غيره أن تجعل العامل الأول مسلطا على المعمول وقد حذف من العامل الثانى مايقتضيه لأنه إنما يقتضى فضلة والفضلة لايجب ذكرها لامع الفعل ولا مع الاسم الذى يشبهه . ولك فى هذا المقنع والكفاية .

٤١٠ — هذا البيت من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة ونسبها لمحمد بن بشير الخارجىّ ، والخارجىّ : منسوب إلى خارجة ، جدّ له ، وليس من الخوارج ، والبيت الشاهد أوّل مارواه أبو تمام ، و بعده قوله :

وَلَوْ لَجَأَ الْعَافِى إلَى رَحْلِ سَائِبٍ ثَوَى غَيْرَ قَالٍ أوْ غَدَا غَيْرَ خَائِبِ
أَقُولُ وَمَا يَدْرِى أُناسٌ غَدَوْا بِهِ إلَى اللَّحْدِ مَاذَا أَدْرَجُوا فِى السَّبَائِبِ
وكُلُّ امْرِىءٍ يَوْماً سَيَرْكَبُ كَارِهاً عَلَى النَّعْشِ أعْنَاقَ الْعِدَا وَالأَقَارِبِ

اللغة : « طلبت » تقول : طلبت الشىء ؛ إذا سعيت فى تحصيله « لم أدرك » يريد لم أنل

... ...

ما أملت ولم أحصل ماسعيت له « أبغ » مضارع بغى يبغى - مثل رمى يرمى - ومعناه طلب يطلب ، وتقول : بغى الشيء يبغيه بغيا و بغاء - بضم الباء فى الثانى - وقال الله تعالى فى سورة الكهف : (ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ) ، وقوله « الندى » هو بفتح أوّله السخاء والبذل والمعروف « عند سائب » كذا رواه الشارح ، وسائب : اسم رجل كما يتضح من البيت الذى بعده ، ورواية الحماسة « بعد سائب » وهى الموافقة للغرض من هذه الأبيات فإنها فى رثاء هذا المسمى سائبا ، وأراد بعد موت سائب «العافى» اسم فاعل من عفاه ؛ إذا طلب معروفه ، وتقول : عفاه ، واعتفاه ، فأعفاه : أى أعطاه « ثوى » أقام ، وتقول : ثوى الرجل بالمكان يثوى ثواء - بفتح الثاء - إذا أقام « غير قال » القالى : المبغض الكاره ، وتقول : قلاه يقلاه و يقليه ؛ إذا كرهه ، وانتصب غير على الحال « أو غدا » أو ههنا بمعنى الواو « غير خائب » الخائب : الذى يطلب منك فلا تعطيه ، يريد أن المجتدى سائبا يقيم عنده غير كاره لجواره و يرتحل عنه غير خائب فى آماله ؛ لأنه يعطيه مايريد ، وقوله « أقول وما يدرى أناس غدوا به - إلخ » موضع « ماذا أدرجوا » نصب على أنه مقول القول ، وذا : يجوز أن تكون قد ركبت مع ما فصارا كلة واحدة معناها الاستفهام وهى مفعول مقدّم لأدرجوا ، ويجوز أن يكون ما مبتدأ ، وذا : اسم موصول خبره ، وجملة أدرجوا لامحل لها صلة ، والعائد محذوف ، والتقدير : ما الذى أدرجوه ، ومعنى أدرجوا لفوا ، والسبائب : جمع سبيبة ، وهى فى الأصل الشقة البيضاء ، والمراد بها ههنا الأكفان ، يريد أنه يقول متلهفا فعل من أعياه الأمر فأيقن باليأس : أىّ رجل أدرج فى الأكفان والغادون به إلى قبره لايعلمون أمره ، وقوله « وكل امرىء يوما سيركب كارها - إلخ » العدا : الغرباء ، وانتصب كارها على الحال من الضمير المستتر فى سيركب ، وقوله « على النعش » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله كارها ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لكاره ؛ كأنه قال : سيركب كارها حاصلا على النعش ، والأعناق : جمع عنق ، وأراد الأكتاف ، ولكنه عبر بما يجاورها .

الإعراب : « طلبت » طلب : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هوكالكلمة الواحدة ، والتاء ضمير المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « بوجهى » الباء حرف جر ، وجه : مجرور بالباء ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله طلبت ، ويجوز أن يكون متعلقا بقوله أدرك « فليتنى » الفاء حرف دالّ على التفريع ، ليت : حرف تمنّ ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم ليت ، مبنى على

... ...

السكون فى محل نصب « قعدت » فعل ماض وفاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر ليت « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أبغ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الندى » مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بعد» ظرف متعلق بأبغ ، منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهومضاف ، و «سائب» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : وقوع التنازع بين أكثر من عاملين فى أكثر من معمول ، أما العوامل المتنازعة فهى «طلبت» و « أدرك » و « أبغ» وأما المعمولان المتنازع فيهما فهما قوله «الندى» وقوله « عند » ، والمشهور أن تعمل العامل الأخير فى هذين المعمولين ولا تعمل الأوّل ولا الثانى ؛ لأنك لو أعملت الأوّل والثانى لوجب أن تأتى مع ما بعد الذى تعمله بضمير المعمول ، ولاضمير ههنا فى البيت ، أما عند من يجيز حذف الضمير من العامل المتأخر إذا كان يطلب فضلة فإنك بالخيار بين أن تعمل الأوّل أو الثانى أو الثالث . قال التبريزى فى شرح الحماسة[1] : « ومفعول طلبت محذوف يدل عليه قوله فلم أبغ الندى ؛ والتقدير طلبت بعد سائب الندى ببذل وجهى فلم أناله ، وليتنى قعدت فلم أبغه . وقوله بعد سائب يجوز أن يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الأفعال المجتمعة – وهى : طلبت ، وأدرك ، وقعدت ، ولم أبغ – والمعنى بعد موت سائب » اه كلامه . وخلاصة صريح هذا الكلام أنه جعل التنازع فى « الندى » عاملين ، وهما طلبت وأبغ ، وجعل التنازع فى « بعد سائب» أربعة عوامل ، وهى طلبت وأدرك وقعدت ولم أبغ ، وقد قصر فى الأوّل عما ذكره الشارح حيث ذكر أن التنازع فى «الندى » ثلاثة عوامل ، على ما بيناه فى أوّل هذه الكلمة ؛ لكن تقديره يمكن أن يتحمل ماذكره الشارح فى الأوّل ؛ فتنبه له

فإن قلت : ألا يجوز أن يكون التنازع فى قوله « الندى» أربعة العوامل التى تنازعت فى قوله « بعد سائب » على ماذكره التبريزى ؟

قلت : أما على أن كل واحد من الأربعة يطلبه مفعولا به فغير جائز ؛ لأن « قعدت » فعل لازم فلا ينصب المفعول به ، وأما على أن بعضها يطلبه مفعولا به و بعضها الآخر يطلبه منصوبا على حذف حرف الجر، وأصل الكلام قعدت عن الندى : أى قعدت عن طلبه ، فذلك أمر جائز ؛ وفيه من الضعف ما ليس يخفى عليك

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٠٢)

الثالث : اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع ، فنحو زَيْدٌ قَامَ وقَعَدَ أخُوه ، وقوله :

٤١١ — وَعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

فإن قلت : فهل تنازع أكثر من ثلاثة عوامل جائز أولا ؟
فالجواب عن ذلك أن نقول لك : ذكر ابن هشام أنه لايجوز تنازع أكثر من ثلاثة عوامل؛ وقد رأيت في كلام التبريزي الذي نقلناه لك مايردّه ؛ فتفطن له واحفظه

٤١١ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ *

وهذا البيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وأول هـذه القصيدة قوله :

عَفَتْ غَيْقَةٌ مِنْ أهْلِهَا فَحَرِيمُهَا ... فَبُرْقَةُ حَسْنَا قَاعُهَا فَصَرِيمُهَا
رَأَيْتُ بِهَا الْعُوجَ اللَّهَامِيمَ تَغْتَلِي ... وَقَدْ صُقِلَتْ صَقْلاً وَشَلَّتْ لُحُومُهَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَقَالَ خَلِيلِي يَوْمَ رُحْنَا وَفُتِّحَتْ ... مِنَ الصَّدْرِ أشْرَاجٌ وَفُضَّتْ خُتُومُهَا
أصَابَتْكَ نَبْلُ الحَاجِبِيَّـةِ ؛ إنَّهَا ... إذَا مَا رَمَتْ لاَ يَسْتَبِلُّ كَلِيمُهَا
كَأنَّكَ مَرْدُوعٌ بِشَسٍّ مُطَرَّدٌ ... يُقَارِبُهُ مِنْ عُقْدَةِ النَّقْعِ هِيمُهَا
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وعزّة ممطول ... البيت ، و بعده
إذَا سُمْتُ نَفْسِي هَجْرَهَا وَاجْتِنَابَهَا ... رَأتْ غَمَرَاتِ المَوْتِ فِيمَا أسُومُهَا
فَهَلْ تَجْزِيَنِّي عَزَّةُ القَرْضَ بِالْهَوَى ... ثَوَابًا لِنَفْسٍ قَدْ أُصِيبَ صَمِيمُهَا ؟
وَقَدْ عَلِمَتْ بِالْغَيْبِ أنْ لَنْ أوَدَّهَا ... إذَا هِيَ لَمْ يُكْرَمْ عَلَيَّ كَرِيمُهَا

اللغة : « عفت » درست وامحت معالمها ، وتقول : عفا المنزل يعفو ، وعفاه المطر وغيره ، فهو متعد تارة ولازم تارة أخرى « غيقة » بفتح الغين المعجمة وسكون الياء المثناة — حساء على شاطىء البحر فوق العذيبة ، ويقال : مويهة عليها نخل بطرف جبل جهينة الأشقر «حريمها» حريم البيت ونحوه : ماحوله مما تجب حمايته « حسنا » بفتح الحاء وسكون السين و بعدها نون — جبل قرب ينبع ، ويروى في مكانه « حسمى » بكسر الحاء المهملة و بعد السين ميم —

... ...

والصواب الأوّل ، قال الأسلمى : إذا ذكرت غيقة فليس معها إلا حسنا ، وإذا ذكرت طريق الشام فهى حسمى « قاعها فصريمها » القاع : المستوى من الأرض ، وقاعة الدار : ساحتها ، وجمع القاع أقوع وأقواع وقيعان ؛ والصريم : القطعة من الرمل « رأيت بها العوج » العوج : جمع أعوج ، وأعوج : فرس سابق ركب صغيرا فاعوجت قوائمه ، والأعوجية : منسوبة إليه « اللهاميم » جمع لهميم - بزنة قنديل - أو لهموم - بزنة عصفور - وهو الجواد السابق الذى يتقدّم الخيل ويجرى أمامها « صقلت صقلا » ضمرت تضميرا ، وتقول : صقلت الناقة ؛ إذا أضمرتها « شلت لحومها » يبست « وقال خليلى يوم رحنا وفتحت » فتحت : حلت « أشراج » جمع شرج - بفتح الشين والراء - وهو فى الأصل عروة المصحف والعيبة والخباء ونحو ذلك « لايستبل كليمها » لايبرأ جريحها « مردوع » منكوس « بشسّ » شسّ : واد من أودية مزينة ، ويقال : هو بلد موبأة لاتكون بها الإبل حتى يأخذها الهيام عن نقوع بها ساكنة لاتجرى ، قاله أبو الأشعث ، والهيام - بضم الهاء - حمى الإبل ، والنقوع : المياه الواقفة التى لاتجرى « يقاربه » يدنيه « عقدة النقع » العقدة : الموضع الشجير « هيمها » الهيم فى هذا البيت الهيام « قضى كل ذى دين فوفى غريمه » قالوا : مرّ كثير بنسوة من بنى ضمرة ومعه جلب غنم له ، فأرسلن إليه عزة وهى صغيرة ، فقالت له : تقول لك النسوة بعنا كبشا من هذه الغنم وأنسئنا بثمنه إلى أن ترجع ، فأعطاها كبشا ، وأعجبته ، فلما رجع جاءته امرأة منهن بدراهمه ؛ فقال : وأين الصبية التى أخذت منى الكبش ؟ قالت : وما تصنع بها ؟ هذه دراهمك ؛ قال : لا آخذ دراهمى إلا ممن دفعت إليه ، وولى وهو يقول : قضى كل ذى دين فوفى غريمه ؛ البيت ؛ فقلن له : أبيت إلا عزة ، وأبرزنها له وهى كارهة « إذا سمت نفسى هجرها واجتنابها » يريد أنه إذا كلف نفسه أن تهجرها وتتباعد عنها لم تطاوعه نفسه لأنها ترى أن فى ذلك الشقاء الذى يهون الموت إذا قيس إليه « القرض » أراد المكافأة « صميمها » صميم الشىء : أصله وخالصه .

الإعراب : «قضى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر « كل » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف ، و « دين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فوفى » الفاء حرف عطف ، وفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ذى دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ممطول » خبر مقدّم مرفوع بالضمة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدّم مرفوع بضمة مقدّرة على الألف المحذوفة

... ...

للتخلص من التقاء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر لدينك الخبرين المتقدمين ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة المبتدأ وخبريه فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل الذى هو قوله « عزة »

الشاهد فيه : قوله « ممطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه من باب التنازع ؛ لأنه قد تقدم فيه عاملان ـ وهما قوله « ممطول » وقوله «معنى» ـ وتأخر عنهما معمول ـ وهو قوله « غريمها » ـ وكل من العاملين المتقدمين يطلب ذلك المعمول المتأخر على أنه نائب فاعل له ؛ لكون العامل اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول .

وليس هذا الظاهر مرضيا عند ابن مالك فى التسهيل ؛ لأنه اشترط أن يكون المتنازع فيه غير سببى مرفوع ؛ بألا يكون سببيا أصلا ، أو يكون سببيا منصوبا ؛ فإن كان سببيا مرفوعا لم يجز أن يكون من باب التنازع ، وههنا الاسم المتأخر الذى ظاهره أنه متنازع فيه سببى مرفوع ، ألا ترى أنه اسم ظاهر مشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ الذى هو عزة .

ولما كان الأمر كذلك وجب أن يجد للبيت تخريجا يخرجه عن باب التنازع ؛ ولهذا البيت عدّة تخريجات تخرجه عن باب التنازع .

(الأوّل) ـ وهو الذى أعربنا عليه البيت ـ أن يكون « غريمها » مبتدأ مؤخرا ، وقوله « ممطول معنى » خبران له تقدما عليه ؛ فليس فى البيت حينئذ عاملان متقدّمان ، بل فيه معمولان متقدّمان لعامل واحد متأخر عنهما ؛ وهذا غير باب التنازع .

(الثانى) أن يكون قوله « عزة » مبتدأ ، وقوله « ممطول » خبره ، وقوله « معنى » حال من غريمها تقدّم عليه ، وقوله « غريمها » نائب فاعل بممطول ، كما تقول : زيد مضروب أخوه مكتوفا ؛ فليس فى البيت عاملان تقدّما على معمول ؛ بل فيه عامل واحد تقدّم على معمول واحد ، وهذا غير باب التنازع .

(الثالث) أن قوله « ممطول » خبر عن عزة ، وقوله « معنى » صفة له ؛ لأن الوصف يجوز وصفه ، خلافا لمن منعه بدعوى أن الوصف كالفعل ، والفعل لا يوصف ؛ فلا يوصف ماهو بمعناه ، وقوله « غريمها » نائب فاعل بممطول .

(الرابع) أن يكون قوله « ممطول » خبر مقدّم ، وقوله « معنى » حال من الضمير المستتر فى هذا الخبر على أنه نائب فاعل له ، وقوله « غريمها » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل الذى هو عزة .

فإن قلت : فلماذا امتنع عند ابن مالك فى التسهيل أن يكون من باب التنازع نحو هذا البيت ؟

... ...

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : أنت لو جعلت هـذا البيت من باب التنازع كان إعرابه هكذا : « عزة » مبتدأ « ممطول » خبره « معنى » خبر ثان له « غريمها » تنازع فيه كل من ممطول ومعنى فهو مرفوع بأحدهما وفى الآخر ضمير مستتر فيـه تقديره هو يعود إلى الغريم ؛ فيكون المبتدأ الذى هو عزة قد أخبر عنـه بخبرين : أحـدهما رافع لاسم ظاهر ، والآخر رافع لضمير مستتر لايعود إلى المبتدأ الذى هو عزة ؛ لأن الضمير يعود كما قلنا إلى غريمها ، وقد علمت أن الخبر المشتق يجب أن يرفع ضميرا مستترا يعود إلى المبتـدأ ، مالم يرفع اسما ظاهرا ، فلما كان الأمر كذلك اشترط فى التنازع أن يكون المتنازع فيه غير سببى مرفوع ؛ لئلا يخلو الخبر المشتق من ضمير المبتدأ الذى يربطه به .

فإن قلت : فهذا الفساد الذى فررتم منه واقع فى بعض أمثلة السببى المنصوب ، نحو قولنا : زيد ضربت وأهنت أخاه ؛ ألا ترى أن قولنا « زيد » مبتدأ ، وقد أخبرنا عنه بجملتين ، وهما « ضربت » و « أهنت » وإحدى هاتين الجملتين ناصبـة لسببى ، وهو « أخاه » ، والأخرى من حيث المعنى ألبتة ناصبة لضمير هذا السببى ؛ فخلت جملة الخبر من ضمير عائد على المبتدأ نفسه ، فإن اكتفيتم بكون هذا الضمير راجعا إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير المبتدأ سألنا عن الفرق بين الحالين ، وإلا بطل كلامكم الذى ذكرتموه أولا .

والجواب عن ذلك أن نقر لك بأنا لانجد هـذه العلة التى ذكرها العلماء لهذا الشرط الذى اشترطه صاحب التسهيل وجها مطردا ؛ ولهذا فإنا لانقره على تخصيص المنع بالسببى المرفوع ، بل نوجب أحد الأمرين : إما المنع فى السببى مطلقا ، نعنى سواء أكان مرفوعا أم كان منصوبا ؛ وإما جعل مدار المنع شيئا آخر ، كأن يقال : إن وجد ضمير المبتـدأ مع كل من العاملين جاز التنازع فى السببى ، سواء أكان مرفوعا نحو قولك : علىّ أكرمه وأحسن إليه أخوه ، أم كان منصوبا نحو قولك : زيد أكرم وأعطى أخاه ، وإن لم يوجد ضمير المبتدأ مع كل من العاملين لم يجز التنازع فى السببى مطلقا ، سواء أكان مرفوعا كما فى بيت الشاهد ، أم كان منصوبا كما فى قولك : زيد ضربت وأهنت أخاه ؛ فإذا كان المدار هو هـذا اطردت القضيـة وصحّ التعليل .

ومن أجل هذا الذى ذكرناه لك من اضطراب التعليل ذهب العلامة الشاطبى رحمه الله إلى أنه لايجوز التنازع فى السببى مطلقا ، سواء أكان السببى مرفوعا أم منصوبا .

وقد علل قوم منهم ابن خروف منع التنازع فى السببى بأنك لو أعملت أحد العاملين الأوّل أو الثانى فى السببى ففى الآخر ضمير يعود إلى هذا السببى ، وهذا الضمير متقدّم على السببى بطبيعة

محمول على أن السببى مبتدأ ، والعاملان قَبْلَه خَبَرانِ عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ، بخلاف السببى المنصوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم فى البيت التنازع .

(وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوْلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ) لقربه ، (وَاخْتَارَ عَكْساً) من هذا ، وهو أن الأول أولى لسبقه (غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ) أى : غير البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما[1] .

كونه متصلا بالعامل المتقدم عليه ، وتقديم ضمير السببى عليه لايجوز ؛ لأنه لو تقدّم لكان عوضا عن اسمين ، وهما المضاف والمضاف إليه .

ونقول : إن هذه العلة غير مسلمة أيضا ؛ لأن نيابة الضمير عن اسمين هما المضاف والمضاف إليه قد أجيزت فى باب الإخبار بالذى كما سيأتى ، على أنك لو أخرت أحد العاملين فقلت : زيد ضرب أخاه وأكرمه ؛ كان الضمير المتصل بالمتأخر نائبا عن اسمين أيضا ؛ وهـذه العبارة جائزة إجماعا ، فكيف صحت مع التأخير ولم تصح مع التقديم ؟

وقد ذكر ابن الأنبارى أن هذا البيت من باب التنازع ، ولم يعبأ بأن التنازع فيه سببى ، وجعل « عزة » مبتدأ ، و « ممطول » خبر عنه ، و « معنى » خبر آخر ، « وغريمها » نائب فاعل بمعنى ؛ فجعله من إعمال الثانى على ماهو المختار فى رأى البصريين . وسيأتى كلامه على هذا البيت فى أثناء كلام له فى ترجيح مذهب أهل البصرة فى اختيار العمل للثانى .

هذا ، ومما يمتنع التنازع فيه الاسم المرفوع الواقع بعد إلاّ على ما سيأتى فى خاتمة هذا الباب ، نحو قول الشاعر :

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ ... إِلاَّ كَوَاعِبُ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

لأنه لو جعل من التنازع للزم إخلاء العامل الملغى من الإيجاب ، وللزم ـ إذا قلت : ماقام وقعد إلا أنا ـ أن يعود ضمير غائب وهو المضمر فى العامل الملغى على حاضر ، وهو أنا .

(١) قال ابن الأنبارى (الإنصاف ٤٣ : ليدن) : « ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين ـ نحو : أكرمنى وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمنى زيد ـ إلى أن إعمال الفعل الأوّل أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأوّل أولى النقل والقياس : أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرا ؛ فقال امرؤ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

... ...

فأعمل الفعل الأوّل ولو أعمل الثانى لنصب قليلا ، وذلك لم يروه أحد .

وقال رجل من بنى أسد :

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيداً وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالاَ

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالاَ

فأعمل الأوّل ؛ ولذلك نصب الخرد الخدالا ، ولو أعمل الفعل الثانى لقال : تقتادنا الخرد الخدال ، بالرفع

وقال الآخر :

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الْغُرَابَا

فأعمل الأوّل ؛ ولذلك نصب الغراب ؛ ولو أعمل الثانى لوجب أن يرفع

وأما القياس فهو أن الفعل الأوّل سابق الفعل الثانى، وهو صالح للعمل كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى ؛ لقوّة الابتداء والعناية به ، ولهذا لا يجوز إلغاء «ظننت» إذا وقعت مبتدأة ، نحو : ظننت زيدا قائما ، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة ، نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لا يجوز إلغاء «كان» إذا وقعت مبتدأة ، نحو : كان زيد قائما ، بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو : زيد كان قائم ؛ فدلّ على أن الابتداء له أثر فى تقوية عمل الفعل ؛ والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأوّل أولى من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدّى إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز فى كلامهم

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثانى النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء كثيرا ؛ قال الله تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) فأعمل الفعل الثانى ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأوّل لقال : آتونى أفرغه عليه قطرا ؛ وقال الله تعالى : (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ) فأعمل الفعل الثانى ، وهو اقرءوا ، ولو أعمل الفعل الأوّل لقال : هاؤم اقرءوه كتابيه ، وجاء فى الحديث «وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ» فأعمل الثانى ، وهو نترك ، ولو أعمل الأوّل لقال : ونخلع ونتركه من يفجرك ، فأظهر الضمير بدّا ؛ وقال الشاعر وهو الفرزدق :

وَلٰكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

فأعمل الثانى ، وهو سبنى ، ولو أعمل الأوّل لقال : سببت وسبونى بنى عبد شمس ، بنصب بنى و إظهار الضمير فى سبنى

... ...

وقال طفيل الغنوى :

وَكُمْتًا مُـــدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقال الآخر وهو رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَـــيْفَانَةٌ تُصْبِى الحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْـــبَاهُ

وقال الآخر (وهو كثير عزة) :

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَـــنًّى غَرِيمُهَا

فأعمل الثانى فى هـذا البيت فى مكانين : أحدهما وفى ، ولو أعمل الأول لقال : قضى كل ذى دين فوفاه غريمه ، والثانى معنى ، ولوأعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنى ؛ فيقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ، وتقديره : وعزة ممطول غريمها معنى هو ؛ لأنه قد جرى على عزة وهو فعل الغريم (يريد أن ممطول خبر عن عزة وكذلك معنى) فقد جرى على غير من هو له ، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دل على أنه قد أعمل الثانى ، إلا أنهم يقولون على هـذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بينا فساد ذلك (انظر بحثنا فى باب المبتدأ والخبر : ج ١ ص ٢٦٢ من هذا الكتاب)

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله دون الأول نقض معنى ؛ فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : خشنت بصـدره وصدر زيد ؛ فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ، وليس فى إعمالها نقض معنى ؛ فكان إعمالها أولى ؛ والذى يدل عليه أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ؛ فأجروا خرب على ضب ، وهو فى الحقيقة صفة للجحر ؛ لأن الضب لايوصف بالخراب ؛ فههنا أولى

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَـالِ

فنقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ، لأنه لو أعمل الثانى لـكان الكلام متناقضا ؛ وذلك من وجهين (أحدهما) أنه لوأعمل الثانى لكان التقدير فيه : كفانى قليل ولم أطلب قليلا من المـال ، وهـذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سـعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل ،

... ...

وذلك متناقض (والثانى) أنه قال فى البيت الذى بعده :

وَلَـٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

فلهذا أعمل الأوّل ، ولم يعمل الثانى

وأما قول الآخر :

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا ... بِهَا تَقْتَدْنَنَا الْخُرُدَ الْخِدَالَا

فنقول : إنما أعمل الأوّل مراعاة لحركة الروى ، فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأوّل جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولاخلاف فى الجواز وإنما الخلاف فى الأولى ؛ وكذلك أيضا قول الآخر :

* سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الْغُرَابَا *

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله

وأما قولهم « إن الفعل الأوّل سابق فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم ــ وإن كانوا يعنون بالابتداء ــ إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر ، على ما بينا فى دليلنا

وأما قولهم « ولو أعملنا الثانى لأدى إلى الإضمار قبل الذكر » قلنا : إنما جوّزنا ههنا الإضمار قبل الذكر لأن مابعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملفوظ دلالة على المحذوف ؛ لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأوّل ؛ استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأوّل ؛ وقال الله تعالى : (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) فاستغنى بذكر خبر الأوّل عن ذكر خبر الثانى ؛ لعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى ذلك ؛ وقال ضابئ البرجمى :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأوّل(١) ، وقال درهم بن زيد الأنصارى :

(١) الصواب أن يجعل «لغريب» خبراً للاول ، وهو إن ، ويجعل خبر الثانى وهو المبتدأ الذى هو قوله « وقيار» محذوفا لدلالة الأول عليه ، وذلك لأن اللام موجودة فى الخبر ، وهى إنما تدخل باطراد على خبر إن المكسورة ، وقد بينا ذلك مفصلا فى باب إن وأخواتها ، فانظر الشاهد رقم (٢٧٤) فى الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٥٠١)

(تنبيه) : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ — كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ   أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا   عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأوّل ؛ وقال الفرزدق :

إِنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى مَا جَنَى   وَأَبِى فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورِ

فاستغنى بخبر الثانى عن خبر الأوّل ؛ والشواهد على هذا النحو كثيرة ؛ فدل على جواز الإضمار ههنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ؛ وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدّم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) يعنى الشمس وإن لم يجر لها ذكر ؛ وكما قال تعالى : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) يعنى الأرض ، وكما قال الشاعر :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِى إِذَا قَالَ صَاحِبِى: أَلَا لَيْتَنِى أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِى

يعنى الفلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال — فلأن يجوز ههنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ؛ ثم إن كان هذا ممتنعا فينبغى ألا يجوز عندكم ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعدّ خلافا ، فدل على فساد ما ذكرتموه ؛ والله أعلم

٤١٢ — هذا البيت لأبى الأسود الدؤلى ؛ قال أبوالفرج الأصبهانى (الأغانى : ١١ — ١٢٣ بولاق) : « كان المنذر بن الجارود العبدى صديقا لأبى الأسود الدؤلى ، تعجبه مجالسته وحديثه ، وكان كل واحد منهما يغشى صاحبه ، وكانت لأبى الأسود مقطعة من برود يكثر لبسها ، فقال له المنذر : لقد أدمنت لبس هذه المقطعة ! فقال له أبوالأسود : ربّ مملول لا يستطاع فراقه ! فعلم المنذر أنه قد احتاج إلى كسوة ؛ فأهدى له ثيابا ، فقال أبو الأسود يمدحه :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَحَمِدْتَهُ   أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَمِيلَ وَنَاصِرُ

وَإِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ إِنْ كُنْتَ حَامِداً   بِحَمْدِكَ مَنْ أَعْطَاكَ وَالْعِرْضُ وَافِرُ اهـ

ويقال : بل الممدوح بهذين البيتين عبيد الله بن زياد ، وكان أبو الأسود قد دخل عليه فكساه فخرج من عنده يقولها ؛ قال الحريرى فى درّة الغواص (ص ٧١ الجوائب) : « حكى عبيد الله ابن عبد الله بن طاهر قال : اجتمع عندنا أبو نصر أحمد بن حاتم وابن الأعرابى ، فتجاذبا الحديث

... ...

إلى أن حكى أبو نصر أن أبا الأسود الدؤلى دخل على عبيد الله بن زياد وعليه ثياب رثة ، فكساه ثيابا جددا من غير أن عرض له بسؤال أو ألجأه إلى استكساء ؛ فخرج وهو يقول :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَحَمِدْتَهُ ... أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجميل وَيَاصِرُ

وَإِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ إِنْ كُنْتَ مَادِحًا ... بِمَدْحِكَ مَنْ أَعْطَاكَ وَالْعِرْضُ وَافِرُ

فأنشد أبو نصر قافية البيت الأوّل « ويَاصر » يريد به ويعطف ، فقال ابن الأعرابى : بل هو « وناصر » بالنون ، فقال أبو نصر : دعنى ياهـذا وياصرى ؛ وعليك بناصرك » اهـ ، وذكر العلامة الشهاب الخفاجى فى شرحه على الدرة (ص ١٥٦ الجوائب) مانقلناه لك قبل ذلك عن أبى الفرج الأصبهانى فى أغانيه

اللغة : « كساك » أعطاك كسوة ، وتقول : كساه يكسوه ؛ إذا ألبسه كسوة ، وإذا أعطاه مايلبسه أيضا « لم تستكسه » لم تطلب منه أن يكسوك ، يريد أنه أعطاه من غير مسألة ولا طلب « فاشكرن له » هكذا وقع فى رواية الشارح ههنا ، وقد رأيت أن أبا الفرج الأصبهانى والحريرىّ رويا فى موضع هذه العبارة «فحمدته» ، وتقول : شكرته وشكرت له ، إذا أثنيت عليه وحمدته ، والأكثر فى هذا الفعل أن يتعدّى باللام ، كما فى قوله جلّ ثناؤه : ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ « الجزيل » الكثير « وناصر » هو بالنون فى رواية الشارح ، وقد رأيت فى كلام الحريرى أنها رواية أبى نصر ، والناصر : اسم فاعل من نصره ينصره ؛ إذا أعانه ، ووقع فى رواية أبى عبيد « ويَاصر » بالياء المثناة من تحت — على أنه فعل مضارع ، وأصله يأصر — بالهمز — فسهلت هذه الهمزة بقلبها ألفا ؛ لأن كل ألف ساكنة مفتوح ما قبلها يسهلها أهل الحجاز بقلبها ألفا فيقولون : راس ، وفاس ، وياكل ، ويامر ، فى رأس وفأس ويأكل ويأمر . وتقول : أصره يأصره — من باب ضرب — إذا عطف عليه ، وآصرة القربى : اسم فاعل من ذلك ؛ لأنها تعطف بعض الأقرباء على بعض ، والمأصر الذى هو مركز الضرائب من ذلك أيضا ؛ قال الحريرى فى الدرة : «ويقولون لمركز الضرائب المأصر بفتح الصاد ، والصواب كسرها ؛ لأن معناه الوضع الحابس المارّ عليه العاطف للجتاز به ، ومن ذلك اشتقاق أواصر القرابة والعهد ؛ لأنها تعطف على مايجب رعايته من الرحم والمودّة » اهـ . وقد خطأ الحريرى رحمه الله الخواص فى فتحهم الصاد من المأصر بناء على ماهو قياس اسم المكان من أصر يأصر — من باب ضرب — فان قياسه أن يقال فيه : المأصر — بكسر الصاد — ولكن لاينبغى لمثله فى علمه وزكانته أن يخطىء الخاصة بمجرد القياس ؛ فان كثيرا من أسماء المكان قد سمع فيها أشياء تخالف القياس ، وهذه الكلمة نفسها قد سمع فيها الفتح الذى أنكره على الخاصة بشهادة الجوهرى رحمه الله فإنه حكى فيه كسر الصاد وفتحها جميعا ، فاعرف

... ...

ذلك « والعرض وافر » يريد أنه لم يحوجه إلى ذل السؤال

الإعراب : « كساك » كسا : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدّر على الألف منع من ظهوره التعذّر ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « ولم » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «تستكسه» تستكس: فعل مضارع مجزوم بلم ،وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، والهاء ضمير الغائب مفعول به، مبنى على الكسر فى محل نصب « فاشكرن » الفاء حرف عطف ، اشكر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « له » جار ومجرور متعلق باشكر ، وفاعل اشكر ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أخ » فاعل كسا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ؛ لأنه منقطع عن الإضافة لغير ياء المتكلم « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخ « يعطيك » يعطى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخ ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أوّل ليعطى « الجزيل » مفعول ثان ليعطى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه فى محل رفع صفة ثانية لأخ « وناصر » على رواية الشارح بالنون ــ الواو حرف عطف ، ناصر : معطوف على أخ ، وعلى رواية أبى عبيد : الواو حرف عطف ، ويأصر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة يعطى

الشاهد فيه : قوله « كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ » حيث تقدّم فى هذه العبارة ثلاثة عوامل : الأوّل : كساك ، والثانى : تستكسى ، والثالث : فاشكرن ، وتأخر عنها معمول واحد ، وهو أخ ، فأعمل الأوّل من هذه الثلاثة وأضمر فى الثانى والثالث مايحتاجان إليه ، والأوّل من هذه العوامل يحتاج إلى هذا المعمول ليكون فاعلا ، ولو أنه أعمل الثانى لقال : كساك ولم تستكس فاشكرن له أخاك ــ إلخ ؛ لأن الثانى يحتاج إلى هذا المعمول على أنه مفعول به ، ولو أنه أعمل الثالث لقال : كساك ولم تستكسه فاشكرن لأخ ــ إلخ ؛ لأن الثالث يحتاج إلى هذا المعمول على أن يصل إليه باللام كما هو الغالب فى تعدّى هذا الفعل ؛ أو كان يقول : كساك ولم تستكسه فاشكرن أخا ــ إلخ ، على غير الغالب ، وهو تعدّى هذا الفعل بنفسه ، فلما وجدنا الشاعر قد رفع المعمول المتأخر ، ورفعه هو مقتضى العامل الأوّل من العوامل الثلاثة المتقدّمة ، ووجدناه قد أضمر فى كل من العاملين الثانى والثالث مايحتاج إليه ؛ علمنا أنه أعمل الأوّل منها ؛ وفى هذا البيت ردّ على ابن عصفور الذى زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم إذا جمعوا فى كلام واحد ثلاثة عوامل وأخروا عنها معمولا واحدا أعملوا الثالث منها وأهملوا الأوّل والثانى ؛ ونحن لا ننكر

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ — جِئْ ثُمَّ حَالِفْ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمُ ... لِمَنْ أَجَارُوا ذَوُو عِزٍّ بلاَ هُونِ

أنهم قد يعملون الثالث ، ولـكنا ننـكر عليه قوله : إنهم يهملون الأوّل والثانى ؛ ونقول : بل قد يعملون الأوّل ، وقد يعملون الثانى ، كما أنهم قد يعملون الثالث ، نعم إعمال الثالث أولى كما هو رأينا ، والدليل على صحة ماذهبنا إليه من أنهم قد يعملون الأوّل هذا الشاهد ، ولم أعثر على شاهد لإعمال الثانى

٤١٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « جئ » فعل أمر من المجىء ، وهو الإتيان ، تقول : جاء يجىء جيئة ومجيئا ، ومعناه أتى «حالف» أمر من المحالفة ، وهى المعاهدة والتآخى ، تقول : حالف قومى قوما آخرين ، وتحالف القوم ، إذا عاهد بعضهم بعضا على المناصرة « وقف بالقوم » يريد كن معهم ولا تفارقهم ، ثم علل هذا الأمر بقوله « إنهم لمن أجاروا ذوو عز بلا هون» وتقول : أجار فلان فلانا يجيره ؛ إذا حماه ومنع أعداءه أن يمسوه بسوء ، والعز : الغلبة والمنعة ، والهون — بضم الهاء — مصدرهان الرجل يهون هونا ؛ إذا ذل وضعف أمره واحتقره عدوّه ، وفى التنزيل : (أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ) والهوان — بفتح الهاء و بعد الواو ألف — مثل الهون .

الإعراب : « جىء » فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيــه وجوبا تقديره أنت « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « حالف » فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفة بثم على الجملة السابقة « وقف » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وقف : فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيــه وجوبا تقديره أنت « بالقوم » جار ومجرور متعلق بقف « إنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، هم : اسم إن « لمن » اللام حرف جر ، من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليــه قوله ذوو عز الآتى ، وتقدير الـكلام : إنهم ذوو عز لمن أجاروا ، وإنمـا لم نجعل الجار والمجرور متعلقا بهذا المذكور لأن معمول المصدر لايتقدم عليه كما بين فى موضعه « أجاروا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب صـلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : لمن أجاروه « ذوو » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعــه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « عز » مضاف إليــه ، مجرور وعلامة جره الـكسرة الظاهرة « بلا » الباء حرف جر ،

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) منهما ، وهو الذى لم يتسلّط على الاسم الظاهر مع توجُّهه إليه فى المعنى (فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ) فى ذلك (مَا الْتُزِمَا) من مطابقة الضمير للظاهر ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء فى ذلك كان الأول هو المهمل (كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيء ابْنَاكَا) أم الثانى (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا) وهذا المثال الثانى متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب ؛ فذهب الكسائى ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — للدلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

لا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية « هون » ظهر فيه مايقتضيه الباء ، والجار والمجرور متعلق بعز أو بمحذوف صفة له .

الشاهد فيه : قوله « جيء ثم حالف وقف بالقوم » حيث تقدم فى هذه العبارة ثلاثة عوامل : الأوّل : جيء ، والثانى : حالف ، والثالث : قف ، وتأخر معمول واحد ، وهو القوم ، والأوّل والثانى من هذه العوامل الثلاثة يطلبان هذا المعمول مفعولا به ، والثالث يطلبه ليصل إليه بالباء ، وقد أعمل الشاعر العامل الثالث فى هذا المعمول وحذف من العاملين الأوّل والثانى ما يقتضيانه ، على ماعلمت مرارا من أن المتكلم إذا أعمل المتأخر وكان المتقدم يطلب فضلة حذفها ؛ ولو أنه أعمل الأوّل لقال : جيء ثم حالفهم وقف بهم القوم ؛ فكان يضمر مع الثانى والثالث وينصب المعمول مفعولا به للأوّل ، ولو أنه أعمل الثانى لقال : جيء ثم حالف وقف بهم القوم ؛ فكان ينصب المعمول مفعولا به لحالف ويضمر مع الثالث ويحذف مايقتضيه الأوّل . وهـــذا ظاهر إن شاء الله .

٤١٤ — هــذا البيت من قصيدة طويلة لعلقمة بن عبدة بن النعمان بن قيس ، أحد بنى عبيد بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة التميمى ، وهو المعروف بعلقمة الفحل ، يمدح الحارث ابن جبلة بن أبى شمر الغسانى ، وكان قد أسر شاس بن عبدة أخا علقمة ، ويقال : بل مدح بهذه القصيدة جبلة بن الأيهم وأنشده إياها بمحضر النابغة الذبيانى وحسان بن ثابت ، ويقال : بل مدح بها عمرو بن الحارث الأعرج . وأول هذه القصيدة قوله :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

... ...

مُنعَّمَةٌ لاَ يُسْتَطَاعُ كَلاَمُهَا عَلَى بَابِهَا مِنْ أنْ تُزَارَ رَقِيبُ
إذَا غابَ عَنْهَا الْبَعْلُ لَمْ تُفْشِ سِرَّهُ وَترضى إيَابَ الْبَعْلِ حِينَ يَئُوبُ
فَلاَ تَعْدِلِى بَيْنِى وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقَتْكِ رَوَايَا الْمُزْنِ حِينَ تَصُوبُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَدَعْهَا وَسَلِّ الْهَمَّ عَنْكَ بِجَسْرَةٍ كَهَمِّكَ فِيهَا بِالرِّدَافِ خَبِيبُ
وَنَاجِيَةٍ أفْنَى رَكِيبَ ضُلُوعِهَا وَحَارِكَهَا تَهَجُّرٌ فَدُءُوبُ
وَتُصْبِحُ عَنْ غِبِّ السُّرَى وَكَأنَّهَا مُوَلَّعَةٌ تَخْشَى الْقَنِيصَ شَبُوبُ
تَعَفَّقَ بِالْأرْطى لَهَا وَأرادها رِجَالٌ ... ... البيت ، وبعده :
إلَى الْحَارِثِ الْوَهَّابِ أعْمَلْتُ نَاقَتِى لِكَلْكَلِهَا وَالْقُصْرَيَيْنِ وَجِيبُ
لِتُبْلِغَنِى دَارَ امْرِئٍ كَانَ نَائِياً فَقَدْ قَرَّبَتْنِى مِنْ نَدَاكَ قَرُوبُ
إلَيْكَ أبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ وَجِيفُهَا بِمُشْتَبِهَاتٍ هَوْلُهُنَّ مَهِيبُ

اللغة : قوله « طحا بك قلب – إلخ » أراد تمادى بك قلبك فى حب الحسان وذهب بك كل مذهب ، وطروب : وصف من الطرب يدل على المبالغة ، مثل صبور وأكول ، وأراد أن له طربا كثيرا فى طلب النساء الحسان وأن عنده نشاطا شديدا لمراودتهن ، والطرب : خفة القلب من حزن أو فرح ، وبعيد الشباب : أى بإثر ذهابه ، والعصر : الحين والزمان ، وقوله « تكلفنى ليلى – إلخ» يحدث عن قلبه فيقول : إن قلبى ليجشمنى ويدعونى إلى الدنو منها ، وشط : بعد ، والولى – بفتح فسكون – القرب ، والعوادى : الشواغل والموانع ، والخطوب : جمع خطب ، يعنى أن صروف الدهر حالت بينه وبينها ومنعته قربها ، وفى قوله « يكلفنى ليلى » التفات من الخطاب إلى التكلم ، أفلا تراه قد قال أولا « طحا بك قلب » فخاطب ، ثم قال « يكافنى ليلى » وقد كان مقتضى الظاهر أن يقول لو جرى على مايقتضيه أول السياق : يكلفك ليلى – إلخ ، وقوله « منعمة لايستطاع كلامها » يريد لايصل إليها واصل فيكلمها ، وقوله « من أن تزار » تقديره : على بابها رقيب مانع من أن تزار ويتحدث معها ، وقوله « لم تفش سره » يريد أنها محبة لبعلها لاتميل إلى غيره فتفشى سره عنده ، وقوله « وترضى إياب البعل حين يئوب » يريد أن بعلها إذا رجع من غيبته لم يجدها خائنة لعهده وترضيه إذا آب ، وقوله « فلا تعدلى بينى

... ...

و بين مغمر ــ إلخ » تعدلى : تسوّى ، وعليــه فسر قوله تعالى : (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) أى : أنهم يسوون بينه و بين الأصنام فى العبادة ، والمغمر ــ بزنة اسم المفعول ــ الذى لم يجرب الأمور ، كأن الجهل قد غمره وغطاه ، والروايا : جمع راوية ، وهى فى الأصل البعير الذى يحمل الماء ، والمزن : السحاب ، وأراد بروايا المزن مايحمل الماء منه ، ويصوب ــ بزنة يقول ــ معناه يقصد ويتوجه ؛ وقوله « فدعها وسلّ الهم عنك بجسرة ــ إلخ » يقول : دع ذكر هذه المرأة والاشتغال بهـا وسل عنك همهـا بالسفر ، والجسرة ــ بفتح الجيم وسكون السين ــ الناقة الطويلة ، وقيل : هى التى تجسر على السير لحدّتها ونشاطها ، وقوله « كهمك » أى : كما تريد ؛ يعنى أنها كالشىء الذى تهتم به وتريده ، والخبيب : سيردون العدو ، والرداف ــ بكسر الراء ــ جمع رديف ، مثل سريع وسراع ، والرديف : هو الذى يركب وراء الراكب ، يريد أنها تسرع فى سيرها و إن أثقل عليها بركوب اثنين ، وقوله « وناجية أفنى ركيب ضلوعها ــ الخ » الناجية : الناقة السريعة ، وركيب ضلوعها : ماركبها من اللحم والشحم ، والركيب كالراكب مثـل العليم والعالم ؛ والحارك : مقدم السنام ، ومتى هزل البعير انحط سنامه وحاركه ، والتهجر : السـير فى الهاجرة ، والدءوب : الإلحاح فى السـير ، وقوله « وتصبح عن غب السرى ــ إلخ » غب الشىء : بعده ، والسرى : سير الليل ، والمولعة ــ بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام مفتوحة ــ أراد بهـا بقرة فيها خطوط سود ، و بقر الوحش كذلك ، شبه ناقته ببقرة الوحش ، والقنيص ههنا : الصياد ، وهو فعيل بمعنى فاعل ، وقد يطلق القنيص على الصيد نفسه ، فهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول ، والشبوب : المسنة . يقول : هذه الناقة بعد سيرها وجهدها بمنزلة البقرة المذعورة فى نشاطها وحدّتها ، وخصّ الشبوب لأنها إذا كبرت كانت أشد حذرا لتجربتها ، وروى فى مكانه « طاوب » وهى كثيرة الطلب ؛ وقوله « تعفق بالأرطى لهـا وأرادها ــ إلخ » التعفق : اللواذ والتعطف والاستتار ، تقول : تعفق الوحش بالأكمة ، تريد أنه لجأ إليها ليستتر بهـا من خوف كلب أو صائد ، والأرطى : شجر عبل من الرمل له عروق حمر يدبغ بورقها ، وبذت : سبقت وغلبت ، والـكليب : جماعة الـكلاب ، وهو اسم جمع ، بمنزلة عبـد وعبيد ، وربمـا أطلق الـكليب على الصيادين إذا كان معهم كلاب ؛ وقوله « إلى الحارث الوهاب أعملت ناقتى ــ إلخ » أراد بالحارث الحارث بن أبى شمر الغسانى ، والـكلـكل : الصدر ، والقصريان ــ بضم القاف وسكون الصاد المهملة ــ ضلعان قصيرتان عند الخاصرتين ، والوجيب : الرعدة والاضطراب ، من قولهم : وجب القلب يجب وجيبا ؛ إذا خفق واضطرب ، والقروب : اسم ناقته .

... ...

الإعراب : « تعفق » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « بالأرطى » جار ومجرور متعلق بتعفق «لها» جار ومجرور متعلق أيضا بتعفق «وأرادها» الواو حرف عطف أراد : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وها : ضمير عائد إلى البقرة الوحشية، وهو مفعول به لأراد ، مبنى على السكون فى محل نصب « رجال » فاعل بأراد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث «نبلهم» جعله الشيخ خالد فى التصريح فاعلا لبذ ، وعندى أن أحسن من هذا وأقوى فى المعنى أن يجعل فاعل بذ ضميرا مستترا تقديره هى عائدا إلى البقرة الوحشية التى شبه الشاعر بها ناقته ، والمراد أنها سريعة الجرى حتى إن الصيادين مع احتيالهم على اصطيادها بالاستتار لم يستطيعوا التغلب عليها ، بل غلبت نبلهم وفاتتهم « وكليب » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، كليب : معطوف على رجال ، وذلك على ما اخترناه ، ومعطوف على نبلهم على ماقاله الشيخ خالد

الشاهد فيه : قوله « تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال » فإن ظاهر هذا البيت يشهد لما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الكسائى وهشام والسهيلى ، فإنهم زعموا أنك إذا أعملت العامل الثانى من العاملين المتقدمين فى المعمول المتأخر عنهما وجب عليك أن تحذف ضميره من العامل الأوّل ؛ إذ لو ذكرت الضمير مع العامل الأوّل كان عائدا إلى متأخر لفظا ورتبة ، فعندهم أن قول الشاعر « رجال » فاعل بأراد ، وأنت ترى أنه لم يذكر مع تعفق ضمير الرجال ، إذ لو ذكره لقال : تعفقوا بالأرطى لها وأرادها رجال ، ولو أنه أعمل العامل الأوّل فى لفظ المعمول المتأخر وأعمل العامل الثانى فى ضميره لقال : تعفق بالأرطى لها وأرادوها رجال ؛ فيكون قوله « رجال » فاعلا بتعفق ؛ فلما لم يقل الشاعر واحدا من هاتين العبارتين علمنا أنه أعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول وحذف من العامل الأوّل مايقتضيه

وجمهور النحاة لايقرون هـذا المذهب ، ولا يرون فى البيت دليلا عليه ، بل عندهم أنه إذا أعمل أحد العاملين فى المعمول المتأخر وكان الآخر منهما يحتاج إلى مرفوع فلابدّ من إضمار هـذا المرفوع فى العامل المهمل ، وقولكم « لو أنه أعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول وأضمر مع العامل الأوّل لقال : تعفقوا بالأرطى وأرادها رجال » غير مسلم لكم ، بل قد يعمل العامل الثانى ويضمر مع الأوّل ضمير المعمول ويقول مع ذلك كله : تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال ، وهوالتعبير الذى قاله الشاعر

فإن قلت : فكيف يضمر فى تعفق ضمير الرجال ولا يأتى معه بواو الجماعة ؟

وقال الفراء : إن اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إضمار ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسِيء ابْنَاكَا ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو : ضَرَبَنِى وضربت زيدا هو ، والمعتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سبق ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب ، نحو : رُبَّهُ رَجُلاً ، وَنِعْمَ رَجُلاً ، وقد سمع أيضا فى هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبُونِى وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلاَّء إِنَّنِى لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِىَ مُهْمِلُ(١)

وقوله :

٤١٥ — هَوِينَنِى وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِى

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه ليس بلازم أن يذكر ضمير الجماعة ؛ لأن الرجال قد ينظر إليهم من جهة أنهم جمع واحده رجل ؛ فيؤتى حينئذ بضمير الجماعة ، وقد ينظر إليهم من جهة أنهم ذكروا فى الكلام باللفظ الدالّ عليهم ؛ فيؤتى حينئذ بضمير الواحد المذكر ليعود إلى ما ذكر ، وأنت خبير بأن ضمير الواحد المذكر يستتر فى الفعل ؛ فاذا تحققت ذلك وأدركته تمام الإدراك قلنا لك : إنه يجوز أن يكون قوله « رجال » فاعلا بأى الفعلين أردت ، ويكون فى الآخر ضمير مفرد مذكر مستتر تقديره هو يعود إلى ماذكر

ومن العلماء من خرّج هذا البيت تخريجا آخر ؛ فذكر أن فى « تعفق » ضميرا مستترا تقديره هو يعود إلى الصياد وهوالذى عبرعنه الشاعر بالقنيص فى البيت السابق على بيت الشاهد فكأنه قال : استتر ذلك القنيص بالأرطى لهذه البقرة وأرادها رجال غيره ؛ وحينئذ يخرج هذا البيت عن باب التنازع بتة وتكون الواو فى قوله « وأرادها رجال » قد عطفت جملة على جملة ، وحينئذ يبطل استناد الكسائى إلى هذا البيت من أساسه ؛ وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

(١) قد سبق شرح هـذا الشاهد شرحا وافيا ، وبينا وجه الاستشهاد به بيانا لاتحتاج بعده إلى مزيد ، وهو الشاهد رقم (٣٨١) فارجع إليه فى ص (٢٠٢) من هذا الجزء

٤١٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعثر له على سابق أو لاحق

اللغة : « هوينني » هو فعل ماض مسند إلى نون النسوة ، وتقول : هويه يهواه هوى ، مثل طرب يطرب طربا ؛ إذا أحبه وعشقه ، فأما هوى يهوى هويا والفعل من باب رمى يرمى — فمعناه سقط من أعلى إلى أسفل « الغانيات » جمع مؤنث سالم ، واحده غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها « شبت » تقول : شاب يشيب شيبا

... ...

وشيبوبة ومشيبا ؛ إذا كبرسنه وعرض البياض لشعره « فانقطعت منهن آمالى » يريد أنه لم يبق له مأرب فى الغانيات ، وما أحسن ماقال علقمة بن عبدة فى ذى الشيب :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي ... خَبِيرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ ... فَلَيْسَ لَهُ فِى وُدِّهِنَّ نَصِيبُ

وما أحسن قول أبى عبد الرحمن محمد بن أمية العتبى :

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

وَكُنَّ إِذَا أَبْصَرْنَنِي أَوْ سَمِعْنَ بِي ... سَعَيْنَ فَرَقَّعْنَ الْكُوَى بِالْمَحَاجِرِ

وانظر الشاهد رقم (٣٦٠) فى ص (١٥٢) من هذا الجزء

الإعراب : « هوينى » هوى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، والنون ضمير جماعة الإناث فاعله ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، والنون الثانية للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « وهويت » الواو حرف عطف ، هويت : فعل وفاعل « الغانيات » مفعول به لهويت ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « إلى » حرف جر « أن » حرف مصدرى ونصب «شبت» فعل وفاعل ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإلى ، والتقدير إلى شيبوبتى ، والجار والمجرور متعلق بهويت « فانصرفت » الفاء حرف عطف ، انصرف : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب والتاء علامة التأنيث « عنهن » جار ومجرور متعلق بانصرف « آمالى» فاعل بانصرف ، مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر

الشاهد فيه : قوله « هوينى وهويت الغانيات » فقد اجتمع فى هذه العبارة عاملان متقدمان ، وتأخر عنهما معمول ، وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول المتأخر من جهة المعنى ؛ أما الأول فيطلبه فاعلا ، وأما الثانى فيطلبه مفعولا به ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر وأعمل العامل الأول فى ضميره ، ولم يحذف هذا الضمير لكونه فاعلا لايستغنى الكلام عنه ولا يجوز حذفه ؛ وهذا يدل على جواز الإضمار قبل الذكر فى باب الاشتغال إذا دعت الضرورة إلى ارتكاب ذلك ؛ كأن يكون الضمير بمثابة مالايستغنى الكلام عنه ولا يجوز

وقوله :

٤١٦ — وَكُمْتاً مُـــدَمّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

حذفه ، كما هنا ، وانظر شرح الشاهد رقم (٣٨١) فى ص (٢٠٢) من هـذا الجزء ، وفى هذا البيت رد على الكوفيين الذين منعوا الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب .

٤١٦ — هـذا البيت من شواهد كتاب سيبويه (١ — ٣٩) والمفصل للزمخشرى (١ — ٥٤) وهو من قصيدة طويلة لطفيل بن كعب الغنوى ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية اشتهر بوصف الخيل ، وعرف الناس ذلك له حتى قال عبد الملك بن مروان : من أراد أن يتعلم ركوب الخيل فليرو شعر طفيل ؛ وكان يقال له فى الجاهلية : المحبر (على زنة اسم الفاعل من مضعف العين) لحسن شعره وجودته ، وقال معاوية بن أبى سفيان : دعوا لى طفيــلا وسائر الشعراء لكم . ومن قوله فى وصف فرس :

إِنِّى وَإِنْ قَلَّ مَالِى لاَ يُفَارِقُنِى مِثْلُ النَّعَامَةِ فِى أَوْصَالِهَا طولُ
أَوْ قَارِحٌ فِى الْغُرَابِيَّاتِ ذُو نَسَبٍ وَفِى الْجِرَاءِ مِسَحٌّ الشَّـدِّ إِجْفِيلُ

ثم قال فى وصف النساء :

إِنَّ النِّسَاءَ كَأَشْجَارٍ نَبَتْنَ مَعاً مِنْهَا الْمُرَارُ وَبَعْضُ النَّبْتِ مَأْكُولُ
إِنَّ النِّسَاءَ مَتَى يَنْهَيْنَ عَنْ خُلُقٍ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ لاَ بُدَّ مَفْعُولُ
لاَ يَنْصَرِفْنَ لِرُشْدٍ انْ دُعِينَ لَهُ وَهُنَّ بَعْدُ مَـــلاَئِيمُ مَخَاذِيلُ

ومن نسيب القصيدة التى منها بيت الشاهد قوله :

وَبِالْعَقْرِ دَارٌ مِنْ جَمِيلَةَ هَيَّجَتْ سَـوَالِفَ حُبٍّ فِى فُؤَادِكَ مُنْصِبِ
وَكُنْتَ إِذَا نَاءَتْ بِهَا غُرْبَةُ النَّوَى شَدِيدَ الْقُوَى لَمْ تَدْرِ مَا تَرْكُ مُشْغِبِ
كَرِيمَةُ حُرِّ الْوَجْهِ لَمْ تَدْرِ هَالِكاً مِنَ الْقَوْمِ هَلْكَى فِى غَدٍ غَيْرِ مُعْقِبِ
أَسِيلَةُ مَجْرَى الدَّمْعِ خَمْصَانَةُ الْحَشَا بدور الثنَايَا ذَاتُ خَلْقٍ مُشَرْعَبِ

وقبل البيت الشاهد قوله :

وَبَيْتٍ تَهُبُّ الرِّيحُ فِى حَجَرَاتِهِ بِأَرْضٍ فَضَاءٍ بَابُهُ لَمْ يُحَجَّبِ
سَمَاوَتُهُ أَسْمَالُ بُرْدٍ مُحَبَّرٍ وَسَائِرُهُ مِنْ أَتْحَمِىٍّ مُعَصَّبِ

... ...

وَأَطْنَابُهُ أَرْسَانُ جُــرْدٍ كَأَنَّهُ صُدُورُ الْقَنَا مِنْ بَادِىءٍ وَمُعَقِّبِ
نصبت عَلَى قَوْمٍ تدور رِمَاحُهُمْ عروق الْأَعَادِى مِنْ غرير وَأَشْيَبِ
وَفِينَا تَرَى الطُّولَى وَكُلَّ سَمَيْدَعٍ مُجَرَّبَ حَرْبٍ وَابْنَ كلِّ مُجَرَّبِ
وَفِينَا رِبَاطَ الْخَيْلِ كُلَّ مُطَهَّمٍ وَخَيْل كَسِرْحَانِ الْغَضَى الْمُتَأَوِّبِ
تُبَارِى مَرَاخِيهَا الزجاج كأنها ضِرَاء أَحَسَّتْ نَبْأَةً مِنْ مُكَلِّبِ
مَغَاوِير مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلَاحِقٍ عَنَاجِيــجُ فِيهَا لَدَّةٌ لِمُعَقِّبِ
وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا ... البيت وبعده :
وَأَذْنَابُهَا وُحْفٌ كَأَنَّ ذُيُولَهَا تجرّ أشاء مِنْ سُمَيْحَةَ مَطْرِب
وَهَضْنَ الْحَصَى حَتَّى كَأَنَّ رُضَاضَهُ ذرا بَرَدٍ مِنْ وَابِلٍ مُتَحَلِّبِ

اللغة : « العقر » بفتح العين المهملة وسكون القاف ــ اسم لعدّة أماكن ؛ منها عقر بابل قرب كربلاء ، ومنها قرية بين تكريت والموصل ، ومنها قرية على طريق بغداد إلى الدسكرة ، وليس المراد واحدا من هذه الأماكن ، وإنما المراد أرض بالعالية فى بلاد قيس ، وتقال بفتح العين المهملة وبضمها « منصب » اسم فاعل من أنصبه ؛ إذا أورثه نصبا ، والنصب ــ بفتح النون والصاد المهملة ــ التعب ، وبابه طرب « ناءت » أراد نأت ، وتقول : نأى ينأى ــ مثل أبى يأبى ــ وناء يناء ، وهو مقلوب الأوّل ؛ لأنهم لم يتكلموا للثانى بمصدر « مشغب » على زنة اسم الفاعل من أفعل ، والمراد ذو شغب عليك وخلاف فى حبها ، وقوله « كريمة حر الوجه ــ البيت » معناه أنها لم تندب هالكا فلم يخلف غيره ولم يعقب سواه ، بل لكل هالك عندها خالف يسدّ مسدّه ، والمراد أنها فى عدد عديد من قومها يخلف بعضهم بعضا فى المكارم « خمصانة الحشا » ضامرة البطن « مشرعب » جسيم طويل « حجراته » نواحيه ، وهو بفتح الحاء والجيم ، ومنه قول امرىء القيس :

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِى حَجَرَاتِهِ وَلَــكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الْفَوَاعِلِ

وذكر العينى أنه بضم الحاء والجيم « سماوته » يريد سقفه « أسمال » جمع سمل ، وهو الخلق من الثياب « محبر » يروى فى مكانه « مفوف » وهو الذى فيه خطوط بيض « وسائره » يروى فى مكانه « وصهوته » وصهوة كل شىء : أعلاه « الأتحمىّ » بفتح الهمزة وسكون

... ...

التاء وفتح الحاء المهملة ـ ضرب من البرود « معصب » مأخوذ من العصب ـ بفتح فسكون ـ وهو ضرب من برود اليمن « أطنابه » الأطناب : جمع طنب ، وهو الحبل ، والأرسان : جمع رسن ـ بفتح الراء والسين المهملتين ـ وهو الحبل أيضا « جرد » بضم الجيم ـ جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد : الفرس الذى قصرت شعرته ورقت « معقب » اسم مفعول من قولهم : عقبت السهم أو القوس تعقيبا ؛ إذا لويت عليه شيئا من العقب ؛ والعقب ـ بفتح العين المهملة والقاف ـ العصب الذى تعمل منه الأوتار ، واحدتها عقبة « غرير » هو الشاب الذى لم يكتمل سنه فيجرب الأمور « وأشيب » هو الشيخ « مطهم » بزنة معظم ـ هو الذى تم كل شىء فيه فهو بارع الجمال « كسرحان الغضى » السرحان ـ بكسر السين وسكون الراء ـ الذئب ، والغضى : شجر « المتأوب » الذى يجىء أوّل الليل « تبارى » تعارض « مراخيها » المراخى : جمع مرخاء وهو الفرس الذى يخلى وشهوته فى العدو « ضراء » بكسر الضاد ـ جمع ضار ، وهو اسم فاعل من ضرى يضرى ، مثل رضى يرضى « نبأة » بفتح فسكون ـ وهى الصوت الخفى « مكلب » بكسر اللام مشدّدة ـ هو الذى يعلم الكلاب الصيد « مغاوير » جمع مغوار ، وهو الشديد العدو السريع « الوجيه » بفتح الواو ـ فرس مشهور « لاحق » كذلك « وكمتا » الكمت ـ بضم فسكون ـ جمع أكمت وإن لم يكن مستعملا ، قال شارح الجمل : كميت من الأسماء المصغرة التى لاتكبير لها ، وهو مصغر مرخم من أكمت ، بمنزلة حميد من أحمد ، غير أن أكمت لم يستعمل ، ويدلّ على ذلك جمعهم إياه على كمت ، قال سيبويه : سألت الخليل عن كميت ، فقال : هو بمنزلة حميد ، وإنما هى حمرة يخالطها سواد ولم يخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ، ولم يخلص لأن يقال أسود أو أحمر ، وهو منهما قريب « مدماة » أراد أنها شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالدم « متونها » المتون : جمع متن ، وهو الظهر « جرى » سال « استشعرت » جعلت شعارها ، والشعار ـ بزنة الكتاب ـ العلامة يتخذها المحارب ليعرف بها ، ويجوز أن يكون معنى استشعرت لبست الشعار ، والشعار على هذا : مايلى الجسد من الثياب « مذهب » مموّه بالذهب « وحف » كثيرة الشعر « أشاء » الأشاء ـ بزنة السحاب ـ صغار النخل ، واحدته أشاءة « سميحة » بضم السين وفتح الميم ـ موضع ـ ويقال بئر ـ بالمدينة عليها نخل « وهصن » الوهص : كسر الشىء الرخو ، والوهص أيضا : شدّة الوطء « رضاضه » رضاض كل شىء ـ بضم أوّله ـ فتاته ، وكل شىء رضضته فهو رضاض ورضاضة « ذرا برد » الذرا : اسم للدمع ، والبرد ـ بفتح الباء والراء ـ حب الغمام « وابل » عظيم المطر «متحلب» بالحاء المهملة وتشديد اللام مكسورة .

الإعراب : « وكمتا » الواو حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، كمتا :

... ...

معطوف على قوله « رباط الخيل » فى الأبيات السابقة الذى هو مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : وترى فينا رباط الخيل، بدليل البيت قبله « مدماة » صفة لكمت ، وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « كأن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب « متونها » متون : اسم كأن ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الكمت مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جرّ « جرى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى لون مذهب الآتى آخر البيت ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره فى محل نصب صفة أخرى لكمت « واستشعرت » الواو حرف عطف ، أستشعر : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الكمت « لون » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « مذهب » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » فإن فى هذه العبارة عاملين متقدمين ــ وأولهما قوله « جرى » وثانيهما قوله « واستشعرت » ــ ومعمول متأخر ــ وهو قوله « لون مذهب » ــ وكل واحد من هذين العاملين يطلب المعمول المتأخر من حيث المعنى ؛ أما الأوّل فيطلبه على أنه فاعل ، وأما الثانى فيطلبه على أنه مفعول به ، وقد أعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر ، وأعمل العامل الأوّل فى ضميره ؛ ولكون هذا الضمير للمفرد المذكر استتر فى الفعل ، على مابيناه فى إعراب البيت ، وهذا الضمير عائد إلى المعمول المتأخر الذى هو « لون مذهب » ؛ فدلّ هذا البيت على أن العرب تضمر قبل الذكر فى باب الاشتغال ولا ترى مانعا من ذلك ، ولو أن الشاعر أعمل العامل الأوّل فى لفظ المعمول المتأخر لقال : « جرى فوقها واستشعرته لون مذهب » برفع « لون مذهب » على أنه فاعل جرى و بضمير بارز من ضمائر النصب متصل باستشعرت .

قال سيبويه : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك ..... وقد جعلوا الأقرب أولى إذ لم ينقض معنى ؛ قال الفرزدق :

وَلٰكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِى بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

وقال طفيل الغنوى :

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حُجَّة فيما تمسك به المانع؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع؛ وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها، تقول: ضَرَبَنِي وضربت الزيدين، كأنك قلت: ضَرَبَنِي مَنْ، على مالا يخفى.

(وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ * بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ) وهو النصب لفظا أو محلا (أُوهِلاَ) أي: جُعِلَ أهْلاً (بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ) في الأصل؛ لأنه حينئذ فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر، فتقول: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَمْرٌو، ولا يجوز ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي عَمْرٌو؛ وأما قوله:

٤١٧ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

فضرورة.

وقال رجل من باهلة:

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى غير معمل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى» اهـ.

وقال الأعلم: «استشهد به سيبويه على إعمال الفعل الثاني، وهو استشعرت، ولو أعمل الأول — وهو جرى — لرفع اللون وأضمر في استشعرت فقال: واستشعرته لون مذهب» اهـ.

وقال جار الله الزمخشري: «ومن إضمار الفاعل قولك: ضربني وضربت زيدا؛ تضمر في الأول اسم من ضربك وضربته إضمارا على شريطة التفسير؛ لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذكره مرة، ولما لم يكن بد من إعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته إياه، ومنه قول طفيل الغنوي أنشده سيبويه:

* وكمتا مدمّاة كأن متونها .... البيت * وكذلك إذا قلت: ضربت وضربني زيد؛ رفعته؛ لإيلائك إياه الرافع؛ وحذفت مفعول الأول استغناء عنه، وعلى هذا تعمل الأقرب أبدا؛ فتقول: ضربت وضربني قومك، قال سيبويه: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك؛ وهذا هو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل؛ قال الله تعالى: (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) و(هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)؛ وإليه ذهب أصحابنا البصريون اهـ».

٤١٧ — هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

* جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد رووا بعده بيتا آخر، وهو قوله:

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ إِفْسَادِ ذِي عَهْدِ

... ...

اللغة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة كتاب — أى عيانا ، وتقول : رآه جهرة وجهارا ، وكلمه جهرة وجهارا ، وتقول : جهر بالقول يجهر به جهرا ، كل ذلك فى معنى العلن ، قال الله تعالى : (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ) وقال الأخفش فى قوله سبحانه : (حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً) أى عيانا يكشف مابيننا و بينه « الغيب » ما غاب عنك واستتر ، وتقول : غاب عنى يغيب غيبا وغيبة وغيو با (بضم الغين) وغيابا (بفتحها) وغيبوبة ومغيبا ، ويريد ههنا مالم يكن الصاحب حاضرا « الودّ » بضم الواو — المحبة « ألغ » فعل أمر من الإلغاء ، يريد لاتجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى نفسك « الوشاة » جمع واش ، مثل قاض وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاة ورام ورماة ووال وولاة — والواشى : هو الذى ينقل إليك الكلام عن أحبابك بقصد إفساد مابينكم من أواصر المحبة ، وقد علل الشاعر الأمر بإهمال أقوال الوشاة بقوله « فقلما يحاول واش غير إفساد ذى عهد » و يحاول : مضارع من المحاولة ، وهى إرادة الشىء بحيلة

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب بقوله كن الآتى فى الشطر الثانى « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم و ينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وضمير الغائب مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجو با تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « و يرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « صاحب » فاعل يرضى الثانى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب معطوفة على الجملة السابقة « جهارا » مفعول فيه منصوب على الظرفية : أى فى وقت الجهر ، وقد تنازعه كل من الفعلين السابقين « فكن » الفاء واقعة فى جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه وجو با تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر الواقع اسما لكن « أحفظ » خبر كن منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « للودّ » جار ومجرور متعلق بأحفظ

الشاهد فيه : قوله « ترضيه و يرضيك صاحب » فقد تقدّم فى هذه العبارة عاملان — أوّلهما قوله « ترضى » وثانيهما قوله « يرضى » — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله « صاحب » وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول : أما الأوّل فيطلبه مفعولا به ، وأما الثانى فيطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر ؛ بدليل أنه رفعه به ، ولو أنه أعمل الأوّل فيه لنصبه ، وكان من حقه — عند الجمهور — ألا يذكر مع العامل الأوّل ضمير هذا المعمول

(وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضمر قبل الذكر ، وعمدةٌ فى الأصـــل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا إياه ، وظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً عَالِمًا إِيَّاه .

أما امتناع الإضمار مقدَّما فادَّعى الشارح الاتفاقَ عليه ، وفى دعواه نظر ؛ فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازه كالمرفوع ، وفى كلام والده فى الكافية وشرحها[1]

التأخر ؛ لأنه فضلة يستغنى الكلام عنه ، ولأنه يلزم على ذكره الإضمار قبل الذكر من غير موجب يستوجب ارتكاب هذا المحظور ، ونحن إنما أجزنا الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب إذا كان الضمير فاعلا لايستغنى الكلام عنه ولايجوز حذفه للضرورة ؛ فيجب أن تتقدّر الضرورة بقدرها ؛ فيكون إضمار الشاعر فى هــذا البيت ضمير المعمول المتأخر مع العامل الأوّل وهذا الضمير فضلة من قبيل الضرورة التى لاينبغى أن ترتكب فى الكلام

(١) قال العلامة ابن مالك فى كتابه الكافية :

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِــلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْــــرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَجِئْ بِهِ مُؤَخَّراً ، أَعْــنِي الْخَبَرْ
وَنَحْوُ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ نَدَرْ ... وَمِثْلُهُ لَوْ شَاعَ لَمْ يَعْدُ النَّظَرْ

ثم قال فى شرح هذا الكلام « إذا أهمل الأوّل من المتنازعين ، ومطلوبه غير رفع ، لم يجز عنــد الأكثرين أن يجاء معه بضمير المتنازع فيه ، بل يحذف إن كان غير خبر ، نحو ضربت وضربنى زيد ، وإن كان خبرا جىء به مؤخرا ؛ ليؤمن حذف مالايجوز حذفه ، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لاتقدّم له بوجه ؛ مثال ذلك : ظننى وظننت زيدا عالما إياه ؛ فإياه: مفعول ثان لظننى ، ولا يجوز تقديمه عند الجميع ، ولا حذفه عند البصريين ، وأما عنــد الكوفيين فيجوز حذفه ؛ لأنه مدلول عليــه بثانى مفعولى الفعل الآخر ، وأشرت بقولى « ونحو ترضيه ويرضيك ندر » إلى قول الشاعر :

إذا كنت تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَاراً فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

ومثله قول الآخر :

أَلاَ هَـــلْ أَتَاهَا عَلَى نَأْيِهَا ... بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِــــدُ

ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقا مقدما ، واحتج له ، وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل .

وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل ، نحو : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، ومَرَّ بِي ومَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ » ، ولم يخرجه ، ومنه قوله :

٤١٨ — إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وقولى « ومثله لو شاع لم يعد النظر » أى لوشاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل لكان له وجه من النظر ؛ لأنه تقديم مفسر على مفسر فيغتفر كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها ، بل كما اغتفر ذلك فى المرفوع ؛ فان اعتذر فى المرفوع بأنه لايجوز حذفه ؛ قيل : فمن المنصوب مالايجوز حذفه ، وهوما كان خبر مبتدإ فى الأصل ، نحو : ظننى إياه وظننت زيدا عالما ؛ وأيضا فان الاهتمام بذكر مفسر الشيء بحسب الاهتمام بذكره ، ومعلوم أن الاهتمام بذكر المرفوع أشدّ من الاهتمام بذكر غيره ، ومن الاهتمام بالضمير تقديم مفسره ، وقد ترك ذلك فى المرفوع الذى هو أقوى ؛ فتركه فى المنصوب لكونه أضعف أحقّ وأولى » اه كلامه

٣١٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٤٠) ، وقد ذكر الأعلم الشنتمرى أن الأصمعى نسبه إلى طفيل الغنوى ؛ وذكر العينى (٣ — ٣٢) أن الجرمى نسبه إلى المقنع الكندى ، وذكر أن الصواب هو ماقاله الأصمعى ، يعنى نسبته إلى طفيل الغنوى

والبيت يروى فى أبيات لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وقبله قوله :

دِيَارٌ لِسُعْدَى إِذْ سُعَادُ جَدَايَةٌ مِنَ الْأُدْمِ خُمْصَانُ الحَشَى غَيْرُ خُنْثُلِ

هِجَانُ الْبَيَاضِ أُشْرِبَتْ لَوْنَ صُفْرَةٍ عَقِيلَةُ جَوٍّ عَازِبٍ لَمْ يُجَلَّلِ

اللغة : « جداية » بكسر الجيم أوفتحها ـ بنت شهرين أوثلاثة من الظباء ، والذكر والأنثى فى ذلك سواء «الأدم» جمع أدماء ، وهى التى لونها الأدمة ، والأدمة ـ بضم الهمزة وسكون الدال ـ السمرة «خمصان الحشى» يريد ضامرة الباطن ، وضمور البطن مما يتمدح به «خنثل» بضم الخاء وسكون النون و بعدها ثاء مثلثة مضمومة أو مفتوحة ـ العظيمة البطن المسترخية ، ولم يسمع إلا وصفا للأنثى ، ويروى «غير خنبل» بنون بعد الخاء و بعدها باء موحدة ـ وهى القصيرة «هجان

... ...

البياض » يريد خالصة البياض « أشربت لون صفرة » يريد أن بياضها قد خالطته صفرة ، وهذا كما قال الأعشى :

بَيْضَاءُ ضَحْوَتَهَا وَصَفْـــرَاءُ الْعَشِيَّةِ كَالْعَرَارَهْ

وقوله « عقيلة جوّ » العقيلة : الكريمة ، والجوّ : البطن من الأرض « تستك » مضارع استاك : أى استعملت السواك « تنخل » ماض مبنى للمجهول ، ومعناه اختير « إسحل » بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة ساكنة ـ شجر دقيق الأغصان

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هى » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير إذا لم تستك « لم » حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « تستك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيــه جوازا تقديره هى يعود إلى سعاد ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة «بعود» جار ومجرور متعلق بتستك ، وعود مضاف ، و «أراكة» مضاف إليــه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تنخل » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « فاستاكت به » الفاء حرف عطف ، استاك : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى سعاد « به » جار ومجرور متعلق باستاك « عود » نائب فاعل لتنخل ، مرفوع بالضمة الظاهرة وعود مضاف و « إسحل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل الذى هو تنخل ونائب فاعله جواب إذا لامحل لها من الإعراب ، وتقدير البيت : إذا لم تستك بعود أراكة تنخل عود إسحل فاستاكت به

الشاهد فيه : قوله « تنخل فاستاكت به عود إسحل » فقد تقدّم فى هذه العبارة عاملان ـ أوّلهما قوله « تنخل » وثانيهما قوله « فاستاكت » ـ وتأخر عنهما معمول ـ وهو قوله « عود إسحل » وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول من حيث المعنى ليعمل فيه ؛ أما الأوّل فيطلبه ليكون نائب فاعل له ، وأما الثانى فيطلبه ليتعدّى إليه بحرف الجر الذى هو الباء ، وقد أعمل الشاعر العامل الأوّل الذى هو تنخل فى لفظ المعمول المتأخر الذى هو عود إسحل ؛ ولهذا رفعه على أنه نائب فاعل له ، ثم أضمر ضمير هــذا المعمول مع العامل الثانى ، ولو أنه أعمل الثانى لقال : تنخل فاستاكت بعود إسحل ؛ على أن يكون فى تنخل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى عود إسحل المتأخر ؛ لما عرفت فى عدّة مواطن أهمها فى شرح الشاهد (٣٨١) فى ص (٢٠٢)

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا » ، وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضلة ، ومنه قوله :

٤١٩ — بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

قال سيبويه(١) : « وإن قلت : ضربنى وضربتهم قومك ؛ رفعت ؛ لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه ؛ كأنك قلت:ضربنى قومك وضربتهم ، على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته فى الرفع ، فان فعلت ذلك لم يكن بدّ من ضربونى ؛ لأنك تضمر فيه الجمع ؛ قال عمر بن أبى ربيعة :

إذَا هِيَ لم تَسْتَكْ بعُودِ أرَاكَةٍ ... ... البيت

لأنه أضمر فى آخر الكلام »

وقال الأعلم : « أراد تنخل عود إسحل فاستاكت به ؛ ولو أعمل الآخر لقال : فاستاكت بعود إسحل » اه

وقال جار الله الزمخشرى(٢) «وقد يعمل الأوّل ، وهو قليل ، ومنه قول عمر بن أبى ربيعة :

* تُنُخِّلَ فاسْتاَكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ *

وعليه الكوفيون » اه

٤١٩ — هذا بيت من كلمة لعاتكة بنت عبد المطلب رواها لها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة(٣) ، وأوّلها قولها :

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ
قَيْساً وَمَا جَمَعُوا لنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ
فِيهِ السَّنَوَّرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهْ
بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إذا ... البيت، وبعده :
فِيهِ قَتَلْنَا مَالِكاً قَسْراً وَأَسْلَمَهُ رَعَاعُهْ
وَمُجَدَّلاً غَادَرْنَهُ بِالْقَاعِ تَنْهَسُهُ ضِبَاعُهْ

---

(١) انظر الكتاب (١ — ٤٠)
(٢) انظر المفصل (١ — ٥٦)
(٣) انظر شرح التبريزى (٢ — ٢٥٦) .

... ...

اللغة : « سائل بنا » تريد اسأل عنا ، وسأل يتعدّى بعن ، ويتعدى بالباء ، كما فى قوله جلّ شأنه : (فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا) وكما فى قوله تعالى : (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ) وكما فى قول الشاعر :

فَإِنْ تَسْأَلُونِى بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِى خَبِيرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

وقولها « وليكف من شرّ سماعه » إشارة إلى مثل من أمثال العرب ، وهو قولهم : حسبك من شرّ سماعه ؛ ومعناه اكتف من الشرّ بسماعه ولا تعاينه ؛ ويجوز أن يكون المعنى يكفيك لكى تنسب إلى الشرّ وتتهم به سماعه وإن لم تقدم عليه ؛ قال أبو عبيد : أخبرنى هشام بن الكلبى أن المثل لأم الربيع بن زياد العبسى ، وذلك أن ابنها الربيع كان أخذ من قيس بن زهير بن جذيمة درعا ، فعرض قيس لأم الربيع وهى على راحلتها فى مسير لها فأراد أن يذهب بها ليرتهنها بالدرع ؛ فقالت له : أين عزب عنك عقلك ياقيس ؟ أترى بنى زياد مصالحيك وقد ذهبت بأمهم يمينا وشمالا وقال الناس ما قالوا وشاءوا ، وإن حسبك من شرّ سماعه ، فذهبت كلمتها مثلا ، يضرب عند العار والمقالة السيئة وما يخشى من عواقبها . وأمّ الربيع - فيما قال المفضل - هى فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، من بنى أنمار بن بغيض ، وانظر شرح الشاهد رقم (٤٣) فى (ج ١ ص ٨١ من هذا الكتاب) تريد عاتكة فى بيتها يكفى من الشرّ أن يتحدّث به الناس وإن لم تكن له حقيقة ؛ فان كانت له حقيقة فهو أشنع ؛ وقولها « قيسا وما جمعوا لنا » فان انتصاب قيس بفعل مضمر يدلّ عليه المذكور فى البيت السابق ، كأنها قالت : سائل قيسا عنا والجيش الذى جمعوه لنا يخبرك ببلائنا يوم الفخار « شناعه » الشناع والشناعة : القبح والعيب « السنور » : الدرع ، ويقال : الدروع ، ويقال : جملة السلاح «والكبش ملتمع قناعه» تروى هذه العبارة بنصب ملتمع وبرفعه ، فأما من روى بنصب ملتمع فقد جعله حالا من الكبش ، وعطف الكبش على السنور ، وأما من روى برفع ملتمع فقد جعل الكبش مبتدأ وأخبر عنه بملتمع ، وموضع الجملة نصب على الحال ، والملتمع من لمع إذا برق ، وقد سميت البيضة بيضة الحديد يلمع للمعانها ، وفى المثل : أكذب من يلمع ؛ قيل : هو السراب ، وقيل : هو البرق الذى لا يمطر سحابه « بعكاظ » عكاظ - بزنة غراب - موضع كانت فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة «يعشى» بضم ياء المضارعة - مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشى ، والعشى أصله ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقا ، والضمير فى « شعاعه » يجوز أن يكون عائدا إلى عكاظ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يعود إلى القناع لأن اللمعان منه « فيه قتلنا مالكا » الضمير من « فيه » يجوز أن يعود إلى المجمع ، ويجوز أن يعود إلى عكاظ ، والرعاع : سفلة الناس وسقاطهم ، وقال الخليل : الرعاعة : الرجل الذى

... ...

لا فؤاد له ، ومنه رعاع الناس ، وقيل : لا واحد له من لفظه ، تريد أن جند مالك لم يكن صميما فأساموه ، تعنى أن المحافظة والصبر على حرّ القتال إنما يكون للصميم الصرحاء ، فأما الموالى والأخلاط فلا حفاظ لهم « ومجدلا » منصوب بفعل مضمر يفسره مابعده ، كأنها قالت : وغادرن مجدلا ، والضمير للخيل ، والمجدل : المرمى على الجدالة ، وهى الأرض ، والنهش : انتزاع اللحم عند العضّ ، والضمير فى « ضباعه » يعود إلى القاع

الإعراب : « بعكاظ » الباء حرف جر ، عكاظ : مجرور بالباء ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور يتعلق بقولها « جمعوا » فى البيت الثانى من الأبيات التى ذكرناها ، ويجوز أن يتعلق بقولها ملتمع فى البيت الثالث «يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الناظرين » مفعول به ليعشى ، منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف زمان تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « لمحوا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، وجملة «لمحوا» من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إذا لمح الناظرون شعاعه يعشيهم

الشاهد فيه : قولها « يعشى الناظرين ... لمحوا شعاعه » فقد تقدّم فى هذه العبارة عاملان ـ أوّلهما قولها « يعشى » وثانيهما قولها « لمحوا » وتأخر عنهما معمول واحد ـ وهو قولها «شعاعه» وكل واحد من هذين العاملين المتقدّمين يطلب هذا المعمول المتأخر من حيث المعنى ؛ فأما الأوّل فيطلبه على أن يكون فاعلا له ، وأما الثانى فيطلبه على أن يكون مفعولا به له ؛ وقد أعمل الشاعر العامل الأوّل فى لفظ المعمول المتأخر ، فكان ينبغى أن يذكر مع العامل الثانى ضميره وإن يكن منصوبا ؛ لكنه لم يذكره ، ولو ذكره لقال : يعشى الناظرين إذا هم لمحوه شعاعه ، وقد اختلف العلماء فى حذف الضمير والحالة هذه ، نعنى فى حالة إعمال العامل الأوّل فى لفظ المعمول المتأخر ، والعامل الثانى يطلب فضلة ـ فذهب قوم إلى أن حذف الضمير جائز فى غير ضرورة ولا شذوذ ؛ استنادا إلى أنه فضلة ، والفضلة لايجب ذكرها ؛ وذهب الجمهور إلى أنه يجب ذكره ولا يجوز حذفه إلا لضرورة شعرية ؛ استنادا إلى أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر ، ولأن فى حذفه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب ، وانظر شرح الشاهد رقم (٣٨١) فى ص (٢٠٢ من هذا الجزء) وشرح الشاهد رقم (٤١٢) فى ص (٣١٤ من هذا الجزء أيضا) ؛ وعلى الأوّل يكون حذف الضمير فى هذا البيت جاريا على الأمر الجائز

وخَصَّ بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت ؛ لأن فى حــذفه تَهْيِئَة العامل للعمل وقَطْعَه عنه لغير معارض .

الثانى : كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : (الأول) جَزْمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، (والثانى) جَزْمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل ، بل أجاز التقديم .

الثالث : يُشْتَرَطُ لحذف الفضلة من الأول المهمل أَمْنُ اللبس ؛ فإن خِيفَ اللبسُ وجب التأخير ، نحو ، اسْتَعَنْتُ واسْتعانَ عَلَيَّ زَيْدٌ ؛ لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَبَرْ » يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعولَ الأول فى باب ظَنَّ يجب حذفه ، وليس كذلك ، بل لافرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير ، نحو : ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَّتْنِي مُنْطَلِقاً هِنْدٌ إِيَّاهَا ، فإِيَّاها : مفعول أول لظننت ، ولا يجوز تقديمه ، وفى حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح : لَوْ قال بدله :

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

لَخَلَصَ من ذلك التوهم .

لــكن قال المرادى : قوله « مفعول حسب » يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه

الذى لامانع من القياس عليه ، وعلى الثانى يكون حذفه فى هذا البيت للضرورة التى ألجأت الشاعر إليه ، وهى قصد إقامة الوزن .

فإن قلت : فانا قد التزمنا حذف معمول العامل الأوّل إذا كان فضلة وقد أعملنا العامل الثانى أفليس فى ذلك تهيئة العامل أيضا للعمل وقطعه عنه؟

قلت : فرق بين الحالين واضح ، وذلك أن فى ذكر ضمير المعمول مع العامل الأوّل الإضمار قبل الذكر ، وهو مما لا يجوز ؛ فهــذا معارض أوجب قطع العامل عن العمل ، ولولا أننا لا نجيز حذف الفاعل لــكنا بصدد أن نمنع ذكر الضمير مع العامل الأوّل مطلقا ؛ ألا ترى أن الــكوفيين لما جاز عندهم حذف العامل أبوا أن يذكر مع العامل الأوّل ضمير المعمول المتأخر فى كل حال ؟ ! على أن من العلماء من حدّد تهيئة العامل للعمل بأنها إيلاء العامل ماهو معمول له فى المعنى ؛ وحينئذ يكون فى إعمال الثانى مندوحة عن حذف ضمير المعمول من العامل الأوّل ؛ لأن العامل الأوّل لم يهيأ للعمل ؛ إذ هو منفصل عما هو عامل فيه معنى بالعامل الثانى ؛ فافهم ذلك ولا تهمله

و إن كان خبرا ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لايحذف أيضاً ، بل يؤخر كمفعول حسب ، نحو : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وهذا مُنْدَرِج تحت قول المصنف : « غَيْرَ خَبَرْ » ، ولو قال :

بَلْ حَذْفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمْ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدِ الْتُزِمْ

لأجاد .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أَمْنَ اللبس ، كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاحْذِفْهُ لاَ إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى لِعُمْدَةٍ فجِيءْ بِهِ مُؤَخَّرَا

الخامس : قاس المازنى وجماعة المتعدِّىَ إلى ثلاثة على المتعدى إلى اثنين ، وعليه مشى فى التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُهُ إِيَّاه إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمْراً قَائِمًا ، ويختار إعمال الثانى ، نحو : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً قَائِمًا إِيَّاهُ إِيَّاهُ ، وأَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْراً قَائِمًا إياهُ إِيَّاهُ .

(وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا) أى : فى الأصل (لِغَيْرِ ما يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا) أى : فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضمار بعدم المطابقة ، فتعين الإظهار ، وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا * زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا) على إعمال الأول ، فزَيْداً وعمراً أخوين : مَفْعُولاَ أظنّ ، وأخَا : ثانى مفعولى يَظُنَّانى، وجىء به مظهراً لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضمر فإما أن يُضْمَرَ مفرداً مراعاةً للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنانى ؛ فيخالف مفسره ــ وهو أخوين ــ فى التثنية ، و إما أن يُثَنَّى مراعاةً للمفسر ؛ فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ، وكذا الحكم لو أعملت الثانى ، نحو: يَظُنَّانِي وَأَظُنُّ الزَّيْدَيْنَ أَخَوَيْنِ أَخًا ، وأجاز الكوفيون الإضمار على وَفْقِ المخبر عنه ، نحو: أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، عند إعمال الأول و إهمال الثانى، وأجازوا أيضاً الحذف،

نحو : أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ[١] .

(تنبيه) : وَجْه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل : أظن ويظننى الزيدين أخوين ، فتنازع العاملان « الزيدين » ؛ فالأول يطلبه مفعولا ، والثانى يطلبه فاعلا ، فأعملنا الأول ؛ فنصبنا به الاسمين ، وأضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين ، وهو الألف ، وبقى علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ؛ فرأيناه متعذرًا لما مرّ ، فعدلنا به إلى الإظهار ، وقلنا « أخًا » فوافق المخبر عنه ، ولم تضرّه مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لايحتاج إلى ما يفسره .

(خاتمة) : لايتأتى التنازع فى التمييز ، وكذا الحال[٢] ، خلافًا لابن معطى[٣] ، وكذا

---

(١) قال ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية الذى اختصر منه الألفية ، مانصه :

وَأَظْهِرِ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا
وَالْحَذْفُ وَالْإِضْمَارُ غَيْرُ مُمْتَنِعْ ... فِى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ
لٰـكِنْ بِذِى الْإِضْمَارِ طَابِقْ مُخْبِرَا ... عَنْـهُ مُخَالِفًا لِمَا قَدْ فَسَّرَا

وقال فى شرح هذا الكلام : «والإشارة بقولى : وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير مايطابق المفسرا ؛ إلى نحو : ظننت وظنانى عالما الزيدين عالمين ؛ فإن الزيدين وعالمين مفعولا ظننت ، وعالما ثانى مفعولى ظنانى ، وهو والياء مبتدأ وخبر فى الأصل؛ وعدل إلى إظهار عالم لأنه لو أضمر فإما أن يجعل مطابقا للمفسر ، وهو ثانى مفعولى ظننت ، أو لأوّل مفعولى ظنانى ، وهو الياء ، وكلاهما عند البصريين غير جائز : أما الأوّل فإن فيه إخبارا عن مفرد بمثنى ، وأما الثانى فلأن فيه إعادة ضمير مفرد على مثنى ، وأجاز الكوفيون فى مثل هذا الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه ، فيقولون : ظننت وظنانى إياه الزيدين عالمين، وأجازوا أيضا ظننت وظنانى الزيدين عالمين ، بالحذف» اهـ كلامه

(٢) إنما لم يجز التنازع فى التمييز والحال لأن التنازع فيهما يؤدّى إلى فوات شرطهما ، ألست ترى أن الحال والتمييز يجب فى كل منهما أن يكون نكرة ، والتنازع يقتضى أن يضمر ضمير المعمول المتنازع فيه مع العامل المهمل ؛ وكيف يكون واحد من الحال والتمييز ضميرا ؟

(٣) إنما خالف ابن معط فى الحال فقال : إذا أعملت العامل الثانى على ماهو الراجح حذفت من العامل الأوّل فقلت : زرنى أزرك راغبا ؛ وإن أعملت العامل الأوّل جئت بمجرور بنى فقلت : زرنى أزرك فى هذه الحالة راغبا ؛ وهذا كلام لايقضى العجب منه ؛ لأنا لم نضمر مع العامل المهمل

نحو مَا قَامَ وَقَعَدَ إِلاَّ زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات[1] ؛ والله تعالى أعلم .

على ماهو قاعدة هذا الباب ؛ وإنما جئنا بمعمول لفظى آخر للعامل الذى زعمنا إهماله ، وهذا غير مانحن فيه ، ونحن لانخالف فى أنه يجوز لك مثل ذلك .

(١) أجمعوا على جواز التنازع فى المفعول فيه ؛ تقول : صمت وسرته اليوم ؛ على تقدير إعمال الأوّل ، وتقول : صمت وسرت اليوم ، على تقدير إعمال الثانى ، وتحذف من الأوّل ؛ فإذا أردت تقديره جئت باسم مقترن بفى ؛ لأن الظرف منصوب على تقدير فى ؛ واختلفوا فى المفعول لأجله ؛ فزعم بعضهم أنه يجوز التنازع فيه ، ومال إليه العلامة الصبان ، وليس ماذهب إليه سديدا ؛ لأن تجويزهم التنازع فى المفعول فيه مبنى على توسعهم فى الظروف مالايتوسعون فى غيرها ؛ والله أعلم .

المفعول المطلق

زاد فى شرح الكافية فى الترجمة « وهو المصدر » ، وذلك تفسير للشىء بما هو أعم منه مطلقا ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعَمُّ مطلقا من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولا مطلقاً ، وفاعلا ، ومفعولا به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدلّ عليه خَلَفٌ عنه فى ذلك وأنه الأصل .

واعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « ما لَيْسَ خبرًا من مَصْدَرٍ مفيد توكيد عامله ، أو بيان نَوْعه ، أو عدده » .

ف «ما ليس خبرًا» مُخْرِجٌ لنحو المصدر المبيِّن للنوع فى قولك : ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ .

و « من مصدر » مخرج لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلَّى مُدْبِرًا » .

و « مفيد توكيد عامله ـ إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد فى قولك : أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، ولِلْمَسُوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، ومُدْخِل لأنواع المفعول المطلق : ما كان منها منصوبا لكونه فضلة ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، أو ضَرْبًا شَدِيداً ، أو ضَرْبَتَيْنِ ، أو مرفوعا لكونه نائباً عن الفاعل ، نحو : غُضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .

وإنما سمى مفعولا مطلقاً لأن حمل المفعول عليه لا يُحْوِج إلى صلة ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات ، فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولا إنما هو باعتبار إلْصاَق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع ، وتقديمُ المفعولِ به لم يكن على سبيل القصد ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .

ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ؛ فقال : (الْمَصْدَرُ : اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ) أى : اسم الحَدَث ؛ لأن الفعل يدلّ على الحدث والزمان ؛ فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كَأَمْنٍ مِنْ) مدلولى (أَمِنْ) وَضَرْبٍ من مدلولى ضَرَبَ .

(بِمِثْلِهِ) ولو معنًى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ) نحو : « فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً » ويُعْجِبُنِي إِيمَانُكَ تَصْدِيقاً « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً » « وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا » .

(وَكَوْنُهُ) أى : المصدر (أَصْلاً) فى الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أى : للفعل والوصف (انْتُخِبْ) أى : اختير ، وهو مذهب البصريين (١) ، وخالف بعضهم ؛ فجعل الوصف مشتقا

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو ضرب ضربا وقام قياما ؛ وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله ؛ ألا ترى أنك تقول : قاوم قواما ؛ فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : قام قياما ؛ فيعتلّ لاعتلاله ؛ فلما صحّ لصحته واعتلّ لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل فى المصدر ؛ ألا ترى أنك تقول : ضربت ضربا ؛ فتنصب ضربا بضربت ، فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد ؛ فدلّ على أن الفعل أصل والمصدر فرع .

والذى يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصلكم ، وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ؛ فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له فَعَلَ وَيَفْعَلُ ؛ فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المصدر إنما سمى مصدرا لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للموضع

... ...

الذى تصدر عنه الإبل : مصدر ؛ لصدورها عنه ؛ لأنا نقول : لانسلم ، بل سمى مصدرا لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا : مركب فاره ، ومشرب عذب ؛ أى مركوب فاره ومشروب عذب ؛ والمراد به المفعول لا الموضع ؛ فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدلّ على زمان مطلق ، والفعل يدلّ على زمان معين ؛ فكما أن المطلق أصل للمقيد ؛ فكذلك المصدر أصل للفعل ؛ وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك فى الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ؛ فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدلّ على تعين الأزمنة ؛ ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمن من الأزمنة الثلاثة ؛ فدلّ على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لايقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لايقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدلّ بصيغته على شىء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على مايدلّ عليه المصدر ، والمصدر لايدل على مايدل عليه الفعل ؛ ألا ترى أن ضرب يدل على مايدل عليه الضرب ، والضرب لايدل على مايدل عليه ضرب ؛ وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لابدّ أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول فى الآنية المصوغة من الفضة ؛ فإنها تدل على الفضة والفضة لاتدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ههنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا من الفعل لكان يجب أن يجرى على سنن واحد فى القياس ولم يختلف ، كما لم يختلف أسماء الفاعلين

... ...

والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم : أكرم إكراما ؛ بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول ، نحو مكرم ومكرم ، لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف ههنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا ؛ فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل : مصدر ، فلما سمى مصدرا دلّ على أن الفعل قد صدر عنه ؛ وهذا دليل لا بأس به فى المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه فى دليلهم فسنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه من هذا البحث إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قولهم « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : (الوجه الأوّل) أن المصدر الذى لا علة فيه ولا زيادة لا يأتى إلا صحيحا ، نحو ضربته ضربا ، وما أشبه ذلك ؛ وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر لا فى فروعها (الثانى) أنا نقول : إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية ، وصار هذا كما قالوا : يعد ، والأصل فيه يوعد ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : أعد ، ونعد ، وتعد ، والأصل فيها أوعد ونوعد وتوعد ، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يعد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يعد ، وكذلك قالوا : أكرم ، والأصل فيه أأكرم ، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ، وقالوا : نكرم وتكرم ويكرم ، والأصل فيها نؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ، كما قال الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع فيه همزتان حملا على أكرم ليجرى الباب على سنن واحد، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم ، فكذا هنا (والثالث) أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذى هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة نحو يضربن ،

... ...

حملا على ضربن ، وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضى (١) ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنه يفتح فى الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ههنا .

وأما قولهم « إن الفعل يعمل فى المصدر فيجب أن يكون أصلا » قلنا : كونه عاملا فيه لايدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين : (أحدهما) أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء ، فكذلك ههنا (الثانى) أن معنى قولنا ضرب ضربا : أى أوقع ضربا ، كقولك : ضرب زيدا ؛ فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه ؛ ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : اضرب ، وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم « إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد » قلنا : وهذا أيضا لايدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءنى زيد زيد ، ورأيت زيدا زيدا ، ومررت بزيد زيد ؛ فإن زيدا الثانى يكون توكيدا للأول فى هذه المواضع كلها وليس مشتقا من الأوّل ولا فرعا عليه ؛ فكذلك ههنا .

وأما قولهم « إنا نجد أفعالا ولا مصادر لها » قلنا : خلو تلك الأفعال التى ذكرتموها عن استعمال المصدر لايخرجه ذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ، ولا الفرع عن كونه فرعا ؛ ألا ترى أنهم قالوا : طير عباديد : أى متفرقة ؛ فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد عن أن يكون أصلا للجمع ، وكذلك أيضا قالوا : طير أبابيل ، قال الله تعالى : (وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ) أى : جماعات فى تفرقة ، وهو جمع لا واحد له فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إبّوْل ، وزعم بعضهم أن واحده إبِّيل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبَّوْلاً وَإِبِّيلاً قياسا وحملا لا نقلا واستعمالا ، والخلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم ، ثم نقول : ماذكرتموه معارض بالمصادر التى لم تستعمل أفعالها ، نحو : ويله ، وويحه ، وويهه ، وويبه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، ومرحبا ، وسقيا ، ورعيا ، وَأُفَّةً ، وَتُفَّةً ، وتعسا ، ونكسا ، وبؤسا ،

---

(١) المراد أن الزمن يكون مستقبلا قبل حصوله ، ثم يكون حاضراً ساعة حصوله ، ثم يصير ماضياً بعد خروجه ؛ فالمستقبل قبل الماضى لذلك .

... ...

و بعدا ، وسحقا ، وجوعا ، ونوعا ، وجدعا ، وعقرا ، وخيبة ، ودفرا ، وتبا ، و بهرا ، قال ابن ميادة :

تَفَاقَدَ قَوْمِى إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِى بِجَارِيَةٍ ، بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا !

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ؛ فإن زعمتم أن ماذكرتموه من خلوّ الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا فليس بأولى مما ذكرناه من خلوّ المصدر عن الفعل فى كون المصدر أصلا ؛ فتتحقق المعارضة ؛ فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم « إن المصدر لا يتصوّر مالم يكن فعل فاعل والفاعل وضع له فعل و يفعل » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل فى الحقيقة مايدل عليه المصدر ، نحو الضرب والقتل ، وما نسميه فعلا من فعل و يفعل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل فى زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شىء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال : ضرب زيد ، قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لاتعرف ، وذلك محال ، والذى يدل على صحة ماذكرناه تسميته مصدرا ، وقولهم « إن المراد بالمصدر المفعول لاالموضع كقولهم : مركب فاره ومشرب عذب : أى مركوب فاره ومشروب عذب » قلنا : هذا باطل من وجهين : (أحدهما) أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه (الثانى) أن قولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال : جرى النهر ، والنهر لايجرى ، و إنما يجرى الماء فيه ، قال الله تعالى : (تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) فأضاف الفعل إليها و إن كان الماء هو الذى يجرى فيها ، لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم : بلد آمن ، ومكان آمن ، فأضافوا الأمن إليه مجازا لأنه يكون فيه ، قال الله تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هٰذَا الْبَلَدَ آمِناً) وقال تعالى : (أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم : ليل نائم ، فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فى السُّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِىِّ بِنَائِمِ

أى : بمنوم فيه ، ومنه قولهم : يوم فاجر ، فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ تَتْرَى أَثَائِجًا عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ

من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصْلٌ برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقا من الآخر . والصحيح مذهب البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة ، والفعلُ والوصفُ مع المصدر بهذه المثابة ؛ إذ المصدر إنما يدلّ على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة .

(تَوْكِيداً أَوْ نَوْعًا يُبِينُ) المصدرُ المَسُوقُ مفعولاً مطلقا (أَوْ عَدَدْ) أى : لايخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالمؤكد (كَسِرْتُ) سَيْراً ، ويسمى المبهم ، ومبين العدد ـ ويسمى المعدود ـ كَسِرْتُ (سَيْرَتَيْنِ) و «دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً» ومبين النوع كسرت (سَيْرَ ذِى رَشَدْ) أو سَيْراً شديدا ، أو السَّيْرَ الَّذِى تَعْرِفُهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسره بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل ، فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ) أى : عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيْهِ) أى : ماعلى المصدر (دَلّ) وذلك ستة عشر شيئا ، فينوب عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئا:

الأول : كُلِّيته (كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ) ومنه « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ » وقوله :

٤١٩ ـ يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

أى : مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ؛ موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، على مابينا ؛ والله تعالى أعلى وأعلم .

٤١٩ ـ هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا *

وهذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، من قصيدة له أوّلها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسِّنِينَ الْخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا نَخْشَى عَلَى اللَّهْوِ نَاهِيَا

... ...

وَيَوْمٍ كَظِلِّ الرُّمْحِ قَصَّرْتُ ظِلَّهُ ... بِلَيْلَى فَلَهَّانِي وَمَا كُنْتُ لَاهِيَا

بِثَمْدَيْنِ لَاحَتْ نَارُ لَيْلَى وَصُحْبَتِي ... بِذَاتِ الْغَضَى تُزْجِي الْمَطِيَّ النَّوَاجِيَا

فَقَالَ بَصِيرُ الْقَوْمِ لَمْحَةُ كَوْكَبٍ ... بَدَا فِي سَوَادِ اللَّيْلِ فَرْدًا يَمَانِيَا

فَقُلْتُ لَهُ بَلْ نَارُ لَيْلَى تَوَقَّدَتْ ... بِعُلْيَا تَسَامَى ضَوْءُهَا فَبَدَا لِيَا

فَلَيْتَ رِكَابَ الْقَوْمِ لَمْ تَقْطَعِ الْغَضَى ... وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا

فَيَالَيْلَ كَمْ مِنْ حَاجَةٍ لِي مُهِمَّةٍ ... إِذَا جِئْتُكُمْ بِاللَّيْلِ لَمْ أَدْرِ مَاهِيَا

خَلِيلَيَّ إِنْ لَا تَبْكِيَا لِيَ أَلْتَمِسْ ... خَلِيلاً إِذَا أَنْزَفْتُ دَمْعِي بَكَى لِيَا

فَمَا أُشْرِفُ الْأَيْفَاعَ إِلَّا صَبَابَةً ... وَلَا أُنْشِدُ الْأَشْعَارَ إِلَّا تَدَاوِيَا

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَ مَا ... يَظُنَّانِ ... ... البيت ، وبعده :

لَحَى اللهُ أَقْوَامًا يَقُولُونَ : إِنَّنَا ... وَجَدْنَا طَوَالَ الدَّهْرِ لِلْحُبِّ شَافِيَا

وَعَهْدِي بِلَيْلَى وَهْيَ ذَاتُ مُوَصَّدٍ ... تَرُدُّ عَلَيْنَا بِالْعَشِيِّ الْمَوَاشِيَا

فَشَبَّ بَنُو لَيْلَى وَشَبَّ بَنُو ابْنِهَا ... وَأَعْلَاقُ لَيْلَى فِي فُؤَادِي كَمَا هِيَا

إِذَا مَا جَلَسْنَا مَجْلِسًا نَسْتَلِذُّهُ ... تَوَاشَوْا بِنَا حَتَّى أَمَلَّ مَكَانِيَا

سَقَى اللهُ جَارَاتٍ لِلَيْلَى تَبَاعَدَتْ ... بِهِنَّ النَّوَى حَيْثُ احْتَلَلْنَ الْمَطَالِيَا

وقد روى أبو الفرج الأصبهانى فى كتابه الأغانى (٢ ــ ٩٣ دار الكتب) بيت الشاهد والذى قبله والذى بعده للمجنون ؛ قال : « عن محمد بن حبيب قال : حدثنى بعض القشيريين عن أبيه قال : مررت بالمجنون وهو مشرف على واد فى أيام الربيع ، وذلك قبل أن يختلط ، وهو يتغنى بشعر لم أفهمه ، فصحت به : يا قيس ، أما تشغلك ليلى عن الغناء والطرب ! فتنفس تنفسا ظننت أن حيازيمه قد انقدت ، ثم قال : وما أشرف الأيفاع إلا صبابة ــ الأبيات الثلاثة »

اللغة : « الخواليا » جمع خالية ، وهى الماضية الذاهبة ، ومنهم قولهم : القرون الخالية ، وقولهم فى التأريخ : لست خلون « ناهيا » اسم فاعل من نهاه ينهاه ؛ إذا طلب منه ترك مايعمل أو ماهو عازم على عمله « ويوم كظل الرمح » يريد يوما طويلا وهو فيه ذو ضيق ، قال يزيد ابن الطثرية :

... ...

وَيَوْمٍ كَظِلِّ الرُّمْحِ قَصَّرَ طُولَهُ دَمُ الزِّقِّ عَنَّا وَاصْطِفَاقُ المَزَاهِرِ

« ثمدين » على صورة التثنية ــ موضع يقال له أبرق الثمدين « تزجى » تسوق « النواجيا » جمع ناجية ، وهى السريعة « تسامى ضوءها » ارتفع وعلا « بدا » ظهر « أنزفت دمعى » أنفدته « أشرف » أصعد « الأيفاع » جمع يفع ــ بفتح الياء المثناة والفاء ــ وهو ما ارتفع من الأرض ، ومثله اليفاع بزنة سحاب « صبابة » هى شدّة الوجد « الشتيتين » اللذين شتّ كل واحد منهما عن الآخر : أى بعد « يظنان كلّ الظنّ » رواه أبو الفرج الأصبهانى « يظنان جهد الظنّ » وتقول : أقسم بالله جهد القسم ، وحلف جهد اليمين ، وفى التنزيل : (وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) « لحى الله» تقول : لحى الله هذا الرجل ، تريد لعنه ، وقوله « إننا وجدنا طوال الدهر» قد روى فى مكانه أبو الفرج « إنى وجدت طوال الدهر » وطوال الدهر : بفتح الطاء والواو ، وقريب من معنى هذا البيت قول عبد الله بن الدمينة :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الُمحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْىَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ
بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الْدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الْدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِى وُدِّ

« وهى ذات مؤصد » المؤصد ــ بضم الميم وفتح الهمزة والصاد مفتوحة مشدّدة ــ صدار تلبسه الجارية ، فاذا أدركت درّعت ، قال كثير عزة :

وَقَدْ دَرَّعُوهَا وَهْىَ ذَاتُ مُؤَصَّدٍ مَجُوبٍ ، وَلَمَّا تَلْبَسِ الْدِّرْعَ رِيدُهَا

يريد المجنون أن عهده بها وعلمه عنها وحبه لها يرجع إلى عهد حداثتها « الواشيا » جمع ماشية وهى البهائم « فشب بنوليلى» يريد أنها كبرت وصار لها أبناء شبوا وترعرعوا وحبها لايزال كما هو.

الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « الشتيتين » مفعول به ، منصوب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «بعد ما» بعد : ظرف زمان منصوب بيجمع ، وما : حرف مصدرى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع «كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الظنّ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «أن» حرف توكيد ونصب مخففة من الثقيلة ، واسمه ضمير شأن محذوف

الثانى : بَعْضِيّته ، نحو : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضربِ .

الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ القُرْفُصَاءَ .

الرابع : صفته ، نحو : سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وأىَّ سَيْرٍ .

الخامس : هَيْئَته ، نحو : يَمُوتُ الْـكَافِرُ مِيتَةَ سُوء .

السادس : مرادفه ، نحو قُمْتُ الْوُقُوفَ (وَافْرَحِ الْجَذَلْ) ، ومنه قوله :

٤٢٠ — يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

تقديره : أنه (أى الحال والشأن) « لا » نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تلاقيا» تلاقى : اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقديره : لاتلاقى لهما ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة ، وأن المؤكدة المخففة من الثقيلة مع مادخلت عليـه فى تأويل مصدر أغنى عن مفعولى يظنان ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى بعد .

الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظنّ » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائبا عن المصدر ؛ وإنما ينصب « كل » و « بعض » نيابة عن المصدر فى المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر ، كما فى هذا البيت ، وكما فى قوله سبحانه : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ)

٤٢٠ — نسب العلماء هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وقد رجعت إلى ديوان رؤبة فلم أجده فى أصل الديوان ، ووجدته فى زياداته التى حدّثتك حديثها مرارا ، وقد روى قبله بيت آخر وهو قوله :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُـمُ فَدِيدُ

وهذا البيت هو الشاهد رقم (٧٣) ، وقد مضى مشروحا فى باب العلم (ج ١ ص ١٢٦ من هذا الـكتاب)

اللغة : « نبئت » بتضعيف الباء وبالبناء للمجهول ـ معناه أعلمت وأخبرت ، مثـل قول الأعشى :

وَنُبِّئْتُ قَيْسًـا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

« أخوالى » الأخوال : جمع خال ، وهو أخو الأم « يزيد » هكذا وقع فى رواية النحاة ومنهم جار الله الزمخشرى ، وقال ابن يعيش فى شرحه « صوابه تزيد ـ بالتاء المثناة من فوق ـ وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التّزيدية » اهـ كلامه ؛ فإن كان قد ذكر هذا التصويب رجوعا إلى نسب

... ...

الشاعر فمسلم له ، وإن كان قد قاله بالقياس والظنّ فهو كلام غير مستقيم ؛ فإن العرب قد سموا يزيد ـ بالياء المثناة من تحت ـ كما سموا تزيد ـ بالتاء المثناة من فوق ـ وممن سموهم يزيد بن معاوية ابن أبى سفيان ، ويزيد بن قسم بن ربيعة ، ويزيد بن منصور الحميرى « ظلما » الظلم : وضع الشىء فى غير محله ، أو منع الحق مستحقه « فديد » الفديد ـ بفتح الفاء ـ الصياح والجلبة « السخون » بفتح السين المهملة ـ مايسخن من المرق ، وضبطه فى الديوان بضم السين ، وليس بشىء «والبرود» بفتح الباء الموحدة ـ البارد ، ويروى فى مكانه « والعصيد » بالعين والصاد المهملتين ـ وهو دقيق يلتّ بالسمن ثم يطبخ « والتمر » كذا فى رواية الشارح تبعا للنحاة ، وكذلك رواه ابن منظور ، وقد روى فى الديوان مكانه « والقز » ونظنه محرفا «حبا ماله مزيد » هكذا رواه جمهرة من النحاة ، وقال ابن منظور : « ويروى حق ماله مزيد » اه ،وسنتعرض لهذه الرواية فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « يعجبه » يعجب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى يزيد مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب «السخون» فاعل يعجب ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والبرود والتمر » معطوفان على السخون ، والمعطوف على المرفوع مرفوع «حبا» مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « مزيد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب صفة للمفعول المطلق .

الشاهد فيه : قوله « يعجبه حبا ماله مزيد » حيث نصب المصدر الذى من معنى الفعل وليس من لفظه على أنه مفعول مطلق ؛ فإن الحب من معنى الإعجاب .

وجواز انتصاب المصدر المرادف على المفعولية المطلقة رأى جماعة من النحاة منهم المازنى ، ويقتضيه ظاهر كلام ابن مالك وابن هشام ، وذهب جماعة إلى أن ناصب هذا المصدر فعل آخر من لفظه والتقدير فى مثل هذا البيت : يعجبه السخون والبرود والتمر يحبه حبا ماله مزيد ، وهذا رأى جمهرة النحاة ، وفرق ابن جنى بين المصدر المؤكد والمبين للنوع ؛ فذهب إلى أن المصدر المؤكد ينتصب بالفعل المذكور ، سواء أكان من لفظه أم من معناه ، وأما المبين للنوع فناصبه محذوف مقدّر من لفظه ؛ ووجه التفرقة أن التوكيد ينافى الحذف فاحتملنا فيه ذلك للضرورة ، ومافى هذا البيت مبين للنوع بسبب وصفه بالجملة الاسمية بعده ، لأنّ معنى الكلام يعجبه حبا غاية فى الشدّة ، وإذا عرفت هذا الخلاف علمت السر فى أن بعض النحاة قد رواه «حق ماله مزيد » ؛ فإن الباعث على مثل هذا قصد التخلص من الخلاف ثم من التقديرات والتأويلات

السابع : ضميره ، نحو عَبْدُ الله أظنه جالسا ؛ ومنه « لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ » .
الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذٰلِكَ الضَّرْبَ .
التاسع : وقته ، كقوله :

٤٢١ — أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

---

٤٢١ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا *

وهذا البيت مطلع قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، قالها فى مدح النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وقدم بها عليه وهو فى المدينة عام صلح الحديبية (ويقال : كان مقدمه على النبىّ صلى الله عليه وسلم وهو فى مكة قبل الهجرة ، والأوّل أرجح ؛ لأنه يذكر للمدينة فى قصيدته كما سترى) لينشدها بين يديه ؛ فلقيه أبو سفيان بن حرب ، فسأله عن وجهه الذى يريد ، فقال : أريد محمدا ؛ فقال أبو سفيان : إنه يحرّم عليك الخمر والزنى والقمار ؛ فقال : أما الزنى فقد تركنى ولم أتركه ، وأما الخمر فقد قضيت منها وطرا ، وأما القمار فلعلى أصيب منه خلفا ؛ قال : فهل لك إلى خير ؛ قال : وماهو ؟ قال : ترجع عامك هذا وتأخذ مائة ناقة حمراء ، فقال : لا أبالى ، فانطلق به أبو سفيان إلى منزله وجمع إليه أصحابه وقال : يامعشر قريش ، هذا أعشى قيس ، وقد علمتم شعره ، ولئن وصل إلى محمد ليضربنّ عليكم العرب قاطبة بشعره ، فجمعوا له مائة ناقة حمراء ، وانصرف ، فلما صار بناحية اليمامة ألقاه بعيره فقتله ، و بعد المطلع الذى ذكرناه قوله :

وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا ... تَنَاسَيْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلَّةَ مَهْدَدَا
وَلٰكِنْ أَرَى الدَّهْرَ الَّذِى هُوَ خَاتِرٌ ... إِذَا أَصْلَحَتْ كَفَّاىَ عَادَ فَأَفْسَدَا
شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ ... فَلِلّٰهِ هٰذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا
وَمَا زِلْتُ أَبْغِى الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ ... وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا
وَأَبْتَذِلُ الْعِيسَ الْمَرَاقِيلَ تَغْتَلِى ... مَسَافَةَ مَا بَيْنَ النُّجَيْرِ فَصَرْخَدَا
فَإِنْ تَسْأَلِى عَنِّى فَيَارُبَّ سَائِلٍ ... حَفِىٍّ عَنِ الْأَعْشَى بِهِ حَيْثُ أَصْعَدَا
أَلاَ أَيُّهٰذَا السَّائِلِى أَيْنَ يَمَّمَتْ ... فَإِنَّ لَهَا فِى أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا
فَأَمَّا إِذَا أَدْلَجَتْ فَتَرَى لَهَا ... رَقِيبَيْنِ جَدْيًا لاَ يَغِيبُ وَفَرْقَدَا

... ...

وَفِيهَا إِذَا مَا هَجَّرَتْ عَجْرَفِيَّةٌ إِذا خِلْتَ حِرْبَاءَ الظَّهِيرَةِ أَصْيَدَا
أَجَدَّتْ بِرِجْلَيْهَا نَجَاءً وَرَاجَعَتْ يَدَاهَا خِنَافًا لَيِّنًا غَـــيْرَ أَجْرَدَا
فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلاَلَةٍ وَلاَ مِنْ حَفًى حَتَّى تُلاَقِي مُحَمَّدَا
مَتَى مَاتُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ تُرِيحِي وَتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى
نَبِيٌّ يَرَى مَالاَ تَرَوْنَ وَذِكْرُهُ أَغَارَ لَعَمْرِي فِي الْبِلاَدِ وَأَنْجَدَا
لَهُ صَـــدَقَاتٌ مَا تَغِبُّ وَنَائِلٌ وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعَهُ غَدَا

اللغة : «ليلة أرمدا » يجوز أن تكون الألف فى «أرمدا» ألف الاثنين راجعة إلى العينين اتصلت بفعل ماض ، ومعنى أرمدا أصابهما الرمد ، ويجوز أن تكون الألف للإطلاق وأرمد على هذا وصف معناه المصاب بالرمد ، ويكون منصوبا على نزع الخافض ، والتقدير : كليلة أرمد ومعناه كقول امرىء القيس :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمُدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

وكان مقتضى الكلام أن يقول : أرمـدتا ، لو كانت الألف للتثنية ؛ لأن العين مؤنثـة ، وقوله « و بت كما بات السليم مسهدا » روى أبو العباس ثعلب فى مكانه « وعادك ماعاد السليم المسهدا » ومعنى عادك راجعـك ، والسـليم : اللديغ ، ومنـه المثل : (السَّلِيمُ لاَ يَنَامُ وَلاَ يُنِيمُ) ، والمسهد اسم المفعول من قولك : سهده تسهيدا ؛ إذا أورثه السهاد ، وهو الأرق « خلة مهـدد » الخلة - بضم الخاء - الصداقة ، قال الله تعالى : (لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ) ومهدد : اسم امرأة ، وهو ملحق بجعفر ، ولو لم يكن ملحقا لأدغم « الذى هو خاتر » يروى فى مكانه « الذى هو خائن » ويروى « الذى هو خانى » ، « العيس » الإبل البيض الصفر الأطراف ، وهى من نجائب الإبل ، واحدها أعيس أو عيساء « المراقيل » جمع مرقال ، وهى السريعة السير « تغتلى » تبلغ الغلو ، وهى المسافة بين البلدين ، وأراد أنها سابقـة « النجير » بلد بحضرموت « صرخدا » بلد بالجزيرة « حفى » مبالغ فى السؤال « أدلجت » سارت من أول الليل ، ويقال : سارت الليل كله « جديا لايغيب وفرقدا » هذان كوكبان لايغيبان ، وقد أراد جديا لايغيب وفرقدا لايغيب ، فحذف من الثانى لدلالة الأول عليه « هجرت » سارت فى الهاجرة ، وهى وسط النهار

... ...

« عجرفية » تخليط لايستقيم « أصيد » الأصيد : البعير الذى به الصاد ، وهو قروح فى منخريه يضع منها رأسه «أجدت برجليها نجاء » النجاء ـ بزنة سحاب ـ السرعة «وراجعت يداها خنافا» أى صارت كأنها حرداء لأن يديها ترجع من ورائها لسرعة إخارتها « فآليت لا أرثى لها من كلالة » يروى فى مكانه « فما لك عندى مشتكى من كلالة » والكلالة : الإعياء والتعب ، ولا أرثى لها : لاأشفق عليها ، والمشتكى : مصدر ميمى من اشتكى إليه « نبىّ » يروى بالهمز و بتركه « وذكره أغار لعمرى فى البلاد وأنجدا » يروى فى مكانه « وذكره لعمرى غار فى البلاد وأنجدا » وتقول : غار الرجل ، وأغار ؛ إذا أتى الغور ، وهو المنخفض من الأرض ، وتقول : أنجد الرجل ، إذا أتى النجد وهو المرتفع من الأرض « له صدقات ماتغب » تقول : غب الشىء يغب ، وأغبّ أيضا ؛ إذا لم يكن متواصل الظهور ، وتقول : أغببته ؛ إذا أردت أنك فعلت به ذلك ، والبيت يروى بفتح تاء المضارعة و بضمها .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « تغتمض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « عيناك » فاعل تغتمض ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «ليلة» أصله ظرف زمان منصوب بتغتمض وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أرمدا » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جرّ بإضافة ظرف الزمان إليه «و بت» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بت : فعل ماض مبنى على الفتح المقدّر لامحل له من الإعراب ، وهو فعل تام فتاء المخاطب فاعله و يجوز أن يكون ناقصا فيكون الضمير اسمه « كما » الكاف حرف جرّ ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ما : يجوز أن تكون مصدرية ، و يجوز أن تكون كافة للكاف عن عمل الجرّ وعن الاختصاص بالأسماء « بات » فعل ماض «السليم» فاعله «مسهدا» خبر بات الأولى على النقصان ، وحال من فاعله على التمام ، و بات الثانية تامة فلا تحتاج إلى منصوب ، أو ناقصة فمنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى ، و إذا اعتبرت « ما » مصدرية فبات الثانية معها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور على هذا متعلق ببات الأولى أو بمسهد ، أو هو خبر بات الأولى ومسهدا حال من ضمير المخاطب .

الشاهد فيه : قوله « ألم تغتمض عيناك ليلة » فإن الشارح رحمه الله زعم أن هذا من باب نيابة الظرف وهو ليلة مناب المصدر ، وأصل الكلام على هذا : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة

أى : اغْتِمَاضَ لَيْلَةَ أرمدا ، وهو عكس : فَعَلْتُهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، إلاّ أنه قليل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْداً .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتَ فَاجْلِسْ .

الثانى عشر : آلته ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَده ، نحو : « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً »

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم ، نحو بَرَّ بَرَّةَ ، وَفَجَرَ فَجَارِ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادفه ، نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضاً ، وأحْبَبْتُهُ مِقَةً ، وفَرِحْتُ جَذَلاً .

الثانى : مُلاَقيه فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً » « وَتَبَتَّلْ إلَيْهِ تَبْتِيلاً » ؛ والأصل إنْبَاتاً وَتَبَتُّلاً .

الثالث : اسم مصدر غير علم ، نحو : تَوَضَّأ وُضُوءا ، وَاغْتَسَلَ غُسْلاً ، وأَعْطَى عَطَاء .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا) ؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ؛ (وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ) أى : غير المؤكد ، وهو المبيِّن (وَأَفْرِدَا) لصلاحيته لذلك ؛ أما العددىّ فباتفاق ، نحو : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً ، وَضَرْبَتَيْنِ ، وَضَرَبَاتٍ . واختلف فى النوعىّ ؛ فالمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه ، نحو : سِرْتُ سَيْرَيْ زيدٍ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ ؛ وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين .

(وَحَذْفُ عَامِلِ) المصدر (الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ) لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه[1] ،

أرمدا ، حذف المضاف ، وهو المصدر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو الظرف ، وذكر أن إنابة الظرف مناب المصدر قليلة ، فأما إنابة المصدر مناب الظرف فكثيرة ، كما سيأتى فى باب المفعول فيه ، وهذا الذى ذهب إليه الشارح إنما يستقيم على جعله الاستفهام تقريريا وكأنه يقول : قد اغتمضت عيناك اغتماض ليلة أصابهما الرمد .

(١) المراد بتقوية العامل تثبيته فى نفس السامع بسبب تكريره ، والمراد من تقرير معناه

والحذف ينافى ذلك ، ونازع فى ذلك الشارح(١) (وَفِي) حذف عامل (سِــــوَاهُ

رفع توهم المجازعنه ؛ فانك لوقلت : قتلته ؛ لتوهم السامع أنك أردت ضربته ضربا شديدا ، فإذا قلت : قتلته قتلا ؛ علم أن المراد الحقيقة .

فإن قلت : فهل يؤكد المجاز ؟

قلت : ذكر جماعة من الأصوليين منهم العلامة الزركشى إلى أن المجاز لايؤكد ، وظاهر هذا الإطلاق أن المعنى المجازى لايؤكد سواء أكان اللفظ متعينا له أم كان اللفظ محتملا له وللحقيقة ، وهذا غير مستقيم ؛ لأن المعنى المجازى قد أكد فى قوله تعالى : (وَمَكَرْنَا مَكْرًا) وفى قول الشاعر :

* وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُذَامَ المَطَارِفُ *

فالأولى أن يقال : إن المعنى المجازى الذى لايحتمل سواه يجوز تأكيده كما فى هذه الآية والشاهد الذى ذكرناه ؛ ألست ترى أن «مكرنا» لايجوز أن يحمل على الحقيقة ، وكذلك «عجت» لايجوز أن يراد منه الحقيقة لأنه مسند إلى المطارف ؛ أما الفعل الذى يحتمل المجاز والحقيقة نحو قتلته فإنه لايؤكد ؛ فيكون ذكر المصدر بعده لتقرير معناه المراد لا لتأكيده .

(١) الشارح الذى نازع فى هذا الكلام هو العلامة أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الناظم ، قال فى شرحه على ألفية والده (ص ١٣٧) : « يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل ، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدا أو مبينا ، والذى ذكره الشيخ رحمه الله (يريد والده ابن مالك صاحب الألفية) فى هذا الكتاب وفى غيره أن المصدر المؤكد لايجوز حذف عامله . قال فى شرح الكافية : لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه ، وحذفه مناف لذلك ؛ فلم يجز ؛ فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير ؛ فمسلم ، ولكن لانسلم أن الحذف مناف لذلك القصد ؛ لأنه إذا أجاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بذلك المصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ، ولو لم يكن معنا مايدفع هذا من القياس لكان فى دفعه بالسماع كفاية ؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا إذا كان خبرا عن اسم عين فى غير تكرير ولا حصر ، نحو أنت سيرا ، وحذفا واجبا فى مواضع يأتى ذكرها (يريد فى قول الناظم والحذف حتم مع آت بدلا من فعله – إلخ) نحو سقيا ورعيا ، وحمدا وشكرا لا كفرا ؛ فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص ، وهى دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى

لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؟ فتقول : بلَى ضَرْبًا مُؤْلِمًا ، أو بَلَى ضَرْبَتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قُدُومًا مُبَارَكًا ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حَجًّا مَبْرُوراً ، فحذفُ العامل فى هـــذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة القرينة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلاً * مِنْ فِعْلِهِ) ؛ لأنه لايجوز الجمع بين البدل والمبدل منه .

الـكلام ، ولم يخالف أحد فى جواز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد ،فلذلك قال : وفى سواه لدليل متسع ؛ ومن أمثلته قولك لمن قال ماضربت زيدا : بلى ضربتين ، ولمن قال ماتجدّ فى الأمر : بلى جدا كثيرا ، ولمن قال أى سير سرت : سـيرا سريعا ، ولمن تأهب للحج : حجا مبرورا ، ولمن قدم من سفر:قدوما مباركا ؛ ثم إن حذف عامل المصدر على نوعين : جائز ، وواجب ؛ فالجائز كما فى الأمثـلة المذكورة ، والواجب إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل ، كما قال : والحذف حتم ــ إلخ » اه كلامه . وقال العلامة الصبان فى الفصل بين الـكلامين : « وردّ بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا ؛ لأن التوكيد يقتضى الاعتنـاء بالمؤكد ، والحذف ينافى ذلك ؛ فدعواه الأولوية مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله : وحذف عامل المؤكد امتنع ؛ لنـكات ، كما يدل على ذلك قوله بعد : والحذف حتم ــ إلخ ؛ وفيــه أن نحو : أنت سيرا ؛ لادليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله ؛ فالجواب بالنسبة إليه لاينهض ، مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد ، وردّ ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من المؤكد ، بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على مايدل عليه ؛ ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ، ولا شىء من المؤكدات يمتنع الجمع بينــه وبين المؤكد ، وأنه لاخلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد ، واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل ، والصحيح أنه يعمل ، ولا يخفى أن دليله الأوّل لايأتى فى نحو أنت سيرا ، وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة فى قوله : توكيدا أو نوعا ــ إلخ ؛ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل » اه كلامه ؛ والخلاصة أن اعتراض ابن الناظم على أبيه بورود حذف عامل المصدر المؤكد لامدفع له ولم يتم لأحد ممن انتصر للناظم دليل ينهض ردا على ذلك ، وما زعمه عن ابن عقيل من أن هــذه الأمثلة التى أوردها ابن الناظم ليست من المصدر المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل ؛ فإنه كلام لايتم ، ودعوى الشذوذ لاتصح لأن هذا وارد فى الـكلام الفصيح الجارى على ألسنة العرب بدون ضرورة .

وهو على نوعين : واقع فى الطلب ، وواقع فى الخبر .

فالأول : هو الواقع أمرا أو نهيا (كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ) فى قوله :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً ، زُرَيْقُ ، الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ (١)

فندلاً : بدل من اللفظ بأندل ، والأصل : أندل يا زريقُ المالَ : أى اختطفه ، يقال : نَدَل الشىء ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضَرْبَ الرِّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛ وتقول : قِيَامًا لاَ قُعُوداً : أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناظم ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٤٢٢ — فَصَبْراً فِى مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْراً

(١) هذا هو الشاهد رقم (١٤) وقد سبق شرح هـذا البيت شرحا وافيا فى أوائل هذا الكتاب ؛ فارجع إليـه فى (ج ١ ص ٢٦) ، والاستشهاد به ههنا فى قوله « ندلا ... المال » حيث ناب المصدر الذى هو قوله « ندلا » مناب الفعل الذى هو اندل ، والندل : الأخذ باليدين جميعا ، أوهو الخطف ، وهوأيضا السرعة فى المشى ، والثعلب يضرب به المثل فى الأخذ ؛ لأنه يأتى على مايعدو عليه من الحيوان .

٤٢٢ — هذا صدر بيت ؛ وعجزه قوله :

* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ *

وهذا بيت من كلة لقطرى بن الفجاءة رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى كتاب الحماسة (انظر شرح التبريزى : ١ — ٩٦) ، وأوّلها قوله :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شَعَاعاً مِنَ الْأَبْطَالِ : وَيْحَكِ ! لَنْ تُرَاعِى

فَإِنَّكِ لَوْ سَأَلْتِ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجَلِ الَّذِى لَكِ لَمْ تُطَاعِى

فَصَبْرًا فى مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْل ... ... البيت ، وبعده :

وَلاَ ثَوْبُ الْبَقَاءِ بِثَوْبِ عِزٍّ فَيُطْوَى عَنْ أَخِى الْخَنَعِ الْيَرَاعِ

سَبِيلُ الْمَوْتِ غَايَةُ كُلِّ حَيٍّ فَدَاعِيهِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ دَاعِى

وَمَنْ لاَ يُغْتَبَطْ يَسْأَمْ وَيَهْرَمْ وَتُسْلِمْهُ الْمَنُونُ إِلَى انْقِطَاعِ

... ...

وَمَا لِلْمَرْءِ خَيْرٌ فى حَيَاةٍ إِذَا مَا عُدَّ مِنْ سَقَطِ المَتَاعِ

اللغة : « أقول لها » هذا الضمير عائد إلى النفس و إن لم يجر لها ذكر لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع – مثل سحاب – المتفرق ، وقد جعل هـذا مثلا ، والمراد المبالغة فى الفزع « لن تراعى » روى فى مكانه « لاتراعى » بلا الناهيـة ، وتراعى : مضارع مبنى للمجهول من الروع ، وهو الفزع ، وتقول : راعه يروعه ؛ إذا أفزعه ، وتقول : ريع الرجل يراع ، يذكر تشجيعه لنفسه وتعريفه إياها بعد ما استشعرت الفزع أن الأجل مقدر « مجال الموت » أراد به المكان الذى يجول فيه الفرسان وفيـه يصول بعضهم على بعض « أخى الخنع » أراد به الذليل ، والخنوع : الذلة ، ولا يكاد يستعمل الخنوع فى ذلة إلا أن تكون فى غير موضعها ، واليراع : أصله القصبة التى لاجوف لها ، ثم استعمل فى الرجل الجبان لأنه ضعيف القلب ؛ فكأنهم جعلوه لاقلب له ، ثم جعلوه لاجوف له « ومن لا يعتبط » الاعتباط : أن يموت المرء من غير علة ، يريد من لم يمت شابا مات هرما ، و يسأم : يمل ، وله مفعول محذوف ؛ يريد أنه يسأم مايعتريه و يصيبه من تكاليف الهرم « وتسلمه المنون » روى فى مكانه « وتفض به المنون » وروى أيضا « و يفض به القضاء » .

الإعراب : « صـبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا تقديره : اصبر صبرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى مجال » جار ومجرور متعلق به ، ومجال مضاف ، و« الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فما » الفاء للتفريع ، ما : نافية تعمل عمل ليس ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « نيـل » اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و« الخلود » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « بمستطاع » الباء زائدة فى خبر ما ، مستطاع : خبر ما النافية ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اجتلبها حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « صبرا ... صبرا » فإن حذف العامل فى هذا المصدر واجب بالإجماع ، أما ابن عصفور فقصر الوجوب على هـذا النوع وعلى المصدر المقرون بهمزة دالة على الاستفهام التوبيخى ، ووجهـه أنه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل ، و بمثل قول ابن عصفور قال ابن الضائع ، ونصه : « واعلم أنه يجرى مجرى هـذا فى التزام الإضمار المصادر فى الأمر المثناة ، كقولهم : الحذر الحذر ، والنجاء النجاء ، وضربا ضربا » اه ، وقوله « يجرى مجرى هذا » اسم الإشارة فيـه عائد إلى التحذير بغير إيا ، وقوله « المصادر المثناة » أراد المكررة ، ولم يرد التثنية الاصطلاحية .

أو دعاء[١] نحو : سَقْياً ورَعْياً وجَدْعًا وكَيًّا ، أو مقرونا باستفهام توبيخى ، نحو أَتَوَانِيًا وقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٣ — أَلُؤْمًا لاَأَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

(١) قد يكون الدعاء بالمصدر مكررا كما فى قول ابن ميادة :

تَفَاقَدَ قَوْمِى إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِى بِجَارِيَةٍ ، بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا

وقد يكون الدعاء بالمصدر من غير تكرار ، وذلك كما فى قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْـرًا عَـدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ

وقد يكون الدعاء بالصفات النائبة عن المصدر مكررة ، كقول كثير عزة :

هَنِيئًا مَرِيئًا غَـيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وقد يكون الدعاء بالصفات النائبة عن المصدر غير مكررة ، كقول الآخر :

هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ وَلِلْعَزَبِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ

وقول الآخر ، وكأنه منه :

هَنِيئًا لِأَرْبَابِ النَّعِيمِ نَعِيمُهُمْ وَلِلْعَاشِقِ الْمِسْكِينِ ما يَتَجَرَّعُ

وقد يدعى بأسماء وليست مصادر ولا صفات ، قالوا : تربا وجندلا ، وقد جاء مرفوعا فى قول الشاعر :

لَقَدْ أَلَّبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ فَتُرْبٌ لِأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ

٤٢٣ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا *

وهذا بيت لجرير بن عطية بن الخطفى من كلمة يهجو فيهـا العباس بن يزيد الـكندى ، وكان قد اعترض لجرير حين قال قصيدته فى بنى نمير التى منها قوله :

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ رَأَيْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

فقال العباس بن يزيد :

أَلاَ رَغِمَتْ أُنُوفُ بَنِي تَمِيمٍ فُسَاةُ التَّمْرِ إِنْ كَانُوا غِضَابَا

... ...

فقال جرير يهجو العباس :

أَخَالِدَ كانَ وَعْدُكُمْ خِلاَبَا وَمَنَّيْتِ المَوَاعِدَ وَالْكِذَابَا

أَلَمْ تَتَبَيَّنِى كَلَفِى وَوَجْدِى غَدَاةَ يَرُدُّ أَهْلُكُمُ الرِّكَابَا

أَهٰذَا الوُدُّ زَادَكِ كُلَّ يَوْمٍ مُبَاعَدَةً لِإِلْفِكِ وَاجْتِنَابَا

لَقَدْ طَرِبَ الحَمَامُ فَهَاجَ شَوْقًا لِقَلْبٍ مَا يَزَالُ بِكُمْ مُصَابَا

وَنَرْهَبُ أَنْ نَزُورَكُمُ عُيُونًا مُصَانَعَةً لِأَهْلِكِ وَارْتِقَابَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

سَتَطْلُعُ مِنْ ذُرَى شُعَبَى قَوَافٍ عَلَى الْكِنْدِىِّ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا ... ... البيت ، وبعده

وَيَوْمًا فى فَزَارَةَ مُسْتَجِيرًا وَيَوْمًا نَاشِدًا حِلفًا كِلاَبَا

إِذَا جَهِلَ اللَّئِيمُ وَلَمْ يُقَدِّرْ لِبَعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

فَمَا فَارَقْتَ كِنْدَةَ عَنْ تَرَاضٍ وَمَا وَبَّرْتَ فى شُعَبَى ارْتِغَابَا

اللغة : « شعبى » بضم الشين وفتح العين المهملة - هى جبال منيعة متدانية من ضرية على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : جبل أسود وفيه شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكرى : « شعبى جبيلات متشعبة ؛ فلذلك سميت شعبى ؛ وقال عمارة : هى هضبة بحمى ضرية ، ومن أصحاب شعبى العباس بن يزيد الكندى ، وكان نازلا هناك فى غير قومه » اه ، وإنما عير جرير العباس بن يزيد بحلوله فى شعبى لأنه كان حليفا لبنى فزارة ، وشعبى من بلادهم ، وهو كندى ، والحلف عندهم عار ، قاله أبو محمد الأعرابى « ألؤما » اللؤم : ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الخسيسة الدنيئة ، وفعله من باب كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل فى الذم بأن يراد أنه مجهول النسب ، كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفى نظير الممدوح بنفى أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة فى معرض التعجب ، كقولهم : لله درّه ! وقد تستعمل فى الحث على الجد والتشمير ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى بعض شأنه .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبدا : منادى ، وهو شبيه بالمضاف لكونه موصوفا ، ولذلك نصب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

... ...

وأجاز ابن خلف والنحاس أن تكون الهمزة حرف استفهام ، وعبدا على هـذا حال ، كأنه قال : أتفخر عليّ فى حال عبوديتك ، والفخر لا يليق بالعبودية « حل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازا تقديره هو يعود إلى عبد ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لعبدا « فى شعبى » جار ومجرور متعلق بحل « غريبا » حال من فاعل حل المستتر فيه « ألؤما » الهمزة للاستفهام التوبيخى حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : أتلؤم لؤما ؟ ! « لا » نافية للجنس « أبا » اسم لا النافية للجنس ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، والكاف ضمير المخاطب فى محل جر بإضافة اسم لا إليه ، وقد جاء هذا التعبير كثيرا فى كلام العرب ، فمن ذلك قول النابغة الذبيانى :

يَقُولُ رِجَالٌ يَجْهَلُونَ خَلِيقَتِى : لَعَلَّ زِيَادًا لاَ أَبَا لَكَ غَافِلُ

وقال زهير بن أبى سلمى المزنى :

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلاً لاَ أَبَا لَكَ يَسْأَمِ

وقال أبو محجن الثقفى :

هَلُمَّ سِلاَحِى لاَ أَبَا لَكِ إِنَّنِى أَرَى الحَرْبَ لاَ تَزْدَادُ إِلاَّ تَمَادِيَا

وقال عنترة بن شدّاد العبسىّ :

فَاقْنَىْ حَيَاءَكِ لاَ أَبَا لَكِ وَاعْلَمِى أَنِّى امْرُؤٌ سَأَمُوتُ إِنْ لَمْ أُقْتَلِ

وقال جرير بن عطية :

يَاتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فى سَوْأَةٍ عُمَرُ

وقال موسى بن جابر الحنفى :

كَانَتْ حَنِيفَةُ لاَ أَبَا لَكَ مَرَّةً عِنْدَ اللِّقَاءِ أَسِنَّةً لاَ تَنْكُلُ

ومن هذا الباب قول درماء بنت سيار بن عبعبة الجحدرية :

هُمَا أَخَوَا فى الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

والدليل على أن الإضافة مقصودة فى هذا التعبير مجيئه بالإضافة فى قول مسكين الدارمى :

... ...

وَقَدْ ماتَ شَمَّاخٌ وَماتَ مُزَرِّدٌ   وَأَىُّ كَرِيمٍ لاَ أَبَاكَ يُخَلَّدُ

ولو لم يرد الإضافة لم يأت بالألف ولقال كما قال نهار بن توسعة اليشكرى :

أَبِى الْإِسْلاَمُ لاَ أَبَ لِى سِوَاهُ   إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمِ

« واغترابا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، اغترابا : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوبا ، والتقدير : وتغترب اغترابا ، وهـذه الجملة معطوفة على جملة أتلؤم لؤما السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ألؤما واغترابا » حيث وجب حذف الفعل العامل فى كل مصدر من هذين المصدرين ، لكونهما واقعين بعد همزة أريد بها الاستفهام التوبيخى ، هذا تخريج الشاهد تبعا للناظم وابنه وابن هشام ، وكلهم تابعون لسيبويه رحمه الله .

قال سيبويه رحمه الله (١ ــ ١٧٠) : هذا باب ماينتصب فيه المصدركان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ لأنه يصير فى الإخبار به والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلا من احذر فى الأمر . . . . وأما ماينتصب فى الاستفهام فى هذا الباب فقولك : أقياما يافلان والناس قعود ؟ وأجلوسا والناس يفرون ؟ لايريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه فى تلك الحال فى جلوس وفى قيام ، وقال العجاج :

* أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِىٌّ *

فإنما أراد أتطرب : أى أنت فى حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل ، ومن ذلك قول بعض العرب (هو عامر بن الطفيل) أَغُدَّةً كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتًا فِى بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ ؟ كأنه إنما أراد أؤغد غدّة كغدّة البعير وأموت موتا فى بيت سلولية ، وهو بمنزلة أطربا ، وتفسيره كتفسيره ، وقال جرير :

أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا   أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

يقول : أتلؤم لؤما وأتغترب اغترابا ؟ وحذف الفعل فى هذا الباب لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل وهو كثير فى كلام العرب . وأما « عبدا » فيكون على ضربين : إن شئت على النداء ، وإن شئت على قوله : أتفتخر عبدا ، ثم حذف الفعل » اهـ كلامه

وقال ابن الناظم فى شرح الألفية (ص ١٣٩) : « وأما الاستفهام لقصد التوبيخ فكقولك للتوانى : أتوانيا وقد جدّ قرناؤك ؟ ومثله قول الشاعر :

والثانى : مادلّ على عامله قرينةٌ وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : حَمْداً وشُكْراً لاَ كُفْراً ، وعند تذكر الشدة : صَبْراً لاَ جَزَعًا ، وعند ظهور معجب : عَجَباً ، وعند الامتثال : سَمْعاً وَطَاعَةً ، وعند خطاب مرضى عنه : أفْعَلُ ذٰلِكَ وَكَرَامَةً ومَسَرَّةً ، وعند خطاب مغضوب عليه : لاأَفْعَلُ ذٰلِكَ ولا كَيْداً ولاَ هَمًّا ، ولافَعَلْتُ ذٰلِكَ ورُغْماً وهَوَانا .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلٍ) أى : لتفصيل عاقبةِ ما قبله (كَإِمَّامَنًّا) من قوله تعالى : « فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّامَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء » (عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أى : حيث عَرَضَ ؛ لمـا ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمنون و إما تفادون .

أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْـــتِرَابَا

أى أتلؤم وتغترب » اه

وقال الشيخ خالد وهو شيخ الشارح الأشمونى « والوارد مقرونا باستفهام تو بيخى وهو ثلاثة أقسام : تو بيخ متكلم لنفسه ، كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : أغدّة كغدّة البعير وموتا فى بيت سلولية ، وتو بيخ المخاطب ، نحو : أتوانيا وقد جدّ قرناؤك ؟ أى : أتتوانى توانيا ، وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الـكندى[1] :

أَعَبْدًا حَلَّ فى شُـعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْـــتِرَابَا

أى : أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا ، وعبدا منادى بالهمزة ، وشعبي ـ بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة ـ موضع ؛ وتو بيخ لغائب فى حكم حاضر ، كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه يلعب : أَلَعِباً وَقَدْ عَلاَكَ الْمَشِيبُ ؛ أى أتلعب لعبا » اه كلامه

فهذه العبارات كلها هى التى حذا شارحنا الأشمونى حذوها وتتبع خطوها ، وحسبه أن يكون مقتديا بشيخ هذه الصناعة وأستاذها ، وقد خالف هؤلاء جميعا ابن السيد فى شرح أبيات الجمل ؛ فاستحسن أن يكون « لؤما » مفعولا به لفعل محذوف ، و « اغترابا » معطوفا عليه ، والتقدير : أتجمع لؤما واغترابا ؛ قال : « وأنشد سيبو يه هذا البيت على أن لؤما واغترابا منصوبان بفعل محذوف على طريق الإنكار التو بيخى ؛ كأنه قال : أتلؤم لؤما وأتغترب اغترابا ، و يجوز أن يكون التقدير أتجمع لؤما واغترابا ؛ فتنصبهما بفعل واحد مضمر ؛ وهذا أحسن ؛ لأن النكر إنمـا هو جمع اللؤم والغربة » اه

---

(١) قد عرفت أن اسمه العباس بن يزيد الـكندى .

(كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ) كل منهما (نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ) نحو : أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا ، وإنَّمَا أنتَ سَيْرًا ، وما أنتَ إلاَّ سَيْرًا ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرير ، فلو لم يكن مكرراً ولا محصورا جاز الإضمار والإظهار ، نحو أَنْتَ سَيْرًا ، وأَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازا ، كقوله :

٤٢٤ — فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

---

٤٢٤ — هذا عجز بيت ، وصدره :

* تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة للخنساء تماضر بنت عمرو بن الشريد ، وأولها قولها :

قَذًى بِعَيْنِكِ أَمْ بِالْعَيْنِ عُوَّارُ ... أَمْ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ
كَأَنَّ عَيْنِي لِذِكْرَاهُ إِذَا خَطَرَتْ ... فَيْضٌ يَسِيلُ عَلَى الخَدَّيْنِ مِدْرَارُ
تَبْكِي لِصَخْرٍ هِيَ الْعَبْرَى وَقَدْ وَلِهَتْ ... وَدُونَهُ مِنْ جَدِيدِ التُّرْبِ أَسْتَارُ

وقبل بيت الشاهد قولها :

فَمَا عَجُولٌ عَلَى بَوٍّ تُطِيفُ بِهِ ... لَهَا حَنِينَانِ إِصْغَارٌ وَإِكْبَارُ
تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ ... فإنما هِيَ .... البيت ، وبعده :
لاَ تَسْمَنُ الدَّهْرَ فِي أَرْضٍ وَإِنْ رُبِعَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ تَحْنَانٌ وَتَسْجَارُ
يَوْمًا بِأَوْجَدَ مِنِّي يَوْمَ فَارَقَنِي ... صَخْرٌ وَلِلدَّهْرِ إِحْلاَءٌ وَإِمْرَارُ
وَإِنَّ صَخْرًا لَمَوْلاَنَا وَسَيِّدُنَا ... وَإِنَّ صَخْرًا إِذَا نَشْتُو لَنَحَّارُ
وَإِنَّ صَخْرًا لَمِقْدَامٌ إِذَا رَكِبُوا ... وَإِنَّ صَخْرًا إِذَا جَاعُوا لَعَقَّارُ
وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فى رَأْسِهِ نَارُ

اللغة : « قذى بعينك أم بالعين عوار » القذى : ماسقط فى العين من الرمد ، وتقول :

... ...

قذيت عينه تقذى قذى ــ مثل طرب يطرب طربا ــ إذا سقط فيها ذلك ، والعوّار ــ بضم العين وتشديد الواو مفتوحة ــ ومثله العائر : وجع فى العين كالقذى ، وقد روى هذا الشطر « ماهاج حزنك أم بالعين عوار » وهاج : أثار « أقفرت » خلت ، وروى الشطر الثانى « أم ذرفت أم خلت من أهلها الدار » وذرفت : قطرت قطرا متتابعا لايبلغ أن يكون سيلا ، وضميره المستتر يعود إلى العين ، ويروى « أم ذرفت أن خلت » ويروى « أو أوحشت وخلت » وقولها « كأنّ عينى لذكراه ــ إلخ » الذكرى ــ بكسر الدال وسكون الكاف ــ مثل الذكر ، وخطرت : أى مرت ذكراه على بالى ، والمدرار : الكثير ، وسقط هذا البيت من بعض رواة شعر الخنساء ، وقولها « تبكى لصخر هى العبرى » قد روى هذا الشطر « فالعين تبكى على صخر وحقّ لها » والوله : مايصيب الرجل والمرأة من شدّة الجزع عند المصيبة ، والعبرى : التى لاتجفّ من الدموع ، وقيل لها عبرى لهملان دموعها ، وعنت بالأستار : ما أهيل عليه من تراب وحجارة « فما عجول على بو ــ إلخ » العجول : التى يموت ولدها وهو صغير ، والبو : جلد ولد الناقة يحشى ثماما أوغيره ويدنى منها لترأمه وتعطف عليه ، وقال أبو عبيدة : العجول والخلوج والسلوب والواله والفاقد بمعنى واحد ، والإصغار : حنين الناقة إذا خفضته ، والإكبار : حنينها إذا رفعته ، ويروى « لها حنينان إعلان و إسرار » وهو بمعناه « ترتع » ترعى ، ويروى « ترتع ماغفلت » ويروى « ترعى إذا نسيت حتى إذا ذكرت » تعنى أن هذه الناقة ترعى مادامت ناسية ولدها الذى ذبح ، فاذا تذكرته أخذتها رعدة وقلق واضطراب فصارت تقبل وتدبر لايقرّ لها قرار ، وشبهت نفسها بها وجعلت الناقة نفس الإقبال والإدبار توسعا ، وسيأتى إيضاحه فى بيان الاستشهاد بالبيت ، وقولها «لاتسمن الدهر فى أرض وإن ربعت ــ إلخ» ربعت : أصابها مطر الربيع ، يقال: ربعت الأرض فهى مربوعة ، وخرفت فهى مخروفة ، وصيفت فهى مصيفة ، وجاء أيضا مصيوفة ، والتحنان ــ بفتح التاء وسكون الحاء المهملة ــ مصدر حنت الناقة تحنّ ؛ إذا طربت فى إثر ولدها ، والتسجار : الحنين الذى يمتدّ ويطول ، وقد جعلتها التحنان والتسجار كما جعلتها الإقبال والإدبار ، وقولها « يوما بأوجد منى ــ الخ » بأوجد : هذا خبر مافى قولها فما عجول على بو «وللدهر إحلاء و إمرار» يأتى مرّة بما يحلو ومرّة بما يمرّ «و إن صخرا لمولانا وسيدنا ــ إلخ» يروى فى مكانه «و إن صخرا لكافينا وسيدنا » تريد أنه ينحر فى شدّة الزمان والبرد فيطعم ، وخصت الشتاء لأنه زمن الجدب والقحط ؛ فالنحر فيه والإطعام أشدّ مؤنة وأدلّ على الكرم والبذل «و إن صخرا لتأتم الهداة به» يروى فى مكانه « أغر أبلج تأتم الهداة به » والأغر : المشهور ، والأبلج : البعيد مابين الحاجبين وهذا مما يتمدّح به ، والعلم : الجبل ، وتريد بتشبيهه بالعلم فى رأسه نار أنه مشهور لايخفى على أحد

الإعراب : « ترتع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره

... ...

هى يعود إلى العجول ذات البو « ما » مصدرية ظرفية « رتعت » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى العجول أيضا ، وما المصدرية الظرفية فى تأويل مصدر مجرور باضافة اسم زمان مقدّر إليه ، وتقدير الكلام : ترتع مدّة رتعها « حتى » حرف دال على الابتداء « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « ادّكرت » ادّكر : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « فإنما » الفاء واقعة فى جواب إذا ، إنما : أداة حصر « هى » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « إقبال » خبر المبتدإ « وإدبار » معطوف على الخبر ، والمعطوف على المرفوع مرفوع

الشاهد فيه : قولها « هى إقبال وإدبار » حيث أخبرت عن اسم العين — وهوالضمير العائد إلى العجول ذات البوالتى هى الناقة — باسم المعنى — وهو المصدر الذى هو الإقبال والإدبار ؛ وفى الأبيات التى ذكرناها مع بيت الشاهد شاهد آخر لهذه المسألة ، وهو قولها « فإنما هى تحنان وتسجار »

واعلم أن للعلماء فى ذلك ثلاثة تخريجات :

التخريج الأوّل : أن يكون الكلام على تقدير مضاف محذوف ؛ فالأصل فى هذه العبارة على هذا التخريج : فإنما هى ذات إقبال وذات إدبار ، وإنما هى ذات تحنان وذات تسجار ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه ؛ فالكلام إذن مشتمل على مجاز بالحذف ، مثل قوله تعالى : (وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ) المراد والله أعلم واسأل أهل القرية

التخريج الثانى : أن يكون الكلام على تأويل المصدر بالمشتق ؛ فالمصدر هنا يراد منه اسم الفاعل ، وكأنها قالت : فإنما هى مقبلة مدبرة ، وإنما هى حنانة ساجرة ، فالكلام إذن مشتمل على مجاز مرسل علاقته التعلق ؛ ويقال : علاقته الجزئية والكلية ، والأول أشهر

والتخريج الثالث : أن يجعل الكلام من قبيل المبالغة ، والمراد أن المتكلم لما رأى أن المحدّث عنه قد بلغ فى هذا الوصف مبلغا لا يؤدّى المشتق مقداره جعله هو نفس المعنى ؛ وقد جعل قوم منهم سيبويه شيخ النحاة والشيخ عبد القاهر الجرجانى إمام علماء البلاغة هـذا من قبيل المجاز العقلى ، وبينـه قوم بأن المجاز العقلى يطلق على كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه فى العقل بضرب من التأويل ؛ ولاشك أن الحكم المفاد بقول الخنساء * فإنما هى إقبال وإدبار * وهوالحكم بالاتحاد بين الناقة والإقبال والإدبار — خارج عن موضعه فى العقل بتأويل أنها صارت بسبب كثرة الإقبال والإدبار كأنها عينهما وتجسمت منهما ؛ فيكون مجازا عقليا على هذا المعنى ؛

أى : ذات إقبال وَإِدْبَار .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَا) من النوعين — وهو المؤكد لنفسه — هو الواقع بعد جملة هى نَصٌّ فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فكأنه نفسها (نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) أى : اعترافا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) — وهو المؤكد لغيره —

فافهم هذا ولايذهب وهمك إلى المعنى المعروف للمجاز العقلى ، وهو إسناد الفعل ومافى معناه إلى غير من هو له فتنطلق متسائلا كيف يكون هذا مجازا عقليا والإقبال والإدبار من أفعال الناقة ؟

قال سيبويه[1] : « وإن شئت رفعت المصدر فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام من ذلك قول الخنساء * ترتع مارتعت حتى إذا ادّكرت ... البيت * فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم ، وليلك قائم ، ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم ابن نويرة :

لَعَمْرِى وَما دَهْرِى بِتَأْبِينِ مالِكٍ ... وَلاَ جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

جعل دهره الجزع » اهـ كلامه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه رفع إقبال و إدبار على السعة ، والمعنى ذات إقبال و إدبار ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولو نصب على معنى فهى تقبل إقبالا وتدبر إدبارا ووضع المصدر موضع الفعل لكان أجود » اهـ

وقال أبو سعيد السيرافى : « النحويون يقدّرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما أن يقدّروا مضافا إلى المصدر ويحذفونه كما يحذفون فى (واسأل القرية) ، والوجه الثانى : أن يكون المصدر فى موضع اسم الفاعل ، وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأوّل ، ومما يقوّى الثانى أنك تقول : رجل ضخم وعبل ؛ فتجعلهما فى موضع اسم الفاعل وليسا بمصدرين لضخم وعبل » اهـ

وقال الشيخ عبد القاهر : « لم ترد تلك المرأة بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة ؛ وإنما المجاز فى أن جعلتها لكثرة ماتقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار ، ولو قلنا أريد أنها ذات إقبال و إدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شىء مغسول وكلام عامىّ مرذول لامساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعانى » اهـ

---

(١) انظر الكتاب (ج ١ ص ١٦٩)

هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نَصًّا ، وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) لحقا : رفع ما احتمله «أنت ابنى» من إرادة المجاز .

و (كَذَاكَ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشعرُ بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ) أى : ممنوعة من النكاح ، ولِزَيْدٍ ضَرْبٌ ضَرْبَ الْمُلُوكِ ، ولَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حمار ؛ فالمنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما فى نحو : لِزَيْدٍ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ ؛ لعدم كونه مصدرا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاءِ ؛ لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبٌ صَوْتُ حمار ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب فى هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما فى نحو : أَنَا أَبْكِى بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ ، وزَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ الْمُلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة ـ فى نحو : لِي بُكًا ، ولِزَيْدٍ ضَرْبٌ ـ للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدّرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

(تنبيه) : مثل له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ قولُهُ :

٤٢٥ ـ مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ

---

٤٢٥ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه (١ ـ ١٨٠) وهو من كلمة لأبى كبير الهذلى يقولها فى تأبط شرا الشاعر العداء المعروف رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة(١) ، وأوّلها قوله :

(١) انظر شرح التبريزى (١ـ٨٢) .

... ...

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمِغْشَمٍ جَلْدٍ مِنَ الْفِتْيَانِ غَيْرِ مُثَقَّلِ

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

وَمُبَرَّءٍ مِنْ كُلِّ غُبَّرِ حَيْضَةٍ وَفَسَادِ مُرْضِعَةٍ وَدَاءٍ مُغْيِلِ

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْءُودَةٍ كَرْهاً وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً سُهُداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

فَإِذَا نَبَذْتَ لَهُ الْحَصَاةَ رَأَيْتَهُ يَنْزُو لِوَقْعَتِهَا طُمُورَ الْأَخْيَلِ

وَإِذَا يَهُبُّ مِنَ الْمَنَامِ رَأَيْتَهُ كَرُتُوبِ كَعْبِ السَّاقِ لَيْسَ بِزُمَّلِ

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ منه ... البيت ، وبعده قوله :

وَإِذَا رَمَيْتَ بِهِ الْفِجَاجَ رَأَيْتَهُ يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الْأَجْدَلِ

وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَسِرَّةِ وَجْهِهِ بَرَقَتْ كَبَرْقِ الْعَارِضِ الْمُتَهَلِّلِ

صَعْبُ الْكَرِيهَةِ لَا يُرَامُ جَنَابُهُ مَاضِي الْعَزِيمَةِ كَالْحُسَامِ الْمِقْصَلِ

يَحْمِي الصِّحَابَ إِذَا تَكُونُ عَظِيمَةٌ وَإِذَا هُمُ نَزَلُوا فَمَأْوَى الْعُيَّلِ

وكان سبب قول أبي كبير هذه الأبيات أنه تزوّج أم تأبط شرا ، وكان غلاما صغيرا ، فلما رآه يكثر الدخول على أمه تنكر له ؛ وعرف ذلك أبو كبير في وجهه ؛ إلى أن ترعرع الغلام ، فقال أبو كبير لأمه : ويحك ! قد والله رابني أمر هذا الغلام ، ولا آمنه ؛ فلا أقربك ، قالت : فاحتل له حتى تقتله ، فقال له ذات يوم : هل لك أن تغزو ؟ فقال : ذلك من أمري ، قال : فامض بنا ، فخرجا غازيين ولا زاد معهما ، فسارا ليلتهما ويومهما من الغد حتى ظنّ أبو كبير أن الغلام قد جاع فلما أمسى قصد به قوما كانوا له أعداء ، فلما رأى نارهم من بعيد قال له أبو كبير : ويحك ! قد جعنا ، فلو ذهبت إلى تلك النار فالتمست لنا منها شيئا ، قال : ويحك ! وأيّ وقت جوع هذا ؟

... ...

قال : أنا قد جعت فاطلب لى ، فمضى تأبط شرا فوجد على النار رجلين من ألصّ من يكون من العرب ، وإنما أرسله إليهما أبو كبير على معرفة ، فلما رآياه قد غشى نارهما وثبا عليه وكرّ ساعيا واتبعاه ، فلما كان أحدهما أقرب إليه من الآخر عطف عليه فرماه فقتله ، ورجع إلى الآخر فرماه فقتله ، ثم جاء إلى نارهما فأخذ الخبز منها ، فجاء به إلى أبى كبير ، فقال : كل لا أشبع الله بطنك ، ولم يأكل هو ، فقال : ويحك أخبرنى كيف كانت قصتك ؟ قال : وما سؤالك عن هذا ؟ كل ودع المسألة ؛ فدخلت أبا كبير منه خيفة ، وأهمته نفسه ، ثم سأله بالصحبة إلا حدّثه كيف عمل ، فأخبره فازداد له خوفا ، ثم مضيا فى غزاتهما ، فأصابا إبلا ، ومتن به أبو كبير ثلاث ليال يقول له فى كل ليلة اختر أىّ نصفى الليل شئت تحرس فيه وأنام وتنام النصف الآخر وأحرس ، قال : ذلك إليك ، اختر أيهما شئت ، فكان أبو كبير ينام إلى نصف الليل ويحرسه تأبط شرا ، فإذا نام تأبط شرا نام أبو كبير أيضا لايحرس شيئا ، حتى استوفى الثلاث ، فلما كان فى الليلة الرابعة ظنّ أن النعاس قد غلب الغلام ، فنام أوّل الليل إلى نصفه يحرسه تأبط شرا ، فلما نام الغلام قال أبو كبير : الآن يستثقل نوما وتمكننى فيه الفرصة ؛ فلما ظنّ أنه استثقل أخذ حصاة فخذف بها ، فقام الغلام كأنه كعب ، فقال : ماهذه الوجبة ؟ فقال : لاأدرى والله ، سمعته فى عرض الإبل ، فقام وعس وطاف فلم يجد شيئا ، فعاد فنام ، فلما ظنّ أنه استثقل أخذ حصية أصغر من تلك فخذف بها ، فقام كقيامه الأوّل ، فقال:ماهذا الذى أسمع ؟ قال : والله ما أدرى ، قد سمعت كما سمعت وما أدرى ماهو ؟ ولعلّ بعض الإبل تحرّك ؛ فقام فطاف وعس فلم ير شيئا ؛ فعاد فنام ، فأخذ حصية أصغر من تلك جدّا فرمى بها ، فوثب كما وثب أوّلا ، فطاف وعس فلم ير شيئا ، فرجع إليه فقال : ياهذا ؛ إنى قد أنكرت أمرك ، والله لئن عدت أسمع شيئا من هذا لأقتلنك ، قال : قال أبو كبير : فبتّ والله أحرسه خوفا أن يتحرك شىء من الإبل فيقتلنى ، فلما رجعا إلى حيهما قال : إن أمّ هذا الغلام لامرأة لا أقربها أبدا ؛ وقال هذه الأبيات

وإنما أطلنا عليك بذكر هذه القصة على خلاف عادتنا لنعلمك أن الأبيات فى وصف تأبط شرا ، وليست فى وصف فرس كما ذكر العينى رحمه الله

اللغة : « سريت » تقول : سرى ، وأسرى ، بمعنى واحد « على الظلام » يريد فى الظلام « بمغشم » المغشم – بزنة المنبر – مفعل من الغشم ، وهو الظلم ، والجلد : القوى الصلب « غير مثقل » يريد أنه محبب إلى القلوب حسن القبول « حملن » هذا الضمير يرجع إلى الإناث وإن لم يجر لهنّ ذكر ، ولكن لما كان المراد مفهوما جاز إضمارهنّ « عواقد حبك النطاق » قال التبريزى : الرواية حبك الثياب ؛ لأن النطاق لا يكون له حبك ، والحبك : الطرائق ، والواحد

... ...

حبيك . اهـ ، والمعنى أن هذا الغلام من الفتيان الذين حملت أمهاتهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محمودا مرضيا لم يدع عليه بالهبل والثكل ، وقوله « ومبرىء من كل غبر حيضة — إلخ » غبر الحيض — بضم الغين وسكون الباء — وغبره — بضم الغين وتشديد الباء مفتوحة — بقاياه ، وكذلك غبر اللبن باقيه فى الضرع ، والمغيل : من الغيل — بفتح فسكون — وهو أن تغشى المرأة وهى ترضع ، ويروى « وداء معضل » وهو الذى لا دواء له ، والمعنى أن أمه حملته وهى طاهر ليس بها بقية حيض ووضعته ولاداء به استصحبه من بطنها فلا يقبل علاجا ؛ لأن داء البطن لايفارق ، ولم ترضعه أمه غيلا ، وكان العرب يقولون : إذا حملت المرأة فى قبل الطهر أوّل الشهر عند طلوع الفجر ثم أذكرت جاءت بما لايطاق ، وفى هذا يقول شاعرهم :

لَقِحَتْ فى الْهِلَالِ عَنْ قُبُلِ الطُّهْرِ وَقَدْ لَاحَ لِلصَّبَاحِ بَشِيرُ

وقول أبى كبير « حملت به فى ليلة مزءودة — إلخ » الزؤد : الذعر ، وقد زئد فهو مزءود ، والمعنى حملت الأمّ بهذا الغشم فى ليلة يذعر فيها ، وفى هذا نسبة الفعل للزمان الذى يقع فيه ، وقد حكوا أن أمّ تأبط شرّا قالت عنه : إنه والله شيطان ، مارأيته قط مستثقلا ، ولا ضحكا ، ولا همّ بشىء منذ كان صبيا إلا فعله ؛ ولقد حملت به فى ليلة ظلماء وإن نطاقى لمشدود ؛ وقوله « فأتت به حوش الفؤاد مبطنا — إلخ » حوش الفؤاد : تريد أنه شديد الحدّة والقوّة ، والمبطن : الخميص البطن ، والسهد : الكثير السهاد ، وهو وصف مثل قولهم : باب فتح ، وامرأة عطل ، وناقة سرح ، ولسان طلق ، كل هذا بضم أوّله وثانيه ، والهوجل : الثقيل الكسلان ، ويقال : هو الأحمق الذى لامسكة به ، وقوله « فاذا نبذت له الحصاة — إلخ » تقول : نبذت الشىء من يدى ؛ إذا طرحته ، وينزو : يريد يفزع ويثب ، والطمور : الوثب ؛ فهو مفعول مطلق منصوب بفعل من معناه ، والأخيل : الشاهين ، يريد أنك إذا رميته بحصاة وهو نائم وجدته ينتبه انتباه من سمع بوقعتها هدّة عظيمة فيثب كما يثب الأخيل ، ويروى عجز هذا البيت « فزعا لوقعتها طمور الأخيل » وانتصاب طمور على هذه الرواية بما دلّ عليه قوله « فزعا لوقعتها » كأنه قال : رأيته يطمر طمور الأخيل ، وقوله « وإذا يهب من المنام رأيته — إلخ » أصل هب بمعنى تحرك واضطرب ، ثم قيل : هبّ من نومه هبا ، وهبت الريح هبوبا ، وهبت الناقة فى سيرها هبابا ، وهبّ التيس هبيبا ، وأهببت السيف : هززته ، ويقال : رتب رتوبا ؛ إذا قام وانتصب ، والشىء الراتب : القائم ، والزمل — كسكر — الضعيف ، ومثله الزميل — كقبيط — والزمال — كرمان ، يقول : إذا استيقظ من منامه انتصب انتصاب كعب الساق ، وقوله « ما إن يمسّ الأرض إلا منكب — إلخ » إن : حرف زيد لتأكيد النفى ، وزيادته تبطل عملما فى لغة من يعملها ، وانتصاب طىّ على المصدر

... ...

مما دلّ عليه ماقبله ، كما سيأتى فى بيان الاستشهاد بالبيت ، والمعنى أنه إذا نام لاينبسط على الأرض ولا يتمكن منها بأعضائه كلها حتى لا يكاد ينشمر عند الانتباه بسرعة ، والمحمل : حمالة السيف ، وقوله « و إذا رميت به الفجاج ـ إلخ » الفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع فى الجبل ونحوه والهوى بضم الهاء : القصد إلى أعلى ، و بفتحها القصد إلى أسفل ، والمخارم : جمع مخرم ، وهومنقطع أنف الجبل ، والأجدل : الصقر ، وقوله « و إذا نظرت إلى أسرة وجهه ـ إلخ » الأسرة : الخطوط التى فى الجبهة ، واحدها سرار ، والعارض من السحاب : الذى يعرض فى جانب السماء ، والمتهلل : الضاحك ، تقول : تهلل الرجل مرحا ؛ إذا افترّ عن أسنانه فى الضحك ، ومثله اهتلّ ، يقول : إذا نظرت فى وجهه رأيت أسارير وجهه تشرق إشراق السحاب المتشقق بالبرق ، يريد أنه حسن البشر طلق الوجه « العيل » جمع عائل ، وهو الفقير

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليمس ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « منكب » فاعل يمس ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب « وحرف » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حرف : معطوف على منكب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طى » مفعول مطلق منصوب بفعل مضمر وجوبا ، وتقدير الكلام : يطوى طى المحمل ، أو طوى طى المحمل ـ ببناء كل من الفعلين للمجهول ـ وطى مضاف ، و « المحمل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « طى المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا ، مثل المحذوف فى قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف ذكرت أن البيت مثل هذا المثال وأنا لا أجد فى البيت جملة سبقت المصدر قد استكملت الشرائط التى عددها الشارح ؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن البيت ـ و إن لم يتقدم فيه على المصدر جملة مستكملة لهذه الشرائط ـ بمنزلة ماتقدم فيه ذلك ، والسر فى هذا أن الكلام السابق على المصدر يدلّ على المعنى الذى تدلّ عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : إن هذا الغلام إذا نام على الأرض نجافى جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه ؛ فكأنه قال : إن له طيا وضمورا .

قال سيبويه (١ ـ ١٨٠) : « وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت بعدله صوت ،

لأن ما قبله بمنزلة « له طَيٌّ » ؛ قاله سيبويه .

(خاتمة) : المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : ماله فِعْلٌ ، وهو ماسر .

والثانى : ما لافعل له أصلا ، كَبَلْهَ ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٣٦ — تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

يدلك عليه أنك لو أظهرت فعلا لايجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله ، وهو أبو كبير الهذلى: * ما إن يمسّ الأرض إلا منكب . . . البيت * صار ما إن يمسّ الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان » اه .

وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب طى المحمل باضمار فعل دلّ عليه قوله : ماإن يمسّ الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لانطواء كشحه وضمر بطنه ؛ فكأنه قال : طوى طيا مثل طى المحمل » اه .

٤٣٦ — هذا البيت لكعب بن مالك الأنصارى رضى الله تعالى عنه ، من كلمة رواها له ابن إسحاق فى السيرة ، وانظر السيرة المعروفة بسيرة ابن هشام (٣ — ٢٩٠) يقولها فى شأن يوم الخندق وانتصار رسول الله والمسلمين جند الله على الكافرين من غير التحام فى معركة ولا تزاحم فى قتال ، وأول هذه القصيدة قوله :

مَنْ سَرَّهُ ضَرْبٌ يُمَعْمِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا كَمَعْمَعَةِ الْأَبَاءِ الْمُحْرَقِ
فَلْيَأْتِ مَأْسَدَةً تُسَنُّ سُيُوفُهَا بَيْنَ الْمَذَادِ وَبَيْنَ جِزْعِ الْخَنْدَقِ
دَرِبُوا بِضَرْبِ الْمُعْلَمِينَ وَأَسْلَمُوا مُهَجَاتِ أَنْفُسِهِمْ لِرَبِّ الْمَشْرِقِ
فى عُصْبَةٍ نَصَرَ الْإِلٰهُ نَبِيَّهُ بِهِمُ وَكَانَ بِعَبْدِهِ ذَا مَرْفَقِ
فى كُلِّ سَابِغَةٍ تَخُطُّ فُضُولُهَا كَالنِّهْيِ هَبَّتْ رِيحُهُ الْمُتَرَقْرِقِ
بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ كَأَنَّ قَتِيرَهَا حَدَقُ الْجَنَادِبِ ذَاتِ شَكٍّ مُوثَقِ
جَدْلَاءَ يَحْفِزُهَا نِجَادُ مُهَنَّدٍ صَافِي الْحَدِيدَةِ صَارِمٍ ذِى رَوْنَقِ

... ...

تِلْـكُمْ مَعَ التَّقْوَى تَـكُونُ لِبَاسَنَا ... يَوْمَ الهِيَاجِ وَكُلَّ سَاعَةِ مَصْدَقِ

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصُرْنَ بِخَطْوِنَا ... قُـدُمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ

فَـتَرَى الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا ... بَـلْهَ الأَكُـفِّ ... البيت ، و بعده

نَلْقَى الْعَـــدُوَّ بِفَخْمَةٍ مَلْمُومَةٍ ... تَنْـفِي الجُمُوعَ كَقَصْدِ رَأْسِ المُشْرِقِ

اللغة : « من سره ضرب يمعمع بعضه ــ إلخ » المعمعة : صوت التهاب النـار وحريقها فيما عظم وكثف من القصباء ونحوها ، والأباء ــ بفتح الهمزة وتخفيف الباء ــ القصب ، و يقال : هو الأغصان الملتفة ، وقوله « فليأت مأسدة ــ إلخ » المأسدة : موضع الأسود ، ويقال : أرض مأسدة ومسبعة ومأبلة ومذأبة ومنمرة ؛ إذا كانت موضعا للأسود والسباع والإبل والذئاب والنمور ، وتسن : تروى بضم التاء وفتح السين ، ومعناه تصقل وتحادث بالجلاء ، وتروى بفتح التاء وضم السين ، والمعنى أن السيوف تسن للأبطال سنن الجلاد والمقارعة وتعلمهم الإقدام على المكاره ، والمذاد : اسم الموضع الذى يذود فيه الفرسان عن حريمهم ، يريد موضع القتال ، والجزع : جانب الوادى ، وقوله « دربوا بضرب المعلمين ــ إلخ » دربوا : اعتادوا ، والمعلمون ــ بفتح اللام ــ الذين يعرفون بعلامة لهم اتخذوها لأنفسهم ، وإنما يفعل ذلك الأبطال والكماة ، والمهجات : جمع مهجة ، وهى النفس ، ويقال : هى خيال النفس وذكاؤها ، ورب المشرق : على الاكتفاء ، والمراد رب المشرق والمغرب ، وقوله « فى كل سابغة ــ إلخ » السابغة : الدرع التى تضفو على لابسها ، ومنه قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) وتحط فضولها : أى ينجر على الأرض ما فضل وزاد منهـا ، والنهى : الغدير من المـاء ، والترقرق : الذى تصفقه الريح فيجىء ويذهب ، ويروى « الترقق » وهو من الرقة ؛ وقوله « بيضاء محكمة ــ إلخ » القتير : مسامير حلق الدروع ، والجنادب : جمع جندب ، وهو الذكر من الجراد ، والشـك : النسج وإحكام السرد ؛ وقوله « جدلاء يحفزها ــ إلخ » الجدلاء : المحكمة النسج ، وهى من وصف الدرع أيضا ؛ ويحفزها : يرفعها ويشمرها ، والنجاد ــ بزنة كتاب ــ حمالة السيف ، والمهنـد : السيف ، والصارم : القاطع ، والرونق : البريق واللمعان ؛ وقوله « تذر الجماجم ــ إلخ » تذر : تترك ، والجماجم : جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس ، وقد رأيت أنه روى « فترى الجماجم » وضاحيا : بارزا للشمس ، و بله : يجوز أن يكون مصدرا ، ويجوز أن يكون اسم فعل بمعنى اترك ، وستعرف ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت ؛ وقوله « نلقى العدو ــ إلخ» القحمة ــ بفتح فسكون ــ

... ...

الكتيبة والفصيلة من الجيش ، والملمومة : المجتمعة ، والمشرق : اسم جبل ، ويروى « تنفى الجموع كرأس قدس المشرق» فقدس على هذه الرواية اسم جبل ، وهو غير مصروف ، والمشرق : نعت له .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف « الجماجم » مفعول به « ضاحيا » حال من المفعول به « هاماتها » هامات : فاعل بضاح مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : اترك بله الأكف ؛ وذلك لأن بله — على هذا — مصدر لا فعل له من لفظه ، وإنما له فعل من معناه ، وهو اترك ، وبله مضاف ، و « الأكف » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مثل (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) « كأنها » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الأكف اسمه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « بله الأكف » واعلم أن هذه العبارة تروى بجر « الأكف » وبنصبها ؛ فأما رواية الجر فهى موضع الاستشهاد ههنا ، وتخريجها على أن « بله » مصدر منصوب بفعل من معناه محذوف ، فهو حينئذ مثل قوله تعالى : (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) ولا فرق بينهما إلا من جهة أن ضربا له فعل من لفظه ، وبله لا فعل له من لفظه ، بل له فعل من معناه ؛ فانتصابه بهذا الفعل الذى من معناه كانتصاب مقة فى قولك : أحببته مقة ، وكانتصاب جلوس فى قولك : قعدت جلوسا ؛ وأما رواية نصب « الأكف » فتخريجها على أن « بله » اسم فعل أمر بمعنى اترك ، و « الأكف » على هذا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وانتصابه كانتصاب الكتاب فى قولك : دونك الكتاب : أى خذه ، وكانتصاب أنفسكم فى قوله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) أى الزموا أنفسكم ، والمراد الزموا شأن أنفسكم ، وفى كل اسم فعل أمر من هذه الأسماء المذكورة وما أشبهها ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل بها ؛ ومن هنا تعلم أن لبله استعمالين : الأول تكون فيه مصدرا فيجر ما بعدها بإضافتها إليه ، والثانى تكون فيه اسم فعل أمر فيكون ما بعدها منصوبا على أنه مفعول به ؛ وسيأتى لهذا مزيد كلام فى باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

فى رواية خَفْض «الأ كُفِّ» فَبَلْهَ حينئذ : منصوبٌ نَصْبَ «ضَرْبَ الرقاب» ، والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اتْرُكْ ؛ لأن بَلْهَ الشَّىْءِ بمعنى تَرْكَ الشىء ؛ فهو على حد النصب فى نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضاً ، وأَحْبَبْتُهُ مِقَةً .

ويجوز أن ينصب ما بعد بَلْهَ ؛ فيكون اسم فعل بمعنى اتْرُكْ ، وهى إحدى الروايتين فى البيت ، وسيأتى فى بابه .

ومثل « بَلْه » المضاف : وَيْلَه ، ووَيْحَه ، ووَيْسَه ، ووَيْبَه ، وهى كنايات عن الويل . ووَيْل : كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، كثرت حتى صارت كالتعجب ؛ يقولها الإنسان لمن يُحبُّ ولمن يُبْغِض ، ونصبها بتقدير : أَلْزَمَهُ الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

المفعول له

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله .

وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه فى المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق ؛ بكونه مصدرا ؛ كما أشار إلى ذلك بقوله : (يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ) أى القلبىّ (إنْ * أَبَانَ تَعْلِيلاً) أى : أفهم كونه عِلّةً للحدث ، ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كَجُدْ شُكْراً) أى : لأجل الشكر ، فلو كان من لفظ الفعل كحِيلَ مَحِيلاً كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طَاعَةً (وَهْوَ) أى : المفعول له (بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ * وَقْتاً وَفَاعِلاً) الجملة حالية ، و « وقتا وفاعلا » نَصْبٌ بنزع الخافض ، أى : يشترط لنصب المفعول له ـ مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل ـ أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جئتك السَّمْنَ والْعَسَلَ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس : أما الْعَبِيدَ فَذُوعَبِيدٍ ، بمعنى مَهْمَا يذكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه ؛ وكونه قَلْبِيًّا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً للعلم ، ولا قَتْلاً للكافر ، وأجاز الفارسىّ : جئتك ضَرْبَ زَيْدٍ : أى لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ ؛ لأن الشىء لا يعلل بنفسه ؛ وكونه متحدا مع المعلل به فى الوقت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسِ طَمَعًا غَداً فى معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ ، بل يكفى عدم ظهور المنافاة ، وفى الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاىَ ؛ خلافا لابن خروف .

(تنبيه) : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريا ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وطَمَعًا » لأن معنى يريكم يجعلكم ترَوْنَ اه .

(وَإنْ شَرْطٌ) من الشروط المذكورة ، ماعدا قصد التعليل (فُقِدْ * فاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفى بعض النسخ « باللام » أى : أو مايقوم مقامها ؛ ففقد الأول ـ وهو كونه مصدرا ـ نحو «وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ » والثانى ـ وهو كونه

قلبيا ـ نحو « وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إمْلاَقٍ » بخلاف « خَشْيَةَ إمْلاَقٍ » ، والثالث ـ وهو الاتحاد فى الوقت ـ نحو قوله :

٤٢٧ — فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

---

٤٢٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ *

وهذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدته المعلقة المشهورة التى أوّلها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقبل البيت الشاهد قوله :

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَّدَلُّلِ ... وَإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى
وَإنْ كُنْتِ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّى خَلِيقَةٌ ... فَسُلِّى ثِيَابِى مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسَلِ
أَغَرَّكِ مِنِّى أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِى ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِى الْقَلْبَ يَفْعَلِ
وَأَنَّكِ قَسَّمْتِ الْفُؤَادَ فَنِصْفُهُ ... قَتِيلٌ وَنِصْفٌ فِى حَدِيدٍ مُكَبَّلِ
وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكِ إلاَّ لِتَضْرِبِى ... بِسَهْمَيْكِ فِى أَعْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ
وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لاَ يُرَامُ خِبَاؤُهَا ... تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ
تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إلَيْهَا وَمَعْشَراً ... عَلَىَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِى
إذَا مَا الثُّرَيَّا فِى السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ ... تَعَرُّضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ الْمُفَصَّلِ
فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ... لَدَى السِّتْرِ ... البيت ، وبعده :
فَقَالَتْ : يَمِينُ اللهِ مَالَكَ حِيلَةٌ ... وَمَا إنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِى

اللغة : « قفا » يجوز أن تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الوصل معاملة الوقف ؛ فيكون المأمور بالوقوف واحدا ، ويجوز أن تكون الألف ألف التثنية ؛ فالمخاطب اثنان لأن أدنى أعوان الرجل اثنان والرفقة أدنى ماتكون ثلاثة فيجرى كلام الواحد على صاحبيه ، ويجوز أن تكون الألف ألف الاثنين والمخاطب واحدا ؛ لأن العرب تخاطب الواحد والجماعة مخاطبة الاثنين « ذكرى » تذكر « سقط اللوى » منقطع الرمل « الدخول فحومل » موضعان

... ...

شرقى اليمامة « أفاطم مهلا – إلخ » قال ابن الكلبى : فاطمة هى ابنة عبيد بن ثعلبة بن عامر ، وهى التى قال لها مرة :

لاَ وَأَبِيكِ ٱبْنَةَ ٱلْعَامِرِىِّ لاَ يَحْسِبُ الْقَوْمُ أَنِّى أَفِرّْ

والتدلل : الإدلال ، وهو أن تتيه المرأة فتسىء إلى من يحبها ، وأزمعت : عزمت الرأى وأجمعته ، والصرم : الهجر ، وأجملى : أحسنى صحبتى ودعى ما اعتزمته ؛ وقوله « وإن كنت قد ساءتك – إلخ » ساءتك : آذتك ، والخليقة : الطبيعة والخلق ، وثيابى : يريد فسلى قلبى ، والتعبير بالثياب عن القلب مشهور فى كلام العرب ، قال عنترة :

فَشَكَكْتُ بِالرُّمْحِ ٱلْأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ ٱلْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمِ

وعليه حمل بعض المفسرين قوله تعالى : (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) وتنسل : تخرج وتنصرف ، ومنهم من زعم أن الثياب على ظاهر معناها ، وذكر أن طلاق أهل الجاهلية كان أن يسل الرجل ثوبه من ثوب زوجته ؛ فيتفارقا . وقوله « أغرك منى أن حبك – إلخ » أغرك : أحملك على الاغترار ، يريد عتابها على مايراه منها ؛ فيقول : لقد رأيت حبك قد برح بى حتى كاد يقتلنى ، وأنك تتصرفين فى قلبى ، فحملك هذا على أن تدللت وأسأت إلىّ ؛ وقوله «وأنك قسمت الفؤاد – إلخ » سقط هذا البيت من رواية أكثر الرواة ، ومكبل : مقيد ، وهو من صفة النصف الواقع فى أشراك حبها الذى لايزال ينبض بالشوق إليها ، وكان من حقه أن يرفعه ، ولكنه اضطر إلى خفضه للروى فخفضه على الجوار ؛ وقوله « وماذرفت عيناك – إلخ » ذرفت : دمعت ، وأراد بالسهمين عينيها ، وأعشار القلب: أجزاؤه ، ومقتل : مذلل فى حبها ؛ وقوله «و بيضة خدر لايرام خباؤها – إلخ» هذه الواو واو ربّ ، والمجرور بعدها مجرور بربّ المحذوفة ، و بيضة الخدر : الغادة التى لاتفارق خدرها ، وذلك من أمارات الشرف عندهم ، والخدر – بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة – الخباء، ولا يرام خباؤها : لايمنى ولا يخطر بالبال لأنه منيع دون الوصول إليه الأهوال ، وأراد أن هذه الغادة المخدرة محجوبة ممنوعة ، وغير معجل : غير متعجل ، وأراد أنه لم يخف أن يصل إليه أحد فلم يتعجل فى التمتع بها ، بل لها معها فى ريث وتأنّ ؛ وقوله « تجاوزت أحراسا إليها – إلخ » الأحراس : جمع حرس ، مثل جبل وأجبال وجمل وأجمال ، وأراد أن يصف نفسه بجراءة القلب فزعم أنه مر بأحراس على باب هذه الغادة ومرّ على قوم شديدى الحرص على قتله لو استطاعوه ؛ وقوله « إذا ما الثريا – إلخ » يريد أن تجاوزه الأحراس وتقحمه هؤلاء إليها كان وقت تعرض الثريا فى السماء ، وزعموا أنه أراد الجوزاء فوضع الثريا موضعها ؛ لأن الثريا لاتتعرض ، مع أن لها

والرابع ـ وهو الاتحاد فى الفاعل ـ نحو :

٤٢٨ ـ وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ

اعتراضا عند السقوط ؛ فإنها تأخذ وسط السماء كما يأخذ الوشاح وسط المرأة ، وأثناء الوشاح : ثناياه ، والمفصل : الذى فصل بين كل خرزتين منه بلؤلؤة ؛ وقوله « جئت وقد نضت ـ إلخ » نضت ثوبها : خلعته ، وهو يروى بتخفيف الضاد وتشديدها ، ولبسة المتفضل : ماتلبسه وقت النوم من نحو قميص و إزار ؛ وقوله « فقالت يمين الله ـ إلخ » معنى مالك حيلة لا أجد حيلة فى دفعك ومنعك ، والغواية : الجهالة ، وتنجلى : تنكشف وتذهب عنك .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « وقد » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « نضت » نضا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « لنوم » جار ومجرور متعلق بنضا « ثيابها » ثياب : مفعول نضا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذى هو نضا وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « لدى » ظرف مكان متعلق بنضا منصوب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « الستر » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و«المتفضل» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم مصدر صالح للتعليل ، وقد ذكر قبله فعل يصلح أن يكون معللا به ، وفاعل هذا الفعل هو فاعل المصدر ؛ فإن التى نضت عنها الثياب إلا لبسة المتفضل هى التى تنام ، ولكن وقت حصول هذا المصدر الذى هو النوم غير وقت حصول الفعل السابق عليه ؛ ألست ترى أن خلع الثياب يتقدّم النوم ويسبق عليه ؟ لاجرم التزم الشاعر أن يجره بحرف دالّ على التعليل ، وهو اللام .

٤٢٨ ـ هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ *

وهذا البيت من كلة لأبى صخر الهذلى ؛ وقبله قوله :

لِلَيْلَى بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطْرُ

... ...

وَقَفْتُ بِرَسْمَيْهَا فَلَمَّا تَنَكَّرَا صَدَفْتُ وَعَيْنِي دَمْعُهَا سَرِبٌ هَمْرُ
وَفِي الدَّمْعِ إِنْ كَذَّبْتُ بِالْحُبِّ شَاهِدُ يُبَيِّنُ مَا أُخْفِي كَمَا بَيَّنَ الْبَدْرُ
صَبَرْتُ فَلَمَّا غَالَ نَفْسِي وَشَفَّهَا عَجَارِيفُ مَا تَأْتِي بِهِ غُلِبَ الصَّبْرُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَبِيبَيْنِ رِدَّةٌ سِوَى ذِكْرِ شَيْءٍ قَدْ مَضَى دَرَسَ الذِّكْرُ
إِذَا قُلْتُ هٰذَا حِينُ أَسْلُو يَهِيجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ
وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كما انتفض ... ... البيت ، وبعده :
هَجَرْتُكِ حَتَّى قِيلَ لَا يَعْرِفُ الْهَوَى وَزُرْتُكِ حَتَّى قِيلَ لَيْسَ لَهُ صَبْرُ
صَدَقْتِ أَنَا الصَّبُّ الْمُصَابُ الَّذِي بِهِ تَبَارِيحُ حُبٍّ خَامَرَ الْقَلْبَ أَوْ سِحْرُ
أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْرُ
لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَغْبِطُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ
فَيَاهَجْرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغْتَ بِيَ الْمَدَى وَزِدْتَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ بَلَغَ الْهَجْرُ
وَيَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوًى كُلَّ لَيْلَةٍ وَيَا سَلْوَةَ الْأَيَّامِ مَوْعِدُكِ الْحَشْرُ
عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

اللغة : « ذات البين » موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ، وأنشد بيت أبى صخر ، وأنشد بعده :

كَأَنَّهُمَا مِلْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ بَعْدَهُمَا عَصْرُ

« ذات الجيش » موضع ، قال ياقوت : جعلها بعضهم من العقيق بالمدينة ، وأنشد لعروة ابن أذينة :

كَادَ الْهَوَى يَوْمَ ذَاتِ الْجَيْشِ يَقْتُلُنِي لِمَنْزِلٍ لَمْ يَهِجْ لِلشَّوْقِ مِنْ صَقَبِ

ويقال : إنّ قبر نزار بن معد وقبر ابنه ربيعة بذات الجيش ، وقال بعضهم : أولات الجيش موضع قرب المدينة ، وهو واد بين ذى الحليفة وبرثان ، وهو أحد منازل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر وأحد مراحله عند منصرفه من غزاة بنى المصطلق ، وهناك حبس رسول الله

... ...

صلى الله عليه وسلم فى ابتغاء عقد عائشة ونزلت آية التيمم ، وقال جعفر بن الزبير بن العوّام :

لِمَنْ رَبْعٌ بِذَاتِ الْجَيْـــشِ أَمْسَى دَارِساً خَلَقَا
كَلِفْتُ بِهِمْ غَدَاةَ غَدٍ وَمَرَّتْ عِيسُهُمْ حِزَقَا
تَنَكَّرَ بَعْدَ سَاكِنِهِ فَأَمْسَى أَهْلُهَا فِرَقَا
عَلَوْنَا ظَاهِرَ الْبَيْـــدَا ءِ وَالْمَحْزُونُ مَنْ قَلِقَا

انتهى كلام ياقوت . « آياتها » جمع آية ، وهى العلامة « سطر » يريد أنها دارسة لم يبق منها إلا مايشبه السطر ، ويروى فى مكانه « عفر » وقوله « وقفت برسميها ـ إلخ » الرسم : أثر الدار إذا كان لاصقا بالأرض ، وتنكرا : ذهبت معالمهما « سرب » جار ، تقول : سرب الماء ـ من باب دخل ـ ؛ إذا جرى على وجه الأرض ، وتقول: هذا ماء سرب، وهذا سقاء سرب ، بزنة كتف ، وقد سرب السقاء والماء ـ من باب فرح ـ « همر » منهمر سيال ، وقوله «وفى الدمع إن كذبت بالحب شاهد» يريد أن الدموع تشى وتدل على ما يكنه المحبّ «صبرت فلما غال نفسى ـ إلخ» غال نفسى : أهلكها « وشفها » تقول : شف جسم فلان ؛ إذا رق من النحول. وتقول : قد شفه الحزن يشفه ـ من باب رد ـ وشفوفا ؛ إذا أضناه « تجاريف » أراد بها ما يكون من محبوبته من جفاء وصدود ، وتقول : الدهر ذو تجاريف والدنيا ذات تصاريف ، وقال الشاعر :

لَمْ تُنْسِنِى أُمَّ عَمَّارٍ نَوًى قُذُفٌ وَلاَ تَجَارِيفُ دَهْرٍ لاَ تُخَلِّينِى

«ردة » أراد به الرجوع إلى المودّة « درس الذكر » انمحى وذهب « يهيجنى » يثير لواعج نفسى « لتعرونى » تنزل بى ، تقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتريه ؛ إذا نزل به وأصابه « لذكراك » الذكرى ـ بكسر الذال وسكون الكاف ـ معناه التذكر بالقلب « هزة » هى فى المشهور بكسر الهاء ـ ومعناها الخفة والنشاط ، وضبطها العينى بفتح الهاء ، وقوله «صدقت أنا الصب الذى ـ إلخ» الصبّ : العاشق ، والصبابة : رقة الشوق وحرارته . وتباريح الحب : توهجه ، وتقول : برح به الأمر تبريحا ؛ إذا جهده ، وخامر القلب : خالطه ، وقوله « أما والذى أبكى وأضحك ـ إلخ » إنما كرّر الذى لتفخيم الأمر ، ولم يكرره تكثيرا للأيمان ؛ لأنه لو قصد ذلك لأتى لكل يمين بجواب ، فلما لم يأت إلا بجواب واحد علم أن اليمين واحد ، وهذا البيت من شواهد علماء البديع فى المقابلة ؛ وقوله « لقد تركتنى أغبط الوحش ـ إلخ » هذا جواب القسم ، والضمير المستتر فى تركتنى يعود إلى ليلى المذكورة فى أوّل هذه الأبيات ، وروى فى الحماسة « أحسد الوحش »

... ...

والمغنى واحد ، يريد إنى إذا تأملت الوحوش وهى تأتلف فى مراعيها تمنيت أن تكون حالتى مع صاحبتى كحالها فى الائتلاف ، وجملة « أحسد الوحش » فى موضع الحال من ياء المتكلم ، و « أن أرى » فى موضع البدل بدل الاشتمال من الوحش ، وجملة « لايروعهما الذعر » فى موضع الصفة لأليفين ؛ لأن أرى من رؤية العين فهى تكتفى بمفعول واحد ؛ وقوله « و ياحبها زدنى جوى » الجوى - بزنة الفتى - داء فى الجوف ، وتقول : جوى يجوى جوى فهوجو ، مثل طرب يطرب طربا فهو طرب ؛ وقوله « عجبت لسعى الدهر - إلخ » يجوز أن يريد بسعى الدهر سرعة تقضى الأوقات مدة الوصال بينهما وأنه لما انقضى الوصل عاد الدهر إلى حالته فى السكون والبطء ، وهذا على عادتهم فى استقصار أيام الوصل واستطالة أيام الفراق ، ويجوز أن يريد بسعى الدهر سعاية أهل الدهر بالنمائم والوشايات وأنه لما ارتفع مرادهم فيما طلبوه من الفساد بينهما سكنوا ، وكما أراد بسعى الدهر سعى أهل الدهر كذلك أراد بسكون الدهر سكون أهل الدهر ، وقال بعضهم : كان الدهر يسعى بينهم بعوائقه فلما اجتمعا ووصل كل منهما إلى مناه يئس الدهر من الفساد بينهما فسكن سكون اليائس

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « لتعرونى » اللام لام الابتداء وهى المزحلقة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « لذكراك » اللام حرف جر ؛ ذكرى : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو « هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة تعرونى هزة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن « كما » الكاف حرف جر ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ما : حرف مصدرى « انتفض » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « العصفور » فاعل انتفض ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماالمصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة « بلله » بلل : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب «القطر» فاعل بلل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال من العصفور ، وكان من حقه أن يجىء بقد ؛ فيقول : كما انتفض العصفور قد بلله القطر

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإن الذكرى مصدر قلبى من غير لفظ الفعل السابق عليه ، وهو متحد مع الفعل السابق الذى هو تعرو فى الوقت ؛ ألاترى أن الوقت الذى يتذكر فيه حبيبته

وقد انتفى الاتحادان فى « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » ؛ (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) جرُّه باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزُهْدٍ ذَا قَنَعْ ؛ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى : اللام (الْمُجَرَّدُ) من أل وَالإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجزولى : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٢٩ — مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ

هو الذى تعروه فيه الهزّة ، ولكن فاعل هذا المصدر غير فاعل الفعل المتقدّم ؛ لأن فاعل المصدر هو المتكلم ، وهذه الكاف هى المفعول ، وأما فاعل الفعل المتقدم فهو الهزّة ؛ يعنى أنه يتذكرها فتنزل به هزّة وطرب يستخفانه ويثيران شجونه ؛ فلما لم يتحد فاعل المصدر وفاعل الفعل السابق لم يستطع أن ينصب هذا المصدر على أنه مفعول له ؛ لا جرم جره باللام الدالة على التعليل

فان قلت : فاذا كان المفعول لأجله مستوفيا للشرائط التى ذكرها الشارح فجاء به منصوبا ؛ فعلى أى شىء انتصب ؟ وما ناصبه ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد اختلف العلماء فى هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأوّل : مذهب جمهور العلماء البصريين ، وحاصله أن انتصاب المفعول لأجله على تقدير حرف الجرّ الدالّ على التعليل ، وناصبه الفعل المتقدّم عليه ؛ فهو على هذا المذهب ضرب من المفعول به ، ومثله مثل قول الشاعر :

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

والمذهب الثانى مذهب الزجاج ، وحاصله أن انتصاب المفعول لأجله مثل انتصاب المصدر المبين لنوع عامله أو عدده أو المؤكد له ، وناصبه فعل محذوف من لفظه ؛ فاذا قلت : جئتك إكراما لك ؛ فكأنما قلت : جئتك أكرمك إكراما ؛ فهو على هذا المذهب ضرب من أضرب المفعول المطلق

والمذهب الثالث مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أن المفعول لأجله ضرب من أضرب المفعول المطلق كما هو مذهب الزجاج ؛ إلا أن عامله عندهم هو الفعل المتقدم ؛ لأنه ملاق له فى المعنى ؛ فمثله عندهم مثل : أحببته مقة ، وكرهته بغضا

٤٢٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد روى بعده :

* وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ *

... ...

ولم أقف لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت على ماقبلهما أو بعدهما .

اللغة : « أمكم » قصدكم ، تقول : أمه يؤمه أما ، مثل رده يرده ردا ، وأممه تأميما وتأممه تأمما ؛ إذا قصده « لرغبة فيكم » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فيه – من باب طرب – ورغبه ، وارتغب فيه ؛ إذا أراده ، وتقول : رغبت عن هذا الشيء ؛ إذا كرهته ولم ترده ، وهذا أحد الأفعال التي يتغير معناها بتغير الجار الذي يتعلق بها « جبر » تقول : جبرت فلانا أجبره جبرا – من باب نصر – إذا أغنيته من فقر أو أصلحت عظمه من كسر ، وتقول : جبر عظم فلان يجبر جبورا – مثل دخل يدخل دخولا – إذا انجبر وصلح ، والمشهور في رواية هذا البيت بناء جبر للمجهول ، ويجوز أن يقرأ على زنة دخل على أنه مطاوع جبرته ؛ فإنك تقول : جبرته فجبر ، كما تقول : جبرته فانجبر « ناصريه » جمع ناصر مضاف إلى ضمير الغائب ، والناصر : اسم فاعل من نصره إذا أعانه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « أمكم » أمّ : فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به مبني على الضم في محل نصب « لرغبة » جار ومجرور متعلق بأم « فيكم » جار ومجرور متعلق برغبة « جبر » فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط ، وسكن لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدإ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « لرغبة » فإنه مصدر قلبي صالح للتعليل ، وقد تقدّم عليه فعل يصلح هذا المصدر علة له ، وهذا الفعل الذي هو أمّ متحد مع هذا المصدر في الوقت ؛ لأن زمان القصد هو زمان الرغبة ، ومتحد معه في الفاعل ؛ لأن القاصد هو نفس الراغب ؛ فهذا المصدر مستكمل لشرائط المفعول لأجله ، ومع ذلك كله جرّه باللام ؛ فدلّ ذلك على أنه لايمتنع في المصدر المستكمل شرائط المفعول لأجله أن يجرّ بحرف دال على التعليل .

وهذا الذي أجازه الشارح تبعا للناظم هو ماعليه جمهرة النحاة ؛ وخالف في ذلك الجزولي ؛ فإنه ذهب إلى أن المصدر إذا استكمل شرائط النصب على أنه مفعول لأجله لم يجز أن يجر بحرف دال على التعليل ، بل يجب نصبه حينئذ

وتجويز النحاة الجر مع استكمال الشرائط يدل على أن هذه الشروط التي ذكروها إنما هي

(وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ) وهو أن جَرَّهُ باللام كثير ونصبه قليل (وَأَنْشَدُوا) شاهدًا لجوازه قول الراجز :

٤٣٠ — (لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ)

شروط لجواز النصب ، لا لوجوبه ، ويدل أيضا على أن جر المفعول لأجله هو الأصل ، والنصب عارض ، فيترجح مذهب جمهور البصريين الذى ذكرناه فى شرح الشاهد رقم (٤٢٨) ؛ أفلست ترى أن الجر يجوز مطلقا ، سواء أستوفى الشروط أم لم يستوف؟ وأن النصب لا يجوز إلا أن يستوفى هذه الشروط كلها ، وما يجوز دائما ينبغى أن يكون هو الأصل لما لا يجوز إلا فى بعض الأحايين ، وشىء آخر يدل على أن الجر هو الأصل ، وهو أن المفعول لأجله واقع فى جواب قولك : لم كان كذا ؟ والأصل أن يتطابق السؤال والجواب ؛ فالأصل إذا أن يكون المفعول لأجله مجرورا باللام ونحوها ؛ فنصبه عدول به عن الأصل فيه

فإن قلت : فقد أشار الشارح إلى حروف التعليل بقوله : باللام أو مايقوم مقامها ؛ فما هى حروف التعليل التى تقوم مقام اللام ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : اعلم أن حروف التعليل ثمانية ، وهى : اللام ؛ والباء ، ومن ، وفى ، والكاف ، وحتى ، وكى ، وعلى ؛ فأما اللام فنحو البيت الشاهد ، وأما الباء فنحو قوله تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ) وأما مِنْ فنحو قوله تعالى : (مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا) ونحو قول الفرزدق :

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

وأما فى فنحو قوله تعالى : (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ، وأما الكاف فنحو قوله تعالى : (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) ، وأما حتى فنحو قولك : أسلم حتى تدخل الجنة ؛ وأما كى فنحو قولك : جئتك كى تكرمنى ، وأما على فنحو قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)

ثم اعلم ثانيا أن هذه الحروف — مع اشتراكها جميعا فى الدلالة على التعليل — تنقسم إلى قسمين : قسم يدخل على المفعول لأجله ، وقسم لا يدخل عليه ، أما القسم الذى لا يدخل على المفعول لأجله فثلاثة أحرف ، وهى : الكاف ، وحتى ، وكى ؛ من قبل أن هذه الأحرف الثلاثة لا تدل على التعليل إلا إذا كانت داخلة على فعل مقترن بحرف مصدرى ؛ وأما الذى يدخل على المفعول لأجله فبقية الأحرف .

٤٣٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

... ...

اللغة : «لا أقعد» تقول : قعد فلان عن الحرب ، تريد أنه تأخر عنها ، ولم يباشرها «الجبن» ـ بضم الجيم وسكون الباء ، وقد تضم الباء إتباعا لضم الجيم ـ هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف ؛ وتقول : جبن يجبن ـ مثل ظرف يظرف ـ فهو جبان « الهيجاء » هى الحرب ، تقصر وتمدّ ؛ فمن مدّها هذا البيت ، وقول الآخر (وسيأتى مشروحا فى باب المفعول معه) :

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

ومن قصرها قول لبيد بن ربيعة العامرى :

* يَارُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

وقول الشاعر فى بيت الشاهد « توالت » معناه تتابعت وتكاثرت « زمر » الزمر ـ بضم الزاى وفتح الميم ـ جمع زمرة ـ بضم فسكون ـ وهى الجماعة « الأعداء » جمع عدوّ

الإعراب : « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن ، أو متعلق بأقعد ؛ فقد تنازع فيه العاملان السابقان «ولو » الواوحرف عطف يعطف على محذوف ، والتقدير: لا أقعد لو لم تتوال زمر الأعداء ولو توالت ؛ فهو لايقعد على حال ، والمحذوف أولى بعدم القعود من المذكور ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « زمر » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «الجبن» فإن هذا مصدر قلبى صالح للتعليل ، وقد تقدّم عليه فعل يصلح هذا المصدر أن يكون علة له ، وقد استكمل هذا المصدر شرائط النصب على أنه مفعول لأجله ؛ فهومتحد مع الفعل السابق فى الوقت ؛ ألا ترى أن زمن القعود هو زمن الجبن ؛ وفى الفاعل أيضا ؛ ألا ترى أن القاعد هو نفس الجبان ؛ ولذلك نصبه الشاعر

وههنا أمران لابدّ أن ننبهك إليهما ونقفك عليهما مع الإيجاز والاختصار :

الأمر الأوّل : اختلف النحاة فى جواز مجىء المفعول لأجله معرفا ؛ فمذهب سيبويه رحمه الله والزمخشرى وكثير من النحاة أنه يجوز أن يكون معرفة كما يكون نكرة ، واستدلوا على ذلك بوروده عن العرب على الحالين جميعا ؛ أما المعرفة فنحو قول العجاج :

... ...

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

* وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهُبُورِ *

الشاهد هنا فى قوله « والهول » ؛ ونحو قول حاتم الطائى :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُصْفِحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

الشاهد فى قوله « ادخاره » ؛ وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِى

الشاهد فى قوله « فضل حيائه » ؛ وأما مجيئه نكرة فمثل قول النابغة :

وَحَلَّتْ بُيُوتِى فى يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِى الحَمُولَةِ طَائِرَا

حِذَارًا عَلَى أَلاَّ تُصَابَ مَقَادَتِى وَلاَ نِسْوَتِى حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرَا

وقول الحارث بن هشام :

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةُ فِيهِمُ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ

وكذلك قول شاعر الحماسة :

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

وقول سوار بن المضرب :

إِنِّى سَأَسْتُرُ مَاذُو الْعَقْلِ سَاتِرُهُ مِنْ حَاجَةٍ وَأُمِيتُ السِّرَّ كِتْمَانَا

وقول الفرزدق :

يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه مثل الحال والتميز ؛ فإن جاء ماظاهره أنه معرفة: فإن كان دليل المعرفة أل فهى حرف زائد عنده مثل زيادتها فى التميز نحو قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

(تنبيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو : جِئْتُكَ أَبْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، وَلِأَبْتِغَاءِ الْخَيْرِ .

الثانى : أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوبًا كان أو مجرورًا ؛ كَزُهْدًا ذَا قَنَعَ ، وَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ .

(خاتمة) : إذا دخلت « أل » على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بأل أو بالإضافة ، خلافاً للرياشىّ والجَرْمِىّ والمبرد فى قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة ، وإضافته غير مَحْضَةٍ .

وإن كانت أمارة التعريف الإضافة فهذه الإضافة عنده غير محضة مثل إضافة الصفات فى نحو قول الشاعر :

يَارُبَّ غابطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ ... لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

قال سيبويه : « هذا ماينتصب من المصادر لأنه عذر بوقوع الأمر ؛ فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم فى قولك : عشرون درهما ؛ وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر ، وفعلت ذاك مخافة فلان ، وادخار فلان » اه

فأنت تراه قد مثل بثلاثة أمثلة كلها معرفة بالإضافة ، والقول بزيادة أل أو بأن الإضافة غير محضة ذهاب إلى غير الأصل فى كلام كثير الورود ؛ فلا داعى إليه .

وقال جار الله الزمخشرى : « ويكون معرفة ونكرة ، وقد جمعهما العجاج فى قوله ... وأنشد رجز العجاج الذى سقناه » اه

الأمر الثانى : الأكثر فى المقرون بأل من المصادر الدالة على التعليل جرها بحرف التعليل ، ويقل نصبها كما فى بيت الشاهد ، والأكثر فى المجردة من أل والإضافة نصبها ، ويقل جرها بحرف التعليل كما فى الشاهد السابق ، وأما المضاف منها فيستوى جره بحرف التعليل ونصبه ؛ وقد رأيت النصب فى قول حاتم « ادخاره » وقول العجاج « وزعل المحبور » وفى قول الحماسى « فضل حيائه » ومثل ذلك كله قوله جلت كلمته : (حَذَرَ الْمَوْتِ) . والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

المفعول فيه

وهو المسمى ظرفا

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزمًا له فى الواقع ؛ إذ لايخلو الحدث عن زمان ومكان ؛ ولأن العامل يصل إليه بنفسه ، لابواسطة حرف ملفوظ ، بخلافه .

(الظَّرْفُ) لغةً الوعاء ، واصطلاحًا (وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ) أى : اسم وقت أو اسم مكان (ضُمِّنَا) معنى (فى) دون لفظها (بِاطِّرَادٍ كَهُنَا أُمْكُثْ أَزْمُنَا) فهنا : اسم مكان ، وأزمنا : اسم زمان ، وهما مُضَمَّنان معنى « فى » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو المُكْثُ .

والاحتراز بقيد « ضُمِّنَا فى » من نحو : « يَخَافُونَ يَوْمًا » ونحو : « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى فى ، فانتصابهما على المفعول به ، وناصب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفًا ؛ لأن اسم التفضيل لاينصب المفعول به إجماعا .

و « بمعنى فى دون لفظها » من نحو : سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ؛ فإنه لايسمى ظرفا فى الاصطلاح ، على الأرجح .

و « باطراد » من نحو : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وسَكَنْتُ الدَّارَ ؛ مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لايطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسى والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة ، وإن نحو دَخَلَ متعدٍّ بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيها له بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لايحتاج إلى قيد «باطراد» ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاللشارح.

(تنبيهان) : الأول : تضمُّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين : (الأول) يقتضى البناء ، وهو أن يَخْلُفَ الاسمُ الحرف على معناه ويُطْرَحَ غير منظور إليه ، كما سبق فى تَضَمُّن مَتَى

معنى الهمزة و إن الشرطية ، (والثانى) لا يقتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظورا إليه ؛ لكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى .

الثانى : الألف فى « ضُمِّنَا » يجوز أن تكون للإطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن «أو» على بابها ، وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اه

(فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فِعْلٍ وشبهه (مُظْهَرَا * كَانَ) الواقعُ فيه ، نحو جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وأَنَا سَائِرٌ غَدًا خَلْفَ الرَّكْبِ (وَإلاَّ) أى : و إن لم يكن ظاهرا ، بل كان محذوفا من اللفظ : جوازا ، أو وجوبا (فَانْوِهِ مُقَدَّرا) .

فالجواز نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لمن قال : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وفَرْسَخَيْنِ ، لمن قال : كَمْ سِرْتَ ؟

والوجوب فيما إذا وقع خبرا ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أو صلة ، نحو : رَأَيْتُ الَّذِى مَعَكَ ، أو حالا ، نحو : رَأَيْتُ الْهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ ، أو صفة ، نحو : رَأَيْتُ طَائِراً فَوْقَ غُصْنٍ ، أو مشتغلا عنه ، نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ فِيهِ ، أو مسموعا بالحذف لا غير ، كقولهم : حِينَئِذٍ الآنَ ، أى : كان ذلك حينئذ واسمع الآن .

(تنبيهان) : الأول : العامل المقدَّرُ فى هذه المواضع ، سوى الصلة ، اسْتَقَرَّ أو مُسْتَقِرٌّ ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير اسْتَقَرَّ ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، كما عرفت .

الثانى : الضمير فى « فَانْصِبْهُ » للظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى « فيه » لمدلوله ، وهو نفس الزمان أو المكان ؛ وأراد بالواقع دليله من فِعْلٍ وشبهه ؛ لأن الواقع هو نفس الحدث ، وليس هو الناصب ، والأصل فانصبه بدليل الواقع فى مَدْلُوله ، فتوسّع بحذف المضاف من الأول والثانى ؛ لوضوح المقام . انتهى

(وَكُلُّ) اسم (وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ) النصبَ على الظرفية ، مُبْهَماً كان أو مُخْتَصًّا .

والمراد بالمبهم ما دلَّ على زمن غير مقدر ، كحِينٍ ومدَّةٍ ووقْتٍ ؛ تقول : سِرْتُ حيناً ، وَمُدَّةً ووَقْتاً .

و بالمختص ما دَلَّ على مُقَدَّرٍ : معلوما كان ، وهو المعرَّفُ بالْعَلَمية ؛ كَصُمْتُ رَمَضَانَ ،

وَاعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أو بأل ، كَسِرْتُ الْيَوْمَ ، وَأَقَمْتُ العام ، أو بالإضافة ، كجئْتُ زَمَانَ الشِّتَاء ، ويَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ ؛ أو غير معلوم ؛ وهو النكرة ، نحو : سِرْتُ يَوْمًا ، أو يَوْمَيْنِ ، أو أسْبُوعًا ، أو وَقْتًا طَوِيلاً .

(وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ) فى حالتين :

الأولى : أن يكون (مُبْهَمَا) لامختصا ؛ والمراد هنا بالمختصّ ماله صُورَة وحُدُود محْصُورة ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وبالمبهم ماليس كذلك (نَحْوُ الْجِهَاتِ) الستّ ، وهى : أمام ، ووَرَاء ، ويَمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها فى الشياع ؛ كنَاحِيَة ، ومكان ، وجانب (وَ) نحو (الْمَقَادِيرِ) كفَرْسَخ ، وَبَرِيد ، وغَلْوَة ، تقول : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، ونَاحِيةَ الْمَسْجِدِ ، وسِرْتُ فَرْسَخاً .

(و) الثانية (مَا صِيغَ مِنَ) مادة (الْفِعْلِ) العامل فيه (كَمَرْمًى مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ ، وذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقْعَدَ بَكْرٍ ؛ ومنه : « وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ » .

(وشَرْطُ كَوْنِ ذَا) المصوغ من مادة الفعل (مَقيساً أَنْ يَقَعْ * ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ) أى : لما اجتمع معه فى أصل مادته ، كما مثل . وأما قولهم : هُوَ مِنِّى مَزْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا ، وعَمْرٌو منِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَة ، ومَعْقِدَ الإِزَارِ ، ونحوه ؛ فشاذٌّ ؛ إذ التقدير هو منى مستقر فى مَزْجَر الكلب ، فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى الْمَزْجَر زَجَر ، وفى المناط نَاطَ ، وفى المقعد قَعَدَ ؛ لم يكن شاذا .

(تنبيهان) : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص ، وهو ما نص عليه غيره ، وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى أنه من المبهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشلوبين : ليس داخلا تحت المبهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم ، لا مبهم .

الثانى : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه

يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدلّ على المكان بالالتزام فقط ؛ فلم يتعدَّ إلى كل أسمائه ، بل يتعدى إلى المبهم منها ؛ لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، وإلى المختصّ الذى صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ اه .

(وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارةً (وَغَيْرَ ظَرْفٍ) أُخْرَى (فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فى الْعُرْفِ) النحويّ ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلست مَكَانَكَ ؛ فهما ظرفان ، وتقول : الْيَوْمُ مُبَارَكٌ ، وَمَكَانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِى الْيَوْمُ وَمَكَانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَأَحْبَبْتُ مَكَانَ زَيْدٍ ؛ فهما فى ذلك غير ظرفين ؛ لوقوع كل منهما فى الأول مبتدأ ، وفى الثانى فاعلا ، وفى الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ) منهما هو (أَلَّذِى لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ) أى : غَيْرُ المتصرف ــ وهو الملازم للظرفية ــ على نوعين :

ما لا يخرج عنها أصلا ، كقَطُّ وَعَوْض ، تقول : ما فَعَلْتُهُ قَطُّ ، ولا أفْعَلُهُ عَوْضُ .

وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ .

فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأن الظرف والجار والمجرور سيان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرِف ، نحو يَوْم وشَهْر وحَوْل ، ومنه غير مُنْصَرِف ، وهو غُدْوَة وبُكْرَة ، عَلَمَيْن لهذين الوقتين : قُصد بهما التعيين ، أو لم يقصد . قال فى شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور « ضَحْوَة » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرِف وغير منصرف ، فالمنصرف نحو سَحَر ولَيْل ونَهَار وعِشَاء وعَتَمَة ومَسَاء وعَشِيَّة ، غيرمقصود بها كلها التعيين ، وغيرالمنصرف نحو سَحَر مقصوداً به التعيينُ ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّة فى التعيين .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرُ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قربه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلته ، فلا يقال : آتِيكَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَاكَ فى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه ؛ وشرطه إفهام تعيين وقت أومقدار ، نحو : كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَانْتَظَرْتُهُ نَحْرَ جَزُورٍ ، وَحَلْبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتَ خُفُوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(تنبيه) : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافا إليه ؛ فينوب ما كان هذا المصدر مضافا إليه : من اسم عين ، نحو لاَ أُكَلِّمُهُ الْقَارِظَيْنِ ، ولاَ آتِيهِ الْفَرْقَدَيْنِ ، والأصل مُدَّةَ غَيْبَةِ القارظين ، ومُدَّةَ بقاء الفرقدين . اهـ .

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضا : صفته ، وعدده ، وكُلِّيته أو جزئيته ، نحو : جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِىَّ مَكَانٍ ، وسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلاَثِينَ بَرِيداً ، ومَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أو كلَّ اليوم كُلَّ البريد ، ونِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أو بَعْضَ اليومِ بَعْضَ البريدِ .

المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسم الفضلة (تَالِي الْوَاوِ) التى بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولاً مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ) وأنا سائرٌ وَالنِّيلَ، وأعجبنى سَيْرُكَ وَالنِّيلَ، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه.

وخرج بالاسم نحو: لا تَأْكُلِ السمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَن، ونحو: سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ؛ فإن تالى الواو فى الأول فعل وفى الثانى جملة.

وبالفضلة نحو: اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو.

وبالواو نحو: جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو.

وبكونها بمعنى «مع» نحو: جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو قبله، أو بعده.

وبكونها تاليةً لجملة نحو: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافاً لِلصَّيْمَرِيِّ.

وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو: هٰذَا لَكَ وَأَبَاكَ؛ فلا يتكلم به، خلافاً لأبى علىّ.

وأما قولهم: مَا أَنْتَ وَزَيْدًا وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ وما أشبهه فسيأتى بيانه.

(بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ * ذَا النَّصْبُ) ذا النصب: رفع بالابتداء، خبره فى المجرور الأول، وهو بما، وَسَبَقَ: صلة ما، ومن الفعل: متعلق بسبق، أى: نَصْبُ المفعول معه إنما هو بما تقدم فى الجملة قبله من فعل وشبهه (لاَ بِالْوَاوِ فى الْقَوْلِ الْأَحَقّْ) خلافاً للجُرْجانى فى دعواه أن النصب بالواو؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال: جلست وَكَ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنَّكَ ولَكَ، وذلك ممتنع باتفاق، وأيضا فهى حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء؛ فحقه ألاَّ يعمل إلا الجر كحروف الجر، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين. وإنما قيل «غير منزل منزلة الجزء»

للاحتراز من لام التعريف ؛ فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه ؛ لكونها كالجزء منه ؛ بدليل تخطى العامل لها ؛ وَتَنَاوَلَ إطلاقُ الفعل الظاهرَ كما مثل ، والمقدَّرَ كقوله :

٤٣١ — فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ

---

٤٣١ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ١٥٥) وشواهد جار الله الزمخشرى فى المفصل (١ — ١٦٥) ، وقد نسب فى كتاب سيبويه إلى مسكين الدارمى ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد الكتاب ، ومسكين : لقب لقب به ربيعة بن عامر بن أنيف (بزنة تصغير أنف) أحد بنى دارم ، وإنما لقب به لقوله :

أَنَا مِسْكِينٌ لِمَنْ أَنْكَرَنِي وَلِمَنْ يَعْرِفُنِي جِدُّ نَطِقْ

لَا أَبِيعُ النَّاسَ عِرْضِي ؛ إِنَّنِي لَوْ أَبِيعُ النَّاسَ عِرْضِي لَنَفَقْ

فلما ذاع هذا اللقب واشتهر به قال :

وَسُمِّيتُ مِسْكِيناً وَكَانَتْ لَجَاجَةً وَإِنِّي لَمِسْكِينٌ إِلَى اللهِ رَاغِبُ

وقال :

إِنْ أُدْعَ مِسْكِيناً فَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ وَهَلْ تُنْكَرَنَّ الشَّمْسُ ذَرَّ شُعَاعُهَا

ومسكين الدارمى : من شعراء دولة بنى أمية ، وقد مدح أمير المؤمنين معاوية بن أبى سفيان .

اللغة : « التلدد » هو الذهاب والمجىء حيرة ، وهو أيضا التلبث والمكث ، والمراد هنا الأول وأصله من اللديدين ، وهما صفحتا العنق « غصت » امتلأت ، وأصل الغصص الاختناق بالطعام ، فضرب به ههنا مثلا .

المعنى : يقول : مالك تقيم بنجد وتتردد فيها مع جدبها وشدة قحطها ؟ ! وكيف تترك تهامة مع كثرة النازلين بها والمقيمين فيها لخصبها وكثرة خيرها ؟

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والتلدد » الواو حرف دال على المعية ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، التلدد : مفعول معه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والكلام على تقدير فعل أو ما فى معناه

... ...

وكأنه قال : أى شىء ثبت لك وملابسة التلدد «حول» ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وعامله التلدد ، وهومضاف ، و «نجد» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «.وقد» الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « غصت » غص : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « تهامة » فاعل غص ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالرجال » جار ومجرور متعلق بغص

الشاهد فيه : قوله « والتلدد » حيث نصبه بإضمار فعل أو مافيه معنى الفعل ، وهـذا الفعل غير مذكور فى الكلام وإنما هو مقدّر ، ولسنا نستطيع أن نجعل هذه الواو عاطفة ونجعل ما بعدها معطوفا على ماقبلها ؛ من قبل أن ماقبلها ضمير متصل مجرور ، وهو الكاف فى « لك » وأنت تعلم أن العطف على الضمير المتصل المجرور لابدّ فيه من إعادة العامل فى الضمير مع المعطوف ؛ فلو أن الشاعر أراد العطف لقال : فمالك ولتلدد .

قال سيبويه : «هذا باب يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوّله ؛ وذلك قولك : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ؛ فإنما حدّ الكلام ههنا ماشأنك وشأن عمرو؛ فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز ؛ لأن الشأن ليس يلتبس بعمرو ؛ إنما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ؛ فقالوا: ماشأنك وزيدا ، أى : ماشأنك وتناولك زيدا » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب التلدد بإضمار الملابسة ؛ إذ لم يمكن عطفه على المضمر المجرور ، وقد كان النصب فيما يمكن فيه العطف من نحو قولك : ماأنت وزيد؛ جائزا ؛ فقد صار ههنا واجبا» اهـ

ومثل بيت مسكين الدارمى قول الآخر :

وَمَا لَـكُمْ وَالْفَرْطَ لاَ تَقْرَبُونَهُ وَقَدْ خِلْتُهُ أَدْنَى مَرَدٍّ لِعَاقِلِ

فقد نصب الفرط بتقدير فعل ؛ لأنه لايمكن عطفه على الضمير المجرور فى « لكم » . والفرط ـ بفتح فسكون ـ جبل بعينه . والعاقل : الصاعد فيه

ومن النصب على إضمار فعل قول الشاعر وسيأتى مشروحا :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ يُـبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضابِطِ

لأن معنى « ما أنا والسير » مالى ألابس السير وأتشبث به ؛ فكأنه قال : ما أنا وملابستى السير ؛ ومنه قول الآخر :

أى : ما تصنع والتلدُّدَ ، ومن إعمال شبه الفعل قوله :

٤٣٢ — فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا

فإنه نصب الجياد حملا على معنى فعل مقدّر ، وكأنه قال : وما حضن وعمرو وملابستهما الجياد ، يريد أن حضنا وعمرا ليسا من الجياد فى شىء

٤٣٢ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا *

وهذا البيت قد ذكره جماعة منهم أبو على القالى ؛ فقد ذكره فى الأمالى (٢ — ٢٦٢ دار الكتب) وفى ذيل الأمالى (١٤٠ دار الكتب) ولم ينسبه فى الأمالى ، ونسبه فى الذيل إلى جرير ، وقد سكت البكرى عن هذا البيت فى كتابيه التنبيه وشرح الأمالى فلم يعرض له بشىء فى كلامه على الأمالى ، وقال فى كلامه على الذيل : « وبيت جرير لم يعزه له أحد ، ولا وجد فى شعره ، وإنما هو من عائر الشعر ، وأخاف أن أبا على وهم فيه هنا » اه . ثم إنى قد بحثت شعر جرير فلم أجده فيه

اللغة : « الهيجاء » الحرب ، وهى تمدّ وتقصر ، وهذا البيت من شواهد المدّ ، ومن شواهد قصرها قول لبيد :

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

وقول الآخر :

* أَنَا ابْنُ هَيْجَاهَا مَعِي إِرْزَامُهَا *

« انشقت العصا » هذه عبارة يكنى بها عن تشتت الكلمة وانصداع الألفة وتفرّق الشمل « حسبك » هو اسم بمعنى كاف ، وقد وقع فى كلام العرب مبتدأ به ، مثل قولهم فى مثل من أمثالهم : حسبك من شرّ سماعه ؛ وقولهم : حسبك الحديث ؛ وقولهم : حسبك مابلغك المحل ؛ وقول امرىء القيس :

إِذَا مَا لَمْ تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى كَأَنَّ قُرُونَ جِلَّتِهَا الْعِصِيُّ

... ...

فَتَمْـلأُ بَيْتَنَا أقِطًا وسَمْنًا وَحَسْبُكَ مِنْ غِنًى شِبَعٌ وَرِىُّ

والشاهد الفاصل فى هذا قوله تعالى : (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ) . ويقال : هو اسم فعل بمعنى يكفى « الضحاك » اسم رجل « سيف » يروى فى مكانه « عضب » والعضب - بفتح العين المهملة وسكون الضاد - السيف القاطع « مهند » هو اسم مفعول من قولهم : هند سيفه - بتشديد النون - إذا شحذه وأرهف حدّه

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كانت » كان : فعل ماض تام بمعنى حدث وحصل ، والتاء علامة التأنيث « الهيجاء » فاعل كان ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهره « وانشقت » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، انشقّ : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « العصا » فاعل انشقّ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر « فحسبك » الفاء واقعة في جواب إذا ، حسب : اسم بمعنى كاف مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليـه ، مبنى على الفتح فى محل جر « والضحاك » يروى مرفوعا ، ويروى منصوبا ، ويروى مجرورا؛ فأما على رواية الرفع فالواو عاطفة ، والضحاك : مبتدأ وخبره إما محذوف تقديره والضحاك كافيك ، وإما قوله « سيف مهند» ؛ فإن جريت على هذا الأخير فإما أن يكون خبر المبتدإ الذى هوحسبك محذوفا ، وإما أن يكون هذا المبتدأ لاخبر له ، وأما على رواية الضحاك بالجرّ فالواو حرف قسم وجرّ ، والضحاك مقسم به مجرور ، والجاروالمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، وجملة القسم معترضة بين المبتدإ الذى هو حسبك وخبره الذى هو قوله «سيف مهند » ؛ وأما على رواية الضحاك بالنصب - وهذه الرواية هى المقصودة بالاستشهاد ههنا - فالواو واو المعية ، والضحاك : مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « سيف مهند » على هذا خبر المبتدأ ؛ ومن جعل حسبك اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقوله « سيف مهند» فاعل به

الشاهد فيه : قوله «والضحاك » فى رواية النصب ؛ حيث انتصب على أنه مفعول معه ، والعامل فيه اسم يشبه الفعل ، وهو حسبك ، وتمـام الاستشهاد بهذه الرواية على ذلك إنمـا يكون إذا جرينا على أن « حسبك » اسم بمعنى كاف ، فاذا اعتبرناه اسم فعل بمعنى يكفى لم يتم الاستدلال ، وبيان ذلك أنا لواعتبرناه اسما بمعنى كاف فهومضاف وضمير المخاطب فى محل جر مضاف إليه فلا يصح بعد ذلك جعل الواو عاطفة وجرّ مابعدها بالعطف على محل هـذا الضمير لمـا قدّمنا فى شرح الشاهد السابق ؛ أما إذا اعتبرناه اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فهذا الضمير فى محل نصب مفعول به ،

وقوله :

٤٣٣ — فَقَدْنِى وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ ... يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسَرْهَدِ

وحينئذ يجوز جعل الواو عاطفة وما بعدها معطوفا على الكاف ؛ لأن العطف على الضمير المتصل المنصوب لايلزم معه إعادة العامل فى المعطوف عليه الذى هو الضمير مع المعطوف ، وسيأتى شرح هذه المسألة فى باب العطف و بيان علتها والفرق بين الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور

وذكر العلامة الصبان أن الاستشهاد بهذا البيت لايصح إلا إذا اعتبرنا حسبك اسم فعل بمعنى يكفى ؛ وشبهته فى ذلك أن حسبك إذا كان بمعنى كاف فهو صفة مشبهة عند الجمهور ، والصفة المشبهة عندهم لاتنصب المفعول معه ، ونحن لانسلم لهم أن حسبك صفة مشبهة ؛ بل ندعى أنه اسم فاعل كما هو ظاهر تفسيرهم له بكاف ، ولئن سلمنا أنه صفة مشبهة لم نسلم أنها لاتنصب المفعول معه ؛ كيف وهو يكتفى بمافيه رائحة الفعل ؟ وسيأتى فى شرح الشاهد رقم (٤٣٤) مزيد لهذا الكلام .

٤٣٣ — هذا البيت لأسيد بن إياس الهذلى .

اللغة : «قدنى» قد : كلمة تستعمل اسما فتكون على وجهين : أولهما أن تكون اسم فعل ، وثانيهما أن تكون اسما مرادفا لحسب ؛ فأما التى تكون اسم فعل فهى اسم فعل مضارع معناه يكفى؛ تقول : قد زيدا درهم ، وقدنى درهم ، كما تقول : يكفى زيدا درهم ، ويكفينى درهم ، وأما التى تكون اسما مرادفا لحسب فهى على طريقين : أولهما أن تكون مبنية ، وهذا هو الغالب ؛ و إنما بنيت لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ، ولأنها مشابهة لكثير من الحروف فى الشبه الوضعى ، وتقول على هذا الوجه : قد زيد درهم — بسكون الدال من قد وجر زيد بإضافة قد إليه — كما تقول : حسب زيد درهم ؛ بالإضافة ، وتقول أيضا : قدنى درهم — بسكون الدال وزيادة نون الوقاية محافظة على سكون البناء — والطريق الثانى : أن تكون معربة ، وهذا قليل ، وعليه تقول : قد زيد درهم — برفع قد — كما تقول : حسب زيد — بالرفع — وتقول : قدى درهم — بغير نون الوقاية — لأن النون إنما يؤتى بها للمحافظة على حركة البناء أو سكونه ؛ وقول الشاعر فى البيت المستشهد به « قدنى » يحتمل وجهين : الأوّل أن تكون قد فيه اسم فعل بمعنى يكفى ، والثانى أن تكون قد اسما بمعنى حسب على وجه البناء ، ومثل هذا يقال فى قول الراجز :

قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى ... لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

وهذا هو الشاهد رقم (٦٢) وقد مضى مشروحا فى (ص١١١ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب) ، وقول الشاعر فى البيت الشاهد « السنام » هو أعلى البعير « المسرهد » السمين ، ويقال : هو الناعم الحسن الغذاء ، وقال طرفة بن العبد فى معلقته :

وقوله :

٤٣٤ — لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هٰذَا رِدَائِيَ مَطْوِيًّا وَسِرْبَالَا

فَظَلَّ الْإِمَاءُ يَمْتَلِلْنَ حُوَارَهَا وَتَسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمُسَرْهَدِ

الإعراب : « فقدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « و إياهم » الواو واو المعية ، إيا : مفعول معه ضمير مبنى على السكون فى محل نصب ، والهاء علامة الغيبة ، والميم علامة الجمع « فإن » إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ألق » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بعضهم » بعض : مفعول به لألق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير جماعة الغائبين مضاف إليه « يكونوا » فعل مضارع ناقص جواب الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون فى محل رفع « كتعجيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكونوا ، وتعجيل مضاف ، و « السنام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المسرهد » نعت للسنام ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ؛ والكلام على تقدير مضاف : والأصل يكونوا كذوى تعجيل السنام ، أو يكن شأنهم كتعجيل السنام

الشاهد فيه : قوله « قدنى و إياهم » حيث نصب « إيا » على أنه مفعول معه بعد اسم يشبه الفعل ، وهو قد الذى هو اسم بمعنى حسب ، وليس يخفى عليك أن الاستشهاد بهذا البيت لايتم على أن يكون حسب اسم فعل مضارع بمعنى يكفى ؛ لأنك لو اعتبرت قد اسم فعل مضارع بمعنى يكفى لكانت ياء المتكلم مفعولا به فى محل نصب ؛ وعلى هذا يصح أن تكون الواو عاطفة ، و إيا : معطوفا على المفعول به ؛ فافهم ذلك جيدا وتدبره ، ولا تتأثر بقول الصبان رحمه الله « قدنى أى يكفينى » ؛ نعم إنه يجوز على هذا الوجه أن تكون الواو واو المعية و إيا مفعولا معه ؛ لكن ذلك لا يتم دليلا ؛ لاحتماله ما ذكرنا لك ، فأما الوجه الذى بيناه وأعربنا عليه البيت فإن الدليل يتم عليه ولا يحتمل غيره .

٤٣٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « أثواب » جمع ثوب « مطويا » اسم مفعول من طويت الثوب أطويه طيا ، ضد نشرته أنشره نشرا ، وأصل مطوى مطووى ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو الثانية ياء ثم أدغمت الياء فى الياء ، ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء « سربالا »

... ...

السربال ــ بكسر السين وسكون الراء ــ القميص ، وتقول : سربلته فتسربل ، تريد ألبسته السربال فلبسه .

المعنى : الظاهر أن هــذا الشاعر كان ينوى هو وآخر أن يأخذ طريق النجاة من أعداء أوطريق الغزو ؛ فهو يقول لصديقه : لا تكن أثوابى عائقا لك عن الأخذ فيما أنت آخذ فيه فإنها مجموعة ومهيأة للحمل .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تحبسنك » تحبس : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « أثوابى » فاعل تحبس ، مرفوع بضمة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فقد » الفاء حرف دالّ على التعليل ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « جمعت » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أثوابى « هذا » ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «ردائى» خبر المبتـدأ مرفوع بضمة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليــه ، مبنى على السكون فى محل جرّ « مطويا » حال من رداء ، والعامل فيه اسم الإشارة ، وذلك لأنه تضمن معنى أشير ، ونظيره قوله سبحانه وتعالى : (وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا) ، وفى قوله « مطويا » ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل « وسربالا » الواو واو المعية ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، سربالا : مفعول معه ، منصوب بفتحة ظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وسربالا » حيث نصب سربالا على أنه مفعول معه بعد اسم يشبه الفعل ، وهو قوله «مطويا» عند الجمهور ، وعند أبى على الفارسى العامل هو قوله مطويا أو اسم الإشارة ؛ لأنه فى معنى أشير ، على مابينا فى إعراب البيت ، ولهذا نصب الحال ؛ لأنك تعلم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحب الحال ، وصاحب الحال هو الخبر الذى هو ردائى ، والعامل فى الخبر هو المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

وهذا البيت دليل لأبى على الفارسى الذى أجاز أن يكون ناصب المفعول معه اسما فيه رائحة الفعل كاسم الإشارة ، وفيه دليل على أنا لو اعتبرنا « حسبك » صفة مشبهة كما ذكرنا فى الشاهد (رقم ٤٣٢) صح أن يكون ناصبا للمفعول معه .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون هذه الواو للعطف على وجه من الوجوه ، كما جاز فى البيت

فَسِرْبَالاً : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لاهٰذا ، خلافاً لأبى علىّ فى تجويزه الأمرين .

(تنبيه) : أفهم بقوله « سبق » أن المفعول معه لايتقدم على عامله ، وهو اتفاق ، فلا يجوز : والطَّرِيقَ سِرْتُ ، وفى تقدمه على مصاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز ذلك ابن جنى ، تمسكاً بقوله :

٤٣٥ — جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

السابق على وجه غير الوجه الذى أعربت عليه البيت ؟

قلت : أما فى هذا البيت فلا يجوز على وجه من الوجوه أن تجعل هذه الواو للعطف ؛ لأنك لو أردت العطف لـكنت تقول : هذا ردائى وسربالى مطويين ، أو كنت تقول : هـذا ردائى مطويا هو وسربالى ؛ فتأتى فى العبارة الثانية بضمير بارز منفصل مرفوع تؤكد به الضمير المستتر المرفوع لـكى يتسنى لك أن تعطف عليه ؛ فإن لم تذكر هذا الضمير ولم تأت بياء التـكلم وجب عليك أن تنصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه ؛ وهذا ظاهر إن شاء الله .

٤٣٥ — هذا البيت من قصيدة مستجادة فى بابها ، ليزيد بن الحـكم بن أبى العاص الثقفى ، يعاتب فى هذه القصيدة ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص ، وهـذه القصيدة مروية فى أمالى أبى على القالى (١ — ٦٨ دار الـكتب) كما أوردها أبو الفرج الأصبهانى فى الأغانى (١١ — ١٠٠ بولاق) ، وأول هذه القصيدة قوله :

تُـكَاشِرُنِى كُرْهاً كَأَنَّكَ نَاصِـــحٌ وَعَيْنُكَ تُبْدِى أَنَّ صَـــدْرَكَ لِى دَوِى
لِسَانُكَ لِى أَرْىٌ وَغَيْبُـــكَ عَلْقَمٌ وشَرُّكَ مَبْسُـــوطٌ وَخَيْرُكَ مُلْتَوِى
تُفَاوِضُ مَنْ أَطْوِى طَوَى الـكَشْحِ دُونَهُ وَمِنْ دُونِ مَنْ صَافَيْتُهُ أَنْتَ مُنْطَوِى
تُصَافِحُ مَنْ لَاقَيْتَ لِى ذَا عَـــدَاوَةٍ صِـــفَاحًا وَعَنِّى بَيْنُ عَيْنِكَ مُنْزَوِى

وقبل بيت الشاهد قوله :

تَمَلَّأْتَ مِنْ غَيْظٍ عَلَىَّ ، فَـلَمْ يَزَلْ بِكَ الْغَيْظُ حَتَّى كِدْتَ فى الْغَيْظِ تَنْشَوِى
فَمَـا بَرِحَتْ نَفْسٌ كَذُوبٌ خُشِيتَهَا تُذِيبُكَ حَتَّى قِيلَ هَلْ أَنْتَ مُـكْتَوِى
وَقَالَ النِّطَاسِيُّونَ : إِنَّكَ مُشْـــعَرٌ سُلَالاً ، أَلَا بَلْ أَنْتَ مِنْ حَسَدٍ جَوِى

... ...

فَدَيْتَ أمْرَأً لَمْ يَدْوَ لِلنَّاسِ عَهْـــدُهُ وَعَهْدُكَ مِنْ قَبْلِ التَّنَائِى هُوَ الدَّوِى
جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيْبَـــةً وَنَمِيمَةً ثَلاَثَ خِلاَلٍ ... ... البيت ، و بعده
أَفُحْشًا وَخِبًّا وَاخْتِنَاءً عَلَى النَّـــدَى كَأَنَّكَ أَفْعَى كُدْيَةٍ مَرَّ مُجْوَى
فَيَدْحُو بِكَ الدَّاحِي إِلَى كُلِّ سَـــوْءَةٍ فَيَاشَرَّ مَنْ يَدْحُو بِأَطْيَشِ مُدْحَوِى
أَتَجْمَعُ تَسْآلَ الْأَخِـــلاَّءِ مَالَهُمْ وَمَالَكَ مِنْ دُونِ الْأَخِلاَّءِ تَحْتَوِى
بَدَا مِنْـــكَ غِشٌّ طَالَمَا قَدْ كَتَمْتَهُ كَمَا كَتَمَتْ دَاءَ ابْنِهَا أُمُّ مُدَّوِى

اللغة : « تكاشرنى » تقول : كاشر الرجل أخاه ، إذا كشر كل واحد منهما لصاحبه ، وهو أن يبدى له أسنانه عند التبسم « كرها » الكره ــ بضم الكاف وفتحها وسكون الراء ــ مصدر وضع موضع الحال « دوى » وصف من قولك : دوى يدوى ــ من باب فرح ــ إذا أصابه الداء ، والمراد بالداء فى هذا البيت الضغينة والحقد «لسانك لى أرى» الأرى : العسل ، والعلقم : الحنظل يريد أن حديثه معه جميل ولكنه إذا غاب عنه كانت عقارب عداوته لساعة ، وقوله « تفاوض من أطوى ــ إلخ » تفاوض : مضارع فاوضه إذا أظهر له أمره ، وأطوى : مضارع طواه وهوضدّ نشره ، يريد أنك تظهر أمرك لمن أخفى عنــه أمورى ولا أظهره على شيء منها وتنقبض عن أصدقائى ، وقوله « وعنى بين عينك منزوى » بين : مرفوع بالابتداء ؛ لأنه ههنا اسم لاظرف ، ومنزوى : خبره ، والمنزوى : المنقبض ، وقوله « فما برحت نفس حسود ــ إلخ » النفس : تذكر وتؤنث ولهذا وصفها بالمذكر وأنث لها الفعل والضمير ، وحشيتها ــ بالبناء للمجهول ــ من قولك : حشوت الوسادة وغيرها حشوا ، وروى « حسبتها » بضمير المتكلم من الحسبان ، وهو الظنّ ، والنطاسيون : جمع نطاسىّ ؛ وهم العلماء بالطب ، والمشعر : اسم مفعول من أشعرته إذا ألبسته شعارا ، والشعار ــ بزنة الكتاب ــ هوماولى الجسد من الثياب ؛ والسلال ــ بزنة غراب ــ مرض السلّ ، وهو مرض يأكل الرئة ، والجوى ــ بفتح الجيم وكسر الواو ــ وصف من قولك : جوى فلان يجوى جوى ــ مثل فرح يفرح فرحا ــ إذا أصيب بمرض قلبى ؛ وقوله « أفحشا وخبا ــ إلخ » الخبّ ــ بكسر الخاء المعجمة ــ مصدر خبثت يارجل تخب ــ من باب علم يعلم ــ إذا خدع ومكر ، والاختناء ــ بنون بعد التاء المثناة ــ هوالتقبض ، والندى : الجود ، والكدية ــ بضم فسكون ــ الأرض الصلبة ، وأراد بالأفعى الأفعوان وهو ذكرالحيات ، ومجوى : المنطوى ؛ وقوله « فيدحو بك الداحى ــ إلخ » الدحو : الرمى ، وتقول : دحاه يدحوه ، إذا رماه ، وتقول : مرّ الفرس يدحو دحوا ؛ وذلك إذا رمى بيــديه رميا لايرفع سنبكه عن الأرض كثيرا ، والسوءة : القبح

... ...

والعيب ، وأطيش : أفعل من الطيش ، وهى الخفة، والمدحوى : المرمى « أم مدوى » يضرب بها المثل لمن يورى بالشىء عن غيره و يكنى عنه ، وأصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية ؛ فجاءت أمها إلى أم الغلام تنظر إليه ؛ فدخل الغلام ، فقال لأمه : أدّوى ؟ فقالت له : اللجام معلق بعمود البيت والسرج فى جانبه ، فأظهرت أن ابنها أراد أداة الفرس للركوب ، فكتمت بذلك زلة ابنها عن الخاطبة .

الإعراب : « جمعت » جمع : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر لامحل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « وفحشا » جعل أبو الفتح ابن جنى الواو واو المعية ، وفحشا : مفعولا معه تقدم على مصاحبه « غيبة » مفعول به لجمعت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ونميمة » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، نميمة : معطوف على غيبة ، والمعطوف على المنصوب منصوب « ثلاث » بدل من المتعاطفات ، وهو مضاف ، و « خلال » مضاف إليه ، ويجوز أن ترفع ثلاثا على أن يكون خبرا لمبتدإ محذوف ، والتقدير : هذه ثلاث خلال « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محلّ رفع « عنها » جار ومجرور متعلق بمرعو « بمرعوى » الباء حرف جرّ زائد ، ومرعو : خبر ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل نصب صفة لثلاث خلال .

الشاهد فيه : قوله « جمعت وفحشا غيبة » فإن أبا الفتح زعم أن الواو واو المعية ، وفحشا : مفعول معه تقدم على مصاحبه الذى هو غيبة وادعى أن المفعول معه لايمتنع تقديمه على مصاحبه .

قال فى كتابه الخصائص : « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ؛ ألا تراك لاتستعملها إلا فى الموضع الذى لو شئت لاستعملت فيه العاطفة ؛ فلما ساوقت حرف العطف قبح أن تقول : والطيالسة جاء البرد ؛ كما قبح أن تقول : وزيد جاء عمرو ، لكنه يجوز أن تقول : جاء والطيالسة البرد ، كما تقول : ضربت وزيدا عمرا ؛ قال :

* جمعت وفحشا غيبة ونميمة ... البيت * » اه .

وهذا الذى نظر به أبو الفتح ابن جنى ـ من حمل المفعول معه على العطف فى جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ـ ليس مذهبا مرضيا عند سيبويه رحمه الله ؛ فعنده أن التابع لايجوز أن يتقدّم على المتبوع ، وجميع التوابع فى ذلك الحكم سواء

ولكن جماعة أجازوه فى الضرورة ، وممن أجازه ابن الشجرى فى أماليه ، قال : « ولايجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا فى العطف ، دون الصفة والتأكيد والبدل ، وإنما جاز فى الضرورة تقديم المعطوف لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، والصفة هى الموصوف ، وكذلك المؤكد عبارة عن المؤكد ، والبدل إما أن يكون هو المبدل منه أو بعضه أو شيئا ملتبسا به ،

وقوله :

٤٣٦ ــ أُكَنِّيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ... وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا

ومثال تقديم المعطوف قول الأحوص :

أَلَا يَانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ »

اهـ كلامه .

وحمل هذا البيت على أنه من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه هو مذهب الأخفش رحمه الله على ماحكاه عنه ابن السيد فى شرح أبيات الجمل ، ولكن مذهب سيبويه أن الواو فى «ورحمة الله» عاطفة ، وقد عطفت هذه الكلمة على الضمير المستتر فى عليك ، على ماتقدم بيانه فى الجزء الأوّل (ص ٢٦٥) وفى هذا الجزء (ص ٢٩٣)

ومن هنا تعلم أن تنظير ابن جنى رحمه الله لايصح إلا إن أراد أنه يجوز تقديم المفعول معه فى الضرورة كما جاز تقديم المعطوف فى الضرورة ، فإن أحدا لم يذهب إلى جواز تقديم المعطوف فى سعة الكلام على المعطوف عليه ، قال سعد الدين التفتازانى رحمه الله : « تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة ، وعدم التقديم على العامل ، وكون العاطف أحد حروف خمسة ، وهى : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا » اهـ

ومن هنا تعلم أيضا أن الشارح الأشمونى رحمه الله قد أراد أن يردّ على ابن جنى فأخرج البيت من ضرورة إلى ضرورة أخرى ، وهو مما لايجوز أن يصار إليه ؛ إلا أن يقال : إنه إنما أراد إفساد ماذهب إليه ابن جنى بتطريق الاحتمال إلى البيت .

٤٣٦ ــ هذا بيت رواه أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٣ ــ ١٤٧) أوّل بيتين نسبهما لبعض الفزاريين ، والثانى قوله :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّى وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبَا

اللغة : « أكنيه » بفتح همزة المضارعة ــ هو مضارع كنيته ، وتقول : كنيت فلانا أكنيه ــ مثل رميت الشىء أرميه ــ وكنوته أكنوه ــ مثل دعوته أدعوه ــ إذا دعوته بالكنية ، كأن تقول : يا أبا فلان « أناديه » يريد حينما أريد نداءه « لأكرمه » هذا يدلّ على أن مراده باللقب الذى يشعر بالذم ، وإلا فليس كل لقب يبتعد عن ذكره ؛ فالملوك كلهم والخلفاء يلقبون بألقاب الشرف والرفعة « ألقبه » مضارع لقبته ــ بتشديد القاف ــ وتقول : سميت ابنى محمدا ، وسميته بمحمد ، ولقبت ابنى زين العابدين ، ولقبته زين العابدين « السوءة » هى الفعلة القبيحة ، وقال الشاعر :

* يَا لَقَوْمِى لِلسَّوْءَةِ السَّوْآءِ *

... ...

وقد سموا الفرج سوءة لقبحه « ملاك الشيمة » ملاك كل شيء - بكسر الميم ، وتخفيف اللام ، بزنة كتاب ، ويقال أيضا بفتح الميم بزنة سحاب - هو مايقوم به الشيء ، ويقولون : القلب ملاك الجسد ، والشيمة : الخلق « الأدب » هو اسم لما يفعله الإنسان فيتزين به فى الناس ، والأصل فى استعمال هذه الكلمة قولهم : أدب فلان مأدبة ؛ إذا دعا إلى طعام ؛ قال الشاعر :

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى ... لاَ تَرَى الآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرْ

والجفلى : الدعوة العامة التى لايخصّ بها أحد ، وينتقر : يخصّ قوما دون قوم

الإعراب : « أكنيه » أكنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به «حين» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية وعامله أكنى « أناديه » أنادى : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جرّ بإضافة حين إليها « لأكرمه » اللام لام التعليل ، حرف جرّ مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، أكرم : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل أكرم ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، وأن المصدرية مع مابعدها فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجارّ والمجرور متعلق بأكنى «ولا» الواو عاطفة ، لا : حرف نفى « ألقبه» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به أوّل «والسوءة» الواو واو المعية ، السوءة : مفعول معه تقدّم على مصاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « اللقبا » مفعول ثان لألقب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بالبيت ذكر وجوه كثيرة من وجوه الإعراب فى هذا البيت

الشاهد فيه : قوله « لا ألقبه والسوءة اللقبا » فإن أبا الفتح بن جنى رحمه الله ذهب إلى أن السوءة مفعول معه والعامل فيه ألقب ، وقد تقدّم هذا المفعول معه على مصاحبه ، وهو اللقب ، وذهب إلى أن هذا التقديم جائز سائغ لوروده فى كلام العرب فى مثل هذا البيت والشاهد السابق ؛ وقد ذكرنا لك فى شرح الشاهد السابق عبارة ابن جنى فى الخصائص

والاستشهاد بهذا البيت لايتمّ إلا بعد تسليم أمرين : أحدهما أن الرواية بالنصب ، والثانى أن « السوءة » على رواية النصب مفعول معه ؛ وفى كل واحد من هذين الأمرين مقال ؛ فأما الأوّل فقد ذكر قوم أن الرواية فى البيت برفع السوءة ، وأما الثانى فإن لنا فى تخريج البيت عدّة أوجه كل واحد منها يخرجه عن الاستشهاد به لما ذكر

... ...

فإن قلت : فاذا كانت الرواية بالرفع فى « السوءة » فكيف تعرب هذه العبارة ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن للعبارة ثلاثة أوجه من الإعراب على رواية الرفع ، وأنا ذاكرها لك كلها

فأما الوجه الأوّل فأن تجعل الواو حالية ، والسوءة مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : ولا ألقبه اللقب والسوءة ذاك : أى التلقيب

وأما الوجه الثانى فأن تكون الواو حالية ، والسوءة : خبر لمبتدإ محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : ولا ألقبه اللقب وهو السوءة

والألف فى قوله « اللقبا » على هذين الوجهين ألف الإطلاق

وأما الوجه الثالث فأن تكون الواو للحال أيضا ، والسوءة : مبتدأ ، واللقبا : خبره ، والألف فى « اللقبا » على هذا الوجه ألف المقصور ؛ فيكون « اللقبا » مصدرا بمعنى التلقيب ، ومثله مثل الجمزى والبشكى والوكرى ، ومن حق الكلمة حينئذ أن تكتب بالياء لأن الألف رابعة ؛ فيكون « اللقبى » مرفوعا بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر

وجملة المبتدأ والخبر على هذه الأوجه الثلاثة فى محل نصب حال

فإن قلت : فما هى الأوجه التى يخرج بها البيت على رواية النصب حتى يبطل استشهاد ابن جنى بالبيت ؟

قلت : لك فى تخريج البيت على رواية النصب وجهان من الإعراب غير الوجه الذى ذكره ابن جنى :

الأوّل : أن يكون قوله «والسوءة» معطوفا على اللقب عطف مفرد على مفرد لكنه تقدم على المعطوف عليه للضرورة كما تقدم المعطوف فى قول الأحوص الذى سبق ذكره فى شرح الشاهد السابق :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

إذ التقدير : عليك السلام ورحمة الله ؛ وكما تقدم المعطوف فى قول ذى الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمْىُ السفا أَكْفَالَهَا بِسِهَامُ
دَبُورٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِى وَأَلْحَقَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَّابُ السَّبِيبِ صِيَامُ

التقدير : لاحها دبور ورمى السفا ، فقدم المعطوف وهو رمى السفا وأخر المعطوف عليه وهو دبور .

والوجه الثانى : أن تكون الواو فى قوله « والسوءة » عاطفة عطفت جملة على جملة ، وغاية

... ...

مافى الباب أن الجملة المعطوفة وقعت بين أجزاء الجملة المعطوف عليهـا للضرورة ، وإيضاح ذلك أن قوله السوءة مفعول لفعل محذوف ، وتقديره : وأسوءه السوءة ، وهذه الجملة معطوفة على جملة لا ألقبه اللقب ، وقد وقعت الجملة المعطوفة بين الفعل ومفعوله ، وكان حقه أن يقول : ولا ألقبه اللقب وأسوءه السوءة .

وقد ذهب أبو العلاء المعرى فيما نقله عنــه الخطيب التبريزى إلى استحسان الوجه الأوّل ، قال : « وقال أبو العلاء : هــذا على التقديم والتأخير ، كأنه قال : ولا ألقبه اللقب والسوءة ، ونحو منه قول الآخر :

فَقُلْتُ لَهَا : أَنَخْلَةَ بَطْنِ عِرْقٍ وَأَنْبَتٌ أُسْـــتَهَلَّ بِكِ الْغَمَامُ

أراد استهل بك الغمام وأنبت ؛ وقال ذو الرمّة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمْىُ السَّفَا أَكْفَالَهَا بِسَهَامِ
دَبُورٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأُلْحِقَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَّاتُ السَّبِيبِ صِيَامُ

كأنه قال : لاحها دبور ذوت عنها التناهى ورمى السفا أكفالها بسهام ؛ يعنى بأولاد أحقب حمير وحش ، والسهام : ريح حارة ، والسفا : شوك البهمى ، والتناهى : جمع تنهية ، وهى الغدير ونحوه ، وذبات السبيب : أراد أنها تذبّ بأذنابها ، وقد يجوز أن يكون من الذب ، والذب : الكثير الحركة » اه .

وذكر العلامة الخطيب التبريزى ــ مع الوجه الذى ذكره ابن جنى ــ وجهين يجريان مع الوجه الأوّل من الوجهين اللذين ذكرناهما فى تخريج رواية النصب ، قال : « وينتصب اللقبا بألقبه ، وينتصب السـوءة على أنه مفعول معه ؛ فيكون من باب جاء البرد والطيالسـة ؛ والتقدير : لا ألقبه اللقب مع السوءة ؛ ويجرى هذا المجرى قوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ؛ لأن المعنى مع شركائكم ؛ ويكون المعنى لاأجمع بين اللقب وما يسوء من فحش الكلام ؛ فهــذا وجه للنصب ، ويجوز أن يكون انتصاب السوءة على المعنى ، كأنه قال : لا آتى السوءة ، فعمل فيه المعنى لا ألقبه ، فيكون على هذا من باب قول الشاعر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَــدَا مُتَقَلِّداً سَـــيْفاً وَرُمْحاً

وقول الراجز :

على رواية من نصب السوأة واللقب ، يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش ، وفى الثانى ولا ألقبه اللقبَ مع السوأة ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سَوْأة .

ولا حجة له فيهما ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمَتْ هى ومعطوفها ، وذلك فى البيت الأول ظاهر ، وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله : ولا ألقبه اللقبَ ولا أسُوؤه السوءة ، ثم حذف ناصب السوءة .

(وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ) الاسمَ على المعية (بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ) وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبْ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٧ — مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ

---

* عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدًا *

ويجوز أن يكون السوءة مفعولا به وقد عمل ماقبل الواو فيه ، كما تقول : مازلت وزيدا حتى فعل كذا ؛ أى مازلت بزيد حتى فعل كذا ، وتقدير الباء فى هذه أكشف من تقدير مع وإن تقارب معنياها ، كأنه قال : لا ألقبه اللقب بالسوءة » اهـ .

فأنت ترى أنه جعل الواو عاطفة لمفرد على مفرد ؛ وأنه جعل العامل فى السوءة هو ألقبه على الوجهين ، وجعل السوءة مفعولا به لهذا الفعل ، غاية مافى الأمر أنه إما أن يكون تسلطه عليه من باب المعنى ، وإما بتقدير الجار

٤٣٧ — هذا صدر بيت وعجزه قوله :

* يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ١٥٣) ، ولم ينسب فى صدر الكتاب ، ونسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده إلى أسامة بن حبيب الهذلى ، وهو من شواهد جار الله الزمخشرى فى المفصل (١ — ١٧١) ، وقد بحثت أشعار الهذليين فوجدت هذا البيت مطلع قصيدة لأسامة ابن الحارث بن حبيب الهذلى ، وبعده :

وَبِالْبُزْلِ قَدْ دَمَّهَا نَيُّهَا وَذَاتِ الْمُدَارَأَةِ الْعَائِطِ
وَمَا يَتَوَقَّيْنَ مِنْ حَرَّةٍ وَمَا يَتَجَاوَزْنَ مِنْ غَائِطِ

... ...

وَمِنْ أَيْنِهَا بَعْدَ إِبْدَانِهَا وَمِنْ شَحْمِ أَثْبَاجِهَا الْهَابِطِ
تَصِيحُ جَنَادِبُهُ رُكَّدًا صِيَاحَ الْمَسَامِيرِ فِى الْوَاسِطِ
فَهُنَّ عَلَى كُلِّ مُسْتَوْفِزٍ وُقُوعَ الدَّجَاجِ عَلَى الحَائِطِ
وَإِلاَّ النَّعَامَ وَحَفَّانَهُ وَطَغْيًا مِنَ اللَّهِقِ النَّاشِطِ
إِذَا بَلَغُوا مِصْرَهُمْ عُوجِلُوا مِنَ المَوْتِ بِالْهِمْيَغِ الذَّاعِطِ
مِنَ الْمُرْبَعِينَ وَمِنْ آزِلٍ إِذَا جَنَّهُ اللَّيْلُ كَالنَّاحِطِ
عَصَاكَ الْأَقَارِبُ فِى أَمْرِهِمْ فَزَايِلْ بِأَمْرِكَ أَوْ خَالِطِ
وَلاَ تَسْقُطَنَّ سُقُوطَ النَّوَا ةِ مِنْ كَفِّ مُرْتَضِخٍ لاقِطِ

قالوا : وكان قوم أسامة قد اعتزموا السفر إلى الشام وسألوه أن يسافر معهم فأبى وقال هذه الكلمة .

اللغة : « ما أنت » كذا وقع فى رواية الشارح ووقع فى رواية سيبويه :« فما أنا » ، ووقع فى الديوان « ما أنا » بحذف فاء فعولن من أوّل البيت ، ويسمى الثلم « متلف » هو اسم مكان من تلف الرجل يتلف ــ من باب فرح ــ ومعناه هلك ، ومنه قالوا : رجل متلاف ، إذا كان كثير الإنفاق «يبرح » مضارع برح به الشوق والعمل ؛ إذا جهده وأضناه ، وروى فى مكانه « يعبر » ومعناه يحمله على ما يكره «الضابط» أراد به البعير العظيم ، يقول : ما أنا وهذا ، وقوله «وبالبزل قد دمها نيها ــ إلخ » البزل : جمع بازل ، وهى الإبل المسنة ، وهو معطوف على قوله بالذكر الضابط ، يريد أنه يجهد مسانّ الإبل أيضا ، ودمّها : فعل ماض معناه طلاها ، والنىّ ــ بفتح النون وتشديد الياء ــ هو الشحم ، والجملة حال من المجرور بالباء ، يعنى أن هذا السير يضنى بزل الإبل التى قد امتلأت شحما ؛ وذات المدارأة : أراد بها الناقة التى بها اعتراض ونشاط وشدّة نفس ، والعائط : التى قد اعتاط رحمها فلم تحمل ، وذلك أقوى لهـا وأشد تمكينا ، وقوله « وما يتوقين من حرة ــ إلخ » يتوقين : يتحامين ، والحرة ــ بفتح الحاء المهملة ــ الأرض ذات الحجارة الغليظة ، ويتجاوزن : يتباعدن ، والغائط : المطمئن من الأرض ، وقوله « ومن أينهـا بعد إبدانها ــ إلخ » الأين ــ بفتح الهمزة وسكون الياء المثناة ــ الإعياء ، والإبدان : السمن

... ...

يريد أنها رعت العشب والربيع فأبدنها ذلك ، والأثباج : الأوساط ، واحدها ثبج ، بفتح الثاء المثلثة والباء الموحدة ، والهابط : النازل ، يعنى أنه كان فى الأسنمة فهبط « تصيح جنادبه ركدا – إلخ » الجنادب : جمع جندب ، وهو ذكر الجراد ، والسامير : جمع مسمار ، والواسط : الرحل ، وقوله « وإلا النعام وحفانه – إلخ » الحفان – بفتح الحاء وتشديد الفاء – صغار النعام ، وطغيا من اللهق : يريد به نبذا من البقر ، والناشط : أصله الثور يخرج من أرض إلى أرض ، والهميغ – بزنة درهم – الموت الوحى ، والداعط : الذابح ؛ وقوله «من المربعين – الخ» المربعين – بفتح الباء الموحدة – الذين تصيبهم حمى الربع – بكسر الراء وسكون الباء – والآزل : الواقع فى ضيق ، وأصله الأزل – بفتح الهمزة وسكون الزاى – وهو الشدة ، والناحط : الزافر ، وقوله « عصاك الأقارب فى أمرهم – إلخ » يقول : إن أقار بك لم يسمعوا لنصحك ولم يلتفتوا إلى قولك ففارقهم أو خالطهم ، كل ذلك سواء ، وقوله « ولا تسقطن سقوط النواة – إلخ » المرتضخ : هو الذى يدق النوى لعلف البهائم .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « أنت » ضمير منفصل يقع خبرا للمبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « والسير » الواو واو المعية ، السير : مفعول معه على تقدير فعل يعمل فيه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى متلف » جار ومجرور متعلق بالسير « يبرح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السير « بالذكر » جار ومجرور متعلق بيبرح « الضابط » نعت للذكر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجملة يبرح وفاعله الضمير المستتر فى محل جر نعت لمتلف .

الشاهد فيه : قوله « ما أنت والسير » حيث نصب السير على أنه مفعول معه بإضمار فعل يعمل فيه .

واعلم أن النصب فى مثل هـذه الحال أمر جائز ، إلا أنه قليل ، وأكثر ما ورد من كلام العرب على هذا الأسلوب قد ورد فيه الاسم الواقع بعد الواو مرفوعا ؛ فمن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه (١ – ١٥١) :

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِىُّ بَعْدَكَ وَالْفِخَارُ

وقول الآخر :

وكُنْتُ امْرَأً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِىُّ وَالْمُتَغَوِّرُ

... ...

وممـا ورد مرفوعا أيضا قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ
وَمَا عَرَفَتْهُ جَرْمٌ وَهْوَ حِلٌّ وَمَا غَالَى بِهَا إِذْ قَامَ سُوقُ
فَلَمَّا أُنْزِلَ التَّحْرِيمُ فِيهَا إِذَا الْجَرْمِيُّ مِنْهَا لَا يُفِيقُ

ومما ورد منصوبا قول أسامة بن الحارث وهو الشاهد الذى نحن بصدد بيان شرحه ، وقول الآخر وهو من شواهد سيبويه :

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بْنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا

الشاهد فى قوله « والجيادا » فأما الواو فى قوله « وعمرو » فهى واو العطف لا غير .

قال سيبويه : « وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ؟ وما أنت وزيدا ؟ وهو قليل فى كلام العرب ؛ لم يحملوا الكلام على ما ، ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شىء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد ؟ وما كنت وزيدا ؛ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث ؛ فمضى صدر الكلام كأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ؛ لوقوعها ههنا كثيرا ، ومن ثم أنشد بعضهم * فما أنا والسير فى متلف ... البيت * لأنهم يقولون ما كنت ههنا كثيرا ولا ينقض هـذا المعنى وفى كيف معنى يكون ؛ فجرى ما أنت مجرى ما كنت ، كما أن كيف على معنى يكون » اهـ .

وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل : « وأما فى قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ فالرفع ؛ قال [المخبل يهجو الزبرقان بن بدر] :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

وقال :

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفِخَارُ

وقالوا : كَيْفَ أنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزَيْداً ، وكيف تكون وقَصْعَةً ؛ فاسم كان مُسْتَكِنّ ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعلُ من اللفظ انفصل الضمير .

(تنبيهان) : الأول : من ذلك أيضا قوله :

٤٣٨ — أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

إلا عند ناس من العرب ؛ ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله ؟ وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد ؛ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ، وقال :

* فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ *

وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع » اه .

وقال ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية :

وَإِنْ خَـــلاَ عَنْ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ فَاجْتَنِبْ النَّصْبَ ؛ وَقَدْ تَرَاهُ
مِنْ بَعْدِ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ لِأَنّ إِضْمَارَ فِعْلِ الْكَوْنِ أَوْ بَعْدَ زَكَنْ
مِنْ ذَاكَ « وَالْجَمَاعَةَ » الَّذِي يَلِي « أَزْمَانَ قَوْمِي » وَهْوَ شَاهِدٌ جَلِي

وقال فى شرح هذا الكلام : « قد تقدّم التنبيه على أن من شرط نصب المفعول معه ثبوت فعل أو ما يشبه الفعل قبل الواو ، وأن ذكر ذلك احتراز من نحو : كل رجل وضيعته ، وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام فى ما لايعنيك ؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ ومنه قول أسامة الهذلى :

* وما أنا والسير فى متلف * وأنشد سيبويه للراعى : * أزمان قومى ... البيت الآتى »
اه كلامه .

٤٣٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ١٥٤) وقال قبل إنشاده : « وزعموا أن الراعى كان ينشد هذا البيت نصبا » وهذه العبارة لاتدلّ بتة على أن البيت من كلام الراعى ، وإنما مدلوله أن الراعى كان ينشده بالنصب ، وليس يمتنع أن الشاعر ينشد شعر غيره ، وقال الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده : « وأنشد فى الباب للراعى ويروى للأعشى » اه ، لكنى بحثت فوجدت البيت من قصيدة للراعى ، وهو عبيد بن حصين النميرى ، يخاطب بهذه القصيدة عبدالملك ابن مروان ، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة وعدم اشتراكهم فى فتنة عثمان ، ومن هذه القصيدة قوله :

... ...

أَوَلِيَّ أَمْرِ اللهِ ؛ إِنَّا مَعْشَرٌ   حُنَفَاءُ نَسْجُدُ بُكْرَةً وَأَصِيلاَ

عَرَبٌ نَرَى لِلهِ فِي أَمْوَالِنَا   حَقَّ الزَّكَاةِ مُنَزَّلاً تَنْزِيلاَ

قَوْمٌ عَلَى الإِسْلاَمِ لَمَّا يَمْنَعُوا   مَاعُونَهُمْ وَيُضَيِّعُوا التَّهْلِيلاَ

فَادْفَعْ مَظَالِمَ عَيَّلَتْ أَبْنَاءَنَا   عَنَّا وَأَنْقِذْ شِلْوَنَا الْمَأْكُولاَ

فَنَرَى عَطِيَّةَ ذَاكَ إِنْ أَعْطَيْتَهُ   مِنْ رَبِّنَا فَضْلاً وَمِنْكَ جَزِيلاَ

أَنْتَ الْخَلِيفَةُ حِلْمُهُ وَفَعَالُهُ   وَإِذَا أَرَدْتَ لِظَالِمٍ تَنْكِيلاَ

وَأَبُوكَ ضَارَبَ بِالْمَدِينَةِ وَحْدَهُ   قَوْمًا هُمُ جَعَلُوا الْجَمِيعَ شُكُولاَ

قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحْرِمًا   وَدَعَا فَلَمْ أَرَ مِثْلَهُ مَخْذُولاَ

فَتَصَدَّعَتْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ عَصَاهُمُ   شُقَقًا وَأَصْبَحَ سَيْفُهُمْ مَسْلُولاَ

حَتَّى إِذَا قَرَّتْ عَجَاجَةُ فِتْنَةٍ   عَمْيَاءَ كَانَ كِتَابُهَا مَفْعُولاَ

وَزَنَتْ أُمَيَّةُ أَمْرَهَا فَدَعَتْ لَهُ   مَنْ لَمْ يَكُنْ غُمْرًا وَلاَ مَجْهُولاَ

مَرْوَانَ أَحْزَمَهَا إِذَا نَزَلَتْ بِهِ   حُدْبُ الأُمُورِ وَخَيْرَهَا مَسْئُولاَ

أَزْمَانَ رَفَّعَ بِالْمَدِينَةِ ذَيْلَهُ   وَلَقَدْ رَأَى زَرْعًا بِهَا وَنَخِيلاَ

إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرَّةٍ   لاَ أَكْذِبُ الْيَوْمَ الْخَلِيفَةَ قِيلاَ

مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خُبَيْبٍ وَافِدًا   يَوْمًا أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلاَ

مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمٰنِ لاَ مِنْ حِيلَتِي   إِنِّي أُعَدُّ لَهُ عَلَيَّ فُضُولاَ

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي   لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

اللغة : قوله « قوم على الإسلام لما يمنعوا ماعونهم » ذكر الزمخشرى فى الكشاف أن الماعون هو الزكاة ، وأنشد هذا البيت شاهدا لذلك ، والتهليل : مصدر هلل الرجل ؛ إذا قال لا إله إلا الله ، مثل كبر إذا قال الله أكبر وسبح إذا قال سبحان الله ، وقوله « فادفع مظالم

... ...

عيلت ــ إلخ » التعييل : سوء الغذاء ، وقالوا من ذلك : عيل الرجل فرســه تعييلا ؛ إذا تركه فى المفازة ولم يقم عليــه ، والإنقاذ : التخليص ، والشلو ــ بكسر الشين وسكون اللام ــ العضو ؛ وقوله « وأبوك ضارب بالمدينة وحده ــ إلخ » الشكول : جمع شكل ــ بكسر الشين أو فتحها ــ وهوالشبه والمثل ، يريد أنهم جعلوا الناس أشكالا متعدّدة وأمثلة مختلفة بعد أن كانوا شكلا واحدا وقوله « قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ــ إلخ » ابن عفان : هو ذو النورين أمير المؤمنين الجواد الكريم عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه وأرضاه ، والمحرم : اسم فاعل من أحرم الرجل ؛ إذا تمسك بحرمة وذمام لاينقض ؛ ويقال : اجتمع الأصمعى والكسائى عند هرون الرشيد ؛ فقال الأصمعى للكسائى : مامعنى قول الراعى : * قتلوا ابن عفان الخليفة محرما * ؟ فقال الكسائى : كان محرما بالحج ؛ فقال الأصمعى : فقول عدى بن زيد :

قَتَلُوا كِسْرَى بِلَيْلٍ مُحْرِمًا   فَتَوَلَّى لَمْ يُمَتَّعْ بِكَفَنْ

هل كان محرما بالحج ؟ ! فقال الرشيد للكسائى : ياعلى ، إذا جاءك الشعر فإياك والأصمعى ؛ ثم قال الأصمعى : محرم أى لم يأت ماتستحلّ به عقوبته ، ومن ثم قيل : مسلم محرم ؛ أى لم يحلّ من نفسه شيئا يوجب القتل ، وقوله « قتلوا كسرى محرما » يعنى حرمة العهد الذى كانْ له فى أعناق أصحابه ؛ وقول الراعى « مروان أحزمها إذا نزلت به ــ إلخ » حدب الأمور : أى الأمور المشكلة ، والحدب ــ بضم فسكون ــ جمع أحدب أوحدباء ؛ وقوله «مازرت آل أبى خبيب ــ إلخ » أبوخبيب : هوعبد الله بن الزبير بن العوّام ، وكان قد ادّعى الخلافة يومئذ ببلاد الحجاز ، وفيه يقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِى خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ ، وَلاَ أُمَيَّةَ بِالْبِلاَدِ

وانظر الشاهد رقم (٦٢) فى (ص ١١١ من الجزء الأوّل) ثم انظر الشاهد رقم (٢٩٢) فى (ص ١٠ من هذا الجزء) ؛ وقوله « إنى أعدله على فضولا » الفضول : جمع فضل ؛ وهو الإحسان والإنعام ، و « أزمان » ظرف زمان يعمل فيه قوله « أعد » فى هذه العبارة ، والأزمان : جمع زمن ، مثل سبب وأسباب وجبل وأجبال وجمل وأجمال ، والرحالة ــ بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة ــ سرج كان يعمل من جلود الشاء بأصوافها كان يتخذ للجرى الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس لها ولا مؤخرة وربما كانت من لبود ، والمميل : مفعل من الميلان ، وهو الانحراف .

الإعراب : « أزمان » يروى مرفوعا ويروى منصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا فهو عنده خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : هى أزمان ، أو هــذه أزمان ، ومن رواه منصــوبا فهو ظرف زمان منصوب بأعدّ فى البيت السابق على بيت الشاهد « قومى » هو اسم لكان الناقصة المحذوفة ، أو

... ...

فاعل لكان التامة المحذوفة ، وتقدير الكلام : أزمان كان قومى ، وياء المتكلم فى محل جرّ بالإضافة إلى قوم « والجماعة » الواو حرف دالّ على المعية ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الجماعة : مفعول معه ، منصوب بالفتحة الظاهرة «كالذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكان الناقصة المحذوفة ، أوحال من قومى إذا قدّرت كان المحذوفة تامة «لزم» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى « الرحالة » مفعول به للزم ، وجملة لزم وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بالكاف « أن » حرف مصدرى ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الرحالة « ميلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وتقدير الكلام : لزم الرحالة مخافة من أن تميل ميلا

الشاهد فيه : قوله « والجماعة » فإن الواو فيه واو المعية ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه ، ولم يتقدّمه فى اللفظ فعل يعمل فيه ، فالفعل العامل فيه مقدّر ، وقد قدّره سيبويه رحمه الله : أزمان كان قومى مع الجماعة ؛ قال : « وزعموا أن الراعى كان ينشد هذا البيت نصبا

* أزمان قومى والجماعة . . . . البيت * كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعة ؛ فحملوه على كان لأن كان تقع فى هذا الموضع كثيرا ولا تنقض ماأرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على مايرفع ؛ فكأنه إذا قال : أزمان قومى ؛ كان معناه أزمان كان قومى » اه كلامه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب الجماعة على إضمار الفعل ، فكأنه قال : أزمان كان قومى مع الجماعة على مابينه سيبويه » اه

وقال ابن عصفور : « وإنما حمل على إضمار كان ، ولم يحمل على تقدير حذف مضاف إلى قومى فيكون التقدير : أزمان كون قومى والجماعة ؛ لأن المصدر المقدّر بأن والفعل من قبيل الموصولات ، وحذف الموصول وإبقاء شىء من صلته لايجوز » اه

فإن قلت : فهل فى هذا الكلام مايقتضى تقدير الفعل المحذوف سوى المفعول معه الذى لابدّ له من فعل أو مايشبه الفعل ليعمل فيه ؟

قلت : نعم ، هذا الظرف الزمانى الذى هو قوله « أزمان » سواء أجعلته مرفوعا أم منصوبا يقتضى تقدير فعل ؛ لأن ظرف الزمان لايضاف إلا إلى جملة فعلية أو مصدر يقوم مقامها ، نحو قوله تعالى : (هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) ونحو قولك : أزورك يوم يحضر إبراهيم ،

فالْجَمَاعَةَ : نصب على المعية بفعل كون مضمر ، والتقدير : أزمان كان قومى والجماعة ، كذا قدره سيبويه .

الثانى : فى قوله «بَعْضُ الْعَرَبْ» إشارة إلى أن الأرجح فى مثل ماذكره الرفع بالعطف .

(وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقّ) وأرجح من النصب على المعية ، كما فى نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وجِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » برفع ما بعد الواو على العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية فى مثله (وَالنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ) : إما من جهة المعنى ، كما فى نحو قولهم : لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت الناقة تَرْأَمُ فصيلها وترك فَصيلَهاَ يرضعها لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ؛ ونحو قوله :

٤٣٩ — إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

وأرضى عنك حين تعرف واجبك وتؤدّيه ، ونحو قولك : هـذا يوم ظهور النوايا ، وهـذا حين البشارة ؛ فأما قولهم : يوم بدر ، ويوم الجمل ، ويوم صفين ، وقولهم فى مثل : مايوم حليمة بسرّ ، وقول الأعشى :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

من كل ظرف زمان أضيف إلى غير واحد من الفعل والمصدر ؛ فهو على تقدير مضاف ، نحو يوم حرب الجمل ؛ فلما كان ظرف الزمان يقتضى واحدا منهما وكان المصدر مما لايجوز تقديره فى البيت لما ذكره ابن عصفور ؛ كان تقدير الفعل أمرا لازما وإن لم يكن المفعول معه .

٤٣٩ — هذا البيت يروى فى قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى وأوّلها قوله :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَا لِيَا

وهذا البيت ساقط من هـذه القصيدة فى رواية الأعلم الشنتمرى لديوان زهير ، وقال العينى : « أقول : احتجت به طائفة من النحاة ، ولم أر أحدا عزاه إلى قائله ، و بعده بيت آخر ، وهو :

... ...

يَجِئْنَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ صَالِحٍ بِهِ ... وَإِنْ كَانَ فِيمَا لاَ يَرَى النَّاسُ آلِيَا

وهما من الطويل » اه كلامه . وقد روى البغدادى فى الخزانة هـذه القصيدة وفيها هذا البيت (ج ٣ ص ٥٨٨) ، و بعد البيت الذى ذكرنا أنه مطلع القصيدة قوله :

بَدَا لِيَ أَنَّ النَّاسَ تَفْنَى نُفُوسُهُمْ ... وَأَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَرَى الدَّهْرَ فَانِيَا

وَأَنِّى مَتَى أَهْبِطْ مِنَ الأَرْضِ تَلْعَةً ... أَجِدْ أَثَراً قَبْلِي جَدِيداً وَعَافِيَا

أَرَانِي إِذَا مَابِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى ... فَثَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

إِلَى حُفْرَةٍ أَهْوِى إِلَيْهَا مُقِيمَةٍ ... يَحُثُّ إِلَيْهَا سَائِقٌ مِنْ وَرَائِيَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَلاَ لاَ أَرَى عَلَى الْحَوَادِثِ بَاقِيَا ... وَلاَ خَالِداً إِلاَّ الْجِبَالَ الرَّوَاسِيَا

وَإِلاَّ السَّمَاءَ وَالْبِلاَدَ وَرَبَّنَا ... وَأَيَّامَنَا مَعْدُودَةً وَاللَّيَالِيَا

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَهْلَكَ تُبَّعاً ... وَأَهْلَكَ لُقْمَانَ بْنَ عَادٍ وَعَادِيَا

وَأَهْلَكَ ذَا الْقَرْنَيْنِ مِنْ قَبْلِ مَا تَرَى ... وَفِرْعَوْنَ أَرْدَى كَيْدَهُ وَالنَّجَاشِيَا

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ ... ... البيت ، و بعده :

أَلاَ لاَ أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ ... فَتَتْرُكُهُ الأَيَّامُ وَهْيَ كَمَا هِيَا

وقال الأصمعى : ليست هـذه القصيدة لزهير ، ويقال : هى لصرمة الأنصارى ، ولايشبه ذلك كلام زهير

اللغة : « ولا أرى الدهر فانيا» زعم بعض شراح ديوان زهير أن المراد بالدهر هنا الله تعالى لما ورد « لاتسبوا الدهر فإنّ الدهر هو الله » ولا دليل فى ذلك فإنه إنما نهى عن سبّ الدهر لأن الذى يحدثه الدهر بزعمهم هو من تقدير الله تعالى فلا ينبغى أن يسبّ الدهر لأنه يرجع إلى سبّ قدره سبحانه فقد ينجر ذلك إلى سبّ الله « وأنى متى أهبط من الأرض تلعة » التلعة ـ بفتح فسكون ـ مجرى الماء إلى الروضة ، وتكون فيما علا عن السيل وفيما سفل عنه ، والعافى :

... ...

الدارس الذى ذهبت آثاره ومعالمه ، يقول : حيثما سار الإنسان من الأرض فإنه يجد أثرا قديما أو حديثا ؛ وقوله « أرانى إذا مابتّ — إلخ » معنى قوله « بتّ على هوى » بتّ على أمر أوحاجة أعتزم فعلها ، ويقال : المراد أنه مدّة حياته لايخلو من حاجة يريدها ، نظير قول لبيد :

إِذَا الْمَرْءُ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَضَى عَمَلاً ؛ وَالْمَرْءُ مَا دَامَ عَامِلُ

وقوله « فثم إذا أصبحت» هذه الفاء زائدة عند ابن جنى ، وتبعه عليه ابن هشام فى مغنى اللبيب ، ومثلها فى ذلك قول الشاعر :

يَمُوتُ أُنَاسٌ أَوْ يَشِبُّ فَتَاهُمُ وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبَرُ

يريد والصغير يكبر ، ومثله قول أبى كبير الهذلى :

وَرَأَيْتُ ما فِيهِ فَثُمَّ رُزِئْتُهُ فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْشَرِى

يريد ثم رزئته ، ومثله قول الأسود بن يعفر :

فَلِنَهْشَلٍ قَوْمِى وَلِى فى نَهْشَلٍ نَسَبٌ لَعَمْرُ أَبِيكَ غَيْرُ غِلَابِ

زاد الفاء فى قوله « فلنهشل » لأن هذا البيت أوّل قصيدة له ، هذا كله على رواية « فثم » بضم الثاء المثلثة على أنها حرف عطف ، ومن العلماء من يروى « فثم » بفتح المثلثة على أنه ظرف مكان بمعنى هناك مثله فى قوله تعالى : (وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ) وهذه رواية السيرافى على ماذكر السيوطى فى شرح شواهد المغنى ؛ وقوله « ألم تر أن الله أهلك تبعا — إلخ » تبع : ملك اليمن ، ولقمان بن عاد : هو المذكور فى القرآن الكريم ، وعاديا : هو أبو السموءل بن عادياء اليهودى ، وكان له حصن بتيماء ، وهى بليدة فى أطراف الشام بين الشام ووادى القرى على طريق حاج الشام ، ويسمى حصن عادياء الأبلق الفرد ، وقد جرى ذكر عادياء وحصنه كثيرا فى شعر العرب ؛ فمن ذلك قول الأعشى :

وَلاَ عادِيَا لَمْ يَمْنَعِ المَوْتَ مَالُهُ وَوِرْدٌ بِتَيْمَاءَ الْيَهُودِىِّ أَبْلَقُ

وذو القرنين : يقال هو الإسكندر المقدونى ، ويقال : إنه غير الإسكندر ، وقد حكى فيه السهيلى فى كتابه الروض الأنف (١ — ١٩٥) خلافا طويلا ، وفرعون : هو ملك مصر ، والنجاشى :

... ...

ملك الحبشة ، والإمة ـ بكسر الهمزة وتشديد الميم ـ النعمة والحالة الحسنة ، يقول : من كان ذا نعمة فالأيام لاتتركه ونعمته

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « أعجبتك » أعجب فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « حال » فاعل أعجب ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من امرئ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحال ، وجملة الفعل الذى هو أعجب وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فدعه » الفاء واقعة فى جواب إذا ، دع : فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لدع مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة لامحل لها من الإعراب جواب إذا « وواكل » الواو حرف عطف ، واكل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أمره » أمر : مفعول به لواكل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه . « والليااليا » الواو حرف دالّ على المعية مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والليااليا : مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « والليااليا » فإنه منصوب على أنه مفعول معه ، وليست الواو قبله عاطفة وهو معطوف على أمره ؛ لأنه لوكان معطوفا على ماقبله لصار المعنى اترك أمره لليالى واترك الليالى لأمره ؛ وفى هذا من ضعف المعنى ماليس يخفى

فإن قلت : فما المعنى على جعل مابعد الواو مفعولا معه ؟

قلت : المعنى المقصود من هذا البيت كله إذا رأيت امرأ على حالة تعجبك وتسرّك فلا تغترر بهذا الذى تراه واتركه مع الليالى تتصرّف فيه ؛ فإنك سترى هذه الحالة قد تبدّلت وانقلبت ، والمقصود تسلية نفسه عن انقلاب مسراته أحزانا بأن الناس كلهم صائرون إلى مثل ذلك

فإن قلت : فما الذى دعاك إلى أن تزعم أن المعنى على العطف اترك أمره لليالى واترك الليالى لأمره ؟

قلت : واكل فعل أمر من المواكلة التى تقتضى المفاعلة ؛ فيجب أن يكون كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه فاعلا مع الآخر مثل مايفعله ذلك الآخر معه

فإن قلت : فاذا كان المعنى على العطف يشتمل على ما ذكرت من التعسف وارتكاب الشطط فلماذا لاتوجبون أن يكون مابعد الواو مفعولا معه حتى يخلص المعنى من هذه الركاكة ؟

قلت : قد ذهب أبو البقاء إلى وجوب جعل مابعد الواو مفعولا معه إذا لزم على جعله معطوفا

وقوله :

٤٤٠ — فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ   مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

ركاكة فى المعنى ، وهومذهب سديد ؛ ولكن الشارح لم يجعل مثل هذا مما يجب فيه جعل ما بعد الواو مفعولا معه لأن المعنى لم يفسد بتة ولم يلزم عليه إخلال بالأحكام اللفظية

فإن قلت : فقد يقصد المتكلم الدلالة على المعية فكيف تجوّزون العطف فى مثل هذا الحال مع أن جعل الواو عاطفة يضيع على المتكلم مقصوده ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن تجويز الأمرين مع رجحان جعل الواو للمعية إنما هو مع قطع النظر عن مقصود المتكلم ؛ ولكنه بالنظر إلى إمكان تصحيح المعنيين ولو مع ضعف فى أحدهما أما إذا نظرنا إلى مقصود المتكلم فانه لاينبغى القول بجواز الأمرين ، بل يتعين الطريق الذى يوصل إلى الدلالة على مقصوده . وفى هذا يقول الحفيد : «اعلم أن رجحان النصب على المفعول معه على العطف إنما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم لأن معنى النصب والرفع مختلف ؛ لأن النصب لايحتمل غير المعية ، بخلاف الرفع (يريد العطف) فإنه يحتمل أمورا ثلاثة (يريد سبق المعطوف أوتأخره أو معيته للمعطوف عليه) بل المحقق أننا إذا لاحظنا مراد المتكلم لاتتحقق هذه الصورة ، لأنه إما أن يقصد التنصيص على المعية أو لايقصد ؛ فإن كان الأوّل نصب قطعا ، وإلا رفع جزما ؛ فأين جواز الأمرين مع رجحان المفعول معه ؛ فالحق ما ذكرنا من أن ذلك مع قطع النظر عن مراد المتكلم » اه كلامه

٤٤٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ١٥٠) ومن شواهد جار الله فى المفصل (١ — ١٦٣) ، ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلم فى شرح شواهده ولا أحد ممن عثرت على كلامه من شراح المفصل ، وعجز هذا البيت يروى فى أبيات منسوبة للأقرع القشيرى ، وهى قوله :

فَلَا تَفْعَلْ فَإِنَّ أَخَاكَ جَلْدٌ   عَلَى الْعَزَّاءِ فِيهَا ذُو احْتِيَالِ
وَإِنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا   مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ
وَنَغْنَى فِي الْحَوَادِثِ عَنْ أَخِينَا   كَمَا تَغْنَى الْيَمِينُ عَنِ الشِّمَالِ

اللغة : « جلد » بفتح الجيم وسكون اللام — صفة مشبهة من الجلادة ، وهى الاصطبار على الشدائد وعلى اقتحام المكاره « العزاء » المراد به الأمور التى يشق احتمالها ، وهى فعلاء من قولهم : عزّ فلان فلانا يعزه ؛ إذا غلبه ، ومنه قولهم : من عزّ بزّ ، وقالوا : مَنْ حَسُنَ مِنْهُ الْعَزَاءُ هَانَتْ عَلَيْهِ الْعَزَّاءُ ، « موليينا » مثنى مولى ، وللمولى معان كثيرة : منها ابن العم ،

... ...

ومنها الناصر والمعين ، وكان للعرب ولاء اسمه ولاء الحلف ، كانت القبيلة تحالف القبيلة على أن تكون معها على أعدائها ، وكان لهم ولاء آخر وذلك أن يكون للواحد عبيد فهؤلاء العبيد مواليه ويبقى ولاؤهم له وإن أعتقهم ؛ ومعنى هذه الأبيات يشير إلى قول الأضبط بن قريع السعدى :

وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْـــحَبْلَ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَه

الإعراب : « كونوا » فعل أمر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وواو الجماعة اسمه ، مبنى على السكون فى محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « و بنى » الواو واو المعية ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بنى : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « أبيكم » مضاف إليــه مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وهو مضاف ، و «الـكليتين» مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه مثنى « من الطحال » جار ومجرور متعلق بمكان لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « و بنى » فإنه منصوب على أنه مفعول معه ، والواو التى قبله واو المعية ، وكان العطف جائزا من حيث الصناعة لأن الضمير المتصل المرفوع قد أكد بالضمير المنفصل فكان العطف عليــه سائغا بلا ضعف ، ولو أنه أراد العطف لقال : فـكونوا أنتم و بنو أبيكم ؛ وإنما عدل عن العطف للنصب على أنه مفعول معه لما يلزم على العطف من ضعف المعنى ؛ إذ كان يصير حاصــل المعنى أن المخاطبين مأمورون بأن يكونوا فى مكان الـكليتين وكذلك بنو أبيهم مأمورون بأن يكونوا فى مكان الـكليتين من الطحال ؛ ولا شك أن المتـكلم لم يقصــد إلى أمر بنى أبيهم كما أمرهم ، وإنما أراد أن يأمرهم بأن يداخلوا أبناء أبيهم و يتصلوا بهم و يتحدوا معهم حتى يكونوا معهم بمنزلة الـكليتين من الطحال .

قال سيبويه : « هذا باب مايظهر فيه الفعل و ينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسه فى قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك: ماصنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ؛ إنما أردت ماصنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ؛ فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ؛ ولـكنها تعمل فى الاسم ماقبلها ، ومثال ذلك : مازلت وزيدا حتى فعل : أى مازلت بزيد حتى فعل ؛ فهو مفعول به ؛ وما زلت أسير والنيل ، أى مع النيل ، واستوى الماء والخشبة ، أى بالخشبة ؛ وجاء البرد والطيالسة ؛ أى مع الطيالسة ؛ قال :

* فـكونوا أنتم و بنى أبيكم * البيت ؛ و يدلك على أن الاسم ليس على الفعل أنك لو قلت :

... ...

اقعد وأخوك ؛ كان قبيحا ، حتى تقول : أنت ؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر ؛ فإذا قلت : ماصنعت أنت ، ولو تركت هى ؛ فأنت بالخيار : إن شئت حملت الآخر على ماحملت عليه الأوّل ، وإن شئت حملته على المعنى الأوّل » اهـ . فهذا صريح كلام سيبويه رحمه الله ينادى بأن مدار جواز الأمرين على ألا يمنع مانع صناعى من العطف ، وهذا البيت ليس فيه مانع صناعى من العطف ، فكان أصله أن يجوز فيه الأمران : إن شئت عطفت مابعد الواو على ماقبلها فتكون قد حملت الآخر على الأوّل ، وإن شئت جعلت الواو بمعنى مع وجعلت مابعدها مفعولا معه ؛ ولولا أن الشاعر قد قال « أنتم » فأكد به الضمير المتصل الذى هو الواو فى قوله « فكونوا » لولا ذلك لوجب أن يكون نصب مابعد الواو على أنه مفعول معه واجبا ، ومن هنا تعلم أن قول كعب بن جعيل :

فَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ المَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

مما يجب فيه النصب على أنه مفعول معه ؛ لأنه لم يؤكد الضمير المتصل الذى هو التاء فى قوله : « فكنت » بالضمير المنفصل ، ولو أنه قال : « فكنت أنا » لجاز له العطف ؛ فكان يقول : فكنت أنا وهى إلخ ؛ ثم إنه مع جواز الأمرين فى بيت الشاهد يترجح النصب على أن مابعد الواو مفعول معه على العطف ، وذلك لما بينا من أن العطف يستدعى ركاكة وضعفا فى المعنى . وبيان ذلك بمثال يوضح لك الأمر غاية الوضوح أنا لوقلنا لك : كن أنت وأخوك على وفاق وصفاء لكان حاصل المعنى أنا نأمرك بأن تكون موافقا لأخيك مصافيا له ونأمر أخاك بأن يكون موافقا لك مصافيا ؛ فكل واحد منكما مأمور على انفراده بأن يكون مع الآخر على وفاق وصفاء ؛ فإذا قلنا : كن أنت وأخاك على وفاق وصفاء ، ونصبنا على أن يكون مابعد الواو مفعولا معه ؛ كان حاصل المعنى أنا نأمرك بأن تعمل من جهتك على أن تكون الحال بينك وبين أخيك على وفاق وصفاء وليس أخوك حينئذ مأمورا بمثل ما أنت مأمور به ؛ فإذا تحققت ذلك وعلمته فاعلم أن هذا الشاعر لو رفع فقال : كونوا أنتم وبنو أبيكم - إلخ ؛ لكان المعنى أن بنى أبيهم مأمورون بمثل ما أمر به المخاطبين ، ولو نصب لم يكن المأمور سوى المخاطبين ، ومراده هو الثانى ، فلما كان مراده هو الثانى كان النصب أولى وأجدى لأنه الدالّ على المعنى الذى يريده المتكلم . وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق أنا إذا نظرنا إلى الكلام فى حدّ ذاته مع قطع النظر عن مراد المتكلم والغرض الذى بنى كلامه عليه جوّزنا الوجهين وإن كان أرجحهما النصب ، وإذا نظرنا إلى مقصد المتكلم وكان قصده المعية لم يكن لنا إلا النصب على المفعول معه ؛ لأن العطف لايدل على المراد

لأن فى العطف تعسُّفا فى الأول وتَوْهِيناً للمعنى فى الثانى ، وفى النصب على المعية سلامة منهما ، فكان أولى .

وَإمَّا من جهة اللفظ ، كما فى نحو : جِئْتُ وَزَيْداً ، وَاذْهَبْ وَعَمْراً ؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لايحسن ولا يقوى إلا مع الفَصْل ، ولا فَصْلَ ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة .

(وَالنَّصْبُ) على المعية (إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ) لمانع معنوى أو لفظى (يَجِبْ) فالمانع المعنوى كما فى سِرْتُ وَالنِّيلَ ، ومَشَيْتُ وَالْحَائِطَ ، ومَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ؛ مما لايصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها فى حكمه ، والمانع اللفظى كما فى نحو مَالَكَ وَزَيْداً ، وما شَأْنُكَ وَعَمْراً ؛ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع العطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما فى نحو قوله :

٤٤١ — عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاء بَارِداً

---

٤٤١ — هذا المصراع يجعله بعض العلماء صدرا ويجعل عجزه :

* حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويجعله بعضهم عجزا ويجعل صدره :

* لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدَا *

ولم أقف لهذا ولا لذاك على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت لأحدهما على سابق أو لاحق

اللغة : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفا — مثل ضربت أضرب ضربا — إذا أطعمتها ، وتقول : أعلفتها ، أيضا « تبنا » التبن — بكسر فسكون — قصب الزرع بعد أن يداس « ماء » أصله موه — بفتح الميم والواو وآخره هاء — تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ، فلما اجتمعت الألف والهاء وكلاهما خفى قلبوا الهاء همزة ؛ ويدلك على أن أصل الماء موه جمعه على أمواه ومياه وتصغيره على مويه ، وأصل ياء المياه واو ولكنها قلبت ياء لانكسار ماقبلها فى جمع أعلت فى مفرده كما قالوا : دار وديار وقيمة وقيم ، ومثله قولهم : سوط وسياط وحوض وحياض وثور وثيرة

... ...

الإعراب : « علفتها » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير الغائبة مفعول به أول مبنى على السكون فى محل جر «تبنا» مفعول ثان لعلف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وماء » هذه الواو عاطفة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ويجوز أن تكون عاطفة لجملة على جملة ، وأن تكون عاطفة لمفرد على مفرد ؛ فأما الأول فيقتضى أن يكون « ماء » مفعولا لفعل محذوف وتقديره حينئذ : سقيتها ماء ، وأما الثانى فيكون «ماء» معطوفا على «تبنا» لأن المقصود بقوله علفتها معنى عام يصح أن يتسلط على التبن والماء ، وكأنه قال : أنلتها ، أوقدمت لها ، أو ما أشبه ذلك (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٦ فى ص ٤٠٦ وما بعدها من هذا الجزء) «باردا» نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب .

الشاهد فيه : قوله « علفتها تبنا وماء » فإن هذا الكلام على ظاهره لا يجوز فيه جعل الواو فى قوله « وماء » عاطفة ، ولا يصح فيه أيضا جعلها واو المعية ، أما امتناع العطف فلأن الواو العاطفة تقتضى تشريك مابعدها لما قبلها فى حكم العامل وفى معناه ، والمعلوم أنه لا يصح أن يقال : علفت دابتى ماء ؛ لأن العلف خاص باعطائها الطعام ؛ وأما امتناع جعل الواو للمعية فلأن واو المعية تقتضى أن يكون ما بعدها مصاحبا لما قبلها فى انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن وقت انصباب العامل على ما قبل الواو ومابعدها واحد ، ولاشك أن ذلك منتف ههنا ؛ لأن وقت إعطاء الناقة العلف غير وقت إنالتها الماء ؛ ومن أجل أنه لا يصح جعل هذه الواو عاطفة ولا جعلها واو المعية مع بقاء العامل المتقدم على ظاهره ؛ التمس العلماء له تخريجا ؛ فذهب قوم إلى أن هذه الواو عاطفة ، ولكنها لم تعطف مفردا على مفرد حتى يكون الماء داخلا تحت حكم علفتها ، بل هى عاطفة لجملة على جملة ؛ أما الجملة المعطوف عليها فهى « علفتها تبنا » وأما المعطوفة فقوله « ماء » مع عامل له محذوف ، وتقدير الكلام : علفتها تبنا وسقيتها ماء ؛ واختار هذا التخريج ابن مالك ؛ وذهب قوم إلى أن العامل المتقدم ليس مقصودا به أصل معناه الوضعى ؛ بل يقصد به معنى عام يصح تسليطه على ماقبل الواو وما بعدها جميعا ؛ فعلفتها فى هذا الشاهد مضمن معنى أنلتها ، أو قدمت لها ، أو أعطيتها ، أو ما أشبه ذلك ، والواو على هذا الوجه عاطفة ، وقد عطفت مفردا على مفرد .

ومثل هذا الشاهد والذى بعده قوله سبحانه وتعالى : (أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ) فقد ذكر جار الله فى الكشاف فى هذه الآية التخريجين المذكورين ؛ فإما أن يكون قد ضمن «أفيضوا» معنى ألقوا ، وإما أن يكون العامل فى قوله سبحانه « مما رزقكم الله » محذوفا والعاطف قد عطف جملة على جملة .

... ...

ومثل ذلك أيضا قول طرفة بن العبد البكرى إلا أن الحاجة إلى التأويل مما قبل الواو :

أَعَمْرَو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْىَ صِرْمَةٍ   لَهَا شَنَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَـاءَ وَالشَّجَرْ

والشنب : حدة الأنياب ؛ فإما أن يكون ترعى قد تضمن معنى فعـل يصح تسليطه على الماء والشجر ، وإما أن يكون العامل فى الماء محذوفا والواو عطفت جملة على جملة .

قال ابن هشام فى الـكلام على حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما : « يطرد حذفه مفسرا ، نحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِـكُونَ) والأصـل : لو تملـكون ، فلـما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشرى وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز : لو زيد قام ؛ إلا فى الشعر أو الندور ، نحو : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِى ؛ وقيل : الأصل لو كنتم ؛ فحذف كان دون اسمها ، وقيل : الأصـل لو كنتم أنتم ؛ فحذفا ، مثـل : التمس ولو خاتما من حديد ؛ ويكثر فى جواب الاستفهام ، نحو : (لَيَقُولُنَّ اللهُ) أى : ليقولن خلقهن الله ، (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّـكُمْ قَالُوا خَيْرًا) ، وأكثر من ذلك كله حذف القول ، نحو : (وَالْمَلَائِـكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْـكُمْ) حتى قال أبو على : حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ؛ ويأتى حذف الفعل فى غير ذلك ، نحو : (انْتَهُوا خَيْرًا لَـكُمْ) أى : وأتوا خيرا ، وقال الـكسائى : يكن الانتهاء خيرا ، وقال الفراء : الـكلام جملة واحدة ، و « خيرا » نعت لمصدر محذوف : أى انتهاء خيرا لـكم ، ومنه : (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ) أى : واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم ، وقال : * عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * فقيل : التقدير : وسقيتها ، وقيل : لاحذف ، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها ، وألزموا صحة نحو علفتها ماء وتبنا ، فالتزموه محتجين بقول طرفة : * لَهَا شَنَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرْ * وقالوا : الحمد لله أهل الحمد ؛ باضمار أمدح ، وفى التنزيل : (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) باضمار أذم ، ونظائره كثيرة ، وقالوا : أما أنت منطلقا انطلقت ، أى : لأن كنت منطلقا انطلقت ، وقالوا : لَا أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ حِرَاءً مَكَانَهُ ، وَمَا أَنَّ فِى السَّمَاءِ نَجْمًا ، أى : ماثبت ، ويروى « نجم » بالرفع ، فأنّ فعل ماض بمعنى عرض ، وأصله عنّ » اهـ .

وقوله :

٤٤٢ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المذكور مضمن معنى فعل أعم منه يصح تسليطه على ماقبل الواو وما بعدها جماعة من متقدمى علماء العربيـة منهم الأصمعى وأبو العباس المبرد . والذين ذهبوا إلى تقدير عامل يتسلط على مالايصح أن يتسلط عليه العامل المذكور جماعة منهم الفراء وأبو على الفارسى ، ومنهم من متأخرى النحاة ابن مالك رحمه الله .

٤٤٢ — هذا البيت من قصيدة للراعى عبيد بن حصين النميرى ، ومطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حُبِّى أَنْ تُبِينَا لَنَا خَبَرًا وَأَبْكَيْنَ الْحَزِينَا

وبعد البيت المستشهد به قوله :

أَنَخْنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ الْكُدُونَا

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأَظْعَانٍ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمُهَا سرعًا وَلِينَا

اللغة : « آيات حبى » الآيات : جمع آية ، وهى العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب ، وما بقى من آثاره فيها ، ومن عادتهم أن يستنطقوا الرسوم ويستخبروا الأطلال ويسائلوا الديار ؛ إظهارا لشدة جزعهم على ارتحال أحبائهم ، ويقول الأعشى :

أَلَمْ تَسْأَلِ الربْعَ الْقَوَاء فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاء سَمْلَقُ

وقال النابغة الذبيانى :

يَا دَارَ مَيَّـةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

« الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الحلى والزينـة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها « برزن » ظهرن « زججن » دققن ، والزجج ـ بفتح الزاى والجيم ـ دقة فى الحاجبين وطول ، والرجل أزجّ ، والمرأة زجاء « أنخن » تقول : أنخت الجمل فاستناخ ، تريد أبركته فبرك « ذات غسل » قال ياقوت : ذات غسل (بكسر فسكون) بين اليمامة والنباج بينها وبين النباج منزلان ، كانت لبنى كليب بن يربوع ثم صارت لبنى نمـير ، وقال العمرانى :

... ...

ذو غسل قرية لبنى امرىء القيس فى شعر ذى الرمّة ، وقال الراعى : وأظعان طلبت بذات لوث ... البيتين ، وقال أبو عبيد الله السكونى : من أراد اليمامة من النباج فمن أشى إلى ذات غسل ، وكانت لبنى كليب بن يربوع رهط جرير ، وهى اليوم لنمير ، ومن ذات غسل إلى أمرة ، اه كلام ياقوت .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا مابرز الغانيات ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل جرّ بإضافة إذا إليهـا « برزن » فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على آخره لامحل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب مفسرة «يوما» ظرف زمان متعلق ببرزن «وزججن» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، زججن : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جرّ معطوفة على جملة برزن « الحواجب » مفعول به لزججن منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محـل له من الإعراب ، العيونا : مفعول به لفعل محذوف ، والتقـدير : وكحلن العيونا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله فى محل جرّ معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا فى بيت بعد هذا البيت .

الشاهد فيه : قوله « زججن الحواجب والعيونا » فان الفعل المذكور فى هذه العبارة على ظاهر معناه لايصح أن يسلط على ما بعد الواو ؛ ألا ترى أنه لايصح لك أن تقول : زججت الفتاة عيونها ؛ من قبل أن التزجيج خاص بالحواجب الذى هو المعطوف عليه ؛ لأن التزجيج عبارة عن تدقيق الحواجب وتطويلها ؛ فلما كان الأمر كذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أن الفعل المذكور مضمن معنى فعل آخر أعم من الفـعل المذكور يصح أن يتسلط على ماقبـل الواو وما بعدها ؛ فـكأن الشاعر قد قال : وحسنّ الحواجب والعيونا ، أو وجملن الحواجب والعيونا ؛ ولا شك أن التحسين والتجميل وما أشبههما يصح أن يقعا على الحواجب وعلى العيون ، وعلى هذا تـكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد ، وذهب آخرون إلى أن العامل فى الاسم الواقع بعد الواو محذوف على ما بيناه فى إعراب البيت ؛ وتـكون الواو على هذا الوجه قد عطفت جملة على جملة ، ومثل هذا يجرى فى قول الشاعر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحاً

فإن العطف ممتنع ؛ لانتفاء المشاركة ، والنصب على المعية ممتنع ؛ لانتفاء المصاحبة فى الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها فى الثانى ؛ فأوِّلِ العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأوّل عَلَفْتُهَا بأَنَلْتُهَا ، وزَجَّجْنَ بَزَيَّنَّ ، كما ذهب إليه الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمعى واليزيدى . (أوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ) مُلائم لما بعد الواو ناصب له (تصب) أى : وسَقَيْتُهَا ماء ، وكَحَّلْنَ الْعُيُونَ ، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسىّ ومن تبعهما .

(تنبيه) : بقى من الأقسام قسمٌ خامس ، وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية ، نحو : كُلُّ رَجُل وَضَيْعَتُهُ ، واشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وجَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو قَبْلَهُ ، أو بَعْدَهُ ، انتهى.

(خاتمة) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعىٌّ[1] ، وذهب غيره إلى أنه مقيس فى كل اسم استكمل الشروط السابقة . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

---

(١) قال ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية :

وَبَعْضُ أَهْلِ النَّحْوِ لاَ يَقِيسُ فِى ذَا الْبَابِ ؛ فَهْوَ بِالسَّمَاعِ يَكْتَفِى

الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج بإلاَّ أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلا أو مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ الداخل .

فالإخراج : جنس .

و بإلا إلى آخره يُخْرِجُ التَّخْصِيصَ ونحوه .

و « ما كان داخلا » يشمل الداخلَ حقيقةً والداخلَ تقديرًا ؛ وهو المفرغ .

وَالْقَيْدُ الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

(مَا اُسْتَثْنَتِ اُلاَّ مَعْ) كلام (تَمامٍ) أى : غيرِ مُفرَّغٍ : موجَباً كان أوغير موجب (يَنْتَصِبْ) إلاَّ أنَّ الانتصاب مع الموجَب متحتِّم اتفاقاً : سواء كان المستثنى مُتَّصِلا ، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه ، أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك ، وسـواء كان متقدما على المستثنى منه ، أو متأخرًا عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً ، وخَرَجَ الْقَوْمُ إلاَّ بَعِيراً ، وقَامَ إلاَّ زَيْداً الْقَوْمُ ، وخَرَجَ إلاَّ بَعِيراً الْقَوْمُ . وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

(تنبيه) : ناصبُ المستثنى هو إلاّ ، لا ما قبلها بواسطتها ولا مُسْتَقِلاً ، ولا « أستثنى » مضمَرًا ، خلافاً لزاعمى ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وصرح باختياره فى غير هذا الـكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجُرْجَانى ، ومشى عليـــه ولده[1] ؛ لأنه حرف مختص

---

(١) قد أخذ الشارح الأشمونى رحمه الله هـذا المبحث كله بذكر أقواله وتعليلاته عن ابن الناظم فى شرحه على الألفية ، وترك شيئا يجمل بك أن تعرفه ، ونحن نسوق لك الـكلام بنصه ، قال (ص ١٥٤ بيروت) : « والناصب لهذا المستثنى هو إلاّ ، لاماقبلها بتعديتها ، ولا به مستقلا ، ولا بأستثنى مضمرا ، خلافا لزاعمى ذلك ؛ و يدل على أنّ الناصب هو إلا أنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء ، وما كان كـذلك فهو عامل ؛ فيجب فى إلا أن تـكون عاملة مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى: وجوبا إن كان التفريغ محققا ، نحو: ماقام إلا زيد ، وجوازا إن كان مقدرا نحو: ماقام أحد إلا زيد ؛ فإنه فى تقدير ماقام إلا زيد ؛ لأن أحدا مبدل منه ، والمبدل منه فى حكم المطروح .

فإن قيل : لانسلم أن إلاّ مختصة بالأسماء ؛ لأن دخولها على الفعل ثابت ، كقولهم : نشدتك

... ...

الله إلا فعلت ، وما تأتينى إلا قلت خيرا ، وما تكلم زيدا إلا ضحك ، ولئن سلمنا أنها مختصة بالأسماء لم نسلم ما ذكرتموه ؛ لأنه معارض بأن إلا لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ، ولعملت الجرّ قياسا على نظائرها .

فالجواب أن إلا إنما تدخل على الفعل إذا كان فى تأويل الاسم ؛ فمعنى « نشدتك الله إلا فعلت » ما أسألك إلا فعلك ، ومعنى « ماتأتينى إلا قلت خيرا » و « ماتكلم زيدا إلا ضحك » ماتأتينى إلا قائلا خيرا ، وما تكلم زيدا إلا ضاحكا ؛ ودخول إلا على الفعل المؤول بالاسم لايقدح فى اختصاصها بالأسماء ، كما لم يقدح فى اختصاص الإضافة بالأسماء الإضافة إلى الأفعال لتأولها بالمصدر فى نحو يوم قام زيد .

وقولكم : « لو كانت إلا عاملة لاتصل بها الضمير » قلنا : القياس فى كل عامل إذا دخل على الضمير أن يتصل به ، ولكن منع من اتصال الضمير بإلا أن الانفصال ماتزم فى التفريغ المحقق والمقدّر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد .

وأما قولكم : « لو كانت إلا عاملة لعملت الجرّ » فممنوع ؛ لأن عمل الجرّ إنما هو للحروف التى تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها ، وإلا ليست كذلك ؛ فإنها لاتنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئا ، بل تخرجه من النسبة فقط ، فلما خالفت الحروف الجارّة لم تعمل عملها وعملت النصب .

وذهب السيرافى إلى أن الناصب هو ماقبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلاّ .

ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء ، نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا اثنين ؛ إذ لافعل فى المثال المذكور إلا قبضت ، فلو جعل متعديا بإلا لزم تعديته إلى الأربعة بمعنى الحط وإلى الاثنين بمعنى الجبر ، وذلك حكم بما لانظير له ، أعنى استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد لمعنيين متضادّين .

وذهب ابن خروف إلى أن الناصب ماقبل إلا على سبيل الاستقلال .

ويبطله أنه حكم بما لانظير له ؛ فإن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لامقتضى له غيرها ؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى ؛ فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ماقبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير ؛ فوجب اجتنابه .

وذهب الزجاج إلى أن الناصب أستثنى مضمرا

وهو مردود بمخالفة النظائر ؛ إذ لايجمع بين فعل وحرف يدلّ على معناه ، لابإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز ذلك للزم نصب ماولى ليت وكأنّ بأتمنى وأشبه ، وفى الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار أستثنى

... ...

و إذا بطلت هذه المذاهب تعين القول بأن الناصب للمستثنى هو إلا ، لاغير » اهـ كلامه

وقال ابن الأنبارى (أسرار العربية : ٨١ ليدن) : « فان قيل : فما العامل فى المستثنى من الموجب النصب ؟

قيل : اختلف النحويون فى ذلك ؛

فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط « إلا » ؛ وذلك لأن هـذا الفعل و إن كان لازما فى الأصل إلا أنه قد قوى بإلا ؛ فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدّية ، ونظيره نصبهم الاسم فى باب المفعول معه ، نحو : استوى المـاء والخشبة ؛ فان الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، فـكذلك ههنا .

وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو إلا بمعنى أستثنى ، وهو قول الزجاج من البصريين .

وذهب الفراء من الـكوفيين إلى أن إلاّ مركبة من إنّ ولا ، ثم خففت إنّ وأدغمت فى لا ؛ فهى تنصب فى الإيجاب اعتبارا بانّ ، وترفع فى النفى اعتبارا بلا .

والصحيح ماذهب إليه البصريون .

وأما قولُ بعض النحويين والزجاج : إن العامل هو إلا بمعنى أستثنى ؛ ففاسد من خمسة أوجه :

الوجه الأوّل : أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز فى المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف فى جواز الرفع والجر فى النفى على البدل ، فى قولك : ما جاءنى أحد إلا زيد ؛ وما مررت بأحد إلا زيد .

والوجه الثانى : أن هذا يؤدى إلى إعمال معانى الحروف ، و إعمال معانى الحروف لايجوز ، ألا ترى أنك تقول : مازيد قائما ؛ ولو قلت مازيدا قائمـا بمعنى نفيت زيدا قائمـا لم يجز ذلك ، فكذلك ههنا .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولهم : قام القوم غير زيد ؛ فإن غير منصوب ، ولا يخلو : إما أن يكون منصوبا بتقدير إلا ، و إما أن يكون منصوبا بنفسه ، و إما أن يكون منصوبا بالفعل الذى قبله ؛ و باطل أن يقال : إنه منصوب بتقدير إلا ؛ لأنا لو قدّرنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد ؛ و بطل أيضا أن يقال : إنه يعمل فى نفسه ؛ لأن الشيء لايعمل فى نفسه ؛ فوجب أن يكون العامل فيه هو الفعل المتقدّم ؛ و إنمـا جاز أن يعمل فيه و إن كان لازما لأن غير موضوعة على الإبهام المفرط ، ألا ترى أنك تقول : مررت برجل غيرك ؛ فيكون كل من عدا المخاطب داخلا تحت غير ، فلمـا كان فيه هـذا الإبهام المفرط أشبه

بالأسماء غير مُنزَّلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ، فيجب فى « إلا » أن تكون عاملة ،مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلغى : وجوبا إن كان التفريغ محققا ، نحو: مَاقامَ إلاَّ زَيْدٌ ، وجوازًا إن كان مقدرًا ، نحو : مَا قامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ؛ فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحدا مُبْدَل منه ، والمبدل منه فى حكم الطَّرْحِ ، وإنما لم تعمل الجر لأن عَمَلَ الجر بحروفٍ تُضِيفُ معانى الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و « إلاّ » ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئا ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروفَ الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُلْتَزَمٌ فى التفريغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ؛ ليجرىَ البابُ على سَنَن واحد اهـ .

(وَبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كَنَفْيٍ) وهو النهىُ والاستفهامُ المؤوَّل بالنفى وهو الإنكارى (انْتُخِبْ) أى : اختير (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلاّ فى إعرابه ؛ فمثاله

الظروف المبهمة ، نحو خلف وأمام وقدام وما أشبه ذلك ، وكما أن الفعل يتعدّى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ههنا .

والوجه الرابع : أنا نقول : لماذا قدّرتم أستثنى زيدا ؛ ولم تقدروا : امتنع زيد ؛ كما حكى عن أبى علىّ الفارسى أنه كان مع عضد الدولة فى الميدان ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى : بماذا انتصب ؟ فقال له أبو علىّ الفارسى : لأن التقدير أستثنى زيدا ؛ فقال له عضد الدولة : وهلا قدرت امتنع فرفعته ؟ فقال له أبو علىّ : هذا الجواب الذى ذكرته لك جواب ميدانىّ ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا معنى إلاّ كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلاّ كان الكلام جملة واحدة ؛ والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين .

وأما قول الفراء : إن إلاّ مركبة من إنّ ولا ؛ فدعوى تفتقر إلى دليل ، ولو قدرنا ذلك فنقول : الحرف إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه فى الأصل قبل التركيب ؛ ألا ترى أن لو حرف يمتنع به الشىء لامتناع غيره ؛ فإذا ركب مع ما تغير ذلك المعنى ، وصارت بمعنى هلا ، وكذلك أيضا إذا ركبت مع لا ، كقوله :

[تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوْطَرَى] لَوْلاَ الْكَمِىَّ الْمُقَنَّعَا

وما أشبه ذلك ؛ فكذلك ههنا » اهـ .

بعد النفى لفظا ومعنى : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً إلاَّ زَيْداً ، وَمَا مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ زَيْدٍ ، ومثاله بعد النفى معنًى دونَ لفظٍ قولُه :

٤٤٣ — وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ　　عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ

---

٤٤٣ — استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم ابن الناظم ، ونسبه جماعة منهم العينى إلى الأخطل التغلبى ، وقد بحثت شعر الأخطل الذى بين يدىّ فلم أجده فيه

اللغة : «الصريمة» بفتح الصاد المهملة ــ قال ياقوت : هو موضع فى قول جابر بن حىّ التغلبى :

فَيَا دَارَ سَلْمَى بِالصَّرِيمَةِ فَاللِّوَى　　إلَى مَدْفَعِ الْقِيقَاءِ فَالْمُتَثَلَّمِ

أَقَامَتْ بِهَا بِالصَّيْفِ ثُمَّ تَذَكَّرَتْ　　مَصَائِرَهَا بَيْنَ الْجِوَاءِ فَعَيْهَمِ

وقال غيره :

مَا ظَبْيَةٌ مِنْ وَحْشِ ذِى بَقَرٍ　　تَغْذُو بِسِقْطِ صَرِيمَةٍ طِفْلاَ

بِأَلَذَّ مِنْهَا إذْ تَقُولُ لَنَا　　وَأَرَدْتُ كَشْفَ قِنَاعِهَا : مَهْلاَ

« خلق » بفتح الخاء واللام ــ هو فى الأصل وصف للثوب وما أشبهه ، يقال : ثوب خلق ، وملحفة خلق : أى بال « عاف » اسم فاعل من قولك : عفا المنزل يعفو عفاء ، إذا امحت آثاره وذهبت معالمه « النؤى » بضم النون وسكون الهمزة ــ نهير صغير يحفر حول الخيمة ليمنع تسرب الماء إليها ، قال النابغة :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ　　أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَناً أُسَائِلُهَا　　عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلاَّ الأَوَارِىَّ لأْياً مَا أُبَيِّنُهَا　　وَالنُّؤْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

« والوتد » هو فى لغة أهل الحجاز بفتح الواو وكسر التاء ، ومن العرب من يفتح التاء ، وأهل نجد يقولونه بإسكان التاء ثم يقلبونها دالا و يدغمونها فى الدال .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى ، وكان أصله نعتا له فلما قدّم صار حالا ؛ لأن الصفة لا تتقدّم على الموصوف « منزل » مبتدأ مؤخر « خلق » نعت لمنزل ، ونعت المرفوع مرفوع « عاف » صفة أخرى لمنزل ، مرفوعة بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « تغير »

فإنَّ « تَغَيَّرَ » بمعنى « لم يَبْقَ » على حاله . ومثال شبه النفى : لا يَقُمْ أحَدٌ إلا زَيْدٌ ؛ وهَلْ قَامَ أحد إلا زيد « وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ » .

(تنبيهات) : الأول المستثنى عند البصريين — والحالةُ هٰذِهِ — بَدَلُ بعضٍ من المستثنى

فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منزل « إلا » أداة استثناء ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « النؤى » بدل من الضمير المستتر فى تغير ، و بدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، الوتد : معطوف على النؤى والمعطوف على المرفوع مرفوع

الشاهد فيه : قوله «تغير إلا النؤى » ؛ فإن ظاهره أن الكلام تام موجب ، أما تمامه فلأن المستثنى منه مذكور ، وهو الضمير المستتر فى تغير ، وأما كونه موجبا فلأنه لم يتقدم فيه نفى ولا نهى ولا استفهام إنكارى ؛ فكان حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا ، على أنه مستثنى ؛ ولكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الضمير المستتر فى تغير الذى هو المستثنى منه ، فدلّ ذلك على أن هذا الظاهر ليس مراعى ، وأن الكلام — و إن كان إيجابا فى الظاهر — نفى عند التحقيق ؛ لأن معنى « تغير » لم يبق على حاله ، وأنت خبير بأن الشاعر لو قال : لم يبق على حاله إلا النؤى والوتد ؛ لجاز له النصب على الاستثناء والرفع على البدلية ، فما هو بمعنى ذلك أخذ حكمه ،

ومثل هذا البيت تماما قول الشاعر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا وَالْدَّبورُ

فإن الكلام هنا تام لذكر المستثنى منه ، وهو قوله أقربوه ، وهو موجب لعدم تقدم نفى ولا شبهه ؛ فكان النصب على الاستثناء واجبا ؛ ولكن لما كان «تغيب» بمعنى لم يحضر ، حمل عليه فجاز فيه مايجوز فى لم يحضر من الإبدال ؛ هذا بعد التوسع فى الصبا والدبور حتى تجعلهما من جنس ماقبلهما .

ومما يدلك على أن النفى بالمعنى مثل النفى لفظا قوله تعالى : (وَيَأْبَى اللهُ إلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) وقول الشاعر :

وَلَمَّا أَبَى إلاَّ جِمَـاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ

ألا ترى أنه استعمل فى الآية الكريمة وفى البيت الاستثناء المفرغ ، وأنت خبير أن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد نفى أو شبهه ، لكن لما كان « أبى » فى معنى لم يقبل ساغ أن يأخذ حكمه ويقع بعده الاستثناء المفرغ .

منه ؛ وعند الكوفيين عطفُ نَسَقٍ(١) . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجَبٌ ومتبوعه مَنْفِيٌّ ؟ وأجاب السيرافى بأنه بدلٌ منه فى عمل العامل فيه ؛ وتخالُفُهُمَا فى النفى والإيجاب لايمنع البدلية ؛ لأن سبيلَ البدلِ أن يُجْعَلَ الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ؛ وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا و إثباتا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لاَ كَرِيمٍ وَلاَ لَبِيبٍ .

الثانى : إذا تعَذَّر البدلُ على اللفظ أبدل على الموضع(٢) ، نحو : مَا جَاءنِى مِنْ أَحَدٍ إلاَّ

---

(١) قال فى جمع الجوامع : « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، و إلاّ عندهم حرف عطف ؛ لأنه مخالف للأوّل ، والمخالفة لاتكون فى البدل وتكون فى العطف ببل ولا ولكن ؛ وأجيب بأن المخالفة واقعة فى بدل البعض ؛ لأن الثانى فيه مخالف للأوّل فى المعنى ، وقد قالوا : مررت برجل لازيد ولاعمرو ؛ وهو بدل لاعطف ؛ لأن من شرط لا العاطفة ألاتتكرر ؛ وقال ابن الضائع : لوقيل إن البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عينت فى باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ؛ وحقيقة البدل ههنا أنه يقع موقع الأوّل و يبدل مكانه ؛ وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختصّ بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أَنْفُسُهُمْ) فشهداء : جمع ، وقد أبدل منه ؛ وشرط بعض القدماء لجواز الاتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد ونحوه ؛ وهومردود بالسماع ؛ فقد قال الله تعالى: (مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) » اهـ .

(٢) اعلم أوّلا أن محل هذا فيما إذا كان الكلام السابق على إلا منفيا ، وأنت خبير أن مابعد إلا فى هذه الحال يكون مثبتا ؛ لأن إلا تعطى لما بعدها نقيض ماأخذه ماقبلها من الحكم ؛ ونقيض النفى الإثبات ؛ ثم اعلم ثانيا أن من الكلمات كلمات لاتقع إلا بعد النفى وشبهه وذلك مثل كلمة أحد ، وكلمة عريب ، وكلمة ديار ، قال الله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) وقال جلّ شأنه : (رَبِّ لاَتَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا) وقال عبيد بن الأبرص :

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُ فَالْقُطَبِيَّاتُ فَالذَّنُوبُ
فَرَاكِسٌ فَثُعَيْلِبَاتٌ فَذَاتُ فِرْقَيْنِ فَالْقَلِيبُ
فَعَرْدَةٌ فَقَفَا حِبِرٍّ لَيْسَ بِهَا مِنْهُمُ عَرِيبُ

وكذلك الباء الزائدة فى الخبر فى نحو : (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) وكذلك من الزائدة فى نحو :

زَيْدٌ ، وَلاَ أَحَدَ فِيهَا إلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ به ، برفع ما بعد « إلا » فيهن ، ونحو : لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إلاَّ شَيْئاً ، بنصبه ؛ لأن مِنْ والباء لا يُزَادَان فى الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده ، كما تقدم فى موضعه .

(مَاجَاءنَا مِنْ بَشِيرٍ) ونحو : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ) ؛ واعلم أيضا أن من العوامل مالايجوز أن يدخل على معرفة ، بل لابدّ أن يكون معموله نكرة ، وذلك مثل لاالنافية للجنس ، ومثل من الزائدة على أرجح الأقوال . فإذا علمت كلّ ذلك فاعلم أن كلّ مايترتب عليه مخالفة شيء من هذه الأصول لم يجز لك أن تحمله على لفظ البدل منه ؛ والسرّ فى ذلك أن البدل على نية تكرار العامل ؛ فالاسم المعرفة لايبدل من اسم لاعلى لفظه ولا يبدل من مجرور من الزائدة على لفظه ، ومابعد إلا لايبدل من خبر ليس وما النافية إذا كانت الباء مزيدة فى هذا الخبر ؛ لأن الباء لاتزاد إلا فى النفى وما بعد إلا مثبت .

قال سيبويه[1] : «هذا باب ماحمل على موضع العامل فى الاسم والاسم ، لاعلى ماعمل فى الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه فى موضع اسم مرفوع أو منصوب . وذلك قولك : ماأتانى من أحد إلا زيد وما رأيت من أحد إلا زيدا ، وإنما منعك أن تجعل الكلام على من أنه خلف أن تقول : ما أتانى إلا من زيد ، فلما كان كذلك حملته على الموضع فجعلته بدلا منه ، كأنه قيل : ما أتانى أحد إلا فلان ؛ لأن معنى ما أتانى أحد وما أتانى من أحد ، واحد ، ولكن من دخلت هنا للتوكيد كما تدخل الباء فى قولك : كفى بالشيب والإسلام زاجرا ، وفى قولك : ما أنت بفاعل ، وقولك : لست بفاعل ؛ ومثل ذلك : ما أنت بشىء إلا شىء لايعبأ به ، من قبل أن بشىء فى موضع رفع فى لغة بنى تميم ، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و بشىء فى لغة أهل الحجاز فى موضع منصوب ، ولكنك إذا قلت : ما أنت بشىء إلا شىء لايعبأ به ، استوت اللغتان (يريد رحمه الله أن من شرط إعمال ماعمل ليس ألا ينتقض نفى خبرها بإلا ، فإذا جعلت مابعد إلا مبدلا من الخبر على تقدير أنها عاملة عمل ليس لم يجز إلا الرفع أيضا إذ البدل منتقض النفى بإلا) فصارت على أقيس الوجهين ؛ لأنك إذا قلت : ما أنت بشىء إلا شىء لايعبأ به ؛ فكأنك قلت : ما أنت إلا شىء لايعبأ به ؛ وتقول : لست بشىء إلا شيئا لايعبأ به ، كأنك قلت : لست إلا شيئا لايعبأ به ؛ والباء ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر :

يَابْنَىْ لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إلاَّ يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

---

(١) انظر الكتاب (١ ــ ٣٦١) .

الثالث : أفهم قوله « انْتَخِبْ » أن النصب جائز[1] ، وقد قرئ فى السبع « مَا فَعَلُوهُ

ومما أجرى على الموضع لاعلى ماعمل فى الاسم قولك : لا أحد فيها إلا عبد الله ؛ فلا أحد فى موضع اسم مبتدأ ، وهى ههنا بمنزلة من أحد فى : ما أتانى من أحد ؛ ألا ترى أنك تقول : ما أتانى من أحد لاعبد الله ولا زيد (بالرفع فى عبد الله وزيد) من قبل أنه خلف أن تحمل المعرفة على من فى هذا الموضع ، كما تقول : لا أحد فيها لا زيد ولا عمرو ؛ لأن المعرفة لا تحمل على لا ، وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله : هل من أحد ؟ أو هل أتاك من أحد » اهـ

وقال جار الله[1] الزمخشرى : « وتقول : ماجاءنى من أحد إلا عبد الله ، وما رأيت من أحد إلا زيدا ولا أحد فيها إلا عمرو ؛ فتحمل البدل على محل الجار والمجرور ، لاعلى اللفظ ، وتقول : ليس زيد بشىء إلا شيئا لايعبأ به ، قال طرفة :

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إِلاَّ يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

وما زيد بشىء إلا شىء لايعبأ به ؛ بالرفع لاغير » اهـ

ونحن نوضح لك العلة فى كل مثال من أمثلة جار الله ؛ لأنها هى بنفسها أمثلة سيبويه ، وهى تتضمن ماجاء به الشارح الأشمونى ؛ أما المثالان الأول والثانى فإنك لوجعلت البدل على لفظ المبدل منه للزم منه دخول من الزائدة على المعرفة ، ودخولها فى الإثبات ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ؛ فمن عندهم لاتدخل إلا على نكرة ، ولا تستعمل إلا بعد نفى أو شبهه ، وأما المثال الثالث فلو أبدلت على اللفظ للزم إعمال لاالنافية للجنس فى المعرفة وقد علمت أنها لاتعمل إلا فى النكرات ، وأما المثال الرابع — وهو ليس زيد بشىء إلا شيئا — فلو أبدلت على اللفظ للزم أن تدخل الباء الزائدة فى الإثبات ، وقد علمت فى باب كان وأخواتها أنها لاتدخل إلا على الخبر المنفى ؛ وأما المثال الخامس — وهوما زيد بشىء إلاشىء — فلو أبدلت على لفظ شىء المجرور بالباء للزم دخول الباء على الخبر المثبت أيضا ، وقد علمت أنه لايجوز أيضا الإبدال بالنصب لما بينا من العلة فى أثناء عبارة سيبويه

(١) يريد أن يبين لك أن النصب على الاستثناء فى هذا الموضع — وهو ما إذا كان الكلام تاما منفيا — جائز ، ولكن البدل أرجح وأولى .

فإن قلت : فلماذا كان البدل أولى الطريقين وأرجحهما ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن البدل يتوافق فيه لفظ البدل والمبدل منه ، وأما النصب على الاستثناء فسيختلف فيه لفظ المستثنى عن لفظ المستثنى منه ، غالبا ؛ تريد فى نحو قولك : ماجاءنى أحد إلا زيدا ، وما مررت بأحد إلا زيدا ؛ والبدل والمبدل منه كالشىء الواحد فى المعنى ،

---

(١) انظر المفصل (١ — ٢٠٣)

إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ » « وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ امْرَأَتَكَ » بالنصب اه .

(وَانْصِبْ) والحالةُ هذه ـ أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه ـ (مَا انْقَطَعْ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ حِمَاراً ، وَمَا مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ حِمَاراً ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ » (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ) كالمتَّصل؛ فيُجيزون : ما قامَ أحد إلا حِمارٌ ، وما مررتُ بأحَدٍ إلا حِمارٍ ، ومنه قوله :

٤٤٤ — وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

ومتى كان المعنى فيهما واحدا أو كالواحد فالأولى أن يكون لفظهما متفقا ؛ لأن اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى ، وشىء آخر ، وهو أن البدل يجرى فى تعلق العامل به مجرى المبدل منه ، فكأن البدل دال للعامل ، أما النصب على الاستثناء فليس بهذه المثابة ، بل هو إما معمول لمحذوف و إما معمول لإلا و إما معمول للعامل السابق بتقوية إلا ، على ما سبق إيضاحه ، فلما كان البدل أقوى فى حكم العامل كان أرجح من النصب على الاستثناء .

٤٤٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه : استشهد به مرتين أولاهما فى باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف (١ — ١٣٣) على أن رب مضمرة بعد الواو فى قوله « وبلدة » ، والثانية فى باب مايختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأوّل (١ — ٣٦٥) على أن الشاعر قد رفع اليعافير والعيس على البدل مجازا واتساعا ، وهو الذى جاء الشارح الأشمونى بالبيت من أجله ، ولم ينسبه فى الموضعين ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وقد راجعت كثيرا فوجدت بيت الشاهد يروى فى رجز لجران العود ، وهو قوله :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَا لَمِيسُ يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الْجَرُوسُ
الذِّئْبُ أَوْ ذُو لِبَدٍ هَمُوسُ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ
* كَأَنَّمَا هُنَّ الْجَوَارِى الْمِيسُ *

وانظر ديوان جران العود (ص ٥٢ دار الكتب) .

اللغة : «لميس» أصل اللميس المرأة اللينة الملمس ، وقد سموا به ، وفى مثل من أمثالهم : عَادَتْ لِعِتْرِهَا لَمِيسُ ، يضرب لمن يرجع إلى عادة سوء كان قد تركها ، والعتر : الأصل (انظر مجمع الأمثال للميدانى ١ — ٣٩٥ بولاق) « يعتس » يطلب ما يأكل « الجروس » بزنة صبور ـ

... ...

هو الشديد الصوت ، مأخوذ من الجرس ، وهو الصوت « الذئب » هو بدل من السبع الجروس « ذولبد » يعنى به الأسد ، واللبد - بكسر اللام وفتح الباء الموحدة - جمع لبدة ، وهى مابين كتفى الأسد من الوبر « هموس » هو الخفيف الوطء « وبلدة ليس بها أنيس » أراد ليس بها إنسان ، مثل قول عمرو بن مضاض الجرهمى :

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وروى «بسابسا ليس بها أنيس» والبسابس : جمع بسبس - بزنة جعفر - وهو القفر «اليعافير» جمع يعفور - بفتح يائه وضمها - وهو الظبي الذى لونه لون التراب « العيس » جمع أعيس أو عيساء ، وهى البيضاء التى يخالط بياضها شىء من الشقرة ، وهى من كرائم الإبل « ملمع » فيها لمع بياض وسواد « كنوس » داخلة فى كنسها ، والكنس - بضم الكاف والنون - جمع كناس ، مثل كتاب وكتب ، وأصله بيت الظبي فى الشجر « الجوارى » جمع جارية « الميس » بكسر الميم - جمع ميساء ، وهى المتبخترة ، وتقول : ماست الجارية تميس ميسا ، مثل باع يبيع بيعا ، وميسانا - بالتحريك مثل خفقان ، إذا تبخترت .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بلدة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم « أنيس » اسم ليس مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جرّ صفة لبلدة تبعا للفظ أو للمحل ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وبلدة خالية من السكان تركتها ، أو سكنتها ، أو ما أشبه ذلك « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « اليعافير » بدل من الأنيس ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : حرف استثناء « العيس » معطوف على اليعافير ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ليس بها أنيس إلا اليعافير » حيث رفع ما بعد إلا على البدل بما قبلها مع أنه ليس من جنس المستثنى منه ، على لغة لبنى تميم ، ولغة أهل الحجاز توجب النصب فى مثل هذا قال سيبويه رحمه الله(١) : « هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ،

---

(١) انظر الكتاب (١ - ٣٦٣)

... ...

وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ماقبله كعمل العشرين فى الدرهم ؛ وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حمار ، أرادوا ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر أحد توكيدا ؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمى ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار ، وإن شئت جعلتها إنسانها ، قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلى :

فَإِنْ تُمْسِ فى قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِيًا أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ تَصِيحُ

فجعلهم أنيسه ، ومثل ذلك قول بعضهم : مالى عتاب إلا السيف ، جعله عتابه ، كما أنك تقول : ما أنت إلا سير ، إذا جعلته هو السير ، وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبيانى :

يَا دَارَمَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إِلَّا الْأَوَارِيُّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

وأهل الحجاز ينصبون ؛ ومثل ذلك قوله :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

جعلها أنيسها ، وإن شئت كان على الوجه الذى فسرته فى الحمار أول مرة ، وهو على كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل » اهـ .

وخلاصة هذا أن رفع مابعد إلا عند بنى تميم على البدل ، ومن جهة المعنى إما أن يكون المبدل منه كأنه غير مذكور فى الكلام ، وإنما ذكره توكيد ووصلة لذكر البدل ، وإما أن يتوسع فى البدل حتى يجعل من جنس المبدل منه .

وقال أبو سعيد السيرافى : « رفع المستثنى عند بنى تميم فى هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه ، وقال المازنى : إن فيه وجها ثالثا ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لايعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره ، ونظيره قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ـ الآية) لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم بما لا يعقل وهو الحية والبهائم أخبر عنها كلها بلفظ مايعقل ، وهو ومنهم ومن ، ولو كان ما لايعقل لقال : فمنها مايمشى » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى ذكره أبو سعيد السيرافى عن المازنى و بين الوجه الثانى فى كلام

وقوله :

٤٤٥ — عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلاَ النَّبْلُ إلاَّ المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

سيبويه أن التوسع الذى فى كلام سيبويه فى البدل ، تجوز المتكلم فيه حتى جعله من جنس المبدل منه ؛ لمعنى فيه ، والمبدل منه باق على معناه الأول ، وأما التوسع الذى فى كلام المازنى ففى المبدل منه ؛ فإنه جعله بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل البدل ؛ فصار الكلام استثناء متصلا .

والحاصل أن لرفع البدل فى الاستثناء المنقطع عند بنى تميم ثلاثة توجيهات :

أولها : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الكلام استثناء مفرغ .

والثانى : أن يتوسع فى المستثنى حتى يجعل كأنه من نوع المستثنى منه .

وهذان الوجهان هما اللذان ذكرها سيبويه .

والثالث : وهو مازاده أبو عثمان المازنى ــ أن يتوسع فى المستثنى منه حتى يجعل شاملا للمستثنى .

وعلى هذا الوجه والوجه الثانى يعتبر الكلام كأنه استثناء متصل .

٤٤٥ — يروى هذا البيت مرفوعا على مارواه الشارح وجماعة من النحاة منهم سيبويه (١ ــ ٣٦٦) ومنهم المحقق الرضى ، فى قصيدة لضرار بن الأزور الأسدى الصحابى ، رضى الله تعالى عنه ! وكان خالد بن الوليد رضى الله عنه قد بعثه على البعوضة أرض لبنى تميم فقتل عليها مالك بن نويرة فارس بنى يربوع ، فقاتل يومئذ ضرار بن الأزور قتالا شديدا ، فقال فى ذلك و بلغه أن قومه من بنى أسد قد ارتدوا :

بَنِي أَسَـدٍ قَدْ سَاءَنِي مَا صَنَعْتُمُ وَلَيْسَ لِقَوْمٍ حَارَبُوا اللهَ مَحْرَمُ
وَأَعْـلَمُ حَقًّا أَنكُمْ قَدْ غَوِيتُمُ بَنِي أَسَدٍ فَاسْتَأْخِرُوا أَوْ تَقَدَّمُوا
نَهَيْتُكُمُ أَنْ تُنْهِبُوا صَدَقَاتِكُمْ وَقُلْتُ لَكُمْ يا آلَ ثَعْلَبَةَ اعْلَمُوا
عَصَيْتُمْ ذَوِي أَحْلاَمِكُمْ وَأَطَعْتُمُ ضَجِيًا وَأَمْرُ ابْنِ اللَّقِيطَةِ أَشْأَمُ
وَقَدْ بَعَثُوا وَفْداً إلَى أَهْلِ دومَةٍ فَقُبِّحَ مِنْ وَفْدٍ وَمَنْ يَتَيَمَّمُ
وَلَوْ سَأَلَتْ عَنَّا جَنُوبُ لَخُبِّرَتْ عَشِـيَّةَ سَالَتْ عَقْرَبَاءُ وَمَلْهَمُ
عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ولا النبل ..... البيت ، و بعده
فَإِنْ تَبْتَغِي الْكُفَّارَ غَيْرَ مُنِيبَةٍ جَنُوبُ فَإِنِّي تَابِـعُ الدِّينِ فَاعْلَمُوا
أُقَاتِلُ إِذْ كَانَ الْقِتَالُ غَنِيمَةً وَللهُ بِالْعَبْدِ الْمُجَاهِدِ أَعْـلَمُ

... ...

ويروى بيت الشاهد منصوبا فى قصيدة للحصين بن الحمام المرى ، أحد بنى مرّة بن عوف بن ذبيان وهى من مختار المفضل الضبى فى المفضليات ، وأوّلها قوله :

جَزَى ٱللهُ أَفْنَاءَ ٱلْعَشِيرَةِ كُلِّهَا ... بِدَارَةِ مَوْضُوعٍ عُقُوقًا وَمَأْثَمَا

بَنِي عَمِّنَا ٱلْأَدْنَيْنَ مِنْهُمْ وَرَهْطَنَا ... فَزَارَةَ إِذْ رَامَتْ مِنَ ٱلْأَمْرِ مُعْظَمَا

وقبل البيت الشاهد قوله :

نُطَارِدُهُمْ نَسْتَنْقِذُ الجُرْدَ بِالْقَنَا ... وَيَسْتَنْقِذُونَ السَّمْهَرِيَّ الْمُقَوَّمَا

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ... وَلاَ النَّبْلُ ... البيت ، وبعده :

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ مَا تَرَى ... مِنَ الْخَيْلِ إِلاَّ خَارِجِيًّا مُسَوَّمَا

اللغة : « يا آل ثعلبة » أراد ثعلبة بن دودان بن أسد « أحلامكم » الأحلام : العقول « ضجيا » هو طلحة بن خويلد الأسدى ، وكانت أمّه حميرية أخيذة « ابن اللقيطة » هو عيينة ابن حصن الفزارى «يتيمم» يقصد « عشية سالت » أراد الخبرت عن حال عشية سالت ، فحذف المضاف ، والعشية : واحدة العشىّ ، وهو مابين الزوال إلى الغروب ، ومنه قيل لصلاتى الظهر والعصر: صلاتا العشىّ ، وأما العشاء فهو الوقت مابين المغرب إلى العتمة «عقرباء» أرض باليمامة، وملهم ــ بزنة جعفر ــ قرية هناك « عشية لاتغنى » هذه بدل من عشية التى سلفت ، وتقول : أغنيت عنك مغنى فلان ، إذا قمت مقامه وأجزأت عنه ، وتقول : ما أغنى فلان شيئا ، تريد أنه لم ينفع فى مهمّ ولم يكف مؤنة « النبل » السهام العربية ، وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها وإنما واحدها سهم « المشرفى » هو بفتح الميم وسكون الشين بعدها راء مهملة مفتوحة ــ السيف ، منسوب إلى مشارف ، وهى قرى من قرى العرب تدنو من الريف واحدها مشرف ويقال : بل السيوف المشرفية منسوبة إلى رجل من ثقيف اسمه مشرف ، والأوّل أشهر وأعرف « المصمم » اسم فاعل من صمم ــ بتشديد الميم الأولى ــ وتقول : صمم السيف ، إذا مضى فى العظم وقطعه ، فاذا أصاب المفصل قيل: طبق ــ بالتشديد أيضا ــ وانظر إلى قول الشاعر :

* يُصَمِّمُ أَحْيَانًا وَحِينًا يُطَبِّقُ *

وانظر إلى قول الكميت يمدح رجلا ويشبهه بالسيف :

فَأَرَاكَ حِينَ تُهَزُّ عِنْدَ ضَرِيبَةٍ ... فِي النَّائِبَاتِ مُصَمِّمًا كَمُطَبِّقِ

... ...

وإنما كانت الرماح والنبل لاتغنى لأن الحرب إذا كانت بالليل لم تغن إلا السيوف لاختلاط القوم ومواجهة بعضهم بعضا ، هذا إذا فسرت العشى بالليل ، فأما إذا فسرته بما ذكرنا أوّلا وهوالمعروف المشهور فمعنى عدم إغناء الرماح والنبل أن الحرب قد اشتدّت فاستقل المحاربون عمل الرماح والنبل فنازلوا بالسيوف ، وذلك أن أوّل الحرب يكون مناضلة بالسهام ، فإذا تقاربوا تراشقوا بالرماح ، فإذا التقوا تجالدوا بالسيوف ؛ فهذا الشاعر يصف شدّة المحاربة بالتقاء الفريقين وهى الحال التى لاينفع فيها إلا التضارب بالسيوف . وقول الحصين بن الحمام المرى « أفناء العشيرة » هم أوباشها ، وتقول : فلان من أفناء الناس ، تريد أنه لايعلم ممن هو « دارة موضوع » اسم مكان بعينه « نطاردهم نستنقذ الجرد» الجرد : جمع أجرد ، وهو من الخيل القصير الشعر ، وذلك مما يتمدحون به فى خيلهم ، والسمهرى : القنا ، والمقوم : المعدل المثقف ، يقول : نحن نستنقذ الخيل الجرد منهم ، وهم يستنقذون الرماح منا بأن نطعنهم بها ونتركها فيهم ، والخارجى من الخيل : الجواد فى غير نسب تقدّم له ، والمسوم : المعلم

الإعراب : « عشية » بدل كل من كل من قوله عشية فى البيت السابق « لا » نافية ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تغنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الرماح » فاعل تغنى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « مكانها » مكان : ظرف مكان متعلق بتغنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة الذى يعود إلى الحرب مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة تغنى الرماح من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة عشية إليها « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لا : زائدة لتأكيد النفى « النبل » معطوف على الرماح ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « المشرفى » بدل من الرماح وما عطف عليه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « المصمم » نعت للمشرفى ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إلا المشرفى المصمم » حيث أبدله مما قبله مع أنه ليس من نوعه ، وذلك على لغة لبنى تميم ، فإنه يجوز عندهم فى المستثنى إذا لم يكن من جنس المستثنى منه النصب على الاستثناء والإبدال ، وأهل الحجاز يوجبون فى ذلك النصب على الاستثناء ، وقد بينا لك فى شرح الشاهد السابق الأوجه التى يتخرّج الإبدال عليها عند بنى تميم .

قال سيبويه : « ومثل ذلك قوله عزّ وجل : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ) ومثله : (وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يُنْقَذُونَ إِلاَّ رَحْمَةً مِنَّا) ومثل ذلك قول النابغة [الذبيانى] :

وقوله :

٤٤٦ — وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إلاَّ السِّنَانُ وَعَامِلُهْ

حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ وَلاَ عِلْمَ إلاَّ حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون اتباع الظن علمهم ، وحسن الظن علمه ؛ وهم ينشدون بيت ابن الأيهم [التغلبيّ] رفعا :

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرُ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ

جعلوا ذلك العتاب ، وأهل الحجاز ينصبون ، على التفسير الذى ذكرنا ؛ وزعم الخليل أن الرفع فى هذا على قوله :

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

جعل الضرب تحيتهم ، كما جعلوا اتباع الظن علمهم ، وإن شئت كانت على ما فسرت لك فى الحمار إذا لم تجعله أنيس ذلك المكان (انظر شرح الشاهد السابق) ؛ وقال الحارث بن عباد :

وَالْحَرْبُ لاَ يَبْقَى لَجَا حِمِهَا التَّخَيُّلُ وَالْمِرَاحُ
إلاَّ الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي الْـنَّجَدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَاحُ

وقال :

لَمْ يَغْذُهَا الرِّسْلُ وَلاَ أَيْسَارُهَا إلاَّ طَرِيُّ اللَّحْمِ وَاسْتِجْزَارُهَا

(الرسل ــ بكسر فسكون ــ اللبن ، والأيسار : جمع يسر ــ بفتحتين ــ وهو الذى يضرب بقداح الميسر ، وصف امرأة منعمة تغتذى طرى اللحم مما تستجزره لنفسها من مالها ، ونفى عنها التغذى بالرسل الذى هو اللبن لأنه غذاء المحتاجين الذين لايقدرون على اللحم ، ونفى عنها أيضا التغذى بلحم الجزور المتخذة للميسر ؛ لأنهم يطعمونه ضعفاء الحى ومساكين الجيران) ، وقال :

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلاَ النَّبْلُ إلا الْمَشْرَفِيُّ الْمُصَمِّمُ

وهذا يقوى ما أتانى زيد إلا عمرو ، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه ؛ لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها » اهـ كلامه .

٤٤٦ ــ هذا البيت للفرزدق ، همام بن غالب ، من قصيدة له طويلة يهجو فيها جريرا ، وأولها قوله :

... ...

سَمَوْنَا لِنَجْرَانَ الْيَانِي وَأَهْلِهِ ... وَنَجْرَانُ أَرْضٌ لَمْ تُدَيَّثْ مَقَاوِلُهْ
بِمُخْتَلِفِ الْأَصْوَاتِ تَسْمَعُ وَسْطَهُ ... كَرِزِّ الْقَطَا لاَ يَفْقَهُ الصَّوْتَ قَائِلُهْ
لَنَا أَمْرُهُ لاَ تُعْرَفُ الْبُلْقُ وَسْطَهُ ... كَثِيرُ الْوَغَا مِنْ كُلِّ حَيٍّ قَبَائِلُهْ
كَأَنَّ بَنَاتِ الْحَارِثِيِّينَ وَسْطَهُمْ ... ظِبَاءُ صَرِيمٍ لَمْ تَفَرَّجْ غَيَاطِلُهْ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَإِنْ كُنْتَ تَرْجُوأَنْ تُوَازِنَ دَارِمًا ... فَرُمْ حَضَنًا فَانْظُرْ مَتَى أَنْتَ نَاقِلُهْ
وَأَرْسَلَ يَرْجُو ابْنُ الْمَرَاغَةِ صُلْحَنَا ... فَرُدَّ وَلَمْ تَرْجِعْ بِنُجْحٍ رَسَائِلُهْ
وَلاَ فِي شَدِيدَ الدَّرْءِ مُسْتَحْصِدَ الْقَنَا ... تَفَرَّقُ بِالْعِصْيَانِ عَنْهُ عَوَاذِلُهْ
إِلَى كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَطَبْنَا بَنَاتِهِمْ ... بِأَرْعَنَ مِثْلِ الطَّوْدِ جَمٍّ صَوَاهِلُهْ
إِذَا مَا الْتَقَيْنَا أَنْكَحَتْنَا رِمَاحُنَا ... مِنَ الْحَيِّ أَبْكَارًا كِرَامًا عَقَائِلُهْ
وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ ... لَهَا خَاطِبٌ ... البيت ، وبعده :
وَأَنْتُمْ عَضَارِيطُ الْخَمِيسِ عَتَادُكُمْ ... إِذَا مَا غَدَا أَرْبَاقُهُ وَحَمَائِلُهْ
وَإِنَّا لَمَنَّاعُونَ تَحْتَ لِوَائِنَا ... حِمَانَا إِذَا مَا عَاذَ بِالسَّيْفِ حَامِلُهْ
وَقَالَتْ كُلَيْبٌ قَمِّشُوا لِأَخِيكُمُ ... فَفِرُّوا بِهِ إِنَّ الْفَرَزْدَقَ آكِلُهْ
فَهَلْ أَحَدٌ يَا بْنَ الْمَرَاغَةِ هَارِبٌ ... مِنَ الْمَوْتِ إِنَّ الْمَوْتَ لاَ بُدَّ نَائِلُهْ
فَإِنِّي أَنَا الْمَوْتُ الَّذِي هُوَ ذَاهِبٌ ... بِنَفْسِكَ فَانْظُرْ كَيْفَ أَنْتَ مُحَاوِلُهْ
أَتَحْسِبُ قَلْبِي خَارِجًا مِنْ حِجَابِهِ ... إِذَا دُفَّ عَبَّادٍ أَرَنَّتْ جَلاَجِلُهْ

اللغة : « نجران » أرض بين مكة واليمن « تديث » توطأ وتذلل « مقاوله » المقاول : الملوك ، واحدهم قيل ، بسكون الياء ، وأصله قيل ـ بالتشديد ـ وهوفيعل من القول ، ثم خفف ، كما يفعلون ذلك بميت وهين ولين ، وقال :

هَيْنُونَ لَيْنُونَ أَيْسَارٌ ذَوُو كَرَمٍ

... ...

ويقال : القيل بلغة اليمن من كان دون الملك الأعلى « بمختلف الأصوات » أراد به جيشا كثيفا ، تسمع فيه صهيل الخيل ورغاء الإبل وهدير الفرسان ومن فوق رءوسهم أصوات الطيور التى ترتقب قتلاهم ، على نحو ماقال النابغة :

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَـيْرٍ تَهْتَدِى بِعَصَائِبِ

« كرز القطا » الرز ــ بكسر الراء ــ الصوت تسمعه من بعيد ، أو الصوت بوجه عام ، وهو أيضا صوت الرعد ، وهدير الفحل ، وقد استعاره هنا لصوت القطا « لايفقه الصوت قائله » أشار بهذا إلى شدّة اختلاط الأصوات حتى إن من يرسل الصوت ويقوله لا يعلمه « البلق » بضم الباء وسكون اللام ــ جمع أبلق ، وهو من الخيل ذو اللون الظاهر الواضح « الوغا » الأصوات « من كل حى قبائله » يريد أنه اجتمع من الأحياء كلها « ظباء صريم » الصريم ــ بفتح الصاد المهملة ــ القطعة من معظم الرمل « تفرج » بالبناء للمجهول ــ ويروى فى مكانه « تفرق » و « غياطله » جمع غيطل ، وهو ذات اللبن من الظباء والبقر ، ويطلق الغيطل على الشجر الكثير الملتف وعلى جماعة الطرفاء وعلى الناس أيضا « حضنا » بفتح الحاء المهملة والضاد المعجمة ــ جبل بأعلى نجد ، وهو أوّل حدود نجد ، وفى أمثالهم : أَنْجَدَ مَنْ رَأَى حَضَناً ؛ يريد أن من شاهد هذا الجبل فقد صار فى بلاد نجد « الدرء » الدفع « مستحصد القوى » محكم « بأرعن » الأرعن ههنا : الجيش الكثير العدد والسلاح « جم » كثير « صواهله » الصواهل : جمع صاهل ، وهو الفرس « وبنت كرام » رواية النقائض « وبنت كريم » وقوله « وعامله » عامل الرمح:قدر الثلث من أوله ، ويقال: عاملة الرمح ــ بالتاء ــ والسنان ــ بزنة كتاب ــ الحديدة الحادة التى بها يقع الطعن « عضاريط الخميس » العضاريط : جمع عضروط ــ بزنة عصفور ــ وهو الخادم على طعام بطنه ، وهو الأجير أيضا ، وأراد ههنا بالعضاريط الأتباع الذين لا رأى لهم وإنما يؤمرون فيطيعون ، والخميس : الجيش ، سمى بذلك لأنه يتألف من خمسة فصائل «عتادكم» العتاد ــ بزنة سحاب ــ العدّة ، بضم العين « أرباقه » الأرباق : جمع ربقة ــ بكسر فسكون ــ وهى عروة من حبل تشدّ فيه البهم « وحمائله » الحمائل : جمع حمالة السيف ، يريد أن قبيلة جرير أتباع وخدم يكون عتادهم فى الجيش أرباق الجيش التى تربط فيها البهم وحمائل السيوف ، وليسوا من المقاتلة « قمشوا لأخيكم » يريد اجمعوا له قماش الناس ، وهم رذال الناس ، ليدافعوا عنه « دف عباد أرنت جلاجله» الدف ــ بضم الدال ــ فى الأصل : أداة من أدوات اللهو ، وأرنت : صوتت ، والجلاجل : جمع جلجل ــ بضم الجيمين بينهما لام ساكنة ــ وهو فى الأصل

(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندهم — والحالة هذه — أن يكون العامل يُمْكن تسلُّطه على المستثنى ، كما فى الأمثلة والشواهد ، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا ، نحو : مَازَادَ هٰذَا المَـالُ إلاَّ مَا نَقَصَ ، وما نفع زيدٌ إلاَّ مَاضَرَّ ؛ إذ لايقال : زاد النقص ، ولا نفع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب اهـ .

(وَغَيْرُ نَصْبِ) مستثنًى (سَابِقٍ) على المستثنى منه (فِي النَّفْيِ قَدْ * يَأْتِي) على قلة: بأن يُفرَّغ العاملُ له ويجعل المستثنى منه تابعاله ، كقوله :

٤٤٧ — لأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَـفَاعَةً إِذَا لَمْ يَـكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

الجرس الصغير ، وعباد هنـا اسم فرس ، أو فارس ، وأراد إذا سمع صوت الجرس المعلق فى عنق هذا الفرس ، أو فى عنق فرس هذا الفارس .

الإعراب : « وبنت » الواو واو رب ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بنت : مفعول مقدّم لقوله نكحنا ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، و بنت مضاف ، و « كرام » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « خطبنا » فعل ماض مبنى على الفتح المقدّر ، وضمير المتكلم ومعه غيره فاعل « ولم » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدّم على اسمه « خاطب » اسم يكن تأخر عن خبره « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « السنان » بدل من خاطب ، و بدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وعامله » الواو حرف عطف ، عامل : معطوف على السنان ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا السنان » حيث أبدل السنان من خاطب ، مع أن مابعد إلا — الذى هو السنان — ليس من جنس ماقبلها ، وهـذا على لغة لبنى تميم الذين يجيزون ذلك ، وأما الحجازيون فلا يجوز عندهم فيما كان من هذا القبيل إلا النصب على الاستثناء ، وقد بينا ذلك تفصيلا فى شرح الشاهدين السابقين ، ونقلنا لك عن سيبويه توجيه لغة بنى تميم ، فارجع إليه .

٤٤٧ — هذا بيت من قصيدة طويلة لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه يقولها فى يوم بدر ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

... ...

أَلاَ يَا لَقَوْمِي هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ وَهَلْ مَامَضَى مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ
تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَافَتَتْ بَنَاتُ الحَشَا وَانْهَلَّ مِنِّى الْدَامِعُ
صَبَابَةُ وَجْدٍ ذَكَّرَتْنِي أَحِبَّةً وَقَتْلَى مَضَوْا فِيهِمْ نُفَيْعٌ وَرَافِعُ
وَسَعْدٌ، فَأَضْحَوْا فى الْجِنَانِ وَأَوْحَشَتْ مَنَازِلُهُمْ وَالْأَرْضُ مِنْهُمْ بَلاَقِعُ
وَفَوْا يَوْمَ بَدْرٍ لِلرَّسُولِ وَفَوْقَهُمْ ظِلاَلُ الْمَنَايَا وَالسُّيُوفُ اللَّوَامِعُ
دَعَا فَأَجَابُوهُ بِحَقٍّ وَكُلُّهُمْ مُطِيعٌ لَهُ فى كُلِّ أَمْرٍ وَسَامِعُ
فَمَا بَدَّلُوا حَتَّى تَوَافَوْا جَمَاعَةً وَلاَ يَقْطَعُ الآجَالَ إِلاَّ الْمَصَارِعُ
لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُن ... البيت ، و بعده :
وَذٰلِكَ يَا خَيْرَ الْعِبَادِ بَلاَؤُنَا وَمَشْهَدُنَا فى اللهِ وَالْمَوْتُ نَاقِعُ
لَنَا الْقَدَمُ الْأُولَى إِلَيْكَ ؛ وَخَلْفُنَا لِأَوَّلِنَا فى طَاعَةِ اللهِ تَابِعُ
وَنَعْلَمُ أَنَّ الْمُلْكَ لِلّٰهِ وَحْدَهُ وَأَنَّ قَضَاءَ اللهِ لاَ بُدَّ وَاقِعُ

اللغة : قوله « ألا يالقومى – إلخ » تقول : حم الأمر – بالبناء للمجهول – ومعناه قدّر ، وتقول : حمه الله تعالى ، وأحمه ، أى قدّره (انظر لغة الشاهد رقم ١٩١ فى ص ٣٦١ ج ١ من هذا الكتاب) وقوله « تذكرت عصرا قد مضى فتهافتت – إلخ » تهافتت : أراد به تتابعت وتوالت ، و بنات الحشا : أراد بها الأحزان والآلام والهموم ، و يقولون للهموم : بنات الصدر ، و بنات الحشا ، وانهلّ : انصب وسال متتابعا ، وقد علمت فى باب الفاعل أن جمع التكسير يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه ؛ لأنه لم يسلم فيه بناء الواحد (انظر ص ١٧٥ من هذا الجزء) ، وقوله « لأنهم يرجون منه شفاعة – إلخ » يرجون : يترقبون و يأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) ، وقوله « وذلك ياخير العباد بلاؤنا – إلخ» الناقع ههنا : الدائم ، وليس بمعناه فى قول النابغة :

فَبِتُّ كَأَنِّى سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فى أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

... ...

فإن ذلك معناه بالغ الغاية فى إزهاق النفس ، وقوله « لنا القدم الأولى - إلخ » الخلف ههنا ، بإسكان اللام - معناه الذى يجيء بعد الأوّل

الإعراب : « لأنهم » اللام حرف جرّ ، مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسم أن ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ضمير مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن « منك » جار ومجرور متعلق بيرجون « شفاعة » مفعول به ليرجون منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله فما بدّلوا فى البيت السابق : أى لم يبدّلوا لكونهم يرجون منك شفاعة « إذا » ظرف متعلق بيرجون ، مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « شافع » بدل من النبيون ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لم يكن إلا النبيون شافع » وأصل هذه العبارة إذا لم يكن شافع إلا النبيون ، وعلى الأصل يكون قوله النبيون بدلا من شافع ؛ لأن الكلام تام منفى ، والكلام إذا كان تاما منفيا والمستثنى من جنس المستثنى منه كما هنا يجوز فيه أمران : أولهما النصب على الاستثناء ، وثانيهما الإبدال ، ثم قدم الشاعر فى هذا البيت المستثنى على المستثنى منه ؛ ومن حق المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه أن يكون منصوبا ، ولكنه ههنا قدم المستثنى وأبقاه مرفوعا ، كما كان يجوز له قبل التقديم ؛ وقد خرجه النحاة على أن يكون من غير هذا النوع ؛ الذى هو تقديم المستثنى على المستثنى منه ؛ فجعلوا المقدم معمولا لما قبل إلا ، فيكون استثناء مفرغا ، وجعلوا ما بعد إلا بدلا مما قبلها ويكون الأمر على عكس الترتيب الأصلى ؛ فالذى كان بدلا قد صار مبدلا منه ، والذى قد كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وقد نظر الشارح الأشمونى لذلك .

فان قلت : فإن هذا البدل قد كان بدل بعض من كل على ماذكرت من مذهب البصريين ، ومقتضى هذا أن البدل جزء من المبدل منه ، فإذا صيرت الأمر على العكس صار البدل بدل كل من بعض ؛ فكيف ترى فى ذلك : أتلتزم أن يكون هذا بدل كل من بعض ، وتجيز هذا النوع من البدل مع أن جمهرة النحاة على إنكاره ، أم ترى لك مخلصا من ذلك ؟

قال سيبويه : وحدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون : مالى إلاَّ أَبُوكَ نَاصِرُ .

(تنبيه) : المستثنى منه حينئذ بدلُ كلٍّ من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعا : ما مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ اه .

(وَلٰكِن نَصْبَهُ) على الاستثناء (اخْتَرْ إنْ وَرَدْ) ؛ لأنه الفصيح الشائع ، ومنه قوله :

٤٤٨ — وَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فالجواب عن هذا أن نقول لك : أما الذين أثبتوا بدل الكل من البعض فلا عليهم من أن يلتزموا ذلك ، ويرون أن مثله مثل قول الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وأما جمهرة النحاة الذين ينكرون هذا النوع من البدل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن الاسم الذى كان مبدلا منه فى الأصل لم يبق على عمومه ، بل المراد به خاص — وهو مايطابق الاسم الذى صار مبدلا منه — فيكون من العام الذى أريد به خاص ، ويكون البدل والمبدل منه متساويين فى المعنى ؛ فيكون البدل بدل كل من كل ، بعد أن كان بدل بعض مِنْ كل .

٤٤٨ — هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة طويلة يمدح فيها آل بيت النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِبًا مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

والبيت المستشهد به يقع سادس عشر بيتا فيها ، وقبله قوله :

فَقُلْ لِلَّذِى فِى ظِلِّ عَمْيَاءَ جَوْنَةٍ يَرَى الجَوْرَ عَدْلاً : أَيْنَ ؟ لاَأَيْنَ ، تَذْهَبُ
بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وَتَحْسِبُ
أَأَسْلَمُ مَا تَأْتِى بِهِ مِنْ عَدَاوَةٍ وَبُغْضٍ لَهُمْ ؟ لاَ ، جَيْرِ ، بَلْ هُوَ أَشْجَبُ
سَتَقْرَعُ مِنْهَا سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ إِذَا الْيَوْمُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ الْعَصَبْصَبُ
فَمَا لِىَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِىَ ... ... البيت ، وبعده :
وَمَنْ غَيْرَهُمْ أَرْضَى لِنَفْسِىَ شِيعَةً وَمَنْ بَعْدَهُمْ ؟ لاَ ، مَنْ أُجِلُّ وَأَرْجَبُ

... ...

أُرِيبُ رِجَالاً مِنْهُمُ وَتُرِيبُنِي خَلاَئِقُ مِمَّا أَحْدَثُوهُنَّ أَرْيَبُ

اللغة : « طربت وما شوقا إلى البيض ـ إلخ » الطرب : استخفاف القلب من حزن أو لهو ، والبيض : جمع بيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب على جواز حذف همزة الاستفهام والتقدير عنده : أو ذو الشيب يلعب ؟ ومما يدل على صحة ماذهب إليه أنه روى فى مكان هذه العبارة « أذو الشيب يلعب ؟ » وقوله « ولم يلهنى دار ولا رسم منزل ـ إلخ » اللهو : أن تدع الشىء وترفضه ، وتقول : لهيت عن الشىء ألهى ـ مثل رضيت أرضى ـ وتقول أيضا : لهيت ، ولهوت ، مثل رميت وعزوت ، وتقول : تلهيت عن الشىء ـ مثل تزكيت ـ وفى الكتاب الكريم : (فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) ، وتقول : ألهانى فلان عن فلان يلهينى إلهاء ـ مثل أكرمنى يكرمنى إكراما ـ وقوله : « فقل للذى فى ظل عمياء جونة ـ إلخ » العمياء : الجهالة والعمى ، والجونة ـ بفتح الجيم وسكون الواو ـ السوداء المظلمة التى لايهتدى معها إلى الرشد ، و يقال:المراد بالعمياء ههنا الفتنة ، وأراد : أين تذهب ، لا أين لك ، وأين الثانية مراد لفظها فهى اسم يقع فى جميع مواقع الإعراب ، كما أن لو وليت وغيرهما اذا قصد لفظها كانت أسماء ، ولم تختص من مواقع الإعراب بموقع دون موقع ، انظر إلى قول الشاعر :

أُلاَمُ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

وانظر إلى قول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتٌ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

وقوله « بأى كتاب أم بأية سنة ـ إلخ » هذا البيت هو الشاهد رقم (٣٤٠) وقد تقدم شرحه مع شرح مابعده فى (ص ١٠٥ من هذا الجزء) ، وقوله « فمالى إلا آل أحمد ـ إلخ » مذهب الحق : طريقه الذى يأخذ فيه الذاهب إليه ، وروى فى مكانه « مشعب الحق » وهو كمذهب الحق وزنا ومعنى ، وتقول : شعب فلان ؛ إذا ذهب ، وتقول : أشعب فلان ؛ إذا هلك ، يقول : إنى لا أتولى سواهم ، وقوله « ومن غيرهم أرضى ـ إلخ » أرجب : أهاب ، وتقول : رجبت فلانا ؛ إذا هبته وعظمته ، ومن هذا سمى رجب لأنهم كانوا يعظمونه و يتركون الغزو فيه ، وسموه أيضا منصل الإلّ ، قال الأعشى :

تَدَارَكَهُ فِي مُنْصِلِ الْإِلِّ بَعْدَ مَا مَضَى غَيْرَ دَأْدَاءٍ وَقَدْ كَادَ يَذْهَبُ

وقال كثير عزة :

... ...

فَيَاعَزَّ إِنْ وَاشٍ وَشَى بِيَ عِنْدَكُمْ فَلاَ تَرْجَبِيهِ أَنْ تَقُولِي لَهُ : مَهْلاَ

وقول الكميت : « أريب رجالا منهم ــ إلخ » تقول : أراب الرجل يريب إرابة ، إذا أتى بريبة ، وتقول : راب الرجل يريب ريبا ــ مثل باع يبيع بيعا ــ وريبة أيضا ــ بكسر الراء ــ إذا رأيت منه منكرا ، وتقول : قد رابنى من فلان أمر ، وقد أرابنى ؛ أيضا ، وفى الحديث : « دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَالاَ يَرِيبُكَ » .

الإعراب : « ما » نافية ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم «إلا» أداة استثناء حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « أحمد » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وما » الواو عاطفة ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « إلا » أداة استثناء ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الحق» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد شيعة » وقوله « إلا مذهب الحق مذهب » حيث نصب المستثنى بإلا فى هاتين العبارتين لأن المستثنى قد تقدّم على المستثنى منه ، والمستثنى فى العبارة الأولى هو قوله « آل أحمد » وفى العبارة الثانية هو « مذهب الحق » والمستثنى منه فى العبارة الأولى هوقوله «شيعة» وفى الثانية هو قوله «مذهب» الذى فى آخر البيت ،وأصل نظام الكلام أن يقول : مالى شيعة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلامذهب الحق ؛ ولو أنه جاء بالكلام على ما كان يقتضيه أصل نظامه لكان يجوز له أن ينصب المستثنى على الاستثناء ، وأن يرفعه على البدل من المستثنى منه ، ولكنه لما قدّم المستثنى لم يبق له إلا وجه واحد ــ وهو نصب المستثنى ــ فلا يجوز فى مثل هذه الحال أن ترفع آل أحمد ومذهب الحق ؛ لأن بيت حسان الذى سبق كان ضرورة ، وقد خرجناه على بعض الوجوه فليس لنا أن نتمادى فى القياس عليه ؛ لما علمت مرارا

قال جار الله : « المستثنى فى إعرابه على خمسة أوجه (أحدها) منصوب أبدا ، وهوعلى ثلاثة أوجه: ما استثنى بإلا من كلام موجب ، وذلك جاءنى القوم إلا زيدا ، و بعدا وخلا بعد كل كلام ، و بعضهم يجرّ بخلا ، وقيل : بهما ؛ ولم يورد هذا سيبويه ولا المبرّد ؛ فأما ماعدا وماخلا فالنصب ليس إلا ، وكذلك ليس ولا يكون ، وذلك نحو : جاءنى القوم ــ أو ماجاءنى القوم ــ عدا

بنصب آل ومَذْهَب الأول .

واحترز بقوله « فى النفى » عن الإيجاب ؛ فإنه يتعين النصب ، كما تقدم .

(تنبيه) : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان[1] :

زيدا ، وخلا زيدا ، وماعدا زيدا ، وماخلا زيدا ، قال لبيد :

أَلاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

وليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، وهـذه أفعال مضمر فاعلوها . وما قدّم من المستثنى كقولك : ماجاءنى إلا أخاك أحد ؛ قال الكميت : * ومالى إلا آل أحمد شيعة ... البيت ؛ وما كان استثناؤه منقطعا ، كقولك : ماجاءنى أحد إلا حمارا ، وهى اللغة الحجازية ، ومنه قوله عزّ وجل : (لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ) وقولهم : مازاد إلا مانقص ؛ ومانفع إلا ماضر » اهـ كلامه

(١) ذكر الشارح تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى صفة المستثنى منه ، و بقى حكم تقديمه فى أول الكلام ، وحكم تقديمه على العامل فى المستثنى منه ، ونحن نذكرهما هنا تكميلا للفائدة

أما تقديم المستثنى فى أوّل الكلام فذهب جمهرة النحاة إلى أنه لايجوز ؛ لأن إلا الاستثنائية تشبه واو العطف ، وواو العطف لاتقع فى أوّل الكلام (انظر شرح الشاهد رقم ٤٣٦) ، وذهب الكسائى إلى أنه يجوز تقديم المستثنى أوّل الكلام ، واستدل على ذلك بالسماع و بالقياس ؛ أما السماع فقول الشاعر :

خَلاَ اللهَ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وأما القياس فإنه زعم أن المستثنى فضلة كسائر الفضلات ، وكثير من الفضلات يجوز تقديمه أوّل الكلام ؛ كالمفعول به فى قوله : (فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ) وقوله سبحانه : (فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ)

وأما تقديم المستثنى على العامل فى المستثنى منه فقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة مذاهب :

الأوّل : قيل يجوز مطلقا ، يعنى أنه لافرق بين أن يكون العامل فى المستثنى منه متصرفا وأن يكون جامدا

والثانى : قيل لايجوز مطلقا

والثالث : قيل إذا كان العامل فى المستثنى منه متصرفا جاز ، وإذا كان جامدا لم يجز ، فمثال المتصرف إخوتك إلا زيدا قاموا ، ومثال الجامد إخوتك إلا زيدا عسى أن يفلحوا

أحدهما : لا يكترث بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما فى نحو : مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلاَّ أَبُوكَ صَالِحٌ ، كأنك لم تذكر صالحًا ، وهذا رأى سيبويه.

والثانى : ألاَّ يُكْتَرَثَ بتقديم الموصوف ، بل يُقَدَّر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه ، فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والمازنى .

قال فى الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل مُرَجِّحًا فتكافَئا اهـ .

(وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلاَّ) مِنْ ذِكْرِ المستثنى منه (لِمَا * بَعْدُ) أى : لما بعد إلا ، وهو الاستثناء من غير التمام ، قَسِيمُ قوله أولا « مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ » (يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا) فَأَجْرِ ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب ؛ ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفى أو شبهه : فالنفى نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ » « وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ » وشبه النفى نحو « وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ » « وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ » « فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ » .

ولا يقع ذلك فى إيجاب ؛ فلا يجوز : قامَ إِلاَّ زَيْدٌ ، وأما « وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ » فمحمول على المعنى : أى لا يُرِيدُ .

(تنبيهات) : الأول : الضمير فى « يكن » يجوز أن يكون عائداً على «سابق» : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إلاَّ كما لو عُدِم إلاَّ ، وأن يعود على « ما » من قوله « لما بعد » : أى يكون ما بعد إلا فى تَسَلُّط ما قبل إلاَّ عليه كما لو عدم إلاَّ .

الثانى : يصح التفريغ لجميع المعمولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز : ما ضَرَبْتُ إِلاَّ ضَرْبًا ، وأما « إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا » فمتأول[1] .

---

(١) اعلم أوّلا أن التفريغ لم يجز فى المصدر المؤكد لأنه يستلزم التناقض فى الكلام ، ألا ترى أن الفعل المتقدّم يدلّ على الحدث و يدلّ النفى قبله على انتفاء هذا الحدث ؛ فإذا جئت بالمصدر المؤكد بعد إلا دلّ ذلك على إثبات هذا الحدث على وجه التوكيد ؛ ولامعنى للتناقض أكثر من هذا ؛

فإن قلت : فهل المصدر المبين للنوع أو للعدد بهذه المثابة ؟

الثالث : قوله « سابق » أحسن من قوله فى التسهيل « عامل » ، لأن السابق يكون عاملا وغير عامل ، كما فى الأمثلة اه .

(وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ) ــ وهى التى يصح طرحها والاستغناء عنها ؛ لكون مابعدها تابعا لما بعد إلا قبلها : بدلا منه ، وذلك إن توافقا فى المعنى ؛ ومعطوفا عليه إن اختلفا فيه ــ فالأول (كَلاَ * تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ) فالْعَلاَ : بدل كل من الْفَتَى ، و إلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلا ، والثانى نحو : قامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا وَإِلاَّ عَمْرًا ، فعمرًا : عطف على زيد ، و إلا الثانية لغو؛ والتقدير : قام القوم إلا زيداً وعمراً.

ومن هذا قوله :

٤٤٩ ــ وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

قلت : لا ، لأن الفعل بعد حرف النفى يدل على نفى الحدث المطلق كما علمت ، فاذا جاء المصدر المبين للنوع دلّ على إثبات نوع منه ؛ فكان النفى السابق لشىء والإثبات اللاحق لشىء آخر ، و إذا اختلف المثبت والمنفى لم يتحقق التناقض ؛ فاذا اتضح لك هذا فاعلم ثانيا أن الآية الكريمة ــ وهى قوله سبحانه : (إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا) ليست من المصدر المؤكد فى شىء ، فلا يستدلّ بها مستدل على صحة التفريغ فيه ، و إنما هى من المصدر المبين للنوع ، وحاصل المعنى ليس عندنا شىء يصدق عليه أنه ظنّ مطلق عن التقييد ، ولكن عندنا شىء يطلق عليه الظنّ الضعيف . ثم اعلم ثالثا أن الحال المؤكد بمثابة المصدر المؤكد ؛ فلا يجوز أن يفرغ العامل له ، وكما لايجوز التفريغ فى هذين لايجوز فى المفعول معه ؛ فلا تقول : ماسرت إلا والنيل ، هذا حكم المعمولات ؛ فأما حكم التوابع فلا يجوز التفريغ فى شىء منها إلا فى البدل ، عند الجمهور ، وذهب أبوالبقاء ، وجار الله الزمخشرى ، والمحقق الرضى ؛ إلى أنه يجوز التفريغ فى النعت

٤٤٩ ــ هذا البيت مطلع قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، وهو الذى يقول :

رَفَوْنِى وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لاَ تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

و بعد البيت المستشهد به قوله :

أَبَى الْقَلْبُ إِلاَّ أُمَّ عَمْرٍو وَأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِى بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا
وَعَيَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّى أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

... ...

فَلاَ يَهْنَإِ الْوَاشِينَ أَنْ قَدْ هَجَرْتُهَا وَأَظْلَمَ دُونِي لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا
فَإِنْ أَعْتَذِرْ مِنْهَا فَإِنِّي مُكَذَّبٌ وَإِنْ تَعْتَذِرْ يُرْدَدْ عَلَيْهَا اعْتِذَارُهَا
فَمَا أُمُّ خِشْفٍ بِالْعَلاَيَةِ فَارِدٌ تَنُوشُ الْبَرِيرَ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا

اللغة : « الدهر» هو الزمان « غيارها » بكسر الغين المعجمة ، بزنة كتاب ــ مصدر بمعنى الغياب ، تقول : غارت الشمس تغور غئورا وغيارا ، تريد غابت « تحرق » هو بالبناء للمجهول بمعنى توقد وتشعل « بالشكاة » أراد بالشكاة ما يكون من كلام الواشين من النمائم التى يقصد بها إفساد ذات بينهم ، و يدل لذلك البيت الذى بعد هذا « وعيرها الواشون أنى أحبها » يريد نسبوها إلى العار الذى يستوجب الذم وجعلوا هذا العار هو محبتى لها ، والعلاية ــ بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة ــ اسم موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ، وأنشد هذا البيت لأبى ذؤيب ، وذكر بعده :

فَسَوَّدَ مَاءُ الْمَرْدِ فَاهَا فَأَصْبَحَتْ كَلَوْنِ النَّؤُورِ وَهْىَ أَدْمَاءُ سَارُهَا
بِأَحْسَنَ مِنْهَا حِينَ قَامَتْ فَأَعْرَضَتْ تُوَارِى الدُّمُوعَ حِينَ جَدَّ انْحِدَارُهَا

« فارد » منقطعة عن القطيع ، وهو مرفوع لأنه نعت لأم خشف ، وخبره فى قوله « بأجود منها » الذى ذكرناه فى البيتين اللذين أنشدهما ياقوت ، والخشف ــ بكسر فسكون ــ ولد الظبية ، و يروى « فما أمّ خشف بالعلاية شادن » فشادن : اسم فاعل من قولهم : شدن الظبى ، إذا قوى ، وهو وصف لخشف « تنوش » أى تتناول ، تقول : ناشه ينوشه نوشا ــ مثل قال يقول قولا ــ إذا تناول « البرير » بفتح الباء الموحدة بعدها راء مهملة مكسورة ــ وهو الأوّل من ثمر الأراك ، والمرد ــ بفتح فسكون ــ هو الغض من ثمر الأراك ، والكباث ــ بفتح الكاف ، بزنة سحاب ــ النضيج من ثمر الأراك « اهتصارها » مصدر فعله اهتصر ، وتقول : اهتصر فلان الغصن إذا مدّه وكسره

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الدهر » مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ليلة » خبر المبتدإ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ونهارها » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نهار : معطوف على ليلة ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلة مضاف إليه « و إلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد لمجرد التأكيد ، مبنى على السكون

أى : وطلوعُ الشمس .

وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

٤٥٠ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ   إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

لامحل له من الإعراب « طلوع » معطوف على ليلة ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الشمس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « غيارها » غيار : معطوف على ليلة ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إلا ليلة وإلا طلوع الشمس » حيث كرر إلا الاستثنائية ، وأوقع واو العطف قبل الثانية منهما ، وهذه الواو تعطف مابعد إلا الثانية على مابعد الأولى ، ولا معنى لإلا الثانية ، ولايقصد بها إلا تأكيد أن هذا الذى بعدها معطوف على مابعد إلا الأولى ، ونظير زيادة إلا هذه زيادة لافى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولاشجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد لا الثانية على مابعد لا الأولى ، ولا الثانية مزيدة لتأكيد أن العطف على مدخول لا الأولى

٤٥٠ — هذا البيت قد استشهد به سيبويه (١ — ٣٧٤) وكثير من النحاة ، ولم نقف على نسبته إلى قائل معين

اللغة : «شيخك» هو فى رواية سيبويه والأعلم بالشين المعجمة بعدها ياء مثناة ثم خاء معجمة — وهو الرجل المسنّ ، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعى بين الصفا والمروة ويفسر الرمل بالسعى فى الطواف ، وكأنه قال : لامنتفع فىّ ولاعمل عندى أفوت به غيرى إلا هذا ، وقد زعم بعض الكاتبين أن الرواية « مالك من شنجك » بالشين والنون بعدها جيم ، والشنج : الجمل ، وأصله بفتح الشين والنون ، فسكنت النون لإقامة وزن البيت ، والكلام على هذا يؤدّى معنى مستقيما ، ولكن الرواية التى رواها الأثبات من العلماء الذين تلقوا اللغة والشعر عن الأوائل لم ترد بذلك ، ومن رجع إلى كتاب سيبويه وشروحه ثبت له أن الرواية الصحيحة هى التى قدّمنا ذكرها وقد فسرها الأعلم بما ذكره ، ومن هنا تعلم ما فى كلام الشيخ يس الذى كتبه على حواشى التصريح من الخطأ إذ يقول : « المراد بالشيخ الجمل كما فى شرح الشواهد ، فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسيم ظنا أن المراد السعى فى الحج فقط » اهـ ، فالذى أنكره على بعض مشايخه من التفسير هو الذى صرح به الأوائل من العلماء ، وليس منشؤه الاغترار بقول الشيخ خالد «والرسيم فى السعى الركض ، والرمل فى الطواف الإسراع » بل منشؤه الوقوف على قول الأعلم « والرسيم والرمل ضربان من السير بدل من العمل وتبيين له ، وإلا مؤكدة مكررة ، وأراد بالرسيم السعى بين الصفا والمروة ، وبالرمل السعى فى الطواف» اهـ كلامه

أى : إلا عَمَلُه رَسِيمُهُ وَرَمَله ، فرسيمه : بدل ، ورمله : معطوف ، و إلا المقرونة بكل منهما مؤكدة .

(وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفريغ ، أولا[1] .

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « شيخك» شيخ : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الخبر « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « إلا » حرف زائد مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رسيمه » رسيم : بدل من عمل ، و بدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « و إلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ؛ إلا : حرف زائد ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسيمه ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الشيخ مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله إلا رسيمه و إلا رمله » فقد كرر إلا ههنا مرتين الأولى فى قوله « إلا رسيمه » والرسيم بدل من العمل على ما بان لك فى الإعراب ، والثانية فى قوله « و إلا رمله » والواو عاطفة وما بعد إلا معطوف على ماقبلها ، على نحو ماذكرنا فى شرح البيت السابق ، فقد اجتمع فى هذا البيت نوعا زيادة إلا ، كما هو ظاهر .

(١) قال سيبويه[1] رحمه الله : « هـذا باب تثنية المستثنى (يريد تكراره) ، وذلك قولك : ما أتانى إلا زيد إلا عمرا ، ولا يجوز الرفع فى عمرو ، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى ، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأوّل من شيء تدخل فيه الآخر ، و إن شئت قلت : ما أتانى إلا زيدا إلا عمرو ، فتجعل الإتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو (يريد فى المثال أوّلا) فأنت فى ذا بالخيار : إن شئت نصبت الأوّل ورفعت الآخر ، و إن شئت نصبت الآخر ورفعت الأوّل ، وتقول : ما أتانى إلا عمرا إلا بشرا أحد ، كأنك قلت : ما أتانى إلا عمرا أحد ، فجعلت بشرا بدلا من أحد ثم قدمت بشرا فصار كقولك : مالى إلا بشرا أحد ؛

---

(١) انظر الكتاب (١ — ٣٧٢)

(فَمَعْ * تَفْرِيغ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ) المفرّغ (دَعْ) أى : اتركه باقيا (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ) أى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مُغْنِي) فتقول : مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْراً إِلاَّ بَكْراً ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ عَمْراً إِلاَّ بَكْراً ، وما مررت إلا بزيد إلا عمرا إلا بكرا ؛ ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه ، بل أيها أشغلته به جاز . والأول أولى .

(وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ) نحو : قَامَ إِلاَّ زَيْدا إِلاَّ عَمْراً إِلاَّ بَكْراً الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ عَمْراً إلا بَكْراً أحدٌ . (وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ) عنه ؛ أما فى الإيجاب فمطلقا ، نحو : قَامَ الْقَوْمُ

لأنك إذا قلت مالى إلا عمرا أحد إلا بشر ، فكأنك قلت : مالى أحد إلا بشر ، والدليل على ذلك قول الشاعر ، وهو الكميت :

فَمَالِيَ إِلاَّ اللهُ لاَ رَبَّ غَيْرُهُ وَمَالِيَ إِلاَّ اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ

فغيرك بمنزلة إلا زيدا ، وأما قوله وهو حارثة بن بدر الغدانى :

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرُ أَجْسَادِ
إِلاَّ بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نُحَشْرِجُهَا كَرَاحِلٍ رَائِحٍ أَوْ بَاكِرٍ غَادِي

فإن غير ههنا بمنزلة مثل ، كأنك قلت : لم يبق منا مثل أجساد إلا بقيات أنفاس ، وعلى ذا أنشد بعض الناس هذا البيت رفعا للفرزدق :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلاَّ دَارُ مَرْوَانَا

جعلوا غير صفة بمنزلة مثل ، ومن جعله استثناء لم يكن له بدّ من أن ينصب أحدهما ، وهو قول ابن أبى اسحاق ، وأما إلا زيد فإنه لايكون بمنزلة مثل إلا صفة . ولو قلت : ما أتانى إلا زيد إلا أبو عبد الله ؛ كان جيدا إذا كان أبو عبد الله زيدا ، ولم يكن غيره ؛ لأن هذا يكرر توكيدا ، كقولك : رأيت زيدا زيدا ، وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول : رأيت زيدا عمرا ؛ لأنه إنما أراد زيدا فنسى فتدارك ، ومثل ما أتانى إلا زيد إلا أبو عبد الله ــ إذا أراد أن يبين و يوضح قوله :

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهْ ... ... البيت »

اهـ كلامه بحروفه .

إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ عَمْراً إِلاَّ بَكْراً ؛ وأما فى غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِئْ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معربا بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه ؛ ففى الاتصال تبدل واحداً على الراجح وتنصب ما سواه (كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ على) إلا بَكْراً ، فعلىٌّ : بدل من الواو ؛ فإنه لا يتعين للإبدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل ، وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى ، نحو : مَا قَامَ أحدٌ إِلاَّ حِمَاراً إِلاَّ فَرَساً إِلاَّ جَمَلاً ، ويجوز الإبدال على لغة تميم .

(وَحُكْمُهَا) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ) فإن كان مُخْرَجًا لوروده على موجب فهى مخرجة ، وإن كان مُدْخَلاً لوروده على غير موجب فهى أيضا مدخلة .

(تنبيه) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك ، كما فى نحو : لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلاَّ أَرْبَعَةً إِلاَّ اثْنَيْنِ إِلاَّ وَاحِدًا ، فقيل : الحكم كذلك وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيح أن كل عدد مستثنى من مَتْلُوِّهِ ، فعلى الأول يكون مُقِرًّا بثلاثة ، وعلى الثانى بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة فى المراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة فى المراتب الشفعية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقى فهو المراد اهـ .

(وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ نُسِبَا) مجروراً : مفعول باستثن ، وبغير : متعلق باستثن ، ومعربا : حال من غير ، وبما : متعلق بمعربا ، وما : موصول صلته نُسِب ، ولمستثنى : متعلق بنسب ، وبإلا : متعلق بمستثنى .

والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه(١) ، وتكون هى معربةً بما نسب

---

(١) قال سيبويه(١) : « هذا باب غير ؛ اعلم أن غيرا أبدا سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون

---

(١) انظر الكتاب (١ — ٣٧٤)

للمستثنى بإلا من الإعراب فيا تقدم ؛ فيجب نصبها فى نحو : قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هٰذَا المَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ ، عند الجميع ، وفى نحو : ماقامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ ، عند غير تميم ، وفى نحو: ما قامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ ، عند الأكثر ، ويترجّح فى هذا المثال عند قوم ، وفى نحو : ما قامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ، عند تميم ، ويضعف فى نحو: ماقامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، ويمتنع فى نحو : ماقامَ غَيْرُ زَيْدٍ.

فيه معنى إلا فيجرى مجرى الاسم الواقع بعد إلا ، وهو الاسم الذى يكون داخلا فيما يخرج منه غيره ، وخارجا مما يدخل فيه غيره ، فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتانى القوم غير زيد ، فغيرهم الذين جاءوا ، ولكن فيه معنى إلا فصار بمنزلة الاسم الذى بعد إلا ، وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غير زيد ؛ وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيـــه معنى إلا ، وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذى بعد إلا ؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلا ، ولو جاز أن تقول : أتانى القوم زيدا ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا ؛ لما كان إلا نصبا . ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذى يبتدأ بعد إلا ، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء فى كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزئ من الاستثناء ، ألا ترى أنه لو قال : أتانى غير عمرو ؛ كان قد أخبر أنه لم يأته ، وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به فى مواضع من الاستثناء ، ولو قال ما أتانى غير زيد ؛ يريد بها منزلة مثل ؛ لكان مجزئا من الاستثناء ، كأنه قال : ما أتانى الذى هو غير زيد ؛ فهذا يجزئ من قولك : ما أتانى إلا زيد » اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافى فى شرح قوله : « ألا ترى أنه لو قال أتانى غير عمرو » إلخ : « بين سيبويه أن غيرا تجزئ من الاستثناء وإن لم تكن للاستثناء ليقوى الاستثناء بها فى الموضع الذى جعلت فيه بمنزلة إلا ، وذلك قولك : أتانى غير عمرو ؛ وغير فاعل أتانى ، ولا يكون بمعنى إلا ؛ لأنك لاتقول : أتانى إلا عمرو ؛ وقد أغنى عن الاستثناء ؛ لأن الذى يفهم به أن عمرا ما أتاك لخروج عمرو عن الإتيان كخروجه بالاستثناء ، وقد يستقيم فى حقيقة اللفظ ، أن يكون عمرو أتاه ؛ لأن قوله أتانى غير عمرو ، ظاهر اللفظ أن غير عمرو أتاه ، وليس فى إتيان غير عمرو نفى لإتيان عمرو ؛ كما لو قال : أتانى عدو زيد ، لم يكن فيه دلالة على أن زيدا لم يأته » اهـ .

فإن قلت : فلم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن غير لما أقيمت فى هذا الباب مقام إلا ، وكان الاسم الواقع بعدها مجرورا بالإضافة ، وكان لابدّ لها فى نفسها من إعراب ؛ أعربت إعراب الاسم الواقع بعد إلا ليدلّ بذلك على ما كان يستحق الاسم الذى بعد إلاّ من الإعراب ، ويبقى الاستثناء .

(تنبيهات) : الأول : أصل غير أن يوصف بها إمّا نكرةٌ نحو « صَالِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو : « غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن «ٱلَّذِينَ» جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فهى إذا وقعت بين ضـــدين ضعف إبهامها ؛ فلما ضُمِّنت معنى إلاَّ حُملت عليها فى الاستثناء ، وقد تحمل إلاّ عليها فيُوصَفُ بها ، بشرط أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه[١] ، وأن يكون نكرة أو شبهها[٢] ، فالجمع نحو « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ ٱللهُ لَفَسَدَتَا[٣] » ، وَشِبْهُ

---

(١) المراد بشبه الجمع ما كان مفردا فى اللفظ ولـكنه دال على متعدّد فى المعنى ، كغيرى فى المثال الذى أنشده .

(٢) المراد بشـبه النكرة ما أريد به الجنس ، وذلك كالمعرف بأل الجنسية ؛ فإنه نـكرة من حيث المعنى ، وإن كان لفظه معرفة .

فإن قلت : فلماذا اشترطوا فى إلا إذا حملت على غير أن يكون الموصوف بها جمعا أو شبهه ؟

قلت : لاحظوا أصل معناها ، وهو الاستثناء ، والذى يتقدمها فى حالة الاستثناء عام كما تعلم .

فإن قلت : فلماذا اشترطوا أن يكون الموصوف نـكرة ؟

قلت : لاحظوا معنى غير الذى شبهت إلا بها ، وغير كما تعلم متناهية فى الإبهام والذى يوصف بها النكرات وما أشبهها كما سمعت فى عبارة الشارح .

فإن قلت : فهل الوصف هو إلا وحدها أو هى وما بعدها ؟

قلت : هذا ينبنى على معرفة شىء آخر ، وهو أن إلا فى نحو قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ ٱللهُ لَفَسَدَتَا) أهى اسم نظرا إلى ماعرض لها من مشابهة غير أم حرف نظرا إلى أوّل أمرها ؟ فإن قلنا : هى حرف ؛ فالوصف مجموع الحرف والاسم الواقع بعده ، وإن قلنا : هى اسم ، فالوصف هو إلا وحدها ، وإنما يلزم ذكر الاسم الذى بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة ، وعلى كونها اسما تعرب هكذا : إلا اسم بمعنى غير صفة لآلهة ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية لـكونه على صورة الحرف ، وهو مضاف والاسم الـكريم مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلاّ التى ظهرت فيه .

(٣) قال ابن هشام فى مبحث إلا من مغنى اللبيب « ولا يجوز فى إلا هـذه فى هذه الآية أن تـكون للاستثناء ؛ لامن جهة اللفظ ولامن جهة المعنى ؛ أمامن جهة المعنى فلأنها لو كانت للاستثناء لـكان التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك معنى فاسد ؛ لأنه يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وكل شىء أدّى إلى المعنى الفاسـد فهو فاسد ؛ وأما من جهة اللفظ فلأن آلهة جمع منكر واقع فى سياق الإثبات ، والجمع المنكر الواقع فى الإثبات

الجمع كقوله :

٤٥١ — لَوْ كَانَ غَيْرِى سُلَيْمَى ٱلدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ ٱلْحَوَادِثِ إِلاَّ الصَّارِمُ ٱلذَّكَرُ

لايعم، ومتى لم يعم لم يصح الاستثناء منه ، ألاترى أنك لوقلت : قام رجال إلازيدا ، لم يصح اتفاقا ، وزعم المبرد أن إلا فى هذه الآية للاستثناء ، وزعم أن مابعدها بدل ، محتجا بأن لوتدل على الامتناع وامتناع الشىء انتفاؤه ، وزعم أن التفريغ بعد لوجائز ، وأن نحو لوكان إلا زيد أجود كلام ، ويرده أنهم لايقولون : لو جاءنى ديار لأكرمته ، ولايقولون : لوجاءنى من أحد أكرمته ، ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك ، كما يجوز : مافيها ديار ، وما جاءنى من أحد ، ولما لم يجز ذلك دلّ على أن الصواب قول سيبويه إنّ إلا ومابعدها صفة ، قال الشلوبين وابن الضائع : ولايصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التى يراد بها البدل والعوض ، قالا : وهذا هو المعنى فى المثال الذى ذكره سيبويه توطئة للمسألة ، وهو لوكان معنا رجل إلا زيد لغلبنا : أى رجل مكان زيد أو عوضا من زيد اه ، قلت : وليس كما قالا ، بل الوصف فى المثال وفى الآية مختلف ؛ فهو فى المثال مخصص مثله فى قولك : جاء رجل موصوف بأنه غير زيد ؛ وفى الآية مؤكد ، مثله فى قولك : متعدّد موصوف بأنه غير الواحد ، وهكذا الحكم أبدا : إن طابق مابعد إلا موصوفها فالوصف مخصص له ، وإن خالفه بإفراد أوغيره فالوصف مؤكد ، ولم أر من أفصح عن هذا ، لكن النحويين قالوا: إذا قيل: عندى له عشرة إلا درهما ؛ فقد أقر له بتسعة ، فان قال : إلا درهم ؛ فقد أقر له بعشرة ، وسرّه أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم ، وكل عشرة فهى موصوفة بذلك ، فالصفة ههنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها فى (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) وتتخرج الآية على ذلك ؛ إذ المعنى حينئذ : لوكان فيهما آلهة لفسدتا : أى أن الفساد يترتب على تقدير تعدّد الآلهة ، وهذا هو المعنى المراد » اه كلام ابن هشام بإيضاح

٤٥١ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ - ٣٧٠) ، وقد نسبه إلى لبيد بن ربيعة العامرى ؛ ولم يتعرّض الأعلم لنسبته بشىء ، وقد رووا قبل بيت الشاهد بيتين آخرين له ، وهما قوله :

قَالَتْ غَدَاةَ انْتَحَيْنَا عِنْدَ جَارَتِهَا أَنْتَ الَّذِى كُنْتَ لَوْلاَ الشَّيْبُ وَالْكِبَرُ

فَقُلْتُ لَيْسَ بَيَاضُ الرَّأْسِ عَنْ كِبَرٍ لَوْ تَعْلَمِينَ ، وَعِنْدَ الْعَالِمِ الْخَبَرُ

وديوان لبيد الذى بين يدى والمطبوع فى ليدن عام ١٨٩٢ ليس فيه هذا

اللغة : « انتحينا » هو بالحاء المهملة بمعنى أخذنا ناحية ، ويروى انتجينا ــ بالجيم ــ بمعنى

... ...

تناجينا ، يريد تحدّثنا سرّا « سلمى » بفتح فسكون ـ اسم امرأة « غيره » ماض من التغيير ، وهو تبديل الحالة الموجودة بحالة أخرى « وقع الحوادث» الحوادث: جمع حادثة ، والمراد بها النائبة من نوائب الدهر والكارثة من كوارثه ، ووقعها : نزولها و إصابتها من تحل به « الصارم » السيف القاطع ، وأصله اسم فاعل من صرم يصرم ـ مثل ضرب يضرب ـ إذا قطع « الذكر » بفتح الذال والكاف ـ من أسماء السيف ، و يقال له : المذكر ، أيضا ، وأصل معناه المتخذ من الحديد الذكر ، والحديد على ضربين : أحدهما صلب شديد اليبوسة ، وهو الذكر ، والآخر لين رخو ، وهو الأنيث

الإعراب : « لو » حرف يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « كان» فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « غيرى» غير : اسم كان ، مرفوع بضمة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليـه مبنى على السكون فى محل جر «سليمى» منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل ياسليمى ، مبنى على ضم مقدّر على آخره منع من ظهوره التعذّر فى محل نصب « الدهر» خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة « غيره» غير : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائب مفعول به تقدّم على الفاعل مبنى على الضم فى محل نصب « وقع » فاعل غير ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف ، و «الحوادث» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » اسم بمعنى غير نعت لغيرى ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، وهو مضاف و « الصارم » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إلا التى على صورة الحرف « الذكر » نعت للصارم على لفظه ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إلا الصارم » فإن إلا فى هذه العبارة صفة بمعنى غير ، وقد وصف بها قوله غيرى ، وقد استوفت إلا شرطى الوصف بها ؛ فموصوفها فى معنى الجمع ـ وهو قوله « غيرى » على ماينا ؛ وذلك لأنه ـ و إن كان مفردا فى اللفظ ـ مبهم غاية فى الإبهام ، وهو بسبب هذا الإبهام صالح لإطلاقه على كثيرين ، بل هو صالح لإطلاقه على كل ماعدا المتكلم من إنسان وحيوان وجماد ، وموصوفها أيضا نكرة ؛ لأن غيرا لاتتعرف بالإضافة[1]، بسبب ذلك الإبهام القوى فيها ؛

(١) ويقال : إذا وقعت غير بين ضدين مثل قوله تعالى فى فاتحة الكتاب (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) تعرفت ؛ ولهذا وصف بها المعرفة فى هذه الآية الكريمة ، وهى الاسم الموصول ؛ والذين يذهبون إلى أنها لاتتعرف أبدا يقولون : إنها فى مثل هذه الحال تتخصص والاسم الموصول ليس معرفة تامة ، وما فيه من الابهام يجوز وصفه بالنكرة المخصصة ، وبخاصة إذا كانت صورتها صورة المعرفة .

.. ..

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون « إلا » فى هذا البيت حرف استثناء ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن الصناعة تأبى كل الإباء أن تكون إلا فى هذا البيت استثنائية وذلك لأنها لوكانت استثنائية لكان الاستثناء مفرّغا ؛ إذلم يتقدّم فى الكلام مستثنى منه والكلام موجب ؛ إذلم يسبقه نفى ولا شبهه ، وقد عرفت أن الاستثناء المفرّغ لا يكون فى الكلام الموجب ، وستعرف فى كلام أبى سعيد السيرافى الذى ننقله لك بعد هذا مايؤيد ذلك الذى ذكرناه

قال سيبويه : هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير ، وذلك قولك : لوكان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ؛ والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لوكان معنا إلا زيد لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء ؛ لكنت قد أحلت ؛ ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة :

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، إذا كانت غير غير استثناء ، ومثل ذلك قوله تعالى : (لاَيَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ) وقوله عزّ وجلّ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) ، ومثل ذلك فى الشعر للبيد بن ربيعة :

وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِى الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلْ

وقال أيضا :

لَوْ كَانَ غَيْرِى سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ البيت ... ...

كأنه قال : لوكان غيرى غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث ، إذا جعلت غيرا الآخرة صفة للأولى ، والمعنى أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لايغيره شئ » اه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه جرى إلا ومابعدها على غيرى نعتا لها ، والتقدير لوكان غيرى غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث ، والمعنى أن وقع الدهر لايغيره كما لايغير الصارم الذكر » اه .

وقد بين العلامة أبوسعيد السيرافى فى بيان أن الكلام بعد لو يجرى مجرى الموجب ، ولا يعتبر نفيا ، وهو مايؤكد لك ماذكرنا أوّلا فى بيان الاستشهاد بالبيت من أن إلا فى هذا البيت لاتكون من حيث الصناعة استثنائية ، قال : « لا يكون فى لو بعد إلا بدل ؛ لأنها فى حكم اللفظ تجرى مجرى الموجب ، وذلك أنها شرط بمنزلة إن ، ولو قلت : إن أتانى رجل إلا زيد خرجت ؛ لم يجز ؛

فالصارمُ : صفة لغيرى[١] ، ومثالُ شِبْهِ النكرة قوله :

٤٥٢ — أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا

لأنه يصير فى التقدير إن أتانى إلا زيد خرجت ، كما لا يجوز أتانى إلا زيد ، فهذا وجه من الفساد فيه ؛ وفيه وجه آخر بينه سيبويه فى قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، وذلك لأنه يصير فى المعنى لو كان معنا زيد لهلكنا ؛ لأن البدل بعد إلا فى الاستثناء موجب ، وكذلك لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، لو كان على البدل لكان التقدير : لو كان فيهما الله لفسدتا ، وهذا فاسد» اهـ

(١) فى العبارة تسامح ؛ إذ الوصف هو إلا وحدها أو مع الصارم على ماسبق بيانه

٤٥٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٣٧٠) وهو من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا قَدْ كَادَ يَعْفُو مَقَامُهَا
فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِلَّةُ آنَاءَ الدِّيَارِ وَشَامُهَا
وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَامُهَا
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ لاَ الْمَاءُ مُبْرِئٌ صَدَاهَا وَلاَ يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَلاَ خَيَّلَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إِلاَّ سَلاَمُهَا
طُرُوقاً وَجُلْبُ الرَّحْلِ مَشْدُودَةٌ بِهِ سَفِينَةُ بَرٍّ تَحْتَ خَدِّي زِمَامُهَا
أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ ... البيت ، وبعده:
يَمَانِيَةٌ فِي وَثْبِهَا عَجْرَفِيَّةٌ إِذَا انْضَمَّ إِطْلاَهَا وَأَوْدَى سَنَامُهَا

اللغة : « يعفو » يدرس وتذهب معالمه « مقامها » المكان الذى كنا نقوم فيه منها « أهلة » جمع هلال « شامها » اسم جنس جمعى واحدته شامة ، وهى العلامة « سقامها » مرضها ، يريد الرض الناشىء عنها « الهيماء » الشديدة العطش من النوق ، والهيام — بزنة غراب — أشد العطش ، وقالوا : كثيب أهيم ورملة هيماء وكثبان هيم ، إذا كانت لا يرويها ماء السماء ، وقالوا : ناقة هيمى وجمل هيمان مثل عطشى وعطشان ، وإبل هيم ، وفى التنزيل : ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ ﴾ ، وقوله « ألا خيلت مىّ — إلخ » خيلت : أرتنا خيالها ، يريد

... ...

جاءنا طيفها فى المنام ، ومى : اسم محبو بته ، وجملة « وقد نام صحبتى » حالية ، والتهويم : مصدر هوّم الرجل ؛ إذا حرك رأسه من النعاس ، يقول : نفر نومنا حين سلم علينا الخيال ؛ وقوله « طروقا وجلب الرحل ــ الخ » الطروق : الإتيان ليلا ، تقول : طرق المسافر أهله يطرقهم طروقا ــ مثل قعد يقعد قعودا ــ إذا أتاهم ليلا ، وطروقا : منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لقوله خيلت : أى خيلت طروقا ، أو هو حال من الضمير المستتر فى خيلت بتأويله بالمشتق ، وجلب الرحل ــ بضم الجيم وكسرها ــ عيدانه وخشبه ، وهو مبتدأ خبره مشدودة ، ونائب فاعل مشدودة هو قوله « سفينة بر » وسفينة البر : الناقة ، والضمير المجرور بالباء فى قوله « به » يعود إلى جلب الرحل ، وقوله « تحت خدى زمامها » جملة من مبتدأ وخبر مقدم عليه ، وهذه الجملة صفة لقوله سفينة بر ، أراد أنه كان قد نزل فى آخر الليل عن ناقته وجعل زمامها تحت خده ونام ، وقوله « أنيخت فألقت بلدة ــ إلخ » تقول : أنخت الجمل فاستناخ ، تريد أبركته فبرك ، والبلدة الأولى : الصدر ، والبلدة الثانية : الأرض ، يريد أبركتها فألقت صدرها على الأرض ، والبغام ــ بضم الباء الموحدة بعدها غين معجمة ــ الصوت الذى لاتفصح به ، ويقال : بغام الظبية وبغام الناقة ، وفعله بغمت تبغم ــ مثل ضرب يضرب ؛ وقوله « يمانية فى وثبها عجرفية ــ إلخ » اليمانية ــ بزنة ثمانية ــ المنسوبة إلى اليمن ، والوثب : مصدر وثب يثب ــ مثل وعد يعد ــ إذا طفر ، والوثوب : مثل الوثب ، والعجرفية : الجفاء وركوب الرأس ، وذلك أن تسير سيرا مختلطا لايردها زمام ولا يثنيها ، وإطلاها ــ بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة ــ مثنى إطل ، وهو الخاصرة ، وأودى : ذهب وهلك ، يريد أنها مع ضمرها شديدة جافية فكيف هى لو لم يكلها السير ولم يضنها قطع المفاوز ؟ !

الإعراب : « أنيخت » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هى يعود إلى سفينة بر « فألقت » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ألقى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى سفينة بر أيضا « بلدة » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فوق » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لبلدة ، وهو مضاف ، و « بلدة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قليل » نعت لبلدة ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بها » جار ومجرور متعلق بقليل « الأصوات » فاعل بقليل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » اسم بمعنى غير صفة للأصوات ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية لكونه على صورة الحرف ، وهو مضاف ، وبغام من قوله « بغامها » مضاف إليه مجرور

فالأصوات : شبيه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بأل الجنسية .

لكن تفارق « إلا » هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها ، فلا يقال : جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ ، ويقال : جاءنى غَيْرُ زَيْدٍ ، ونظيرها فى ذلك الْجُمَلُ والظروفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولايجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

ثانيهما : أنه لايوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلاَّ دَانِقٌ لأنه يجوز إلا دانقاً ، ويمتنع إلا جَيِّد ؛ لأنه يمتنع إلا جيداً ، ويجوز عندى درهم غير جيد .

هكذا قال جماعات . وقد يقال : إنه مخالف لقولهم فى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ

بكسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المنقولة إليه من إلا ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سفينة بر مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « إلا بغامها » حيث وقعت فيه إلا اسما بمعنى غير صفة لما قبلها ، وقد استوفى الموصوف شرطى الوصف بإلا ؛ فهو جمع كما هو ظاهر ، وهو شبيه بالنكرة لكونه مقرونا بأل الجنسية ، والمقرون بأل الجنسية على ماعرفت نكرة فى صورة المعرفة .

قال الأعلم الشنتمرى : « الشاهد فى وصف الأصوات بقوله إلا بغامها ، على تأويل غير ، والمعنى قليل بها الأصوات غير بغامها : أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة . . . ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات ، على أن يكون قليل بمعنى النفى ، فكأنه قال : ليس بها صوت إلا بغامها » اه .

وقال المحقق الرضى : « ويجوز فى البيت أن تكون إلا للاستثناء وما بعدها بدلا من الأصوات ؛ لأن فى قليل معنى النفى ، والمعنى على هذا : ما فى تلك البلدة من جنس الأصوات إلا بغامها ، بخلاف المعنى الأول ، فإنه يقتضى أن يكون فيها صوت غير البغام لكنه قليل بالنسبة إلى البغام » اه .

وقد سبق بذكر هذين الوجهين جميعا أبو سعيد السيرافى فى شرحه على كتاب سيبويه ؛ فإنه بعد أن ذكر عبارة سيبويه التى خرج فيها البيت على أن إلا صفة بمعنى غير قال : « فى هذا البيت وجهان : أحدهما ماقاله سيبويه ، وإذا كان على ماقاله فقد أثبت بها أصواتا قليلة وجعل إلا بغامها نعتا للأصوات ، والوجه الثانى : أن يكون قليل بمعنى النفى ، فيكون بمعنى ما بها أصوات إلا بغامها ، وهو استثناء وبدل ، كما تقول : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد » اه .

لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلاَّ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا(١) .

وشرط ابن الحاجب فى وقوع « إلا » صفةً تعذُّر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله :

٤٥٣ — وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُه أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ

---

(١) انظر كتاب سيبويه (١ — ٣٧٠) وانظر شرح الشاهد رقم (٤٥١) فقد ذكرنا لك فيه عبارة سيبويه التى ذكر فيها هذا المثال .

٤٥٣ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٣٧١) وقد نسبه لعمرو بن معديكرب الزبيدى ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وكذلك نسبه المبرد فى الكامل ، والجاحظ فى البيان والتبيين . وقد ورد هذا البيت فى شعر لحضرمى بن عامر شاعر بنى أسد ، وأورده له الآمدى فى كتابه المؤتلف والمختلف (ص ٨٤) ، وهذا الشعر قوله :

أَلاَ عَجِبَتْ عُمَيْرَةُ أَمْسِ لَمَّا رَأَتْ شَيْبَ الذُّؤَابَةِ قَدْ عَلاَنِى

تَقُولُ أَرَى أَبِى قَدْ شَابَ بَعْدِى وَأَقْصَرَ عَنْ مُطَالَبَةِ الْغَوَانِى

وبعد ذلك بأبيات قوله :

وَذِى فَخْمٍ عَزَفْتُ النفْسَ عَنْهُ حِذَارَ الشَّامِتِينَ وَقَدْ شَجَانِى

قَطَعْتُ قَرِينَتِى عَنْــهُ فَأَغْنَى غَنَاهُ فَلَنْ أَرَاهُ وَلَنْ يَرَانِى

وَكُلُّ قَرِينَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى وَلَوْضَنَّتْ بِهَا سَـــــتُفَرَّقَانِ

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ ... البيت ، و بعده :

وَكُلُّ إِجَابَتِى إِيَّاهُ أَنِّى عَطَفْتُ عَلَيْهِ خَوَّارَ الْجَنَانِ

اللغة : « عميرة » اسم ابنته « الذؤابة » بضم الذال المعجمة ـ الخصلة من الشعر « أقصر » كف « الغوانى » جمع غانية ، وهى التى غنيت بجمالها عن الزينة « وذى فخم » الواو واو رب ، والفخم ـ بفتح الفاء وسكون الخاء المعجمة ـ التعظم والاستعلاء ، ومثله الفخيمة ـ بزنة التصغير ـ « عزفت » صرفت وكففت « حذار الشامتين » مفعول لأجله « شجانى » أحزننى ، وجملته حال ، « قطعت قرينتى عنه » هــذا خبر المبتدأ المجرور بعد واو رب « ضنت » بخلت « كل إجابتى » يروى فى مكانه « وكان إجابتى » وكل : فعل ماض من الـكلال ، وهو الإعياء .

الإعراب : « كل » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أخ » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة « مفارقه » مفارق : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو

... ...

مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « أخوه » أخو : فاعل بمفارق ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كل أخ مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر المبتدأ الذى هو عمر محذوف وجوبا ، والتقدير لعمرك قسمى ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب معترضة بين الموصوف وصفته « إلا » اسم بمعنى غير صفة لكل أخ ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، وهو مضاف ، و « الفرقدان » مضاف إليه مجرور بالياء المقدرة نيابة عن الكسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالألف المأتى بها نيابة عن الضمة التى يقتضيها العامل فى إلا .

الشاهد فيه : قوله « إلا الفرقدان » فإن إلا فيه صفة لما قبلها ، وهى بمعنى غير ، وقد استوفت إلا فى هذا البيت الشرطين اللذين شرطهما جمهرة النحاة ــ وهما كون الموصوف بها نكرة أو فى حكم النكرة ، وكونه جمعا أو فى حكم الجمع ــ ولكن ابن الحاجب اشترط شرطا آخر غير هذين الشرطين وهو أن يكون الاستثناء غير ممكن كما فى قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) ، فإن كان الاستثناء ممكنا لم يجز جعلها صفة ، والاستثناء ممكن فى هذا البيت ، فعلى ماذهب إليه ابن الحاجب يكون جعل إلا فيه صفة بمعنى غير شاذا ؛ هذا بيان كلام الشارح الأشمونى رحمه الله .

وإليك عبارة ابن الحاجب نفسه فى كتابه الكافية ، قال : « وغير صفة حملت على إلاّ فى الاستثناء ، كما حملت إلا عليها فى الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ، نحو : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) » اهـ ، وقال فى شرح هذه العبارة : « لما حملوا غيرا على إلا فى الاستثناء حملوا إلا عليها فى الصفة فى الموضع الذى يتعذر فيه الاستثناء ، هذا مذهب المحققين ، كقولك : جاءنى رجال إلا زيد ؛ لأنك لو جعلت زيدا مستثنى من رجال لم يستقم ؛ لأن شرط الاستثناء أن يدخل المستثنى لو سكت عنه فى المستثنى منه ، وههنا لايدخل فيه زيد فى قولك : جاءنى رجال ؛ إذ لا دلالة له عليه ، ومثله قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) ؛ وقد زعم قوم أنها يصح حملها على الصفة مع صحة الاستثناء ، ومتمسكهم قوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ

... ...

وهو شاذ عند الأولين » اه كلامه .

ومذهب سيبويه أنه يجوز الوصف بإلا مع صحة الاستثناء ؛ فإنه قال : « و إذا قال : ما أتانى أحد إلا زيد ؛ فأنت بالخيار : إن شئت جعلت إلا زيد بدلا ، وإن شئت جعلته صفة ، ولا يجوز أن تقول : ما أتانى إلا زيد ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، إنما يجوز ذلك صفة (يريد أنّ إلاّ لا تكون صفة إلا إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور) ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون ؛ لايجرى فى الكلام إلا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار ، وقال عمرو بن معديكرب :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ

كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه إذا وصفت به كلا » اه كلامه بحروفه .

وقال العلامة الرضى فى شرح الكافية : « ومذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز فى قولك : ما أتانى أحد إلا زيد ؛ أن يكون إلا زيد بدلا وصفة ، وعليه أكثر المتأخرين ؛ تمسكا بقوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ

وقوله عليه الصلاة والسلام : النَّاسُ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إلاَّ الْعَالِمُونَ ، وَالْعَالِمُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إلاَّ الْعَامِلُونَ ، وَالْعَامِلُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إلاَّ الْمُخْلِصُونَ ، وَالْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ ، وقال الكسائى : تقدير البيت إلا أن يكون الفرقدان (يريد أنه فاعل لفعل محذوف) ، وهو مردود ؛ لأن الحرف الموصول لايحذف إلا بعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع ؛ وقال المصنف : فى البيت شذوذان : وصف كل دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه ؛ إذ هو المقصود ، وكل لإفادة الشمول فقط ، قال : وهذا الوصف ضرورة للشاعر ؛ لأنه لو جاز له وصف المضاف إليه — وهو أن يقول الفرقدين — لم يجعل إلا صفة ، بل كان يجعله استثناء ؛ والشذوذ الثانى الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ، وهو قليل ، وقوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) قال سيبويه : لايجوز ههنا إلا الوصف ؛ لأنك لو قلت : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا ؛ لم يجز ؛ يعنى أن البدل لايجوز إلا فى غير الموجب ، وليس الشرط — وإن لم يكن موجبا صرفا — من غير الموجب الذى يجوز معه الإبدال » اه كلامه .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن إلاهنا عاطفة بمعنى الواو وعليه يكون قوله «الفرقدان» معطوفا

... ...

على قوله « كل أخ » وكأنه قال : وكل أخ مفارقه أخوه والفرقدان ، وزعموا أن إلاّ تأتى بمعنى الواو كثيرا ، قالوا : وقوله تعالى : (لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا) إلا فيه بمعنى الواو ، وكأنه قيل : لئلا يكون للناس عليكم حجة والذين ظلموا ، فالذين فى محل جر عطف على الناس ، وكذلك قوله تعالى : (لاَيُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إلاَّ مَنْ ظُلِمَ) قالوا : المعنى فيه لايحب الله الجهر بالسوء من القول ومن ظلم : أى لايحب الجهر بالسوء منه ؛ وكذلك قوله جل شأنه : (خَالِدِينَ فِيهاَ مَادَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ إلاَّ مَاشَاءَ رَبُّكَ) قالو : المعنى خالدين فيها مادامت السموات والأرض وما شاء ربك . وإلا عند البصريين فى هذه الآيات كلها للاستثناء المنقطع .

وزعم قوم أن إلا فى البيت المستشهد به بمعنى حتى العاطفة ، والمعنى كل أخ مفارقه أخوه حتى الفرقدان مع طول اجتماعهما ، ونظيره قولنا : مات الناس حتى الأنبياء ، وسلمت على الناس حتى الأمراء

وذهب البغدادى إلى أن إلا فى البيت استثنائية ، والفرقدان بعدها مستثنى مما قبله ، والكلام تام موجب ؛ فالمستثنى واجب النصب ، ويكون — على هذا — نصب الفرقدين بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، وهى — كما عرفت فى إعراب المثنى أوّل الكتاب — لغة بنى الحارث بن كعب وجماعة من العرب

والحاصل أن العلماء اختلفوا فى تخريج هذا البيت ، وأن لهم فى ذلك ستة تخريجات :

الأوّل — وهو تخريج سيبويه — وملخصه أن «إلا الفرقدان» صفة لكل أخ ، وأن مثل هذا جائز فى سعة الكلام ؛ إذ لايشترط عنده فى صحة الوصف بإلا سوى شرطين ، وهما كون الموصوف نكرة وكونه جمعا أو شبهه ، على ماعرفت

والثانى — وهو تخريج ابن الحاجب تبعا لمن سماهم المحققين — وهو مثل تخريج سيبويه ، نعنى أن إلا عنده صفة لكل أخ ، ولكنه يفارق سيبويه فى أنه لايجوز القياس على هذا ولايحتمل إلا فى الضرورة ؛ لأنه اشترط فى صحة الوصف بإلا — زيادة على ماذكره سيبويه — عدم صحة الاستثناء

الثالث — وهو تخريج الكسائى — وملخصه أن إلا فى هذا البيت استثنائية ، والفرقدان : فاعل لفعل محذوف منصوب بأن المصدرية المحذوفة أيضا ، والتقدير : إلا أن يكون الفرقدان ، وأن المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب على الاستثناء

وهذا التخريج مردود من أنصار سيبويه بما أشار إليه المحقق الرضى فى العبارة التى ذكرناها لك ، وبما قاله أبو على الفارسى : « لايجوز أن يكون قوله إلا الفرقدان على تقدير إلا أن يكون

الثانى : انتصاب « غير » فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسى ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش .

الفرقدان ؛ و إنما لم يجز هذا لأنك لاتحذف الموصول وتدع الصلة ، لأن الصلة تذكر للتخصيص والإيضاح للموصول ، فإذا حذفت الموصول لم يجز حذفه وذكرك ما يكون إيضاحا له ؛ ونظير ذلك أجمعون فى التوكيد ، لايجوز أن تذكره وتحذف المؤكد ؛ فإن قلت : لم لا يكون كالصفة والموصوف فى جواز حذف الموصوف وذكر الصفة ؟ قلت : لم يكن فى هذا كالوصف إذا كان مفردا ألا ترى أن الوصف إذا كان مفردا كان كالموصوف فى الإفراد ، و إذا كان مثله جاز وقوعه مواقع الموصوف ، من حيث كان مفردا مثله ، مع استقباح لذلك ؛ فأما الصلة فلا تقع مواقع المفرد ، من حيث كانت جملا ، كما لم يجز أن تبدل الجمل من المفرد ، من حيث كان البدل فى تقدير تكرير العامل ، والعامل فى المفرد لايعمل فى لفظ الجملة ؛ فكذلك لايجوز أن تحذف الموصول وتقيم الصلة مقامه ؛ فإن قلت : فهلا جاز حذف الموصول و إبقاء الصلة كما جاز حذف الصلة و إبقاء الموصول فى نحو قول العجاج :

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِي إِذَا رَأَتْهَا أَنفُسٌ تَرَدَّتِ

قلت : إبقاء الموصول بعد حذف الصلة أشبه وأقرب إلى القبول من عكس ذلك ؛ لأن الموصول مفرد وليس كالصلة التى هى جملة ؛ فلذلك جاء فى الشعر حذف الصلة و إبقاء الموصول ، ولم يمتنع ؛ كما أنه يجوز لك أن تذكر المؤكد ولاتذكر له توكيدا ، ولوحاولت أن تذكر أجمعون ونحوه من غير أن تذكر المؤكد لم يجز ذلك لك » اه

الرابع ـ وهو تخريج الكوفيين ـ وملخصه أن إلا حرف عطف بمعنى الواو ، وذلك مردود عليهم بأنا لانسلم أن إلا تأتى بمعنى الواو ، وما ذكروه من الشواهد مخرج على غير ماذكروه ؛ أما الآيات فإلا فيها للاستثناء المنقطع ، وأما هذا البيت فإلافيه إن لم تكن صفة ، وهوموضع النزاع ، فهى للاستثناء المتصل كما فى التخريج الأخير أو المنقطع كما فى الآيات

الخامس ـ أن إلا فى البيت عاطفة كما قال الكوفيون ، لكن ليست بمعنى الواو ، بل بمعنى حتى التى يكون المعطوف بها غاية فى نهاية معنوية ؛ والردّ على هذا التخريج هو الردّ على تخريج الكوفيين

السادس ـ وهو تخريج ذكره البغدادى وذكر أنه لم يسبقه إليه أحد ـ وملخصه أن إلا فى البيت للاستثناء ، وما بعدها منصوب لأن الكلام تامّ موجب ، ولكن نصبه على لغة لبعض العرب ؛ وهذا تخريج وجيه ، ولكنه على لغة قديمة مهجورة ، وقد أمكن غيره ؛ فلا داعى إلى الميل إليه

الثالث : يجوز فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، وعَمْراً ، فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لأن معنى غَيْرَ زَيْدٍ إلاَّ زَيْدًا ، وتقول : مَا قامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، بالجر وبالرفع ؛ لأنه على معنى إلاَّ زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل ، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم .

(وَلِسِوَى) بالكسر و (سُوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاء) بالفتح والمد (أُجْعَلاَ * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛ لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وقَامُوا غَيْرَكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثانى : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثرًا ونظماً خلاف ذلك ؛ فمن وقوعها مجرورةً بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دَعَوْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهاَ » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فى سِوَاكُمْ إلاَّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فى الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ» وقول الشاعر :

٤٥٤ — وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا

---

٤٥٤ — هذا البيت للمرار بن سلامة أحد بنى ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو الذى يقول فى يوم ذى قار وقد قتل رجل من قومه يقال له يزيد المكسر بن حنظلة بن ثعلبة بن سيار العجلى رجلا من فزارة يقال له الأضجم :

كَسَوْنَا الْأَضْجَمَ الضَّبِّىَّ لَمَّا ... أَتَانَا حَدٌّ مَصْقُولٍ رَقِيق
وَفَرَّتْ ضَبَّةُ الْجَعْرَاءِ لَمَّا ... أَجَدَّ بِهِنَّ إِتْعَابُ الْوَسِيق
أَسَرْنَا مِنْهُمُ تِسْعِينَ كَهْلاً ... نَقُودُهُمُ عَلَى وَضَحِ الطَّرِيق
وَجَالُوا كَالنَّعَامِ فَأَسْلَمُونَا ... إِلَى خَيْلٍ مُسَوَّمَةٍ دَفُوق

والبيت المستشهد به من شواهد سيبويه ، وقد أنشده فى كتابه مرتين : إحداها فى باب ما يحتمل الشعر (١ — ١٣) ونسبه للمرار بن سلامة العجلى ، والثانية فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت (١ — ٢٠٣) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه

... ...

اللغة : « الفحشاء » هو الكلام القبيح ؛ وتقول : أفحش فلان فى كلامه ، وفحش تفحيشا ، وتفحش ، وهو رجل فحاش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام ؛ وقالوا : فلان فاحش ؛ يريدون أنه بخيل ، وذلك لأن البخل قبيح فى الصفات كما أن الفحش القبيح من الكلام . والفحش — بضم فسكون — مثل الفحشاء « إذا جلسوا » كذا وقع فى رواية سيبويه فى باب مايحتمل الشعر ، ووقع فى باب ماينتصب من الأماكن والأوقات « إذا قعدوا » والمعنى واحد

الإعراب : « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ينطق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الفحشاء » يجوز أن يكون مفعولا به لينطق ، على أنه ضمن معنى يقول ؛ والفحشاء و إن كان مفردا بمعنى الجملة ، و يجوز أن يكون الفحشاء منصوبا على نزع الخافض وأصل الكلام : ولا ينطق بالفحشاء ؛ فهو — على هذا الوجه — مثل قول الشاعر :

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

(انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠ فى ص ٢٦٨ من هذا الجزء) ؛ و يجوز أن يكون الفحشاء منصوبا على أنه مفعول مطلق ، مثل : سرت القهقرى ، « من » اسم موصول فاعل ينطق ، مبنى على السكون فى محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « جلسوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها ؛ وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الذى هو فاعل ينطق « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « من » حرف جر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سوائنا » سواء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ؛ والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق

الشاهد فيه : قوله « من سوائنا » حيث وقعت فيه كلمة سواء مجرورة بمن ؛ وذلك يدل على أن هذه الكلمة تخرج عن النصب على الظرفية

واعلم أن النحاة قد اختلفوا فى خروج سوى بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى الوقوع فى مواقع الإعراب على ثلاثة مذاهب ، فذهب سيبويه والخليل إلى أنها لاتخرج عن النصب على الظرفية إلا فى ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون — وتبعهم ابن مالك — إلى أنها تكون اسما وتكون ظرفا ، من غير ضرورة ولا قلة ؛ وذهب الرمانى وأبو البقاء العكبرى إلى أن هذه الكلمة

... ...

تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية وتستعمل غير ظرف ؛ إلا أن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف ، وارتضى ابن هشام هذا المذهب ، وقال : « وإلى مذهبهما أذهب » اه

قال سيبويه : « وجعلوا مالايجرى فى الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرار بن سلامة العجلى :

وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاء مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... ... البيت ،

وقال الأعشى :

* وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا *

وقال خطام المجاشعى :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، ومعنى الكاف معنى مثل ، وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » اه

وقال فى موضع آخر : « ومما ينتصب أيضا : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته فى معنى بدلك ، ولا يكون اسما إلا فى الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر فى الشعر جعله بمنزلة غير ، قال الشاعر ، وهو رجل من الأنصار :

وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... ... البيت ،

وقال الآخر وهو الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِى وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وقال الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده : «أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ؛ لأنها لاتستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزلة غير فى دخول من عليها ؛ لأن معناها كمعناها » اه

وقال ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية :

سِوَى كَغَيْرٍ فِى جَمِيعِ مَاذُكِرْ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا

... ...

وقال فى شرح هذا الكلام : «سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجر مايستثنى به للاضافة إليه ، ويعرب هو تقديرا بما يعرب به غير لفظا ؛ خلافا لأكثر البصريين فى ادّعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ماذهبوا إليه لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا سواك ، وقاموا غيرك ؛ واحد ؛ وأنه لاأحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، ومالايدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية ؛ والثانى : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لاتتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك ؛ فإنها قد أضيف إليها ، وابتدئ بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية . . . ثم ذكر الشواهد الكثيرة لما ادّعاه من وقوعها فى مواقع الإعراب » اهـ

وقال ابن هشام : «سواء تكون بمعنى مستو ، ويوصف به المكان ، بمعنى أنه نصف بين مكانين ، والأفصح فيه حينئذ أن يكسر أوّله مع القصر ؛ نحو قوله تعالى : (مَكَانًا سِوًى) وهو أحد الصفات التى جاءت على فعل ، كقولهم: ماء روى ، وقوم عدى ؛ وقد تمدّ مع الفتح ، نحو مررت برجل سواء والعدم ؛ وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمدّ فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى : (فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ) ، ونحو : هذا درهم سواء ؛ وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر ؛ وهو أغرب معانيها ، نحو قول الشاعر :

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْزَابِ

ذكره ابن الشجرى ، وبمعنى مكان أو غير ــ على خلاف فى ذلك ــ فتمدّ مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء ، كما تقع غير ، وهو عند الزجاجى وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف ؛ فتقول : جاءنى سواك ، بالرفع على الفاعلية ، ورأيت سواك ، بالنصب على المفعولية ، وما جاءنى أحد سواك ، بالنصب والرفع ، وهو الأرجح ، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لايخرج عن ذلك إلا فى ضرورة الشعر ، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين ، وردّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة ، قالوا : جاء الذى سواك ، وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لمبتدإ محذوف : أى جاء الذى هو سواك ، أو حالا من فاعل فعل محذوف : أى جاء الذى ثبت حال كونه سواك ؛ كما قالوا : لا أفعله ما أنّ حراء مكانه ، فإن التقدير ماثبت كون حراء فى مكانه ؛ ولا يمنع الخبرية قولهم : جاء الذى سواءك ــ بالفتح والمد ــ لجواز أن يقال : إنها فى هذا المثال مبنية لإضافتها إلى المبنى ، كما تبنى غير إذا أضيفت إلى المبنى ، كما فى قول الشاعر :

وقوله :

٤٥٥ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ

لُذْ بِقَيْسٍ حَيْثُ يَأْبَى غَيْرَهُ ... تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرَهُ

أفلا ترى أنه فتح غير مع كونه فاعلا ، وليس ذلك إلا لكونه قد أضافه إلى مبنى — وهو ضمير الغائب — فبناه على الفتح » اه بإيضاح ، وانظر فى تحقيق آخر الكلام شرح الشاهد رقم (١٧٩) .

٤٥٥ — نسب قوم هذا البيت لأبى دواد الإيادى : واسمه جارية بن الحجاج ، ويقال : جويرية بن الحجاج ، وهو الذى يقول :

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ ... فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

ولم أقف على قصيدته التى منها بيت الشاهد .

اللغة : « مخطئه » اسم فاعل من أخطأك الأمر الفلانى ، بمعنى فاتك ولم يصبك ، وفى الحديث : « مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ » وقوله « معلل » هو اسم مفعول من قولك : عللت فلانا بكذا ؛ إذا لهيته به وشغلته « بسواء الحق » يريد بغير الحق « مكذوب » اسم مفعول من قولك : كذبت فلانا — بالتخفيف ، من باب ضرب — إذا حدثته كذبا ولم تصدقه .

الإعراب : « كل » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافة كل إليه « ظن » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « أن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الموت » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « مخطئه » مخطىء : خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر ، وأن مع مادخلت عليه سدت مسد مفعولى ظن ، والجملة من ظن وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « معلل » خبر المبتدأ الذى هو كل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل « بسواء » جار ومجرور متعلق بمعلل ، وسواء مضاف ، و « الحق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مكذوب » خبر ثان ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، أو صفة لمعلل ، وصفة المرفوع مرفوعة .

الشاهد فيه : قوله « بسواء الحق » حيث ورد فيه سواء مجرورا بالباء ومضافا إلى الحق ،

... ...

وهذا مما يقطع بالرد على من جزم بأن سوى بجميع لغاتها لاتكون إلا ظرفا ، ولا تخرج عن النصب على الظرفية .

وقد ذكرنا لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة فى شرح الشاهد السابق ، ونقلنا لك عباراتهم الناطقة بتحرير هذه المذاهب ؛ فلا حاجة بنا إلى إعادة شىء من ذلك ، ولكنا نذكر لك كلام أبى البركات ابن الأنبارى فى هذه المسألة ، قال :

ذهب الكوفيون إلى أن سوى تكون اسما وتكون ظرفا ؛ وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة غير ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

وَلاَ يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا

فأدخل عليها حرف الخفض ، وقال الآخر :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِى وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

فأدخل عليها لام الخفض ؛ فدلّ على أنها لاتلزم الظرفية ؛ وقال أبو دواد :

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ

وقال الآخر :

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لاَ أُبَالِى أَفِيهَا كَانَ حَتْفِى أَمْ سِوَاهَا

فسواها فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى فيها ، والتقدير أم فى سواها ؛ والذى يدلّ على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال : أَتَانِى سِوَاؤُكَ ؛ فدلّ على صحة ماذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه فى اختيار الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم : مررت بالذى سواك ؛ فوقوعها هنا يدلّ على ظرفيتها ، بخلاف غير ، ونحو قولهم : مررت برجل سواك ؛ أى مررت برجل مكانك : أى يغنى غناءك ويسدّ مسدّك ، وقال لبيد بن ربيعة :

وَأَبْذُلُ سَوَامَ الْمَالِ إِنَّ سِوَاءَهَا دُهْمًا وَجُونَا

وبالإضافة قوله :

٤٥٦ — فَإِنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ النَّاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

فنصب سواءها على الظرف ، ونصب دها بإن ، كقولك : إن عندنا رجلا ؛ قال الله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً) والجون ههنا البيض ، وهو جمع جون ، وهو من الأضداد يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما تستعمل اسما لكثر ذلك فى استعمالهم ، وفى عدم ذلك دليل على أنها لاتستعمل إلا ظرفا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

* إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا *

وقول الآخر :

* وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا *

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية فى ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف فى حال الضرورة ؛ لأنها فى معنى غير ، وليس شىء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجها .

وأما قول الآخر :

* أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَم سِوَاهَا *

فليس سواها فى موضع جرّ بالعطف على الضمير المخفوض فى فيها ، وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لايجوز ، وإنما هذا شىء تبنونه على أصولكم فى جواز العطف على الضمير المخفوض .

وأما ماروره عن بعض العرب أنه قال : أتانى سواؤك ؛ فرواية تفرد بها الفراء عن أبى ثروان ، وهى رواية شاذة غريبة ؛ فلا يكون فيها حجة ، والله أعلم » اه .

٤٥٦ — لم أقف لهذا البيت على سابق أو لاحق ، ولا عثرت له على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « يحج » مضارع من الحج ، وهو فى اللغة القصد مطلقا ، ثم خصّ فى عرف الشرع بالقصد إلى بيت الله الحرام لأداء النسك «بجدوى» الجدوى — بفتح الجيم وسكون الدال مقصور — العطية ، والفائدة ، والغناء ؛ تقول : جدا فلان فلانا ، واجتداه ، واستجداه ؛ تريد طلب منه عطية ، وتقول: أجدى فلان فلانا ، تريد أعطاه ومنحه ، وتقول : هذا الأمر لايجدى عنك شيئا ،

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٧ — وَإذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

تعنى أنه لايغنى « أثق » مضارع وثق — مثل ورث — وهو أحد الأفعال التى جاءت على فعل يفعل — بكسر العين فى الماضى والمضارع —

الإعراب : « إننى » إن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « والذى » الواو حرف قسم وجرّ مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذى : مقسم به ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بفعل من مادّة القسم محذوف وجوبا « يحج » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « له » جار ومجرورمتعلق بيحج « الناس » فاعل يحج ، مرفوع بالضمة الظاهرة وجملة يحج له الناس من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « بجدوى » جار ومجرور متعلق بأثق الذى فى آخر البيت ، وجدوى مضاف ، و « سواك » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « لم » حرف نفى وجزم وقلب« أثق » فعلمضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكونّ ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن التى فى أوّل البيت ، وأصل الترتيب : فاننى لم أثق بجدوى سواك والذى يحج له الناس

الشاهد فيه : قوله « بجدوى سواك » حيث استعمل كلة سوى غير ظرف ، فأضاف إليها قوله جدوى ؛ فهى مجرورة تقديرا ، وهذا يدل لما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك وأبو البقاء العكبرى والرمانى من أن هذه الكلمة تستعمل اسما غير ظرف وتقع فى جميع مواقع الإعراب

٤٥٧ — هذا البيت لمحمد بن عبد الله بن مسلمة المدنى ، المعروف بابن المولى ؛ من كلة يمدح فيها يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة (١) ، والبيت الشاهد أول الكلمة فى رواية أبى تمام ، و بعده قوله :

وَإذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إلى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ
وَإذَا صَنَعْتَ صَنِيعَةً أَتْمَمْتَهَا بِيَدَيْنِ لَيْسَ نَدَاهُمَا بِمُكَدَّرِ
وَإذَا هَمَمْتَ لِمُعْتَفِيكَ بِنَائِلٍ قَالَ النَّدَى فَأَطَعْتَهُ لَكَ أَكْثِرِ

---

(١) انظر شرح التبريزى على الحماسة (٤ — ٢٧٤) .

... ...

يَا وَاحِدَ الْعَرَبِ الَّذِي مَا إِنْ لَهُمْ مِنْ مَذْهَبٍ عَنْهُ وَلاَ مِنْ مَقْصَرِ

اللغة : « و إذا تباع كريمة أو تشترى » أراد بالبيع ههنا الزهد عن الشىء والانصراف عنه وذهاب الرغبة فى تحصيله ، و بالشراء الحرص على الشىء والكلف به وشدة الرغبة فى الحصول عليه ، والكريمة : الخصلة من خصال المجد والكرم ، وأوهنا بمعنى الواو ، وذلك كما يكتبون فى العقود : وكل حق داخل أو خارج ، يريدون وكل حق داخل وكل حق خارج ، وسواك : بمعنى غيرك ، يريد إذا رغب قوم فى اصطناع المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك فأنت الراغب المحصل للمكارم وغيرك هو المنصرف الزاهد فيه ؛ وقوله « و إذا توعرت المسالك — إلخ » يريد أنه إذا اشتد الزمان فانسدت الطرق إلى من يبتدىء بالمعروف كان الوصول إلى هباتك وعطاياك سهلا لامشقة فيه على سالكه لأنك رجل سمح ، وتوعرت : مأخوذ من قولهم : طريق وعر ، يريدون أنه غليظ ، وقد قالوا : وعر الطريق يعر — مثل وعد يعد — وقالوا : وعر الطريق يوعر — مثل وجل يوجل ، وقالوا : طريق أوعر ، وهذه من اللغة الثانية ، وقالوا : طريق وعر ، وهذه من اللغة الأولى « بمعتفيك » المعتفون : جمع معتف ، مثل مجتد وزنا ومعنى ، وهو الطالب المعروف ، وقوله « ياواحد العرب الذى ما إن له — إلخ » المذهب : الطريق ، وهو اسم مكان من ذهب يذهب ، والمقصر : الغاية والنهاية ، وقيل : هو الملجأ والحيلة ، وهو بكسر الصاد سماعا ، وقياسه الفتح ؛ لأن فعله قصر يقصر — مثل خرج يخرج —

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « تباع » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « كريمة » نائب فاعل لتباع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل جر باضافة إذا إليها ، وهذه الجملة هى شرط إذا «أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، «تشترى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كريمة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل جر معطوفة على شرط إذا « فسواك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، سوى : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر «بائعها» بائع : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى كريمة مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب جواب إذا لأنها أداة شرط غير جازمة «وأنت» الواو حرف عطف أنت ضمير منفصل مبتدأ « المشترى » خبر المبتدأ . وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب معطوفة على السابقة .

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٨ — أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟! إِنِّي إِذًا لَصَبُورُ

الشاهد فيه : قوله «فسواك بائعها» حيث وقعت كلة سوى فى هذه العبارة مبتدأ ؛ فهى مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ؛ وذلك يدل على صحة ما ذهب إليه ابن مالك تبعا للكوفيين والرمانى والعكبرى من أن هذه الكلمة تكون اسما وتقع فى جميع مواقع الإعراب ، كما بيناه فى الشواهد السابقة بيانا لاتحتاج معه إلى إعادة شىء .

ومثل هذا البيت قول عنترة :

سِوَاى يَهَابُ المَوْتَ أَوْ يَرْهَبُ الرَّدَى وَغَيْرِى يَهْوَى أَنْ يَعِيشَ مُخَلَّدَا

٤٥٨ — هذا البيت لأبى دهبل الجمحى ، واسمه وهب بن زمعة بن أسيد بن أحيحة ابن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح ؛ من كلة له رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة(١) ، والبيت المستشهد به أول مارواه أبو تمام ، و بعده قوله :

هَبُونِي امْرَأً مِنْكُمْ أَضَلَّ بَعِيرَهُ لَهُ ذِمَّةٌ ؛ إِنَّ الذِّمَامَ كَبِيرُ

وَلَلصَّاحِبُ المَتْرُوكُ أَعْظَمُ حُرْمَةً عَلَى صَاحِبٍ مِنْ أَنْ يَضِلَّ بَعِيرُ

عَفَا اللهُ عَنْ لَيْلَى الغَدَاةَ فَإِنَّهَا إِذَا وَلِيَتْ حُكْمًا عَلَيَّ تَجُورُ

اللغة : « أأترك ليلى » هذا الاستفهام إنكارى بمعنى النفى ، كأن قائلا كان يقول له : لا تزر ليلى ؛ فقال منكرا عليه : أأترك زيارتها وليس بينى و بين الوصول إليها سوى سير ليلة ، يريد ماينبغى ذلك ؛ وصبور: شديد الصبر ، وهو فعول بمعنى فاعل ، و يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع « هبونى » معناه عدونى واجعلونى ، مثل قول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

وقول عقيبة الأسدى :

فَهَبْهَا أُمَّةً هَلَكَتْ ضَيَاعًا يَزِيدُ يَسُوسُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

« أضل بعيره » فى موضع الصفة لامرأ ، وكذلك قوله «له ذمة» و يقال فى الشىء الزائل عن مكانه إذا فقد : أضللته ؛ فاذا كان فى مكانه ولكنك لم تهتد إليه قلت : ضللته ، ومعنى قوله « منكم » من خاصتكم ، والمعنى : أجرونى مجرى رجل منكم ندله بعير وله ذمام الصحبة ؛ إن الذمام حقه كبير ، و إن الرفيق لأعظم حرمة فى صاحبه من ضلال بعيد

(١) انظر شرح التبريزى (٣ — ٢٧٢) .

وبالفاعلية قوله :

٤٥٩ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُـــدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

الإعراب : « أأترك » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أترك : فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ليلى» مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «ليس» فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب « بينى » بين : ظرف منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وبينها » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بين: ظرف معطوف على الظرف السابق ، منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه « سوى » اسم ليس مؤخر عن خبرها ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و «ليلة» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل نصب حال من ليلى «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب « إذا » ظرف متعلق بصبور الآتى ، والتنوين نائب عن الجملة التى تضاف إذا إليها ، وأصل الكلام إنى لصبور إذا كان ذلك « لصبور » اللام لام الابتدا وهى المزحلقة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، صبور : خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ليس بينى وبينها سوى ليلة» حيث وقعت فى هذه العبارة كلمة سوى اسما لليس ؛ فدل ذلك على أن كلمة سوى ليست ملازمة للظرفية لا تخرج عنها أصلا كما ذهب إليه جمهور البصريين ، بل هو قد تكون اسما فتقع فى جميع مواقع الاعراب على مابيناه فى شرح هذه المسألة مع شرح الشاهدين رقم ٤٥٤ ، ٤٥٥ بما لا تحتاج بعده إلى زيادة

٤٥٩ — هذا البيت للفند الزمّانى ، واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمّان بن مالك ابن صعب بن على بن بكر بن وائل ؛ من كلمة أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى أول باب الحماسة من كتاب الحماسة[1] ، وقبل بيت الشاهد قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِى ذُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـــنَ قَوْمًا كَالَّذِى كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

---

(١) انظر شرح التبريزى (١ — ١٩) .

... ...

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ ... البيت ، وبعده :

مَشَيْنَا مِشْـيَةَ اللَّيْثِ غَـدَا وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

بِضَرْبٍ فِيـهِ تَوْهِينٌ وَتَخْضِيـعٌ وَإِقْرَانُ

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَـذَا وَالزِّقُّ مَلْآنُ

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْـلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ

وَفِي الشَّرِّ نَجَاةٌ حِـينَ لَا يُنْجِيكَ إِحْسَانُ

اللغة : « صفحنا » عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت عن هذا الأمر صفحا ؛ إذا تركته وولينه جانبك ، وتقول : أصفحت عنه ، كما تقول : أضربت عنـه ، ويروى « صفحنا عن بنى هند » وهى هند بنت مر بن أد أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل ، يقول : أعرضنا عنهم وولیناهم صفحة أعناقنا ووجوهنا فلم نؤاخذهم بما كان منهم « عسى الأيام أن يرجعن قوما ــ إلخ » نكر قوما لأن الفائدة المرجوة من المعرفة لم تضع بالتنكير ؛ فإنه لافرق بين أن تقول : عفوت عن زيد فلعل الأيام ترد رجلا مثل الذى كان ، وأن تقول : فلعل الأيام تردّ الرجل كالذى كان ، والمعنى فعلنا ذلك رجاء أن تردّهم الأيام إلى ما كانوا عليه من قبل ، ومعنى يرجعن يرددن ، وقوما : مفعوله ، ورجع يأتى لازما ومتعديا ، تقول : رجع فلان يرجع رجوعا ، ورجعته رجعا ، وفى القرآن الكريم : (فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ) ، وقوله « فلما صرح الشر ــ إلخ » صرح الشر : انكشف وتبين ، وفعل يأتى بمعنى تفعل كثيرا ، مثل قولك : بين الشىء ، ووجه على ، وقدّم ، ونبه ، ونكب ، وتأتى كل هذه الكلمات متعدية أيضا ، وقوله : فأمسى وهو عريان : روى فى مكانه : فأضحى وهو عريان ، وقوله « ولم يبق سوى العدوان ــ إلخ » العدوان ــ بضم العين وسكون الدال ــ الظلم ، تقول : عدا يعدو ، واعتدى يعتدى ، إذا جاوز الحد لجار وظلم ، ودناهم : جازيناهم وفعلنا بهم مثل مافعلوا بنا ، وهو جواب لما فى البيت السابق ، وقوله « مشينا مشية الليث ــ إلخ » يروى فى مكانه : شددنا شدة الليث ، وكان مقتضى الظاهر أن يقول : غدا وهو غضبان ، ولكنه وضع الظاهر موضع المضمر لأنه قصد إلى إدخال الروع فى نفس السامع وتربية المهابة منهم عنـده ، وهم يفعلون ذلك فى أسماء الأجناس وفى الأعلام أيضا ، ومثله قول عدى ابن زيد :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَىْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

... ...

والمعنى مشينا إليهم مشية الليث ابتكر وهو جائع ، وكنى عن الجوع بالغضب لأنه يصحبه عادة ، وقوله «بضرب فيه توهين ـ إلخ» التوهين : التضعيف وهو تفعيل من الوهن ، ومعناه الضعف . والتخضيع : الإذلال والإخضاع ، وهو تفعيل أيضا من الخضوع ، وهو الذل ، وأصله التطامن وتقول : خضع الرجل وأخضع؛ إذا لين كلامه للنساء ، والإقران : اللين والاسترخاء ، ويقال: الإقران الغلبة ، ويقال : المواصلة التى لافتور معها ، ويروى :

بِضَرْبٍ فِيـــهِ تَفْجِيعٌ وَتَأْيِـــيمٌ وَإِرْنَانُ

أى يفجع الأخ بالأخ ، والوالد بالولد ، والولد بالوالد ، ويئيم النساء : أى يتركهن بغير أزواج ، وتعلو معه الصيحات ؛ وقوله « وطعن كفم الزق ـ الخ » أراد بالزق القربة ، وغذا : سال، وهو بالغين والذال المعجمتين ، وصف الطعن بأنه نافذ واسع يسيل منه الدم كما يسيل الماء من فم القربة، وقوله «وبعض الحلم عند الجهل ـ الخ» الإذعان : الانقياد ، تقول : أذعن فلان لفلان ؛ إذا انقاد له ، وتقول : أذعن فلان بكذا ، إذا أقر به وصدق ، والمعنى أنك إذا حلمت على من يجهل عليك تمادى فى جهله فلحقتك بذلك مذلة ، وأوضح منه قول الشاعر :

تَرَفَّعْتُ عَنْ شَتْمِ الْعَشِيرَةِ إِنَّنِي رَأَيْتُ أَبِي قَدْ كَفَّ عَنْ شَتْمِهِمْ قَبْلِي

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ كَانَ جَلَالَةً وَأَجْهَلُ أَحْيَانًا إِذَا الْتَمَسُوا جَهْلِي

الإعراب : « ولم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ؛ لم : حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «يبق» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « سوى » فاعل يبق ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله معطوفة على جملة صرح الشر التى هى شرط لما فى البيت السابق « دناهم » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فى مثله من الصحيح ، ونا : فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وهم : مفعول به ضمير مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف عماد « كما » الكاف اسم بمعنى مثل يقع صفة لموصوف محذوف يكون مفعولا مطلقا ، وأصل الكلام : دناهم دينا مثل دينهم ، وما : المصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باضافة الكاف إليه

الشاهد فيه : قوله « لم يبق سوى العدوان » حيث وقعت كلمة سوى فى هذه العبارة فاعلا

وحكى الفراء : أتاني سِوَاك ، ومنصوبة بإنَّ قوله :

٤٦٠ — لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

هذا تقريرُ ما ذهب إليه الناظم ، وحاصلُ ما استدل به في شرح الكافية وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصَلُ بها الموصولُ نحو : جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ ؛ قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر ، وقال

لبيق ، وهو يدل على أن هـذه الكلمة تكون اسما وتقع في جميع مواقع الإعراب ، على نحو ما بيناه في شرح الشواهد السابقة .

٤٦٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : «لديك» معناها عندك «كفيل» الكفيل : الضامن ، وهو مأخوذ من الكفالة ، وهي الضمان ، تقول : كفل فلان بكذا يكفل ــ مثل قعد يقعد ــ كفالة ، وتقول : كفل فلان عن فلان بالمال لغريمه ، وتقول : أكفل فلان فلانا المال ، إذا ضمنه إياه «بالمنى» المنى – بضم الميم وفتح النون ــ جمع منية ــ بضم فسكون ؛ وهي ما يتمناه المرء «لمؤمل» المؤمل: اسم فاعل من أمل فلان تأميلا ؛ إذا رجا «يشقى» مضارع من الشقاء ، وهو العناء والشدة .

الإعراب : «لديك» لدى : ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «كفيل» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة «بالمنى» جار ومجرور متعلق بكفيل «لمؤمل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنى ، أو صفة لكفيل «و إن» الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «سواك» سوى : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر «من» اسم موصول مبتـدأ ، مبني على السكون في محل رفع «يؤمله» يؤمل : فعـل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز المتصل مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لهـا من الإعراب صلة الموصول «يشقى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن

الشاهد فيه : قوله «و إن سواك» حيث وقعت كلمة سوى في هذه العبارة اسما لإن، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تكون اسما غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب

الرمانى والعكبرى : تستعمل ظرفا غالباً ، وكغير قليلا ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدلّ به الناظم حجةً ؛ لأن كثيراً من ذلك أو بَعْضَه لايُخْرِجُ الظرفَ عن اللزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اه .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : حكى الفاسىُّ فى شرح الشاطبية فى سِوَى لغةً رابعةً ، وهى المد مع الكسر .

الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز فى غير ، ويساعده قوله فى التسهيل : تساويها مطلقاً سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

أحدها : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى ، نحو لَيْسَ غَيْرُ ، بالضم ، وبالفتح ، وبالتنوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتى سَوَاء بمعنى وسط ، وبمعنى تام ، فتمد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهٰذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ ، وتأتى بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتقصر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سِوًى » وتمد مع الفتح ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ وَالْعَدَمُ ، ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاءً » لأنها فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء اه .

(وَاسْتَثْنِ نَاصِباً) للمستثنى (بِلَيْسَ وَخَلاَ * وَبعدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ) النافيةِ ، نحو : قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلاَ عَمْراً ، وعَدَا بَكْراً ، وَلاَ يَكُونُ خَالِدًا .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجبُ النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلِّه السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أى بَعْضُهُمْ ، فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ ٱللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وقيل : عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فِعْلُهم فعلَ زيدٍ ، فحذف المضاف ،

ويضعف هذين عدم الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما فى نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْدًا .

وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلا ، وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مَرْجِعِه الخلافُ المذكور .

(تنبيهان) : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثانى : لا تستعمل « يكون » فى الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفى اه .

(وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ) وهما خَلاَ وَعَدَا (إِنْ تُرِدْ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

٤٦١ — خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

٤٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : «أرجو» مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس ، تقول : رجا فلان الخير يرجوه رجاء ، إذا أمله وانتظر حصوله « سواك » غيرك ، وهو دليل على استعمال هذه الكلمة اسما غير ظرف ، لأنه مفعول به « عيالى » العيال : جمع عيل — بتشديد الياء مكسورة — وهو فيعل من العيلة التى هى الفقر والحاجة ، وسمى أهل بيت الرجل عيالا لأنهم سيب فى حاجته وافتقاره ، أو هو فيعل من قولهم : عال فلان فلانا ، إذا مانه ، سموا بذلك لأنه يمونهم ويقوم بحاجاتهم «شعبة» الشعبة — بضم الشين وسكون العين — الطائفة من الشىء ، أراد أن يقول : إن الممدوح لا يألو جهدا فى إعطائه والتفضل عليه لأنه يعتبر عياله طائفة من عياله .

الإعراب : « خلا » حرف استثناء وجر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «الله» مجرور بخلا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «وإنما» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : أداة حصر ، وأصلها مركبة من إن المؤكدة وما الزائدة الكافة لإن عن عمل النصب والرفع والاختصاص بالأسماء « أعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عيالى» مفعول

... ...

أول لأعد منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « شعبة » مفعول ثان لأعد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « من عيالكا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد لباب الاستثناء :

الأول : فى قوله « خلا الله » حيث روى بجر لفظ الجلالة ؛ فدل ذلك على أن خلا تستعمل حرف جر ، وقد ذكر قوم أن سيبويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل فاسد كما قال الشارح الأشمونى ؛ لأن سيبويه قد ذكر الجر بها فى كتابه ، قال (١ - ٣٧٧) : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، و بعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ماخلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا ، وهى ما التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لوقلت : أتونى ما حاشا زيدا ؛ لم يكن كلاما »اهـ ، وبعد تسليم أن الجر بها جائز ، و إن كان قليلا، اختلفوا فى متعلقها ؛ فقيل : تتعلق بما ذكر قبلها من فعل أو شبهه ، ولو تقديرا ، يعنى أن الفعل وما فى معناه لو تأخر عنها فهو فى حكم المتقدم ؛ فعلى هذا القول تتعلق بأرجو فى بيت الشاهد ؟ وقيل : لا تتعلق بشىء أصلا ، وهى مع مجرورها فى محل نصب عن تمام الكلام ، واختار هذا المذهب ابن هشام فى مغنى اللبيب واستدل عليه بما نقله الشارح الأشمونى فى التنبيه الثانى .

الشاهد الثانى : فى قوله « سواك » حيث استعمل هذه الكلمة مفعولا به ، فدل هذا على أن هذه الكلمة تكون اسما غير ظرف وتقع فى جميع مواقع الإعراب ، وقد تقدم بحث هذه المسألة بحثا وافيا و بيان آراء النحاة واستدلالاتهم .

الشاهد الثالث : فى قوله « خلا الله » حيث قدم أول الكلام ، وقد قدمنا فى هذه المسألة كلمة موجزة (فى ص ٤٥٥ من هذا الجزء) ونحن نفصل لك هنا فيها بعض التفصيل ؛ فنقول :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام ، نحو قولك : إلا طعامك ما أكل زيد ، نص عليه الكسائى ، و إليه ذهب أبو إسحاق الزجاج فى بعض المواضع .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما ، قال الشاعر :

خَلاَ أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

... ...

وقال الآخر :

وَبَــلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيُّ وَلاَ خَــلاَ الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن الاستثناء يضارع البدل ؛ بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زيدا وإلا زيد ، والمعنى واحد ، فلما جاز البدل لم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، لأنا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لـكان ينبغى ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم ، قال الـكميت :

فَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إِلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

فقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير فى كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدى إلى أن يعمل مابعدها فيما قبلها وذلك لايجوز ، لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فـكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول: ما جاءنى أحد إلا زيد ، وإلا زيدا ، والمعنى واحد ، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منـه ، وما ذكروه من هذا فسنذكر فساده فى الجواب عن كلامهم ، إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الـكوفيين : فأما احتجاجهم بقول الشاعر :

* خَلاَ أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا *

فنقول : لا نسلم ههنا أن الاستثناء وقع فى أول الـكلام ، فان هذا الشـعر لأبى زبيد الطائى ، وقبل هذا البيت قوله :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ قَرِيباً مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ
خَلاَ أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وأما قول الآخر :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيُّ وَلاَ خَلاَ الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ

ومن الجر بعدَا قوله :

٤٦٢ — أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

فتقديره: و بلدة ليس بها طورى ولا إنسى خلا الجن، فحذف إنسيا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل : تقديره ولا بها إنسى خلا الجن ؛ فبها مقدرة بعد لا ، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة .

والذى يدل على صحة ماذهبنا إليه من أنه قد ضارع البدل : قولهم « لو كان الأمر كما ذهبتم إليه لوجب ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن المستثنى لما تجاذبه شبهان أحدهما كونه مفعولا والآخر كونه بدلا جعلت له منزلة متوسطة ؛ فجاز تقديمه على المستثنى منه ولم يجز تقديمه على الفعل الذى ينصبه ، عملا بكلا الشبهين، على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم ؛ فيقول : ماجاءنى إلا زيد أحد ، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه ، و إن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب ، وقد مضى بيت حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه وهو الشاهد رقم (٤٤٧) فارجع إليه .

٤٦٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد عثرت له على بيت سابق عليه ، وهو قوله :

تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

اللغة : « بنات عوج » يريد أفراسا كريمات الأصل ، منسوبا آباؤهن إلى أعوج ، وأعوج : علم على فرس لم يكن فى خيل العرب فحل أشهر منه ولا أكثر نسلا ، قال الأصمعى : كان لبنى آكل المرار ثم صار لبنى هلال بن عامر ، وقال أبو عبيدة : كان لبنى كندة فأخذته بنو سليم فى بعض أيامهم فصار إلى بنى هلال ، وقال ابن سيده : أعوج فرس سابق ركب صغيرا فاعوجت قوائمه ، والخيل الأعوجية منسوبة إليه ، ويقال : خيل أعوجية ، وأعوجيات ، و بنات أعوج ، وقال الشاعر :

نَجَوْتَ وَلَمْ تُمْنَنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةٌ سِوَى جَيِّدِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجِ

والحضيض : القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، وفى الحديث : أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئا يضعها عليه فقال «ضعه بالحضيض فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد» يعنى ضعه بالأرض «عواكف» جمع عاكفة ، وهى اسم فاعل من عكف على الشىء يعكف عكوفا — مثل قعد يقعد قعودا ،ومثل جلس يجلس جلوسا — « خضعن » ذللن وخشعن « النسور » جمع نسر « أبحنا » يريد أهلكنا واستأصلنا « حيهم » الحى : القبيلة « أسرا »

(تنبيهان) : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، قيل : ولا بخلا ، وليس كذلك ، بل ذكر الجر بخلا .

الثانى: قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل: موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُعَدِّيَان الأفعالَ إلى الأسماء : أى لايوصلان معناها إليها ، بل يُزيلان معناها عنها ، فأشبها فى عدم التعدية الحروفَ الزائدةَ ، ولأنهما بمنزلة إلاّ ، وهى غير متعلقة اهـ

(وَبَعْدَ مَا) المصدرية (انْصِبْ) حتما ؛ لأنهما تَعَيَّنَا بها للفعلية ، كقوله :

الأسر : أن يؤخذ الرجل فى الحرب ، والرجل أسير ، والجمع أسارى وأسرى « الشمطاء » هى المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، و يقال لها ذلك إذا شاخت وكبرت ، والرجل أشمط ، وقال النابغة الذبيانى :

لَوْ أَنَّهَا عَرَضَتْ لِأَشْمَطَ رَاهِبٍ ... عَبَدَ الْإِلٰهَ صَرُورَةٍ مُتَعَبِّدِ

لَرَنَا لِبَهْجَتِهَا وَحُسْنِ حَدِيثِهَا ... وَلَخَالَهُ رَشَدًا وَإِنْ لَمْ يَرْشُدِ

والطفل : الصبى الذى لايزال فى حدود زمن الرضاع ، ثم هو فطيم .

الإعراب : « أبحنا » فعل ماض وفاعله « حيهم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، أومفعول مطلق مبين لنوع العامل ، مثل رجعت القهقرى « وأسرا » الواو حرف عطف ، أسرا : معطوف على قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف استثناء وجر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والطفل » الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الصغير » نعت للطفل ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « عدا الشمطاء » حيث روى بجر الشمطاء ، فدل ذلك على أن من العرب من يجر بعدا ، وسيبويه رحمه الله لم يحفظ الجرّ بهذه الكلمة ولم يروه ، وقد رواه ونقله غيره من حملة اللغة ورواتها ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، قال جارالله الزمخشرى فى المفصل (١ - ١٩٣) : « المستثنى فى إعرابه على خمسة أضرب : أحدها : منصوب أبدا ، وهو على ثلاثة أوجه : مااستثنى بإلامن كلام موجب ، وذلك جاءنى القوم إلا زيدا ، و بعدا وخلا بعد كل كلام ، و بعضهم يجرّ بخلا ، وقيل : بهما ، ولم يورد سيبويه هذا القول ولا المبرّد »

* أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ[1] *

وقوله :

٤٦٣ — تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ *

وهذا البيت للبيد بن ربيعة العامرىّ ، وهو الشاهد رقم (٣) وقد مضى مشروحا فى (ص ١١ من الجزء الأول) وقد ذكرنا من قصيدة هـذا الشاهد عدّة أبيات مع الشاهـد رقم (١٠٣) فى (ص ١٧٩ من الجزء الأوّل أيضا) ثم ذكرنا عدّة أبيات مع الشاهد رقم (٣٩٣) فى (ص ٢٤١ من الجزء الثانى) والاستشهاد بالبيت فى هـذا الموضع بقوله « ماخلا الله » حيث نصب الاسم الكريم بعد « ماخلا » قال جار الله الزمخشرى : « فأما ماعدا وماخلا فالنصب ليس إلا » اهـ ، وهذا مبنى على أن «ما» مصدرية ظرفية ؛ من قبل أن « ما » هذه لاتدخل إلا على الأفعال ، فأما إن اعتبرت « ما » زائدة فان النصب لايتعين ، بل يجوز ما كان يجوز قبل دخول ما ، قال ابن هشام : « وتدخل على عدا وخلا ما المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية حينئذ ، كقوله :

* أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ *

وقوله :

* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي *

ولهذا دخلت نون الوقاية ، وموضع الموصول وصلته نصب : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل ؛ فمعنى قاموا ماعدا زيدا : قاموا وقت مجاوزتهم زيدا ، أو مجاوزين زيدا ؛ وقد يجران على تقدير مازائدة » اهـ ، ولم يذكر سيبويه إلا أن «ما» قبل خلا وعدا اسم ، يريد أنها تؤول مع مابعدها باسم ، ولهذا لم يذكر إلا النصب ، قال : «وتقول : أتانى القوم ماعدا زيدا ، وأتونى ماخلا زيدا ، فما هنا اسم ، وخلا وعدا صلة له ، كأنه قال : أتونى ماجاوز بعضهم زيدا ، وماهم فيها ماعدا زيدا ، كأنه قال: ماجاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلت ماخلا وماعدا فجعلته اسما غير موصول قلت: أتونى مجاوزتهم زيدا ، مثلته بمصدر ماهو فى معناه » اهـ

٤٦٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « تمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل ، وهو السأم ، وتقول : مللت الشىء ، ومللت منه ، أمله ، وأمل منه ، مللا — بفتح الميم واللام — وملة وملالة ، وهذا رجل مل — بفتح

... ...

فسكون ـ وملول ، وملولة ، وذوملة ، وتقول : أمله ، وأمل عليه ، بمعنى أسأمه ؛ وقالوا :أدلّ فأملّ « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان والنديم : الذى يجالسك على الشراب « مولع » وصف من قولك : أولع فلان بكذا ؛ إذا أغرى به وأحبه ، وهو ملازم للبناء لما لم يسم فاعله .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الندامى » نائب فاعل ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » موصول حرفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماض دال على الاستثناء مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، والنون للوقاية ؛ وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وهى المستثنى ، ومامع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى ظرف محذوف ، وتقدير الكلام : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياى ، وعن السيرافى أن المصدر المؤول فى تقدير اسم مشتق يقع حالا من نائب الفاعل ، وتقدير الكلام عنده : تمل الندامى حال كونهم مجاوزينى «فاننى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » جار ومجرور متعلق بمولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف ، و « الذى » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » فاعل يهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جرّ ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لهامن الإعراب صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بيهوى محذوف ، والتقدير : بكلالذى يهواه نديمى«مولع»خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعهالضمةالظاهرة.

الشاهد فيه : قوله « ماعدانى » فان عدا فى هذه العبارة فعل ماض دالّ على الاستثناء ، والدليل على أنه فعل أمران : الأوّل تقدم ما المصدرية الظرفية عليه ؛ فإن « ما » هذه لاتدخل إلا على الأفعال ؛ والثانى لحاق نون الوقاية قبل ياء المتكلم ، وقد عرفت أن نون الوقاية تدخل على الفعل لتقيه الجر إذا اتصل بياء المتكلم

فان قلت : فهل يجوزأن تجعل ماهذه زائدة ، وتجعل عدا على هذا حرف جرّ ، ويكون موضع ياء المتكلم جراء ، ودخول النون لايتعين معه أن تكون الكلمة فعلا ؛ لأنها تلحق بعضالحروف ، نحو منى وعنى ؟

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق ، فقال السيرافى : على الحال ، وهذا مُشْـكل ؛ لتصريحهم فى غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَقْتِيَّةٌ نابت هى وصلتها عن الوقت ، فالمعنى على الأول : قاموا مُجَاوِزِينَ زيداً ، وعلى الثانى : قاموا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهم زيداً ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير فى : قاموا غير زيد .

(وَانْجِرَارٌ) بهما حينئذ (قَدْ يَرِدْ) أجاز ذلك الْجَرْمِىُّ وَالرَّبَعِىُّ والـكسائى والفارسى ، لـكن على تقدير « ما » زائدةً لامصدرية ؛ فإن قالوه بالقياس ففاسد ؛ لأن « ما » لاتزاد قبل الجار ، بل بعده ، نحو «عَمَّا قَلِيلٍ» « فَبِمَا رَحْمَةٍ » ، و إن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لايحتج به .

(وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ) بالاتفاق ، وسواء فى الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَخَلاَ) فى جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ القومُ حاشَا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فإذا جرت كانت حرف جر ، وفيا تتعلق به ماسبق فى خلا ، و إذا نصبت كانت فعلاً ، والخلاف فى فاعلها وفى محل الجملة كما فى خلا .

﴿تنبيهان﴾ الأول : الجر بحاشا هو الـكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب ، لـكن الصحيح جوازه ؛ فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمرو الشَّيْبَانى والأخفش وابن خروف ، وأجازه المـازنى والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن دعوى الزيادة مخالفة للأصـل ؛ لأن الأصل أن يؤتى بالـكلمة للدلالة على معناها الذى وضعت له ، وأن القول بزيادة «ما» فى هذا الموضع محل خلاف بين العلماء ، و إنما قال به قوم منهم الجرمى والربعى والـكسائى والفارسى وابن جنى ، وردّه بقية النحاة وعلل ابن هشام فى مغنى اللبيب ردّه بقوله : « فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد ؛ لأن ما لاتزاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده ، نحو عما قليـل ، وإن قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه» اه ، وهذه هى عبارة الشارح الأشمونى أخذها منه ، و إذا علمت هذا تبين لك أنه لايجوز أن تجعل ما زائدة وعدا حرفا و ياء المتكلم فى محل جرّ به ؛ لأن ذلك مخالف للأصل ، و إجراء للـكلام على المختلف فيه مع إمكان الجادّة

٤٦٤ — حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ ٱللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى ٱلْبَرِيَّةِ بِٱلْإِسْلَامِ وَٱلدِّينِ

٤٦٤ — هذا البيت للفرزدق همام بن غالب

الإعراب : «حاشا» فعل استثناء يدل على أن مابعده خارج من حكم ما قبله مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى مصدر فعل فى كلام سابق ، أو إلى اسم فاعل ذلك الفعل ، على ما عرفت فيما سبق « قريشا » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الله» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « فضلهم » فضل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، وضمير الغائبين العائد إلى قريش مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن «على» حرف جر « البرية » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « بالإسلام » جار ومجرور متعلق بفضل أيضا « والدين » الواو حرف عطف ، الدين : معطوف على الاسلام ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « حاشا قريشا » حيث نصب ما بعد حاشا بها ، فدل ذلك على أن حاشا تستعمل فعلا بدون « ما » المصدرية الظرفية كما تستعمل عدا وخلا ، وهذا مذهب المبرد والمازنى وجماعة من النحاة ، وذهب سيبويه والزمخشرى إلى أن حاشا لا تكون إلا حرفا فتجر ما بعدها

قال جار الله فى المفصل (١ — ١٩٧) : « والثالث من أنواع المستثنى مجرور أبدا ، وهو مااستثنى بغير وحاشا وسوى وسواء ، والمبرد يجيز النصب بحاشا» اهـ

وقال أبو البقاء بن يعيش : « وأما حاشا فهو حرف جر عند سيبويه ، يجر ما بعده ، وفيه معنى الانتهاء ، تقول : أتانى القوم حاشا زيد ، وما أتانى القوم حاشا زيد ، والمعنى سوى زيد ، قال الشاعر :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَنِ ٱلْمَلْحَاةِ وَٱلشَّتْمِ

وزعم الفراء أن حاشا فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل فى قولك : حاشا زيد ؛ حاشا لزيد ؛ فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وخفضوا بها ، وهذا فاسد ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل .

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلا ينصب مابعده ، واحتج لذلك بأشياء : منها أنه يتصرف ؛ فتقول : حاشيت أحاشى ، قال النابغة :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي ٱلنَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ ٱلْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والتصرف من خصائص الأفعال ؛ ومنها أنه يدخل على لام الجر ؛ فتقول : حاشا لزيد ، قال

وقوله : أَللَّهُمَّ أغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغ ؛ وقوله :

٤٦٥ — حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

الله تعالى : (حاشَ لِلَّهِ) ، ولوكان حاشا حرف جر لم يدخل على مثله ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو: حاش لزيد ، وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو (حاشَ لِلَّهِ) وليس القياس فى الحروف الحذف، إنما ذلك فى الأسماء ، نحو أخ ويد ، وفى الأفعال ، نحو لم يك ولا أدر ، وهو قول متين ، و يؤيده أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيبانى أن العرب تخفض بها وتنصب ؛ وحكى أبو عثمان المازنى قال : سمعت أعرابيا يقول : اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ ، فنصب بحاشا ، فاذا يكون حالها كحال خلا » إهـ

قال أبو رجاء غفر الله له : وحاصل هـذه المسألة أن النحاة قد اختلفوا فى كلمة حاشا على ثلاثة أقوال :

الأوّل — وهو قول سيبويه وأتباعه كالزمخشرى — أنها لاتكون إلا حرف جر، وأن مابعدها لا يكون إلا مجرورا ، وعذره فى ذلك أنه لم يحفظ النصب بها فى كلام العرب .

الثانى — وهو قول الفراء — أنها لاتكون إلا فعلا ، سواء أ كان مابعدها مجرورا أم منصوبا، فإن كان منصوبا فهو من النصب بعد نزع الخافض وإنما نصب للحمل على إلا،وإن كان مجرورا فهو من باب حذف حرف الجر و إبقاء عمله ، وأصل حاشا زيد — بالجر — وحاشا زيدا — بالنصب —: حاشا لزيد ، فالجار والمجرور متعلق بحاشا ، فلما حذف حرف الجر انتصب الاسم الذى كان مجرورا، وقد يبقى على حاله التى كان عليها قبل حذف الجار ، وهذا المذهب فاسد ، لأن فيـه حملا على ضعيف فى كلتا الحالتين ؛ فإنك تعلم أن النصب على نزع الخافض مما يقتصر فيه على المسموع ، وأن حذف حرف الجر و إبقاء عمله ضعيف لا يجوز ارتكابه

والثالث — وهو مذهب المبرد والمازنى — أن حاشا تكون فعلا فتنصب مابعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرفا فتجر مابعدها ، ومثلها فى ذلك مثل عدا وخلا ، وهـذا مذهب حسن يؤيده السماع ، ولكنا لانوافق ابن يعيش فى الاحتجاج لهـذا المذهب بما ذكر من وجوه الاحتجاج ، إلا ما ذكره أخيرا من السماع فانا نراه هو الحجة ، فأما ما قبل ذلك فهو احتجاج بشى على شىء آخر سواه فإن (حاش لله) ليست هى حاشا الاستثنائية على ما رأيت فيما ذكره الشارح الأشمونى .

٤٦٥ — نسب السيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت إلى سبرة بن عمرو الأسدى ، والصواب أنه للجميح ، واسمه منقذ بن الطماح الأسـدى ، من قصيدة له مذكورة فى المفضليات ، وأولها قوله :

يَا جَارَ نَضْلَةَ قَدْ أَنَى لكَ أَنْ تَسْعَى لِجَارِكَ فِي بَنِي هِدْمِ

... ...

شَاهَ الْوُجُوهُ لِذَلِكَ النَّظْمِ ... مُتَنَظِّمِينَ جِوَارَ نَضْـلَةَ يَا
نَظَرَ النَّدِيُّ بِآنُفٍ خُثْمِ ... وَبَنُو رَوَاحَةَ يَنْظُرُونَ إِذَا
ثَوْبَانَ ... البيت ، وبعده : ... حَاشَا أَبِي ثَوْبَانِ إِنَّ أَبَا
ضَنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ ... عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللهِ إِنَّ بِهِ
غَطَفَانَ مَوْكِبَ جَحْفَلٍ دَهْمِ ... لاَ تَسْقِنِي إِنْ لَمْ أَزُرْ سَحَرًا
كَنَشَاصِ يَوْمِ الْمِرْزَمِ السَّجْمِ ... لَجَبٍ إِذَا ابْتَدَءُوا قَنَابِلَهُ

اللغة : « ياشاه الوجوه » يجوز أن يكون قوله « شاه الوجوه » منادى بمعنى : ياذوى الوجوه المشوهة فيكون على هذا جمع أشوه على غير قياس ، وهذا بعيد ، وأحسن منه أن يكون قوله : «شاه الوجوه » جملة من فعل وفاعل خبرية لفظا دعائية معنى ، والمنادى محذوف ، ونظيره قولهم : يالعنة الله على فلان ، يريدون ياقومى لعنة الله على فلان ، وأنشد سيبويه :

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمِ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

وقوله : « و بنو رواحة ينظرون ـ إلخ » النـدى ومثله النادى : يراد به القوم الذين يجتمعون للتشاور و إعمال الرأى ، وأصله اسم للمكان الذين يجتمعون فيه ، ثم سمى به الحلول ، ونظيره قوله تعالى : « فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ » والآنف ـ بمد الهمزة وضم النون ـ جمع أنف ، والخثم ـ بضم فسكون ـ جمع أخثم ، وهو العظيم ، ومن العيوب عندهم كبر الأنف ، وقوله : « حاشا أبا ثو بان ـ إلخ » أبو ثو بان : كنية رجل معين ، وأصل ثو بان وصف من ثاب يثوب إذا رجع ، والبكمة ـ بضم الباء وسكون الكاف ـ الأبكم ، والفدم ـ بفتح الفاء وسكون الدال ـ الغبى العيى ، وقوله : « عمرو ابن عبد الله ـ إلخ » عمرو بن عبد الله هو أبو ثو بان ، و يجوز فيـه الرفع على أنه خبر مبتدإ محذوف ، والنصب على أنه تابع لأبا ثو بان إن روى بالألف ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف ؛ كما يجوز الجر على أنه تابع إن روى أبو ثو بان بالجر ، والضن : البخل ، والملحاة : التلاحى والتشاتم ، يقول : إن هذا الرجل يبخل بنفسه أن تقع فى مواقع الرذيلة فيتلاحى مع الناس و يسابهم ، والجحفل الدهم : الجيش الكثير العدد

الإعراب : « حاشا » فعل يدل على الاستثناء وأن مابعده خارج من حكم ماقبله ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجو با تقديره هو يعود إلى

... ...

مصدر ينظرون المذكور فى البيت المتقدم ، أو إلى اسم فاعل هذا الفعل ، وكأنه قال : كلهم ينظرون حاشا هو أى النظر أو الناظر أبا ثوبان ـ إلخ ، وعند الفراء لا فاعل لهذا الفعل أصلا « أبا » مفعول به لحاشا عند المبرد ؛ منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، و « ثوبان » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « إن » حرف توكيد ونصب « أبا » اسم إن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « ثوبان » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أبى ثوبان « ببكمة » الباء حرف جر زائد ، بكمة : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر إن « فدم » نعت لبكمة ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « حاشا أبا ثوبان » فى رواية من رواه بالألف ؛ فانه يدل على أن حاشا فعل ينصب ما بعده ـ على نحو ما بينا فى شرح الشاهد السابق ـ وهو يؤيد مذهب المبرد فى هذه المسألة ، ومن رواه « حاشا أبى ثوبان » بالياء لم يكن فيه دليل ؛ ويكون حاشا حينئذ حرفا جارا ، وهو مما يوافق فيه المبرد سيبويه

فان قلت : فرواية الألف لا تدل أيضا لمذهب المبرد ؛ لأن الأسماء الخمسة تأتى فى لغة بعض العرب بالألف فى جميع أحوالها ، كقول القائل :

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِى المَجْدِ غَايَتَاهَا

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذه لغة ضعيفة وليس يصح لك أن تخرج الشواهد على اللغات الضعيفة ما أمكن حملها على محمل آخر لا ضعف فيه ولا شذوذ

فان قلت : فانى أسلم أن هذه لغة ضعيفة ، ولكنى أقول : إن النصب بحاشا عند سيبويه ممتنع لم يسمع من العرب ؛ فالأمر دائر بين أن أحمل البيت على اللغة الضعيفة وأن أحمله على ما لا نظير له فى كلام العرب ، ولا شك أن حمله على اللغة الضعيفة أولى حينئذ

فالجواب أن نقول لك : لو لم يكن لمذهب المبرد دليل إلا هذا البيت لكنا بصدد أن نقرك على ما ذكرت ، ولكنا نؤيد مذهب المبرد بشواهد أخرى غير هذا الشاهد كالبيت السابق ، ومتى ثبت بهذه الشواهد لم يكن لك أن تحمله على اللغة الضعيفة التى ذكرتها

قال المرزوقى : فى رواية الضبى « حاشا أبا ثوبان » ، بالنصب .

الثانى : الذى ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لافاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل على إلاّ ، ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه (وَلاَ تَصْحَبُ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٦ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَاحَاشَا قُرَيْشًا   فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ

---

٤٦٦ — نسب العينى والسيوطى هذا البيت للأخطل التغلبى ، وقال البغدادى : « وهذا البيت ، قال العينى — وتبعه السيوطى — : إنه للأخطل ، من قصيدة ، وقد راجعت ديوانه مرتين ولم أجده فيه ، ورأيت فيه أبياتا على هذا الوزن يهجو فيها جريرا ، ويفتخر بقومه فيها ، وليس فيها هذا البيت ، وأول تلك الأبيات قوله :

لَقَدْ جَارَيْتَ يَابْنَ أَبِي جَرِيرٍ   عَذُومًا لَيْسَ يُنْظِرُكَ الْمِطَالاَ

والله أعلم بحقيقة الحال » اه كلام البغدادى ، قال أبو رجاء : وقد راجعت ديوان الأخطل فوجدت الأبيات التى أشار إليها البغدادى وليس فيها البيت الشاهد ، كما قال ، و بعد البيت الذى أنشده قوله :

نَصَبْتَ إِلَيَّ نَبْلَكَ مِنْ بَعِيدٍ   فَلَيْسَ أَوَانَ تَدَّخِرُ النِّبَالاَ
فَلاَ وَأَبِيكَ مَا يَسْطِيعُ قَوْمٌ   إِذَا لَمْ يَأْخُذُوا مِنَّا حِبَالاَ
عَدَاوَتَنَا ، وَإِنْ كَثُرُوا وَعَزُّوا   وَلاَ يَثْنُونَ أَيْدِينَا الطِّوَالاَ
وَمَا الْيَرْبُوعُ مُحْتَضِنًا يَدَيْهِ   بِمُغْنٍ عَنْ بَنِي الْخَطَفَى قِبَالاَ
تَسُدُّ الْقَاصِعَاءَ عَلَيْهِ حَتَّى   تُنَفِّقَ أَو يَمُوتَ بِهَا هُزَالاَ
فَلاَ تَدْخُلْ بُيُوتَ بَنِي كُلَيْبٍ   وَلاَ تَقْرَبْ لَهُمْ أَبَدًا رِحَالاَ
تَرَى مِنْهَا لَوَامِعَ مُبْرِقَاتٍ   يَكَدْنَ يَكِدْنَ بِالْحَدَقِ الرِّجَالاَ
قَصِيرَاتِ الْخُطَا عَنْ كُلِّ خَيْرٍ   إِلَى السَّوْءَاتِ مُسْمِحَةً رِعَالاَ

فان كان بيت الشاهد من هذه القطعة فأنسب موضع له أن يكون قبل قوله :

* وما اليربوع محتضنا يديه — إلخ *

اللغة : قوله « لقد جاريت — إلخ » العذوم — بالذال المعجمة — اللوام ، وأصله من العض ،

... ...

والعذم : العض بالأسنان ، والأزم : العض أيضا ، والضغم والعض : بالفم كله ، وروى صاحب الخزانة « عزوما » بالزاى ، وهو من العزم ، فعول بمعنى فاعل ، والمراد به الذى يستمر على عزمه إلى أن يبلغ مايريده ، ومعنى : « ليس ينظرك المطالا » أنه لايسوّفك الهجاء ولا يؤخره ، بل يعاجلك به ، وتقول : أنظره ينظره ، بمعنى أخره يؤخره ، قال عمرو بن كلثوم :

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرْكَ الْيَقِينَا

وقوله « نصبت إلى نبلك من بعيد ـ إلخ » يقول : إنك قد توعدتنى بالهجاء وتهددتنى أن ترمينى بقوارع الكلام ، فارمنى إن كنت صادق الوعيد بنبال الهجاء فليس هذا الوقت وقت ادخار النبال وصيانتها «عداوتنا» هو مفعول يسطيع فى البيت السابق ، ورأيت : قال العينى : من الرأى ، مثل قولهم : رأى أبوحنيفة حرمة كذا ، وهو يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس الذى ذهب إليه بسديد بل رأى ههنا علمية تحتاج إلى مفعولين ، فاما أن يكون المفعول الثانى محذوفا ، وتقدير الكلام : رأيت الناس ماحاشا قريشا دوننا ، أو أقل منا فى المنزلة ، أو نحو ذلك ، وإما أن يكون المفعول الثانى هو جملة « إنا نحن أكثرهم فعالا » والفاء زائدة فى المفعول الثانى زيادتها فى خبر المبتدأ فى نحو الذى يزورنى فله درهم؛ والفعال ـ بفتح الفاء ـ الكرم ، وبكسر الفاء : جمع فعل ؛ ويروى صدر هذا البيت

* فَأَمَّا النَّاسُ مَاحَاشَا قُرَيْشًا *

وقوله « فما اليربوع ـ إلخ » اليربوع : حيوان يشبه الفأر يداه فى نهاية القصر ورجلاه تزيدان على يديه خمسة أوستة أضعاف طولا وله ذنب طويل أجرد كذنب الجرذ وفى طرف ذنبه وبر كثيف وإذا انتصب اليربوع واقفا على رجليه مستعينا بذنبه واحتضن يديه خيل إلى الناظر أنه لايدين له وإذا خف للهرب قفز على رجليه قفزات بعيدة ، والقبال ـ بزنة كتاب ـ زمام النعل ، والشسع أيضا ، والقاصعاء : جحر من جحرة اليربوع ، ومن عادته أن يحفر أولا حفرة فهذه تسمى القاصعاء ثم يحفر فى أقصى هذه الحفرة حفرا شديدا حتى إذا كاد ينفذ خلاه فهذه هى النافقاء ، فاذا أخذ عليه القاصعاء ذهب إلى النافقاء فضربها برأسه ومرق منها ، وهو يحفر فى جانبى حفيرته جحرين ملتويين ليسا بمستقيمين وكل واحد منهما يسمى اللغز ـ بضم ففتح ـ ثم يخرج تراب القاصعاء فيسد به فم الحفيرة ، وهذا التراب يسمى الداماء ، وتنفق : تخرجه من نافقائه ، ورواه صاحب اللسان تنفق على أنه فعل ماض مطاوع لنفق بمعنى أخرجه فخرج ، وقوله « فلا تدخل بيوت بنى كليب ـ إلخ » يروى « فلا تقرب بيوت » ويروى «ولا تلمم بدار بنى كليب» والرحال :

... ...

جمع رحل ، وهو ههنا المأوى والمنزل ، وقوله « ترى منها لوامع مبرقات » المبرقات : جمع مبرقة ، وهى المرأة المتحسنة المتزينة ، وقال الشاعر :

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْـــدُو بِالْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ

والحدق : جمع حدقة العين ، يريد أن هذه النساء تستبى الرجال بنواظرهن ، وقوله « قصيرات الخطا عن كل خير — إلخ » المسمحة : المسرعة

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الناس » مفعول به « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حاشا » فعل ماض دال على الاستثناء وأن مابعده ليس داخلا فى حكم ماقبله ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الناس — إلى آخر ما أنبأنك من قبل «قريشا» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « فانا » الفاء حرف زائد ، إن حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم ومعه غيره اسمه « نحن » ضمير فصل على الأصح مبنى على الضم لامحل له من الإعراب «دأفضلهم» أفضل : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فعالا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لرأى فى أول البيت ، ويجوز أن يكون المفعول الثانى محذوفا على ما بينا فى لغة الشاهد ، وتكون الفاء فى قوله « فانا » للتعليل ، وقد مضى بيان ذلك مفصلا

الشاهد فيه : قوله «ماحاشاقريشا» حيث دخلت ما المصدرية الظرفية على حاشا الاستثنائية كما تدخل على عدا وخلا فى قولهم : قاموا ماعدا زيدا ، وذهبوا ماخلا بكرا ؛ وقد اختلفت كلمة ابن مالك فى هذا ؛ فذهب هنا إلى أنه لاتدخل ما المصدرية على حاشا الاستثنائية إلا شذوذا ، وذهب فى غير هذا الكتاب إلى أن دخولها قليل لاشاذ ، ولهذا قال ابن هشام « حاشا على ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حاشيته ، بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : أسامة أحب الناس إلى ماحاشا فاطمة ، ما : نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة ، وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية ، وحاشا الاستثنائية ، بناء على أنه من كلام النبىّ عليه الصلاة والسلام ، فاستدلّ به على أنه قد يقال : قام القوم ماحاشا زيدا ، كما قال :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَـــلُهُمْ فَعَالاَ

ويرده أن فى معجم الطبرانى ماحاشا فاطمة ولا غيرها » اهـ كلامه . وملخصه أن ابن مالك قد ذهب فى بعض كتبه إلى أن حاشا قد تدخل عليها ما المصدرية ، وأنه استدلّ لذلك بالحديث

فشاذ . (وَقِيلَ) فى حاشا (حَاشَ وَحَشا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللغتان فى حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ، والثانى ظاهر كلامه فى التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿تنبيه﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثانى : تكون تنزيهية ، نحو: حَاشَ لِلّٰهِ ، وليست حرفا ؛ قال فى التسهيل : بلاخلاف ، بل هى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولايثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى فى الآية جَانَبَ يُوسُفُ المعصيةَ لأجل الله ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى «حَاشَ لِلّٰهِ مَا هٰذَا بَشَراً» والصحيح أنها اسم مُرَادف للتنزيه منصوب انتصابَ المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود «حَاشَ اللّٰهِ» بالإضافة ، كمَعَاذَ اللّٰهِ ، وسُبْحَانَ اللّٰهِ ، وقراءة أبى السمال «حَاشاً لِلّٰهِ» بالتنوين ، أى : تنزيهاً لله ، كما يقال : رَعْياً لزيد ، والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حاشيته ؛ بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَاحَاشَى فَاطِمَةَ» ما : نافية ، والمعنى أنه

و بهذا البيت ، وأن الاستدلال بالحديث إنما يتم لو كان قوله « ماحاشا فاطمة » من كلام النبى ، ولكنه ليس من كلام النبى ، بل هومدرج من الراوى ، والدليل على أن هذه العبارة مدرجة من كلام الراوى فى آخر الحديث أنه روى فى معجم الطبرانى بزيادة « ولا غيرها » وهذه الكلمة ليست من كلام النبى صلى الله عليه وسلم ؛ فما قبلها مما هو أساس لها ليس من كلامه أيضا ؛ ومن العلماء قوم ذكروا أنه لايمتنع أن يكون قوله « ولا غيرها » من كلامه صلوات الله وسلامه عليه ، وكأنه قال : أستثنى فاطمة ولا أستثنى غيرها ، فلا : نافية ، وغيرها : مفعول لفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، و إذا كان الأمر كذلك صح أن تكون ما المصدرية وحاشا استثنائية ، وصح القول إن دخول ما على حاشا واقع لكنه قليل .

صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ، فاستدلّ به على أنه قد يقال : قام القوم مَاحَاشَا زيداً ، ويرده أن فى معجم الطبرانى « ماحاشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٧ — وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنَ أَحَدِ

---

٤٦٧ — هـذا البيت للنابغة الذبيانى ، من قصيدة له يستعطف فيها النعمان بن المنذر ، وأوّلها قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلاَّ الْأَوَارِيُّ لأْياً مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاةِ فِي الثَّأَدِ

وقبل البيتُ المستشهد به قوله :

فَتِلْكَ تُبْلِغُنِي النُّعْمَانَ ؛ إِنَّ لَهُ فَضْلاً عَلَى النَّاسِ فِي الْأَدْنَى وَفِي الْبَعَدِ
وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلاَ أُحَاشِي ... البيت ، وبعده :
إِلا سُلَيْمَانَ إِذ قَالَ الْإِلٰهُ لَهُ قُمْ فِي الْبَرِيَّةِ فَاحْدُدْهَا عَنِ الْفَنَدِ
وَخَيِّسِ الْجِنَّ إِنِّي قَدْ أَذِنْتُ لَهُمْ يَبْنُونَ تَدْمُرَ بِالصُّفَّاحِ وَالْعُمُدِ
فَمَنْ أَطَاعَ فَأَعْقِبْهُ بِطَاعَتِهِ كَمَا أَطَاعَكَ وَادْلُلْهُ عَلَى الرَّشَدِ

وانظر شرح الشاهد رقم (٢١) فى (ج ١ ص ١٤٢) وشرح الشاهد رقم (١٨٠) فى (ج ١ ص ٣٤٣) وشرح الشاهد رقم (٢٧١) فى (ج ١ ص ٤٩٥) ثم انظر (ص ٣٣٥ و ٤٤٢ من الجزء الثانى)

اللغة : « فتلك » أراد ناقته التى شبهها بالثور فى أبيات سابقة « البعد » بفتح الباء والعين جميعا — قيل : إنه مصدر يستوى فيه لفظ الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ، وقيل : إنه جمع باعد ، كما يقال : خادم وخدم ، ومعنى « فى الأدنى وفى البعد » كمعنى فى القريب والبعيد ، و بعضهم يرويه بضم الباء والعين فهو على هذه الرواية جمع بعيد ؛ وقوله « ولا أرى

... ...

فاعلا فى الناس يشبهه – إلخ » المعنى ولا أرى فاعلا يفعل الخير يشبهه ، ومعنى « ولا أحاشى » ولا أستثنى ، تقول : حاشى فلانا ؛ و إن شئت قلت : حاشا فلان ، بالجر ، قال التبريزى « إلا أن النصب أجود ؛ لأنه قد اشتق منه فعل ، وحذف منه كما يحذف من الفعل ، قال الله عزّ وجل : (قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ) » اهـ ، وقوله « إلا سليمان إذ قال الإله له – إلخ » قال التبريزى : « إلا سليمان فى موضع نصب على البدل من موضع أحد ، و إن شئت على الاستثناء ، و يروى : إذ قال المليك له ؛ ويروى : فازجرها عن الفند ، والحد : المنع ، والفنـد : الخطأ » وقوله « وخيس الجن إنى قد أذنت لهم » خيس : ذلل ، والصفاح : جمع صفاحة ، وهى حجارة رقاق عراض .

الإعراب : « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لا : حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « فاعلا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « فى النـاس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفاعلا « يشبهه » يشبه : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو ، وضمير الغائب مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من مفعول أرى أو مفعول ثان لأرى إن جعلتها علمية «ولا» الواو للاستئناف ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أحاشى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب « من الأقوام » جار ومجرور متعلق بأحاشى « من » حرف جرّ زائد ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أحد » مفعول به لأحاشى ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد .

الشاهد فيه : قوله « ولا أحاشى » حيث استعمل فيه المضارع من حاشى ؛ فدلّ ذلك على أن حاشا تكون فعلا متصرفا .

واعلم أن هـذا الفعل – و إن كان معناه أستثنى – غير الكلمة المستعملة فى الاستثناء ؛ و بين الكلمتين فرق ؛ وهو أن المستعمل فى الاستثناء فى نحو قولك : قام القوم حاشا زيد ، أو حاشا زيدا ؛ إما حرف مثل إلا فى المعنى ، و إما فعل جامد غير متصرف ؛ وأما هـذا المضارع فهو لفعل ماض متصرف . ومن هنا تعلم أن ادعاء المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية كلام غير مبنى على التحقيق .

وتوهَّمَ المبرد أن هذا مُضَارع حاشى الاستثنائية ، و إنمـا تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر . اه

﴿خاتمة﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لاسيَّمَا » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذى بعدها مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّتِهِ بمـا نسب لمـا قبلها .

و يجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب ــ أيضا ــ إذا كان نكرة ، وقد روى بهنَّ قوله :

٤٦٨ ــ وَلاَسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

---

٤٦٨ ــ هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا *

وهذا بيت من معلقة امرىء القيس التى أوّلهـا قوله :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا ... وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ
إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُمَا ... نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ
فَفَاضَتْ دُمُوعُ العَيْنِ مِنِّى صَبَابَةً ... عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِىَ مِحْمَلِى
أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ ... البيت ، وبعده :
وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِى ... فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا المُتَحَمَّلِ
فَظَلَّ العَذَارَى يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا ... وَشَحْمٍ كَهُدَّابِ الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ

وانظر شرح الشاهد رقم (٤٢٧) فى (ج ٢ ص ٣٧٨)

اللغة : « كدأبك » يريد كعادتك ، والدأب : العادة ، وروى أبو عبيدة « كدينك » والدين : العادة أيضا ، وأم الحويرث : هى هر ، وهى أم الحارث بن حصين بن ضمضم الكلبى ، ويقال : هى هر بنت سلامة ، وهى التى يقول فيها :

... ...

فَلَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ الْعَامِرِىِّ لَا يَدَّعِى الْقَوْمُ أَنِّى أَفِرّْ

وأم الرباب : من كلب أيضا ، ومأسل : اسم موضع ؛ وقوله « إذا قامتا تضوّع المسك منهما — إلخ » المسك يذكر ويؤنث ، وكذلك العنبر ، وقيل : من أنث المسك فإنما ذهب به إلى معنى الريح ، وعلى تأنيثه يروى :

* إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعُ الْمِسْكُ مِنْهُمَا *

وأصله تتضوّع فحذف إحدى التاءين ، وانتصب « نسيم الصبا » لأنه قام مقام نعت لمصدر محذوف ، والأصل تضوّع المسك منهما تضوّعا مثل تضوّع نسيم الصبا ، ويقال : هو اسم مصدر ، وكأنه قال: يتنسم تنسم الصبا ، وريا القرنفل : رائحته ، ولا يكون الريا إلا ريحا طيبة ؛ وقوله « ففاضت دموع العين منى صبابة — إلخ » فاضت : سالت ، والصبابة : رقة الشوق ، والنحر : أعلى الصدر ، والمحمل : السير الذى يحمل به السيف ، وقد جمعوه على محامل ، وعلى حمائل مثل محاسن ومشابه فى جمع حسن وشبه على غير قياس ، ويقال : الحمائل جمع حمالة ؛ فهو قياس ، وقوله « ألا ربّ يوم صالح — إلخ » السى : المثل ، ودارة جلجل : موضع ، ويروى « ألا ربّ يوم لك منهن صالح » والعذارى : جمع عذراء ، وهى البكر ، والمطية : أراد بها ههنا جمله الذى كان يركبه .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ربّ » حرف تقليل وجرّ شبيه بالزائد مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « يوم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد «صالح» صفة ليوم مجرور بالكسرة الظاهرة « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله « ولا » الواو اعتراضية حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لا : نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « سيما » سىّ : اسم لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ما : يجوز أن تكون زائدة فيكون «يوم» مجرورا بالإضافة إلى سى ، ويجوز أن تكون ما موصولة فى محل جرّ بالإضافة إلى سى وعليه يكون « يوم » مرفوعا على أنه خبر لمبتدإ محذوف ؛ وتقدير الكلام : ولا مثل الذى هو يوم ، والجملة من المبتدإ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويجوز أن تكون ما نكرة تامة فى محل جرّ بالإضافة إلى سى أيضا ، وعليه يكون « يوم » منصوبا على التمييز ، وقد روى بالأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجر ، وتخريجها على النحو الذى ذكرناه « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها فى « أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ » والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نـكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : ولا مِثْلَ الذى هو يَوْمٌ ؛ أو ولا مثلَ شَىْءٍ هو يوم ؛ ويضعفه فى نحو «ولا سيما زيد» حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطُّولِ ؛ وإطلاق « ما » على من يعقل ؛ وعلى الوجهين ففتحة «سىّ» إعراب لأنه مضاف ؛ والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها فى : لاَ رَجُلَ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيد » فمنعه الجمهور .

وتشديد يائها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على «لا » ــ واجبٌ . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله « ولا سيما يوم » فهو مخطئٌ ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٦٩ ــ فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لاَ سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

وهى عند الفارسى نصب على الحال ؛ وعند غيره اسم للاالتبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

صفة ليوم ، ودارة مضاف ، و « جلجل » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ولا سيما يوم » حيث روى الاسم الذى بعد لاسيما بأوجه الإعراب الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، وهو نـكرة كما هو ظاهر ؛ وتخريج هذه الوجوه على مابيناه فى إعراب البيت ، فلا داعى لتـكراره .

٤٦٩ ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « فه » هو بكسر الفاء ــ أمر من وفى يفى ، وكان قياسه أن يقال : ف بالعقود ؛ فلا يلحق به هاء السكت ؛ لأن هذه الهاء إنما يحتاج إليها عند الوقف ، وهى واجبة عند الوقف على مابقى على حرف واحد مثل : فه ، وعه ، وقه ، وره ، وشه ، وما أشبه ذلك ، وجائزة فيما بقى على حرفين ، مثل : لم يعه ، ولم يقه ، ولم يشه ؛ ولـكن الشاعر عامل الـكلمة فى الوصل معاملتها فى الوقف « بالعقود » العقود : جمع عقد ، وهو كل ما التزم الإنسان أداءه : سواء أكان التزامه من جهة ربه أم من جهة النـاس ، فهى كلـمة جامعة تتحمل كل الواجبات الدينية والاجتماعية « الأيمـان » جمع يمين ، وهو القسم « القرب » بضم القاف وفتح الراء المهملة ــ جمع قربة ، بضم فسكون ، وهى مايتقرّب به إلى الله .

... ...

الإعراب : « فه » ف : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء هاء السكت ، جىء بها إجراء للوصل مجرى الوقف « بالعقود » جار ومجرور متعلق بف « وبالأيمان » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بالأيمان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «لاسيما» لا : نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، سى : اسم لا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وما : يجوز أن تكون زائدة حرفا مبنيا على السكون لامحل له من الإعراب ؛ فيكون «عقد» مجرورا بالإضافة إلى اسم لا ، ويجوز أن تكون ما اسما موصولا فى محل جرّ بالإضافة إلى اسم لا ؛ فيكون «عقد» مرفوعا على أنه خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : ولامثل الذى هو عقد ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويجوز أن تكون ما نكرة ناقصة اسما فى محل جرّ بإضافة اسم لا ، و « عقد » مرفوعا على أنه خبر مبتدإ محذوف ، وتقدير الكلام : ولامثل شىء هوعقد ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جرّ صفة لما ، ويجوز أن تكون ما نكرة تامة غير محتاجة إلى صفة ، وهى اسم فى محل جرّ بإضافة اسم لا أيضا ، ويكون « عقدا » منصوبا على أنه تمييز ، وتقدير الكلام : ولا مثل الشىء عقدا « وفاء » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسوغ الابتداء بهذه النكرة عملها فيما بعدها « به » جار ومجرور متعلق بوفاء « من أعظم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأعظم مضاف ، و « القرب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لاسيما عقد » ؛ وفى هذه العبارة شاهدان :

الأوّل : مجىء « لاسيما » غير مقترنة بالواو ، وهذا الذى جاء عليه هذا البيت شاذ عند أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وعند غيره من النحاة جائز لاضرورة فيه ولا شذوذ .

الثانى : تخفيف الياء ، ومجيئها مفتوحة غير مشدّدة ، وحكم ذلك مثل حكم الأمر الأوّل عند ثعلب وغيره .

قال المحقق الرضى : « وأما لاسيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة ، بل المذكور بعده منبه على أولويته بالحكم المتقدم ، وإنما عدّ من كلماته لأن مابعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم ؛ فإن جرّ مابعده فبإضافة سىّ إليه وما زائدة ، ويحتمل أن يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها ، وإن رفع — وهو أقل من الجرّ — فخبر مبتدإ محذوف ، ومابمعنى الذى أونكرة موصوفة بجملة اسمية ، وإنما كان أقل لأن حذف إحدى جزءى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ : (تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ) أوصفة ، قليل ؛ وليس نصب الاسم بعدلاسيما

... ...

بقياس ، لكنه روى بيت امرىء القيس * ولاسيما يوما بدارة جلجل * بنصب يوما أيضا فتكلفوا لنصبه وجوها ؛ قال بعضهم : ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل : أى أعنى يوما ، وقيل : على التمييز ؛ قال الأندلسى : لاينتصب بعد لاسيما إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة ، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على أنه تمييز ؛ لأن ما بتقدير التنوين ، كما فى : كم رجلا ؛ إذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة .

قال الأخفش فى قولهم : إن فلانا كريم لاسيما إن أتيته قاعدا : ما ههنا زائدة عوضا من المضاف إليه : أى ولا مثله إن أتيته قاعدا .

واعلم أن الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله * ولا سيما يوما بدارة جلجل * اعتراضية كما فى قوله :

* فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ *

إذ هى مع ما بعده بتقدير جملة مستقلة ، والسىّ : بمعنى المثل ، فمعنى جاءنى القوم ولاسيما زيد ، أى ولا مثل زيد بين القوم الذين جاءونى : أى هو كان أخص بى وأشدّ إخلاصا فى المجىء ، وخبر لا محذوف

ونصرف فى هذه الكلمة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ؛ فقيل : سيما ، بحذف لا ، ولاسيما ، بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها ، وقد يحذف ما بعد لاسيما بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، كما أن نحو أيها الرجل نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى ، فصار فى نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال ، مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم أى ورفع الرجل ، كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الأصل حين كان اسم لا التبرئة ، مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا ؛ فاذا قلت : أحب زيدا ولاسيما راكبا ، أو على الفرس ، فهو بمعنى وخصوصا راكبا ؛ فراكبا : حال من مفعول الفعل المقدّر : أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا ، وكذا فى نحو : أحبه ولاسيما وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولاسيما إن ركب ، أى : وخصوصا إن ركب ؛ فجواب الشرط مدلول خصوصا : أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمنزلة المصدر اللازم : أى اختصاصا ؛ فيكون معنى وخصوصا راكبا أى ويختص بفضل محبتى راكبا ، وعلى هذا ينبغى أن يؤول ما ذكره الأخفش ــ أعنى قوله : إن فلانا لكريم لاسيما إن أتيته قاعدا ــ أى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده .

ويجوز مجىء الواو قبل لاسيما إذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها ؛ إلا أن مجيئها أكثر ، وهى اعتراضية كما ذكرنا ، ويجوز أن يكون عطفا ، والأوّل أولى وأعذب ، وقد يقال : لاسواء ، مقام لاسيما » اه كلامه ، وهو نفيس فاحرص عليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به ، وأن ينفعنا جميعا ببركة العلم وأهله ؛ آمين .

بحمد الله تعالى وتوفيقه تم الجزء الثاني من كتاب « شرح الأشموني » المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » مع حواشينا عليه التي أوضحنا بها إشاراته وفصلنا فيها آراء العلماء واحتجاجاتهم وشرحنا شواهد الكتاب شرحا وافيا ؛ ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الثالث مفتتحا بباب « الحال »

وقد وافق الفراغ من كتابة هذه التعليقات ومراجعتها في يوم الأربعاء الموافق سلخ ذى القعدة الحرام من عام ١٣٥٨ من الهجرة ، ٩ من يناير ١٩٤٠ من الميلاد

وأنا أسأل الذى بيده ملكوت كل شىء أن يوفقنى ويهدينى ؛ إنه لا موفق سواه ، ولا هادى غيره ، ولا معين إلا هو

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

آمين ؟

فهـــرس

الجزء الثانى من كتاب

شرح الأشمونى

« ا » الموضوعات « ب » أبيات الشواهد

الفهرس الثانى

للشواهد الواردة فى الجزء الثانى من شرح الأشمونى

حرف الهمزة

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٢٦	٣٥١	الخفيف	أو مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ	ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءَ
٣٨٦	٤٣٠	الرجز	لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ	وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

حرف الباء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٦	٢٩٦	البسيط	إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ	فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ
١٨	٢٩٨	الكامل	هٰذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ	[لَا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ]
٥٢	٣١٩	الخفيف	زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ	إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا
٧١	٣٣٠	الطويل	وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى مَا إذَا تَرَكْتُهُ	أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ
٨٧	٣٣٥	البسيط	كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي	أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ
١٠٥	٣٤٠	الطويل	بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ	تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ
١٢٥	٣٤٨	«	وَأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ	وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ
١٦٩	٣٦٨	المتقارب	فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ	فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
٢٠٦	٣٨٢	الخفيف	رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلَى مَا	يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا
٢١٣	٣٨٥	الطويل	وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ	يَسُؤْكَ ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ
٢٢٦	٣٨٩	الرجز	وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ	مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ
٢٤٩	٣٩٥	الوافر	أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحَا	عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا
٢٦٨	٤٠٠	الكامل	[لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ	فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ (١)

(١) انظره أيضاً فى (ص ٢٩٠)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٧١	٤٠١	الطويل	وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً	إِلَيَّ ، وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُه
٣٠٣	٤١٠	»	طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي	قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ
٣١٨	٤١٤	»	تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا	رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ
٣٢٤	٤١٦	»	وَكُمْتًا مُـــدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا	جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ
٣٥٩	٤٢٣	الوافر	أَعَبْـدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا	أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْـتِرَابَا
٤٠٦	٤٣٦	البسيط	أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ	وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّـوْأَةَ اللَّقَبَا
٤٥٢	٤٤٨	الطويل	وَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِـيعَةً	وَمَالِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
٤٨٠	٤٥٥	البسيط	وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ	مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ
٥١١	٤٦٩	»	فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لاَسِيَمَا	عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

حرف التاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣١	٣٠٦	الطويل	أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ	فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ
٣٤	٣٠٧	الوافر	أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَـيْرًا	يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّـلَةٍ تَبِيتُ
٥٦	٣٢٢	البسيط	قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ	حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ
٩٨	٣٣٨	الطويل	وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا	وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ
١١٢	٣٤٢	»	عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي	إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ
٢٠٨	٣٨٣	الرجز	لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ	لَيْتَ شَـبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

حرف الحاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٦	٣٠٨	البسيط	وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً	وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ
١٥٥	٣٦١	الطويل	لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارع لخصـومة	ومُخْتَبِطٌ ممـا تُطِيح الطوائحُ

حرف الدال

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٤	٢٨٩	الطويل	فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ	وَقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

(١) انظره فى الجزء الأول (ص ٨١)

حرف الراء

(١) انظره فى حرف الهاء أيضاً

حرف الزاى

حرف السين

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٢١٩	٤٠٦	الطويل	فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاهُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ
٤٤٠	٤٤٤	الرجز	وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

حرف الطاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٤١٠	٤٣٧	المتقارب	مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

حرف العين

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٤	٢٩٤	الطويل	تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا وَلَٰكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ
٢٠	٢٩٩	السريع	لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)
٣٩	٣٠٩	الطويل	وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ
٤٠	٣١٠	»	بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا
١٦٧	٣٦٧	الطويل	طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِى غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ
١٧٧	٣٧٠	الكامل	فَبَكَى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا
٢٣٧	٣٩٢	»	لَا تَجْزَعِى إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ [فَإِذَا هَلَكْتُ فَبَعْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِى]
٢٦٢	٣٩٨	الطويل	[إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ
٣٠٠	٤٠٩	»	. [لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِى] لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا
٣٣٣	٤١٩	الكامل	بِعُكَاظَ يُعْشِى النَّاظِرِينَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

(١) انظره أيضا فى حرف القاف

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٥٧	٤٢٢	الوافر	فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْراً	فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ
٤٤٩	٤٤٧	الطويل	لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً	إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ
٤٩٦	٤٦٣	»	تَمَلُّ النَّدَامى ما عَدَانِي فَإِنَّنِي	بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ

حرف القاف

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٠	٢٩٩	السريع	لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً	اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ (١)
٣٧٣	٤٢٦	الكامل	تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا	بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ
٤٨٣	٤٥٦	المنسرح	فَإِنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ النَّاسُ	بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ
٤٨٩	٤٦٠	الطويل	لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ	وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

حرف الكاف

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٥٨	٣٢٤	المتقارب	فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ	وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا
٢١٠	٣٨٤	الرجز	حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ	تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ
٤٩١	٤٦١	الطويل	خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا	أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

حرف اللام

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٧	٢٩٧	البسيط	لاَ سَابِغَاتٍ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسِلَةً	تَقِي الْمَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ
٢١	٣٠٠	»	فَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً	لاَ نَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلاَ جَمَلُ
٣٠	٣٠٥	»	أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ	إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي
٤٥	٣١٤	الطويل	دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِي	لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ
٤٦	٣١٥	البسيط	عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ	إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ
٥٠	٣١٨	الطويل	حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ	رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

(١) انظره فى حرف العين أيضاً

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٦١	٣٢٦	»	فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً	وَإِلاَّ تُضَيِّعْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهْ
٦٦	٣٢٨	السريع	[وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ]	فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ
٨٣	٣٣٤	البسيط	أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا	وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ
			أَبُوحَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ	وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ
١٠٢	٣٣٩	الوافر	أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا	تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
			إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ	إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ
١٤٩	٣٥٨	الكامل	نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ	وَلَوَ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ
١٥٠	٣٥٩	المتقارب	يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ	ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ
١٧٢	٣٦٩	»	فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا	وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
١٨٢	٣٧٢	البسيط	مَا عَابَ إِلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ	وَلاَ جَفَا قَطُّ إِلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ
١٨٥	٣٧٤*	الطويل	وَلَمَّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحًا فُؤَادُهُ	وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ
١٩٦	٣٨٠	»	جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ	جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ
٢٠٢	٣٨١	»	جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلاَّءَ إِنَّنِي	لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ(١)
٢١٧	٣٨٦	الطويل	فَيَالَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا	وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ
٢٤١	٣٩٣	»	فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ	لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
٢٥٤	٣٩٦	الرمل	فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا	غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكَلْ
٢٨٦	٤٠٥	البسيط	أَسْتَغْفِرُ اللَّهُ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ	رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
٢٩٣	٤٠٧	الطويل	وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ	كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
٢٩٨	٤٠٨	»	عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ	فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ
٣٢٢	٤١٥	البسيط	هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى	أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

(١) انظره أيضاً فى (ص ٣٢٢)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٣١	٤١٨	الطويل	إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ	تُنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ
٣٦٨	٣٢٥	الكامل	مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ	مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ
٣٨٧	٤٢٧	الطويل	فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا	لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ
٣٩٦	٤٣١	الوافر	فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ	[وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ]
٤٠١	٤٣٣	البسيط	لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ	هٰذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالَا
٤١٤	٤٣٨	الكامل	أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي	لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا
٤٢٢	٤٤٠	الوافر	فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ	مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ
٤٤٦	٤٤٦	الطويل	وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ	لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السِّنَانُ وَعَامِلُهْ
٤٥٩	٤٥٠	الرجز	مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ	إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ
٥٠٣	٤٦٦	الوافر	رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا	فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا
٥٠٩	٤٦٨	الطويل	[أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]	وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

حرف الميم

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٣	٣٠١	الوافر	فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا	وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ
٢٩	٣٠٤	البسيط	أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ	وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ
٥٥	٣٢١	الطويل	فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى	وَلٰكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ
٨٠	٣٣٣	الخفيف	آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ	هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ
٩٠	٣٣٦	الكامل	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي	إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا
١٠٩	٣٤١	»	وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ	مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
١١٥	٣٤٣	الرجز	مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا	يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
١١٧	٣٤٤	البسيط	أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً	شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا
١٤٥	٣٥٦	الطويل	تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ	وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

حرف النون


Bibliotheca Alexandrina
04220782